



فهرست حاشیه نسیات الاسفار علی شرح امضه الاتوار علی متن  
النار للامامة السيد محمد امين العرفي بابن مابدين

صفحه	مبحث	صفحه	مبحث
۱۰۹	مبحث الحقیقه	۶	خداية الكتاب
۱۱۱	مبحث الجاز	۱۲	مبحث الكتاب
۱۲۹	مبحث حروف المعاني	۱۶	مبحث الخاص
۱۳۰	مبحث الواو	۲۷	مبحث الامر
۱۳۳	مبحث القاء	۳۸	مبحث حكم الامر
۱۳۴	مبحث ثم	۴۲	مبحث الاداء
۱۳۵	مبحث يل	۴۶	مبحث العضا
۱۳۵	مبحث لكن	۵۱	مبحث لا بدل للأمور به من صفة
۱۳۷	مبحث او		الحسن
۱۴۲	مبحث حتى		مبحث ان الأمور به مطلق و مقيد
۱۴۳	مبحث حروف الجر	۶۷	مبحث ان الكفار محاسبون
۱۴۵	مبحث حتى	۶۹	مبحث النهي
۱۴۶	مبحث من	۷۷	مبحث العام
۱۴۶	مبحث الى	۸۵	مبحث العموم
۱۴۷	مبحث في	۸۹	مبحث من وما
۱۴۸	مبحث اسماء الظروف	۹۳	مطلب لام التعريف
۱۴۹	مبحث غير وسوى	۹	مبحث المشترك
۱۴۹	مبحث حروف التثنية	۹	مبحث المؤول
۱۵۰	مبحث اذا	۹	مبحث لطائف
۱۵۱	مبحث كيف	۱۰۰	مبحث المضي
۱۵۳	مبحث كم	۱۰۱	مبحث الامر
۱۵۳	مبحث حيث	۱۰۲	مبحث احكام
۱۵۳	مبحث ان	۱۰۵	مبحث ان
۱۵۴	مبحث اصح	۱۰۶	مبحث ان
۱۵۵	مبحث كانه	۱۰۷	مبحث ان
۱۵۶	مبحث ان	۱۰۸	مبحث ان

صحيحه	صحيحه
٢٤١ حكم القياس	١٥٨ مجت الاستدلال بإشارة النص
٢٤٤ مجت الاستحسان	١٦٠ مجت دلالة النص
٢٤٥ شرط الاجتهاد	١٦٢ مجت اقتضاء النص
٢٤٧ دفع القياس	١٦٦ فصل التخصيص على الشيء
٢٥٣ المسم الثاني من قسمي العكس	باسم العلم
٢٥٦ مجت التعارض والرجح	١٧٩ فصل المتروحات
٢٥٩ فصل في بيان الاسباب والعلل	١٩٠ فصل الاسباب والعلل
والشروط	للاحكام الشرعيه
٢٦٢ مجت السبب	١٩٣ باب بيان اقسام السبب
٢٦٣ مجت العلة	٢١٠ فصل قد يقع التعارض بين الجمع
٢٦٩ مجت الشرط	٢١٦ فصل وهذه الجمع تحتل البيان
٢٧٠ مجت العلامة	٢٢٥ فصل افعال النبي صلى الله
٢٧١ فصل في بيان الامايمه	عليه وسلم اربعة
٢٧٤ فصل الامور المعترضة	٢٢٩ باب الاجماع
٢٨١ النوع الثاني العوارض	٢٣١ باب القياس
للمكتسبة	٢٣٤ شرط القياس
	٢٣٧ ركن القياس

— باسمه سبحانه وتقدس —

هذه حاشية نسجتم الاسمار للعالم العلامة الجبر البصر الفهامة خاتمة المحققين  
والمدققين الشيخ محمد بن طابدين على شرح افاضة الاتوار على متن اصول  
المثار للعلامة القاضل والتهامة الكامل الشيخ محمد علاي الدين الحصني  
المفتي بدمشق الشام الحنفي سقى الله ثراه صيب الرحمة  
والرضوان واسكنه اعلى فراديس الجنان  
وتفنعنا به والسلمين اجمعين  
آمين

لما كان هذا الكتاب من الكتب المباركة الاصولية اذ رآى طبعه محمد اسعد  
صاحب المطبعة المرقمة ( ٢٠ ) الكائنة بمحادة الباب العالي بالامانة  
العلية برخصة نظارة المعارف الجليلة بتاريخ ٦ صفر الخير  
سنة ١٣٠٠ وبعدد ٨٠١ لتكثير نفعه النفيسة  
وتحصيل فوائده الشريفة







﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي رفع لاهل الدين منارا \* واقاض على العالمين من جامع  
اسرارهم انوارا \* واحكم اصول الشريعة المنيرة الفروا ونضج ثمار فروعها  
الرفيعة الواصلة الى السماء بكتابه الحكم التين \* وسنة نبيه النبيه المين \*  
الناسخ يهديه الراشح \* الباذخ الواضح الادلة الشامخ \* كل شريعة  
ماضية \* في العصور الخالية صلى الله وسلم وبارك عليه \* وعلى آله واصحابه  
والنتمين اليه \* الذين جلوا مرآة قلوبهم بانواره \* وجعلوا مرآة وصولهم  
تبع آثاره \* ووضحوها بتقرير تحرير احاديثه السنة الشريفة \* وتحموا بتلويح  
اشاراتها معانيها اللطيفة \* حتى غدت الاحكام واضحة المنهاج \* مستقيمة  
سليمة عن الاعوجاج \* فيجزاهم الله تعالى ثوابا وانعاما \* وبوأهم جنة حسنت  
مستقرا ومقاما \* وبعد ﴿ فيقول احقر المبدين محمد امين \* بن عمر المدهو  
بابن يابدين \* غفر الله ذنوبه \* وملامن زلال العفو ذنوبه \* هذه فوايد  
عظيمة \* وفرايد يتيمة \* وضعتها على شرح المنار للامام الاوحد \* والسمام  
المفرد \* ابي البركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفي \* المسمى بافاضة  
الانوار \* على اصول المنار \* المنسوب الى عمدة التأخرين \* الشيخ علاي  
الدين \* بن الشيخ على الامام الحنفي \* فانه شرح لم تسمع اذن بمثاله \* ولم  
تسمع قريحة على منواله \* ببدايته جرى فيه على عادته من التزام الاختصار \*  
فلم يظهر المراد منه لامثاله من الطلبة الصغار \* مع ما اهمله في بعض المواضع

من المتن عن البيان \* مما يحتاج الى الايضاح لخفاؤه عن الاذهان \* فوضعت  
 في هذه الحواشي ما ارجله \* وذكرت فيها ما اهمله \* مراجعا لجملة كتب  
 معتبرة في هذا الفن \* تركن اليها القلوب وتطمئن \* كشرح المصنف  
 المسمى بكشف الاسرار \* وشرح الكافي المسمى بجامع الاسرار \* وشرح  
 ابن فرشته \* وشرح ابن نجيم \* والتوضيح والتلويح وتفسير التبع لابن  
 كمال باشا \* والتمهيد لابن الهمام \* وشرحه التحبير لابن امير حاج \* والرواة  
 لمولانا خسرو \* وغيرها من الكتب المعتبرة \* المتبعة المحررة \* ولم اخرج  
 في الغالب عما ذكرته هنا \* فمن اشكل عليه شيء فليرجع الى تلك الاصول \*  
 وللمان الكرم العفار تمامها \* وفن ختامها \* سميتها بشمات الامحار \*  
 على شرح المسار \* المسمى باطاسة الانوار \* راجيا من اخواني من الطلبة  
 القضاة ان يعضوا البصر عماه القلم كما \* فان صويحهم قليل البضاعة  
 في هذه الصناعة \* والله الجليل الاجل اسئل \* ربنيه اليه التوسل \*  
 ان ينعني بها وايامهم \* وان يحسن ثوابي وثوابهم \* انه خير مسؤول \*  
 واجل مأمول \* وهو يقول الحق ويهدي السبيل ٢ ترله بسم الله  
 الرحمن الرحيم جدالك ٣ ابتداءه الله تعالى بالبسملة ٤ عفاها بالحمد  
 اقتداء في الافتتاح بأسلوب الكتاب المجيد وعلا بروايات حديثه ٥ لئلا  
 كلها في رواية للامام احمد في مسند كل امرئ ذي بان لا يفتح بذلك الله  
 فهو ابتداء اقطع وفي رواية اوردها الخطيب في جامعته كل امرئ  
 ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم اقطع وفي رواية لابن حبان وغيره  
 كل امرئ ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله اقطع وفي رواية لابن داود وغيره  
 كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجرم وفي الاندلسهما معامل بكل منهما  
 اذا ابتدا بمحمول على العرفي الذي يترجمه الى الحقيقي فيجمله بالبسملة والجدلة  
 والتشهد معهما والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر مبدا  
 عرفا لما يقصد ذكره بعد او المراد بالابتداء ما يصدق بكل من الحقيقي والاضافي  
 فالبسملة يبدو بها حقيقة والحمد لله يبدو بها بالاضافة الى ما بعدها وح  
 اندفع القول بان العمل بالروايتين معا شذروا ما القول بان الابتداء بالبسملة  
 يحصل به الاشتداد بالجدد اذ الحمد العرفي على ما ذكر في شرح المطالع يتحقق  
 في ضمن التسمية فيكون الابتداء آن حقيقيا فلا يبعد عنه رواية بالحمد لله اذ  
 الظن ان المراد بها لدورها يمكن ان يقال هذا انما يتم ان لو كانت رواية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد التي ذكرتها بضم الدال ولم يثبت ذلك بل الظن انها بالكسر ولذا  
 يقع الامتثال بالجملة التعليق مثلاً كذا قال بعضهم قلت ويؤيده ان كتاب  
 النبي عليه السلام الى هرقل لم يبدأ بلفظ الحمد مع انه امر ذو بال عظيم  
 وعليه فيكون احادة الحمد صريحاً للاحتياط او للتوكيد واجاب بعضهم  
 بان البدانة المذكورة في الحديثين بمعنى التقديم قال في المغرب بدا بالشيء اذا  
 قدمه فعني الحديثين كل امر ذي بال لم يقدم عليه اسم الله فهو ابتر وكل  
 امر ذي بال لم يقدم عليه الحمد لله فهو اجزم واجيب ايضا بانه يجوز ان  
 يكون احدهما بالجنان او باللسان او بالكتابة والاخر باخر منها او يكونا  
 بالجنان لجواز احضار شيئين معا بالبال واصترض بان التسمية والتصعيد  
 المعتمد بهما المرجو منهما حصول اليقين والبركة ما يكون من قلب حاضر  
 وتوجه تام ولا يقيصر التوجه التام الى شيئين الامن المجريين عن العلايق  
 البشرية هذا وذكر بعض المحققين ان السؤال انما يرد هنا على ان الباء  
 في الاحاديث صلة يدا على ما هو المتبادر منها ويمكن جعلها الاستعانة والاستعانة  
 بشيء على وجه لاتنافي الاستعانة باخر او للملازمة وهي تصدق بوقوع الابتدا  
 بالشيء على وجه الجزئية وبذكره قبل الشروع في الشيء بلا فصل فيحوز ان  
 يجعل احدهما جزاء من الشيء ويذكر الاخر قبله بدون فصل فيكونان  
 الابتدا آن المتلبس بهما على وجه التبرك في الفعل المبدؤ بكماله لاقى ابتدائه  
 فقط انتهى واورد عليه ان الاستعانة والالتباس بالشيء والاستعانة او الالتباس  
 بالتصعيد ذلك الابتدا ازم وقوع ابتدائين متدافعين فلا بد من تاخر احدهما  
 عن الاخر وايهما اخر لا يكون شيء منه مقارنا للابتدا فهذه سبع اجوبة  
 عن التعارض المتوهم بين احاديث الابتدائين ولاتعارض بينهما في الحقيقة  
 ولولم التعارض فيمكن ترجيح احدهما على الاخر كما هو شأن التعارضين  
 وهنا رجح حديث البسمة بتصديق كتاب الله العظيم وكتب النبي صلى الله  
 عليه وسلم الى هرقل وغيره بها على ما في الصحيح واستمرار العرف العملي  
 المتوارث عن السلف قولاً وفعلاً على ذلك كما افاده ابن امير حاج في ش على  
 انهم قد بدروها بحث شريف وهو انه قد اولع المصفون بقولهم ان  
 وصفه تعالى بالرحمة مجاز عن الانعام او ارادته لانه لا من الاعراض

النفسانية المستحيلة عليه تعالى قال الامام الرازي اذا وصف الله تعالى بامر  
 ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملاعه وهذه قاعدة في كل مقام  
 ايضا فهو صفة فعل من اطلاق اسم السبب او المزموم على مسيبه او لازمه  
 البعيد والتحقيق ان وصفه تعالى بها حقيقة ولا يجوز فيه و يسانه كما قال  
 العارف المحقق الملا ابراهيم الكوراني في كتابه قصد السبيل ولقاتل ان  
 يقول الرحمة التي هي من الاعراض النفسانية هي القائمة بنا ولا يلزم من  
 ذلك ان يكون مطلق الرحمة كذلك حين يلزم كون الرحمة في حقه تعالى  
 مجازا الا ترى ان العلم القائم بنا من الاعراض النفسانية وقد وصف الحق  
 تعالى بالعلم ولم يقل احده في حقه مجازا وكذا القدرة القائمة بنا من الاعراض  
 النفسانية وقد وصف الحق تعالى بها ولم يقل احده في حقه مجازا في حقه وعلى  
 هذا القياس الارادة وغيرها من الصفات فلم لا يجوز ان تكون الرحمة  
 حقيقة واحدة هي العطف وتختلف انواعه بحسب اختلاف الموصوفين به  
 فاذا نسب اليها كان كيفية نفسانية واذا نسب اليه تعالى كان حقيقة فيما يليق  
 بحلال ذاته من الانعام او ارادته ويؤيد ما ذكرنا ان الاصل في الاطلاق  
 الحقيقة ولا يبصر الى المجاز الا اذا عذرت الحقيقة ولا تتمذرها وكون الرحمة  
 منحصرة وضعا في الكيفية النفسانية دون خرق القناد وكونها في حقا  
 كيفية نفسانية لا يدل على كونها مجازا في حقه تعالى والا كان وصفه تعالى بالعلم  
 والقدرة وغيرها مجازا لانها فينا اعراض نفسانية ولا قائل به اه قلت  
 ووقع نظير هذا البحث في معنى اليب لابن هشام حيث تكلم على آية  
 ان الله وملائكته يصلون على النبي فقال الصواب عندي ان الصلاة لغة  
 بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة  
 الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض اه فجعل العطف حقيقة واحدة  
 وانواعه مختلفة بحسب اختلاف من اسند اليه وهذا يؤيد كلام هذا المحقق  
 وقال شيخنا شيخنا العلامة الشيخ اسماعيل العجماني في ش على صحيح البخاري  
 بعد نقله ما تقدم من الكوراني واقول ثم رايته في حواشي العصام على  
 البيضاوي اخذا من قول القاموس هو الرحمة الرقة والمغفرة والتعطف  
 اه ويؤيده ما في البدايع لابن القيم فانه قال فيه اسماءه تعالى التي تطلق  
 عليه وعلى غيره كهي وسميع هل هي حقيقة فيه تعالى مجاز في غيره او مجاز  
 فيه حقيقة في غيره او حقيقة فيهما اقول اظهرها الاخير اه وكذا يؤيده

قول السبكي اجعت الامة على انه تعالى رحم على الحقيقة وان من نفى عنه حقيقة الرحمة كفر ويؤيده انه تعالى يوصف بالعلم على الحقيقة قطعاً مع انه في حقنا من الامراض النفسانية وقول الامام السكوتي في كتابه المسمى بالتبشير فيما وقع للزحشري من الاعتزال في تفسير القرآن العزيز من قوله او وصف بالرحمة مجازاً هذا اعتزال وضلال باجاع الامة لان الامة اجعت على انه تعالى رحم على الحقيقة وان من نفى عنه حقيقة الرحمة فهو كافر وانما قال الزحشري ذلك لان الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لانهم يتكرون الارادة القديمة ويصرفون رحمة الى الافعال اوالى ارادة حادثة بخلافها لافى محل اه كلامه وانما اطانا بذكر هذا البحث لما فيه من القوائد الجليلة التي قل من تقطن لها الا في مواضع قليلة ( قوله جدالك ) الحمد لغة التنا بالسان على الجليل على قصد التسميم سواء تعلق بالتضائل ام بالقواضل والشكر لغة فعل بني عن تعظيم النعم بسبب الانعام فيبين انوردين عموم وخصوص مطلق ومورد الحمد اخص وكذا بين المتعلقين ومتعلق الحمد اعم فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه وقوله جدا مصدر نائب عن فعله منصوب على القولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً بتقديره احد واللام للاختصاص وآثر الحمد على الشكر لما عرفت ان الحمد يعم الفضائل والقواضل والشكر يختص بالخير وآثر الجلالة التعلية على المحلة لاسمية الدالة على الدوام لان الفعل المضارع يدل على الاستمرار التجددي وانه اولى بالاعتبار في هذا المقام لدلالته على ان ما يقابل بالحمد من انواع الانعام متجدد على الاستمرار فلا تخلو له من انعم جديد ومزيد احسان غيب مزيد يامن اثر كلمة يا الموضوعه لتداه بعيد مع انه تعالى اقرب البنا من جبل الوريد هضماً لنفسه واستبعاداً لها عن مطان الرلي ( قوله نورت منار النرع الشريف ) النور الضياء والجمع نوار وانار النسي واستنار بمعنى اضاء والنور الانارة يقال نورت نسي تنويراً اخرجت نوره كذا في المختار وقيل الضياء اقوى منه ونم وانبت اضيف الى الشمس في قوله تعالى هو الذي جعل الشمس ضياءً وتحريراً وانتار العلم وما يوضع بين الشيتين من الحدود وبحجة الطريق كفي نقموس والنرع في اللغة الاظهار والمراد به الطريقة المخصوصة مسروعة بيان السلي عليه وسلم والشريف العالي ( قوله المعجز

جدالك يامن نورت منار  
النرع الشريف بكتابتك  
المعجز الشريف

التي (الاجاز عبارة من كون الكلام بحيث لا يمكن معارضته والاثبات  
 بمثله من اعجزته جعلته عاجزا واختلف في جهة اعجاز القرآن مع الاتفاق  
 على كونه مجزا قبل انه بلاغته وقبل باخباره عن المقنيات وقيل بأسلوبه  
 الغريب وقيل بصرف العقول عن المعارضة والصحيح الاول والنتيجة بمعنى  
 المرتفع على غيره يقال اناف على الشيء اشرف عليه او بمعنى الزائد  
 في الاعجاز من اناف الدراهم على المائة زادت ولا يخفى ما في قوله منار من  
 صناعة التوجيه وفي ذكر الشرع والكتاب من راعة الاستهلال كما  
 يأتي بيانه ( قوله خصصته بكل كمال وتشريف ) الاصل في لفظ المخصوص  
 وما يتفرع منه ان يستعمل بإدخال البا على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة  
 فيقال خص المال زيد اي الماله دون غيره لكن الشايع في الاستعمال  
 ادخالها على المقصور اعنى الخاصة وهو المراد هنا بنا على تضمين معنى  
 التميز او جعل التخصيص مجازا عنه مشهورا في العرف ( قوله وعلى آله  
 وصحبه ) اصل آل عندس والبصريين اهل قابدت الها همزة ثم ابدلت  
 الهمزة الفاء عند الكسائي وونس وغيرهما اول قلبت الواو الفاء لحرهما  
 واقتضا ما قبلها كما في قال واستدل لكل بتصغيره على اهيل واويل فانه يرد  
 الاشياء الى اصولها واختلف في المراد بهم في مثل هذا الموضع فلا كثرون  
 انهم قرابته الذين حرمت عليهم الصدقة على الاختلاف فيهم وقيل جميع  
 امة الاجابة وقيل غير ذلك والصحيح اسم جمع صاحب كركب وراكب  
 وهو كما في التصريح عند المحققين وبعض الاصوليين من لقي النبي صلى الله عليه  
 وسلم مسلوفا على الاسلام او قبل النبوة ومات قبلها على الخنيفة كزيد  
 بن عمرو بن قنيل او ارمو ماد في حياته وعند جمهور الاصوليين من طالت  
 صحبته شماله مدة ثبت معها اطلاق صاحب فلان عرفا بالتحديد في الاصح  
 وقيل ستة اشهر وقيل سنة او غزو ( قوله فيقول ) ان قلت ما هذه الفاظان  
 اما بعد قبلها قد اريد بها لقطها فلا تصلح ان تكون في جوابها قلت يحتمل  
 ان تكون عاطفة على الجملة التي نصب عليها جدا ونظيره قوله تعالى والذين  
 كفروا فتمسألهم واصل اعمالهم فقولهم واصل معطوف على الجملة التي  
 نصب فعلها فتمسألهم لان المعنى فأتعسألهم الله تعالى والحق ان تقدر الفعل  
 المحذوف ماضيا او مضارعا اي اجد او يحمده فبه التعات اما في المعطوف  
 او معطوف عليه على اختلاف التقدير فان قدرته اجد فالافتات في الثاني

وصلاة على من خصصته  
 بكل كمال وتشريف وعلى آله  
 وصحبه ما نطق باماءة في كل  
 تأليف فيقول المتعتر الى ذي  
 اللطف الخفي

وان قدرته بحمد فهو في الاول ويحتمل ان تكون فصحة ما طعة على شيء  
 مخدوف والتقدير فاذا فرغت مما تقدم او علمت ما تقدم او نحو ذلك فيقول  
 ويحتمل وجهها لطيفا وهو ان القاص دخلت في جواب اماناه على ملاحظة  
 المعنى الاصلي كما قيل ان الاعلام حين ما يقصدها المعاني العلمية قد يلاحظ  
 معها المعاني الاصلية بالتبعية ولهذا نادى بعض الكفرة ابابكر رضى الله  
 تعالى عنه باي القصيل ومثله في العطف على المعنى لانه لا يربطني حتى  
 عند البصريين وهذا قريب مما ذكره من العطف على التوهم وايضا ح ذلك  
 انه لما كثر تصدير الخطب باما بعد فتصودا باما الشرط ادخل القاص على  
 ذلك كما في قوله \* بدلى اني لست مدرك ماضى \* ولا سابق شيئا اذا كان  
 آتيا \* قوله ولا سابق في رواية الجر عطف على مدرك المنسوب لفظا لانه  
 كثر وقوعه مجرورا بالمازمنة وقد خرج ابن هشام في المعنى على ذلك قوله  
 قاطع في قراءة النصب بناء على مذهب البصريين بانه عطف على الاسباب  
 او على معنى ما يقع موقع ابلغ وهو ان ابلغ لكثرة اقتران خبره لعل بان واه  
 فطائر كثيرة مذكورة في المعنى ( قوله محمد علي الدين ابن علي بن محمد  
 بن علي بن عبد الرحمن بن محمد بن جال الدين بن حسن زين الدين الحصري )  
 الا ترى المعروف بالحصري صاحب التصانيف القاطعة في الفقه وغيره منها  
 هذا السرح السمي بإفصاة الاوار على اصول المنار ومنها شرحا للمتنق  
 و لتوير ومنها شرح قطر الندى ومختصر الفتاوى الصوفية ومنها تعليقه  
 على شرح البخاري تبلغ نحو ثلاثين كراسا وعلى تفسير البضاوى من سورة  
 البقرة الى سورة الاسراء وحواشي على البرر وغير ذلك وقد اقره بالفضل  
 وانتهى عن ثلاث وستين سنة ودفن بمقبرة باب الصغير رحمه الطيف  
 الحير ( قوله المتني بمشقى ) بكسر الدال وقمع الميم وسكون الشين قصة  
 الشام وقد تكسر الميم ايضا ( قوله هذه القاط ) الاشارة بمجازية سواء  
 كانت قل التاليف او بعده لان حقيقتها انما تكون للمشاهد المحسوس  
 الحاضرة وهذا اشير بها الى المدومات او الموجودات المجردة او المادة الغائبة  
 عن الحس كان ذلك مجازا تنزيلا لحضوره عند العقل منزلة المحسوس  
 ونشر به هنا اما المعاني والاتصاف والقوش او المركب من اثنين منها  
 ونحوه ثلاثة قسام او ثلاثة وليس لشي من هذه السبعة حضور في الخارج

محمد علي الدين ابن علي  
 بن الحصري المتني بمشقى  
 الحنفى هذه القاط بسيرة  
 جعلت بها منار الاصول

سوى النقوش وعلى تقدير الإشارة إليها تكون الإشارة الى الحاضر في الذهن  
 فتكون مجازية فتدبر ( قوله حين أقرأه ثالثا ) أى أقرأ ثالثا ( قوله يجمع  
 بنى امية ) أى الذى بناه الامويون قبيلة من قریش أى بعضهم وهو عبد  
 الملك ابن مروان والنسبة اليه اموى بضم الهمزة ويحوز قصها كما قتل  
 عن الصحاح ( قوله مراجعا لغالب شروحه ) حال من فاعل حلفت  
 ( قوله والله تعالى اسأل ) قدم المفعول لأداة الحصر أى لا اسئل غيره  
 فهو حصر حقيقى ( قوله وبنيه اليد ) التيه بالضم القطة وبنيثثة  
 شرف فهو نابه وبنيه وبه محركة كذا فى القاموس ( قوله كل منصف بغير  
 عناد ) الانصاف العدل وعند عن الطريق عنود امال والمائدة المارقة  
 والمجانبة والمعارضة بالخلاف كالصناد كذا فى القاموس ( قوله الحمد لله الخ )  
 اسقط الش بسملة الماتن مع انها موجودة فى نسخ المتن وبعض الشروح  
 ولعل المذكورة اولاهى بسملة الماتن قديمها واستغنى بها عن امادتها مرة  
 ثانية وح فخصنا ان تكتب بالجرمة ( قوله هى الدلالة على ما وصل الى  
 البقية وان لم يوجد الايصال ) الى الهداية المدلول عليها بهذاهى ماذكر  
 وهذا ماذهب اليه الامام الرازى وقيل هى الدلالة الموصلة الى المطلوب  
 وفصل المحقق التفتازانى والسيد الشريف الجرجاني فى حواشى الكشاف  
 وفرقا بين التعدى بنسبه والتعدى بالحرف بان معنى الاول الاذهاب الى  
 المقصد والايصال فلا يستند الا اليه تعالى كقوله تعالى لتهديهم سبيلنا ومعنى  
 الثانى الدلالة وارة الطريق فيستند الى غيره مثل والله تهدي الى صراط  
 مستقيم وان هذا القرآن يهدي الى اقوم واحترض عليه بانه لا يساعده  
 كتب اللغة فان لذكور فيها ان التعدى بالحرف لغة هل الحجاز وغيرها  
 لغة غيرهم على انه مقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام  
 فاتبعنى اهدك صراطا سو يا وعن مؤس ان فرعون يا قوم اتبعونى اهدكم  
 سبيل الرشاد وعن فرعون رما اهديك سبيل الرشاد والجل على الخذف  
 والايصال بما يقبل ( قوله هو انشريد سب ) صيه بمعنى اسم المفعول هو  
 فى الاصل الطريق الطاهر ومورد المآتب في اتباع ما دلت عليه من الاحكام  
 وعدم الزيف عنه بالطريق الطاهر فى اقتضا حال كيه جاريته وعدم الميل عنه  
 او بالمورد الذى يتناهى كل احد للصاحبة العامة ( قوله فيه براعة الاستهلال )  
 البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه واقراءه والاستهلال اول صوت

حين أقرأه ثالثا يجمع  
 بنى امية سنة اربع وخمسين  
 والف هجرية مراجعا  
 لغالب شروحه كالمص وابن  
 الملك وابن نجيم وغيرها  
 كالتوضيح والتلويح  
 وتفسير التلويح وبنيته  
 بافظة الاوار على اصول  
 النار والله تعالى اساله  
 وبنيه التيه او سل ان  
 بضم كل منصف بغير عناد  
 انهولى الاجابة واليه المعاد  
 ( الحمد لله الذى هدانا )  
 هى الدلالة على ما وصل الى  
 البقية وان لم يوجد الايصال  
 ( الى الصراط المستقيم )  
 هو الشريعة النبوية  
 فيه براعة الاستهلال  
 ( والصلاة والسلام على



الصبي ثم استعير لأول كل شيء فراحة الاستهلال بحسب المعنى القوي  
 تنوع الابتدا وفي الاصطلاح كون الابتدا مناسباً المقصود وهو في التحقيق  
 سبب لتفوق الابتدا لكن سمي بلامٍ - سبب تنبها على كماله في السببية وبيان  
 ذلك هنا ان الشريعة تسته - من الكتاب والسنة والاجماع والقياس  
 واصول الفقه باحث فيها ( قوله المص اخضع بالخلق العظيم ) الباء داخلة  
 على القصور فهو من قصر الصفة على الموصوف اي انه عليه السلام اخضع  
 من بين الناس بالخلق الموصوف بالعظيم وفي ترك التصريح باسمه صلى الله  
 عليه وسلم تنويه بشأه وتبنيه على ان اختصاصه بالكلمات امر جلي  
 لا يخفى على احد - ( قوله انبأنا الكتاب الكريم ) في قوله تعالى وانك لعلى  
 خبير عظيم وفي كلام المص تلجج الى هذه الآية الشريفة قال ابن نجيم  
 في سر - - ومصحح الاقوال في تفسيره ما ذكره ما يشاء رضى الله تعالى عنها  
 كما روى مسلم عن حنبل - - ذكره انظر طيبي يعنى تأدب بأداب القرآن  
 وادب بحسنة من كل عيب بها وتحمدها بمحاسنها وكأمرها  
 ( قوله هم من جهة نسب ) وهم الذين نكرم عليهم اصدقة عندنا  
 ( قوله ومن جهة الدين كل من تقى ) والظاهر ارادة هذا هنا لتدنى  
 محبة رضى الله تعالى عنهم فاقهم ( رله هو وضع الخ ) اي موضوع  
 انتهى الى منسوب الى الله تعالى يعنى بلا واسطة احتزبه عن الاوضاع  
 الصعبة وقوله يدعو الى يسوق وضمه معنى يلهى مثلاً فداء الى القول  
 اتانى بسبه واحتزبه عن الاوضاع الالهية المعير السابقة كاتبات الارض  
 وقوله رباب القول احتزبه عن افعال الحيوانات المختصة بالاحيان  
 كانه يلهى الى المرمى وقت الصباح والرجوع وقت المساء وقوله ما عند الرسول  
 احتزبه عن لم يحمي به صلى الله عليه وسلم وعرف الدين غير الش بقله  
 وهو وضع الهى سابق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات  
 وقد ترك الش قيد السوق بالاختيار وكان عليه ان يذكره ليحترز به عن  
 ايجاد ايات كالمضب والجوع والعطش الا ان يقال ان قوله عند الرسول  
 يعنى عنه لان القضب يدعو الى اخذ النار سلا والجوع والعطش الى مطلق  
 لا كل والشرب ( قوله ليفيد ان من يتبع ) حذف يا يتبع يفيد ان من  
 شربة منى ليفيد مضمون هذا الكلام ( قوله كلمة تذكر نبيها الخ )  
 ي ونيس مراد بها مخاطبا بعينه كقوله تعالى ولوترى اذ وقفوا على النار

من اخضع بالخلق ) هو  
 هيئة لنفس راضية يصدر  
 منها افضل جملة بسهولة  
 ووصفه بـ (مذموم) - ما  
 في كتب الكرم ( وعلى  
 آله ) هم من جهة نسب  
 اولاد على وقيل ولباس  
 وجعفر وخيار ومن  
 جهة تدن كل مؤمن تقى  
 ( الذين قاموا بنصرة  
 الدين ) هو وضع الهى  
 يدعو ربه لعقول قبول  
 ما عند الرسول ووصفه  
 بـ ( تقويم ) ليفيد من يتبع  
 غير الاسلام ديناً من قبل  
 منه ( اعم ) كلمة تذكر تنبها  
 على ان ما بعده مما يجب لاصف  
 اليه كفى داعية له لا اله الا الله  
 ( ان اصول الشرح )

اذ هو لن يتأني منه الروية ( قوله اي ادلة المشروع ليرادف القصد ) واتمسا  
اوله باسم المقول مع انه لو ابقاء على ظاهره لكل شاملا لعلم الكلام ايضا  
والاصول اصوله ايضا لما في المرأة شرح الرقعة ان المراد باصول الفقه  
ادلة تختص دلالتها بالفقه ولان لقب هذا العلم انما هو اصول الفقه كما ذكره  
فيها ايضا خلافا لما قاله ابن ملك فكان الاولى ان يراد بالشرع المشروع  
الادف للفقه كما ذكره ( قوله وهو علم باحوال الادلة الخ ) تعريف لاصول  
الفقه باعتبار المعنى الفني والمراد بالعلم هنا الادراك والدليل كما في المرأة  
ما يمكن التوصل به ليصح النظر فيه الى المطلوب خبري وهو اهم من النظر  
فيه نفسه والنظر في احواله وصفاته فيتناول القدمات التي هي بحيث اذا  
رتبت ادت الى المطلوب الحرى والمفرد الذي من شأنه اذا نظر في احواله  
اوصل اليه كالعالم للصانع والثاني هو المراد ههنا اذا اراد بالادلة الشرعية  
الكتاب والسنة والاجماع والقياس والمراد باحوالها اعراضها اندية  
اللاحقة لها باعتبار دلالة الادلة على الاحكام مطلقا او عند تعارض ار  
باعتبار استنباط الاحكام منها والمراد بالحكم هنا ما ثبت بخضاب الشارع  
المتعلق بافعال العباد كافرضية والوجوب والنبذ والاباحة وانكراهة  
والحرمة والصحة والقساد وغير ذلك وقوله على وجه كلي متعلق بالموصلة  
واعلم ان تعريف اصول الفقه الذي نوقف على تعريفه الاضاق لاه  
مركب وتعريف المركب يتوقف على تعريف مفرداته الغير البينة فالاصول  
جمع اصل والاصل ما يبنى عليه غيره حسيا كان او عقليا كابتناء العلول  
على العلة والمدلول على الدليل والفقه معرفة النفس ماله وما عليها وهذا  
التعريف منقول عن الامام رحمه الله تعالى وهو شامل للكلام والتعريف  
اذ هما الفقه عنده حتى سمي الكلام فيها اكبر ومن لم يحصهما داخلين  
فيه زاد في التعريف قوله جملا فيخرجهما به ( قوله ان كان من الله فهو  
الكتاب ) فيه نظر لما يزم عليه من دخول الحديث القدسي في الكتاب  
فالكتاب ان يقال نظير ما في ش التحرير ما هو حجة في حقا اما وحى اولا  
والوحى ان كان متلوا فهو الكتاب اولا فهو السنة وغير الوحى اما باتفاق  
الاراف هو اجماع الامة والافهو الاصل الرابع ( قوله فذلك الغير ) اي المذكور  
في ضمن قوله والاثن معناه والا يكتن من الله تعالى بان كان من غيره ( قوله  
المستبط اي المستخرج من الثلاثة ) قيد به تبعا لغير الاسلام للاحتراز

اي ادلة المشروع ليرادف  
الفقه وهو علم باحوال  
الادلة الموصلة الى الاحكام  
الشرعية على وجه كلي  
( ثلاثة ) لان ما هو  
حجة في حقا ان كان  
من الله فهو ( الكتاب )  
الا فذلك الغير اما الرسول  
فهو ( السنن ) الا فان  
اتفقت آلا ره فهو ( اجماع  
الامم ) الا فهو ( الاصل  
الرابع ) وهو ( القياس )  
المستبط اي المستخرج من  
الثلاثة فلذلك افرد مثال  
الاستنباط

من القياس العقلي اعني المنطوق وللإشارة الى فرضيته من الثلاثة ولذا اخر  
 واصليته انما هي بالنسبة الى حكمه وما يتوهم الاثباته غير هذه الاربعة  
 فهو راجع اليها كما بينه ابن ملك ( قوله من النص ) الاولى ان يقول من  
 الكتاب يطهر الغائل بينه وبين السنة ( قوله وهو موجود في الواطة  
 قهرم ) اي بالقياس على وطى الحائض ورده ابن كمال في تغيير التشريح  
 من حرمة الواطة ثالثة بالكتاب لانها من شرايعهم قلنا وقد قصت من غير  
 تكبير والمثال الصحيح قياس انتقاض الوضوء بالخارج من غير السيلين على  
 انتقاضه بالخارج منهما الثالث قوله تعالى اوجاء احدكم منكم من الغائط  
 واحب ما له انما يرد اذا ثبت تأخر هذه الآية عن القضية المذكورة في القرآن  
 الواردة في حق قوم لوط على انما يجب ان القياس حرمة الواطة في المرأة  
 كما صرح به بعض المحققين ( قوله قياسا على الوطى الحلال ) فانه يوجب  
 حرمة المصاهرة والاجماع وهي صارة عن ثبوت حرمان اربع حرمة  
 الموطوءة على اصول الواطى وان علوا وحرمتها على اولاده وان سفلوا  
 وحرمة امهاتها على الواطى وان علوا وحرمة نالتها عليه وان سفلوا كذا  
 في حواشي عزيمى زاده على ابن ملك عن غاية السان

### بحث الكتاب

( قوله اي السابق ) اشارة الى ان الالف واللام فيه للعهد ولا ينافي كونها  
 للعهد انه صار علما بالعلية على كتاب الله وقد قارنت الوضع فتكون زائدة  
 لان الذي صار علما بالعلية هو الواقع في مقابلة السنة لا الواقع ها بعد  
 ما الذي جعل اشارة اليه فقط اعتراض بعض الشراح على ش ابن  
 ملك في جعله الالف واللام للعهد كذا قال شيخنا رحمه الله تعالى ( قوله  
 كلهما غاب على كتاب الله ) اي جبدان كان الكتاب في اللغة اسماء المكتوب  
 والقرآن مصدرا بمعنى القراءة لكن غلب الاول في عرف النحويين على  
 كتب الله تعالى المثبت في المصاحف كأغلب في عرف العربية على كتاب  
 سيويه وثناني غلب في عرف العام على المصنوع المعنى من كلام الله تعالى المقرر  
 على نسبة الحديث في التلويح ( قوله الا ان الثاني اشهر فلذا جعله تفسيرا ) قال  
 في شيوخ وهو اي قرآن في هذا المعنى اشهر من اصطلاح الكتاب وطهر الما جعله  
 تفسيرا وهو ما في الكلام اعني قوله المنزل الخ تعرف القرآن وتغييره

من النص قوله تعالى ولا  
 تهرهون حتى يطهرن فان  
 حرمة القران للادنى وهو  
 موجود في الواطة قهرم  
 ومن السنة قوله عليه السلام  
 الميرة ليست بنفسه لانهما من  
 الطوافين عليكم فاذا عرفا  
 هلة الطواف قسنا عليها  
 سواكن البيوت ومن  
 الاجماع قولنا في الزنا انه  
 يوجب حرمة المصاهرة  
 قياسا على الوطى الحلال  
 لو حود الطلقة هي الجزئية  
 فهم بين ذلك مرتبا متسا

### بحث الكتاب

( اما الكتاب ) اي السابق  
 ( فاقرآن ) كل منهما غلب  
 على كتاب الله الان الثاني  
 اشهر فلذا جعله تفسيرا

عائشته به لان المجموع تعريف للكتاب ليؤمذكر المحدود في الحدود لان  
القرآن مصدر بمعنى القرو ويشمل كلام الله وغيره على ما توهمه البعض  
لانه مخالف للعرف بعيد عن القوم وان كان صحيحا في ٩٠٠ انتهى ووجه  
بعده ان القريب الى القوم هو المعنى الحقيقي لفظسيا في التعريفات والقرآن  
بمعنى القرع مجاز ووجه كون القرآن في هذا المعنى اشتهر من الكتاب اذ  
الانتقال من القرآن الى القرع اظهر من الانتقال من الكتاب الى القرع لان  
العلاقة بين المصدر والقوى اقوى واعلم من اللامسة بين القوش  
والاقاط (قوله المص المنزل على الرسول) خرج قوله المنزل الغير المنزل  
كالاحاديث الالهية والتبوية لار المراد بالمنزل المنزل ما زال حاله  
وهو حريل عليه السلام وقوله على الرسول المنزل على غيره كذا  
في المرأة (قوله صفة كاشفة) تبع في ذلك ان ملك وهو مخالف للام  
غيره من الشراح ولكلام التلويح السابق ولكلام المرأة حيث جعلوا  
قوله المنزل على رسولنا الخ تعريف للقرآن وعلت ما يخرجه واذا جعل  
المنزل الخ صفة كاشفة لا يكون من التعريف ولا يخرجه شيء اذ هي ح  
لا تقيده تخصيصا اذ الاخراج فرع التخصيص ثم ان كلام النس اولى من  
كلام من حيث انه لم يتعرض للاحتراز به من شيء ولم يذكر  
محترز به كان ملك (قوله اي على رسولنا) صلى الله عليه وسلم نداء على  
ان اللام فيه العهد او عوض عن المضاف اليه (قوله خرج النسخ تلاوة)  
اي سواه بقى حكمه ولا (قوله خرج القول بالاحاد) اي بناء على ان ال  
في المصاحف جنسية وهي قد تبطل معنى الجمعية وقراءة ان مسعود  
مكتوبة في صحيحه فلم يخرجه قوله المكتوب في لمصاحف بخلاف ما لو  
جعل للبعد (قوله خرج القول الشهرة) اي بناء على ما ذهب اليه  
الخصاص من ان المشهور قسم من المتواتر واما على ما ذهب اليه الجمهور  
من انه قسم له فهو خارج بقوله متواترا واورد عليه ان المشهور لاشته  
به عنه بل يفيد علم يقين حتى يكفر باحاده كاسمعي في بحث النسبة  
اه لكن قال في آخره هناك ان الحق الاتفاق على عدم الاحكام لاحادية  
اصله وسيمى في موصمه ارشاد الله تعالى والظاهر ان فيه شبهة باعتبار  
اصله وهو ظاهر كلام المص 'اذ لو لم اله لاشبهة فيه عنده لا بد من ان  
يقول قولا متواترا من مبدئه الى منتهاه ليخرج تأل (قوله لما ان الاصح

(المنزل على الرسول) صفة

كاشفة للقرآن اي على رسولنا

(الكتوب في المصاحف)

خرج النسخ تلاوة

(المنزل عنه نقل متواترا)

خرج القول بالاحاد كقراءة

اي ابن كعب رضي الله

عنه فعدة من ايام اخر

متابعات (بلاشبهة) خرج

القول بالشهرة كقراءة ابن

مسعود رضي الله عنه

واقطعوا ايمانهم بالاحاد

الاصل (وهو) اي القرآن

(اسم للنظم) اي اللفظ

(والمعنى جميعا) اجاما

لما ان الاصح ان الامام

رجع الى قولهما

١ (لما رجع الى قولهما) وهم ضيعه ان الامام كان يقول ان القرآن اسم  
 له فلهذا رزعه بعضهم مستلغوا رزعه القراءة بالقراءة وليس الامر  
 كذلك بل ذهبه ان القرآن اسم للمعنى مع النظم تحقيقا كالعبارة العربية  
 الترسمية وكان يجوز الصلاة بالعربية مع القدرة على العربية  
 ٢ حيث قيل صاحبه بعدم جواز الصلاة بها مع القدرة على  
 ٣ ... قال في ما روى عن ابي حنيفة انه رخص في ترك النظم  
 ٤ حتى ولو ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ٥ ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ٦ ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ٧ ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ٨ ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ٩ ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ١٠ ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم

طهران مراد  
 بل على معنى ك  
 توصف في المعنى ط  
 لمعنى (و) تعرف حكا  
 شجرة (اشنة) ومن  
 صفة (صحة) ي  
 صفة (صحة) ي

بمعنى ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم  
 ... قال في تفسيره انه على عدم اعتبار النظم

اشارة الى ذلك (قوله المص وذلك اربعة) اى اربعة قسام اربع اعتبارات كل علم لنا  
اختاروا في النظم تقسيمات ينظر ويوجد ثم ادا الاول فله موه افرد المركب  
كاسيا في واما الثاني فلا حاطة الاعتبار من اول وضع الواضع الى آخرهم  
السامع فان ادا المعنى فالعلم الجارى على قول او معي يسهل وضع الواضع ثم  
دلالة اى ربه بحيث يفهم منه المعنى ثم استعماله ثم نعلم المعنى فلهذا بذلك  
الاستارات الاربع اربعة اقسام تذاب المراتق والجمع مسام لانهم مانبية في المعنى

كما صرح به في التوضيح خذا بالاحكام زيدان اربعة اقسام اختار بعضهم  
من ان الامة الاول اسم العلم والاسم الثاني (ايه ان المذكور)  
تأويل لتدكير اسم لا تارة لان - رية - تبت - رية - رية - رية - رية - رية  
ارد ايضا - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
السلام يه - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
ونسر مرتب - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
البيعة كفى - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
وتقدم بعض - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
مادة للعرض - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
رمرتة بدل - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
ان الواضع كاسين حروف صر ب - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
المضى فاعلم لا يدل على مائة الا بوضع مائة والهيئة - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
وضع العلم واشار الشرح وحده الله الى ذلك بقوله ما سهر - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
ضرب الخ وقدم الصيغة على المادة مع تاخره - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
اكثر الحقائق دة على المعنى بالهيئة سبي الاسود - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
الاحكام الشرعية فاهله العائمة لطيفة عدل عن - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
حواشي تلويح للمولى الصارى (قوله وان لا كره من عمل كى - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية)  
جعله العام موضوعا لا يتر من معنى واحد هو ما سى عليه - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية - رية  
وهو الموافق لما في الكشف والتحقق كما في العربية وختاره بن يال هناك  
العام لموضع لكبر غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له وضع واحد  
وما في شرح اس ملك واس يحجم من انه موضوع لمعنى واحد على لا تترك  
بين الافراد هو ما سى عليه في النوع والمرأة (قوله لان المعنى ان احتمال  
الساويل الخ) كان عليه ان يقول لان العلم ن احتمال تأويل كسطاره

(وذلك) اى المذكور  
وهو اقسامها (اربعة)  
وكل قسم منها اربعة ايضا  
(اول في وجوه العلم)  
في اعتبارات التكلم  
اربعة (اربعة) اى هيئة  
واداة فافهم من حروف  
بعض الضرب ومن  
هذه النوع لفعل في الزمن  
وهى اربعة لان  
العلم وضع لمعنى واحد  
هو (العلم) لان  
بعض كل (العلم)  
هذا ان ترجمه (المؤول)  
ربى في وجوه بيان  
في اعتبار المعنى (بذلك)  
العلم وهى اربعة ايضا  
لان المعنى ان احتمال التأويل  
لان كانه ظهور معناه بمجرد  
الصيغة فهو (الطاهر)  
العلم (العلم) ان لم يحتل  
فان قيل العلم (العلم)  
الاف (الحكم)

لان الاقسام المذكورة تنظم بالنسبة الى المعنى كما تقدم ولذا يلزم عدم  
 الضمير في حصة الى المعنى بل الاولى ان يقول كما في التلويح لانه ان ظهر معناه  
 فما ان يحتل التأويل اولا فان احتمل فان كان ظهور معناه الخ لان هذا  
 التقسيم الى الاربعة المذكورة باعتبار ظهور المعنى والى مقابلتها باعتبار  
 خفاءه فالاولى التصريح به كما صرح في مقابلته وان امكن دفع ما مر بتقدير مضاف  
 الى لاني دال المعنى ( قوله النص ولهذه الاربعة اربعة اخرى مقابلتها ) قال ابن  
 نجيم المراد بالمقابلة ان يكون موجها مخالفا اوجب الاقسام الاول وليست  
 من قسم البيان لان البيان هو الاظهار وازالة الخفاء فلا يتناولها الذي لا يتناول  
 ما يفيد فلذا لم يجعل قسم البيان ثمانية ولا يلزم ان تكون اقسام النظم والمعنى خمسة  
 اذ ذكرها هنا وقع فيما كذا ذكر الهندى انتهى وظهر كلام المرأة ان هذه  
 الاقسام داخلة في اقسام البيان حيث قال وهو اى الثانى والمراد الاقسام  
 الحاصلة من هذا التقسيم ثمانية اربعة باعتبار الوضوح واربعة باعتبار  
 الخفاء وقديظن ان ذكر الاربعة الاخيرة لبيان الاولى ابذهدها تبين  
 الاشياء وليس كذلك بل لانها احكاما خاصة بها كما سيتبين في موضعها  
 ان شاء الله تعالى نعم في عدالتشابه من هذه الاقسام كلام يأتى في موضعه  
 ان شاء الله تعالى اه وعليه فكان على النص ان يعدها ثمانية ايضا ( قوله  
 والافخجاز ) اى وان لم يستعمل فيما وضعه بل استعمل في غيره لعلاقة فهو  
 الجواز والتقييد بالعلاقة لخروج الهزل ( قوله وكل منهما ان ظهر مراده  
 فالاصريح الخ ) ان قلت ما الفرق بين الصريح والظووين الكناية والخفا  
 مثلا حتى عدت اقسامها متعابطة قلت لاشك ان تعدد التسميات بتعدد  
 الاعتبارات والمعتبر المحفوظ في التقسيم اتالت الاستعمال في المعنى الظ  
 والخفى وفي الثانى نفس ظهور المعنى وخفائه والفرق ظاهر ( قوله اى في  
 كيفية دلالة اللفظ على المعنى ) نصريح بان هذا القسم الرابع من اقسام  
 النظم باعتبار المعنى كاذب اليه صدر الشريعة لامن اقسام المعنى كاذب  
 اليه بعضهم وقد تقدم ( قوله ان استفيد من النظم ) يعنى بلا توسط مفهومه  
 لغوى او شرعى وقوله فهو الاستدلال بعبارة النص وبشارته يعنى فهو  
 كون النص دالا بطريق الجارة او الاشارة وقوله او من المفهوم لغوى  
 او ان شرعى يعنى من توسط النظم وح فتكون الاقسام الاربعة من اقسام  
 النظم ويندفع توهم المناقاة الحاصلة من عطف المفهوم على النظم ( قوله

) ولهذه الاربعة اربعة  
 اخرى مقابلتها وهى ( ان المعنى  
 ان خفى لغير الصيغة فهو  
 الخفى ) ( انفسها فان  
 امكن ادراكه بالتأمل  
 ) ( المشكوك ) الا فان كان  
 البيان مرجوحا ( الجميل )  
 الالة ( التشابه والالتباس  
 وجوه استعمال ذلك النظم  
 وهو اربعة ايضا ) لانه ان  
 استعمل فيما وضع له فهو  
 ( الحقيقى ) الالة ( الجواز )  
 كل منهما ان ظهر مراده  
 فالاصريح ( الالة ) ( الكناية  
 والرابع في معرفة وجوه  
 الوقوف على المراد والمعانى )  
 اى في كيفية دلالة اللفظ  
 على المعنى ( وهى اربعة  
 ايضا ) لان مفهومه ان  
 استفيد من النظم فان كان  
 مسوقا له فهو ( الاستدلال  
 بعبارة النص ) ( الا  
 ) ( بشارته )

او من الفهوم) فيه تغيير لفظ المتن وكذا فيما بعده فانها كانت واوا مفردة  
 بحركة وقد جعلها ساكنة والش رحمة الله تعالى يتساءل في مثل ذلك  
 وفي تغيير الإعراب كثيرا كما ستطلع عليه في محاله ان شاء الله تعالى (قوله  
 والاولى التمسك بالاستئرا) اي التمسك بالاحصاء العقل المردد بين الاتيات  
 والنفي قال في جامع الاسرار واعلم ان دلائل الحصر التي ذكرها الشارحون  
 غير تامة تعرف بآدنى تأمل والاولى ان تملك فيه بالاستئراء التام الذي هو  
 حجة والاستئرا فيما يمكن ضبط افراده تام وفيما لا يمكن غير تام كافراد اللفظة  
 والكتاب مما يمكن ضبط افراده في حق هذه التسميات اه وانما قال والاولى  
 لانه يمكن ان يقال انه تقسيم استقر اى بجى به على صورة العقل لان ذلك  
 سابق كاذكره علماء المناظرة وانما ذكره الشارح مرددا متابعة للشارحين  
 (قوله فيعرف الراجح والمرجوح) اي فاذا عرفه يقدم الراجح على المرجوح عند  
 التعارض كتقديم الحكم على المفسر (قوله فيعرف الفهوم) اي ما يفهم منها  
 لغويا كان اوشرعيا (قوله فبلغن الثمانين) اي من ضرب العشرين في الاربعة  
 وليست ثابتة في الخارج بل انما هي اعتبارات عقلية بل كون الاقسام  
 عشرين انما هي باعتبار العقل اوجيع القرآن ينقسم الى اقسام فباستبار  
 يشتمل على القسم الاول وباستبار على الثاني وهما جرا فالمراد بالاقسام هنا  
 التقسيمات لان قسم الشيء حقيقة ما لا يجتمع مع ذلك الشيء وهذه الاقسام  
 يجتمع بعضها مع بعض اذ قد يكون نص واحد خاصا ونصا وحقيقة ويكون  
 الاستدلال به استدلالا بعبارة النص (قوله واوصلها السراج الهندى)  
 اي نافلا عن بعض المحققين كما في ابن نجيم (قوله ثم اربع فيها) اي في  
 الثمانية واربعين (قوله ثم الخامس فيها) اي في المائة واثنين وتسعين

### بحث الخاص

(قوله هو كالجنس) اي شامل للمهمات والمستحيلات وما يكون دلالة  
 بالطبع او العقل وانما قال كالجنس ولم يقل جنس تحاشيا عن اطلاق الجنس  
 على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فانه مجاز كاطلاق الفصل على المختص  
 ببعضها لان الجنس الحقيقي ما تحتها ماهيات متحققة في الخارج (قوله المص وضع  
 لعنى) قال شيخ شايخنا الشهاب اجد المنين في شرحه على مختصر المنار  
 المسمى بالعرف الناصح على رسالة العلامة قاسم فيه تجريد الوضع عن بعض

(و) من الفهوم الفهمى  
 (و) بدلاته (و) الشرعى  
 (و) باتصافه (و) والاولى  
 التمسك بالاستئرا (و) بعد  
 معرفة هذه الاقسام  
 الاربعة المتقدمة الى عشرين  
 (قسم خامس يشتمل الكل  
 وهو اربعة ايضا معرفة  
 مواضعها) اي ما أخذ  
 اشتقاق تلك الاقسام  
 كالخاص مأخوذ من اختص  
 بكذا (وترتيبها) فيعرف  
 الراجح والمرجوح  
 (ومصانيفها) فيعرف  
 الفهوم (واحكامها) كالقضى  
 والظنى فبلغن الثمانين  
 واوصلها السراج الهندى  
 الى سبعمائة وثمانية وستين  
 فقيل ان القسم الثالث يعنى  
 قسم الاستعمال يكون في كل  
 قسم من الاثنى عشر الى  
 قبله فتكون ثمانية واربعين  
 ثم اربع فيها فبلغ مائة  
 واثنين وتسعين ثم الخامس  
 فيها يكون ما ذكرنا

### بحث الخاص

(اما الخاص فكل لفظ)  
 هو كالجنس (وضع لعنى)



معناه اذ الوضع تعيين النظم للدلالة على معنى نفسه فالمعنى مستفاد من قوله وضع فاذا لم يستمر التجربة يكون ذكر المعنى مستلزما لذكر المعنى عليه لفظ معلوم اذ هو صفة لا بد لها من موصوف تجري عليه ( قوله خرج المهيمل ) وخرج ايضا ما لم يكن دلالة بالوضع كالحركات كايته ابن نجيم وما يكون دلالة بالطبع او العقل ( قوله خرج لمجمل ) قال في جامع الاسرار لاحاجة الى الاحتراز عنه لان هذا تقسيم بالنظر الى الوضع والاجال طارض والمجمل في اصل وضعه لا يخرج عن هذه الاقسام لكنه احتراز عنه نظرا الى الطاهر اه وخرج ايضا المؤول لان معناه غير معلوم يقينا والمراد بالمعلوم ان يكون معلوما من حيث الذات والاهام من حيث الصفات لا ينافيه ولهذا جعلنا الرتبة المطلقة من قبيل الخاص لكونها اشياء لذات مرفوعة ولا يهاجم فيه من هذا الوجه ولاحتمال ان تكون كافرة او مؤمنة ( قوله المص على الاقتراد ) اي على ان يكون . متوالا له مع قطع النظر عن ان يكون له افراد كالمسلم فانه موصوف به الاحلام وليس فيه دلالة على الافراد يدخل في هذا التعريف المطاوعة بناء على مختار المص من انه من قبيل الخاص ويخرج عنه العام كالمسلم فانه موضوع لكثير غير محصور مستغرق لجميع ما يحل به بوضع واحد او نحو موضوع له واحد على الاشتراك كآدمناه وفي بن نجيم ان طاهر ما في التصريح وتخرج عن تقرير ان العدد موضوع به كالعام فاسمى متعدد فاما لكن الاول محصور والثاني لا وكل منهما بوضع واحد بخلاف اشتراك فانه متعدد الوصف فالحق في تعريف الخاص انه موضوع لواحد او متعدد محصور ليشمل اسماء الاعداد ولذا ثبت في تحرير القمط ان كان معناه متحدا ولو بالوع او متعدد مد لولا على خصوص كية به فالخاص فدخل المطلق والعدد والامر والهي اه والمراد بمحصور ان يكون في اللفظ دلالة على انحصار في عدد معين وبغير المحصور عدمه بهذا حيز مرتين بين لعدد والسموات فهي وان كانت محصورة لكن بحسب رتبة . . . و نراد به وضع لكثير بحسب الاجزا ان تكون الاجزا متفقة في اسم كعدد اثنتي عشرة فاسم جزئيات المعنى الواحد المتحدة بحسب ذلك فهو بخلاف جزئية فاسم غير متفقة في الاسم اه ( قوله المص اما ان يكون محصور بجزء ومحصور بالسوع الخ ) المحصور بمعنى الخاص اي ان يكون حصا لجنس الخ او الضمير طاب الى الخاص من المستعاد

خرج المهيمل (معلوم) خرج  
المجمل (على الافراد) خرج  
العام (وهو) على الخاص  
(ما يكون خصوص  
الجنس) ان كان بمسط  
مستلها في كثير من متواترين  
في حكمه اسرع (لو  
خصوص نوع) ان كان

من الخاص ( قوله متفاوتين في الحكم ) فبعبارة وبقوله بعده متفقين  
 في الحكم يعني الترخيع للاحتراز عن الجنس والنوع المتفقين فان الجنس  
 عندهم كلى قول على كثيرين محتملين بالحقائق في جواب ما هو كالميوون  
 بالنسبة الى الانسان والفرس والنوع كالمول على كثيرين محتملين بالعدد  
 دون الحقيقة في جواب ما هو كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر فان العنصر  
 لما كان نظريهم في الاحكام جعلوا اللفظ المشتمل على كثيرين متفاوتين في الاحكام  
 جسا حاصا كالانسان فانه مشتمل على الرجل والمرأة والحكم بينهما متفاوت  
 حتى ان من اشتري عبدا وظهراته امه او عكسه لم يتخذ البيع وجعلوا  
 المشتمل على كثيرين متفقين في الحكم نوعا حاصا كرجل واما الاختلاف  
 بين العاقل وغيره فصا رض ( قول المص او خصوص العين ) اي العين  
 بشخص لا يقبل الاشتراك اصلا ( قوله حقيقة ) فبعبارة واحدة لا للمنى ( قوله المص  
 ورجل ) قال في التوضيح او باعتبار النوع ومثل في المرأة بقوله كرجل  
 ومائة اشارة الى ان اسماء العدد من الواحد والاربع ( قوله المص وحكمه  
 ان يتناول الخصوص قطعاً ) حكم الشيء الاثر الثابت به والمراد بالخصوص  
 مدلوله والمراد انه من حيث هو مع قطع النظر عن الامور الخارجية فيبد  
 مدلوله قطعاً فانه قد يكون بحسب العوارض خفياً بوجب الظنية كافي  
 المرأة ( قوله اي بيان التفسير ) من شرط بيان التفسير ان يكون نص  
 بجمل او مشكلاً والخاص بين بنفسه ولا يكون فيه اشكال ولا اجل  
 في جامع الاسرار ( قوله عند الجمهور ) قيد لافادته القطع فالاولى تبيد  
 على قوله ولا يحتمل البيان ثلاث يومه ان الخلاف فيما هو في الثاني كاهل المتبادر  
 والمراد بالجمهور اوزيد وشابوه وحالهم مشايخ صر قد ( قوله في نفسه )  
 بهذا القيد تدفع المصادرة المتوهمه في الدليل المذكور ووجهه ان البيان  
 في المدعى هو البيان في الخارج وفي الدليل هو البيان بنفسه ( قوله واذا  
 لم يحتمل البيان فلا يجوز الخ ) حمل التفرع المذكور على عدم احتمال البيان  
 فقط وكان الظاهر عدم الاقتصار عليه بل يذكر كون موجب قطعياً ايضاً  
 كما فعله المصراع الهندي وغيره فان بعضاً من ثمر يعات الآتية كملان  
 التأويل بالاطهار في آية الترضى مما لا تعلق له بعدم احتمال البيان بل هو  
 على كون موجب الخاص قطعياً كاصرح به في التاويل وغيره كذا في العربية  
 ( قوله كالتأنيذ في الركوع ) اذا ما ارتكبت قدر تسعة ( قوله كما قال

(ابو يوسف والشافعي) اقتصر ابن نجيم على ذكر الشافعي قط ثم قال وانما  
 لم تذكر ابو يوسف مع الشافعي كافي الشروح لانهم وانقلوا عنه الفرض بتعين  
 حله على الفرض العملي وهو الواجب فيقع الخلاف كافي فيقع القدر لان  
 ابو يوسف موافق لهما في الاصول اه وهو خلاف الظاهر لانهم جعلوا  
 قوله بالقرضية مقالا لقولهما بالوجوب فالاولى ما قيل ان الصلاة كانت  
 بحجة وتبين الاجال فعلة عليه السلام فكان فرضا اما اخرجه دليل  
 كالمنفعة وغيرها ولم يوجد في التعديل لاخرجه عن القرضية دليل او ان  
 الخبر المذكور عنده مشهور (قوله لانه خاص معلوم متناه) اي لان  
 الركوع والسجود واقرض الضمير على معنى المذكور وليس ماثدا الى امر  
 الركوع والسجود لانه ينافيه قوله وهو الميلاق عن الاستواء الخ فان معنى  
 الامر بالركوع والسجود طلب فعلهما وهو تعليل لعدم حواز الخاق  
 التعديل بهما على سبيل الفرض لان الزيادة على النص بخبر الواحد لا يجوز  
 لانها نسخ معنى ولا يجوز نسخ نص الخاص بخبر الواحد لانه ظني  
 (قوله وهو الميلاق عن الاستواء) قال في العزيمة زاد عليه فخر الاسلام قوله  
 بما يقطع اسم الاستواء وهو الط (قوله لكن يلحق به واجبا نظرا الى  
 دليله) اي لكونه طنا فيثبت الوجوب لا الفرض العملي فيكون التعديل  
 واجبا فيهما وهذا على رواية الكرخي وروى الجرجاني انه سئل قال ابن نجيم  
 ورجح الاول في فسخ القدر لان الجراح في قوله لم تصل يكون اقرب الى  
 الحقيقة ولان المواظبة دليل الوجوب وقسئل مجد عن تركه فقال اي احاف  
 ان يجوز ورجح اساق في التمهيد ان تركه عليه الصلاة والسلام المسمى  
 بجمع ترجيح الجرجاني الاستساق (قوله ان يتابع في افعال الوضوء) اي بحيث  
 لا ينفك عضو قبل امامه مع اعتدال الهواء (قوله وهما شرطان) عندما كانت  
 ي لولا واسمية لكن في صارته مسامحة لما قل الكافي والتسمية عند  
 صاحب فتاوى هرويين عدمت ايضا شرط فيه (قوله المص واسمية  
 والترتيب) الموحود ونسخ المتر تقديم الترتيب على التسمية والترتيب  
 مراعاة نسق المذكور في قوله لم تغسلوا الآية (قوله لان قوله تعالى  
 في آية الوضوء «غسلوا» محصورا) فيه تسامح لا ما هرا يقال  
 ان نفس ومسح في آية الوضوء حاصل الخ (قوله فاشترط هذه الاشياء  
 يكون رؤية على اص ولسه) اذ انص ما ملاقه يقتضي حوازهما

كما قال ابو يوسف والشافعي  
 لانه خاص معلوم متناه  
 وهو الميلاق عن الاستواء  
 ووضع الجبهة على الارض  
 لكن يلحق به واجبا نظرا  
 الى دليله (ويطرد شرط  
 الولا) ان يتابع في افعال  
 الوضوء (واسمية) وهما  
 شرطا ان عند مائة (و  
 الترتيب والثبوت) وهما  
 شرطان عن الشافعي لان  
 قوله تعالى (في آية الوضوء)  
 فغسلوا وضموا صان  
 ومعناه معلوم هو الامة  
 ولا صفة فاشترط هذه  
 الاشياء يكون رؤية على  
 المص ولسه

على اى وجه حصل والتعلق بهذه الاشياء بل الخلاق الحواش وهو حكم شرعى فكان نكاح الحكم الكتاب مخبر الواحد وهذه الاشياء سن عندنا ملاخلة، لاحيانا لان دلالتها غنية الثبوت والدلالة وهـ ثبتت السنة لما قالوا ان الادلة السميعة اربعة قطعى اثبت والدلالة كنصوص القرآن المقدر فوالحكممة والسنة التواترة التى فيها معا قطعى وبه ثبت القرض وقطعى الثبوت طنى الدلالة كالات المؤولة وعكسه كاخيار الاحاد التى فهو معا طنى وبه ثبت السنة والحرام فى مرتبة القرض والمكروه تحريمى مرتبة الواجب وتزنيها فى مرتبة المندوب واماد لايال التعديل فى من القسم الثالث لانه عليه الصلاة والسلام امر الاعراب بالامانة ثلاثا والامر للوجوب (قوله لانه خاص معلوم معناه وهو الدوران باليت ٢ امير فلا احوال فيه ليتحقق خبر الواحد بساناله وانما هي واحدة من الصحيح للمحدث الا لا يظوف، بهذا البت محدث ولا عريان فهو طنى الثبوت قطعى الدلالة لانه نهى مؤكد بالثبوت ولذا قلنا وجوب السر فيه ايضا ولذا قلنا وجوب الحار اذ ترك كلامها كذا فى ان نجيم (قوله ووجهه بالنسبة الى الاشواط) اى والنسبة الى البداية بلجبر الاسود لا ينافى فى عدم اجماله وجه آخر وهو الطهارة وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان النص هنا مجمل لان نفس الطواف ليس عمدا بالاجماع فانه قدر سبعة اشواط وشرط فيه الاشد من الجبر الاسود على الاصح ثبت انه مجمل لعنى زائد ثبت شرعا عليه كانه فيصور ان يخلق خبر الواحد بياته وحوايه انه لا اجمال فيه بالنسبة الى الطهارة لانها لا مدخل لها فى معنى الطواف واجاله كان بالنسبة الى الاشواط والاشد واجاله بهذا الوجه لا ينافى فى عدم اجماله وجه آخر وفى جامع الاسرار والاشبه ان يقال الص ايس بمحمل فى نفسه ولكنه مجمل فى حق المبالغة وايتا الفعل لان الامر صدر بصفة الطوف وهي لتكسوا المألعة وذلك بمحمل ان يكون من حيث العدد ومن حيث الاسراع فى المشى فالتحقق خبر العدد والابتداء بياته فاما خبر الشمار لا يصلح لبيان لان الطواف لا بمحمل الطهارة اه وفى ش ان ملك والاولى ان يقال ثبت العدد وتعين المبدأ بالاجبار المشهورة ربهما يجوز الريادة على الكتاب انتهى (قوله اى بطل تأويل الشافعى) اشارة الى ان قوله والتأويل مرموع بالعطف على شرط الولا (قوله لان السروع الطلاق فى الطهر) بيان لمطلان تأويل الشافعى

(و) بطل شرط (الطهارة فى آية الطواف) كما قال الشافعى لانه خاص معلوم معناه وهو الدوران باليت واجاله بالنسبة الى الاشواط لا ينافى عدم اجماله وجه آخر (والتأويل) اى بطل تأويل الشافعى القراء (بالطهارة فى آية التزبيص) وهى المطلقات يتزبصن بافسه ثلثة قروء لان السروع الطلاق فى الطهر

١٦ في الاطهار ( قوله ) الثلاثة خاص لعدد معلوم وجهه على الاطهار بلزم  
 الزيادة او انقضاء ( الخ ) انه كافي التوضيح ان القرءة لم تشارك وضع  
 الحيض ويوضع لها في الآية المراد بالقرء الحيض عند انقضاء حرجه الله  
 تعالى وانه عند الشافعي رحمه الله تعالى قال في قوله لا يكون الطهر  
 له طهر هو حجب الحيض وهو ثلثة ايام لانه لو كان المراد الطهر والطلاق  
 - بوع هو الذي يكون في حال الطهر فالطهر الذي طلق فيه ان لم يحسب  
 من العدة يجب ثلاثة اطهار وبعض طهر وان احتسب كاهر ذهب الشافعي  
 يجب طهر اذ وبعض اهل القول لا نسلم انه يجب طهر ان وبعض بل الواجب  
 ثلاثة لان بعض الطهر طهر فان الطهر اذني ما يطلق عليه الطهر وهو طهر  
 - عدة من ثلثة ايام في التوضيح بان بعض الطهر ليس بطهر لانه لو كان  
 كذلك لا يكون في الايام والثلثة فرق فكثير في الثالث بعض الطهر  
 فينبغي انه اذا ضي من ثلثة ايام يحل لها التزوج وهذا خلاف الاجماع  
 قال وهذا الجواب تأمل لشبهة الشافعي وقد قدرت بهذا اه وقد يقال  
 بغيره ما يذكركه الشافعي من انه مغيرة اجماعا فلا حسن ما ذكره القوم من  
 ان الطهر ان كان اسما للمجموع قد ثبت ما ذكرنا من المانع المنع وان لم يكن لازم  
 انقضاء العدة بطهر واحد بل انما ضرورة اشتغاله على ثلاثة اطهار واكثر  
 باعتبار الساعات ( قوله ) ولا يرد الابدان عند الحمل على الحيض ( الخ ) اي فيما  
 اذا مثلهما الحيض وهذا جواب عن سؤال من طرف الشافعي رحمه الله  
 تعالى وتوجيهه انكم اذا حملتم القرءة على الحيض والحال انها قد طلقت  
 في الحيض رقدت بجملة ثلاث حيض غير الحيضة التي طلقت فيها لم يكن  
 زيادة على الحيض فموجب العدد كاسفل بالقصان بسط بالزيادة وتوجيه  
 الجواب انه ما روي تكميل الحيضة الاولى بشيء من الاربعة وحسب تمامها  
 ضرورة ان الحيضة انما واحدة لا تقبل التخرية ومثله جاز في العدة كافي عدة  
 امة فانها على ما روي من عدة الحرة وقد جعلت قرئين ضرورة كذا  
 في التوضيح - منقذ وقد بحث لان الحيضة التي وقع الطلاق فيها بلزم  
 - بغير محبة ولذا كانت مربعة اه ولعل الاولى في توجيه الجواب  
 - بان حيضة واحدة تكون مغيرة لكونها اسما لما يخلل بين الطهرين  
 من - منقذ انما مبرع فيه الطلاق والازم مضى بعض العدة قبل الطلاق  
 مع انه قد - من ضرورة لزوم ترمص الاربعة فقدر ( قوله ) اما الطهر

والثلاثة خاص لعدد معلوم  
 وجهه على الامة - ريم  
 الزيادة او انقضاء فيحصل  
 موجب الحيض ولا يرد  
 الزيادة عند الحمل على  
 الحيض بشيئ من الزيادة  
 ضرورة عدم تخرى  
 الحيضة بما يبدل عدة  
 الامة

فمجزء اجاما فافترقا ) من تمة الجواب السابق يعنى لا يمكن ان يحاب بهذا  
 اعنى ثبوت الزيادة بالضرورة و اوردناه على الخصم من لزوم الزيادة لوجمل  
 على الاطهار لان الطهر ينجس اجاما بخلاف الحيض على ما قررنا فافترقا  
 ( قوله المص ومحلية الزوج الثاني ) بمحدث العسيلة جواب عما اورد على  
 الاصل السابق من ان الخاص لا يحتمل البيان فلا يقبل الزيادة ولا التقصان  
 وقد وقعتم فيما ايتتم ( قوله اى جعله مثبنا حلا جديدا مطلقا لا غاية لثلاث  
 قطع الخ ) اعلم ان العصاية رضوان الله تعالى عليهم اختلفوا فى ان الزوج  
 الشافى هل يهدم حكمه ماضى من الطلاق واحد ان او اكثر حتى اذا  
 ملكها الزوج الاول ملكها بحل لا يزول الا بالثا تطليقات اوله فذهب  
 بعضهم الى الاول واختاره الامام وابو يوسف ورجعهما الله وبضهم الى  
 الثانى واختاره محمد وزفر والشافعى رجعهم الله تعالى وجه الثانى ان حتى  
 فى الآية خاص بمعناها اذ غاية فخذ ان الزوج اساقى غاية للحرمة اى بطة  
 وثبت الحل بالسبب السابق وهو كونها من بنات آدم حالية من المحرمات  
 كما فى الصوم تنتهى حرمة الاكل والشرب بالليل ثم يثبت الحل بالاباحة  
 الاصلية فوطى الزوج الثانى يهدم حكم ماضى من طلمات الزوج اذول  
 اذا كانت تلاما لثبوت الحرمة بها لامادونها اذ لا ثبت الحرمة به واقول  
 بانها مثبتة للحل الجديد فيهدم مادون السلات ايضا ليس عمدا بل ككتاب  
 ولا يباله واجاب المص بان كونه مثبنا للحل الجديد امامه بمحدث العسيلة  
 فاه عبارة فى اشتراط وطئه فى الصلح لكونه مسوقا له واسارة الى كونه  
 محلا فاه عليه الصلاة والسلام غنى عدم العود وهو الرجوع الى الحالة  
 الاولى بانذوق فاذا وجد الذوق ثبت العود وهو حل حادث قطع لا سببه  
 سوى الذوق فيكون الذوق هو المثبت للحل ههنا دون اثلاث يكون الزوج  
 الثانى متمما للحل الناقص بالطريق الاولى فطهر العرق من حتى فى اية  
 وحتى فى الحديث ( قوله قلنا محليته انها ثبت هذه اثره صيرت الميزان  
 الذى هو محليته بالخبر ولو حذفها لكان قوله بمحدث هو احبر قوله  
 وهو قوله عليه الصلاة والسلام ) قال فى المرأة يرى ر امرأة رمة  
 قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم رفاه طرى ثرا بتر وبس بصد  
 الرحمن ابن الرب لم اجد معه الاصل هدى وش رت الى هدية وبه تهم  
 بمررت

اما الطهر فمجزء اجاما  
 فافترقا ) ومحلية الزوج  
 الثانى ( اى جعله مثبنا حلا  
 جديدا لا غاية لثلاث قطع  
 كما قال محمد وزفر والشافعى  
 مستدلين بان كذا حتى خاص  
 معناه الغاية فلا يرد عليه  
 قلنا محليته انما ثبتت بمحدث  
 العسيلة ) وهو قوله عليه  
 السلام لامرأة رفاة لا  
 حتى تذوق عسلته ( لا  
 بقوله تعالى حتى تنكح زوجا  
 غيره ) يلزم ما قالوا

بالعلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم يزيدن ان تعودى الرفاعة قتالت ثم  
 قال عليه الصلاة والسلام لاحق تدوق من عسيلته وبنوق من عسيلتك اه  
 ورفاعة بكسر الراء وياقفا والعين المهملة والراء فتح الزاى وكسر اليا بلا  
 خلاف كذا فى العزيمة ( قوله وحرر فى التحرير الخ ) قال ابن نجيم والتصديق  
 ان ما ذكره النص لا يصلح جوابا للايراد بل هو مقر له لان الاراد انكم  
 اتبتم التحايل بالحديث زيادة على الخاص وهو لا يجوز وانما الجواب انه  
 لا وجه للايراد اصلا لانه ليس من باب زيادة على الخاص اذ ليس عدم  
 تحصيله والعود الى الحالة الاولى من مصادقات مدلول حتى يلزم ابطاله  
 بالحديث فهو من قبيل ابيات ما سكنت عنه الكتاب بالحديث كما اذنه  
 فى التحرير اه لكر صرح فى التلويح ان حديث الصيلة مشهور وحصل  
 ما ذكره امس ان يكون جوابا ويضع الاراد كما ريان لان المشهور يجوز  
 اريادة على الكتاب نشر ( قوله جواب سؤل ايضا وهوان الشافعى الخ )  
 منى هذا السؤال هوان القطع مع الصالح على السارق لا يجتنبان عدنا  
 سواء هلك امسروق فيه او استهلكه فى طاهر الرواية وروى الحسن  
 عن ابى حنيفة اه يصح اذا استهلكه وعند الشافعى يجتنبان لان الله تعالى  
 امر بالقطع تنوله فاقطعوا ولم يف الضمان صريحا ( قوله ولا دالة لان  
 مع اسم لم يمس ما اومر وهو لا دالة ولا دالة على افعال الضمان واقطاع  
 عصمة بل امر لا هو من ضروراته ايضا ونماه فى جامع اذ سرار  
 ( قوله ويجزى الواحد ) وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا عزم على السارق  
 بعد ما قطعت يديه ( قوله والجواب ان البطلان باشارة قوله تعالى جزاء )  
 قوله فى "قصة" فيجوز ان يغير النص بدليل يقتضيه كقوله انت حر نص  
 فى بيت الحرية قد ائتمن بالاعتد والتشرط تغير موجب فكذلك هما  
 غير نص سى اوجب سقوط عصمة المال وهو قوله تعالى فاقطعوا  
 يديه - يديه ائتمن به وهو قوله جزاء - وسه اجاب ابن الهمام عن ذلك  
 بغيره به من ريدة تجزى لواء على نص لان القصص لا يصدق  
 حتى يحد منه وسه يكون مما صدق فيه اصدق وهو القطع بحيث  
 - ربه - بحرب بطون به صادق فى صراف لا طمارة فيه  
 وصوف - به - به رضى حدن حكم آخر غير به رضى تحت الاول  
 ثبت بالحديث - كور ( قوله والجواب ذكر مطلقا الخ ) يعنى ان الجزا

وحرر فى التحرير ان حتى  
 فى الآية مائة لعدده المملوك  
 الحديث لعدده العود فكان  
 من قبيل ما سكنت عنه الكتاب  
 واذا هذه الثلاث فادوها  
 اولى (وصلان، مصحة عن)  
 المذ (المسروق) جواب  
 سؤال ايضا وهو ان شافعى  
 قد لو اجاب باص تقطع  
 وهو خاص به لا بدنة من  
 جعله خلافا لما بالرى  
 ويجزى لواء فقتلنى به  
 ابى وجواب ان البطلان  
 بشارة قوله تعالى حره  
 وجزى ذكر مطلقا  
 رده به يحسنه الله الى  
 ونصحر حره به  
 بقى من معه وحق  
 به

اذا ذكر في معرض الغويات مطلقا يراد به ما يجب حقا لله تعالى على  
 الخلوص وهو انما يجب بهتك حرمة هي لله تعالى على الخلوص ليكون  
 الجزاء وفاة وذلك بان ثبت الحرمة لعنى في ذاته كحرمة شرب الخمر والزنا  
 لا خلق المبدلانه ح يصير حراما لغيره مباحا في ذاته ومثل هذه الحرمة  
 لا توجب الجزاء لله تعالى كشراب عصير الفير فربما ضرورة انه استخلص  
 الحرمة لنفسه واذا استخلصها لنفسه لا يتيق للبعد ضرورة كالعصير اذا تضر  
 اذهى حرمة واحدة فمن ضرورة ذلك تمحويل العصمة الى الله تعالى كذا  
 في جامع الاسرار ( قوله فلا يجب الضمان الخ ) لانه قد استوفى بالتقطع  
 ما وجب بالهتك فلم يجب عليه شيء آخر في القضا واما في الديانة ففي  
 الايضاح قال ابو حنيفة لا يصل السارق الاضغاع به بوجه من الوجوه وفي  
 البسوط عن محمد بن يحيى بالضممان والقصاص لهالك من جهة السارق قال  
 ابو الليث وهذا القول احسن كذا في شرح الضرير ( قوله المص ولذلت  
 صح ايقاع الطلاق بعد الخلع ) اي ايقاع صريح الطلاق على المرأة بعد  
 الخلع وذلك ان الله تعالى ذكر الطلاق الذي يكون مرتين بقوله الطلاق  
 مران ثم ذكر اعدا المرأة بعوله فان ختم ان لا يقيا حدود الله فلا جناح  
 عليهما فيما افدت به اي لا ام على الرجل فيما اخذ ولا على المرأة فيما افدت به  
 نفسها وفي تخصيص فعلها في الاعدا بعد جمعها في ان لا يقيا حدود الله  
 تقرير من الزوج على ما سبق وهو الطلاق لانها لا تستخلص بالاعدا  
 الا بذلك العمل فكان هذا بياناً لوعيد اعني بمال وبدونه ثم قال فان طلقها  
 اي بعد المرتين سواء كانتا بمال او لا فكاه قال فان طلقها بعد الطلقتين  
 التين كلتاها او احدهما خلعت فدل على من روعيته بعد الخلع عملاً بموجب  
 العاقبة تعليق العا باول الكلام يجعل الخلع معها وذكره اعتراضا كما ذهب  
 اليه الشافعي رحمه الله ترك العمل بموجب العا وهو التعيب كذا في المرأة  
 وشار المص الى ذلك بقوله الاتي عملاً بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له  
 وفي التلويح واعلم ان هذا البحث مبني على ان يكون التبريح باحسان  
 اشارة الى ترك الرجعة واما اذا كان شارة الى الطلقة الثالثة على ما روي  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد ان يكون قوله تعالى فان طلقها بياناً  
 لحكم التبريح على معنى اذا ثبت انه لا بد بعد الطلقتين من الاسك  
 بالرجعة او التبريح بلا طلقة فان اثر التبريح فلا تحل له من بعد حتى

فلا يجب الضمان اي قضاء  
 بل يقضى به ديانة ( لا بقوله  
 تعالى فاقطعوا ) بلزوم ما قال  
 ( ولذلك ) اي لكون  
 الخاص قطعاً في معناه  
 ( صح ايقاع الطلاق بعد  
 الخلع ) وقال الشافعي  
 لا يصح



تكمح زوجها غيره وح لادلالة في الآية على جواز شرعية الطلاق عقب الخلع  
 اه وح فيستدل على صحته بالحديث المختلعة يلحقها صريح الطلاق مادامت  
 في العدة ( قوله المص ووجب المهر بنس العقد ) هكذا في النسخ ولكن  
 عبارة التي هكذا ووجب مهر المثل زيادة لفظ المثل ( قوله المص في القوضة  
 بكسر الواو وقها اي في نكاح القوضة والجار والمجرور متعلق بوجب  
 واعلم ان التويع هو التزويج بلا مهر وهو عند الشافعي رحمه الله  
 صحيح وقاسد <sup>الصحيح</sup> هو ان تأذن البالغة بكرا كانت او ثيبا لو ليها ان  
 زوجها بلا مهر او تقول زوجني ولاذ كرا المهر فزوجها الاولى بلا مهر  
 اوسكت من ذكر المهر او السيد بزواج امته بلا مهر اوسكت عن ذكره  
 والقاسد ان يزوح الاب الصغيرة او البتونة او البكر البالغة بغير رضاها  
 ففي انعقاد النكاح عنده قولان <sup>الصحيح</sup> انه يصح ثم في التويع <sup>الصحيح</sup>  
 يجوز ان تسمى المرأة مفوضة بكسر الواو لانها فوضت امرها الي وليها  
 ومفوضة بفتح الواو لان وليها فوضها الي زوجها بلا مهر ثم عندنا  
 في التويع <sup>الصحيح</sup> يجب مهر ابل بنس العقد وعند الشافعي يترأى  
 الوجوب الي زمان الوطى حتى اومات زوجها او ماتت هي قبل الدخول  
 لامر لها بقول ابن عباس وابن عمر وزيد ابن ثابت رضي الله تعالى عنهم  
 اجبن في هذه حبسها الميراث ولا مهر لها ولان المهر حقها فاذا رضيت  
 بدم وجوب الصداق صريحا اودلالة بالسكوت لم يكن لها كمالو ابرأه  
 بعد الدخول كذا في جامع الاسرار و اشار المص الي دليلنا في المسئلة بقوله  
 الآتي وان يتنوا باموالكم اي قلنا بذلك عملا بالآية ( قوله وهي التي  
 زوجت بلا مهر ) اي زوجها وليها واما التي زوجت نفسها بلا مهر فلا  
 تصلح عملا لاختلاف لان نكاحها غير منقذ عند الشافعي كما في التلويح  
 وقوله بلا مهر ام من ان يكون غير مذكور او اشترط عدمه كما مر  
 ( قره والشافعي رحمه الله فوضه الي راي العاقدين ) قال ما يصلح منها  
 يصح ميرا كما في البيع والاجارة فان العقد مفوض الي رايها ولان المهر حقها  
 فاذا رضيت بالنقصان يجب ناقصا و اشار المص الي دليلنا بقوله الآتي  
 وقد عننا ما رخصنا عليهم ( قوله وقد دخلت على الطلاق فاذا صحته بعد  
 الخلع ) اي حيث ربه على ما قبله فكله قيل فان طلقها بعد الطلقتين التين  
 كتها او احدهما خلع قبل على مسروعته بعده وجعل القا مرتبطة باول

( ووجب المهر بنس العقد )  
 لا الوجود الوطى كما قال  
 الشافعي ( في القوضة )  
 وهي التي زوجت بلا مهر  
 ( وكان المهر قدرا ثمرا  
 غير مضاف الى العبد )  
 والشافعي فوضه الي راي  
 العاقدين ( عملا بقوله تعالى )  
 شروع في لادلة بقوله  
 تعالى ( فان طلقها فلا تحل  
 له ) متعلق بقوله صح  
 فاقامه وضع لموصل  
 والتحبيب وقد دخلت على  
 الطلاق فاذا صحته بعد  
 الخلع ( و ) قوله ( ان  
 يتنوا باموالكم ) متعلق  
 بقوله ووجب

الآية وهو الطلاق مرتان ابطال للمعنى الخاص وهو التعقيب كما مر ( قوله )  
والابتعا خاص وضع لطلب الخ ) يان لوجه الدلالة وقرره في التوضيح  
بان البسا لفظ خاص معناه الالتصاق واستعماله في غيره مجاز ترجحا للمجاز  
على الاشتراك احتياجه الى وضع جديد وإلى القرينة في ارادة كل  
معنى من معانيه ولفظه في الكلام بالنسبة الى المجاز فلا ينفك الابتعا اى الطلب  
وهو المقدار الصحيح من المال اصلا فاذا مات عنها ودخل بها وجب مهر المثل  
فالقول بالانصاك كما ذهب اليه الشافعي ابطال لميل الخاص وظاهر كلام  
الش ان الذى يطل هو الابتعا وفي المرأة وانما عدل عن تقرير فخر الاسلام  
ومن تبعه ان الابتعا لفظه خاص لان الذى يطل في القوضة ليس هذا الابتعا  
بل اقتران المال والصاقه به اه وقيد القديا الصحيح لان العقد القاسد لا يجب  
به المهر اجساما بل يتراخى الى الوطنى كما في التلويح ( قوله ) فالقرض خاص  
معناه التقدير وكذا الكفاية في فرضا الخ ) حاصله ان الاستدلال مبنى على  
مقدمتين الاولى ان معنى القرض التقدير والثانية ان الكفاية اعنى الضمير المكفى  
به من الاسم الظاهر عبارة من الشارع ولكن كون القرض معناه التقدير انما هو  
على ما ذهب اليه الاصوليون قالوا انه حقيقة فيه بدليل خلة استعماله  
فيه شرعا يقال فرض الفضة اى قدرها او قرضو الهن فريضة اى قدرها  
فرضاها اى قدرها ومنه القرايض للسهم القدرة مجاز في غيره فضا  
للاشتراك وقد يتبعه بلى تضمنين معنى الايجاب هو مخالف لتصریح الآية  
فانه حقيقة في القطع لفظي في الايجاب شرعا كما في التلويح ولذا اقتصر على  
المقدمة الثانية في التوضيح ثم ان التقدير املتغ الزيادة او المنع نقصان الاول  
منتف لان الاعلى غير مقدر الاجماع فيكون ادناه مقدرا وقد بينه صلى الله  
عليه وسلم بقوله لا مهر اقل من عشرة دراهم

### بحث الامر

( قوله ) لانه وضع لعنى خاص ) تقليل لكون الامر منه وبيان له ( قوله )  
وان كان ادنى رتبة ) لان معنى الاستعلاء طلب العلو وعد الامر نفسه بالياسوا  
كان ماليا في نفس الامر اولا وزيادة تحقيق هذا المعنى بحسب الظاهر اى  
المص بلفظ السيل لانه هو الذى افاد هذا المعنى كما عرفت لانه فهم بدونه  
( قوله ) اى ما يدل على طلب فضل ساكن الآخر ) برفع ساكن صفة

والابتعا خاص وضع لطلب  
والطلب يقع بالعقد  
الصحيح فيصيب المال عنده  
علا بيا الالتصاق ( و )  
قوله ( قد علمنا ما فرضنا  
عليهم ) متعلق بقوله وكان  
فالقرض خاص معناه  
التقدير وكذا الكفاية في  
فرضا خاص يراد به ذات  
المتكلم فدل انه مقدر وان  
تقديره للشارع واصطلاح  
الزوجين على مقدر مظهر  
ما كان مقدرا معلوما عنده  
تعالى

### بحث الامر

( ومنه ) اى من الخاص  
( الامر ) لانه وضع لعنى  
خاص وهو طلب الفعل  
( وهو قول القائل لغيره  
على سبيل الاستعلاء ) وان كان  
ادنى رتبة ( افضل )

اى ما يدل على طلب فضل  
ساكن الآخر خرج بالقول  
الفعل والاشارة بالاستعلاء  
الدما والائتماس وبافضل  
قوله لمن دونه اوجبت  
عليك ان تفعل كذا

لما أو بنصبه على أنه حال من قائل يدل العايد على ما لأن المراد هنا بالفعل  
 بافتتح الحدث لا المركب منه ومن الزمان اذ ليس ذلك مطلوباً ويمكن تقدير  
 مضاف أي على طلب مدلول فعل وهو ح بالكسر وعبرة التفرير تؤيد  
 الأول وهي ما يدل على طلب الفعل وهو ساكن الآخر وهذا التفسير  
 للأكل وهو أصوب من قولهم ما يكون مشتقاً على طريقة افضل لما يرد  
 عليه أنه لا يشمل الأمر من المزيد وأمر الغائب وإن أول بأنه ليس المراد  
 خصوص هذه الطريقة بل نوعها وهو طريقة اشتقاق الأمر من المصدر  
 وفي هذا التعريف إصحات مذكورة في المرأة ولا يرد عليه ما أورده في التلويح  
 من أنه غير مانع لأنه قد يكون تهديد والتجبر لأنه لا طلب فيها ( قوله  
 المص ويختص مراده بصيغة لازمة ) بيان لما علم من قوله ومنه الأمر لأن  
 جعل الأمر من الخاص باعتبار اختصاص المعنى بالصيغة ولما يلزم منه  
 اختصاص الصيغة بالمعنى تعرض للاختصاص من جانب اللفظ أيضاً  
 بقوله بصيغة لازمة فإن الاختصاص هنا من الجانبين فإن اللفظ قد يكون  
 مختصاً بالمعنى ولا يكون المعنى مختصاً كالإلتقاط المترادفة اذ لم يكن أحدها  
 مشتركاً كالتسان وشرافهما يشتركان في الدلالة على الحيوان الناطق  
 وكل منهما يختص بالحيوان الناطق لا يدل على غيره بخلاف الحيوان الناطق  
 فإنه لا يختص واحد منهما بل بمجموعهما وأما إذا كان مشتركاً كالعين  
 بالنسبة إلى الميراثان فانهما مترادفان وليس اللفظ مختصاً بالمعنى فإن العين  
 معان أخر وقد يكون على العكس كبعض الإلتقاط المشتركة باعتبار أحد  
 المعنيين أو المعاني لا باعتبار مجموع المعاني فإن القرء مثلاً إذا استعمل في الحيض  
 كان الحيض مختصاً بمعنى أنه لا يستفاد الأمنه وليس القرء مختصاً بالحيض  
 لاستعماله في غيره وهو الطهر وقد يكون الاختصاص من الجانبين كالإلتقاط  
 المتباينة وكما تقدم من الخاص ( قوله أي المراد من الأمر ) يعني باعتبار  
 مدلوله وهو الصيغة فإن الأمر الذي هو الاسم المركب من أم مدلول  
 الصيغة ومدلولها طلب الفعل استعماله حتى فالضمير في قول المص مراده  
 يعود على الأمر لسبق في قول البحث فإن المراد به الصيغة فقول من قال  
 المراد من الأمر في هذا المقام هو الاسم بمعنى أمر والمذكور فيما سبق هو  
 سمي في قول المص ما تناسخ واستفاد لا ينفك مانته على دون الأنهام  
 ( قوله أي مختصة بذلك المراد ) أشار بذلك لساق في ابن نجيم عن الكشف

( ويختص مراده ) أي  
 المراد من الأمر وهو  
 الوجوب ( بصيغة )  
 افضل ( لازمة ) أي مختصة  
 بذلك المراد

انه لا بد ان يقول لازمة مختصة به فان اللازم قد يكون خاصا وقد يكون  
عاما والمراد هو الخاص هنا ( قوله المص حتى لا يكون الفعل موجبا )  
تقرع على اختصاص الوجوب بالصيغة بمعنى ان الوجوب لا يستغنى  
غيرها فلا يستغنى من الفعل فالخلاف المذكور انما هو في خصوص المعنى  
لا في خصوص الصيغة فانهم لم يخالفوا في ان صيغة افضل خاصة في الوجوب  
واعلم ان الاختلاف في كون الفعل موجبا مبنى على انه يسمى امر حقيقة  
اولا فالجمهور على ان حقيقة الصيغة واطلاق الامر على الفعل مجاز  
والبعض على انه حقيقة فهما فيكون مشتركا واحتجوا على الاصل وهو ان  
الفعل امر بقوله تعالى وما امر فرعون رشيد اي فعله وعلى القرع وهو  
ان فعله عليه السلام للايجاب بقوله عليه السلام صلوا كما رايتوني اصلي  
ولجمهور سبق القول المخصوص الى التعميم عند اطلاق لفظ الامر فلو كان  
مشتركا كما قاله البعض لم يسبق معنى منهما الى التعميم على انه مراد وانما بادر  
كل منهما على طريق الخطور وقد اعتمد هذا الدليل في التصريح كذا في ابن  
نجيم موضحا ( قوله الذي ليس بسهولة ولا طبع ) كالاكل والشرب ولا مخصوص به  
كالتمسك والتزويج فوق الاربع فانها لا ايجاب فيها اجماعا وكان ينبغي  
ان يفرح ايضا من محل النزاع كافي التلويح ما كان بيان الجمل فانه يجب  
اتباعه اجماعا وذلك كقطعه عليه السلام بد السارق من الكوع فانه  
بيان لقوله تعالى فاقطعوا ايديهما ( قوله واعلم الى اخره ) دفع لما ردد على  
ظاهر قول المص ويختص مراده بصيغة لازمة فانه يقتضى ان لا يكون  
مستقادا بغيرها من فعل او غيره وحاصل الجواب ان الاختصاص اضافي  
والرضى في كون الفعل موجبا على ما هو محل الخلاف ( قوله مع الاقتران  
بوعيد ) او مع الانكار على من لم يفضل فان كانت المواظبة بدون ما ذكر  
فهى دليل السنية وسببى يانه ان شاء الله تعالى في فصل المشروبات ( قوله  
المص لمنع من الوصال وخلع النعال ) يعنى مع انه عليه السلام فعله  
ولو كان جنس فعله موجبا انكار على من تبعه في فعل طائفا منه موجب  
بل كان حقه ح ان يبين ان ذلك الفعل ليس بماوجب كذا في تغيير التخييم  
( قوله لما واصل عليه السلام ) روى انه عليه السلام واصل فواصل  
اصحابه فانكر عليهم ونهاهم عن ذلك وقال ايكم منى يطعمنى ربي ويسقنى  
كذا في التلويح ( قوله حين خلع نعليه صلى الله عليه وسلم ) روى ابو سعيد

الحمد لله الذي جعل فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي  
 بإحبابه أدخلهم عليه فوضعها على يساره فلما رأى ذلك القوم القوافلهم  
 فلما قضى صلاته قال ملجلكم على القائلين فمالكم قالوا وإنيك القيت قال  
 عليه السلام إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيها قنبرا إذا جاء  
 أحدهم المسجد فليطهر فإن رأى في طيه قنبرا فليمسحه وليصل فيها كذا  
 في التلويح ( قوله والارم التناقض ) يعني والافتقار أن فعله عليه السلام  
 ليس بموجب لم التناقض لأنكر عليهم الاقتداء في هذا الفعل وهو دليل  
 على عدم الإيجاب فيكون موحا غير موجب وهذا خلف قال ابن كمال  
 باشا لا يقال ما ذكرتم مشترك الأزام بأن يقال لو لم يكن فعله عليه السلام  
 موجبا لما فهم استحبابه رضي الله تعالى عنهم الإيجاب لأن فهمهم ذلك  
 غير مسلم كيف وقد حاقوه في البعض وذلك معارض راجع إلى الموافقة  
 استحصال الاستحباب أه ولو سلم أنهم فلا نسلم أنهم فهموه من الفعل بل من  
 قوله عليه السلام صلوا كما يذكر المص وأما قوله تعالى قل إن كنتم  
 تحبون الله فاتبعوني يمكن حله على الأقوال وإن كان ظاهره عاما توفيقا بين  
 الأدلة أو على عمومها والوجوب من الآية لا من نفس الفعل كما مر ( قوله  
 وفيه بحث الخ ) يعني في جعل هذين دليلا على أن الفعل ليس بموجب إذ  
 الهى عن الاقتداء هذين العاملين لا بوجوب عدم إيجاب الفعل في غيرهما وقد  
 يقال إن ما ذكر ليس بالخلاف فيه تأمل ( قوله وإنما الدليل ما مر من فهم  
 الصيغة قط عند الإطلاق ) هذا مأخوذ من ابن نجيم ولم يقدم له ذكر  
 في عبارة الشارح ذكره ابن نجيم فيه في قوله ولجمهور سبق القول الخ  
 وقد قلناه عند سابقا ووجه الدلالة هو أنه لما كان المتبادر من لفظ الأمر  
 عند الإطلاق الصيغة قط كان حقيقة فيها دون الفعل إذا التبادر من أمارات  
 الحقيقة ودلالة الفعل على الوجوب مبنية على كونه أمرا حقيقة وقد علمت  
 أنه ليس به ( قوله المص والوجوب استغنى الخ ) أي وجوب الاتباع  
 في صلاة تمت بهذا الحديث لا بالفعل فالوجوب هو القول لا غير وأما قول  
 استغنى إيجاب فعله فيهم أن كون الفعل موجبا مستفاد من هذا الحديث  
 وهو خبر دعوى الخصم كما في التلويح ( قوله وقال صلوا ) الأصوب إسقاط  
 لفظ وقال كما في بعض النسخ ( قوله المص صلوا كما رايتوني أصلي ) قال  
 في تمير الشافعي لم يقل كما أصلي لأن فيه حرجا عظيما ( قوله أنه تنصيص

والأمر التناقض  
 وفيه بحث إذ الدليل  
 الجزئي لا يثبت المساعدة  
 الكلية وإنما الدليل ما مر  
 من فهم الصيغة قط عند  
 الإطلاق ( وأوجب  
 استغنى من الأمر ) قوله  
 عليه الصلاة والسلام (  
 لما شغل يوم الحدق عن  
 أربع صلوات فضاءها  
 مرتبة وقال ( صلوا كما  
 رايتوني أصلي لا يفعل )

(الخ) بيان لوجه تمسكهم بالحديث (قوله هذا جواب عن تمسكهم بالحديث) وهو الذي استدلو به على القرح وما بعده جواب عن الاستدلال عن الأصل (قوله قلنا لو كان الفعل موجبا لما احتج الى الامر) اي بقوله صلوا بعد قوله تعالى واحيوا الله واطيعوا الرسول وفي التلويح ونم ما قال الامام الفرز الى رحمة الله تعالى انهم لم يتعمدوا في جميع افعاله فكيف صار اتباعهم في البعض دليلا ولم تنصر عن مخالفتهم في البعض دليلا (قوله والامر المطلق موجه الوجوب الخ) المراد بالامر الامر باعتبار مدلوله اعني الصيغة وبالمطلق المبرد عن القرينة الدالة على الوجوب او عدمه واعلم ان صيغة الامر استعملت في معان مختلفة وهي على ما في التوضيح ستة عشر واولها تاج الدين السبكي في جمع الجوامع الى ستة وعشرين ثم لا خلاف ان صيغة الامر ليست حقيقة في الجميع وانما الخلاف في امور اربعة الوجوب والدب والاباحة والتهديد عند طائفة العلماء انها حقيقة في احد الثلاثة الاول من غير اشتراك ولا اجال ولكن اختلفوا في تعيينه فذهب جمهور الفقهاء الى انها حقيقة في الوجوب بخلاف اباحه وذهب بعض الفقهاء والشافعي في احد قوله وبعض المعتزلة الى انها حقيقة في الدب بخلاف اباحه وذهب بعض اصحاب مالك الى انها حقيقة في الاباحة وتوقف الاشعري والقاضي في انها موضوعة للوجوب او الدب وقيل توضع فيهما بمعنى لا يدري مفهومها اصلا كذا قرر التوفيق في التحرير وفي ش جمع الجوامع للمعنى والتلويح انه بمعنى لا يدري اهي حقيقة في الوجوب ام في الدب ام فيهما بالاشتراك المطلق وذهب بعضهم الى انها مشتركة وفيه خمسة اقوال قيل مشتركة بين الوجوب والدب اشتراكا قطعيا وقتل من الشامي وقيل بينهما والاباحة وقيل موضوعة للتعذر المشترك بين الاولين وهو الطلب اي ترجيح العمل على الترك وهو مقول عن المازيندي وقيل للتعذر المشترك بين الثلاثة من الاذن وهو رفع الحرج عن العمل وهو مذهب المرتضى من الشيعة وقالت الشيعة مشتركة بين الاربعة وقد ترك المص ذكر هذا المذهب وذكره الشافعي بقوله ولا الاشتراك (قوله اي حكمه ومتنضاه) فسر في التلويح بالاثر الثابت به قال ابن نجيم فهو والحكم والمقتضى العاقل مترادفة كما افاضه الشيخ قاسم في فتاواه (قوله انص الوجوب) نسبة في التحرير الى الجمهور وقتل ابن امير حاج عن الامام الرازي انه الحق

هذا جواب عن تمسكهم بالحديث بانه تنبص على وجوب اتباعه في افعاله قلنا لو كان الفعل موجبا لما احتج الى الامر (ومعنى الفعل به) اي بالامر في قوله تعالى وما امرهون اي فعله برشيد لانه اي الامر (سيه) اي الفعل فاعلق السبب على السبب وهذا جواب عن تمسكهم بالآية (و) الامر المطلق (موجه) بفتح الجيم اي حكمه ومتنضاه (الوجوب) اي الزوم



( لانها الخيرة من المأمور بالامر ) هذا دليل ماعليه الجمهور ( بالنسبة ) وهو قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة وتماه في التلويح ( واستحقاق الوعيد لتاركه ) بقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره اي امر الرسول ان تصيهم فتنة اي في الدنيا او يصيبهم عذاب اليم في الآخرة بسبب مخالفتهم الامر لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية ( ودلالة الاجماع ) فانهم اجمعوا على ان وجوب طاعة الله تعالى ورسوله وعلى ان الموضوع لطلب الفصل هو الامر فيجب المأمور به الا ان يقوم الدليل على غيره ( والمقول ) اي الدليل العقلي فان كل مقصد من مقاصد العمل عبارة والايجاب اعظم مقاصده فكان أولى لكنه يطبق على التنبه والايابة

القبيل فلا تدل لنا ايضاً فتنه ( قوله الحق بالامر ) متعلق بالمأمور وقوله بالنسبة متعلق بالانتها وقوله واستحقاق وما بهد معطوفات على النص ( قوله هذا دليل ماعليه الجمهور ) من ان موجبه الوجوب لان التنبه والايابة لا يتحيان الخيرة ( قوله ان تكون لهم الخيرة ) تمام الآية من امرهم وهو محل الاستشهاد كما ستعرفه ( قوله وتماه في التلويح ) حاصل ما ذكر فيه انه قال الضمير في لهم لمؤمن ومؤمنة جمع لعمومهما بالوقوع في سياق التفي وفي امرهم الله ورسوله جمع لتعظيم والحق ما صح لهم ان يختاروا من امرهما شيئاً ويتكفوا من تركه بل يجب عليهم المطوعة وجعل اختيارهم تبعاً لاختيارهما في جميع اوامرهما بدليل وقوع الامر نكرة في سياق الشرط مثل اذا جاءك الرجل فآكرمه ثم لا بد ههنا من بيان امرين احدهما ان تضاهيها بمعنى الحكم وتحققه انه تمام الشيء قولاً كافياً قوله تعالى وقضى ربك اي حكم او فضلاً كافي قوله تعالى تضاهي سبع سموات اي خلقهن والاسناد الى الرسول يعني الاول ثانيهما ان المراد من الامر هو القول دون الفعل او الشيء على ما ذكرنا في قوله تعالى اذا قضى امراً اي اراد شيئاً اذلو اريد فعل خلاف لا معنى لنفي خيرة المؤمنين منه ولو اريد حكمه بفعل او شيء احتجج الى تقدير البيا وهو خلاف الاصل فظهر ان المراد من الامر في قوله تعالى من امرهم هو القول المخصوص ( قوله لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية ) كافي قولك اكرم العالم فانه يشعر بان العلم علة لا كرامه وهنا خوفهم وحذرهم من اصابة الفتنة في الدنيا والعذاب في الآخرة يجب ان يكون بسبب مخالفتهم الامر وهي ترك المأمور به كما ان مواظبته الاتيان به ولا يكون في مخالفة الامر خوف الفتنة او العذاب الا اذا كان المأمور به واجبا اذ لا يجوز في ترك غير الواجب ( قوله فيجب المأمور به ) اي بالنصراف لطلب الى التردد الكامل وهو الوجوب ( قوله اي الدليل العقلي ) قال المولى القناري معنى بالمقول الاستفادة من موارد اللفظ لا الدليل العقلي لان البحث لغوي انتهى والطلب ان مراد من فصره بالدليل العقلي ايضاً ذلك لالغنى المشهور كذا في العزيمة ( قوله له عبارة ) يمر عندها كالماضي والحال والمستقبل ( قوله فكان أولى ) اي فكان الايجاب أولى بان وضعه عبارة وهي الامر ( قوله لكنه يطلق على التنبه والايابة ) استدراك على قوله وموجبه الامر ودخول على المتن ( قوله





في فعله ورجح فعله على تركه فليست حقيقة كل منهما جزء من الواجب  
ودفعه في التوضيح بان ذلك معنى المباح والمندوب وليست الكلام  
هو في معنى كون الامر للندب او الا بائنة لانها من المباح  
ولادالة لها على حواز الترك اصلا فلا يباحة المباحة  
اعني حواز الفعل وكذا في الندب وجوه  
الترك بحكم الاصل وتعمده في التاويل ( قوله الامر لا يجازاه )  
الوجوب الموضوع هو له فاستعمله في غيره مجاز لان الواجب والاباحة  
عدم استحقاق العقوبة تركه ولازم اليجاب استتمه انها تركه فيكون الوجوب  
والاماحة والندب غير من لثنا في بين لانيهما فانه في تفسير التخييع والجامع  
حواز الفعل لا بطريق اطلاق اسم الكل على الجزء كما ذهب اليه البعض لانه  
حواز الترك المعبر في الندب والاباحة ليجامع الوجوب المعبر فيه امتناع  
الترك وجزء الشيء لابد ان يجامعه ( قوله المنع ولا يقتضي التكرار ) اي  
تكرار الفعل وهو وقوعه مرة بعد اخرى في اوقات متعددة وفي جمع الجوامع  
الامر لطلب الماهية للتكرار ولامرة والمرة ضرورة اذ لا توجد الماهية باقل  
منها فيحصل عليها وفيه اشارة الى رد ما قاله بعض اصحاب الشافعي  
رحمه الله من انه لمرة ولما قيل من انه وجب التكرار المستوجب لجميع  
المرات الا اذا قام دليل يمنع منه مستند لا يحدith الا قرع ابن حابس رضى الله  
تعالى عنه حيث فهم التكرار من الامر بالحج وسأني الاشارة الى الجواب  
عنه في كلام الشافعي ( قوله اي لا يفيد الامر المطلق التكرار ) اي لا يوجب  
والمراد الامر باعتبار صيغته واراد بالمطلق الجرد عن قرينة التكرار  
او المرة سواء كان موثقا بوقت او مطلقا بشرط او مخصوصا بوصف او مجردا  
عن جميع ذلك كما في التلوح فلا ينافي في انقيده دخول المقيد بالشرط او الصفة  
في محل النزاع ( قوله خلافا للشافعي ) قال القاري هذا رواية عن الشافعي  
والصحيح ان مذهبه كذهبننا كذا في فصول البديع اه والفرق بين الموجب  
والمحتمل ان الموجب يثبت من غير قرينة والمحتمل لا يثبت بدونها كما في  
جامع الاسرار ( قوله وقال الشافعي رحمه الله ) اي بعض اصحابه وكذلك  
بعض اصحابنا كما في جامع الاسرار قال ابن نجيم واستشكل فانه لا رة لميل  
وانقيده في ايات ما لا يحتمله الا فقط الصحيح انه ليس قول احد من مشايخنا  
واتما هو قول من ثبت الاحتمال ونعني الوجوب اه وفيه انه تقه المنع

( وقيل لا ) يكون  
حقيقة بل مجازا وعليه  
الجمهور ( لانه مجازا صله )  
اي انتقل عنه ( ولا يقتضي )  
اي لا يفيد الامر المطلق  
( التكرار ) كذا  
( لا يحتمله ) خلافا لشافعي  
( سواء كان مطلقا بالشرط )  
نحو وان كنتم جنبا فاطلوهوا  
( او مخصوصا بالوصف )  
نحو اقم الصلاة لدلوك  
الشمس ( اوله يمكن ) وقال  
الشافعي يتكرر بتكرار  
الشرط والصفة ( لكن )  
اي مضموم الامر

لو كان فردا لا يحتمل العدد لما صح نية الثلاث فاجاب بانه (يقع على اقل جنسه) اى جنس الفعل المأمور به وهو الفرد حقيقة بلائية (ويحتمل كله) اى كل الجنس من حيث انه فرد اعتبارى (حتى اذا قل لها) اى الزوج لامراته (طلق) قلنا انه يقع على الواحدة (الا ان ينوى) الزوج (الثلاث فيصن) ان طلقت (ثلاثا لا نوى) يحتمل كلامه (ولا تمهنية التثنية) لانه ليس بفرد حقيقة ولا اعتبارا فلا تقع الا واحدة (الا ان تكون المرأة) شخص نية اثنتين لانها جنس طلاقها الاصل ان موجب لفظ يثبت باللفظ بلائية ويحتمل اللفظ لا يثبت الا بالنية وما لا يحتمله اللفظ لا يثبت وان نوى (لان صيغة الامر مختصرة من طلب الفعل) وهو التهميم من مصدره (.) لعلنا (نصدر انذى هو فرد) هذا دليل لمذهب المختار

في شرحه وغيره من بعض علمائنا والجواب عما اورده ان هذا القائل لم ينف احتمال التكرار مطلقا حتى يكون ذلك اثبات مالا يحتمله اللفظ وانما قال لا يحتمله الا اذا كان مطلقا او مخصوصا اى فاذا كان كذلك يحتمله ولو سلم فلانما ان يقول ان ذلك صرف اللفظ عن مدلوله الاصل كصبيغ الطلاق توجب الوقوع في الحال عند الاطلاق واذا خلق بشرط يتاخر الحكم الى زمان وجود الشرط فتدبر وظهر مما سبق ان الاقوال في افادته التكرار اربعة بوجه التكرار لا بوجه ولكن يحتمله لا بوجه ولا يحتمله الا اذا خلق اوقيد لا بوجه ولا يحتمله مطلقا والادلة لكل مع ما ردد عليها في المطولات ثبتت بشبهة في كلام المص وهو ان الاحتمال اذا كان القرينة على مامر فالامر في كلامه ان قيد بالطلاق كفضل الش فكيف ساغ ذكر قوله ولا يحتمله مشيراه الى قول من قال باحتماله عند القرينة وان لم يقيد افادته عندنا لا يفيد التكرار وان وجدت القرينة مع انه ذكر في التلويح انه لا خلاف في ان الامر القيد بقرينة المصوم والتكرار او الخصوص والمرة في ذلك سواءما الاختلاف في الامر المطلق اهو اذا كان كاقول من ان ذلك محل اتفاق فاما الفرق بين قولنا المشهور والقول الثاني فاعلم فاقى لم اجد من ذلك جوابا شافيا (قوله لما صح نية الثلاث) اى لانه عدد بلاشبهة كما لا يصح نية اثنتين وحاصل الجواب انه مع كونه فردا اسم جنس وانه يقع على الاثنى فتيقن بفرديته ويحتمل كل جنسه ايضا باعتبار معنى الفردية لا باعتبار معنى العدد لان الطلاق مع جميع افراده واحد من اجناس التصرفات الشرعية فيكون فردا حكما فيقع عليه بالنية قاما الاثنان فلا فردية فيهما بوجه فلا يكون محتمل اللفظ فلا تعمل النية فيهما الا ان تكون المرأة امة فتح عمل النية فيهما لان اثنتين جنس طلاقها (قوله اى كل جنس من حيث انه فرد اعتبارى) اعنى المصوم من حيث هو مجموع فانه يقال الحيوان جنس واحد من الاجناس والطلاق جنس واحد من التصرفات وكثرة الاجرا والجريئات لا تمنع الوحدة الاعتبارية (قوله المص اى يقع على الواحدة) اى لانه موجه الى ان ينوى الثلاث وفي هذا المشايخين الثلاث على المذهب الاول ويحتمل الاثنى والثلاث على المذهب الثاني واما المذهب الثالث فلا دخل له في هذه المسئلة كذا في تعبير التفتيح وسيبقى التفرع عليه (قوله المص مختصرة من طلب العمل الخ) الفعل

بفتح الفاء وقوله بالمصدر متعلق بالطلب واللام بدل المضاف اليه اى بمصدر الامر (قوله فاضرب مختصراً من اطلب منك ضرباً) ليس المراد بالاختصار اختصار الواضع عند الوضوع حتى رد انه لم لا يجوز ان يكون وضعه من غير اعتبار ذلك على ما هو الظاهر في الاوضاع ولا ان المراد اختصار غيره حتى رد انه يلزم ان لا تكون هي الصيغة الموضوع لطلب المأمور به اولاً بل المراد ان طلب الفعل من القائل وضع له عسارتان مختصرة ومطوية فالاول هو الامر كقولك طلق والثاني اطلب منك التطلق وهما في افادة اصل المعنى موافقة الاحالة (قوله هذا جواب عن قال بتكرار الاوامر المطلقة والمقيدة) حاصله ان التكرار في مثل هذه الاوامر انما هو من تجديد السبب يقتضى تجديد السبب لان مطلق الامر المطلق او المطلق بشرط والمقيد بوصف ولا يلزم تكرار المشروط بتكرار الشرط لان وجود الشرط لا يقتضى وجود المشروط بخلاف السبب فانه يقتضى وجود السبب كذا في التلويح (قوله وانما سأل الاقرع ابن حابس الخ) هذا جواب عن دليل من قال انه يجب التكرار فان الاقرع ابن حابس رضى الله عنه سأل في الحج العائنه اذ لم لا بدعهم ان الامر يجب التكرار كذا في التوضيح وحاصل الجواب اننا لانسلم انه فهم التكرار بل انما سأل لاعتبار الحج بسائر العبادات من الصلاة والصوم والزكاة حيث تكررت بتكرار الاوقات وانما اشكل عليه الامر من جهة انه رأى الحج ملحقاً بالوقت وهو متكرر وبالسبب اعنى البيت هو وليس بمتكرر (قوله المص وعبد الشافعى رحمه الله لما احتمل التكرار تملك المرأة ان تطلق ثنتين اذا نوى الروح) في التوضيح ذكرناه هذه المسئلة بآثار الاختلافات وقد سألنا عنه قال ولم يذكرنا ثمة الاختلاف بيننا وبين من قال لا يحتمل التكرار الا ان يكون ملحقاً بشرط فأوردت هذه المسئلة وهي ان دخلت الدار فطلق نفسك ففعل ذلك المذهب بغير ان يثبت التكرار قال وانما قلت ينبغي لانه لا رواية عن هؤلاء في هذه المسئلة لكن بما على اصلهم وهو انه يجب التكرار اذا كان ملحقاً بشرط يجب ان يثبت التكرار عندهم اه واهم انه رد في التحرير قريع طلق نفسك على هذا الاصل السابق كما عمله المص وفخر الاسلام وصدر الشريعة فقال لا ينبغي ان التفرع في هذه الصورة تعداد الافراد للمأمور به وعدم تعدادها وليس تعدادها التكرار للفعل ولا ملزومه لا تعدد في الافراد اذا عمل واحد في التطبيق ثنتين او ثلاثاً

فاضرب مختصراً من اطلب منك ضرباً وطلق الفعل الذى دلت عليه الصيغة فرد سواء قدر معرفة او منكراً (ومعنى التوحد مراعى في القاطع الواحدان) جمع واحد كركبان وراكب (وذلك) اما (بالقرينة) بان يكون اللفظ فرداً حقيقياً (و) اما (بالجنسية) بان يكون فرداً اعتبارياً (والثنى بمنزلة منهما) اى يمكن بعيد من الواحد الحقيقي والاعتبارى (وما تكرر من العبادات فب) تكرر (اسبابها لا بالامر) هذا جواب عن قال بتكرار الاوامر المطلقة والمقيدة وانما سأل الاقرع ابن حابس لانه اشتبه عليه ان الحج مما يتكرر بسببه فيكرر كالصوم ام لا (وعبد الشافعى لما احتمل التكرار تملك المرأة) في قوله طلق نفسك (ان تطلق ثنتين اذا نوى الروح) ذلك

حدا لا افراد لازم فتكرراهم منه لصده مع التكرار وعدمه فلا يلزم من ثبوت  
التعدد ثبوت التكرار ولا من انتفاء التكرار انتفاء التعدد فهي اى هذه الصورة  
وانشائها غير مبينة على هذا المعنى بل هي مسألة مبتدأة وهي ان صيغة الامر  
لا يحتمل التعدد المحض لاف اذ مظهرها فلا تنصح ارادته منها كالطلاق من  
اثنى خلافا لما شافى فانه ذهب الى انها تحتله اه وتماه فيه ( قوله المص  
يدل على المصدر ) اى مصدره ولا يحتمل اى مصدره العدد فاللام عوض  
عن المضاف اليه وتخصير يحتمل لمصدره والحاصل ان المصدر الذى يدل  
عليه اسم الفاعل لا يحتمل العدد عزلة المصدر الذى يدل عليه الامر فنى  
السارق الذى سرق مرة واحدة ( قوله لانه لو اراد بكل السرقات ) اى  
لذى هو المراد الاعتدالى للمصدر ( قوله ولا يعرف الاعوته ) فيؤدى الى  
ان لا يقطع وان سرق الف مرة الاعتدالموت وقد انعقد الاجماع على خلافه  
( قوله المص وبالفعل الواحد لا يقطع الايد واحدة ) يعنى بعد مائت  
المراد الفرد الحقيقى وهو السرقة الواحدة فالواجب بها قطع بدو واحدة  
وكان طاهر الآية يقتضى قطع الدين ما لكانه ثبت ذلك بالاجماع فالمعنى  
اننى سرق والتي سرق قطع من كل منهما بدو واحدة ( قوله وهى اليين  
بالسنة قولوا فعلا ) اى اليدين الواحدة التى يجب قطعها بالسرقة الواحدة هى  
اليين ثبت ذلك بالسنة قولوا فعلا وايض بالاجماع وقراءة ابن مسعود بانها  
فيمسك اليسرى مرادة بالآية فلا يقطع امدا

### بحث حكم الامر

( قوله مهور قسم لمحكم الشرع ) يعنى ان المراد بالحكم هاهنا الحكم الفقهي الذى هو  
وصف الصل كالوجوب والحرمه للاحكام الاصطلاحى اوفيه كإمكاني واويل  
بحث لكذلك ( قوله المص وعاء ) لم يذكر تبعا لتعذر الاسلام الامادة وهى  
ص ماضى اولامع صرب من الحمل ثانيا وقيل اتيان مثل الاول على وجه  
كذلك لانها كانت واحدة مان وقع لأول فاصلا فهي داخله في الادا  
اولقصدا عني ملها في الوقت اوحارحه لاخذ الاول حكم العدم شرعا  
ولا مان وقع لأول مقصدا لانه لا يدخل هنا لان تقسيم للواجب رهى  
ليست واحدة ولا اول يخرج من المعهدة وار كان على وجه الكراهة  
عنى لاصح كذا في تقرير التكملي لكن في شرح التحرير الاوجه الوجوب

( وكذا ) اى كالامر  
( اسم الفاعل ) ما  
( يدل على المصدر ولا  
يحتمل العدد حتى ) قلنا  
( لا يراد بآية السرقة  
الاسرقة واحدة ) لانه  
لو اراد بكل السرقات لم يقطع  
الا بعد ها ولا يعرف الامومة  
وهو متف اج ما حجب  
الفرد الحقيقى ( وبالفعل  
الواحد لا يقطع الايد  
واحدة ) وهى اليين  
بالسنة قولوا فعلا تمسك  
اليسرى مرادة فلا يقطع

ابدا

بحث حكم الامر  
( وحكم الامر ) اى  
الواجب الامر وهو قسم  
لمحكم الشرع ولا مر  
يعنى المذكور به ( وعاء )

كما اشار اليه في الهداية وصرح به صاحب المسار في شرحه وهو موافق لما من السر خشي وابي اليسر من ترك الاعتدال ثلثه الامادة زاد او اليسر ويكون القرض هو الثاني وعلى هذا يدخل في تقسيم الواجب ثم قال شيخنا المصنعي الكمال لا اشكال في وجوب الامادة ذهو الحكم في كل صلاة ادبت مع كرامة التحريم ويكون جابرا للاول لان القرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول اذ هو لازم ترك الركن لا الواجب الا ان يقال ان ذلك امتنان من الله تعالى في محاسب الكمال وان تاخر عن القرض لما علم سبحانه انه سيوقعه اه ومنه ظهر انها قسم من الاداء او القضا ان قلنا القرض هو الثاني والاخير هما اهما عتته (قوله المصنعي وهو تسليم عين الواجب) المراد بالتسليم المعنى المصدري وهو الايقاع وسين الواجب الحاصل بالمصدرو هو الحالة المخصوصة التي اشار اليها الش بقوله وهو افعال الجوارح ففسس الوجوب الثابت بالسبب هو روم وقوع تلك الحالة ووجوب الاداء اثابت بالخطاب هو روم ايقاع تلك الحالة والاداء يتعلق باختيار المكلف ايقاعها كذا حققه ابن نجيم وقيد بالعين احتراز عن تسليم المثل كاسياقي وبالواجب لاخراج الفل فلا يتصف بالاداء والقضا وعبر في التفعيل بالثابت بدل الواجب وقال قلنا في الاول اخني الاداء الثابت لينتم الفل اه وهو منى على قول من يجعل الامر حقيقة في الاباحة والذب والا فهو خلاف ما عليه عامة الفقهاء من ان الفل لا يطلق عليه الاداء الا بطريق التوسع كذا ذكره الحق العزى وكأن الش تابع ما في التفعيل حيث زاد الثابت بمد قول المصنعي الواجب تسميرا له ولم يذكر منه في القضا بنا على كون المتروك مضموما والفل لا يضمن بالترك واما اذا شرع فيه فاصده قد صار بالشرع واجبا فيقتضي والمراد بالواجب هنا ما يعم القرض ايض وهو اللازم وهو اعم من ان يكون نبوته بصريح الامر كقوله تعالى اقيموا الصلوة او ما هو في معناه كقوله تعالى والله على الناس حليم البيت وعماده في التلويح (قوله لان بالحرمة فقط بالوقت يكون اداء هذا بركة عند استفعي) يعني فلا يشترط على المذهبين حل جميع الواجب في الوقت لكونه اداء هذا وعلم ان ما فيه اشهرها من مذهبنا الصاير اه ليس قول جميع اصحابنا لما قلناه في شرحه على المتن عن الهنسي والباقي من اه بادراك مادون الركة تكون قضاء واختلف في الركة هل تكون الصلاة اداها كلها اداء

ادا وهو تسليم عين  
الواجب (الثابت  
بالامر) وهو افعال  
الجوارح فان لها حكم  
الجواهر ولو قال ابتدا  
فل الواجب لكان اولي  
لان بالحرمة فقط بالوقت  
يكون اداء هذا بركة  
عند الشافعي كما قلناه ابن  
نجيم عن التصرير

أو قضاء أو ما يكون في الوقت أداء وما بعده قضاء أقوال أصحها أولها وهذا  
 في غير التجر لطلانها بطلوع الشمس ثم استدرك على ما نقله هناك بما نقله  
 هناك من ظاهر الاستدراك أن ما نقله هناك ليس مذهبا بل مذهب الشافعي  
 كما بيده كلام الصريح حيث عرى الأدراك بركة إلى الشافعي وقال شارحه هو  
 الأصح صدهم لطاهر الحديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة  
 وكونه مدركا عندنا لا يصرح في غير التجر هو المشهور وهو مطلقا وجه  
 للشافعية والافني المصيط الصلاة الواحدة يجوز أن يكون بعضها أداء وبعضها  
 قضاء وسبقه إلى هذا الساطي وهو قول عامة الشافعية وهو الصحيح اه  
 لمحمد طهر (قوله المص وهو تسليم مثل الواجب به) قال ابن نجيم ففرق  
 بينهما بأن القضاء لم يجب بالامر الأول وإنما وجب بامر جديد لا نه ح مثله  
 لا عينه وأما على الصحيح فالتصا فعل الواجب أيضا لكن الأداء فعله في وقته  
 وانقضاء فعله بعده كما فاده في الصريح وقد ناقض المص نفسه لأنه صحيح أنه  
 بالامر الأول وعرفه بما يجديده بامر جديد اه ويمكن أن يقال كإدراكه الشهاب  
 المبني سماء مثلا بمحض اعتبار قصاصه بقوات شرعية الوقت مكانه صار  
 تسليم مثل الواجب لا عينه (قوله المص مجازا) قال ابن تيمية مع  
 اشتراكهما في تسليم الشيء إلى من يستحقه وفي إسقاط الواجب وأما بحسب  
 ائمة فقد ذكروا أن القضاء حقيقة في تسليم العين والمثل لأن معناه الإسقاط  
 ولا يندم ولا أحكام وأن الأداء مجاز في تسليم المثل لأنه ينبي من شدة الرأية  
 ولا يستصحب في أخروجه علمه وذلك بتسليم العين دون المثل كذا في التلويح (قوله  
 يقال فلان أدى دينه أي قضاء) أورد عليه أنهم جعلوا أداء الدين من قبيل  
 الأداء الكامل كما يأتي فليس من باب القضاء (قوله المص حتى يجوز الأداء  
 بنية نقص وبالعكس) قال ابن نجيم تبرع غير صحيح ولذا تركه في التوضيح  
 لأن الكلام في إطلاق لفظ على معنى وليس هنا لفظ وانضم إليه الذكر  
 بالإنسان فكذلك لأنه أراد بكل لفظ حقيقة وليس كلاما فيه وأما جوازه  
 فثبت رآه أن يصل إليه ونكده الخطأ في لفظ والخطأ في مثله مضمون كما فاده  
 في كشف اه قمت لعدش أن يقول لأنسلم أنه إن ضم إليه الذكر بالإنسان  
 فهو غير صحيح قال قولك نويت أداء ظهر الأيس أو قضاء ظهر اليوم فأصدا  
 ذلك لا شك في أنه لفظ مطلق على معنى وليس المراد بكل لفظ حقيقة  
 من مرده غير ما وضعه فيكون مجازا ويصح التبرع بهذا الاعتبار ثم

(وقضاء وهو تسليم مثل  
 الواجب به) أي بالامر  
 (و) الأداء والقضاء  
 (يستعمل أحدهما مكان  
 الآخر مجازا) شرعا  
 يقال فلان أدى دينه أي  
 قضاء وقال تعالى فادا  
 قضيت منكم أي أديت  
 (حتى يجوز الأداء بنية  
 القضاء والعكس في الصحيح  
 لوجود تسليم الواجب  
 فيها)

وجعل فطر الاسلام القضا

حقيقة في معنى الاداء

(والقضا يجب بما يجب

به الاداء) وهو الامر الاول

(عند المحققين) من اصحابنا

وبعض الشافعية (خلافا

لبعض) كالراقيين ومامة

الشافعية فانهم قالوا القضا

يجب بما مر جديد لاحق

وصحبه الاتقاني وغيره

فبين فطر صوما ميسر ولم يصحبه

يجب قضاؤه على المختار

خلافا لبعض (وفيما اذا

نذر ان يتكف شهر رمضان

وصاوى استكف بالموجب

القضا) لا اعتكاف (بصوم

مقصود لعود شرطه)

من التمهيد (الى الكمال

الاصلي) وهو الاعتكاف

بصوم مقصود لزوال المانع

وهو رمضان (لان القضا

وجب بسبب آخر) وهو

التنويث

وهذا جواب يرد على

المحققين تقديره لو كان

القضا بالسبب الاول

لجاز قضاؤه في رمضان

آخر والجواب ان النذر

بالاعتكاف نذر بالصوم

لانه شرطه لكنه يسقط

بما رضى شرف الوقت

لواقي به خطأ غير قاصده لا يكون مجازا ولكن لاداعي لجل كلام المص  
عليه فليتأمل (قوله وجعل فطر الاسلام القضا حقيقة في معنى الاداء) جمع  
بعض الش بين القولين بان فطر الاسلام نظر الى مناهما القنوى فيجعل القضا  
حقيقة فيهما والاداء مجازا في غيره وغيره نظر الى العرف او الشرع فيجعلهما  
مجازا في غير ما يختص كل واحد به (قوله وهو الامر الاول) اشار بذلك  
الى ان المراد بقوله بما يجب به الاداء الامر الذي عليه ثبوت الحكم لا السبب  
الذي ثبت به الوجوب كالوقت مثلا كما صرح به في التلويح قال ابن نجيم  
وبه سقط ما قيل ان الوقت اذا ضاق كان الجزء الاخير هو السبب واذا  
خرج الوقت كان كله هو السبب قد اختلف السبب ومع ذلك فالباقى بعد  
خروج الوقت نفس الوجوب لا وجوب الاداء لان الاداء بعد منتهى التكليف  
بالمشع منتهى (قوله ومامة الشافعية) كان الاولى حذفه ليكون اشارة الى  
ان مراد المص ببعض من اصحابنا فلا ينافيه انه قول اكثر الاصوليين كما  
نص عليه في جمع الجوامع الا ان يعطف على البعض (قوله المص خلافا  
لبعض) قال ابن نجيم رحمه الله تعالى في بيان ذلك  
الامر الاول - - - - -  
اما في غير - - - - -  
ردوه - - - - -  
ارضى - - - - -  
يرد الخ (الاصوب ان يقول رخصا اعتراض لقوله بعه والوجوب والاشارة  
الى مضمون قول المص وفيما اذا نذر الخ ويحتمل ان يكون في الكلام حذف  
المضاف اليه والتقدير جواب سؤال والصحيح في رد وفي تقديره يعود على  
ذلك المضاف اليه وقوله والجواب ما رفع على تقدير مضاف الى وتقرير  
الجواب والاشارة الى قول المص لعود شرطه الى الكمال الاصلي (قوله  
لجاز قضاؤه في رمضان آخر) لان انفاذا بما يجب بما اوجب الاداء والاداء  
قد اوجبه النص الدال على وجوب لوما بالنذر وهو لم يوجب صوما  
مخصوصا بالاعتكاف فيصوز القضا في رمضان آخر (قوله والجواب ان النذر  
بالاعتكاف الخ) يانه ان القضا هنا وجب بما اوجب الاداء اي بالنذر وهو  
يقضى وما مخصوصا بالاعتكاف لكنه سقط في رمضان الاول بعارض  
شرف الوقت فاذا فات هذا البحث لا يمكن دركه الا بوقت مديد يستوى فيه



الحياة والموت وهو من شوال الى رمضان آخره اذ الى الاصل موجبا لصوم  
 مقصود فوجوب القضاء مع سقوط شرف الوقت احوط من وجوبه مع  
 شرف الوقت اذ سقوطه يوجب صوما مقصودا وفضيلة الصوم المقصود  
 احوط من فضيلة شرف الوقت كذا في التوضيح هذا وغيره حاشا ان الكلام  
 فيما يجب بالامر وطاهر هذا التتر يعر مع تفسير الش السبب الآخر بالتغويت  
 ان المراد بالسبب الجليد والسبب الاول هو سبب الحكم بالنس الدال على  
 ثبوت الحكم والا كان المناسب ان يفسر السبب الآخر بالقياس على الصوم  
 والصلاة لورود النص في قضائهما والسبب للوجوب للدال هو النص الدال  
 على وجوب الوفاء بالتتر كما قرره اوله قال في التلويح ويمكن ان يقال كون  
 سبب القضاء هو التتر كناية عن وجوبه بالنس الدال على وجوب التذوق  
 وكونه هو التغويت كناية عن وجوبه بالقياس على الصوم والصلاة  
 تصيرا باللازم من المروم وتماه به (قوله فاذا زال عاد الشرط الى التكمال  
 الح) لان ما في ثبوت شرف الوقت من الزيادة وهي افضلية صوم رمضان  
 على سائر الايام مشوب بالقصان وهو فوت فضيلة الصوم المقصود فلما مضى  
 رمضان سقط وجوب رعاية تلك الزيادة لما ذكرنا من ان الموت قبل رمضان  
 آخر ليس بنادر فينبغي ان يسقط ذلك القصان المتجبر بتلك الزيادة ايضا  
 (قوله كن اسلم في الجزم الناقص الح) مرتبط بقوله فلم يميز في رمضان آخر  
 وصورة المسئلة في الكافر اذا اسلم عند اصفرار الشمس ووجب عليه صلاة  
 العصر ناقصة فلم يؤدها حتى دخل وقت الاصفرار من اليوم الثاني فانه  
 لا يؤدها فيه وان وجبت ناقصة بل يجب عليه اداؤها في وقت كامل  
 (قوله ولا في واجب الح) عطف على قوله في رمضان آخر اى ولم يميز  
 في واجب آخر كصيام الكفارات سوى قضا رمضان الاول وامافيه فيحوز  
 الى ذلك اشار النص بقوله فصام ولم يتكف اى فانه لو لم يصم ولم  
 يتكف يخرج عن العهدة بالا حتكاف في قضا هذا الصوم وان فاته شرف  
 الوقت لاتصاله بصوم الشهر لانه خلف عنه بخلاف غيره

فاذا زال عاد الشرط الى  
 التكمال فلم يميز في رمضان  
 آخر كن اسلم في الجزم الناقص  
 لا يقضى في مثل ذلك ولا  
 في واجب سوى قضا  
 رمضان الاول لانه خلف  
 عنه ذكره ابن نجيم

مبحث الاداءات  
 (والاداءات) احدها  
 (كامل)

### مبحث الاداءات

(قوله لمن والاد نواع) تقسيمه مع التسميم في المعاملات والعبادات  
 وحاصل التقسيم ههنا ما ذكره في التلويح عن فطر الاسلام ان المأ موره

اما اداءه او قضاءه ثم كل منهما اما محض ان لم يكن فيه شبهة الآخر او غير  
محض ان كان تخصيصا بصفة ثم كل من الاداء المحض والقضاء المحض ينقسم قسمين  
لان الاداء المحض ان كان مستحيما لجميع الاوصاف الشروعة فاداء كامل  
والا قصره او القضاء المحض اما ان تغفل فيه المماثلة قضاء بثل معقول واما ان لا  
تغفل قضاء بثل غير معقول فهذا الاعتبار يصير اقسام ستة ثم كل من الستة  
اما ان يكون في حقوق الله تعالى او حقوق العباد فتصير اثني عشر قسمًا وبهذا  
عرفت ان الكامل والقاصر قسمان للاداء المحض لا لطلق الاداء فاعلم المص  
الانهما لو كانا قسمين لطلق الاداء لكان حاصرين اثني والاثبات فلم ان يكون  
الشبه بالقضاء سيما منهما وقد جعله قسمين لهما ولو قال المص الاداء اما محض  
وهو كامل او قاصر واما شبهه بالقضاء لكان اظهر كما لا يخفى (قوله وهو ما يؤدي  
بكل او صافه) اي الشروعة من الواجبات والسنة والندويات كافي جامع  
الاسرار وغيره وهو مأخوذ من قول فخر الاسلام والمحض منه هو الذي  
يؤديه الانسان ملتبسا بوصفه كما شرع مثل الصلاة بجماعة لان هذه صلاة  
توفر عليها حقها من الواجبات والسنة والآداب وفي العزيمة لكن اعتبار  
لآداب في كون الاداء كاملا محل كلام وعجابه فيها (قوله المص كالصلاة  
بجماعة) المراد ما شرعت فيه الجماعة مثل المكتوبات والعيد والوتر  
في رمضان والتراويح وما سواها فالجماعة فيه صفة قصور بمنزلة الاصبع  
الرابعة كذا في شرح ابن ملك وابن نجيم لكن ينبغي عدم ذكر التراويح لعدم  
صدق تعريف الاداء المار عليها حقيقة واما تعيد الش الصلاة المكتوبة فيه  
قصور المهم الان يقال ان العيد والوتر مما كتب علينا على القول المخفي فلم  
يخرج عنه سوى التراويح فهو اخصر واظهر من هذه الجهة (قوله المص  
والصلاة منفردا) وكصلاة السبوح فان اداها قاصر وان ادى بعضها  
بالجماعة ولكن قصوره دون الاول لانه مقتدر بجمعة كذا في التفرير للاكل  
(قوله واللاحق) اي اللاحق الصرف والاقتد يكون مسبوقا بانه  
من اول صلاة امام ركعة مثلا والباقي بعد اقتدائه فهو مسبوق للاحق واقصر  
على الاول لان الثاني لكونه مسبوقا داؤه قاصر كما مر والكلام ليس فيه  
وقوله بغير قيد اتفاق لان من سبق امامه في ركوع ومجرب يقضي ركعة  
والحاصل كافي التلويح ان الصلاة الشروعة فيها الجماعة ان اديت كلها با  
فاداء كامل او كلها بالانفراد قاصر او بعضها به فقط فان كان البعض الاول

وهو ما يؤدي بكل او صافه  
(و) ثانيها (قاصر)  
وهو ما يؤدي بعضها (و)  
ثالثها (ما هو شبهه بالقضاء  
كالصلاة) المكتوبة  
(بجماعة) مثالها كامل  
(والصلاة منفردا) مثال  
لقاصر لعدم المرجوب  
فيه وهو الجماعة (وفعل  
اللاحق) مثال فشبهه  
بالقضاء واللاحق من  
ادرك اول الصلاة  
وقائه الباقي بغير ركعة  
خلف الامام ولم يشبهه الا  
(بعد فراغ الامام)

قاصر ايضاً او الآخر فشيبه بالقضاء ( قوله لقوات ما التزمه مع الامام )  
 تعليل لكون ادائه شبيهاً بالقضاء فهو يقضى ما انعقد له احرام الامام  
 من التابعة له والمشاركة معه بمنزلة لاجبيه لعدم كونه خلف الامام حقيقة ولا  
 انه لما كان العزيمة في حقه الادامع الامام نكونه مقتدياً وقد فاته ذلك بمنزلة  
 حمل الشارع ادائه في هذه الحاله كالادامع الامام فصار كأنه خلف الامام  
 ولو كان اذاعته الا من تنزه باعتباره في وصف جعل ادائه شبيهاً بالقضاء لا  
 في ذاته بل في تأثيره في تجميع قوته لوان سافراً قال من ملك هذه  
 الامور في نفسه لم يدر ما هو في نفسه من القوة والضعف في حال ادائه  
 مايق عليه من غير تكلم و بيان لمحتزات فيه وانما لم يضر فرضه باعتبار انه  
 قضاء والقضاء لا يغير لانه متى على الاصل وهو لم يضر في نفسه لا بقضائه  
 والحلف لا يعارض الاصل ( قوله المنع ومنها الخ ) قال ابن نجيم لو قال  
 وكذلك في حقوق العباد لكان المظهر ان المراد ان الاداء ثلاثة في حقوقهم ايضاً  
 كامل وقاصر وشبيه بالقضاء انتهى ويجب ح ادخال الكاف على رد ( قوله  
 المنع ردها المنصوب ) المراد رده على الوصف الذي ورد عليه المنصب  
 فهو تسليم عين الواجب او وصفه قال ابن نجيم ولو قال تسليم عين الحق ولو  
 حكماً لكان اولى وافود ليشمل رد المنصوب وتسليم البيع الى مشتريه على  
 الوصف الذي وردا عليه وهو فهما تسليم الواجب حقيقة وتسليم بدل  
 الصرف والمسلم فيه وهو فهما عين الواجب حكماً اذ كل منهما ثابت في الذمة  
 وهو وصف لا يحتمل التسليم الا ان الشارع جعل المؤدى عين الواجب  
 في الذمة اذ لا يلزم الاستبدال فيهما قبل القبض وهو حرام ولا يلزم انتفاع  
 الجبر على التسليم بناء على ان الاستبدال موقوف على التراضي وكذا الحكم  
 في سائر الديون انما تقتضي بقاءها ضرورة ان الدين وصف ثابت في الذمة  
 والعين المؤدى مغاير له الا ان الشارع جعله عين الواجب فالمؤدى عين  
 الواجب حكماً ومثله حقيقة الاقتراض فانه مثل حقيقة وحكم لعدم  
 الضرورة لان رد المقبوض ممكن فيالطر الى المقبوض يكون المؤدى مثلاً  
 ( قوله المنع ورده مشعولاً بالجباية ) قال ابن نجيم لو قال وتسليمه لاهلي  
 الوصف انتهى وجب تسليمه عليه لكان اولى ليشمل ما سقى من اقسام  
 نصاب والبيع والصرف والمسلم فيه ويشمل بتسليمه الى من يعيبا بى عيب

فهو مؤد بقاء الوقت ادائه  
 يشبه القضاء لقوات ما  
 التزمه مع الامام ( حتى  
 لا يغير فرضه بنية الاقامة )  
 لو كان مسافراً ( ومنها )  
 اى من انواع الاداء في  
 حقوق العباد ( ردها  
 المنصوب ) وهو  
 ادائه كامل ( ورده اى  
 المنصوب اذا كان عبداً  
 ) مشعولاً بالجباية ( بعد  
 اخذه فارداً

كان من جنابة اودين او حبل ومرض اوز يافة في الدين ( قوله وهو اداء  
 قاصر ) اما كونه اداء فلو روده على عين ما نصب او باع في صورة البيع واما  
 كونه قاصرا فلكونه لا على الوصف الذي وجب عليه اداؤه رافع في التلويح  
 ( قوله المص واهار عبد غيره وتسليمه بعد الشراء ) قال ابن نجيم في عبارته تساهل  
 فان الامهار ليس من الاداء اصلا وانما التسليم هو الاداء فلو قال وتسليم عبد غيره  
 المسمى مبرا بعد شرائه لكان اولي وكذا لو قال بعد ملكه لكان اولي لانه  
 لا فرق بين الشراء والهبة والميراث ( قوله وهو اداء شيه بالقضاء ) اما كونه  
 اداء فن حيث ان العبد عين حق المرأة لانه المستحق لها بالتسمية واما كونه  
 شيها بالقضاء فن حيث ان تبدل الملك بوجوب تبدل العين بدليل السنة وهو  
 حديث بريرة حولها صدقة ولنا هبة فالعبد المتكاثف ثانيا اكانه مل  
 ما استحقه بالتسمية لاجنه ( قوله المص حتى يجبر على القبول ) قرع  
 على كون التسليم اداء لانه عين تحتها المسمى وقوله وينفذ اعتاقه دون اعتاقها  
 قرع على كونه شيها بالقضاء ( قوله والزوج على تسليمه اذا طالبت ) اي  
 بعد ملكه لما ذكرنا من انه عين تحتها مع قيام موجب التسليم وهو النكاح  
 وبهذا القيد اندفع ما اورد عليه من انه لو باع عبدا فاستحق قضاء ثم ملكه  
 البايع ثانيا لا يجبر على تسليمه ثانيا لانهاخ البيع يعلم اجازة المستحق بخلاف  
 النكاح فانه لا ينسخ ( قوله ولهذا ينفذ تصرفه كاعتاقه ونحوه الخ ) الاشارة  
 بقوله ولهذا الى كونه شيها بالقضاء يعني ان نقاذ عتقه دون عتقها قبل  
 التسليم متفرع على شبه القضاء لكونه تصرفا صادف ملك نفسه كما ان  
 قوله حتى يجبر على القبول متفرع على كونه اداء كما مر وينفع على ما ذكرنا  
 اولاً من كون العبد مثل المسمى لاجنه حكما انه لو قضى القاضي في الصورة  
 المذكورة على الروح بقيمة العبد للزوجة ثم ملك الروح العبد ثانيا لا يعود  
 حق المرأة في العين فلا يجبر الروح على التسليم ولا الزوجة على القبول لان  
 حقها قد انتقل من العين الى القيمة بالقضاء ولو كان له حكم المسمى بعينه لعاد  
 حقها فيه بقول الروح مع ليين كالمعصوب اذا ماد من اباقة بعد قضاء تقاضى  
 بالقيمة للمعصوب منه يعود حقه بقول العداصب مع يمينه كد في التلويح  
 وزاد الش قوله تصرفه وادخل الكاف على اعتاقه تنعيم الحكم واشارة  
 الى انه ليس حاصا باختق لان المكتبة والبيع والهبة وغيره مثله ولكنه غير  
 اعراب التي حيث جعل ادانته مجرورا با كافي وقد كان فاعل ينفذ ويقع ذلك  
 منه كثيرا كما مر ويأتي

وهو اداء قاصر  
 ( واهار عبد غيره )  
 اي جملته مبرا لامرأة  
 ( وتسليمه ) لها ( بعد  
 الشراء ) وهو اداء شيه  
 بالقضاء ( حتى يجبر ) المرأة  
 ( على القبول ) والروح  
 على تسليمه اذا طالبت ( و )  
 لهذا ( ينفذ ) تصرفه  
 ك ( اعتاقه ) ونحوه  
 ( دون اعتاقها ) قبل التسليم

## بحث القضاء انواع

## بحث القضاء انواع

(قوله المص اي كالأداملو قال محض وغيره والمحض نومان لكان  
 أولى كما تقدم (قوله المص بمثل مقول) قال ابن نجيم وقد اتفق الكل هنا  
 على هذه العبارة حتى ابن الهمام في الترمذ مع أنا قد مناعته أن يكون القضاء  
 مثلاً إنما يخصه على أنه بامر جليل وأما على الصحيح فهو عين الواجب  
 لأمثله فعين أن تكون هذه العبارة مبينة على القول الضعيف أو يكون ذلك  
 مجازاً ولم أر من يه عليه هنا اه والذي قدمه ذكرناه سابقاً (قوله اي  
 لا يدركه) يعني العقل التهوم من قوله غير مقول والظ أن النسبة لا يدركه  
 بالنون وإن كان ماراً ياه بالياء اي لا يدركه بقولنا فالراد من كونه غير مقول  
 غير مدرك لأن العقل يشبه ويرده فإن العقل من جع الله تعالى كالسمع  
 بل أقوى (قوله أمثلة ذلك على الترتيب) الأولى أن يقول ومثل لذلك  
 على الترتيب بقوله كالصوم الخ لأن المثل به مدخول الكاف مع ما عطف  
 عليه لاقوله كالصوم (قوله اذ لا تغفل المائنة بينهما) لاصورة  
 وهو ظاهر ولا معنى لأن معنى الصوم اتصاب النفس بالاساك ومعنى  
 القدية تقيص المال وإن كان بينهما مائنة باعتبار أنه لما صرف طعم  
 اليوم إلى المسكين قد منع النفس عن الارتفاق به فكأنه لم يطعمها  
 لكنها لا تغفلها فابتأها أما بالنص أو الإجماع ثم أعلم أن القدية إنما تكون  
 خلقاً عن صوم هو اصل بشبهه كفطار رمضان والمنذور المعين أما صوم  
 الكفارات فلا تكون القدية خلقاً عنه في حق الشيخ الساني لأنه بدل عن  
 غيره والدل لا يكون له بدل كما عرف في فتح القدير كذا في ابن نجيم (قوله  
 لا يدركه الإمام فيه مادام رآكها) قيد بذلك لأن الإمام إذا سمى عنها فركم  
 ثم تذكر لا يأتى بها فيه بل يعود إلى القيام اتفاقاً لأنه قادر على حقيقة الأداء فلا  
 يعمل بشبهه حتى لو كان المسبوق يرجو أدراكه فيه لوائى بها اتفاقاً لأنه يأتى بها  
 فأما كذا في ابن نجيم عن الكشف وإنما اشترط به الإمام رآكها لأنه إن رفع الإمام  
 رأسه سقط عنه ما بقى من التكبير تقديماً للثابتة على الواجب والقومة لم تكن  
 محالة لأداملو لأقضاء لأنها لفصل وقيد المص بالركوع لأنه لا لو أدركه  
 في القومة لا يقضها فيها لأنه يقضى الركعة مع تكبيراتها (قوله والاعتكاف)  
 اي فيما إذا أوجب على نفسه اعتكافاً ثم مات اطم عنه وليه لكل يوم نصف

(والقضاء انواع ايضاً  
 بمثل مقول) وهو أن  
 تغفل فيه المائنة (وبمثل  
 غير مقول) اي لا يدركه  
 وما هو (قضاء في معنى  
 الأداء) أمثلة ذلك على  
 الترتيب (كالصوم) قضاء  
 (لصوم) القايمة (والقدية  
 له) اي لصوم اذ لا تغفل  
 المائنة بينهما (وقضاء  
 تكبيرات العبد في الركوع)  
 لا يدركه الإمام فيه مادام رآكها  
 لشبهه الركوع بقيام حقيقة  
 لاستواء النصف الأسفل  
 وحكما لأن مدرك الإمام  
 في الركوع مدرك لثبات  
 الركعة (ووجوب القدية)  
 وهو نصف صاع أكل  
 فرض (في الصلاة)  
 والاعتكاف (للإحتياط)

صاح كافي ابن نجيم ( قوله جواب سؤال ) وهو ان القدية ثبتت بنص خير  
معقول يعني فانه يقتضى انما لا يعقل له مثل لا يقضى الابن وقد قالوا بذلك  
في الوقوف بعرفة ورمى الجمار وتكبيرات التشريق وتعديل الاركان فانها  
لا تقضى لعدم النص وخالفوا ذلك في صلاة الشيخ الفاني العاجز عنها  
فاوجبوا القدية لها عند الاصابة بها وانصى انما النص في الصوم وهو خير  
معقول فلا يقاس عليه ( قوله لا بالقياس ) صوابه فلا يقاس عليه كما هو ظاهر  
( قوله فكيف عديتوها الى الصلاة ) لان من شرط القياس ان يكون حكم القيس  
عليه معقولا ( قوله قلنا يحتمل ان يكون ثبوت فدية الصوم معلوما بالاجز  
الخ ) يعني ويحتمل ان لا يكون معلولا ولا بد من ذكره اذ لا يفرع على ما ذكره  
وحده وجوب القدية بطريق الاحتياط بل يفرع عليه وجوبها قايما  
وبإيضاح هذا الجواب كافي التلويح ان المعنى المؤثر في ايجاب القدية كالاجز  
مثلا مشكوك لاحلوم الا انه على تقدير التعليل بالاجز تكون القدية في الصلاة  
ايضا واجبة بالقياس الصحيح وعلى تقدير عدم التعليل تكون حسنة مندوبة  
تتمس سببه فيكون القول بالوجوب احوط ويرجى قبولها ولهذا قال محمد  
رحمه الله تعالى في الزيادة في فدية الصلاة تجزيه ان شاء الله تعالى اه  
( قوله لا قايما على الصوم ) ولهذا على محمد الاجزاء المشبهة كالتقدم اذ لو كان  
بالقياس لما احتاج الى الحاق الاستثناء في سائر الاحكام الثابتة بالقياس ( قوله  
اي كما اوجبنا التصديق الخ ) في العزيمة هذا لدفع الاستبعاد وليس بمقتضى عليه  
لان الحكم في القيس عليه يجب ان يكون ثابتا بالنص والتصديق بالعين او بالقيمة  
ليس كذلك ومعناه ان وجوب القدية في الصلاة للاحتياط بناء على احتمال  
التعليل نظير التصديق في كونه واجبا للاحتياط بناء على احتمال الاصالة  
( قوله بطريق الاحتياط ) متعلق بقوله اوجبنا يعني انما اوجبنا التصديق  
بطريق الاحتياط لا بالقياس لان الاصل في العبادة المالية التصديق بالعين  
الا انه نقل الى الاراقة تطبيقا لطعام وتحقيقا لضيافة الله تعالى لكن لا يعمل  
بهذا التعليل المطنون في الوقت في معرض النص وعملنا به بعد الوقت احتياطيا  
فهذا اذا جلد العام الثاني لم ينتقل الى التضحية لانه لما احتمل جهة اصله  
ووقع الحكم به لم يطل بالشك كذا في استقبح ( قوله انص ومنها ضمن العصبوب  
بالمثل وهو السابق او بالقيمة ) يعني ان اقتضاء بمثل معقول وان كامل وقاصر  
فالكامل هو المثل صورة ومعنى والقاصر هو القيمة الذي يوجد للنصوب بمثل

جواب سؤال مقدر وهو  
ان القدية في الصوم ثبتت  
بنص غير معقول لا بالقياس  
فكيف عديتوها الى الصلاة  
قلنا يحتمل ان يكون ثبوت  
فدية الصوم معلوما بالاجز  
والصلاة نظيره فوجب  
القدية احتياطيا  
لا قايما على الصوم  
( كالتصدق بالقيمة ) اي  
كما اوجبنا التصديق بقيمة  
انشاء المشتراة للتضحية ان  
استهلكك وبينما ان لم  
تستهلك ( عند فوات ايام  
التضحية ) بطريق  
الاحتياط ( ومنها ) اي  
من نواع القضا في حقوق  
العباد ( ضمان المقصوب  
بالمثل ) فهو قضاء بمثل  
معقول ( وهو السابق )  
الكامل ( و ) ضده ( بالقيمة )  
وهو القاصر

او كان واقطع بان لا يوجد في الاسواتر والاول هو السابق على الثاني اعنى  
 القاصر حتى لو ادعى القيمة في التلى مع القدرة على التمل الكمال لا يغير  
 المالك على القبول كالاخير على اخذ التمل حلة قيام العين ولو اخرج النص  
 قوله وهو السابق على قوله او بالقيمة لكان اولى لان السابق لا يكون  
 الا مسبقا ولم يذكره قبله وان ذكره بعده كذا قيل في التعليل وفيه نظر  
 لان المراد بالسبق انما هو السابق في الحكم لا في الذكر بمعنى ان وجوب  
 ضمان المصوب بالتسابق على ضمانه بالقيمة والسبق في الحكم لا يتوقف  
 على ذكر المسبق قبله ولا بعده بل ولا على ذكره اصلا فالاولى في التعليل  
 ان يقال ليتعين المسبق فان كلام النص محتمل لان يكون ضمان المصوب  
 بالتسابق سابقا على رد العين او على ضمان القيمة وتأخير ذلك يتعين المراد  
 فافهم ثم المراد تأخير الوصف بالسبق بان يقال والاول السابق لا بخصوص  
 قوله وهو السابق لايهاه رجوع الضمير لما يليه ( قوله وغير ذلك قيمي )  
 ومنه التلى المختلط بخلاف جنسه كالحفظة المختلطة بشعير والشيرج المختلط  
 بالريث والموزون الذى في تبعضه ضرر كالاولى من العاس كما في ابن نجيم  
 عن الريلى ( قوله في حالة الخطأ ) لانه لو كانت الجناية عمدا واحتمل القصاص  
 لا يضمن بالمال بل يجب القصاص ان لم يوجد الصلح لانه مثل لها صورة  
 وسعى ( قوله اذ لا يمانه بين لادى والمال ) اى لا يمانه مقرلة لنا لان الادى  
 مائت والمال مملوك وضما فهما بالنص على خلاف التماس فلا يجب عند  
 احتمال التمل المقتول صورة ومعنى وهو القصاص خلافا لما فى رجدة الله  
 تعالى فان عنده ولى الجاية يحير بين القصاص واخذ الدية ( قوله اى تسليمها  
 يعنى ان المراد بالاداء التسليم لاما قبل القضاء فلا يحتاج ان يحل من قبل اطلاق  
 الاداء على القضاء مجازا كذا في ابن نجيم ( قوله ما هو مجهول الوصف فقط )  
 اى لا الجلس يعنى ان المراد بالعيد هناسمى معلوم الجنس مجهول الوصف  
 فيدخل تحته كل قيمي ومثلى كذلك فلور زوجها على مكبل او موزون وبين جنسه  
 دون وصفه كان بخير بين تسليمه او تساميه قيمته كذا في ابن نجيم ( قوله فهو قضاء  
 يشبه الاداء ) الضمير عائدى الى تسليم القيمة اما كونه قضاء لانه مثل الواجب  
 لاضيه لان اسمى هو تعبد فكل تسليم عبرة عنه ادوا كونه شيئا بالاداء  
 من جهة الاصلية بناء على ان العبد لجهالة وصفه لا يمكن ادائه الا بتعيينه  
 ولا يتعين الا اختوم فصرت القيمة اصلا يرجع اليه ويعتبر مقدما على العبد

والمكيل والموزون والعددي  
 المتعارف مثلى وغير ذلك  
 قيمي ( وضمان النص  
 والاطراف بالمال ) في حالة  
 الخطأ فهو قضاء بمثل غير  
 مقبول الا لمانته بين الادى  
 والمال ( واداء القيمة )  
 اى تسليمها  
 ( فيما اذا زوج على عبد  
 بغير عينه ) مما هو مجهول  
 الوصف فقط بغير ونجبر  
 واما تسمية مجهول الجنس  
 فباطلة ومعلومها محضة  
 من كل وجه فلا يخبر ( حتى  
 نجبر على القبول ) بالقيمة  
 ( كالمال انها باسمى ) اى  
 بعدد وسط فانها نجبر على  
 قبوله فهو قضاء يشبه  
 الاداء

حتى كان العبد خلقا عنه و بهذا تمت انواع الاداء والقضاء وقد قدمنا  
ان الاقسام اثنا عشر وقد صارت ثلاثة عشر باعتبار ان القضاء يمثل حقوق  
في حقوق العباد كامل وقاصر وقد جعلها بعضهم أربعة عشر فقما باعتبار  
ان القضاء بمقول في حقه تعالى كامل كقضاؤها بجماعة وقاصر كقضاؤها  
مفردا ورد كما في التلويح بان الثابت في النذمة هو اصل الصلاة لا وصف  
الجماعة فالقضاء بجماعة او مفردا اتيان بالمثل الكامل الا ان الاول اكل  
فالحاصل ان الاداء ستة لانه اما اداء في حقوق الله تعالى او في حقوق العباد وكل  
منهما ثلاثة كامل وقاصروما هو شيه بالقضاء القضا بجماعة لانه اما في حقوق الله  
تعالى او في حقوق العباد الاول نذمة قضاء يمثل بمقول ويمثل غير بمقول وما هو  
في معنى الاداء الثاني أربعة قضاء يمثل بمقول وهو كامل وقاصرو قضاء يمثل غير  
مقول وما هو شيه بالاداء ( قوله اي لاجل ان المثل الكامل سابق على القاصر )  
يعنى ان هذه المسئلة مبنية على ان الكامل هو السابق وان لم تكن من قبيل  
القضاء في شئ فذكرها هنا استطرادا ( قوله اي قطع شخص الخ ) يعنى  
قطع شخص واحد بدفعه ثم القتل عمدا قبل البرء فهي ثلاثة قيود ذكر  
المس والى منها اثنين وترك الآخر وهو قبل البرء وحاصل وجوه المسئلة  
ستة عشر كما في التلويح لانهم اما ان يصدرا من شخص او شخصين وعلى  
التقديرين اما ان يكونا خطاين او عديين او احدهما عمدا والآخر خطأ  
وعلى التقادير اما ان يكون القتل قبل البرء او بعده اه وفي الكل لا يتداخلان  
عنده الا الخطاين قبل البرء من شخص واحد فدية واحدة ومحل الاختلاف  
في عديين من واحد قبل البرء وهي مسئلة المقتل فخص ان صور الاتفاق  
على انها جنايتان اربع عشرة صورة وعلى انها جناية واحدة صورة  
واحدة وهي صورة الخطاين قبل البرء من شخص واحد وان صورة  
الاختلاف واحدة وهي مسئلة المقتل ( قوله المس ولا يضمن المثل بالقيمة الخ )  
من التفرع على سبيل الكامل والاضيق بالمضا فعنده يتحقق العجز بخلاف  
القيمة لان وجوب قيمته باصل السبب فتعذر يوم الغصب كذا في ابن نجيم  
( قوله من الاسواق ) اي التي يباع فيها وان كان يوجد في البيوت ( قوله  
اي وقت القضاء ) فيه اشارة الى ان المراد بيوم الحسومة هو يوم تمام  
الحسومة باتصالها بالقضاء ( قوله خلافا لهما ) اي لابي يوسف ومحمد فان  
الاول يعتبر يوم الغصب والثاني يوم الانقطاع ( قوله هذا متفرع على ان

( ومن هذا ) اي  
لاجل ان المثل الكامل  
سابق على القاصر ( قال  
ابو حنيفة رحمه الله في  
القطع ) اي قطع شخص  
بدفعه ( ثم القتل له عدا  
( لول فعلهما ) وهو  
الكامل او كله بلا قطع  
وهو القاصر ( وخالفاه  
في الاول ) فنيا القتل ( و  
قال ايضا ) لا يضمن المثل  
بالقيمة اذا اقطع المثل  
من الاسواق ( اليوم  
الحسومة ) اي وقت  
القضاء خلافا لهما ( وقلنا )  
هذا متفرع على ان ضمان  
الصد وان يعتمد المسائلة  
الكاملة او القاصرة وليس  
معطوفا على قال ابو حنيفة  
( النافع ) لمكانت او عبد



ضمان العدوان يعتمد المائة الكاملة او القاصرة الخ ) يعني ان قول المص  
وقلنا المنافع لا تضمن الخ متفرع على المسئلة السابقة وهي ان المنصوب يضمن  
اما بالمثل الكامل او القاصر ولكن هذا التفرع باعتبار العموم وهو ان  
مالا مثله مطلقا لا يضمن كاتلاف المنافع فانها لا مثل لها لا كامل ولا قاصر  
لما سيأتي ولا يجوز ان يكون معطوفا على قوله قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يمتنع على ان المثل الكامل سابق على القاصر فاذا عطف عليه يقتضي  
انه مثلا كاملا سابقا على القاصر وليس كذلك لما علمت انه لا مثل له وجعل  
التفرع في التمتع على ان مال لا يقله مثل لا يقضي الابنص واعتمده ابن نجيم  
هنا وقال واعلم يصرح المص به لعلم به بما سبق اهـ اي من قوله ووجوب  
التدية في الصلاة الخ ( قوله بن يستدعه ) الضمير المنصوب راجع الى  
الاحد العاشر بين الحر والعبد ( قوله فيمتها ) تبع في ذلك ابن ملك وفي العزيمة  
لا يفتي عليك انه الحاق فسد اهـ اي لان في ضمان مبنى على انها لا مثل لها  
فلا تكون مشنونة ولعل اطلاق القيمة مبنى على دعوى الحسم ( قوله لان الضمان  
بالمثل ولا ضمانة بين العين والمنفعة ) اي لاصورة ولا معنى اما الصورة  
فظاهر واما المعنى فلان المنفعة ليست بمال لان المالمية لشيء بالتمول وهو  
عبارة عن صيانة الشيء واحرازه لوقت الحاجة لاحسن الاتماع بالاتلاف  
فان الاكل لا يمتنع بمحمولا والمنفعة لا تبقى وقت بل كما توجد ثلاثي فلا يرد  
عليها التمول وكذا التزويج الذي هو شرط الضمان اذ العموم لا يوصف  
بانه متقوم ولو وجد فبعد الوجود لا يسبق التزويج الاحراز كالصيد  
والحشيش والاحراز لا يتحقق فيما لا يبقى زمانين وعمامة في جامع الاسرار  
( قوله الا في ثلاث الخ ) قال ابن نجيم وينبغي ان يحمل على ان في هذه  
الثلاثة رواية عن الامام بان المنافع مشنونة فاحوا بها والا فكيف جاز لهم  
الاتفاق بخلاف جميع الروايات ولم ار من صرح به اهـ ( قوله لو وجب على  
رجل قتله اجنبي ) اي قتل الرجل الواجب عليه التعاصص وهو القاتل  
اجنبي فاصدر في قول المص بقتل القاتل مضاف الى المقول ولعل الاولى  
مقط قوله قتله اجنبي اذ هو تكرر مع قول المص لا يضمن بقتل القاتل  
وساير كلام المص ان الذي لا يضمن هو اقتصاص نفسه وحاول ابن ملك  
كلام المص فيجعل ان الذي لا يضمن اسيية لان الخلاف فيها والاوولى لش ان  
يصل كدلت لقوله بعد وضمنهم اسافعي ثم المراد انه لا يضمن لمن له التعاصص

بان يستدعه او يركب دابته  
( لا تضمن ) فيمتها ( بالاتلاف )  
لان الضمان بالمثل ولا ضمانة  
بين العين والمنفعة  
قالوا الا في ثلاث منافع  
الوقف ومال اليتيم والمعد  
للاستغلال تضمن ( و ) قلنا  
( التعاصص ) لو وجب  
على رجل قتله اجنبي  
( لا يضمن بقتل القاتل )

لانه يضمن لولى القاتل الدية ان كان خطأ ويقتض منه ان كان هتدا ( قوله فلابائنه السال ) اى لاصورة وهو ظاهر ولا معنى لان فى القصاص معنى الاحياء وهو لا يوجد فى المال وانما ثبت فى الخطا على خلاف القياس ضرورة صيانة الدم من الهدر بالكافية ( قوله اذا رجع الشهود ) اى بشهادتهم بالطلاق الواقع بعد الدخول ( قوله لان ملك النكاح ليس بمال متقوم ) لعدم المماثلة بين البضع والمال صورة ومعنى ثم المراد انه لا يضمن بالازالة فلا رد تقومه عند الدخول لانه على خلاف الاصل اظهارا لخطئه ولذا قالوا ان البضع متقوم حالة الدخول دون الخروج وفرعوا صحة زواجه بانه الصغير بماله وعدم جواز خلع صغيرته بماله وقيد المص بكونه بعد الدخول لانهما فى الطلاق قبل الوطى يضمنان نصف المهر كذا فى ابن نجيم ( قوله وضمنهم الشافعى ) اى فى المسائل الثلاثة لكن نقل فى جامع الاسرار عن التهذيب ان القاتل لا يضمن الدية كما هو منذهبنا فيبقى الخلاف فى الاولى والثالثة والله تعالى اعلم

### مبحث لا بد لما مور به من صفة الحسن

( قوله هو الحسن ) قدر الضمير اشارة الى ان الاضافة بيانية لكنه غير اعراب المتى ( قوله يطلق على ثلاث معان ) افرد الضمير على ارادة المذكور والاتقال يطلقان ( قوله المعنى ضرورة ان الامر حكيم ) اشارة الى ان ثبوت الحسن لما مور به يقتضى الشرح لا اللغة لتحقق صيغة الامر فى التبعيض فلو امر سلطان جابر بقتل انسان ظالم يسمى امرا لغزو يقال لمن خالقه حالف امر السلطان ( قوله على ملايم الطبع ) ابدل الطبع بالعرض فى المسارية وهو الاولى فان القتل منافى للطبع مع انه قديم يكون ملايما للعرض كقتل العدو كذا فى ابن نجيم ( قوله وعلى متعلق الدح والدم ) يعنى فى الصاجل وعلى متعلق الثواب والعقاب فى الاجل ( قوله واما بالمعنى الثالث فند العترة الخ ) يعنى ان مورد الزراع انما هو هذا وقد فصل هذه الاقوال وبينها يا حسنا فى المرأة وشرحها فلا بأس بارساد ذلك هنا قال فيها قال الاشاعرة الحسن بهذا المعنى موجب الامر اى اثاره الثابت به فالتعل امر به فحسن لانه حسن فامر به والحاكم به والموجب له الشرع ولا دخل لقتل فيه وانما هو الله لقمهم الخطاب الشرعى ومن امن واتهم فى هذا اراى وقالت المعتزلة الحسن مدلول الامر بمعنى انه ثابت قبله

لان ملك القصاص ليس بمال فلابائنه المال ( و قلنا ملك النكاح لا يضمن بالشهادة بالطلاق بعد الدخول ) اذا رجع الشهود لان ملك النكاح ليس بمال متقوم وضمنهم الشافعى  
 ﴿ مبحث ﴾  
 ولا بد لما مور به من صفة ( هو ) الحسن ضرورة ان الامر ( وهو الشارح ) حكيم لا يامر يا فتحمش اصل ان الحسن والقيم يطلق على ثلاث معان على ما يلائم الطبع ومنافره كالترح والتم وعلى صفة كمال وصفة نقصان كالعلم والجهل وعلى متعلق الدح والدم كالعبادة والمعصية ولا خلاف انهما بالمعنيين الاولين عقليان واما بالثالث فند المعتزلة الخا حكم بالحسن والقيم هو العقل

وهو دليل عليه فاقبل عندهم حسن قهره على عكس ما عند الاشارة  
والحاكم به والموجب له العقل بمعنى انه يقتضى المأمور به شرعاً وان لم يرد كما  
انهم يحكمون بوجوب الاصلح على الله تعالى عنه علواً كبيراً ولا دخل للشرع  
في الحكم بل للشرع بين الحسن في البعض الذي لا يدرك العقل فيه الحسن  
ابتداءً فانه ربما يظهر انه مقتضى العقل الحاكم عند خفاء الاقتضا وان لم يظهر  
وجه اقتضائه كما في وطايف العبادات وما في وجوب صوم آخر رمضان  
ونحو ذلك ومن امن واقعهم لا مطلقاً بل في ايجاب معرفة الله تعالى حتى قالوا  
بوجوب الايمان على الصبي العاقل ورده في الكشف بان الايجاب عليه  
مخالف لنظر النصوح والروايات وقيل بالتفصيل فالحسن مدلول الامر  
فيما يتهم العقل حسنه كالايان واصل العبادات وموجه في غير المفهوم  
كاكثر الاحكام الشرعية والمختار عندنا انه مدلوله مطلقاً لحكمة الامر تعالى  
والحاكم به هو الشرع وليس العقل مجرداً فله فهم الخطاب بل هو يعرفه في  
بعض قبل السمع بلا كسب كحسن الصدق النافع او به كحسن الكذب  
النافع ويعرفه في بعض آخر بعده كاتزاحكام الشرع والمتنازعون في الحسن  
متنازعون في القبح ايضاً اه لمخصاص بعض تغيير وهذا التفصيل المذكور  
اخر اظهر الفرق بين طريق الاشارة والماتريديه فانه عند الاشارة  
لا يعرف الا بعد كتاب ونى بفلا فلهذا عندنا كما علمت (قوله والعقل آلة للعلم  
بهما) فيطلق الله تعالى العلم عقيب نظر العقل نظراً صحيحاً (قوله اى يدركه  
العقل بلا واسطة) اى بلا واسطة الامور الخارجة عن الذات بمعنى ان العقل  
لو كان موجباً لحسنه لحسنه حين النظر في المأمور به وان فرض عدم كونه  
مأموراً به بامر صادر عن الحكيم كذا في ابن نجيم عن التقرير (قوله اى  
السقوط المذكور) يعنى السقوط اصلاً ووصفاً قط وقد تابع ابن ملك في هذا  
التقسيم تبعاً للكل وناقشه في العزيمة بما حاصله ان ظاهر كلامه انه اراد  
بالوصف كونه حسناً بالاصل كونه مأموراً به واذا كان كذلك فالذى يقبل  
السقوط وصفاً لا اصلاً بما لا يمكن تصويره لان عدم سقوط اصل ذلك الشيء  
انما هو لكونه مأموراً به واذا كان مأموراً به فصفت الحسن ثابتة لا تتخذ  
عنه فكيف يتصور هذا القسم فليس المراد بكونه يقبل السقوط ولا يقبله  
الاسقوط التكليف بنفس المأمور به وعدم سقوطه على ما صرح به المحققون  
اه وصياتى ما فيه (قوله اولا يكون حسناً لعينه ولا لغيره الخ) اشار به الى ان

وعندنا هو الله والعقل آلة للعلم  
بهما وعندنا لا شئ لاحظ  
للعقل فيهما وتحققته  
في المطولات (وهو) اى  
الحسن ثلاثة انواع (اما ان  
يكون حسناً لعينه) اى  
يدركه العقل بلا واسطة  
(وهو) ثومان (اما ان لا يقبل  
السقوط) اصلاً ووصفاً  
او وصفاً فقط (او شبهه)  
اى السقوط المذكور

قول المص او يكون مطلقا سقوط على قوله يكون حسنا لئنه فيكون مقابلا  
 للحسن لئنه والحسن لغيره الا في ويكون قسما ثالثا من مطلق الحسن وليس  
 معطوفا على قوله لا يقبل السقوط كاهو ظاهر جوارحه ودفع الش الوهم  
 المذكور ايضا بقوله اولاهو نوبان لكن صريح عبارة صدر الشريعة  
 عند ذلك القسم من الحسن لعني في نفسه وصنيته ( قوله اي غير المأمور به )  
 يعني ان الضمير راجع الى ما هو عبارة عن المأمور به ( قوله ومثال ما لا يقبل  
 السقوط وصفا لا اصلا ) الاقرار بالله تعالى هذا مبني على ما تقدم  
 وكلام المص في الش وكلام صدر الشريعة صريحان في ان الاقرار بمثال  
 القسم المبر عنه بقوله او قبله اي قبل سقوط هذا الوصف وهو الحسن  
 لكن استشكل بان الساقط في حالة الاكراه هو وجوب الاقرار لاحسنه حتى  
 لو صبر عليه حتى قتل كان شهيدا وعدم الوجوب لا يستلزم عدم الحسن  
 كالتدوب فلذا عبر في التخييع بقوله اما ان لا يقبل سقوط التكليف واما ان يقبل  
 وفي ابن نجيم واجاب الهندى بانه لا يلزم من كون الصابر شهيدا باحقائه  
 لانه لو لم يسقط حسنه لما ابيح ضده وهو اجراء كلمة الكفر وشهادته لكونه  
 باذلائقه لحق الله تعالى واذا سقط الوجوب لا يبقى ما في ضمنه من الحسن  
 ولا نسلم سقوط الوجوب بالاكراه لما انه ابيح مع قيام الحرم ولذا قال في آخر  
 المنار وحررته لا تحتل السقوط لكنها تحتل الرخصة كاجراء كلمة الكفر  
 ( قوله فان اصله ساقط ) الضمير راجع الى الاقرار لكن على تقدير مضاف  
 اي اصل وجوب الاقرار ساقط لان الساقط ليس الا وجوب الاقرار لا نفسه  
 وقوله لا وصفه الضمير فيه راجع الى الاقرار نفسه لانه التنصب بالحسن  
 تدبر ( قوله كحيض ) بمنزلة للعذر ومثله النفاس والاغما ( قوله او وصفا لا اصلا )  
 كالصلاة في الاوقات المكروهة ( هذا ايضا مبني على ما تقدم وفي الغزمية ليس  
 مثال هذا القسم مذكورا في كلام الشيخ اكل الدين والشر زاد في الطنبور  
 فتمه لان سقوط نفس الصلاة ايضا في الاوقات المكروهة مما لا يشتهى على  
 احدواط ان هذا القسم غير متصور كما سبق ولو قال فانها قبل السقوط بمنزلة  
 وفي الاوقات المكروهة لكان اخصروا طهر مع كونه موافقا لكلام القوم له  
 وفيه قصور نظر فان الاكل قد صرح بهذا القسم في انا كلامه فانه قال  
 الاقسام الغلبية في اعتبار السقوط وعدمه اربعة لان الحسن لئنه اما ان  
 لا يقبل السقوط اصلا او وصفا كالتصديق او قبلها كالمصلاة او قبل سقوط

( او ) لا يكون حسنا  
 لئنه ولا لغيره بل ( يكون  
 ملحقا بهذا القسم ) اي  
 الحسن لئنه ( لكنه مشابه  
 لما حسن لعني في غيره ) اي  
 غير المأمور به ( كالتصديق )  
 مثال لما حسن لئنه ولا يقبل  
 السقوط اصلا او وصفا لانه  
 لو تبدل كان كفرا ومثال  
 ما لا يقبل السقوط وصفا  
 لا اصلا الاقرار بالله فان اصله  
 ساقط حالة الاكراه لا وصفه  
 حتى لو قتل كان ماجورا  
 ( والصلاة ) مثال لما يقبل  
 السقوط اصلا او وصفا  
 بمنزلة كحيض او وصفا  
 لا اصلا كالصلاة في الاوقات  
 المكروهة

الوصف دون الاصل كالصلاة في الاوقات المكروهة او بالعكس كالاقرار  
 وذكر ان في كلام فخر الاسلام اشارة الى استخراج هذه الاقسام ودعوى  
 سقوط قسم الصلاة في تلك الاوقات غير مسلمة لما سبق ان انتهى في المشروبات  
 يقتضي بقا للشروعية وفرغوا عليه فروما قال فخر الاسلام منها صوم يوم  
 العيد واما التشريق فمن مشروع باصله فيجب في وصفه ولهذا صح  
 التلذذ به لانه تدر بالطاعة وانما وصف المصيبة بذاته فضلا لاسمه  
 ذكر اثم قال ومنها الصلاة وقت طلوع الشمس ودلو كها مشروعة  
 باصلها اذ لا تقع في اركانها وشروطها ( قوله لان حسننا بواسطة دفع  
 حاجة التقير الخ ) يعني ان حسننا ليس لذاته لان الزكاة تنقص المال وكذلك  
 الصوم تجويع النفس والجمع سفر شاق وانما حسننا بالتقير وهو دفع حاجة التقير  
 وقهر النفس وزمارة البيت لكن التقير والبيت لا يستحقان هذه العبادات والنفس  
 مجبولة على المصيبة فلا يحسن قهرها فانقعت الوسايط فصار تقيدا بمحضاته  
 تعالى كذا في التنقيح وهذا يقتضي ان يكون هذا القسم من الحسن لمعنى في نفسه  
 لانه بسقوط الوساطة رجع الى كونه عبادة محضة ولا شك انها حسنة  
 في نفسها كما افصح عنه في التوضيح فلا يحسن قهر يرالش السابق حيث جعل  
 هذا مقابلا للحسن لمعنى في نفسه وفي غيره وان كان صدر عبارة التلويح بوجه  
 ذلك لاختصاصه ان لا يكون لهذا القسم حسن اصلا كما اوضحه السيد الشريف  
 قدس سره في حواشيه فافهم ( قوله فالصفت به لعينه ) اي بالحسن لعينه ( قوله  
 وهو نومان ) اي ما يكون حسنا لغيره الذي هو القسم الثالث من مطلق الحسن  
 المأمور به نومان ( قوله او يكون حسنا لغيره ) قدر لفظ يكون اشارة الى  
 ان قول المصنوع لغيره معطوف على قوله لعينه من قوله السابق اما ان يكون  
 حسنا لعينه ومعناه ان يكون حسنة لا بالنظر الى ذات المأمور به بحيث  
 لو فرض عدم الامر به وكان العقل محسنا ما حسنته فلا ينافيه ان يكون  
 حسنا لكونه اتيانا بالمأمور به فكل مأمور به حسن لكونه اتيانا بالمأمور به  
 اذا اتى به لكونه ما موراه لا مطلقا وبهذا علم فساد ما قيل ان كل  
 للمامورات حسنة لمعنى في نفسها بهذا المعنى لانه انما يكون كذلك اذا اتى  
 به لكونه ما موراه فالوضوء الغير النوى حسن لغيره عندنا لاجل  
 الصلاة والنوى بنية امتثال امر الله تعالى حسن لغيره ولمعنى في نفسه  
 لانه اتيان بالمأمور به ونمائه في التوضيح ( قوله او يكون ذلك الحسن

( والزكاة ) مثال للمطلق به  
 لان حسننا بواسطة دفع  
 حاجة التقير لكنها بخلق  
 الله فكانت كلا واسطة  
 فالصفت به لعينه ( او )  
 يكون حسنا لغيره وهو  
 نومان ( اما ان لا يتأدى )  
 ذلك الغير بنفس المأمور به  
 او يتأدى ) به

المطلق الجامع لجميع الاقسام) اشار به الى ان قوله او يكون حسنا لحسن  
في شرطه معطوف على قوله سابقا ان يكون حسنا لعينه لا كما هو مذهب ظاهر  
العبارة من انه معطوف على لا يتأدى فيكون قسما ثالثا من الحسن لتغيره  
وكما هو ظاهر عبارة فخر الاسلام ايضا ولذا اعترض عليه في التلويح بان  
فيه نوع تكلف وان جعله من اقسام الحسن لتغيره ليس اولى من جعله  
من اقسام الحسن لذاته قال فلذا افرد المصنف تلك المباحث فصلا على حدة انتهى  
ولدفع هذا الاتهام من اول الامر قال الشرح رحمه الله تعالى وهو نومان (قوله  
المصنف بعدما كان حسنا لمعنى في نفسه) اراد بالمعنى الحسن اى بعدما كان حسنا  
لحسن في نفسه بحقيقته في المرأة راداعلى التنجيع (قوله او غيره بالطريق الاولى)  
اعلم ان حاصل ما ذكره المصنف ان مطلق الحسن المأمور به ثلاثة انواع اما  
ان يكون لعينه او يكون لمقتضاه او يكون لتغيره والاول نومان مالا يقبل  
السقوط ومقتضاه والثاني نوع واحد والثالث نومان ايضا مالا يتأدى  
بغس المأمور به وما يتأدى ويقي نوع آخر من مطلق الحسن المأمور به  
يسمى الجامع لانه داخل في كل مأمور به وهو ما حسن الحسن في شرطه فاحسن  
لعينه حسن لشرطه وكذا الحق به حسن لشرطه وكذا ما حسن لتغيره حسن  
لشرطه وسيشير الشرح رحمه الله تعالى الى ذلك فعلى هذا اورد على المصنف  
انه لا معنى لقوله بعدما كان حسنا لمعنى في نفسه او لمقتضاه فانه يقتضى انه  
خاص بالتوحيين الاولين دون الثالث فلو حذف واقتصر على قوله او يكون  
حسنا لحسن في شرطه لكان اعم واوجز واجيب عنه بما اشار اليه الشرح  
بقوله او غيره بالطريق الاولى يعنى اما ذكره لدفع ما يتوهم ان ما حسن  
لعينه او الحق به لا يكون حسنا لتغيره ويفهم دخول ما حسن لتغيره بالاولى  
لجواز تعدد الحسنات كذا قيل وفيه تأمل واجيب ايضا بان الحسن الرائد  
حاصل من حسن لتغيره مناسب النوع الثاني اى فان شرطه غيره لاحتماله  
فكان من الحسن لتغيره كما هو ظاهر كلام المصنف به يدفع ما مر عن التلويح  
لا يقال اذا كان هذا القسم من الحسن لتغيره جامعا يلزم تقسيمه انتهى الى هذه  
والى غيره لا نقول يلزم ذلك لو كان جهة الحسن لعينه بعينها هي الجهة الاخرى  
وليس كذلك بل غيرها فانه ان يستعمل على حنين حسن باعتبار ذاته وحسن  
باعتبار شرطه ولا منافاة بينهما كذا في التقرير (قوله امثلة ذلك على ترتيب  
كالوصوه الخ) الاولى ان يقول ومثل لذلك على الترتيب بقوله كالوصوه

(او يكون) ذلك الحسن المطلق  
الجامع لجميع الاقسام (حسنا  
لحسن في شرطه بعدما كان  
حسنا لمعنى في نفسه) وغيره  
بالطريق الاولى (او لمقتضاه)  
اى بالحسن لمعنى في نفسه  
امثلة ذلك على الترتيب  
(كالوصوه)

كامروجه في قول بحث انواع القضا ( قوله كالوضوء فان حسنة لتوسل  
 للصلاة ) واما في نفسه فليس بحسن فانه مجرد وكذلك الجهاد فانه ليس  
 بحسن في نفسه لانه تحريب ببيان الرب تعالى وانما حسنا لمعنى في غيرهما  
 وهو ما ذكره بقوله لتوسل للصلاة وقوله بواسطة اعلاء كلمة الله تعالى  
 ( قوله كقادة الحدود ) فانها ليست حسنة في نفسها لانها تعذيب العباد  
 ولكنها حسنة بواسطة الزجر عن المعاصي ( قوله مثال لقوله في شرطه )  
 اي لا لقوله او يكون حسنا كما يتبادر الى الوهم لان القدرة ليست من اقسام  
 الامور به وانما هي شرط محسن له ففي كلام المص رحمه الله تعالى مساهلة  
 حيث عطفها على الوضوء والجهاد مع انها ليست من اقسام الامور به  
 مثلها ( قوله لان تكليف العاجز قبيح ) لكون اشتراطها حسنا بحسنا  
 لئلا يؤول به وهذه المسئلة مبنية على ان التكليف بما لا يطاق غير جائز عندنا  
 خلافا للاشعري قال في المرأة واعلم ان ما لا يطاق على ثلاث مراتب ادناها  
 ما يمنع لعمد الله تعالى بعدم وقوعه اولاد اذ ذلك ولا نزاع في وقوع  
 التكليف فضلا عن الجواز فان من مات على كفره بعد ما صابا اجاما  
 واقصاها ما يمنع لذاته كقبح الحقايق وجمع الضدين والتقيضين  
 والاجام منعده على عدم وقوع التكليف به والاستقرا ايضا شاهد على ذلك  
 والآيات الناطقة به والمرتبة الوسطى ما سكن في نفسه لكن لم يقع متعلفا  
 لقدرة الصمد اصلا كخلق الجسم او مادة كالصعود الى السماء وهذا هو  
 محل النزاع اه فان القدرة شرط التكليف بالفعل عند الحنفية والمعتزلة بالتسرع  
 عند الاشاعرة لكن عند المعتزلة مبنى على انه يجب على الله تعالى ما هو  
 اصح لعباده وعندها مبنى على اقتضا الحكمة لذلك والحاصل انه لا نزاع  
 بينا وبينهم في وجوب ترك التكليف بما لا يطاق بمعنى الزوم العقلي وعدم  
 جوار التكليف لكانهم يقولون لو كلف بما لا يطاق لاستحق الذم  
 تعالى عن ذلك ونحن لا نقول به بل له عرشه ان يتصرف في ملكه كيف  
 يشاء وللمجته معنى الوجوب عدمه ان لعبد حقا على الله تعالى بحيث لو لم  
 يفعل في حقه لكان جائرا تعالى عن ذلك وعندها ان الله تعالى لطفا وفضلا  
 وفعل كما يتفضل معه لا مؤذيا حيا عليه ثم من الاشياء غير الاصلح ما يلزم  
 عدم صدوره عن الله تعالى كالكذب واخلاف الوعد والعلم ومنه التكليف  
 بما لا يطاق وكل ما هو متناف للحكمة وهو المراد بالوجوب عند المعتزلة

ان حسنة لتوسل للصلاة وهي  
 لا تنادي به بل بفعل مقصود  
 بعده ( والجهاد فان حسنة  
 بواسطة اعلاء كلمة الله  
 وتنادي به كقادة الحدود  
 ) والقدرة التي يمكن بها  
 العبد من اداء ما لم يدره مثال  
 لقوله في شرطه لان تكليف  
 العاجز قبيح فصار كل  
 من التصديق وما بعده حسنا  
 لمعنى في شرطه

معا وبهذا يدفع منع كونه معيارا بناء على انه اسم للأيام واليالي كما قاله  
ابن نجيم عن التقرير ( قوله والسبب مطلق شهود الشهر ) هذا مذهب  
اليه شمس الأئمة السرخسي بناء على ما هو الطاهر من النص والاضافة  
كما قدمناه لان الشهر اسم للجموع الا ان السبب هو الجزء الاول من الليلة  
الاولى منه لئلا يلزم تقدم الشيء على سببه وذهب الاكثرون الى ان الجزء  
الاول من كل يوم سبب لصومه لان صوم كل يوم عبادة على حدة فيمطلق  
كل سبب ولان الليل ينافيه فلا يصلح سببا لوجوبه قال ابن نجيم ولم ار من  
ذكر لهذا الخلاف ثمة في القروع والتحقيق مذهب اليه السرخسي لانه  
على قول غيره يلزم مقارنة السبب لسببه لان الجزء من كل يوم سبب  
لوجوب الصوم مع وجوبه في الجزء الاول ايضا وقبجج بين القولين  
في الهداية فقال في مع التدبر لانه لانسائة فشهود جزء منه سبب بكانه  
م كل يوم سبب لصومه ما ية الامراه تكرر سبب وجوبه وهو ٢٠ : ٢٠  
ما عتبار خصوصه ودخوله في صوم غيره اه ولم يذكر النص كون المعيار  
شرطا لادائه لانه يعرف من كون سببا ( قوله النص في غير مع )  
تفريع على كونه معيارا ( قوله لانسروا ) اشارة الى المراد بالي هـ  
عدم المشروعية ( قوله لتعينه ) اي لتعين العرض فيه وقيد النص بالتعين  
لانه لا بد من اصل النية خلاه رفر والتوجيه في ابن نجيم ( قوله النص  
في صاب عطلق الاسم ) تفريع على انه غيره ( قوله النص الا في المسافر ارح ) هذا  
استنسا متعلق بقوله ومع الخطا في الوصف لا بقوله في صاب عطلق الاسم  
لقوله بنوى واجبا آخر اي يصاب صوم الشهر بنية الصوم مع الخطأ  
في الوصف في حق الجميع لا في مسافر ادا نوى واجبا آخر ما به يقع مجاوى  
( قوله لسقوط الاداء ) فصار رخصا في حق ادائه بمنزلة شعبان وادا  
ادى فعلا او واجبا اخر في شعبان رخص عدد في رمضان ( قوله وقالاهو  
كالتيم ) لان الشارع رخصه في اعطى مدة ما تحملها وترك الترخص  
كان هو والمتم سوا فيع صومه عن من لوقت بكل حال ( قوله لته في  
رخصته بحقيقة الرخص ) فاذ صم طهر فرب شرط الرخصة فصار كالحجج  
وفي المسافر تعلقت بدليل عمر وهو السفر وهو ثابت ( قوله لكن الاصح  
التسوية بينهما ) اي بين مسافر والمريض عند الامام وعليه اكثر لمشايخ  
ومتهم صاحب الهداية لان المرض هو المرض الذي يزداد بالصوم لا المرض  
( نسمات الامهار ) ( ٩ )

والسبب مطلق شهود  
الشهر ( فيصير غيره متفيا )  
لاحتروا لحديث اذا  
انسلخ شعبان فلا صوم الا  
رمضان ( ولا يشترط نية  
التعين ) لتعينه ( فيصاب  
بمطلق الاسم ) اي يقع  
صومه بمصدق النية ( و )  
بمعنى ايضا ( مع الخطا  
في وصف ) كنية القضا  
فيلعو الوصف ويبقى اصل  
النية ( لا في المسافر بنوى  
واجبا آخر ) فانه يقع  
عناوى ( عندا بنى خفيفة  
رحه لله السقوط الاداءه  
وقلا هو كالتيم ) بخلاف  
المريض ( تعلق رخصته  
بحقيقة المرض لكن الاصح  
التسوية بينهما كما قاله  
في التفرير عن عدة كتب  
معتبرة



التي لا يتقدم به على الصوم فلا تصليانه اذا صام ظهر فوات شرط الرخصة وما اختار المص من الفرق بينهما عنده هو ما قبله فخر الاسلام ونمس الآية بنا على ما تقدم كما في ابن نجيم (قوله واية المسافر النفل) فيه تغيير اعراب المتن (قوله كما لو اطلق) اي على جمع الروايات في الاصح كما في ابن نجيم (قوله ففي التفرير يخشى عليه الكفر) والله بقوله لانه ظن ان لا امر بالاساك المعين وعن هذا صور بعض المشايخ مسألة نية النفل في رمضان من الصحيح المقيم يوم الشك لكن رده في النهاية بانه لما لم ينعقد نية النفل لم يتحقق نية الاعراض قال في البحر والحاصل انه لا ملازمة بين نية العمل واعتقاد عدم العزيمة او ظنه فقد يكون معتقدا لعزيمة ومع ذلك نوى العمل فلا يكون بينه النفل كافرا الا اذا انضم اليها الظن المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله المص او يكون معيارا لاسباب) هذا النوع الثالث من امة - بالوقت (قوله المص كفصار رمضان) اما كونه معيارا فظاهر واما كونه ليس بسبب فلان السبب شهر ربيع الاول لا شهر رمضان وسبب صوم الكعبة اسبابها من الحنف والقتل واما صوم اسنذر فهو من هذا القسم مينا كان او مطلقا لا سبه النذر لا الوقت ولذا جاز في المعين قبل وقته سكنه في المعين مشابهة لقسم الثاني من وجه باعتبار صحته مع اطلاق النية وبه اسهل بخلاف نية واجب آخر فانه يقع عما نوى لان تعيين الوقت له من الله - ما روي عنه لا فيما عليه كذا في ابن نجيم (قوله من الليل) زد ذلك الإشارة الى انه لا يكتفي بالتعيين فقط وهذا حرم هذا النوع لانه لم يكن الوقت متعينا كان الصوم من عوارص لوقت فلا بد من التيسير (قوله ينبغي من اول اليرم عن القضاء) لانه لو شرم بمطلق نية او بنية مائة يقع الاساك في اول اليوم من مشروع الوقت وهو المص فلا يقع عن المص الا د نوى عنه فينقضي الاساك من اول الهام بمحتمل الوقت وهو نقص (قوله اي الصوم والصلاة) يعني ما كان الوقت فيه فخره وما يكن معيارا وسببا من الادا فيهما يموت بموتات الوقت كالاملاء وصوم رمضان (قوله المص او يكون مشكلا) هذا النوع الرابع من المقيد وقت (قوله محض شك) اي على قول كل من ابي يوسف ومحمد حيث شبه معيارا ونصرف وبين ذلك الحرج وقته المص وهو فاضل على ر ح ح حتى يوافق به في نعمه شيء كان اذا بالاتفاق الا ان عند ابي يوسف لا يجوز تحريمه عن لعام لاول وهو لا يوسع الاحكام واحدا فاشبه

(وفي) نية المسافر (القتل عنه روايتان) احدهما يقع عن القرض كما لو اطلق واما لو نوى الصحيح المقيم لفعل في التفرير يخشى عليه الكفر قال ابن نجيم وكأنه لكونه كالذكر لعزيمة (او يكون) انوقت (معيارا لاسباب كفصار رمضان) والكفارات (في شرط فيه نية اثنين) من انيل ينبغي من اول اليوم من قضاء ولا يتصل بالقوات لان وقته العمر بخلاف الاولين اي الصوم ونصلاة تعين وقتها (او يكون) لوقت فيه (مشكلا) اي د شرب (يشبه انبعاث الطرف) وقت (الحج) يشبه معيارا لانه لا يصح في ماء حار واحدا الطرف لان ركاه لا تستغرق اوقته محض الاشكال

المعيار وعند محمد يجوز بشرط أن لا يفوته فان مآش ادى فكل اشهر الحرج  
من كل عام صالحا الادا كآخر الوقت في الصلاة وان مات تعين الأشهر  
من العام الاول كالنهار للصوم ليقال ان حكم ابي يوسف بتضييق الواجب  
في العام الاول بمن انه وقته فلا يكون في الثاني ادا وحكم محمد بالتوسع  
يعني ان وقته جمع العمر فلا ياتم بالموت في العام الثاني لا ما تقول ان ابا يوسف  
حكم بالتضييق للاحتياط لان الحياة الى العام القابل مشكوكه قائم بالتأخير  
عن العام الاول حتى يودي فاذا ادى بحكم ما رتاع الائم لروال الشك لا  
لاقطاع التوسع بالكلية ولهذا جاز ادائه في العام الثاني ون محمد رجده الله  
تعالى حكم بالتوسع لطاهر الحال في بقا الانسان فيجوز التأخر لا لاطماع  
التضييق بالكلية ولهذا ياتم بالتأخير لومات في العام الثاني فثبت ان وقته  
يشبه كلا من الظرف والمعيار عندهما الا ان الاظهر الراجح في الاعتبار  
هو المعيارية عند ابي يوسف رجده الله تعالى والطفرة عند محمد  
رجده الله تعالى اه من التلويح والمرأة ( قوله فاشبه المعيار قالوا  
يسادى ) هكذا فيما رايته من النسخ والصا والهزة بعدها فلا ماصيا  
وهذه الصا من المتن ولكن النسخ التي رايته منها وعليها كتب الشراح  
بالواو داخلة على بنادى ثم اهل الصواب فاشبه باللام بدل عليه قوله  
بعده ولشبه الطرف والطاهر انه تحريف من النسخ ( قوله لتبينه بدلالة  
العرف ) لان ظاهر حال المسئل الواجب عليه الحرج ان لا يوى النقل ( قوله  
وقال الشافعي تلفه نيته ويقع عن الفرض ) وضع من ادا رمضان بنية الفل  
وايمنا صحيح كما تقدم والفرق لكل في ان نجم

مصحح من الكمار محاطون

( موه لي موه ) اى اقرأ الى قوله تعالى ماموا ولاية هكذا قل يا ايها الناس  
اى رسول الله اليكم جميعا الذى له ملك السموات والارض لاله الا هو  
يحى ويميت ماموا بالله ور وله ( قوله كالحدود و نقصا ) فضاء عليهم  
عد تقرر اسبابا كالسرقة والزنا وقتل لاله با بطريق الجرا والعقوبة  
تكون رجة عا سبابها واعتقاد حرمة السبب يتحقق ذلك والكمار لربى  
بذيت من المؤمنين ( قوله كاسع والاجارة ) ان نطوب به امر ديوى  
وذلك هم في مابهم آتروا اليها على آخره رة لاهم ملقون بعدامة

( وشمين اشهر الحرج من العام  
الاول عند ابي يوسف رجده الله  
خلاصا لمحمد رجده الله ) بيان  
لاشكاه بوجه آخر وهو ان  
الحرج يجب عند ابي يوسف  
مضيقا ( ف ) ائبه المعيار قالوا  
( بنادى ) الحرج ( بمطلق  
النية ) لتبينه بدلالة العرف  
ولشبه الطرف قالوا ( لا )  
يصح ( نية النقل ) لان  
الصريح اقوى من الدلالة  
وقال الشافعي تلف نيته  
ويقع عن الفرض

مصحح من الكمار محاطون  
( والكفار محاطون  
بالامر بالايمان ) قوله  
تعالى قل يا ايها الناس  
اى رسول الله اليكم جميعا  
الى قاسوا ( وبالشروع  
من القومات ) كالحدود  
والنقصا ( والمعاملات )  
كالبيع والاجارة

(وبالشرايع) أي بالعروم كالصلاة والصوم لكن (في حكم المواخذة في الآخرة) فيعاقبون على ترك اعتقاد وجوبها (بلا خلاف) أي بين العراقيين والبصريين والاشعريين مشايخ سمرقند قالوا لا يعاقبون على ترك اعتقاد العروم واحتج الجمهور في قوله تعالى ما ملكتكم في سقر قالوا لما نك من المصلين أي من المسلمين المعتدين فرصتها (وأما وجوب الأداء في أحكام الدنيا فكذلك) يخاطبون فيعاقبون على ترك الأداء أيضا زيادة على عقوبة الكفر (بعض) وهم العراقيون من مشايخنا والشافعي (والجمهور) عند المصنف أنه لا يخاطبون بأداء ما يمتثل السقوط من العبادات (كالصلاة) فيعاقبون على ترك الاعتقاد لا لاداء والمعتد بحرره ابن نجيم ما عليه العراقيون به يعاقبون على تركهما لأن ظاهر النصوص يشهد لهم

أحكما فيما رجع إلى المعاملات (قوله فيعاقبون على ترك اعتقاد وجوبها) يعني أن معنى المواخذة على الشرايع في الآخرة المواخذة بترك الاعتقاد لأن موجب الأمر اعتقاد لزوم الأداء وهم يكرهون ذلك وذلك كفر عنهم بمنزلة انكار التوحيد والمراد أنهم مائة على ترك الاعتقاد زيادة على عقوبة الكفر فلا رده لافادة في ذكره لدخوله في الإيمان (قوله واحتج الجمهور في قوله تعالى الخ) في معنى الماء والاحتجاج بالآية على الصمديين ظاهر لأنها ثابت التكليف على كل حال سواء جلت على الاعتقاد أو على الأداء وظاهر ما يشهد له قين كما يأتي وهذا ظاهر وأما ما في توضيح من ذكر الآية دليلا لما دعي لأخذه به وهو أنهم يخاطبون بها في حق المواخذة في الآخرة فيه وجه على ما هنا إذ لم يذكر في مقامه إلا القول بوجوب الأداء مع دعواه لا يتفق على لأول ولم يرض لمخالف للصمديين ولهذا قال بتدريج الآية تمسك القائلين بالتوجب في حق المواخذة على ترك الأداء من هذا الجواب عنه الفريق الثاني بأن المراد لم تكن من المعتدين فرضية لصلاة فيكرن العذاب على ترك الأداء فادور بداهة مجاز فلا يثبت الإبدل وهو في سحابة القنزي قيل قد نقله شمس الأئمة عن إمام التفسير وكفى جملة (قوله فيعاقبون على ترك الأداء أيضا) أي كيعاقبون على ترك الاعتقاد في التلويع لا خلاف في عدم حوازي الأداء الكفر ولا في عدم وجوب المضاعف إلا سلامه وانما تظهر فائدة الخلاف في أنهم هل يعاقبون في الآخرة بترك العبادات زيادة على عقوبة الكفر كما يعاقبون بترك الاعتقاد كما ذكر في المباحث وهو الموافق لما ذكر في سمول الشافعية من أن تكليفهم بالعروم إنما هو لتعذرهم تركه كما يعمد بترك الأصول فظهر أن محل الخلاف هو لوجوب في حق المواخذة على ترك الأداء بعد إتمامه على المواخذة بترك اعتقاد الوجوب لكن ما ذكره الشافعي من شراح سمرقند يقتضي أن في الباقي خلافا يعني وهو الموافق في الأمر خلافا لظاهر كلام المتن (قوله عند المصنف) أي تعالىه وتشمع ما رواه إليه ذهب القاضي أوزميدو الأمام شمس زينة وخلفاءه سلام وهو المتأخر عند المتأخرين رحمهم الله تعالى كما في ترويح (قوله كالصلاة) وسلمها للصمد فأنها يحتمل السقوط بعذر كالأمر بها بالإيمان في يحتمل السقوط أصلا فيحتمل طوبى باد (قوله لأن) أي لمرص يشهد لهم كقولهم تعني الذين لا يؤنون ركعة وقوله لما لم

وغلافه تاويل وترتيب

الدعوة في حديث معاذ  
لا يوجب توقف التكليف  
ولم يقل من ابي حنيفة  
ولصاحبه شيء ليرجع اليه

﴿ بحث انتهى ﴾

(وهو) اي من الخاص

(النهى وهو قول القائل

لغيره على سبيل الاستعلاء

لانفعا، والله يقتضى صفة

التمتع لانهى عنه ضرورة

حكمة لناسى) وينهى

عن الفحشاء والمنكر وما امر

في الامر ياتي هنا فهو عند

الجمهور للغيرم حينما كان

الامر للوجوب في غيره

مجاز وتختلف الامر من جهة

انه يقتضى الفور والتكرار

اي لاستمرار بخلاف الامر

(وهو) اي النهى عنه

اما ان يكون قبها لانه

يعنى عين الفعل الذى اضيف

اليه الهى قبيح وان كان

ذلك لمعنى زايد على ذاته

من المصلين (قوله وخلافه تاويل) اي خلاف ظهر النصوص كان يكون  
المراد بالاولى لا يفعلون ما روى انفسهم وهو الايمان والطاعة والثانية  
ما تقدم (قوله وترتيب الدعوة في حديث معاذ رضي الله تعالى عنه) وهو  
قوله صلى الله عليه وسلم حين بعثه الى اليثرب انك تاني قوما هل كتاب فادعهم  
الى شهادة ان لا اله الا الله واتى رسول الله صلى الله عليه وسلم اطاعوا ذلك فاعلمهم ان الله  
قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فانهم اطاعوا ذلك فاعلمهم  
ان الله قد افترض عليهم صدقة في اموالهم تؤخذ من اغنيائهم وترد على  
فقرائهم كذا في شرح الضرر (قوله لا يوجب توقف التكليف) اي كمال  
المستدلون به هذا تصرح بان وجوب اداء السرايع يرتب على الاجابة  
الى الايمان وبما يكفى في الضرر رانه ذكر افترض الركاة بعد الصلاة ولا  
قائل بان الركاة انما يجب بعد الصلاة في حق من آمن غاية ما فيه تقديم لاهم  
فالاهم مع مراعاة التخصيف في التبليغ (قوله ولم يقل عزاي حنيفة واصحابه  
شيء ليرجع اليه) قال ابن نجيم بعد تقريره من الخلاف وليس بمفوضا عن ابي  
حنيفة واصحابه كما ذكره المرحضى ونما استنبطها الضرريون من قول محمد  
في من تدرصوم شهر فارتد ثم اسلم لم يزل يقره ان الكفر بطل وجوب دا  
العبادات وقد صرح المرحضى بانه لا يثبت صحيح واقره في التخصيف ثم اعلم  
ان المسئلة حيث لم تكن متولة عن اصحاب المذهب وانما هي مستنبطة من شيء  
لا يشهد قائل جمع ما عليه الاكثر من العلم على التكليف لواقفته لطاهر النصوص  
فليكن هذا هو المعتمد

﴿ بحث انتهى ﴾

(قر) اي من الخاص) لا يسطر وضع لمعنى معلوم على الافتراء (قوله

المص انه يقتضى صفة تقع للمعنى عنه) قال في التلويح اشار لمعنى الاقتضا

الى ان تقع لازم مقدم معنى انه يكون قضا فهو الله تعالى عنه لان صحة

التم نرحم فقهه كالمهورى الاشياء (قوله فهو عند الجم، والغيرم عينا)

اي حقت ذلك، والكرامة او العكس او الاشتراك بينهما او الوقت

موحدة عند الجم، ووجوب الانتهاء عن مباحثرة النهى عنه لانه ضد الامر

كذا في جامع الامه بار (قوله يعنى عين الفعل الذى اضيف اليه الهى قبيح

الح) يعنى ليس راد ان ملك الفعل قبيح من حيث ذاته لما عرف ان حسن

الفعل وقبحه اما كون الجاهات يقع عليها ان المبادى عين الفعل الذى اضيف

( وذلك نومان وضعا  
 وشرعا ) منصوبان على  
 التمييز ( اولغيره وذلك  
 نومان وصفا ) اى لا يقبل  
 الانكسار ( ومجاورا ) اى  
 مصاحبا لغيره شرعا ( وصوم  
 يوم الغير ) لغيره وصفا  
 لانه يوم ضيافة ( والبيع  
 وقت النداء ) لمجاورة ترك  
 السعي للجمعة وكذا  
 وطى الحايض والصلاة  
 فى الارض المنصوبة قبح  
 لمعنى مجاور ومثل الكفر  
 الظلم والكذب والموافق  
 كاذكرو القاتل وهو صريح  
 فى ان الواط قبح على كاهه  
 قبح شرعا وطبعيا فلهذا  
 كان قبح من ازاله عدم قبحه  
 طبعيا وحكم هذا النوع عدم  
 الشريعة اصلا كذا افاده  
 ابن نجيم

اليه النهى قبح وان كان لمعنى زائد على ذاته كالكفر والظلم والبغى فان  
 قبحها باضمار كفران التهمة ووضع الشيء فى غير محله وخلوه من الفائدة  
 ( قوله البس وضعا وشرعا ) بالضاد الجملة والعين الجملة وقوله بعده وصفا  
 ومجاورا بالصاد المهمل والقى ( قوله اى لا يقبل الانكسار ) يعنى المراد  
 بالوصف هنا ما يكون لازما للنهى عنه بحيث لا خيل الاغفالك ( قوله قبح  
 لغيره وضعا ) اى قبح فى ذاته بحيث يعرف قبحه بمجرد العقل قبل ورود  
 الشرع ( قوله لغيره شرعا ) اى قبح لغيره شرعا لان العقل يجوز ان يفتى  
 شرعا لعدم المحل لان المحل المأل وهو ليس بمال وحكم هذا النوع عدم  
 الشريعة اصلا كحكم الذى قبله كما نبه عليه الشافعى ( قوله لانه يوم ضيافة )  
 بيان لكونه قبحا لغيره وصفا يعنى انه منهى عنه لانه لانه فى ذاته اسما  
 بل باعتبار وصفه وهو انه يوم عيدو ضيافة وفى الصوم اعراض عنها والوقت  
 فيه كالوصف اللازم لانه داخل فى تعريفه ومثله البيع الفاسد كبيع زاريا  
 والبيع بالخر وحكم هذا النوع انه مشروع باصله لانه صوم وهو فضل  
 شرعى غير مشروع بوصفه لتعلق النهى بالوصف لا بالاصل اى قبح وقوعه  
 فى يوم منهى عنه للاعراض عن ضيافة الله تعالى فصح التنزيه لكونه  
 طاعة ووصف القبح من لوازم القصد لا الاسم ولم يلزم بالشرع الاتصال  
 الادب العيصان ولو صام فى هذه الايام المنية عن فرض او واجب او نذر  
 آخر لم يحز كفى الحادى لان ما ربح كاملا لا يتأدى الى ناقص كذا فى ش مختصر  
 المنار ( قوله لمجاورة ترك السعي للجمعة ) يعنى قبح البيع وقت النداء لغيره  
 بمعنى مجاور للبيع وهو ترك السعي للجمعة وهو قابل للانكسار عنه اذ قد يوجد  
 الاخلال بالسعي بدون البيع فلهذا فى بيته والبيع بدون الاخلال كذا اذ باع  
 فى حالة السعي فى الطريق وهذا معنى قول الشافعى اى مصاحبا ومفارقا  
 فى الجملة ( قوله قبح لمعنى مجاور ) افراد الخبر على تأويل المذكور والافه  
 خبر عن وطى الحايض والصلاة فى الارض المنصوبة والمعنى المجاور الذى  
 اوجب القبح فى الاول الاذى وفى الثانى شغل ملك الغير وحكم هذا النوع  
 الصحة لو اتى به التكليف على مثل الصائم بترك الصلاة فهو مطيع بالصوم  
 وعاص بترك كاهه وطيع بانصلاصا وعاص بشفا ملك الغير ووطى ملك  
 النكاح لم يجز وعاص باستعمال الاذى ولذا ثبت به اهل المطلق ثلاثا والاحصان  
 لو اوطى فيه كذا فى ابن نجيم ( قوله وحكم هذا النوع ) اى القبح عقلا وهو

النوع الاول (قوله واقاد ابن ملك وغيره ان ارتكب المكروه الخ) قال  
 في التلويح اول الكتاب من بحث الله ان المكروه يحرم ما يستحق فاعله محذورا  
 دون العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة ثم لينظر مناسبة ذكر الشك في هذا الكلام  
 في هذا المقام ولعل وجه المناسبة بيان جزاء الحرم المتهى عنه المستغفار من اشارة  
 قوله الاتي ولا يلزم ان يكون الخ كاسيا في بانه مائل (قوله قلت واقاد ابن نجيم)  
 ان المراد بالحرم حرمان حرمان شفاعته لغيره لاحرمان شفاعته النبي صلى الله عليه  
 وسلم فليتنبه له هكذا يوجد في بعض النسخ واقاده ابن نجيم في فصل  
 المشروبات قيل بحث السنة وسياق ان شاء الله تعالى وهذه الجملة في موقع  
 التعليل لقوله ولا يلزم ان يكون جزاء الادنى جزءا الاعلى وهو  
 ارتكاب الحرم وبيان ذلك ان مرتكب الحرم يستحق العقوبة بالنار وظاهر  
 قولهم ان مرتكب المكروه يستحق حرمان الشفاعة ان يكون مستحقا للعقوبة  
 بالنار ايضا بناء على ان المراد بالشفاعة الشفاعة من النار فيستوى جزاء الادنى  
 والاعلى وبالحل على ان المراد من حرمان الشفاعة حرمان شفاعته لغيره ينتفي ذلك  
 اذ هو حرمان فضيلة ولكن يناق في هذا الحل ما ذكره في التلويح في مباحث  
 لاحكام ان ترك الواجب حرام يستحق العقوبة بالنار وترك السنة المؤكدة  
 قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك  
 سنتي لم يزل شفاعتي اه فهذا يقتضي ان المراد عدم شفاعته النبي صلى الله  
 عليه وسلم فيعود المحذور لكن قال القرني في اول الكتاب عند قول صاحب  
 التلويح كحرمان الشفاعة اي استحقاقه فلا يناق وقوعها كما لا يناق استحقاق  
 العذاب العفو ويحوز ان يراد الحرمان الموقت فلا يراد ان هذا الفاعل ليس فوق  
 مرتكب الكبيرة في الجرم ولم يحرم من الشفاعة وان مات قبل التوبة لقوله  
 عليه السلام شفاعتي لاهل الكبائر من امي اه وفي نهواته قد يقال المراد  
 بحرمان الشفاعة حرمان الشفاعة لرفع الدرجة لانه يخصص من النار اه  
 (قوله الخالي عن التبعين) صفة للنهي والظرف متعلق بالخالي وقول  
 المص عن الافعال متعلق بقوله والنهي والمراد الخالي عن القرينة الدالة  
 على ان النهي عنه قبيح لعينه اولغيره والحاصل ان النهي عن الفعل الحسى  
 يحمل عند الاطلاق على التبعين لعينه وبواسطة القرينة يحمل على التبعين لغيره  
 فذلك الغير ان كان وصف قائما بالنهي عنه فهو بمنزلة التبعين لعينه  
 وان كان مجاورا منفصلا عنه فلا والنهي عن الفعل الشرعي يحمل عند الاطلاق

واقاد ابن ملك وغيره  
 ان مرتكب المكروه  
 يستحق حرمان الشفاعة  
 ولا يلزم ان يكون جزاء  
 الادنى جزءا الاعلى قلنا  
 واقاد ابن نجيم ان المراد  
 بالحرمان حرمان شفاعته  
 لغيره لاحرمان شفاعته  
 النبي صلى الله عليه وآله  
 الخالي عن التبعين  
 (عن الافعال الحسية)

على التبع لغيره ووسطة القرنة على الفسخ لعينه وقال الشافعي رحمه الله تعالى بالكسر كذا في التلويح وفي مرة الخلاف (قوله أي التي تعرف حسابا توقف على الشرع كالقتل والزنا) فإنهما معلومان قبل ورود الشرع قال في التلويح ومصر الشرعي بما يتوقف تحققه على الشرع والحسي بخلافه واعترض بأن مثل الصلاة وزكاة وبيع وغير ذلك يتحقق من التكلف من غير توقف على الشرع واجيب بأن المستعني من الشرع هو

نفس العمل وإما مع وصف كونه عبادة أو عبدا مخصوصا يتوقف على شرايط ويرتد عليه أحكام فلا يتحقق بدون الشرع ورد بأن التوقف على الشرع هو وصف كونه عبادة ونحو ذلك في الحسيات أيضا وصف كون الزنا والشرب مصيبة لا يتحقق إلا بالشرع اهـ فلهذا فسره في التوضيح بتفسير سالم فقال وإذا بالسيات ماله وجود حسي فقد والمراد بالشرعيات ماله وجود شرعي مع الوجود الحسي كالبيع فإنه وجودا حسياً فإن

الاحتياج والقول موجودون حسا ومع هذا الوجود الحسي له وجود شرعي من الشرع يحكم من الاحتياج والقول الموجودين حسا يرتبطان ارتباطا حكما فيخصص معنى شرعي يكون ملكا لله تعالى فإنه ذلك المعنى هو بيع حتى إذا وجد الاحتياج والقول في غير المحل لا يشتره الشرع بعبادة وجد مع الخيار يحكم الشرع بوجود بيع بلا ترتب ملك عليه بسبب

وجود شرعي اهـ الأولى أن يصير كلاما لم يهذه قوله أي ينصرف هذا لاختلافه إلى تتبع نبيد بخلاف ما إذا دل دليل على أن التبع لغيره كالمهي عن لوطي حاله الحيض هل لدليل دل على أن الهي للمهي لادى لالعينه ثم لا حاجة إلى هذا لتعبد وكذا ما يأتي من قوله لا دليل بعدما قيد الهي أولا بالحالي عن التبع فإنه يعني من ذلك (قوله أي التي تعرف شرعا) أي توقف هزتها على الشرع (قوله النص على الذي اتصل به

وصفا) عبر في اتفق قوله يقتضي التبع لغيره وهو ولي من عبارة نص أنه نعم من أن يكون وصفاً ومجارا من الذي من الصلاة في الأرض معصومة من قيل الهي عن فعل شرعي مع أنه مجرد لا وصف واعتذر عنه بعضهم بأنه أي قبيح لكونه كثرة وشر (قوله الإبدال) أي بدل على كونه قبيح لعينه فلا يكون مشروفا كالهي من بيع المصان والملاقع وصلاة لمحدث فإنها فعل شرعية قبضت لسيها وسيأتي بيانه (قوله أما

أي التي تعرف حسابا توقف على الشرع كالقتل والزنا) (يقع على الأول) أي ينصرف عند الاختلاف إلى ما يقع لعينه (وعن الأمور الشرعية) أي التي تعرف شرعا كالصلاة يقع (على الذي اتصل) التبع (به وصفا) لا لدليل (فإن التبع بيت انضمام) لله (قوله فلا يتحقق) التبع (على وجه يطل به) أي مذات الوجه (المتنضي) بالكسر أما بالتبع فهو التبع

بالتصحيح فهو الصحيح) لو اُخِرَ من قول المص وهو النهي لسلم من الزكاة  
 (قوله ثلاثا يعود على موضوعه بالنقض) بيانه ان الله تعالى نهى عباده  
 ابتلا فلا بد ان يكون النهي عنه متصور الوجود حتى يكون العبد مبتلى  
 بين ان يفعله فيصاقب اوتتركه فيثاب ولو كان قبضاً لبيته في الشرعيات  
 يكون باطلا ولا يمكن وجوده شرعاً والنهي عن المستحيل عبث كمن قال  
 لا تفسد فليس يفسد النهي المتقضى وفيه ابطال للتعجب المتقضى فيعود  
 على موضوعه بالنقض واذا حل التعجب على التصحيح لغيره يكون النهي ممكناً  
 والمتقضى وهو التصحيح محفوفاً والمتقضى وهو النهي ايضا محفوفاً كذا  
 في ابن ملك (قوله اى لكون النهي عن الفعل الشرعى واقصا على ما وقع  
 لغيره) اطلاقة شامل لما وقع لغيره بنوعه اى وصفاً ومجاوراً وبني هذا  
 التعميم على ان مراد المص من قوله سابقاً على الذى اتصل به وصفاً ما يكون  
 قبضاً لغيره مطلقاً لكن لم يبينه الشرح فيما سبق بحيث لم يحرم كلام المص على  
 ظاهره هناك كان الاول له بيانه هناك لتطهر الاشارة والاولى ايقاع الكلام  
 على ظاهره بان يقول اى لكون النهي عن الفعل الشرعى واقصا على النهي  
 اتصل به لما اورد على التعميم من ان القرع عليه مأم للصدف على الوصف  
 والمجاور والقروع المذكورة اما تناسب التصحيح الوصفى دون المجاور لانه  
 مشروع باصله دون وصفه (قوله اى باقى) فمر السائر بمعنى الباقي لا بمعنى  
 الكل لان الرأى منها ايضا قاله ابن نجيم (قوله ونحوه) كقبية الايام المنهية  
 (قوله لوجود الركن الخ) اى فى الرأى والبيع بالجر (قوله ولهذا) اى  
 لمشروعية اصله والضمير فى يملك للرأى والبيع بالجر وفى صومه ليوم  
 الحر فهو نشر على طريق الترتيب (قوله وهو الفضل بالرأى) فان به تقوت  
 المساواة التى هى شرط الجواز وهو تبع كالوصف وكذلك الشرط  
 القاصد فى البيع مثل الرأى ومن الشرط القاصد البيع بالجر لانها جعلت ممما  
 وهو غير مقصود بل وسيلة الى المقصود اذ لاتنفع بالاعيان لا بالامان فهذا  
 الاعتبار صار التمسك من جملة الشروط بتزلة آلات الصناعات فيفسد البيع  
 لكونها غير متقومة ويملك ما يقابلها قط بالتبض (قوله وبهذا طهران  
 مراد هم الخ) اى بما قرر ان هذه النيات الثلاثة مشروعة باصلها غير  
 مشروعة بوصفها طهران مرادهم بمشروعية الاصل صحته بمعنى عدم  
 بطلانه فيشمل القاسموا الصحيح قال ابن نجيم اعلم ان بين البيع بالشرط وبين

(وهو النهي) ثلاثا يعود  
 على موضوعه بالنقض  
 (ولهذا) اى لكون النهي  
 عن الفعل الشرعى واقصا  
 على ما وقع لغيره (كان الرأى  
 وسائر) اى باقى (اليوم  
 الفاسدة) كالباع بالجر  
 (وصوم يوم الحر) ونحوه  
 (مشروما باصله) لوجود  
 الركن وهو الايجاب  
 والقبول من اهله فى محله  
 ومشروعية الصوم من  
 حيث انه يوم ولهذا يملك  
 بالتبض ولو نذر صومه  
 وصامه صح (غير مشروع  
 بوصفه) وهو القاضل  
 بالرأى والشرط فى البيع  
 والاعراض عن الضيافة  
 وبهذا ظهر ان مرادهم  
 بمشروعية الاصل صحته  
 وبعدم مشروعية الوصف  
 حرشه اعم من ان يكون  
 قاصداً كالباع بشرط او  
 صحيحاً كصوم يوم اهر



صوم يوم النحر فقامن البيع بشرط فامد وصوم يوم النحر صحيح حتى لو نذره وصامه خرج من الهبة وعصى كالحالف على معصية لو ضلها سقطت الكفارة وائم فكيف جعوا بينهما والذي ظهر لي ان مرادهم الى آخر ما ذكره الشرح ثم قال وبهذا يوفق بين ما صرح به الفقهاء من فساد البيع بالشرط وكذا بالجر وكذا بيع الربا ولم يخالف في ذلك احد ودين ما صرح به الاصوليون هنا من ان النهي من الفعل الشرعي لا يعدم الصحة المراد بالصحة هنا انما هو صحة الاصل فقط وهو معنى قولهم مشروع باصله ومرارا القتها بالفساد فساد الوصف فقط وهو معنى قولهم هنا غير مشروع بوصفه فلا مخالفة كالايتني وتامه فيه ( قوله المص لتعلق النهي بالوصف لا بالاصل ) علة لعدم مشروعيته بالوصف ولا يلزم من فسخ الوصف فسخ الاصل كاللالي اذا اصرفت فيصن لعينه ويتبع لميره ولا ترجيح لعارض على الاصل فصح باصله اذ الصحة تتبع الاركان والشرايط ( قوله جواب قض اخ ) الاولى تأخير هذا الكلام عن قول المص مجازا عن النبي لانه هو الجواب لاقوله والهي من بيع الحرام وما بعده او حذف لفظة جواب والاقتصار على قوله قض على اصلنا الخ لكن يبقى المبتدا بلا خبر تأمل ( قوله المص مجازا عن النبي ) المشابهة بينهما صورة بوجود الحرف ومعنى لان الاحكام مطلوب فيها فهو مني لانهم والفرق ان الاول اعدام شرعي يفتى عليه الامتناع والثاني طلب امتناع يفتى عليه العدم فلا يمكن مشروعا مطلقا ولذا لا يناب على الامتناع في المنسوخ اقول ولا ينبغي ان يقولهم هـ ان النهي مجازا عن النبي يخالف لظاهر ما سبق من ان النهي عن الامور الشرعية يقع على التبع لغيره الا بدليل فطاهره انه يقع على التبع لغيره الا بدليل يدل على قصده لعينه وهذا يقتضي ان يكون النهي هنا باقيا على معناه الحقيقي لكن دل الدليل على ان قصده لعينه لان النهي يعدل به عن معناه الحقيقي الى النبي مجازا لم يدل لهم الا بقوله ان قولهم الا بدليل الاستثنايه متقطع يعين ان النهي عن الامور الشرعية يقع على التبع لغيره الا بدليل فلا يكون النهي على حقيقته بل يكون مجازا عن النبي لكن يخالف هذا الجمل ما مر من التلويح من انه يحصر بواسطة اقربته على التبع لعينه وايضا فرجا لا يظهر ذلك في النبي عن كاح الحرام بل النهي فيه على حقيقته لكنه مصروف عن

( لتعلق النهي بالوصف )  
 المذكور ( لا بالاصل والنهي  
 عن بيع الحر والمضامين )  
 هو ما في ظهور الآية من النبي  
 ( والملايح ) هو ما في ارحام  
 الامهات من الجنبين ( وتكاح  
 المحارم ) جواب قض  
 على اصلنا بان هذه  
 تصرفات شرعية فانهم  
 عنها يقتضي المشروعية  
 والجواب ان النهي عنها  
 ( مجازا عن النبي )

اقتضاء البيع لمعنى في غيره الى اقتضائه البيع لعينه بدليل قوله انه كان  
 فاحشة ومثاوله سيلاروح فلا يرد تقضا علينا ولا حاجة الى الترض  
 الى الجواب عنه فليأمل (قوله لان محل البيع والكاح معدوم) بيان  
 لوجه العدول الى الجواز (قوله اى اعداما الخ) كذا في ابن نجيم وهذا  
 جواب عما اورده ابن ملك حيث قال وقائل ان يقول ان اراد بالنسخ  
 الاعدام قد عرف ذلك من جعله مجازا عن النقي فلا حاجة الى التطويل  
 وان اراد به النسخ المصطلح عليه وهو بيان انتهاء الحكم الشرعى فذلك  
 موقوف على مشروعية هذه الامور قبل النهى وذا غير معلوم وحاصل  
 الجواب اختبار الشق الاول وهو انه اعدام ولا تطويل لانه بيان لمعنى  
 النقي (قوله اى محل التصرف) اى القهوم مما سبق فان محل البيع المال  
 وهو مفقود في بيع الحر والمعدوم ومحل النكاح الاثنى من بنات آدم مما ليس  
 بمحرم فبهذه الاشياء وان كانت من قبيل الفعل الشرعى القضى لمشروعية  
 الاصل صحها وهذا لكن انعدم الحكم لعدم المحل لانه كذا في ابن  
 نجيم فبهي عماد الدليل على ان النهى لعينه (قوله المص وقال الشافعى  
 الخ) ثمرة الخلاف كافي في التلويح انه هل يترتب عليه الاحكام ام لا فالحاصل  
 ان الشارع وضع بعض افعال الكلف لاحكام مقصودة كالصوم للشواب  
 والبيع للملك وقد نهى عن ذلك في بعض المواضع فهل يبق في تلك المواضع  
 ذلك الوضع الشرعى حتى يكون الصوم في يوم العيد سببا لثواب والبيع  
 القاسد سببا للملك اوارتفع ذلك الوضع فيها فنحكم بارتفاع الوضع جعل  
 النهى عنه قبيحا لعينه ومن لا فلا تثنافي الوضع الشرعى والبيع الذاتي اه  
 ونعنه فيه (قوله النهى المطلق) اى المطلق عن القرينة الدالة على ان  
 قبحه لغيره وحاصل الخلاف بيننا وبينه كافي في التوضيح في امرين اولهما  
 ان النهى عن الشرعيات بلا قرينة اصلا يقتضى البيع لعينه عنده وقابضه  
 ان يكون التصرف باطلا وعندنا يقتضى البيع لغيره والحقه لاصد وثانيهما  
 انه اذا وجدت القرينة على ان النهى سبب البيع لغيره ويكون ذلك وصفا  
 فانه باطل عنده وعندنا صحيح باصله لا بوصفه ونسبه فاسد وان كان  
 مجاورا يقتضى كراهته عندنا وعندنا كالصلاة في الارض المفضوية والبيع  
 وقت النداء وكأنه لم يذكره المص للاتفاق عليه اول الامر فنذكر (قوله اى  
 قائلا) فهو حال ويحوز قدره مفعولا مطلقا (قوله اذ المطلق ينصرف

لان محل البيع والكاح معدوم  
 (فكان) النهى عنها (لحضا)  
 اى اعداما فهو بيان لمعنى  
 النقي فلا تطويل فيه كما ظن  
 (لعدم محله) اى محل  
 التصرف وقيل النهى  
 (وقال الشافعى في البابين)  
 اى الحسية والشرعية  
 (ينصرف) اى المطلق  
 (الى القسم الاول) وهو  
 ما وقع لعينه (قولا) اى  
 قائلا (بكمال البيع) اذ  
 المطلق ينصرف الى  
 الكمال (كما قلنا في الحسن  
 في الامر) يقتضى الحسن  
 لعينه

الى الكمال) الاظهر الى الكمال اى قالتهى عنه المطلق ينصرف الى الكمال  
 وهو اجمع لعينه ( قوله المص لان النهى الخ ) صلة للانصراف وقوله  
 حقيقة خزان ( قوله لاستحالة نفيه ) فان يقال نهى الشارع لا يقتضى  
 القبح وذلك من امارات الحقيقة ( قوله فى التلويح ان الشافعى لا يقول الخ )  
 كذا فى ابن نجيم وهو اعتراض على قول المص لان النهى فى اقتضا القبح  
 حقيقة وقد يوجب عنه فان معنى الاقتضا هنا الاستلزام والايجاب لا المعنى  
 المصطلح حتى يرم تقدم مقتضى فافهم ( قوله قلنا لاتنافى الخ ) جواب  
 عن الدليل الثانى وهو قوله ولان النهى عنه معصية والجواب عن الاول  
 ما فى المرات ان كمال مقتضى يعنى القبح ههنا يبطل المقتضى وهو الهى حيث  
 لا سقى الهى على حاله بل يكون نسخا بخلافه فى الامر حيث لا يبطله كمال  
 الحسن بل يحققه وقرره لان النهى عنه يجب ان يكون متصور الوجود  
 بحيث لو قدم عليه لوحد بخلاف النسخ فانه لبيان ان الفعل لم يبق  
 متصور الوجود شرعا كالتوجه الى بيت المقدس اه ولم يذكره الشافعى  
 به من كلام المص السابق ( قوله المص ولهذا لا تثبت حرمة المصاهرة  
 بالرنا الخ ) قال ابن نجيم ذكر هذه الاربعة قريبا على اصل الشافعى  
 واوردها المحققون نقضا على اصلها فانها افعال حسية والنهى عنها يعدم  
 المشروعية اصلا فلا يحكم لها مع كوننا انبئنا احكاما عكس ما ذكره  
 الشافعى قلنا الرنا لا يوجب ذلك بنفسه بل لانه سبب للولد فهو الاصل  
 فى ايجاب الحرمة ثم يتعلق منه الى الاطراف والاسباب كالوطئ وما يميل  
 بالحلقية يعتبر فى عدمه صفة الاصل والاصل وهو الولد لا يوصف بالحرمة  
 والملك بالعصب لا يثبت مقصودا بل شرط لحكم شرعى وهو الضمان  
 لتلاي جمع البدل والمبدل فى ملك شخص واحد والمدير يخرج عن ملك  
 المولى تحقيقا للضمان لكن لا يدخل فى ملك العاصب ضرورة لتلاي بطل  
 حقه او هو فى مقابلة ملك البدواما الاستيلاء بما نهى عنه لصحة اموالنا  
 وهى غير ثابتة فى زعمهم او هى ثابتة مادام محرزا وقد زال فسقط النهى  
 فى حق الدنيا وسفر المعصية قبحا لمجاوره كذا فى التلويح وتماهه  
 فى التلويح

﴿ مجت العام وهو القسم الثاني من وجوه النظم ﴾

( قوله المص وأما العام فابتناول ) العام في اللغة الشامل وفي الاصطلاح له تعريفان الأول بناء على أنه لا يشترط فيه الاستغراق ما ذكره المص تعاملاً بفخر الاسلام والثاني بناء على اشتراطه وعليه المحققون كما قد نشأ في تقديم الأنواع لفظ وضع وضعاً واحداً لكثير غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له فخرج المدد والمشارك وتقرر على اشتراط الاستغراق وعدمه الجمع المنكر فعند من نشأ عام سواء كان مستغرقاً أو لا وعند من شرطه يكون أي الجمع المنكر واسطة بين العام والخاص عند من قول بعدم استغراقه وأما عند من قول باستغراقه والتفريق أن من فني العموم عنه أراد الاستغراق ومن أنه أراد الشمول فالحلف لفظي فإن العام الاستهائي قبل الأحكام من التخصيص ولاستثنا لا نزاع ، اتفقوا على أن الجمع المنكر لا قبل هذه الأحكام فلا يقال أقتل رجالاً الأزيد لأن الاستثنا إخراج ما لولاه لدخل ولم يدخل ولا قبل التخصيص أيضاً حتى لو قل أقتل رجالاً ولا تقتل زيدا كان اتدا لا تخصيصاً كما أحاده في التحرير وما في قول المص فابتناول معنى لفظ ويصح أن تكون معنى امرأوشى والأول معنى على أن العموم من عوارض الالتقاط فقط والثاني على أنه من عوارض المعاني أيضاً فكما يصدق لفظ عام بصلته معنى عام حقيقة والمشهور الأول وهو الذي اختاره في جمع الجوامع واختار في التحرير الثاني وبذلك قولهم مطر عام وخصب عام كذا في العرف الناسم ( قوله بالوضع ) قيده لأن الكلام في اللفظ الموضوع ولم يصرح به المص اكتماله بما ذكره في الخاص وقد يقال ليسل كون العام مجازاً وعموم الجواز كما سيأتي صريحاً في بحث المجاز أنه يتصف بالعموم كالتصاغ في حديث الزنا وكقولهم جاني الأسود الزمات الأزيد ( قوله خرج الخاص ) أي مطلقاً سواء كان خصوص العين كريد فاه لا يتناول الأفراد أو خصوص الجنس كأنسان فاه دل على الماهية لا الأفراد أو خصوص النوع كرحل فاه دل على فرد منهم وخرج العدد أيضاً فاه يتناول أجزاً وهي آماد لأفراد فهو من الخاص كما مر تحقيقه في بحثه ( قوله خرج المشترك ) لأن أفراده مختلفة الحدود فلا يكون عاماً وهذا الفرق على ما ذهب إليه فخر الاسلام والمحققون فرقوا بينهما بانحداد الوضع وتعدد العام ما وضع لكثير وضع واحد والمشارك بوصفين فأكثر كما

﴿ مجت العام ﴾

( وأما العام فابتناول )

بالوضع ( أفراداً ) خرج

الخاص ( متعة الحدود )

خرج المشترك

سباني اقول ويرد على ما ذكره المصنفون اني قد تناولت افراد مختلفة  
على سبيل التمول وقد قل ان نعيم في بحث المتكثرة الاتفاق على انه مام  
(قوله لا البدل لمخرج التكررة) اي في الالبسات مثل رجل مثلاً فانه يتناول  
افراداً مختلفة الحدود ولكن على طريق البدل لا على طريق التمول كذا  
في جامع الاسرار وقول ان ملك كالنكرة في سباني التي فاطلاق الصام  
عليها محاز مخالف لما في التلويح من ان الاطلاق عليها حقيق (قوله المص  
واته يوجب الحكم فيما يتاوله قطعاً) الضمير في انه يعود الى الصام والمراد  
به الذي لم يرد عليه خصوص متفق عليه قال في المرأة اختلف في حكم الصام  
من حيث هو مام فندد الاشارة التوقف حتى يقوم دليل عموم او خصوص

وعند البني والجباي الجزم بالخصوص كالواحد في الجنس والثلاثة  
في الجمع والتوقف فيما فوق ذلك وعند جمهور العلماء اثبات الحكم في جميع  
ما يتاوله فنعاند جمهور الفقهاء والمتكلمين وهو مذهب الشافعي والحناف  
عند مشايخهم حتى يفيد وجوب العمل دون الاعتقاد ويصح  
تخصيص الصام من الكتاب بغير الواحد والقياس اذ قطعاً عند  
مشايخ العراق وجامعة الشافعيين اهـ اي فلا يميز تخصيصه بواحد منها  
مالم يخصص بدليل قطعي كما يأتي وفي شرح جمع الجوامع وان مام دليل على  
اتساع التخصيص كما في قوله كل شيء عليهم ما في السموات وما في الارض  
كانت دلالة قطعية اتفاقاً (قوله كالخاص) اي في القطعية فانه على ما سبق  
ما يتناول التخصيص قطعاً (قوله مالم يتم دليل بخلافه) فلا يكون قطعاً  
فيصور تخصيصه بغير الواحد والقياس كما سيأتي (قوله لانه اختلف في  
عمومه) قال في التحرير ليس الجمع المنكر مام خلافاً لطائفة من الحنفية (قوله  
المص كحديث الرنين المنح) قال في التحرير ولذا اي لتساويهما نسخ طهارة  
بول الماكول المستفادة مما عن انس ان رجلاً من عكل اوقال من حريرة  
قدموا فاجتروا المدينة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلقاح وامرهم  
ان يشربوا من ابوالها والبانها متفق عليه وهو اي النص المقيط بآرته  
وهو قوله فأمرهم ان يشربوا من ابوالها خاص باستزها البول اي بما  
دوى من ابي حريرة رضي الله تعالى عنه قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم استزها من البول فان طامة هذا القبر منه وهذا عام لان من التعددية  
لا لتبعض وايضاً يحل اللام الجنس فيم كل بول والطاهر لا يؤمر

(على سبيل التمول) لا البدل  
فخرج النكرة ومثاله  
مسلون (واته يوجب الحكم  
فيما يتاوله) من الواحد  
إلى غير جمع والثلاث  
والاثنين لوجها (قطعاً)  
كالخاص مالم يتم دليل  
بخلافه وقالوا بالجمع المنكر  
لا يقيد القطع اتفاقاً لانه  
اختلف في عمومه (حتى  
يحموز نسخ الخاص به)  
تفريع على استحبابه قطعاً  
(كحديث الرنين) القيد  
لطهارة بول ما يؤكل لحمه  
فهو خاص

بالزاهدة منه اورجج حديث الاستزاه على حديث العشرين ان لم يعلم تأخره عنه كما هو الظاهر بمدا المعارضة للاحتياط في العمل بالعموم اه موضوعا من شرحه لابن امير حاج ( قوله لانه شك في القطعية الخ ) لتليل لقوله يجوز نسخ الخاص به فكان الواجب ذكر بيده كاقبل ابن نجيم او بعد قوله استزاه هو البول ( قوله وعند القائل بظنيته ) وهو جمهور الفقهاء والشافعي كما مر لا ينقض لعدم التساوي لانه احط رتبة من الخاص في ثبوت الدلالة وثمرة الخلاف تظهر في المعارضة ووجوب نسخ المتأخر منهما المتقدم كافي التصريح بالقائلون بان الخاص اقوى قدموه على العام عند التعارض ولم يجوزوا نفيه بالعام لرجحان الخاص عليه والقائلون بنسأو يعلم لم يقدموا احدهما على الآخر اذا تعارضا لاجم جمع وجوزوا نسخ احدهما بالآخر ( قوله هوشيه بالعام ) قال في التحرير ومول محمد رجه الله فين اوصى بخاتم لانسان ثم اوصى بخصولا بنفسه لا تخران القص بينهما والحلقة للاول خاصة من باب الخاص لان التصير عنه اما يختمى او هذا الخاتم او الخاتم الثاني وكل منهما من الخاص لا العام فيكف يكون تاما تعريف العام خير صادق عليه وانما القص منه كجزء من الانسان مثلا فكلما لا يصير الانسان باعتبار اجزائه تاما هكذا الخاتم خير انه نظير العام من حيث ان اسمه يشمل القص كشمول العام ما ينسا وله فاطق عليه العام توسعا وخالفه ابو يوسف فجعله اى القص الثاني اه موضوعا من شرحه ( قوله بسكون اللام ) قال ابن نجيم والحلقة بفتح القاء وسكون العين حلقة الدرع وحلقة الباب وحلقة القوم محروفتة والحلقة بفتح اللام جمع خالق كذا في ضياء العلوم وذكر النووي رجه الله في ش مسلم ان حلقة الخاتم بسكون اللام على المشهور وفيه لغة شاذة حكاهما الجوهري بفتحها ( قوله المص ولا يجوز تخصيص قوله تعالى ولا تأكلوا الاياته ) اصله ان ترك التسمية على الذبيحة تأميا لتحل وماذا لتحل وقال الشافعي رجه الله تعالى بحلها فميمها ( قوله عطف على حتى يجوز ) فيه مسامحة بل هو معطوف على مدخول حتى ليكون داخلا تحت التثنية ( قوله ولا تخصص ) ومن دخله كان أمنا ( اصله ان مباح الدم بردة وزنا او قطع طريق وقصاص اذا اتجا بالحرم لا يقتن فيه عندنا ولا يودى ولكن لا يصعم ولا يسقى ولا يمسح حتى يصطر الى الحروح فيقتل خارجه والشافعي رجه الله جوز قتله فيه ( قوله

( نسخ بقوله عليه السلام )  
لانه شك في القطعية وعند  
القائل بظنيته لا ينقض لعدم  
اتساوي ( استزاه من  
القول المفيد لعمامة وهو مام  
( واذا اوصى بالخاص )  
هوشيه بالعام ( لانسان  
ثم بالقص ) بفتح وكسر  
( منه لا تخران الحلقة )  
بسكون اللام ( للاول  
والقص بينهما نصفان )  
لان العام كالخاص في ايجاب  
الحكم فتساويا في الوصية  
بالنص ( ولا يجوز ) عطف  
على حتى يجوز ( لتخصيص  
قوله تعالى ولا تأكلوا  
مما لم يذكر اسم الله عليه )  
ولا تخصص ( ومن دخله )  
اي الحرم ( كان أمنا بالقياس )  
على الناسي وعلى الاطراف

(أي الحرم) الضمير في الآية راجع إلى البيت وإنما قال الش أي الحرم باعتبار  
 أن البيت مثاوله ولهذا قال تعالى فبدأت ينسأ ولم يقل في حرمه مع  
 أن مقام إبراهيم عليه السلام خارج البيت كذلك جامع الأسرار وعماه فيه  
 (قوله المص بالقياس) متعلق بتخصيص (قوله المص لانهما ليسا  
 بمخصوصين) مرتبط بقوله لا يجوز أي لا يجوز تخصيص الآيتين بما ذكر  
 لانه لا تخصيص فيهما ليصلح تخصيصهما تأيلا بالظني (قوله فإن الناس  
 ليس بمخصوص الخ) تبرع وبيان لقول المص لانهما ليسا بمخصوصين وكان  
 الأول الاختصار على قوله فإن الناسي ذكر شرطا أي فليس يخرج من عموم  
 الآية فلا يجوز تخصيصها بالظني بل بالتأني ذكر حكما لقيام الله مقام الذكر  
 فكان داخلا (قوله والأطراف سالكة مملك الأموال) أي فلم تدخل  
 تحت الآية لانها تناول الاتمس دون الطرف لانه في حكم المال والضمير  
 في كان يرجع إلى نفس الداخل دون ماله (قوله بدليل مستقل الخ) احتراز  
 بقوله مستقل وهو ما كان مستندا بنفسه غير متعلق بصدور الكلام عن قصر  
 الصام على بعض افراده بغير مستقل وهو حجة الاستثنا والشرط وبدل  
 البعض كأكرم بن نعيم العلماءهم والصفة كأكرم الرجال العلماء والغاية كأكرم  
 بن نعيم إلى أن يدخلوا ويقوله لفظي من العنق نحو خالق كل شيء فإن مجرد  
 العقل يخصص ذاته تعالى منه وهذا أن يقل الشيء بمعنى الشيء والأفلا  
 تخصيص لعدم دخوله ومنه تخصيص الصبي والمجنون من خطابات الشرع  
 وعن الحمى نحو وأوتيت من كل شيء ويقوله مفارن من التامع كآب عليه  
 الش وما فسر قوله مفارن بقوله أي موصول إلى آخره كآهل صاحب  
 التحرر دفعتهم أن المراد بالمقارنة المعية فانه بهذا المعنى غير مرادة هنا  
 لانها إنما تصور في فعل خاص فنبى صلى الله عليه وسلم مع قول تام كما  
 في شرح التحرر (تنبيه) الصام المخصوص حقيقة في الباقي أو مجاز كالعام  
 المراد به المخصوص اعني الكل المستعمل في جزئي ابتداء الذي قلته في التحرر  
 من الجصاص أن كان الباقي جمعا فحقيقة والامتناع أو من الشرخص حقيقة  
 مطلقا وعن الجمهور وبعض الحنفية كصاحب البديع وصدور الشريعة بمجاز  
 مطلقا ويشعر كلامه باختيابه (قوله وأما المخصص الثاني فلا يشترط  
 بتخصيصه القرآن) أي المقارنة بمعنى كونه مذكورا عقبه واستوجه  
 في تحرير أن الثاني إذا تراخي يكون ناسخا أيضا قال فإن تراخي فانسخ

(وخبر الواحد) وهو قوله  
 عليه السلام المصلح بذبح  
 على اسم الله سمي أم لم يسم  
 وقوله الحرم لا يبين صاميا  
 ولا فاراجم (لانها) أي  
 لانتا كلاً ومن دخله (ليسا  
 بمخصوصين) فإن الناسي  
 ليس بمخصوص بل ذكر  
 شرطا والأطراف سالكة  
 مملك الأموال والظني  
 لا يخصص القطعي فكان  
 كمن أجاز بالبيت فانه لا يقتل  
 حتى يخرج منه أجماعا  
 على أن الحديث الأول  
 جمل على التفسير الثاني  
 على العسوية في الآخرة  
 (فإن لحقه) أي العام  
 (مخصوص) هو قصر  
 العام على بعض افراده بدليل  
 مستقل قطعي مفارن أي  
 موصول للعام في تخصيص  
 الأول فإن تراخي منه فانسخ  
 وأما المخصص الثاني  
 فلا يشترط بتخصيصه  
 القرآن كما بسطه ابن نجيم

لا الثاني يعني لافي المخصص الثاني والوجه ان الثاني ناسخ ابني الالقياس  
اذ لا يتصور تراخيه وان جهل وقته جرى فيه حكم التعارض كترجيح  
للمانع على البيع والاى وان لم يتاخر الترجيح فالوقف اه واذا كلامه انه  
ان جهل فسكته التعارض لا التخصيص فيصل على القرآن مع عدم الحكم  
بكونه تخصيصا وثالثة هذا الحمل منع كونه ناسخا لثلا يلزم الترجيح بلا  
مرجح وبه تبين فساد ما قيل بان حملنا على القرآن للجهل بحمله تخصيصا  
(قوله كالرايا) الموجود في نسخ الش على انه من المتن وليس موجودا  
في اصل المتن على ما رايناه من نسخه ومن نسخ الشراح (قوله وقوله لمجهول)  
اي وقبل بيان الرسول عليه الصلاة والسلام نظير للمخصص المجهول  
لان الالفزة هو الفضل ويجرد الفضل ليس بمحرمان (قوله وفاداه انه دون  
خير الواحد في الدرجة) قال في التلويح ويعلم من جواز تخصيصه بالقياس  
انه دون خير الواحد في الدرجة لان القياس لا يصلح معارضا لخير الواحد  
حتى رجسوا خبر القهتمة على القياس وكذا خبر الاسفل ناسبا في الصوم  
وذلك لان ثبوت الحكم فيها وراها المخصوص انما هو مع شك في اصله واحتمال  
فيصور ان يعارضه القياس بخلاف خبر الواحد فانه لا شك في اصله وانما  
الاحتمال في طريقه باعتبار توهم غلط الراوى او يوله عن الصدق الى الكذب  
فلا يصلح القياس معارضاه (قوله وان مجهول) كلا تقتلوا بعضهم بعد  
اقتلوا المشركين فليس العام بحجة على الراجح انما كان هذا هو الراجح لان  
ما ذكره النص ضعيف من جهة الدليل لانه استدل لعدم سقوط الاحجاج  
بالعام المخصوص باستدلال الصحابة رضوان الله تعالى عليهم به وبانه لو قال  
اكرم بنى فلان ولا تكرم فلانا وفلانا فترك قطع بعضينه وبان تناول الباقي  
بعده باق وحجيته فيه كان باعتباره وذلك لا يدل لعدم سقوطه في المجهول  
لان الاستدلال لهم اى الصحابة والمعيان انما هو في المعلوم لا المجهول والجملة  
في العام قبل التخصيص لعدم الاجمال وهو باق في المعلوم الحمل فلا يكون  
دليلا لمذهب المطلق في المخصص وان كان هو المختار ومضى عليه النص بعبارة  
تتمير الاسلام فالظاهر مذهب الجمهور القائل بالتفصيل هذا حاصل ما في  
ابن نجيم وانت خير بان تقول الش كلام النص الى هذا نقول غير مرضي  
لانه لا يناسبه قوله علا بشبه الاستت والناسخ فانه ليس الاعلى ماضى عليه  
فقر الاسلام واما القائلون بالتفصيل فيصلونه على الاستت فقط كما يبنى به

(معلوم ومجهول كالرايا)  
خص من احل الله البيع  
بقوله تعالى وحرم الربوا  
وهو ببيان الرسول نظير  
للمخصص المعلوم وقوله  
لمجهول (لا يبق قطعا)  
على الصحيح فيفس بالقياس  
ويلاحد وفاداه انه دون  
خير الواحد في الدرجة  
(لكنه لا يستل الاحتجاج به)  
اي ان كان مخصوصا  
بمعلوم وان مجهول فليس  
العام بحجة على الراجح  
كما حرره ابن نجيم



في الآخر قطعنا ( قوله كآية السرقة ) تمثيل لقوله بعلوم ( قوله المص  
علا يشبه الاستثناء والناسخ ) قال في جامع الاسرار فلم يميز الحاقه باحدهما  
ببينه حتى لا يلفوا احدا للشبهين بل يعتبر في كل باب بنظيره قلنا اذا كان  
الخصوص مجهولا فباعتبار الاستثناء يمنع ثبوت الحكم فيما ورا المخصوص  
كالاستثناء المجهول لان جهالة المستثنى توجب جهالة المستثنى منه وباعتبار  
الناسخ يبقى كما كان في جميع ما تناوله لان المجهول لا يصلح ناسخا للمعوم  
فلا يسمط دليل المخصوص بالشك ولا يخرج العام من كونه حجة فيما وراه  
بالشك ولم يبق قطعيا ايض بالشك وكذا اذا كان دليل المخصوص معلوما  
فانه باعتبار العينة يقبل التعليل فان الاصل في النصوص التعليل  
وبالتعليل لا يبرى ما يتعدى اليه حكم المخصوص بما يقا وله العام مجهولا  
وباعتبار الاستثناء لا يقبل التعليل اذا الاستثناء لا يقبل التعليل لانه كلام غير  
مستقل بنفسه فوقع الشك وقد كان العام موجبا فلا يطل بالشك ولا يبقى  
قطعيا ايض مع ' شك ' حاصل ارا المخصص المجهول باعتبار العينة  
لا يبرر ' ا ' ر ' باعتبار الحكم يسله وانطوى بانعكس كذا في التلويح ثم  
ادراج اس قوله دليل المخصوص بين المصدر الذي هو شبهه وبين ما صيف  
اليه غير اعراب التي لان المصدر ح صدر مضافا الى دليل الذي هو قاعنه  
فيتزم نصب ما كان مضافا اليه على لغة عربية وكذلك ما عطف عليه  
من قوله والناسخ ولو قال كما في ابن نجيم علا يشبه الاستثناء للمخصص لكان  
اخصر ثم ما فعله الس اولى من جهة المعنى لان المخصص اشبه الاستثناء  
والناسخ لا ينعكس فانهم ثم ان وجود في المتن والنسخ على صيغة المصدر  
لا على اسم لفاعل ( قوله فهو في الحكم كالاستثناء في السبب كالناسخ ) يعني ان  
العبد متى شرف فيه خيار من حيث انه غير داخل في الحكم اعني الملك  
يكون رده بخيار شرط بين له لم يدخل فيكون خيار الشرط كالاستثناء  
ومن حيث انه داخل في السبب اعني القيد يكون رده تبديلا فيكون الخيار  
كالناسخ واذا كانه شبهان يكون كالتخصيص النوله شبه بالناسخ  
وشبه بالاستثناء فرماية تشبهين قلنا ان علم محل الخيار وعنده صح  
البيع يشبه للنسخ وان حله لا يصح لشبه الاستثناء به علم ان المسألة قرابة  
لانه من يكون محل الخيار وان كلاهما معلومين او محل الخيار معلوما  
ومن مجهولا او بالعكس او كلاهما مجهولين فالهجة فيما اذ علما والبطالان

كآية السرقة بخبر جامع  
خصوص ما دون النصاب  
وغير الحرز بالاجماع ( علا  
يشبه ) دليل المخصوص  
( الاستثناء ) من جهة الحكم  
فان كلا من المخصوص  
والمستثنى لا بد من تحت  
الحكم ( والناسخ ) من  
جهة العينة فن كلاهما  
مستقل بنفسه ( فصار )  
التفصيل ( كما ) اي مثل  
اي مثل ما ( اذا باع عبدين  
بالف على انه بالخيار  
في احدهما ببينه وسمى منه )  
فانه يترزم البيع في الآخر  
فهو في الحكم كالاستثناء  
وفي السبب كالناسخ

في الوجوه الثلاثة والنظر الى الدخول في الاحتجاب يصحح في الكل والنظر  
الى عدم الدخول في الحكم يطل في الكل وتماه في التوضيح وفي التلويح  
ووجه اختصاص الصحة في الاولى ان علومية محل الخيار والتين ترجح جانب  
الصحة فيلزم شبه النسخ المتضي للصحة وجهالة محل الخيار او التين ترجح  
جانب الفساد فيلزم شبه الاستثناء (قوله المص وقيل انه يسقط) قاله الكرخي  
كافي التفتيح (قوله فيتوقف الى البيان) لانه يصير مجعلا وسقوط الاحتجاج به  
مطلقا معلوما كان المخصص او مجهولا (قوله وصوبه ابن نجيم) قال  
وظاهره اي كلام المص ان سقوط حجية معلوما كان او مجهولا شبه الاستثناء  
المجهول وليس بصحيح والصواب ما في التفتيح من انه ان كان مجهولا شبه  
الاستثناء المجهول باطل الصدر وان كان معلوما شبه النسخ لا يستتله الظاهر  
ان يكون معلوما ولا يدري كم يخرج بالتعليل فيبقى الباقي مجهولا وفي هذا  
القول محل شبه واحد لا بالشبهة لانه مع جهالة محل شبه الاستثناء لم يصل  
بشبه النسخ ومع معلوميته محل شبه النسخ ولم يصل بشبه الاستثناء فخر  
الاسلام فدخل بكل من الشبهة مع كل من الجهالة والمعلومية اه اقول ويمكن  
ان يقال ليس مراد المص انه يسقط الاحتجاج به مطلقا جلا على الاستثناء  
المجهول اي علا بشبهه بل مراده انه يشهد حكم الاستثناء المجهول في سقوط  
الاحتجاج بل بالجهالة في كل كايتمهم من المرأة وشرحها وبارتها وقيل  
لا يبقى حجة معلوما كان او مجهولا لا الاستثناء المجهول اما اذا كان المخصص  
مجهولا فظاهر واما اذا كان معلوما فالظاهر ان يكون مطلقا لانه مستقل  
ولا يدري ما خرج بالتعليل فيبقى الباقي مجهولا انتهى وحاصله انه اشبه  
في الحالتين حكم الاستثناء المجهول في ان كل واحد من الاستثناء المجهول  
والمخصص مطلقا معلوما كان او مجهولا لبيان انه لم يدخل فسقط الاحتجاج به  
لجهالته في الحالتين كالاتنا المجهول ويدل عليه قوله كالاتنا بكاف  
التشبيه ولم يقل اعتبار بالاستثناء كما قال فيما بعده اعتبارا بالناسخ فانيس  
سقوط الاحتجاج به مطلقا مينا على الاستثناء المجهول بل انه اشهد في سقوط  
واما بيان وجه سقوطه اذا كان معلوما او مجهولا فهو مبني على ما ذكره  
من انه في حال جهالته بالمثل على الاستثناء المجهول وفي حال معلوميته  
بالمثل على النسخ هذا غاية ما يمكن حس كلامه انتهى حاشية لا يراد  
المذكور فامل (قوله باطل لعدم دخوله الخ) كما نلاحظ في

(وقيل) انه اي المام المخصوص

(يسقط الاحتجاج به)

فيتوقف الى البيان

(كالاتنا) اي علا بشبه

الاستثناء (المجهول لان

كل واحد منهما) اي من

الاستثناء والمخصص

(ليان انه لم يدخل)

تحت الجملة وهذا اذا كان

مجهولا وان كان معلوما

اشبه بالناسخ كما يعلم من

التفتيح وصوبه ابن نجيم

(فصار) دليل المخصص

على هذا القول (كالباع

مضاف الى حر وعبد

بن واحد) قاله باطل

لعدم دخوله الخ

نحت المستثنى منه وان الكلام صار تكلما بالباقي بعد اثبتا فكانت المسئلة  
 نظير الاستثنا بهذا الاعتبار وعلى في التنج بطلان البيع بقوله لان  
 احدهما لم يدخل في البيع فصار البيع بالخصه ابتدا ولان ما ليس بجميع يصير  
 شرطا لقبول البيع فيفسد بالشرط القاسد وفي حواشي القرى قال وفي قول  
 المص يطل البيع لان احدهما المخ بحث وهو ان الحق ان البيع في الحر  
 باطل لا يملكه المشتري اصلا ولو قبضه في المجلس باذن البائع صراحة  
 او دلالة وفي العبد فاسد بملكه با قبض باذنه فيه ويلزم فيتمه فيلزم الجمع  
 بين الحقيقة والجواز ويمكن الجواب بعد تسليم ان المراد بطلان البيع في كل  
 من العبد والحر بالصير الى عموم الجواز بان يحمل البطلان على عدم  
 الجوازاه وفي قوله بعد تسليم ان المراد بطلان البيع في كل المخ اشارة الى  
 انه يمكن دفع السؤال من اصله بان يراد بقوله يطل البيع يعني في القرن  
 قط ويكون المراد بالبطلان الفساد كما يدل عليه التعليل الثاني لبطلان  
 ولكن التعليل الاول ينافيه فان البيع بالخصه ابتدا باطل للجهالة كما صرح به  
 نفسه في التوضيح وقد تابع في التعبير بالبطلان فقر الاسلام في اصوله  
 وفي العزيمة عن الكشفان والمذكور في الاسرار ومبسوط الامام السرخسي  
 ومبسوط الامام خواهر زاده يشير الى انه يفسد فاسدا لان كل واحد من  
 المعوضين مال الان احدهما مجهول والجهالة توجب الفساد دون البطلان  
 فكان لمراد من الباطل انعاده (قوله لمص كما كان) اي من كونه قطعيا  
 (قوله اي ان كان مجهولا مخ) قال ابن نجيم وظاهر كلام المص ان هذا  
 يقتل اعتبر منخصص بالناسخ مطلقا وليس كذلك بل انما اعتبره بالناسخ  
 حال كونه مجهولا فيسقط منخصص ولا يمتدى جهالته الى صدر الكلام  
 واما اذا كان معلوما فتم اعتبره بالاستثنا المعلوم وهو لا يقبل التعليل  
 وبقي المص مع كما كان فكذا دليل المحصول وهذا هو المذكور  
 في التنج هـ وعجاجة المرة كعبارة المص وقان في شرحها فانه لما شبه  
 الناسخ بصيغة اعتبر حاله فان الناسخ ان كان مجهولا يسقط بنفسه وان  
 كان معلوما لا يصح تعليقه لاستزاده كون القياس انما هو على التدرين يكون  
 العام في الباقي قطعيا والتخصيص منه فيكون حكمه ايضا كذلك اهـ والله  
 في اش ملكي ولو وجه ابق الكلام على ظاهره فاعلم وهذا هو القول الثالث  
 في عدم عدم المحصول وفي هذا نقول 'يخص عمل بشبه واحد اما على ظاهر

( وقيل انه يبق كما كان )

قبل ( اعتبارا بالناسخ )

اي ان كان مجهولا وان

معلوما فكلا استثناء المعلوم

كما يعلم من التنج وغيره

( لان كل واحد منهما مستل

بشبه بخلاف الاستثناء ) فانه

بمجرة الوصف فصار كما

اذا باع عدين بثن واحد

وهلك احدهما قبل التسليم

كلام المص وصريح كلام المرأة فظاهر وأما على ما شئ عليه الشرح بما  
لابن نجيم فإنه مع جهالته اعتبره بالناسخ ولم يعتبره بالاستنساخ مع علوميته  
اعتبره بالاستنساخ ولم يعتبره بالناسخ بخلاف فخر الاسلام ( قوله صح في الحلي  
بمحضه واتسحق في الآخر ) فلهذا المسئلة تناسب النسخ من حيث ان العبد الذي  
مات قبل التسليم كان داخل تحت البيع لكن لما مات في هذا البيع قبل التسليم  
اتسحق البيع فيه فصار كالنسخ لان النسخ تبديل بعد الثبوت فلا يفسد  
البيع في العبد الاخر مع انه يصير بيعا بالخصه لكن في حال البقاء وانه غير خسد  
لان الجهالة الطارئة لا تصد كذا في التوضيح وفي قول رابع تركه المص  
مع انه مذهب عامة الاصوليين وقد اشرنا اليه سابقا وهو القول بالقطعية  
ان علم المخصوص كالاستنساخ للعلوم والاقدم الجلية كالاستنساخ للمجهول والحاصل  
يكافي المرأة ان القائل الاول اعتبر شبه الاستنساخ للمجهول قط والثاني شبه  
النسخ قط والثالث شبه الاستنساخ للمعلوم في المعلوم والمجهول في المجهول  
ونحن اعتبرنا شبه الاستنساخ في المجهول وصحة التعليل في المعلوم

صح في الحلي بمحضه واتسحق  
في الآخر

﴿ بحث العموم ﴾

(والمعموم اما ان يكون بالصفة  
والمعنى او بالمعنى لاخير  
كرجال وقوم) لفونشر

﴿ بحث العموم ﴾

( قوله المص والمعموم اما ان يكون بالصفة والمعنى او بالمعنى لاخير ) اهل  
ان الفاظ المعموم فسمان الاول العام بصفته ومعناه وهو مجموع المفرد  
ومستغرق المعنى سواء كان له واحد من قطعه كرجال او لا كفسا والثاني  
العام بمعناه فقط وهو مفرد المفرد ومستغرق المعنى ولا يتصور ان يكون  
العام اما بصفته فقط اذ لا بد من تعدد المعنى وهذا القسم اما ان يتناول  
بمجموع الاحاد لا بكل واحد وحيث ثبت الحكم لم يتمما ثبت لدخولها  
في المجموع كارهط والقوم والجن والانس او يتناول كل واحد اما على  
سبيل الشمول بان يتعلق الحكم بكل واحد سواء كان مجتمعا مع غيره او منفردا  
هنا مثل من دخل هذا الحصن فله درهم واما على سبيل البذل بان يتعلق  
الحكم بكل واحد بشرط الاتفراد وعدم التعلق بواحد آخر مثل من دخل  
هذا الحصن اولافه كذا هذا ما اختاره صاحب التنقيح وذهب شمس الائمة  
وفخر الاسلام الى ان مالقة فقط او لا يكون خاصا وهو المختار ههنا  
كاسبقى ان شاء الله تعالى كذا في المرأة ( قوله لفونشر ) معنى مرتب لا لون  
من الثنايين الاول والثاني ثنائى فرجال مثال لعدم صيغة ومعنى ولكنه



عليه خير واحد بل وعن الجامع الكبير من يفتح محكم في التعميم وظاهر  
كلام صاحب المنار انها اكل منهما على السواء قلت وفي قوله وظاهر  
كلام المنار الخ بحث بل ظاهره ان من وما موضوعان للمعوم فط قوله بيده  
والاصل فيما للمعوم فان الاصل يقتضي مبادرة التهم وهي امارات الحقيقة  
ولا يكونان له مادنا لاشتراك (قوله وما في الشرط والاستهتام فيلزم المعوم)  
بواحه ما في التلويح حيث قال من تكون شرطية واستهامية وموصولة  
وموصوفة والاوليان يمان ذوى العقول واما الاخرين فمديكون للمعوم وشعول  
ذوى العقول وقد يكونان لمخصوص واردة البعض ومنه في التصرير قال موصولة  
كقوله تعالى ومنهم من يستمع اليك قال في التصير فان المراد بمن هنا افراد  
مخصوصون ذكرهم القسرون والموصوفة كقوله تعالى ومن الناس  
من يقول كما هو احتمال حكى قولا فيها هنا فان الآية نزلت في اناس بايمانهم  
ثم قال ولقاتل ان يقول هذا وان كان مذكورا في غير موضع لا يحرر فيه فان  
من كان شخص موصولة وموصوفة لعدم عموم مصيرون صلتها وصفها شخص  
شرطية واستهامية بما وجب تخصيصها وبما يلزم عمومها شرطية  
واستهامية بواسطة الشرط والاستهتام قد يلزم عمومها موصولة  
وموصوفة للمعوم مضمون صلتها وصفها ثم لا يلزم من كونها مراد بها  
المخصوص في حالة من هذه الاحوال ان تكون موضوعه لجواز ان تكون  
للمعوم واستعمالها في المخصوص من العام المخصوص (قوله لانها  
اطلقت على الله تعالى) كقوله ومن عنده علم الكتاب في قول كذا  
في التصير (قوله وهو متصف بالعلم لا بالعقل) يعني يطلق عليه سبحانه  
وتعالى انه عالم ولا يطلق عليه انه عاقل (قوله انص كافي ذوات ما لا يعقل)  
اي وضع من في ذوات من يعقل كوضع ما في ذوات ما لا يعقل قال في التلويح  
هذا قول بعض ائمة الامة والاكثرون على انه يعم العقل وغيره  
وفي التصير واما ما في التفسير العاقل والمحتلط اه اي ممن يعقل ومن لا يعقل  
كقوله تعالى سبح لله ما في السموات وما في الارض وقد تستعمل لمن يعلم  
كبابي (قوله لكون من مائة) فهذه المسئلة تفرع على عموم من (قوله  
ومن بيان الخ) اشار السرحه الله بهذا الى الفرق على مذهب الامام  
رحمه الله بين هذه المسئلة وبين ما لو قال من شئت من عبيدي عتقه فاعتقه  
فانه يقتضيهم الاواحدا عنده فان ترتب عتقوا الا الاخير وان اعتقهم دفعة  
عتقوا الاواحدا يختاره المولى وعندهما له اعتناق الكل لان من لبيان

واما في الشرط والاستهتام  
فيلزم للمعوم (والاصل)  
الشائع (فهما للمعوم ومن)  
وضع لان يستعمل (في ذوات  
من يعقل) ذكرنا او اثني  
ولو قال من يعلم لكان اولى  
لانها اطلقت على الله تعالى  
وهو متصف بالعلم لا بالعقل  
(كما) وضع لان يستعمل  
(في ذوات ما لا يعقل فاذا  
قال من شاء من عبيدي  
العتق فهو حر فشاؤا  
عتقوا جميعا) لكون من  
مائة ومن يانية لا تبعضية  
لاضافة المشيئة الى عام لا خاص

كافي الاولى فلولب الامام بالقرق وقدين باوجه ثلاثة مذكورة في الصبر  
كلها عنده ومن جعلها مذكورة انش ويأتي على ما في التلويح ان استعمال  
من في التبصير هو الشايع الكثير حيث يكون مجرورها ذا ابعاض فحصل  
عليه ما لم توجد قرينة تؤكد العموم وترجح البيان كافي من شاء من عبيد  
عنه فهو حريص على اضافة الشيئة الى ما هو من الفاظ العموم فصار القرق  
بين المسالتين ان في الاولى قرينة دالة على ان من لبيان دون التبصير بخلاف  
الثانية فان الشيئة فيها اضيفت الى خاص وهو الخاطب الواحد فلا يدل  
على تأكيدهم فوجب العمل بهما ولعل هذا اقرب ما ذكره في بيان  
القرق ولذا حول عليه في تفسير التبع وضعف ما يرد عليه في التلويح  
واما ما اورد عليه من ان قوله تعالى من يشاء الله بضله مام عن الشيئة مستند  
الى خاص وهو الله تعالى فلا وجه لانه ليس الكلام في ان العموم لا يمتنع  
مع الاضافة الى خاص بل في ان العموم يتأكد باضافة الشيئة الى العام  
بخلاف الخاص على انه ليس في الآية من الحرفية ( قوله ومثل ما الذي  
واللام الموصولة ) قال ابن نجيم عن الكشف فلو قال ان كان الذي في بطنك  
خلاما فهي كالوقال لبيده الضارب منك زيدا حر فهو بمعنى الذي  
( قوله ولقط الحمل الخ ) اي مثل ما قال ابن نجيم وفي التبيين من التصديق  
ان ما كانت الحمل كالوقال ان كان حملك خلاما ولو قال ان كان في بطنك  
خلام فولدت خلاما وجارية تعتق اه ( قوله بخلاف ان كان في بطنك  
خلاما ) هكذا في غالب النسخ بنصب خلام والصواب رفعه على انه اسم  
كان مؤخر ( قوله المص وما يبعث بمعنى من مجازا ) ظاهر ما نقلناه عن  
التلويح من قوله والاكثر ان على انه يم العقلا وغيرهم انه حقيقة لكن  
قال الحق القزى ان ارادوا به انه يستعمل فيهما ولو مجازا في احدهما  
فلا كلام فيه وان ادعى الاستعمال فيهما بحسب الحقيقة فممنوع يدل  
عليه ما روي انه لما نزل قوله تعالى انكم وما تصبون من دون الله حسب  
جهنم قال عبدالله ابن الزهري قد عرفت الملايكة والمسبح اقرضاهم يمدون  
قال عليه السلام ما اجهلك بلغه قومك اما علمت ان ملأ لا يضل  
( قوله كقوله تعالى والسبح وما بناها ) قال في التفسير وقد تستعمل لمن  
يعر اذا قصد به التعظيم كما قال السهيلي نحو والسبح وما بناها ما منعت  
ان تعبد لما خلقت يدي ( قوله يقال ما زيد فتقول الكريم ) ومثله كاقيل

( واذا قال لانه ان  
كان في بطنك خلاما  
فانت حرة فولدت خلاما  
وجارية لم تعتق ) فرب  
على عموم ما لان الشرط  
كون جميع ما في بطنها خلاما  
وظاهر انها لو ولدت  
خلامين لم تعتق ومثلهما  
الذي واللام الموصولة  
ولقط الحمل فهو ان كان  
حملك خلاما بخلاف ان  
كان في بطنك خلاما ( وما  
يبعث بمعنى من ) مجازا  
كقوله تعالى والسبح  
وما بناها وكذا عكسه  
كقوله ومنهم من يمشي على  
بطنه الآية ( وتدخل )  
ما ( في صفات من يقتل  
ايضا ) يقال ما زيد فتقول  
الكريم

(وكل) مائة بمعناها (الاحاطة) ولكن (على سبيل الافراد) بكمرة العزمة اى الاقتراد فينبسول كل فرد على الاصالة (وهى تصحب الاسماء) ١٩ ٥ لزومها الاضافة (ضمها) اى الاسماء (فان دخلت) كل

(على المنكر اوجبت عموم افراده وان دخلت على المرفع اوجبت عموم اجزائه) لعدم افراده (حتى فرقوا بين قولهم كل زمان ما كؤل وكل الزمان ما كؤل بالصدق) فى الاول لان كل افراده ما كؤل (والكذب) فى الثانى اذ نشره غير ما كؤل هذا هو الاصل وفرعوا عليه ما لو قال انت طلاق كل المطلقة تقع واحدة ومالو قال انت على كطهر اى كل يوم لا يقر بصالا ولا نهارا حتى يكفروا اذا كفر مرة بطل الظهار ولو قال فى كل يومه ان يقر بها ليل او يكون مطاهرا كل يوم بطهار جديد ذكره قاضى حان وغيره (واذا وصلت) كل (بما) انصورية (اوجبت عموم الاصل) لانها انضاف اليها ح ويكون مصدر بمعنى نوقت فحسنى بكسا تزوجت مراة ففى طلق كل وقت يقع معنى تزوج فطلق فى كل زوج ولو بصد زوج آخر (وبنت

والصماء وما بناها اى والقادر الذى بناها ذكره فى الكشف وغيره قاله القنرى (قوله مائة بمعناها) وما لفظها مجرد كما مر (قوله اى الاقتراد) غيره فى التوضيح بان يراد كل واحد مع قطع النظر عن غيره قال وهذا اذا دخل على النكرة (قوله المص فان دخلت على المنكر اوجبت عموم افراده) سواء كان ذلك المنكر فردا فهو كل نفس ذائفة الموت او شئ نحو كل رجلين جماعة او مجموعا نحو \* وكل اناس سوف يدخل بينهم \* دو بهية تصغر منها الاكمل \* وكذلك اذا دخلت على المرفع المجموع نحو قولهم يوم القيامة آتية فردا كما فى التعبير قوله وان دخلت على المرفع الخ ليس على الحلاقة وانما هو فى المفراد وهذا حيث لا قرينة صارفة عنه كما بقده المحقق ابن كمال باشا فلا رد نحو كذلك يطبع الله على كل قلب منكبر بترك تنوين قلب حيث اضيفت الى منكر والمراد استغراق الاجزاء ولا نحو حديث ذى اليمين وقول الشاعر \* كلهم اصنع حيث اضيفت الى معرفة والمراد عموم الافراد فاقهم (قوله ومالو قال انت على كطهر اى اح) كون هذا مفردا على الاصل المذكور غير ظاهر فان لفظ كل فى المسألتين مضافة الى نكرة وهذا مأخوذ من ابن نجيم والطاهر اذ مرفع على حذف فى الحرفية واثباتها كما بأتى البحث فيها والتريع عليها ويسانه هنا انه اذا حذف اتصل الطهار باليوم بلا واسطة فيقتضى استيعابه لانه شا به المعونه ويدخل الليل تبعوا اذا اثبت يصير الطرف لجزء منهم من النهار فبم الهاء قط حيث لا ينفقه فى جزء معين منه قياسا على ما ذكره فى الصلاق على قول الامام من انه لو نوى اول النهار فى قوله انت طالق فى غد تصح نيته لانه يكون بينا لما ائتمه لتفسير حقيقته بخلاف مالو حذفها فانه لا تصح نيته لانه لا بد ان يكون واقفا فى اوله لتحصيل الاستيعاب فاذا نوى آخره مثلا قد غير موجب كلامه الى ما هو تخفيف عليه فلا يصدق قصا وبدل معنى ما قلنا ان ابن نجيم ذكر القرع المذكور فى بحث فى وجعله نظيرا لما ذكره مفردا على حذفها وذكرها وسنذكره ن شاء الله تعالى (قوله لانه تضاف اليها) اى الى الافلاح اى حيز ذ وصلت بم وفيه تسخ لان انضاف اليه انما هو مجموع ما واصل (قوله انه بيت ضم) فى مرة وهى تصحب الاسم ضمها اى صريحا ونم لاصد ضم حتى اؤدة كى امرأة تزوجها كذا تطلق كل امرأة تزوجها على موهوبو زوج مرة

(١٢) (نعمت الاضطر) عموم الاسم فيه (بما) ضم كعموم الافعال

فكل مائة بنت ضمنا ضرورة عموم الاسماء فصلا



تطلق في المرة الاولى دون الثانية ( قوله بخلاف كل ) فانها قيد الاحاطة  
على سبيل الانفراد كما مر ( قوله المص حتى اذا قال الخ ) تقرير على ما ذكره  
من الاتصاف الثلاثة اعني قط من وكل والجميع ولكن يفرع على كل  
من الاقطا الثلاث مسائل ثلاثة اقتصر المص منها على واحدة وقديمتها  
في التلويح تقلا من فخر الاسلام يانا شافيا فقال اعلم ان الشروط له النقل  
في مسائل قيد دخول الحصن بقيد الاولى اما ان يكون مذكورا بمجرد قط  
من اومع اضافة الكل او الجميع اليه وعلى التقادير الثلاثة اما ان يكون الداخل  
واحدا او متعددا مما او على سبيل التعاقب تصير تسعة فان كان الداخل  
واحدا قط فله كمال النقل في الصور الثلاث اما في من دخل وكل من دخل  
فظاهر واما في جميع من دخل فلان هذا التقيد للتشجيع واظهار الجلالة  
فما استحقه الجماعة بالدخول اولا قالوا احد اولى لان الجلالة في ذلك اقوى  
وان كان الداخل متعددا فان دخلوا معافلا شي لهم في صورة من دخل  
ولكل واحد نقل تام في صورة كل من دخل وللمجموع نقل واحد في  
صورة جميع من دخل لان قط جميع للاحاطة على صفة الاجتماع فالمشقة  
كتخص واحد سابق بالدخول على سائر الناس بخلاف كل فان عموم على  
سبيل الانفراد كما مروا ان دخلوا على سبيل التعاقب فالمل للاول منهم  
في الصور الثلاث اما في من وكل فظاهر واما في جميع فلانه يجعل مستعارا  
لكل قيام الدليل على استحقاق الواحد وهو ان الجلالة في دخوله وحده  
اقوى فهو بالنقل اخرى ( قوله ولو دخلوه فرادى فالنقل للاول قط )  
اي بنا على جعل قط الجميع مستعارا لكل كما تقدم ولكن اعترض عليه  
بان في ذلك جماع بين الحقيقة والمجاز لانهم لو دخلوا معا استحقوا النقل مجزا  
بعوم الجميع ولو دخلوا فرادى استحقه الاول منهم مجزا بمجازه كما اذا لم يدخل  
الا واحد واختار في التوضيح في الجواب عن ذلك انه من باب عموم المجاز بان  
يراد به السابق سواء كان مفردا او مجمعا ولا يشترط الاجتماع بقرينة ان هذا  
الكلام تخرىض والحث على دخول الحصن اولا كما مروا في التلويح  
واعلم انهم لو حملوا الكلام على حقيقته وجعلوا استحقاق المفرد كمال النقل  
ثابتا بدلالة النص لكن اه واختاره في التصرير قال فلكل نقل بحقيقته وللاول  
قط في التعاقب بدلالته انتهى اي بدلالة هذا القول فانه للتشجيع والحث على  
المسارعة الى الدخول اولا فاذا استحقه بصفة الاجتماع فلان يستحقه بصفة

( و ) من العام ( كلمة  
الجميع ) وهي ( توجب  
عموم الاجتماع ) اي احاطة  
الافراد على سبيل الاجتماع  
( دون الانفراد ) بخلاف  
كل ( حتى اذا قال جميع  
من دخل هذا الحصن اولا  
فله من النقل ) بقتضين  
ما يراى في الفاضل ( كذا فدخله  
هشرة معا ان لهم تقلا  
واحدا بينهم جميعا ) بالشركة  
ولو دخلوه فرادى فالنقل  
للالول قط ( وفي كلمة كل )  
من دخل الى آخره ( يجب  
لكل رجل منهم النقل )  
انما باعتبار كل بانفراده  
وهو اولى في حق من تخلف  
( وفي كلمة من ) بان قال من  
دخل الى آخره ( يطل  
النقل ) لان الاول اسم  
لقرن سابق فلما قرنه بمن  
سقط عموم من فله يجب النقل  
الا لو احدث تقدم ولم يوجد

الانفراد اولى لان الجرامة والجلادة فيه اقوى فان قلت هلا اجبت بانهم  
 ان دخلوا معا حل على الحقيقة والافضل المجاز قلت لان امتناع الجمع بينهما  
 نظرا الى الاداة لا الوقوع فلو اراد حقيقة الجمع لم يستحق القرد او المجاز لم  
 يستحق الجمع قولا واحدا بل كل واحد قولا تاما فافهم (قوله وجوبا ان  
 تضمنت من الاستغرافية الخ) اعلم انه اذا قيل لا رجل في الدار بالفتح تعين  
 كونها نافية للجنس ويقال في توكيده بل امرأة وان قيل بالرفع تعين كونها  
 ماملة حل ليس واشنع ان تكون ماملة والا لتكررت واحتمل ان تكون  
 لثني الجنس وان تكون لثني الوحدة ويقال في توكيده على الاول بل امرأة  
 وعلى الثاني بل رجلان او رجال كذا في معنى اليب وفي التلويح التكرة الواقعة  
 في موضع ورد فيه الثني بان ينصب عليها حكم يلزمها العموم ضرورة ان  
 اتضا فرد مبهم لا يكون الا بانتساب جميع الافراد وقد يقصد بالتكرة الواحد  
 بصفة الوحدة فيرجع الثني الى الوصف فلا تم مثل ما في الدار رجل بل  
 رجلان اما اذا كان مع من ظاهرة او مقصورة كما في ما من رجل اول رجل  
 في الدار فهو للعموم قطعاه به فتم مثل ما في قول الشان تضمنت من الخ (قوله  
 المص وفي الايات تخص) اي في الايات لفظا ومعنى لمخرج وقوعها في  
 سياق الشرط اثبت حال كونه يمينا فانه اثبات لفظا ثني حتى لان من قال  
 ان ضربت رجلا فكذا معناه لا اضرب رجلا لان اليين لم يمنع فتكون  
 لسلب الكل وعليه فتكون من القسم الاول كما صرح به في المرأة وشملها  
 المطلق المص الثني حيث شمل المصريح به وغيره (قوله لعدم موجب العموم)  
 لانها موضوعة لفرد فلا تم الا بدليل يوجب العموم اما قطعي مثل اكرم  
 كل رجل او غيره مثل قولهم عمرة خير من جراد (قوله المص لكنها مطلقة)  
 قال في تحرير المطلق ما دل على بعض افراد شايخ لا قيد معه مستل لفظا  
 ثم قال قد ساءى المطلق التكرة مالم يدخلها عموم والعرف لفظا في اشت  
 المص فبين المطلق والتكرة عموم من وجه اه لصدقهما في نحو قصر ربة  
 وانفراد التكرة عن المطلق في تكرة ماملة كالنكرة في الثني وانفراد المطلق عنها في  
 نحو اشت المص فانه معرفة في الاصطلاح ذكره المص كذا في التصدير (قوله المص  
 وعند الشافعي تم) ظاهره وجود الخلاف الحقيقي وليس كنت كما حقه  
 في التلويح لان القائلين بالعموم لا يرون شمول الحكم لكل فرد حتى يجب في  
 مثل اعط الدرهم قبرا صرفه الى كل قبر على انه قل عنه في احتمال الامر

(والتكرة في موضع الثني  
 تم) وجوبا ان تضمنت من  
 الاستغرافية نحو لا رجل في  
 الدار والافيدوا انهم لا يبيع  
 فيه ولا خلة فبين قرأ بالرفع  
 وقد لاتم كما رأيت رجلا  
 بل رجلين (وفي الايات  
 تخص) لعدم موجب  
 العموم (لكنها) اي التكرة  
 المثبتة (مطلقة) على فرد  
 غير معين (وعند الشافعي  
 تم)

التكرار انه مشتمل على المصدر وهو تكرة في موضع الاثبات فتوجب  
 التخصيص على احتمال العموم قال ابن نجيم والماصل ان اثبات الشافعي  
 العموم بمعنى العموم البدلي لا التعملي ونفي الحنفية له بمعنى العموم الشعولي  
 والنزاع في تميمه عاما والظاهر ما ذهب اليه لان العموم الشعولي ولاشتمول  
 في التكرة وتعماده فيه ( قوله قوله تعالى قصر رقية ) لفظ قوله مجرور  
 اعلى انه بدل من الظاهر على حذف مضاف اي آية الظاهر فالعنى المذكورة  
 في قوله تعالى قصر رقية ( قوله لان الرقية اسم لبنية كما خلقها الله تعالى )  
 اي فلا تتناول الرقعة واورد عليه ان الذي خلق اي اوجبونا يصدق عليه  
 ذلك فيشكل الامر ( قوله كذا في الصحاح ) اخذ ذلك من الشرح الملكي  
 واعتزضه في الزميمة بان صاحب الصحاح قال الرقية المملوك ولم يرد عليه  
 شيئا والنس اعتمد في النقل عنه على صاحب جامع الاسرار ولعله كان عنده  
 كتاب مسمى بالصحاح غير صحاح الجوهرى او كان ذلك سهوا من قاء انتهى  
 قلت يحتمل ان يكون صاحب الصحاح ذكره في غير محله المناسبة ( قوله على  
 ان المطلق ينصرف الى الكامل ) دليل ثان على نفي التخصيص بان المراد  
 بالرقية اسلية غير الهالكة فالانصراف الى القرد الكامل والرقعة الهالكة  
 من وجه فلم يتناولها مطلق اسم الرقية ( قوله المنى واذا وصفت التكرة  
 بصفة عامة تم ) لصفة العامة هي التي لا تخص فردا واحدا من افراد تلك التكرة  
 كما اذا حلف لا يجالس الا رجلا طالما فان العمل ليس بما يخص واحدا من  
 ارجل بخلاف ما اذا حلف لا يجالس الا رجلا يدخل داره وحده قبل كل  
 احد فان هذا الوصف لا يصدق الا على فرد واحد كذا في التلويح وتعماده في ابن  
 نجيم والمراد بقوله تم "عموم" لاضافي اي بالنسبة الى شمول ذلك الوصف  
 افراد لا عموما دلليا كما توهمه الهندي لانه حاصل للتكرة قبل الانقسام  
 بالعام ولا عموما شعوليا مطلقا فهذا الحكم اكثرى لا كلى لانها قد تم دون  
 وصف دليل الاستعمال كما في قولهم ثمرة خير من جرادة وقد يخص  
 مع الوصف كالنوق و يمد لا تزوج امرأة كوفية برتو زوج واحدة ( قوله  
 لم يصيرمراياخ ) يولقان لامرأته هذا الكلام وجامعها لم يكن ايلا فله ان  
 يجتمعها حتى شه لان اليوم عام وعموم صفة بخلاف ما اذا كان خاصا فله حيث  
 يكون مود بعد تحقيق قرآن اول لانه حيث كونه اليوم لواحد مستثنى  
 يصير احاد بعد القران مقرا لسطر الى رالا يوم ( قوله لان الاوصاف

( حتى قال بعموم الرقية  
 المذكورة في الظاهر )  
 قوله تعالى قصر رقية  
 وقد خص منها الرقعة  
 اجماعا والتخصيص دليل  
 العموم فخص الكافرة  
 قياسا قلنا لا خصوص  
 اصلا لان الرقية اسم لبنية  
 كما خلقها الله تعالى كذا  
 في الصحاح على ان المطلق  
 ينصرف الى الكامل ( واذا  
 وصفت التكرة في الاثبات  
 بصفة عامة تم ) ضرورة  
 عموم وصفها ( كقوله  
 والله لا اكلم احدا الا رجلا  
 كوفيا ) فله ان يكلم جميع  
 رجال الكوفة ( والله لا  
 اقر بكما الا يوما اقر بكما  
 فيه ) لم يصير مولى لانه  
 يمكنه القران في كل يوم  
 ( ولهذا ) اي لكون التكرة  
 تم بالصفة العامة ( قال عثمان  
 اذا قال اي عبيدي ضربك  
 فهو حرف فضر بوه ) معاو  
 مترقب ( انه ) يعتقوب  
 عليه ( لان ) ايا وصف  
 بالضرب وهو عام

بالضرب الخ) بان لوجه عموم اى بانه نكرة عموم صفته وذلك لانها باعتبار اصل الوضع المخصوص والقصد الى الفرد كسائر النكرات وانما تم بمعموم الصفة كما سبق في لايتكم الارجلا طالا وتكبرها حال لاضافة الى النكرة ظاهر واما عند الاضافة الى المعرفة فغناه انها لواحد منهم يصلح لكل واحد من الاحاد على سبيل البذل وان كانت معرفة بحسب اللفظ والمراد بوصفها الوصف القوي لالتصق بالصوى لان الجملة بعدها قد تكون خبرا او صلة او شرط او قد صرحوا في قوله تعالى ليلوكم ايكم احسن علا انها نكرة وصفت بحسن العمل وهو عام فثبت بذلك مع انه لاخفاء في انها مبتدأ واحسن علا خبره كذا في التلويح (قوله والنكرة في هذا الاصطلاح ما فيه ابهام) اشارة الى دفع ما يقال كيف تكون ايانكرة وقد اضيفت الى المعرفة يعنى ان المراد بها في الاصطلاح اسم من النكرة الصناعية ومن المعرفة الغير المتعينة

### مطلب لام التعريف

(قوله المص اذا دخلت لام التعريف) كذا في بعض نسخ المتن وفي بعضها وهي التي كتب عليه الشراح لام المعرفة (قوله بان لم يكن في جنس تلك النكرة معهود) يعنى ان العهد مقدم على الاستغراق فتوجب العموم حيث لا عهد وذلك على ما في التلويح ان الاصل الراجح هو العهد الخارج لانه حقيقة التعيين وكال التمييز ثم الاستغراق لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الاراد قليل الاستعمال جدا والعهد الذهني موقوف على وجود قرينة البعضية فالاستغراق هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد في الخارج خصوصاً في الجمع فالجمعية قرينة القصد الى الافراد دون نفس الحقيقة من حيث هي هي (قوله المص علا بالدليلين) لاننا لو ابقينا جمعاً حتى حرف التعريف اصلاً وان جعلناه جنساً حتى حرف اللام لتعريف الجنس اى للاشارة الى هذا الجنس من الاجناس وبقى معنى الجمع في الجنس من وجه لان الجنس يدل على لكثرة تضمناً يعنى انه مفهوم كلي لا يمتنع شركة الكثير فيه فكان اولى (قوله لمص فيحدث بزواج امرأة الخ) وكذا بحثت بالواحد في لايشترى العبد ولا يتكلم بالناس لان نوى العموم فلا يحدث قط ويصدق ديانه وقضاء لانه نوى الحقيقة والذين تمنع لان عدم تزوج جميع النساء متصور وقيل لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بهتة فصار كانه نوى المجاز كذا

والنكرة في هذا

الاصطلاح ما فيه ابهام

مطلب لام التعريف

(وكذا) اى الوصف العام

(اذا دخلت لام التعريف

فيما لا يشمل التعريف يعنى

العهد) بان لم يكن في جنس

تلك النكرة معهود (اوجب

العموم) الجنس نحو الانسان

(حتى يسقط اعتبار الجمعية

اذا دخلت) اللام (على

الجمع) لانها في الاصل

لعهد فاذا تقرر حل على

الجنس (علا بالدليلين)

اى الجمعية والقردية (فيحدث

بزواج امرأة اذا حلف

لا يتزوج النساء) لصيرورتها

الجنس





في اقل عدد تطلق عليه صيغة الجمع فذهب اكثر الصحابة والقهاء كائنة اللفظ الى اياه ثلاثة حتى لو حلف لا يتزوج نساء لا يحضت بتزوج امرأتين وذهب بعضهم الى اياه اثنان حتى يحضت بتزوج امرأتين وتحسكوا بوجوه مذكورة في التلويح مع اجوبتها ومنها الحديث الذي ذكره المص ( قوله والمختار ان منتهى التخصيص واحد مطلقا الخ ) اي فيما كان فردا او جمعا قال في التحرير وقيل واحد وهو مختار الحنفية وما قيل الواحد فيما هو جنس والثلاثة فيما هو جمع فرادهم بالجمع الجمع المنكر صرح به حيث قيل كعبيد ونساء وبارادة نحو الرجل والعبد والنساء والطائفة بالجنس وهو اي الجنس معتم الاستغراق وفيه الكلام انتهى قصص ان منتهى التخصيص واحد مطلقا سواء كان فردا او جمعا محلي فان استغراق الجمع المحلي كالقصر ولكل فرد كاذ كره في التحرير ومن قال منتهاء ثلاثة فيما هو جمع كالص فراده بالمتكر بدليل تمثيلهم بعبد ونساء وبارادتهم من نحو العبد والنساء الجنس وهو يصدق على الواحد كما مر وهذا صريح كلام المصنف هنا لكن صرح في التحرير ايضا بان المختار ان اقل الجمع مطلقا ثلاثة مجاز فيما دونها فكاه المختار عنده بيقين وهو ان ماثلوا به هنا من صيغ جمع الكثرة بخلاف لاطباق النحاة على ان اقله احد عشر فلذا قال ابن السبكي الخلاف في القلة وعليه ما مثلوا به من صيغ جمع الكثرة مستعمل في جمع القلة مجازا والزم في التلويح المخالفة لان ما هنا اوفق بالاستعمال ( قوله المص وقوله عليه الصلاة والسلام الخ ) اشارة الى الجواب عن ادعى ان اقل الجمع اثنان مستدلا بهذا الحديث قال في التعبير رواه جماعة باسناد ضعيفة منهم ابن ماجه بلفظ اثنان فما فوقهما جماعة ( قوله المص محمول على الوارث او الوصايا ) كافي قوله تعالى فان كان له اخوة فصعب الاثنان من الاخوة لام من التثنية الى السدس كالثلاثة فصاعدا ولو اوصى لاقرباه بنى فلان وله اثنان استغناها ( قوله فانه يتقدم على اثنين كالثلاثة ) بخلاف الواحد فانه يصف عن عيسى الامام وزاد في التعبير رجلاه على التوب يعني ان الاثنين حكم الجماعة في احراز فضيلة الجماعة وهو متناول من الكشف وحرر في التلويح لا ورود الحديث اصلا وليس الزاع في جماعة ومشتق من ذلك لانه في اللفظ ضم شيء الى شيء وهذا حاصل في الاثنين بلا خلاف وتما الزاع في صيغ الجمع وضمائره ولذا قال ابن الحاجب اعلم ان

والمختار ان منتهى التخصيص واحد مطلقا وعليه بالجمهور كافي الكشف ( وقوله عليه السلام الاثنان ) غافقهما جماعة محمول على الوارث والوصايا او على سنة قدم الامام فانه يتقدم على الاثنين كالثلاثة وانما حل عليه لانه عليه السلام بعث لتعلم الاحكام لا لبيان الفات

الزجاج في نحو رجال مسلمين وضربوا لافي لقط جاعة ولا في نحو فلانا ولا في نحو صفت قلوبكماته وثاق

مبحث المشترك هو القسم الثالث من وجوه النظم

مبحث المشترك

( واما المشترك ) لم يقل  
المشترك فيه لانه على  
هذا القسم فإبراع فيه المعنى  
( فما يقال افراد ) فردين  
فاكثر ( مختلفة الجدود )  
خرج العام ( على سبيل  
البدل ) لا التحول ( كالقرء )  
بضم القاف وقصها للوضع  
( البعض والطهر وحكمه  
التوقف فيه ) لكن بشرط  
التأمل ليرجع بعض  
ووجه العمل به كالتأمل  
على انما قرءه فوجدوا لا  
على الجمع والاتصال وكلاهما  
في الحيز لانه يجتمع في  
الرحم وينقل

( قوله لم يقل المشترك فيه الخ ) إشارة الى انه لاحاجة الى قول من قال ان  
الاصل المشترك فيه لان الكلام في اللفظ وهو مشترك فيه والمعاني مشتركة  
يعني فيكون من قبيل الخلف والابصال ( قوله فردين فاكثر ) اي ليس قول  
نحو القرء فانه لفردين كما ياتي وما ينسأل الاكثر نحو عين واخرح بقيد  
الافراد الخاص وكذا العدد فانه كما مر ينسأل اجزاء هي احاد لافراد  
( قوله خرج العام ) لانه وضع لافراد متفقة الحدود كما تقدم في تعريفه  
وقد هو المصنوع ثبعا لقسم الاسلام في التفرق بين المشترك والعام على اختلاف  
الحدود واتسافهما وتقدم ان التفرق عند المحققين هو تعدد الوضع واتصاده  
فالمشترك ما وضع لكثير بوضعين فاكثر والعام ما وضع لكثير بوضع واحد  
( قوله لا التحول ) ظاهره ان قول المصنوع على سبيل البدل لبيان والابصاح  
للاحتراز كما في ابن نجيم قال لان التبدل الاول اخرج الخاص واسم العدد  
والثاني العام واقول الطاهر ما قاله بعض الشراح انه لاخراج الشيء فانه  
متناول لافراد مختلفة على سبيل التحول من حيث انها مشتركة اشتراكا  
معنويا في معنى الشيئية والثابت في الحارح وما استدلل به ابن نجيم على عدم  
صحته بقوله لانهم اتفقوا على ان الشيء عام يؤكده كون القيد للاحتراز فعمل  
على ان ما ادناه ذلك البعض من انه مشترك لقطي من حيث اختلاف الافراد  
كالقرء غير صحيح فانهم ( قوله المصنوع وحكمه التوقف فيه ) اي من غير اعتقاد  
حكم ملوم سوى ان المراد به حق حتى يقوم دليل الترجيع لانه لا عموم له  
كما ياتي ( قوله كالتأمل على انما قرءه فوجدوا ) اي فوجدوا اصل  
هذا التركيب كما وقع في عبارة الكافي يعني ان مادة قرء وهي القاف والراء  
والهمزة على هذا الترتيب لما دلت في اكثر اسمائها اوفى جميعه على معنى  
الجمع او الانتقال ودارت مع هذين المعنيين كما يقال قرأت الشيء اي جسته  
وقرأ النجم اذا انتقل كان البعض احق بالارادة من لفظ القرء بالنسبة  
الى الطاهر لوجودهما فيه دون الطاهر لان البعض يجتمع في ترجمه منتقل  
منه الى الحارح فيصير عليه عند عدم القرينة على خلافها وعلى هذا التقرير



لا يرد ما قيل ان كون الحبيض بمعنى المجتمع انما يستقيم اذا ثبت ان القرء بمعنى القبول واما اذا كان بمعنى القصاص فالامر على العكس لان زمان الطهر هو الجاسع قدم فكان اسحق به وكذا الانتقال كما يكون من الطهر الى الحبيض يكون من الحبيض الى الطهر انتهى لان هذا يقتضى ان يكون القرء بمعنى الجامع او المجموع كيف والقرء ليس بمصدر بل هو اسم للدم او الطهر ( قوله المص ولا عموم له ) بيان لدفع سوال نشأ من قوله وحكمه التوقيف بان يقال لم لا يجوز ان يحمل على كل واحد من معنييه او معانيه من غير توقف وتامل فصرح بان شاعره واستدل اصحابنا لعدم عمومه بدلائل منها ما ذكره في التحرير بأنه يسبق الى التهم ارادة احدهما حتى يقادر طلب المعنى وهو يوجب الحكم بان شرط استعماله كونه في احدهما فالتنبي ظهوره في الكل ومنع سبق ذلك الى التهم مكايرة وقولهم انه وضع لكل فاذا قصد الكل كان فيما وضع له قلنا اسم الحقيقة بالاستعمال لا بالوضع فاذا شرط في الاستعمال عدم الجمع امتنع لفظة فلو استعمل كان خطأ ونزع عليه بطلان الوصية لمواليه وهم له من الطرفين ( قوله خلافا لشافى ) وكذا الباقلاني وجاعة من المعترلة ضد هم يجوز ان يراد من المشترك كل واحد من معنييه او معانيه جيبا بطريق الحقيقة اذا صح الجمع بينهما فالصام عنده قسمين قسم متفق الحقيقة وقسم مختلف الحقيقة وعند بعض اصحاب الشافى وجب اهل اللفظة لا يصح ذلك لاحقيقة ولا مجازا كذا في جامع الاسرار واختار في التحرير جوازه في التني قال وقيل في التني قط حقيقة وعليه فرع في وصايا الهداية وفي البسوط حلف لا تكلم مولاك وله اهلون واسفلون ايهم كلم حنث لان المشترك في التني يم وهو اختار انتهى وحاصله كما في ابن نجيم انه بالنسبة الى ما وضع له احوالا اربعة الاول ان يطلق على احدهما مرة وعلى الآخر اخرى فلا يقصد باطلاق واحد الا احدهما ولا نزاع في صحته وفي كونه بطريق الحقيقة الثاني ان يطلق ويراد احد المعنيين لاهل التمين بان يراد به في اطلاق واحد هذا اوداك مثل تر بصى قرأ أى حبضا او طهرا وهو حقيقة المشترك عند التجرد عن القران الثالث ان يطلق اطلاقا وحدا ويراد به مجموع معنييه من حيث المجموع المركب منهما بحيث لا يفيد ان كلا منهما مناط الحكم ولا نزاع في اشاعره حقيقة ولا في جوازه مجازا ان وجدت علاقة صحيحة والزابع ان يلقى

(ولا عموم له) أى لا يستعمل  
المشترك فى اكثر من معنى  
واحد خلافاً لشافى

اطلاقاً واحداً ويراد به كل واحد من معنييه بحيث يفيد ان كلا منهما مناط الحكم ومتعلق الاتبات والتي وهذا عمل الخلاف وتعمده فيه

### بحث المؤول وهو الرابع من وجوه النظم

#### بحث المؤول

(واما المؤول فما ترجح من المشترك السابق) بعض وجوهه (اي حاشيه بقال اراي) اي بما يوجب الظن رأياً كان او خبر واحد (وحكمه) (وجوب العمل به على احتمال الغلط) والسهو كن وجد ماء فظن طهارته او خبره واحد ثم التوضي به فلو تبين بخاصته اما

#### بحث الظاهر

(واما الظاهر فاسم لكلام ظهر) اي انضج (المراد به السامع) اذا كان من اهل القسان (بصينته)

واسقطه صدر الشرية من درجة الاعتبار وجعل اقسام هذا القسم ثلاثة وادخل المؤول تحت المشترك لانه ليس باعتبار الوضع بل برأى المجتهد وادخلوا عنه بانه اذا حل على احد معانيه بالنظر في الصيغة اي اللفظ الموضوع لم يخرج من اقسام النظم صيغة ولغة اي وضما (قوله السابق) اي ليس المراد المشترك القوي وهو ما فيه خفاء وحيث قد يفرض الخلق والشكل والجمل اذا لم يتبين بظني كغير الواحد والقياس فان كل واحد منها ليس من المؤول المراد هنا وان سمي مؤولاً لان التعريف هناليس لمطلق المؤول وهو ما رفع اجاله بظني بل لتويع منه وهو المؤول من المشترك لانه الذي هو من اقسام النظم صيغة ولغة والتشديد بالظني للاحتراز عن القصر فان الدليل المرجح اذا كان قطعياً كان ذلك تفسيراً لا تأويلاً وبما ذكرنا تدفع ما اورد في الشرع الملكي على عبارة المص (قوله اي بما يوجب الظن الخ) اي ليس المراد بقول المص بقال اراي الاجتهاد قط كما توهم اذا المهود التحير عنه باراي اي بقال اراي واعلم ان ترجح بعض وجوه المشترك قد يكون بالتأمل في بصينته كالقره وجدناه دالاً على معنى الجمع فعملناه على الحيض وقد يكون بالنظر الى سياقه بالياء الموحدة فانا اذا نظرنا الى لفظ ثلاثة فوجدناه دالاً على عدم معلوم جلناه على الحيض لثلاث ينقص منها لو جلناه على الاظهار وتقدم تمام قهره في بحث الخاص وقد يكون بالنظر الى سياقه فالتامة وهو آخر الكلام كقوله تعالى الذي احلنا دار المقامة من فضله وقوله احل لكم ليلة الصيام الرفث قالوا من الحلول دليل دار المقامة والثاني من الحل دليل الرفث (قوله المص وحكمه العمل به على احتمال الغلط) لانه ان ثبت باراي فهو لاحظه في اصابته الحق على وجه القطع اذا المجتهد يخطئ ويصيب وكذا ان ثبت بخبر الواحد لانه دليل ظني فيكون الثابت به طنباً ايضاً لا قطعياً

#### بحث الظاهر

وهو الاول من الاقسام الاربعة من التقسيم الثاني في وجوه البيان بذلك النظم (قوله اي انضج) فصر ظهر بالضم اشارة الى دفع ما ردد عليه من انه

أخذ المرف جزء من التعريف وأنه دورى فالظهور الواقع في التعريف  
هو المنقوى يقال وضع الشيء ظهر فلا يكون المرف مأخوذاً في التعريف  
فلا دور ( قوله أي بمجرد سماعها بلا تأمل ) احتراز عن الخلق والمشكل بعد  
ظهور معناها فإن ظهور المراد فيهما ليس بنفس الصيغة بل يتوقف على  
امر آخر بعد سماع الصيغة وهو التأمل وقد ناقشنا بعد ظهور معناها  
لأنها مقابلة بمرجان بقوله مظهر الزاد منه كما أقاده في العزيمة وخرج النص  
أيضاً فإن ظهور معناه لمعنى من التكلم سافاً أو سباقاً لا بنفس الصيغة وأما  
المفسر والحكم فيخرجان قيد احتمال التأويل المذكور في النص فإنه قيد  
لظاهر أيضاً لكنه استغنى ذكره في أحدهما عن ذكره فيهما أو يفهم أنه  
قيد لاو لاو كاسياً أي وفي العزيمة قد يقال يخرج الحكم والمفسر بصيغته  
إذا لا بد فيهما من قرائن نطقية وعقلية تنضم إليهما حتى يخرجهما عن احتمال  
التأويل والتفصيل والنسخ فليتأمل انتهى هذا وأعلم أن الاحتراز عنهما  
مبنى على أن هذه الأقسام الأربعة متشابهة وهو مذهب التأخرين بناء على  
أن السوق مع احتمال التأويل أو التفصيل شرط في النص وعدمه شرط  
في الظاهر وإن احتمال النسخ شرط في المفسر وعدمه شرط في الحكم وأما  
على مذهب التضمن فالأقسام الأربعة متداخلة بنا على أنه لا يشترط في الظاهر  
عدم السوق بل قد يكون وقد لا يكون ولا في المفسر احتمال النسخ بل قد يحتل  
وقد لا يحتل والتوضيح في التلويح والتعريف ( قوله على سبيل القطع عند  
حاشية التأخرين ) فإن في التلويح والكل أي الظاهر والنص والمفسر والحكم  
بوحسب الحكم أي يثبت قطعاً ويقيناً وعند البعض حكم الظاهر والنص  
وجوب لعل واعتقاد حقيقة المراد لا بوجوب الحكم قطعاً ويقيناً لأن الاحتمال  
وإن كان مبسداً قاطعاً لم يقين ورد به لاهبة باحتمال لم ينشأ عن الدليل  
( قوله وبغني الخ ) كذا في ابن نجيم

أي بمجرد سماعها بلا تأمل  
وسمى به مثاله ( وحكمه  
وجوب العمل بالذي ظهر  
منه ) على سبيل القطع  
عند عامة التأخرين  
حتى يثبت به الحدود  
والكفارات وينبغي أن  
يكون محل الاختلاف  
الظاهر العام أما الخاص  
فالاختلاف في قطعيته بمعنى  
عدم الاحتمال الثاني  
عن الدليل

### ● مجتبه النص ●

( وأما النص فما ازداد  
وضوحاً على الظاهر  
بمعنى من التكلم ) سباقاً  
أو سباقاً

### ● مجتبه النص ●

وهو من أقسام أوجه البياض ( قول سباقاً أو سباقاً ) يعني أنه يفهم من الظاهر  
قربة دالة على قصد التكلّم وإن ذلك الرايد فرضه والكلام مسوق به  
وهذا غير مستعاد من نفس الصيغة فإن ادلاق اللفظ على معنى شيء  
وسوقه لمشيء آخر لازم بلاول فاذ دلت القرينة على أن اللفظ مسوق له فهو نص

وهو آخر الكلام  
 (لأن نفس الصيغة) وليس  
 في اللفظ ما يدل عليه وضعا  
 كقوله تعالى فانكسوا اطراف  
 لكم الا يفهم منه اباحة  
 النكاح وبيان العدد  
 والكلام سبق فثاني دليل  
 السياق وهو ان ختم  
 ان لا تصدوا فواحدة فلا ية  
 ظاهرة في الاباحة نص  
 في بيان العدد (وحكمه  
 وجوب العمل بما وضع)  
 بطريق التلخيص (على احتمال)  
 اي وان كان فيه احتمال  
 (تاويل هو في حيز الجواز)  
 فلا يخرج من القطع

بحث المفسر

(واما المفسر فما ازداد  
 وضوحا على النص على  
 وجه لا يبقى معه احتمال  
 التاويل) بمعنى في النص  
 بان كان مجملين او في غيره  
 بان كان عاما فلهذه ما مد باب  
 التخصيص والاول يسمى  
 بيان التفسير والثاني بيان  
 التفسير (وحكمه وجوب  
 العمل به) قطعاً لكنه  
 (على احتمال النسخ)  
 من حيث هو مفسر فخرج  
 الحكم

فيه (قوله وهو آخر الكلام) اي السياق بالبناء التحتية آخر الكلام  
 واما السياق بالوحدة فهو اوله (قوله النص على احتمال تاويل) قال ابن نجيم  
 يتصل بالظاهر والنص كافى للكشف وهو بعيد والظواهره خاص بالنص  
 وانما يقيد بلم احتمال الظاهر بالاول انتهى لان النص لما احتمل ذلك وهو  
 اوضح من الظاهر فلان يحتمل الظاهر اول اقول لا يريد ارادة الكشف  
 بالاتصال بهما لذلك المعنى (قوله اي وان كان فيه احتمال تاويل) كذا في غالب  
 النسخ بالواو موافقا لما في جامع الاسرار يعنى حكم النص وجوب العمل  
 بطريق القطع وان كان فيه احتمال تاويل (قوله للنص في حيز الجواز)  
 انما اذا لم ير لان التاويل لا ينحصر في الجواز بل يكون بالتخصيص وغيره كذا  
 في ابن نجيم وهو مبنى على ان العام المخصوص حقيقة في الباقي وفيه خلاف  
 كما رو قد خرج تاويل المشترك انه لا يحمله مجازا لانه استعمال فيما وضع له  
 كافى ان نجيم من الكشف (قوله فلا يخرج من القطع) اي فلا يخرج من  
 ذلك الاحتمال عن القطع كان احتمال الحقيقة الجواز لا يخرجها عن كونها  
 قطعية كافى فوق جاني زيد فانه محتمل لمعنى كتابه اورسوله لكن هذا  
 الاحتمال لم ينشأ من دليل فلا يصدق في قطعية الحقيقة

بحث المفسر

وهو الثالث من اقسام وجوه البيان (قوله بمعنى في النص الخ) سياقي بيان  
 ذلك في الشرح عند ذكر مثاله والباء في قوله بمعنى للبيئة كافي للمرأة كالتي  
 في قول النص بمعنى من المتكلم اي ازداد وضوحه بسبب معنى في النص  
 او في غيره (قوله قطعاً) لانه لا يحتمل غير المراد اصلاً بخلاف الظاهر والنص  
 لان الظاهر يحتمل غير المراد احتمالاً بعيداً والنص يحتمل احتمالاً ابعد (قوله  
 من حيث هو مفسر) اشارة الى الجواب عما اورده على النص على تمثله للمفسر بقوله  
 تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون من ان قوله تعالى فسجد خبر لا يحتمل النسخ لانه  
 بعضى الى الكذب واللفظ فلا يكون مفسراً او الجواب ان المفسر يحتمل النسخ من  
 حيث هو مفسر وعدم احتمال النسخ انما ناشأ من حيث هو خبر لا من حيث انه مفسر  
 فلا يضر نافي التمثيل واورده عليه انه يدخل هذا المثال في تعريف الحكم لانه يصدق  
 عليه انه لا يقبل النسخ قال في التلويح ومبنى هذا الاعتراض على بيان الاقسام  
 الاربعة واشترط احتمال النسخ في المفسر وقد يجب بان المفسر هو قوله الملائكة

كلهم اجمعون من غير نظر الى قوله فمسجد والا فلاقسام الاربعة متفقة في هذه الآية فان الملائكة جمع ظاهر في العموم وقوله كلهم ازيد وضوحا فصارت نصوصه اجمعون اقطع احتمال التخصيص فصار مفسرا وقوله فمسجد اخبار لا يجهل النسخ فيكون محكما وفي كلام الشارح الآتي اشارة الى هذا وفيه كلام يأتي

### بحث الحكم

#### مبحث الحكم

وهو الرابع من اقسام وجوه البيان (قوله فخرج الحكم) اي بقوله على احتمال النسخ (قوله بمعنى في ذاته الخ) اي اقطع عن احتمال النسخ والتبديل بسبب معنى في ذاته بان لا يجهل التبديل عقلا وبسبب اقطاع الوحي وقد تبع ابن حنبل في تقسيم الحكم هنا الحكم لعينه والحكم لغيره باقطاع الوحي بموته صلى الله عليه وسلم واعتزله ابن نجيم بأنه غير صحيح اذ المراد هنا بالحكم ما اذعن عنه من النسخ بمعنى في زمانه صلى الله عليه وسلم بان لا يتعلق به جواز الصلاة والحرمة القراءة على الجنب والحائض فالحكم لغيره خارج عن البحث لان القرآن كله محكم لغيره اه واليورد ان نحو فاقولوا المشركين كافة لا يجهل النسخ مع انه يجهله كإياي والحكم لغيره يشمل الظاهر والضمن والمفسر والحكم كافي للتلويح (قوله المص وحكمه وجوب العمل به من غير احتمال) فهو في مرتبة المفسر من حيث انه لا يجهل غير المراد أصلا لانه اقوى منه حيث لا يقبل النسخ والتبديل كالا يقبل التخصيص والتأويل (قوله نص في التفرقة بين البيع والربا) لانه مسوق لهما راد على الكفرة القائلين بمثلها كما قال تعالى ذلك بائعهم قالوا انما البيع مثل الربا وفي تمثيل المص بهذه الآية اشارة الى ان الكلام الواحد بعينه يجوز ان يكون ظاهرا في معنى نصا في معنى آخر وقد يكون الظاهر باعتبار لفظ والنص باعتبار لفظ آخر كما في قوله تعالى فاتكسوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان لفظ اكسوا ظاهر في حل النكاح اذ ليس الامر لوجوب الا انه مسوق لاثبات العدد فيكون نصا فيه باعتبار قوله مثنى وثلاث ورباع ونعناه في التلويح ومثال افراد النص باليهما الناس اتقوا ربكم لظهور فهو من نفس اللفظ مع كونه مسوقا له واحتماله التخصيص وكذلك كل لفظ سبق لتهومه اما الظاهر فلا ينفرد اذ لا بد من ان يساق اللفظ لفرض فان كان معناه الوضعي

(واما الحكم فما احكم المراد به) وامتنع (من احتيال) ال. (النسخ والتبديل) بمعنى في ذاته كآيات وجود الصانع تعالى او باقطاع الوحي بموت الرسول والاول يسمى محكما لعينه والثاني لغيره (وحكمه وجوب العمل به من غير احتمال) ثم لما بين هذه الاقسام بين اثباتها قال (كقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا) مثال لظاهر ولضمن فانه ظاهر في التلويح والتعريض نص في التفرقة بين البيع والربا (فمسجد الملائكة كلهم اجمعون) مثال للمفسر

فهو قس النص وإن كان غيره فهو لازم المعنى الظاهري صرح به في التحرير  
 ( قوله فالثالثة هام ) لانه جع فهو ظاهر في السوم قال في التلويح وقوله  
 تعالى فسجد اختيار لا يمتثل النسخ فيكون محكما اه لاقسام الاربعة متفقة  
 في هذه الآية كما تقدم لكن النص مثل جملة منسك كثير من التأخير بنوع اخر  
 في التحرير بانه لا يصح لعدم احتمال النسخ وثبوته خبير لاجل ثابن الاقسام  
 حشدهم وكذلك في التلويح قال وفيه نظر لان نسخ المعنى لا يتصور الا  
 في كلام دال على حكم قطع بانه لا معنى لنسخ معنى اللفظ المفرد  
 فاذا اعتبر في القصر احتمال النسخ فلا بد من ان يكون كلاما  
 غير المحكم اه والمثال الذي لمانقشة فيه على رأى المتأخرين ما ذكره  
 في التوضيح وهو قوله تعالى فاقبلوا الشركين لان كافة سدباب  
 القصبين وهو محتمل للنسخ لانه مفيد حكما شرعيا وليس بخبر ( قوله  
 وكلهم قطع احتمال القصبين ) واجمعون التفرقة فيكون قد اجتمع  
 في الآية بيان التفرير بنوعيه فانه توكيد الكلام بما قطع احتمال المجاز  
 او الخصوص وسينه الش على ذلك في فصل البيان هذا وقد ابدل الشيخ  
 جلال الدين ابن هشام في بعض كتبه دلالة اجمعون في الآية على قطع  
 احتمال التفرقة واستدل بقوله تعالى وان جهنم لوعدهم اجمعين وقوله  
 لا يؤمنهم اجمعين قال لان دخولهم جهنم واخرا الشيطان لهم ليس في وقت  
 واحد فدل على انه لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه كعنى كل سوا  
 وهو قول جمهور الصويين وانما ذكر في الآية تأكيد على تأكيد اه لكن  
 في المزنية من الرضى التصريح بالاتفاق على ان جاء القوم اجمعون لافادة  
 الشمول دون الاجتماع لكن المبرد الزجاء قال بذلك في الآية كراهة ترادف  
 لفظين بمعنى واحد ولا محذور في ذلك مع قصد المبالغة قال ونجد السعد  
 في المختصرو به ظهر ما في كلام ابن هشام لان الكلام في تكرار التأكيد  
 ( قوله واستثنى ابليس متقطع لانه جنى ) جواب عما يرد على النص من ان  
 الآية لا تصلح مثلا للسر لانه قد استثنى ابليس فيكون محتملا لتخصيص  
 والجواب ان الاستثناء متقطع لانه جنى وانما يفيد التخصيص لو كان متصلا  
 قال في التلويح ورد بان الاصل في الاستثناء الاتصال وعاد ابليس من  
 من الثالثة على سبيل التغليب وهو باب واسع في العربية ولهذا يتناولوه  
 الامر في قوله تعالى واذ قلنا للثالثة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس

فالثالثة هام وكلهم  
 يقطع احتمال القصبين  
 فصار فصلا واجمعون يقطع  
 التفرقة فصار ضمرا  
 واستثنى ابليس متقطع  
 لانه جنى

بل الجواب ملزم من ان الاصل لنا ليس بخصيص ( قوله النص ان الله بكل  
شيء عليم ) ذكر في التحرير ان الاولى في التمثيل قوله عليه الصلاة والسلام  
الجهاد معاض منذهبني الله تعالى الى ان يقاتل آخر امتي الدجال لا يبطه جور  
جابر ولا عدل عادل قال في التمهيد لكونه مفيدا حكما شرعيا عليا غير محتمل  
المنسخ لاشتماله على لفظ دال على الدوام بخلاف قوله تعالى ان الله بكل شيء  
عليم فانه وان كان غير محتمل للنسخ لان معناه في نفسه لا يحتمل التبدل  
فهو ليس بمفيد لحكم شرعي على والكلام انما هو فيما يزيد ذلك اهـ ومثل  
في المرأة بقوله تعالى ولا تنكحوا ازواجه من بعده ابدا ( قوله لكن يظهر  
التفاوت ) اى قوة وضعفا في القطعية عند التعارض وهو تقابل الجنتين بقوله  
في المرأة بان يساوى الادنى والا على رتبة بان يكونا متواترين او مشهورين  
او خبرى واحد فلا يرجح نص الواحد على ظاهر الكتاب كما في قوله تعالى  
حتى تنكح زوجا غيره فانها ظاهر في انها ناكحة نص في ثبوت الحرمة  
الغليظة وقوله عليه الصلاة والسلام لانكاح الابولى وان كان نصا  
في اشتراط الولي النافي لكونها ناكحة لا يقوى على معارضة ذلك الظاهر  
وعلى هذا نص ( قوله يرجح النص على الظاهر الخ ) قال في التلويح لان  
المعمل بالواضح والاقوى اولى واخرى ولا فيه جسا بين الدليلين بمحمل  
الظاهر مثلا على احتماله الاخير الموافق للنص مثاله قوله تعالى واحل لكم  
ما وراء ذلكم ظاهر في حل ما فوق الاربع من غير المحرمات وقوله تعالى  
منى وثلاث ورياع نص في وجوب الاقتصار على الاربع فيعمل به وقوله  
صلى الله عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لكل صلاة نص في مدلوله بمحمل  
التاويل بمحمل اللام على انها لتوقيت وقوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة  
تتوضأ لوقت كل صلاة فسر فيعمل به اهـ وهذا مثال تعارض النص والمفسر  
في النصوص ومثاله في المسائل ما ذكره في المتن واما مثال التعارض بين  
المفسر والمحكم فنقل في الشرح الملكي عن بعض الشراح انه لم يوجد  
في النصوص ونماه فيه ( قوله لا يحتمل الكاح ) لانه لا يثبت التوقيت واورد  
على النص في الشرح الملكي ان في التعارض بينهما نظرا لانه يقتضى  
كلا من مستقلين وهما ليس كذات بل معناه انه دائر بين ان يكون نكاحا  
ومتعة فارجح كونه متعة

( ان الله بكل شيء عليم )  
شال الحكم ( و )  
لكن ( يظهر ) اى كل  
من هذه الاربع موجب  
الحكم قطعا لكن يظهر  
( التفاوت عند التعارض )  
ليصير الادنى متروكا بالاعلى  
يرجح النص على الظاهر  
والمفسر عليهما والمحكم  
على الكل ( حتى قلنا )  
اذا تزوج امرأة الى شهراته  
متعة ( لانكاح لان قوله  
تزوجت نص في النكاح  
ويحتمل المتعة الى شهر  
خسر في المتعة لا يحتمل  
النكاح ثم ذكر اضداد  
هذه الاربعة قال

## مبحث الخفي

وهو المقابل للظاهر ( قوله ثم ذكر اضداد هذه الاربعة ) المراد بالاضد هنا اصطلاح الأصوليين وهو ما يقابل الشيء ويكون بينهما نهاية الخلاف سواء كانا وجوديين أو أحدهما وجودي والآخر عددي لاصطلاح أهل القول من أن الضدين الأحران الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد كذا في ابن نجيم عن الهندي فلا يرد ما قيل كيف اجتمع الظاهر والخفي في لفظ السارق فإنه ظاهر فيما وضع له خفي في حق الطرار والنباش ( قوله تأكيد للمعارض ) أي في المعنى والمراد أنه صفة كاشفة له أو يدل فيكون عينه وليس صفة مؤسدة للمعارض لأنه احتراز به عن المشكل والمجمل والمتشابه فينهم منه أن الخفا في هذه الثلاثة بمعارض هو الصيغة وهو فاسد لأن الصيغة لا يصح إطلاق المعارض عليها وعلى هذا فزيادة في الحرقة في قوله في غير الصيغة محذوفة بالمقصود لأنها تكون متعلقة بمعارض وليس بمراد وكان الذي أوقفه في ذلك قول ابن ملك بعد الذي قرأه وعبارة شمس الأيمدة هي ما خفي مراده بمعارض في غير الصيغة أظهر أنه لأن عبارة شمس الأيمدة بدون لفظة غير كائنه عليه في العزبة وبه تكون أظهر من كلام المنص والافندي موافقة له ومصادمة لما قرره ولا عاذا كرهه فافهم ( قوله تأكيد للخفي ) كذا في غالب النسخ وفي بعضها النص وهي الاظهر أي ليس من تحت الحد اذ حصل المقصود وهو الاحتراز عن الثلاثة بقوله بمعارض لأن خفاها بنفس اللفظ ( قوله وعبارة التفتيح اخصر واحسن ) اما كونها اخصر فظاهر واما كونها احسن فسلامتها بما في عبارة المنص من الإيهام ( قوله اولاً بل اصلاً تشابه ) ليس في عبارة التفتيح لفظة بل ( قوله المنص فيظهر المراد به ) بالنصب محضاً على يعلم ومقطعة من نسخ الش ( قوله المنص في حق الطرار والنباش ) الطر الشق ومنه سمي الطرار لأنه يشق الثوب وهو الاخذ للـ مخصوص من الغير علماً وهو يقطعان حاضر فأصد لقطه بضرب خفة منه والنباش هو سارق الكفن بعد الدفن ( قوله فوجدنا معنى السرقة كاملاً في طرار ) لأنه سارق يأخذ مع حضور المالك ويقطعه منه مزيد على السارق من البيت على سبيل الحية ( قوله فيقطع ) كذا اطلقوا القطع هنا

## مبحث الخفي

( وأما الخفي هنا ) أي لفظ ( خفي مراده ) أي معناه ( ب ) سبب (عارض (في) غير الصيغة ) تأكيد للمعارض (ب) ( لا يزال ) ذلك المراد ( الا بالطلب ) تأكيد للخفي وعبارة التفتيح اخصروا حسن وهي فان خفي لمعارض معني خفياً وان خفي لنفسه فان ادرك عقلاً فشكل اولاً بل تشابهاً فمبطل او لابل اصلاً تشابه ( وحكمه النظر فيه ليعلم أن اختفاء لمزية او نقصان فيظهر المراد كآية السرقة ) ظاهرة في ايجاب القطع في كل سارق خفية ( في حق الطرار والنباش ) بمعارض فيهما وهو اختصاصهما باسم آخر وتقاير الاسامي دليل على تقاير المعاني فطلبنا فوجدنا معنى السرقة كاملاً في اطرار فيقطع



وفصلوا في كتب القروع قالوا وان طرطرة خارجة من الكرم لم يقطع وان طر  
طررة داخلة فيه قطع وحل الرباط على العكس وفي الشر نبلاية على الدرر  
قال الكمال وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يقطع الطرار على كل حال وهو  
قول الائمة الثلاثة وما ذكر من التفصيل في الطرطران ما يطلق في الاصول  
من ان الطرار يقطع انما يتأتى في قول ابي يوسف (قوله ناقص في التباش) لعدم  
المحافظة بللوت (قوله فلا) اي فلا يقطع لانه صار فيه شبهة والحدود مذكرا باسميات  
فالخاصل ان نعت السارق خفي في حق الطرار والتباش لكن خفاؤه في الطرار  
لمزية على ماهو ظاهر فيه في المعنى الذي يتعلق به الحكم فيشمله اللفظ وثبت  
في حقه الحكم وفي التباش نقصان على ماهو ظاهر فيه في ذلك المعنى فلا يشمله اللفظ  
ولا يثبت الحكم في حقه (قوله ولو التبر في بيت مقفل في الاصح) كذا في  
الشر نبلاية وفيها ايضا وكذا لو سرق من ذلك البيت مالا غير الكفن او من  
تابوت في القافة وفيه الميت لا يقطع ولو اعتاد لص ذلك للامام قطعه  
سياسة لاحدا كافي التبيين والصح اه وبه يجمع بين حديثي من نبش قطعناه  
ولا قطع على الخنق وهو التبرش بلفظ المدينة

### مبحث المشكل

بانصافي التباش فلاولو  
القبر في بيت مقفل في الاصح  
مبحث المشكل

(واما المشكل فهو) الكلام  
(الداخل في اشكاله) يتبع  
الهجرة اي اشكاله بحيث  
لا يعرف الا بدليل يميز به

وهو المقابل للنص (قوله النص الداخل في اشكاله) المراد بالجمع ما فوق  
الواحد وفيه اشارة الى ما أخذ اشتقاقه بدل اشكل على كذا اذا دخل في  
اشكاله يعني ما اشكل على السامع طريق الوصول الى معناه في نفسه لا يمارض  
فكان خفاؤه فوق الخفي الذي يمارض لانه لا ينال الا بالطلب والتأمل الى  
ان يتبين المراد بخلاف الخفي فانه ينال بمجرد الطلب فالخفي بمنزلة رجل اختفى  
عن غيره في بيت فيوقف عليه بمجرد الطلب والمشكل بمنزلة من اختفى  
في بيت بين امثاله وظايره فلا يوقف عليه الا بالطلب لمكان اختفى فيه  
ثم التأمل لتمييز عن اشباهه وامثاله وفي التوضيح والمشكل اما التمهوض  
في المعنى فهو وان كنتم جنبا فاطهروا فان غسل ظاهر البدن واجب وفضل  
باطنه ساقط فوقع الاشكال في التمهوض بانه باطن من وجه حتى لا يفسد الصوم  
بانتلاع الريق وظاهر من وجه حتى لا يفسد بدخول شيء في القم فاعتبرنا  
الوجهين فالخفي بالظهر في الطهارة الكبرى حتى وجب غسله في الجلباب  
وبالباطن في الصغرى فلا يجب غسله في الحدث الاصغر وهذا اولي من  
لعكس لان قومه تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا بالتشديد يدل على التكلف  
والتباعد لاقولهم فاطهروا وجوهكم او لاستعارة بديعة نحو قوارير من فضة

لأن القارورة تكون من الزجاج لامن الفضة فالمراد ان صفاءها صفاء الزجاج  
وياسها بياض الفضة ( قوله يعنى التامل في نظيره الخ ) قال ابن نجيم  
والظاهر ما في التوفيم من ان حكم الخفي وجوب الطلب بتامله في نفسه حين  
يظهر وحكم المشكل وجوب الطلب بتامله في نظيره من كلام العرب بما عقل  
منه اه والمراد بالتامل التكلف والاجتهاد في الفكر ليتغير المعنى عن امثاله  
( قوله اشبه انه يعنى من ابن اوكيف ) اى لاستعماله فيها قال تعالى انى  
لك هذا انى يحسب هذه الله فهو مشترك لفظى فيكون المشكل اهم منه لعدم التنافى  
اذ يجوز ان يسمى الشيء باسمين مختلفين من جهتين قال في التحرير ولا يسأل  
بصدقه على المشترك فسط ما في الشرح الملحق من ادما التنافى بينهما ( قوله  
ظهر بمعنى كيف ) فيقتضى التخيير في الاوصاف اى سواء كانت قائمة او نابعة  
او مقبلة او مدبرة بعد ان يكون المسأى واحدا ( قوله بقرينة الحرث الخ )  
فلا يكون بمعنى من ابن لاقتضاءها حل الايمان في الدرر

### مصباح الجمل

وهو المقابل للعسر ( قوله المص غالزدجت فيه المصافى ) جنس وقوله  
واشبه المراد الخ فصل اخرج الخفى والمشكل دون المشترك خلافا لما في الشرح  
الملكي فانه اذا انسده باب الترجيح يكون مجملا كما صرح به تعدد اول  
الانبريد ما ليس كذلك مما يمكن ان يظهر بالتامل بعض وجوهه فيكون  
خارجا ( قوله متساوية كانت كالشرك ) كوصيته لمواليه حتى بطلت  
فمن له الجتهان كافي التحرير اى اذا مات قبل البيان في ظاهر الرواية لبقاء  
الموصى له بمجهولا ( قوله كايها متكلم لوضعه ) اى ذلك لفظ لعير ما عرف  
مرادته عند طلاقه بالنسبة الى اصل وضعه وكفرابة القط كالمهلوع  
في قوله تعالى ان الانسان خلق هلو ما قبل التفسير ( قوله ويكنى ازدحام  
معين ) اشارة الى ان قول المصفاة ازدجت فيه المعاني بالجمع اتفاقا او اطلاق  
الجمع على ما فوق الواحد ( قوله فلاردم التشابه ) دفع لما اورده في الشرح  
الملكي من ان التعريف غير مانع لصدقه على التشابه ووجه الدفع ان رجاء  
معرفة المراد منه منقطع كما ياتي ( قوله ان احتجج اليهما ) كذا قيد في استنبط  
اذ ليس كل جمل بعد بيان الجمل يحتاج الى الطلب والتامل فالصلاة  
وتركة يانها شاف فلم يحتاج الى تأمل بعده وبيان الربا غير شاف صار به  
الجمل مؤولا وهو يحتاج الى الطلب والتأمل وكان على المص ان يقيد به

( وحكمه اعتقاد الحقيقة لهما  
هو المراد ) به ( ثم الاقبال  
على الطلب والتامل فيه )  
يعنى التامل في نظيره من  
كلام العرب لا في نفس  
الصيغة اذ الخفى كذلك  
( الى ان يقين المراد )  
كقوله تعالى اتوا حرثكم  
انى شيتتم اشبه انه بمعنى  
من اين او كيف فبعد  
الطلب والتامل ظهر انه بمعنى  
كيف بقرينة الحرث اذ الدرر

ليس موضع الحرث

### مصباح الجمل

( واما الجمل فالازدجت  
فيه المعاني ) اى تواردت  
على اللفظ بلا رجوعان  
لاحدها متساوية كانت  
كالشرك او لا كما بهام متكلم  
لوضعه لعير ما عرف كالاسما  
الشريعة ويكنى ازدحام  
معين ( واشبه المراد  
اشتباهها لا يدرك نفس  
العبرة بل بالرجوع الى  
الاستسار ) من الجمل فلا  
رد التشابه لانه لا يدرك  
بالرجوع الى الاستفسار  
( ثم الطلب ثم التأمل ) ان  
احتجج اليهما

او مثل له كما مثل للاول بالصلاة والزكاة لينفع الایام وينظم الكلام لكن ذكر المص في شرحه والحقق في فتح التدرير والكا في جامع الاسرار انه يحتاج في الصلاة والزكاة الى التأمل بعد الاستفسار ( قوله الى ان يتبين المراد ببيان الجمل ) فاننا لحقه البيان وجب العمل به على حسب تفاوت درجات البيان فان كان شافيا قطعيا كبيان الصلاة والزكاة صار الجمل مفسرا وان كان غنيا كبيان مقدار المسح بحديث الغيرة صار مؤولا وان لم يكن البيان شافيا خرج عن حيز الاجمال الى الاشكال فيصعب الطلب والتأمل بعد ذلك كبيان الربا بالحديث الوارد في الاشياء الستة قال الربا على باللام المستغرق لجميع انواعه والتي صلى الله عليه وسلم بين الحكم في الاشياء الستة من غير قصر لانعدام كلمات القصر وانقضاء الاجماع ايضا ان الربا غير منصرف عنها فصار مؤولا فيها وبق فيا واوراها غير معلوم كاقبل البيان الا انه لما احتمل ان يوقف على ما وراها بالتأمل في هذا البيان سميانه مشكلا لا بجمل وبعدم الادراك بالتأمل والوقوف على المعنى المؤثر صار مؤولا فيه ايضا فيصعب العمل به بقال الطن كذا قيل

### بحث التشابه

وهو المقابل للمحكم ( قوله في حقا دون الرسول ) عليه الصلاة والسلام كذا قاله فخر الاسلام وشيخ الائمة ويا في تمام الكلام عليه ( قوله لا ابتلاء في الآخرة ) يعني ان ازال التشابه للابتلاء كما ياتي وهو انما يكون في الدنيا دون الآخرة لانه يصير معلوما ومنكشما في الآخرة ( قوله المص كانتقطعات في او ايل السور ) سميت بذلك لانها اسماء لحروف يجب ان يقطع في التكلم كل منها عن الآخر على هيئة وتسميتها بالحروف القطعات مجاز لان مدلولها حروف تطلق على الكلمة كذا في التلويح ( قوله فتؤمن بها ولا تؤول ) وعلى هذا فيكون الوقف على قوله تعالى الا الله وقالا لا ما ويكون الراسخون في اسم غير طالين بالتشابهات وهو مذهب عمدة قال في التوضيح وهذا البق ينظم القرآن حيث جعل اتباع التشابهات حظا زعمين والاقرار بحقيقتها مع العجز عن دره حظ الراسخين وهذا يفهم من قوله آتسابه كل من عند ربنا اى سواء علما اولم تعلم ه ويؤيده قرعة ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما ان ناز به الا عند الله ه لا يمكن عطفوا الراسخون المرفوع عليه لانه مجرور قطعا ومحلا ( قوله

( وحكمه اعتقاد الحقية فيها ) هو المراد بالتوقف فيه الى ان يتبين المراد ببيان الجمل ( كيان الرسول الربا في الاشياء الستة من غير قصره عليها فيق فيا وراها بجمل فيطلب المراد في الحديث انه لا معنى حرم الربا فوجدناه التدرج والجنس ( كالصلاة والزكاة ) وضعا للمعنى والتأويلهما غير مرادين ففسرا ببيان الرسول

### بحث التشابه

( واما التشابه فهو اسم لما يقطع رجاء معرفة المراد منه ) في حقا دون الرسول ( وحكمه اعتقاد الحقية قبل الاصابة ) اى قبل يوم القيامة اذ لا ابتلاء في الآخرة ( وهذا كالقطعات في اوائل السور ) مثل الم فتؤمن بها ولا تؤول

خلافا لاكثر المتأخرين) فانهم يحملون المقطعات على اسماء السور ويحصلون الوجه مجازا عن الرضى واليد من القدرة والنزول من زوال الامر الى غير ذلك (قوله خلافا للحنفية) حيث قالوا لا يمكن دركه في الدنيا اصلا قال في التعبير والذي ذكره صاحب الكشف والتحقيق وغيره ان هذا مذهب عامة الصحابة والتابعين وعامة متقدمي اهل السنة من اصحابنا واصحاب الشافعي واقاضي ابني زيد وفخر الاسلام وشمس الائمة وجماعة من المتأخرين الا ان فخر الاسلام وشمس الائمة استثنيا النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ان التشابه وضع له دون غيره اه لكن اورد عليه ان وجوب الوقف على الا الله يقتضي ان لا يعلم الرسول كغيره من العباد وان كان الوقف على والراستخون في العلم كما هو مختار الخلف يلزم ان لا يكون الرسول عليه الصلاة والسلام محصو صا بعلمه وتقل بعده عن الكشف ما حاصله انه يجوز ان يكون التعليم حاصل بعد نزول هذه الآية فلا يكون الرسول عليه السلام طالما بالتشابه قبل نزولها فيستقيم المحصر بقوله الا الله ونعمه فيه فتأمل (قوله وفي التنجيج الخ) جواب عما اورد ان الراستخون اذا لم يعلموا تأويله يكون الخطاب خطابا بما لا يفهم وهو وان جاز عقلا فهو بعيد جدا وحاصل الجواب ان قائمة الخطاب به الابتلاء (قوله من له ضرب جهل) انما قال كذلك لانه لا تكليف للجهال الذي لا يعلم شيئا (قوله بالامعان في السير) اي في طلب العلم والمراد بذلك المجهود والطاقة في طلب العلم (قوله ابتلى الراستخ في العلم بالتوقف) اي من طلبه فانه لا يمكن ابتلاؤه بالامر بطلب العلم كنه له ضرب من الجهل لان العلم غاية تمامه فكيف يتبلى به فلما استخ في العلم نوع من الابتلاء ولان له ضرب من الجهل نوع آخر كان رياضة البليد تكون بالعدو ورياضة الجواد باسماء العنان والمنع من السير (قوله وهذا اعظمها بلوى واعظمها جدوى) كذا في غالب النسخ بضمير التثنية في الموضوعين وهو موافق لعبارة التنجيج وفي بعضها مدونه اي هذا النوع من الابتلاء اعظم لوعين بلوى لان البلوى في ترك المحبوب اكثر من البلوى في تحصيل غير المراد واعظمها جدوى اي فعلا لانه اشق قوائمه اكثر والله تعالى اعلم

### بحث الحقيقة

وهو القسم الاول من التقسيم الثالث وهو تقسيم الاعمى باعتبار ستمها له

خلافا لاكثر المتأخرين  
وكالصفات في نحو اليد  
والعين والاضال كالنزول  
وفي التعبير والاكثر على  
امكان دركه خلافا للحنفية  
وفي التنجيج فكما ابتلى  
من له ضرب جهل  
بالامعان في السير ابتلى  
الراستخ في العلم بالتوقف  
وهذا اعظمها بلوى  
واعظمها جدوى

بعض الحقيقة

(واما الحقيقة فاسم لكل لفظ)  
كالجس ( اريد به ما )  
اى استعمال فيما ( وضع له )  
خرج المجل وما وضع  
ولم يستعمل و اللفظ  
والمجاز ثم لفظ الحقيقة  
مشترك على ذات الشيء  
وعلى اللفظ المستعمل فيما  
وضع له فاطلاق الحقيقة  
على اللفظ المذكور حقيقة  
لغوية ايض وهو الاصح  
لان الحقيقة اسم للذات  
لفظة كذا في الكشف  
وفي التوضيح والخلق  
بعض الناس الحقيقة  
والمجاز على المعنى اما مجاز  
او من خطأ العوام وتعبه  
في التلويح بتعيينه مجز  
وجهه على خطأ النوام  
من خطأ الخواص

في المعنى ( قوله كالجس ) تقدم الكلام على نظيره في اول بحث الخالص  
فلا تغفل ( قوله المص اريد به ماوضع له ) اى اراد المستعمل لذلك اللفظ به  
ماى معنى وضع لذلك اللفظ في قوله اريد هنا وكذلك في تعريف  
المجاز اشارة الى اشتراط الاستعمال اللازم للارادة وان المقصود انما هو  
الارادة لا مجرد الاستعمال العادى عنها قبل الارادة والاستعمال لا يوصف  
اللفظ بحقيقة ولا مجاز وهذا ما حقه في التلويح قال والتصديق ان معنى  
استعمال اللفظ في الموضوع له او غيره طاب دلالة عليه او ارادته منه  
فمجرد الذكر لا يكون استعمالا له وبهذا التفرير علمت ان في كلام المص  
غنية عن قول الش استعمال لان المراد بالارادة ليس الارادة المتكلم  
على انه يلزم عليه تكرار ما في قول الش فيما اذهى في الموضعين واقعة  
على المعنى وان اراد به تفسير الارادة في كلام المص بالاستعمال لازية  
قيد آخر فبعد كون الواجب الاتيان بلى التفسيرية لاحاجة اليه على ما  
قرئناه بل يوهى خلاف المقصود فانهم والمراد بوضع اللفظ تعيينه للمعنى  
بحيث يدل عليه من غير قربته اى يكون العلم بالتعيين كافيا في ذلك فان كان ذلك  
التعيين من جهة واضع اللفظ كالاسد للمجوان المقرض فوضع لغوي والافان كان  
من الشارع فوضع شرعى كالصلاة للعبادة المخصوصة والافان كان من قوم  
مخصوص كاهل الصناعات من العوام وغيرهم كالرفع للمركبة المخصوصة عند  
التمائة فوضع عرفي خاص ويسمى اصطلاحيا والا كالدابة لذوات الاربع فاتها  
في اللغة لما يدب على الارض فوضع عرفي عام وقد غلب العرف عند الاطلاق  
على العرف العام فالعبرن الحقيقة هو الوضع شئ من الاوضاع المذكورة  
وفي مجاز عدم الوضع في الجملة ( قوله خرج المجل ) لانه لا معنى له فلا  
وضع ولا ارادة وقوله وماوضع ولم يستعمل لانه لم يرد وقوله والعط يتخرج  
بقوله وضع او قوله اريد كايظهره اسنذكره في بحث المجاز من بيان المراد  
يعط وقوله ولجبالاه لم يوضع له ( قوله مشترك على ذات الشيء ) اى  
مشترك يطلق على ذات الشيء اح ( قوله اسم للذات لعة ) الذي في ان  
نجيم عن الكشف اسم لثبات وقد وجد كذلك مصطلحا في بعض نسخ الش  
وهذا على انها معيلة بمعنى فاعل من حق الشيء يحق اذا ثبت ويحتمل  
ان يكون معنى معية اى الكلمة المثبتة من حققت الشيء تحققا احقه اذا ثبتته  
واته على اول لتسايت ايض ولا يخفى ما فيه ( قوله وتقدم في التلويح

(الخ) حيث قال ثم اطلاق الحقيقة والجاز على نفس المعنى او على اطلاق اللفظ على المعنى واستعماله فيه شائع كثير في عبارة العلماء ما بين القسط والمعنى من الملابس الطاهرة فيكون مجازا لا خطأ وجهه على خطأ العوام من خطأ الحواص اه واجاب السيد قدس سره بان المعنى اراد ان من يطلق الحقيقة على المعنى اراد في بدلالة اللفظ والملابس التي بين اللفظ والمعنى فمجاز ولا خطأ صريح لا يليق من الحواص فم يكن وجهه على خطأ الحواص من خطأ العوام (قوله خاص في الأمور به) وهو الركون والنهي عنه وهو الوفا عام في الأمور والنهي وهو الواو من اركموا ولا تقرىوا لانها الموم

مبحث الجاز

وهو القسم الثاني من اقسام اللفظ باعتبار استعماله في المعنى (قوله كاستعمال الارض في السماء خطأ) اي خطأ في اللفظ صادرا عن قصدان عن المناسبة بينهما استعمال احدهما مكان الآخر وعلى هذا يصح خروجه بقيد ان كور واما لو اريد باللفظ الهو وسبق المسان كما هو المتبادر منه فيخرج بقوله اريد به لانه لم يرد كذا ذكره بعض المحققين في حواشي الطول ومثله في شرح التهرير (قوله وخرج العلم المقبول الخ) المقول ما غلب في غير الموضوع له بحث يفهم بلا قربة مع وجود العلاقة بينه وبين الموضوع له وينسب الى الناقل لان وصف المفعولية اما حصل من جهة فيقال مقبول ثم عني وعرفي واصطلاح وفيه تفصيل يطلب من التلويح وخرج ايضا الرنجل وهو ما استعمل في غير ما وضع له استعمالا صحيحا بلا علاقة لان هذا الاستعمال وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة وتعمده في المرأة ولم يذكر الش خروح الحقيقة لظهوره واختلف في الهرل ضل لم يدخل لانه لم يرد به شيء وعليه الهندي وقيل دخل لا اريد به غير ما وضع له وخرج بقيد العلاقة العبرية بها بالمسابقة في تعريف مجر وهو الطاهر والافوق يعرف الهرل الآتي وهو ان يراد بالشئ ما يوضع له ولا ما يصلح له اللفظ استدارة وهذا معني على ان الجنس ما يرد لالهط ما والافو داخل قطعا ولكن هذا هو الطاهر وعم ن سط مجر مقول بالاشراك على ما نحن بصده هو صفة لفظ باعتبار استعماله في المعنى وعلى الجاز ان الذي هو صفة الاحراب او لفظ باعتبار تعبير حكم امر به

(وحكمها وجودها موضعها)  
اي ثبوت حكمه قطعا (خاصا  
كان او عاما) امرا او نهي  
كقوله تعالى يا ايها الذين  
امنوا اركموا وقولوا لا تقرىوا  
الزنا خاص في المسامور به  
والنهي عنه عام في المأمور  
والنهي

مبحث الجاز

(واما الجاز فليس لما) اي  
لكل لفظ (اريد به غير ما  
وضع له مناسبة بينهما)  
اي بين ما وضع له اللفظ  
وبين غيره الذي اريد به  
خرج ما لا مناسبة بينهما  
كاستعمال الارض في السماء  
خروج العلم المقبول  
كفضل لعدم المناسبة  
الشهورة بينهما

والتعريف للاول فلذا ذكر في التبرير ان كلا من مجاز الحذف والزيادة حقيقة اما الاول فانه المذكور كالقرية باعتبار تغير احرازه واما الثاني فلو ضمه لعنى التاكيد فلا مردان تعريفه المجاز غير جامع ولم يذكر في التعريف القرينة المسافعة من ارادة المعنى الحقيقي كما ذكرها علمه البيان لخراج الكناية لان الكناية في اصطلاح الاصوليين تجامع المجاز لانها عندهم ان استعملت في موضوعه فستبقى والافصح زكا في التلويح فلا يصح اخراجها ( قوله المنس وحكمه وجودا استعير ) اعلم ان الاصوليين يطلقون الاستعارة على كل مجاز بخلاف انبيائين فان المجاز عندهم ينقسم الى الاستعارة والمرسل فلا تنقل عن مخالفة الاصطلاحين وسينه الش على ذلك ( قوله ثم لا خلاف الخ ) قال في التلويح المجاز المقرن بشئ من ادلة العموم كالعرف باللام ونحوه لا خلاف في انه لا يعم جميع ما يصلح له اللفظ من انواع المجاز كالحلول والسيبة والجزئية ونحو ذلك اما اذا استعمل باعتبار احد الانواع كلفظ الصاع المستعمل فيما يحله فاصحح انه يعم جميع افراد ذلك المعنى لما سبق من ان هذه الصيغ للعموم الخ مافي الش لكن لم ادر في اي موضع مر ذلك في كلام الش نعم اشرنا اليه في اول بحث العام فلا تنقل ( قوله المنس لانه ضروري ) اي ثابت على خلاف الاصل للحاجة ( قوله والثابت بالضرورة يتقرر بقدرها ) فاذا كان مقترنا باداة عموم تندفع بارادة بعض الافراد فلا يراد جميعها الاجرنية كالاستثنا في قولهم ما جاني الاسود الرامة الازيد ( قوله والاصح في المذهب ) اي في مذهب الشافعي رحمه الله تعالى القول بعمومه كذهبنا قال ابن نجيم نسب المنس هذا القول لشافعي وفي بعض كتب الحنفية نسب الى بعض اصحابه ونسبه ابن السبكي الى بعض الحنفية وضعفه وصحح القول بعمومه اه وفي التلويح ان القول بعدم عموم المجاز مما لم يجده في كتب الشافعية اه ويدل عليه ارادة الشافعي من الصاع جميع المطعومات لا بعضها واما تخصيصه بالمطعومات فغني على ما ثبت عنده من حلية الطعم في باب الرابا لا على عدم عموم المجاز ( قوله فكذا المجاز ) يعني ليس له دخل في العموم بنسبه وانما ثبت للعموم بدالته ( قوله المنس وكيف يقال انه ضروري ) وقد كثر في كتاب الله تعالى هذا مبنى على ان المراد بكونه ضروريا من جهة التكلم في الاستعمال يعني انه لا يبعد معنى سواء اى هو باطل لو وقوعه في كلام المتراء عن الضرورة ولا يتكلم يجوز ان يعدل الى المجز لا غراض موجبة زيادة البلاغة في الكلام

( وحكمه وجود ما استعير ) اي ثبوت الحكم للمعنى المستعار ( له خاصا كان ) كقوله تعالى اولاستم النساء المراد الجماع وهو خاص ( اواما ) اذا اقترن به ما يفيد العموم كالصاع في الحديث الاتي ثم لا خلاف انه لا يعم جميع ما يصلح له اللفظ من انواع المجاز بل يعم جميع افراد ذلك المعنى على الصحيح لما مر من ان الصيغة للعموم من تفرقة بين كونها مستعملة في المعاني الحقيقية والمجازية ( وقال الشافعي ) اي بعض اصحابه ( لا عموم للمجاز لانه ضروري ) والثابت بالضرورة يتقرر بقدرها والاصح في المذهب القول بعمومه ( وانقول ان عموم الحنفية لم يكن لكونها حقيقة ) والاما وجدت حقيقة الاوهى صامة ( بل دلالة زائدة على ذلك ) وهى ادوات العموم ككونها نكرة في موضع النفي فكذا المجز ( وكيف يقال انه ضروري ) وقد كثر في كتاب الله تعالى

والله منزّه عن الضرورة (ولهذا) أي ليرى أن العموم في الجواز (جعلنا لفظ الصاع في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه) الاتبعوا ﴿ ١١٣ ﴾ الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين (ما فيها بحله) من العموم

وغيره باطلاق اسم الحمل على الحال بجواز الان حقيقته الصاع غير مرادة اجماعا (و) من علامات (الحقيقة) انها (لا تستقطن المعنى) أي لا يصح قهبا عنه (بخلاف الجواز) فالأب لا ينقضي عن الوالد والجسد يسمى ابا وينقضي عنه (ومتى أتكّن الحمل بها) أي بالعنينة (سقط الجواز)

لان الخلف لا يارضى الاصل (فيكون القدر) في قوله ولكن وبأخذكم بما عهدهم الايمان فكفارته (ما ينقض) أي يرتبط فيقتضي في المنعقدة لكونها ربطا تقسم بالقسم عليه او الجزاء بالشرط (دون العزم) أي قصد القلب كما قاله الشافعي حتى يكفر في الفموس ايض وما قلنا اولى لقرنه من السقطة بدرجة لان الصدقة عند الحمل ثم استعير لربط الانقاط ثم استعير لعزم القلب (و) يكون (النكاح) في قوله ولا تكفوا ما كنتم باؤكم (لوطي) عندنا (دون القد) كما قاله الشافعي لانه لوطي حقيقة ولم يستعير استدل بالآية على حرمة

من لطائف الاعتبارات ومحاسن الاستعارات وان اردنا الضرورة من جهة الكلام والسماع بمعنى ما لم نعد العمل بالحقيقة وجب الحمل على الجواز بالضرورة لئلا يلزم إلغاء الكلام فلا تقسم ان الضرورة بهذا المعنى تنافي العموم فانه يتعلق بدلالة اللفظ عند الضرورة يحصل على ما استعمله اللفظ خاصا كان او عاما وتمامه في التلويح (قوله والله منزّه عن الضرورة) لانها من امارات العجز تعالى عن ذلك علوا كبيرا وفي معنى النسخ والله تعالى منزّه عن ذلك ضرورة (قوله لان حقيقة الصاع غير مرادة اجماعا) لان بيع نفس الصاع بالصاعين جاز بالاجماع فالرادم مكمل الصاع بمكمل الصاعين فيعبرى الرابا في نحو المجلس مما ليس بمعموم وينبغي مناط الرابا كما في التصرير لان الحكم خلق للملك فينبغي عليه هذا الاستتاق (قوله ومن علامات الحقيقة) فيه تغيير اعراب المتن ولو قال والحقيقة من علاماتها ان لا تنقطع الخ لسلم من ذلك على ان ابن نجيم استظهر انه يبان حكمها لا لعلامتها (قوله فالأب لا ينقضي عن الوالد) أي لفظ الأب لا ينقضي عن الوالد فلا يقال لو ولد زيد انه ليس بابه بخلاف الجد فيصح نفي الأب عنه على سبيل الحقيقة لان تسمية ابا بجواز (قوله) (فيقتضي في المنعقدة) أي اليمين المنعقدة وهي الخلف على الآتي ونقطة في معنى الباء (قوله حتى يكفر في الفموس ايضا) وهي الخلف على امر ماض او حال يشهد بالكذب فيه (قوله لقرنه الى الحقيقة بدرجة) أي ان لم يقل انه حقيقة كما هو ظاهر المتن والمراد انه حقيقة شرعية لانقضية او انه لما كان اقرب الى الحقيقة سماه حقيقة اذ لا شيء اذا قرب من شيء ربما اخذ حكمه (قوله ثم استعير لعزم القلب) لانه سبب لهذا الربط (قوله استدل بالآية) على صفة المبني للمجهول أي استدل قهواؤنا قال ابن نجيم وهذا أي حل السكاح في الآية على الوطى طريقة لبعض وطاة المشايخ والمفسرين ان المراد به في الآية العند ثم قال وعلى هذا فمرة من فته أي الأب بدليل آخر (قوله او بإرادة الجواز مع الحقيقة في مقام الثاني) أي على قول من قال يجوزاه قال ابن ملك في غير هذا، نحل واليه مال صاحب الميسوط وهو مختار صاحب الهداية اه قلت وعليه مشي الرطبي في التبيين فقال وفي النفي يجوز الجمع بينهما كما يجوز في المشترك ان يجمع معانيه في النفي وقدمناه عن التبرير في المشترك (قوله) أي مفصودين بالحكم أي في حالة واحدة بان يستعمل اللفظ ويراد في إطلاق واحد معناه الحقيقي وانجازي معا بان يكون كل منهما متعنى الحكم واحترزه

من زنى بها (١٥) الأب على الابن فيبقى (لنعمت الاستحار) من عند عليا ثبت حرمتها بالاجماع وبإرادة الجواز مع الحقيقة في مقام النفي ظاهرا البهني في شرح المتن (وبسبب اجماعهما) أي الحقيقة والجواز (مرادين) أي مفصودين بالحكم



عن اجتماعهما في احتمال اللفظ اياهما بمعنى صلاحته لان يستعمل في كل  
منهما وعن اجتماعهما من حيث التناول الظاهري تبعا من غير ان يراد كسائتي  
في مسئلة الاستثيان وعن الجمع بينهما بمهوم المجاز كما يأتي وبفه عليه الش  
( قوله المص بلفظ واحد ) اطلقه فعمل القرد وغيره وخصصه في التهرير  
بالقرد وصحح جوازه في غيره فعلا ولغة قال تضمنه المتحد فكل لفظ لمعنى  
وقد ثبت التلم احدا للسانين والجمال احد الابوين قال ابن نجيم ورده  
في التهرير بان الجمع اى المقابل للمفرد فيبد جمع ما اقتضاه القرد فان كان  
المتناول للمعنى كان الجمع كذلك وان كان لا فيبد سوى احد المعنيين كان الجمع  
كذلك اه وسأني الاشارة الى رده ايضا في كلام الش بما قلعه من الطهيرية  
( قوله قلنا اللفظ للمعنى كالتوب لشخص الخ ) اختلف في سبب امتناع الجمع  
بين الحقيقة والمجاز قيل يمنع لغة لاحقلا وهو اختيار الحقين وقيل يمنع  
فعلا ايضا واختاره المص واستدل في التهرير للاول على صحته فعلا بصحة  
ارادة مان متعذرة قطعاً وكون اللفظ موضوعاً لبعضها لا يمنع فعلا ارادة  
غيره منه بعد صحة طريقه اى المجازى اذ حاصله نصب ما يوجب الانتقال  
من لفظ بوضع وقرينة قال قول بعض الحقيقة يستعمل كالتوب ملكاً ومارية  
تهافت اذ ذاك في الطرف الحق اى فلا يلزم من استعماله اطلاق اللفظ  
وارادة المعنى الحقيقي والمجازى معا وعلى عدم صحته لغة بان تبادل الوضعى  
قط بنى غير الحقيقي حقيقة اى لان التبادر من امارات الحقيقة ولا سيما العلم  
بوضع اللفظه وكون الاصل عدم الاشتراك ( قوله فيكون فيها مجازاً  
قط باعتبارها ) اى فيكون استعمال الواو في آدم وحواء عليهما السلام  
باعتبار التظليل مجازاً قط لاجازاً وحقيقة وفيه بحث لان المقلب معنى  
حقيقة لفظ والمقلب عليه معنى مجاز ونماه في حواشى التمرى في بحث  
الحروف ( قوله لانه لازع الخ ) كما انه لازع في امتناع استعماله في المعنى  
الحقيق والمجازى بحيث يكون اللفظ بحسب هذا الاستعمال حقيقة ومجازاً  
وكما انه لازع ايضا في الامتناع فيما لا يمكن الجمع كاضل امراً وتهديداً وكما  
انه لازع ايضا على قول الحقين في امتناع تميم المعاني المجازية كلا  
اشترى لشره الوكيل والسوم كما في التهرير وانما محل النزاع ما مر قال  
في المرأة ولحق انه فرع من استعمال المشترك في معنييه فان اللفظ موضوع  
بمعنى المجازى بالنوع فالبعض بالفطر الى الوضعين بمنزلة المشترك فمن جواز

( بلفظ واحد ) كقولك  
لا تقتل اسدا وتريد اسدا  
و رجلاً شجاعاً وجوزه  
الشافعى بدليل قوله  
فعلى اهل بطولاً دمو حواء  
قلنا اللفظ للمعنى كالتوب  
لشخص والمجاز من  
الحقيقة كالعارية من الملك  
فاستعمال اجتماعهما ( كما  
استحال ان يكون التوب  
الواحد على اللابس ملكاً  
ومارية في زمان واحد )  
والآية من باب التظليل  
فيكون فيها مجازاً قط  
باعتباره كما افاده الهندي  
في شرح الفنى قيد يكونها  
مرادين لانه لازع في  
جواز استعمال اللفظ في معنى  
مجازى يكون اللفظ الحقيقي  
من افرادة وهو المعبر عنه  
بمهوم المجاز

كاسمي" قريبا ومن القروم القريبة المخرجة على امتناع الجمع ما في الظهيرة لو قال زوجها والله اعتقدوا نوى طلاق زوجها حتى انته في ١١٥ عنت الله ولا تطلق زوجته وهو دال على عدم جواز الجمع في النفي

كالقردم ذكر الرابع مسائل الترخعة على منع الجمع فقال ( حتى ان الوصية الموالى لا تناول موالى الموالى واذا كان له مقتى ) بفتح التا ( واحد يستحق النصف ) اى نصف الموصى به سواء كان الموصى به الثلث او اقل او اكثر عند الاجازة او عدم وارث ذكره ابن نجيم لانه لمقتضى حقيقة ولموالى الموالى مجازا ( ولا يلحق غير المجر بالجر ) كما قال الشافعي حتى حد بالقليل من بقية الاثر به السكره لان الجر حقيقة فلهي من ماله العيب اذا غل ولغيره مجاز لعصامة ( ولا يراد بنو بنيه بالوصية لابنائهم ) اى ابنا غلان لانه لمقتضى حقيقة ونسبه مجاز وهذا عند الامام ( ولا يراد النسب باليد في قوله تعالى اولا ستم النساء ) خلافا لشافعي ( لان الحقيقة فيما سوى الاخير ) وهو الموالى والجر والصلي ( مرادة والمجاز ) وهو الجماع ( فيه ) اى في الاخير ( مراد ) بالاجماع حتى اكلوا لجنب اتيتم بهذا الصنيع استدلوا به على ان المس يدان في ( فليترك الآخر ) وهو المجر في ثلثا قول الحقيقة في الاخير ( مراد ) لليلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ( و ) ما قيل ان ( في الاستئمان من الكفار ) على ( بنوا الموالى يدخل القروم ) فيلزم الجمع جوابه انما دخلوا ( لان ظاهر الاسم ) اى اسم الابنا والموالى ( صار شبه ) في حق الدم من ان ينفك

ذلك جوز هذا كالشافعي رجحانه تعالى ومن لا فلا اه ويوده ما تقدم من ان صاحبي البسوط والهداية جوزاه في مقام النفي كما جوزا الجمع بين متنين للترك فيه ايض ( قوله كاسمي " قريبا ) اى في مسئلة ما اذا حلف لا يبيع نفسه في دار فلان ( قوله المص حتى ان الوصية للموالى ) اى وصية من لا ولاء عليه اذ لو كان له موال من البهتين فالوصية باطلة كما قدمناه عن التصريح في بحث الجمل وصورة المسئلة ان يكون له عبيد اعنتهم وهم اعتقوا غيرهم فتجاوز مواله وعقائهم موالى مواله ( قوله المص يستحق النصف اى والباقي للورثة كما في التصريح ) لانه لما تعينت الحقيقة واستحق الاثنان منهم ذلك لان لهما حكم الجمع في الوصية كما في الميراث كان بالضرورة النصف لواحد والنصف للورثة لورثة لالتقاء الشقيق لثلاث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وعندهما يكون النصف لموالى الموالى علة محموم المجرز كما في التصريح ( قوله لانه لمقتضى حقيقة ) لتبيل قول المتن لا يتناول والضمير في لانه لفظ الموالى وهذا الحكم عند وجود التوحيين اما اذا لم يكن له الا مولى الموالى فالوصية لهم اتفاقا لتعين المجرز كما في التصريح وابتنا الموالى كابائهم عند عدمهم كما في ابن نجيم ( قوله الموالى موال مجازا ) لعدم مباشرته اتفاقهم ولكنه صار شبهه بان اعتق الاول حتى قدر على اعتاق الثاني ( قوله المص ولا يلحق غير المجر بالجر ) اى في ايجاب الحد اما الحرمة ثابتة في الاثر به الحرمة كاعلم في الفتا كذا في ابن نجيم قوله حتى حد بالقليل من بقية الاثر به ) كالنصف والثالث واما عندنا فلا يحد الا بالسكره منها وثبوته بالاجماع لا بالاحقاق ( قوله لاني ) بالكسر والمز قابل التضج ( قوله وهذا عند الامام ) وعندهما يدخلون على محموم المجرز ( قوله المص لان الحقيقة الخ ) لتبيل للمسائل الرابع وقوله والمجاز بالنصب ع ا ف على الحقيقة ( قوله حتى اكلوا الخ ) بيان لدعوى الاجماع على ارادة الجماع بالاية لان المستدل بها على التقص بالمس باليد استدلت بها على جواز التيم لجنب ( قوله لثلاث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ) لانه ثبت امتناعه ( قوله وما قيل الخ ) واراد على المسئلة الاولى والثالثة وقرره لو قال الكفار امنونا على ابنا تاء واولادنا او موالنا فان ابنا تاءهم وموالى موالهم يدخلون في رواية الاستئمان ( قوله النص لان ظاهر الاسم صار شبهة الخ ) لان اسم الابن قد يناول جميع القروم مثل بني آدم وبني هثم فجعل مجرد صورة الاسر شبهة اثبت بها الامان لكن

هذا الصنيع مع استدلالهم به على ان المس يدان في ( فليترك الآخر ) وهو المجر في ثلثا قول الحقيقة في الاخير ( مراد ) لليلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ( و ) ما قيل ان ( في الاستئمان من الكفار ) على ( بنوا الموالى يدخل القروم ) فيلزم الجمع جوابه انما دخلوا ( لان ظاهر الاسم ) اى اسم الابنا والموالى ( صار شبه ) في حق الدم من ان ينفك

فما هو تابع في الخلقة لما ساقى كذا في التلويح وغيره هذا بالنسبة الى الابنا واما بالنسبة الى موالى الموالى فليست ما وجد تناول ظاهر الاسم له حتى صار شبهة وله لان المقام مقام ارادة العموم لان الامان لمحقن الدم فبرادمو الى الموالى بطريق عموم المجاز فخال ( قوله والامان ثبت مادني شبهة ) ولهذا ثبت بمجرد صورة المسألة بان اشار مسلم الى كافر بالزول من حصن او قال انزل ان كنت رجلا او تريد القتال او ترى ما فعل بك وعن الكافر منه الامان ثبت الامان بخلاف الوصية فانها لا تستحق بصورة الاسم والشبهة كذا في التصدير ( قوله ثم اشار الى ما ردد على الجواب ) يعني الى الجواب عن ما ردد على الجواب ( قوله معتبر بطريق التبعية ) اى فى مكان صالح لها كابنا الانا وموالى الموالى لامطلقا اى سواء كان صالحا لها اولا كالأجداد والجدات ( قوله فلا يكونون تبعا ) لان الأصالة فى الخلق تمنع التبعية فى الدخول فى اللفظ قالوا لان التبعية فى الدخول باعتبار تناول صورة الاسم دليل ضعيف فى نفسه فانما مارضه كونهم اصولا لهم فى الخلقة سقط العمل بموتعيب هذا الجواب فى التقرير بانه يخالف قولهم الام الاصل لفة وقول بعضهم النبات القروع لفظة وتعامه فيه وقال ايضا اذا صرف الاحتياط عن الاقتصاد فى الابنا فيصرف عن الاقتصاد فى الابا كما فى الابنا هموم المجاز فى الأصول اى يجعل الآباء مجازا عن الأصول كما لفظ الابنا مجازا فى القروع ان لم يكن حقيقة فيدخل الاجداد وجدات ومافضة الأصالة خلعة امر مجموع اى لعدم اقتضاء عقل او نقل ذلك وحاصله التسوية بين القروع والأصول فى الدخول لكن لا بطريق التبعية بل لان الابن مجاز عن العرع والاب والام مجاز عن الاصل ودليل المجاز الاحتياط فى حقن الدم ثم قال باتيا على ما غلغله عنه سابقا هذا والحق ان هذا من مواضع جواز الجمع لان الآباء والاجاج اى فيجوز فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز لانه فى غير الفرد اه ومتتضاه التساوى بين القروع والأصول فى الدخول وحلت ما عدا من عن التفرير ( قوله اما حرمة تكاح الجدات ) او شبهة - لا دلالة ذكره رابعى ( قوله مشورتها بالاجماع لا مكتوب ) اى لا دلالة له فى ما عدا ما عدا كذا فى التوضيح قال لمحقن فعزى فيه عذر غير صحيح لان حرمة تكاح الامام ثابتة لانه لا يسهل صورة وهو اصل لاصل دية بطريق الاول لى هو ثالثة بالاصل المحرم كذا

والامان ثبت بادنى شبهة ثم اشار الى ما ردد على الجواب قال ( بخلاف الاستئمان على الآباء والامهات حيث لا يدخل الاجداد والجدات ) اى لم تعتبر هذه الشبهة ( لان هذا ) تناول معتبر ( بطريق التبعية ) لامطلقا ( فيليق بالمرور دون الأصول ) فلا يكونون تبعا واما حرمة تكاح لجدات مشورتها بالاجماع لا بالكتاب

بالنسبة الى الام اكثر منها بالنسبة الى الجدة فلا تنظمها الدلالة اه وعلا  
 اثر يلقي بان الله تعالى حرم العمات والخالات وهن اولاد الجدات فهن  
 اقرب من اولادهن وكذا حرم بات الاخ فبات الاولاد اقرب منهم فكان  
 اولي المحرم واحاب ايضا ما قدمناه عن التحريم ان ادهي الاصل لغة  
 والنت هي القرع ( قوله المص وانما يقع على المكث والاجارة الخ ) اشارة  
 الى دفع ما اورد على الاصل المذكور انه لو حلف لا يدخل دار فلان حقه  
 ان لا يبحث بدخول داره بالاجارة لان الحقيقة داره المملوكة مع قولكم بالحسب  
 مطلقا وكذا لا يضمن قدمه حقه ان لا يبحث متعلا لان حقيقته في الحاقه مع  
 قولكم بالحسب كيف مادخل فيكم الجمع ( قوله في الثاني ) وهو الحلف  
 على عدم وضع القدم والاول هو الحلف على عدم دخول داره ( قوله ففسار  
 المقطوع وهو وضع القدم مجازا الخ ) اعلم ان قوله لا يضمن قدمه له حقيقة  
 لغوية وهي وضعه داخل والا وهي مجبورة فلا يبحث بها وله حقيقة حرفية  
 وهي الدخول ماشيا وهي غير مجبورة حتى لو نواه لم يبحث بالدخول راكبا  
 كالوقوف الدخول حافيا لم يبحث متعلا وله مجاز وهو الدخول من باب  
 ذكر السبب وارادة السبب فيبحث كيف دخل باعتبار عموم ماشيا وراكبا  
 حافيا او متعلا عند عدم التنية ( قوله وفي الاول باعتبار نسبة السكنى ) فيه  
 تضييع ارباب المتن وضناه اذ قول المص ونسبة السكنى مطوف على الدخول  
 الواقع خبرا عن الضمير المفصل العائد الى عموم المجاز وكلام الش  
 يوهم انه ليس به تخصيصه الثاني باعتبار عموم المجاز وجمعه  
 الاول مقابل له فظاهره ان نسبة السكنى ليست من عموم المجاز  
 وليس كذلك بل الجواب مبني على ان افراد بدار فلان كونها منسوبة اليه  
 نسبة السكنى من باب عموم المجاز فيشمل ما لو كانت ملكا له او جرة ونحو اخر  
 قوله في ثنى - ذكره ابن ضمير المص وغيره -

(وإنما يقع) الحلف (على  
 المكث والاجارة) فيما اذا  
 حلف لا يدخل دار فلان  
 (و) على (الدخول  
 حافيا ومتعلا) فيما اذا حلف  
 لا يضمن قدمه (في دار فلان)  
 ولا يسه له لا لجمع بين  
 الحقيقة والمجاز بل انما يقع  
 في الثاني (باعتبار عموم  
 المجاز) وهو كما مر استعمال  
 اللفظ في معنى مجازي يكون  
 المعنى الحقيقي من افراد  
 فصار لفظ وهو وضع  
 قدمه مجاز عن ثنى وذلك  
 لثنى (وهو الدخول)  
 بذكر السبب وارادة السبب  
 (و) في الاول باعتبار  
 (نسبة السكنى) اذ الدار

لا تعادى

ذكر خمس

نسبة على ضميره

محمم مذكور بدلالة

تكون

ملكاه

السكنى

اذ

العادة وهو ان الدار لاتصادى ولا تعبر لذات ابايل لبعض ساكنها وذلك ام  
من كون السكنى بمكة او اجارة ( قوله المص وانما بحث اذا قدم ليلا الخ )  
اشارة الى الجواب عما اوردا بوضان ان هذه المسئلة لم فيها الجمع المتنع فان  
اليوم حقيقة في ياض النهار وبحاز في الليل ( قوله المص لان المراد باليوم  
الوقت ) كافي قوله تعالى ومن ولهم يومئذ دبره ( قوله وضابطه ) اى  
ضابط هذا الكلام بما يعرف به في كل موضع ان المراد به حقيقة او مجازة  
وذلك ان المطروف متى كان غير متداك لتق والقسوم في قدمت يوم كذا يكون  
قرينة لمجاز بمعنى الوقت وما لا قرينة فيه على المجاز بان كان متدا كركت يوم كذا  
فهو حقيقة وبهذا التقرر ظهر ان لا اشعار باحتياج الحقيقة الى القرينة ما هم  
( قوله والمراد بالمتد ما يصح تقديره بمدة الخ ) مثل لبست الثوب يومين  
وركبت القرس يوما بخلاف قمت يومين ودخلت يوما فانه لا يصح ( قوله  
وفيه اشارة الى ان المتر في الامتداد هو الفعل الذى تعلق به اليوم ) وذلك  
حيث عبر بالمطروف اذا قل انت طالق يوم البس ثوبى كان المراد منه مطلق  
الوقت لان الطلاق مما لا يمتدوان المتر هو الفعل الذى تعلق به اليوم لا الفعل  
الذى اضيف اليه واذا قل امرك يدك يوم فمقدم زيد كان المراد منه ياض  
النهار حتى لو قدم ليلا لا يكون الامر بيدها لانه ما يمتد اذ يصح فيه ضرب  
المدة يقال حملت امرك يدك شهرا والمراد من التعلق بالطرف التعلق به  
بتقدير في كما في صمت الشهر وايضا المراد ما كانت طرفيته لعامل قصدية  
لا ضمنية وحاصلة لنقطا ومعنى لاختصرة على المعنى فلا يراد ان اليوم كما انه  
شرف لمعمل التعلق به كذلك هو طرف لمعمل المصاف اليه فيجب امتداده  
بامتداده وعدمه بعدم امتداده فيصل على الآن عند عدم امتداد المضاف اليه  
هذا واعلم ان هذا انما هو عند الاطلاق والخلو عن الموضع ولا يمنع مخالفة  
بمعونة القرائن مثل ركوا اليوم بآيكم العدو قل التعل فيه يتمم كون اليوم  
لمطلق لوقت وبالعكس مثل انت حرمي تكسف الشمس ( قوله لان لمجاز  
خير من لاشتراك ) قال في المرأة اعلم ان المعط اذا دارين ان يكون مجازا  
ومشتركا نحو الكاح فانه يحتمل انه حقيقة في الوطى مجاز في العقد وانه  
مشتراك بهما فالمجاز اقرب لان الاشتراك يحمل بالتضام عند خفاء القرينة  
بمخلافه فجزء يحمل مع القرينة عليه وبدونها على الحقيقة ولان المجاز  
ضمن مشترك بالاستتراء فالابح الحق الفرد بالاعم الاغلب ( قوله المص

وانما بحث اذا قدم ليلا  
او نهرا في قوله عبده حر  
يوم يقدم فلان ) مع ان  
اليوم لنهار حقيقة وليل  
مجازا لا لجمع بينهما بل  
باعتبار عموم لمجاز ( لان  
المراد باليوم الوقت ) مجازا  
( وهو عام ) شامل ليل  
والنهار وضابطه ان  
مطروف اليوم متى كان  
غير متداك لقدم يكون قرينة  
المجاز والمراد بالمتد ما يصح  
تقديره بمدة وبغيره ما لا يصح  
وفيه اشارة الى ان المتر  
في الامتداد هو الفعل الذى  
تعلق به اليوم لا الفعل  
الذى اضيف اليه اليوم  
وكلام المحيط مشعر بان  
اليوم مشترك بين مطلق  
الوقت وياض النهار  
والارجح الاول لان  
المجاز خير من الاشتراك  
قال ابن نجيم

( وانما ارد التذر واليمين الخ )  
 اذ اقل الله على صوم رجب ونوى به اليمين مع ان الكلام للتذر حقيقة واليمين مجازا لتوقفه على التبة لا لجمع بينهما بل ( لانه تذر بصيغته ) لكونها موضوعة لذلك ( يمين بموجبه ) فتصح الجيم لان على لا يحاب والايحباب البياح يصلح معنا كتحريمه فاذالم يصح يحجب القضا بالتذر والكفارة باليمين ( هو كسراء القريب )  
 تمت بصيغته فحرم بموجبه ( وهو المثلث لاسخلة كون الشرا ثبوت ثبوت عز ملاه حتى الشرا اتفاق بواسطة حكمه لا بصيغته ) وطريق الاستعارة ( اى الجزا اذ الاستعارة فى اصطلاح الفقهاء ترادف المجاز ومجاز خاص عندهم لبيان ان عندهم الجزا نومان مجاز مرسل وهو ان يكون علاقته غير المثبته واستعارة وهو ان يكون علاقته المشابهة ( الاتصال بين الشئين )

واشاره الى الجواب عما ورد ايضا من لزوم الجمع المتبع فى هذه المسئلة فانه للتذر حقيقة واليمين مجازا وقد جتم بينهما بانية فلا يراد على قولهما فان باب يوسف لا يجعلهما فلما يراد على قوله وقايدته لزوم القضا والكفارة ان لم يصح كاذكراه الش وقد اجيب عنه بما ذكره المص على ما ياقى يانه واجوبه اخرى بخدوشة تطلب من المطولات وبذلك يرجح قول ابى يوسف كفاى ابن نجيم وفى التلويح والمسئلة على ستة اوجه لان القائل اما ان لا ينوى شيئا او ينوى التذر مع نفي اليمين او يدونه او ينوى اليمين مع نفي التذر او يدونه او ينوى اليمين واليمين معاثلثة الاول تذر بالاتفاق والرابع يمين بالاتفاق وفى الاخيرين خلاف واليهما اشار بقوله ونوى اليمين اى مع نية التذر او من غير تعرض له بالقي والابيات فتد ابى يوسف الخامس يمين والسادس تذر وعندهما كلاهما تذر ويمين ( قوله للتذر حقيقة ) لانه المعلوم مرافقة ( قوله لتوقفه على التبة ) حلة لكونه مجازا ( قوله لا لجمع بينهما ) مرتبط بقول المص وانما ارد ( قوله المص يمين بموجبه ) اختلف فى معنى الموجب ههنا قيل اللازم المتاخر لان التذر ايحباب البياح الذى هو صوم رجب مثلا وايحباب البياح وجب تحريم صده الذى هو مباح ايضا كترك الصوم وتحريم المباحين للآية على هذا الموجب نفس اليمين والباقي بموجبه زائدة وقيل معناه ان هذا الكلام يمين بواسطة موجبه اى اثره الثابت به لان موجب التذر لزوم المنذور الذى هو جاز التذر اذ لا تذر فى لواجب فصار التذر تحريم المباح بواسطة حكمه وحاصل الجواب ان لصيغة حقيقة فى التذر لا تجوز فيها واليمين لازم لها فالجمع وفيه نظر لما سبق من ان معنى الجمع بين الحقيقة والمجاز هو ارادة المعنى الحقيقي والمجازى معا لكون الماهية حقيقة ومجازا وكيف يتصور ذلك والمجاز مشروط بعدم ارادة الوصوم له كذا فى التلويح وانظر حواشى الفرى والذى يعنه من كلام الش ان مراده الاول لكن كان التماس له ان يقول لان على للايحاب وتحريمه البياح يصلح يمينا يعنى ان على للايحاب البياح وهو يوجب تحريم صده وتحريم المباح يصلح يمينا فوافق ما ذكره من ان كونه يميناهذا باعتبار كونه يمين المباح لا باعتبار كونه ايحبابا له فمثل ثم نصيره بقوله يصح اشارة الى دفع ما قيل لو كان اليمين ثابتا بموجبه لما توقف على التبة وحاصل الجواب ان المراد ان ايحباب المباح يصح ان يكون يمين لا انه يمين لنية

فلا يشترط العلم بوجوده ( قوله وقد حصره العلماء بالاستعارة في خمسة وعشرين نوعاً ) أقول ذكر منها أربعة وعشرين وستة من كلامه الآخر كما هو سائد من كلام ابن جسيم مثال اطلاق اسم السبب على السبب وحبذا الميت أي التيات الذي سيده الميت ومثال عكسه قوله شربت الأثم حتى ضل على سعى البحر إنما لأنه سبب عنه ومثال اطلاق اسم الكل على البعض قوله تعالى يعملون أصابعهم في آذانهم أي أصابعهم ومثال عكسه قوله تعالى قصرير رقة اطلقت على الذات ومثال اطلاق اسم المزموم على اللازم قولهم نطق الحمار بكذا أي دلت ومثال عكسه قوله \* قوم اذا حاربوا شموأماً زهم بدون النساء ولو باتت باطهار أي اعترلوا عن النساء ومثال اطلاق اسم المطلق على المقيد قوله تعالى ولاستم النساء ومثال عكسه قولهم رايت شتر زيد اذا المشرفة البعير ومثال اطلاق اسم العام على الخاص قوله تعالى الذين قال لهم الناس أي نعم ابن مسعود الا تبصني ومثال عكسه ولاقتل لهما ف المراد مطلق الا دى ومثال اطلاق اسم الحال على المحل قوله تعالى في رجة لله فيهما حال دون أي في جنته ومثال عكسه اطلاق لعاطي مكان المظمن من الارض على العدة ومثال حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه وعكسه وتسمية الشيء باسم مجاوره وتسمية باسم ما يؤول اليه وتسمية باعتبار ما كان عليه واسم آفة الشيء عليه واسم الشيء على بدله والذكر في الاثبات للمعوم والمعرف باللام وإرادة واحد منكر واسم احد الضدين على الآخر والحذف وإزالة كذا في التثنية وغيره

وقد حصره العلماء بالاستعارة في خمسة وعشرين نوعاً اطلاق اسم السبب على السبب وعكسه واسم الكل على البعض وعكسه واسم العام على الخاص وعكسه واسم الحال على المحل وعكسه وحذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه وعكسه وتسمية الشيء باسم مجاوره وتسمية باسم ما يؤول اليه وتسمية باعتبار ما كان عليه واسم آفة الشيء عليه واسم الشيء على بدله والذكر في الاثبات للمعوم والمعرف باللام وإرادة واحد منكر واسم احد الضدين على الآخر والحذف وإزالة كذا في التثنية وغيره

وضبط ذلك المصنف ثما  
 لتعبر الاسلام في شيئين  
 وهما الاتصال (صورة  
 او معنى) اى وصفا خاصا  
 لازما مشهورا (كافى تسمية  
 التجماع اسدا) فهما  
 اتصال معنى وهى الشهادة  
 (والمطر سماء) اتصال  
 صورة فان السماء اسم لكل  
 ما عاكس والغطاب ماله  
 والمطر منه هذا فى الحسابات  
 (وفى الشرعيات  
 الاتصال من حيث السببية  
 والتعليل) اى اتصال السبب  
 بالسبب والعلة بالمعلول  
 (نظير الصورة) فى  
 المحسوس فالتشابهة فى ذلك  
 من حيث المجاورة صورة  
 (والاتصال) اى اتصال  
 عند مشروع بضمتين  
 (فى المعنى المشروع) حال  
 كونه مقولا به (كيف  
 شرع) اى لاى معنى شرع  
 ذلك المقدم للمشروع (نظير  
 المعنى) كالهبة والصدقة  
 فان كلا منهما تمليك بلا  
 عوض فيستعار احدهما  
 للآخر حتى يرجع  
 بعصده على المعنى  
 لاجته تغير (والاول)  
 اى ماهو نظير الصورة  
 (على نوعين احدهما تصاك  
 بحكم بعلة كاتصال المات  
 بالثما) لفونشر

لتشابههما بالشهادة (قوله وضبط ذلك المعنى بما لغير الاسلام في شيئين  
 الخ) وهذا اضبط بما ذكرنا فان كل موجود من الماديات اتماه بالصورة  
 والمعنى لا ثالث لهما فلا يتصور الاتصال بوجه ثالث (قوله المعنى صورة)  
 اى بان يكون بينهما جهة اختصاص فلا يجوز استعارة السماء للارض  
 او بالعكس مع انها يشتركان فى الوجود والحادث والحسمية وغيرها  
 (قوله اى وصفا خاصا لازما مشهورا) تفسير للمعنى فلا يصح تسمية الانسان  
 اسدا باعتبار الحيوانية لعدم الاختصاص وكذا باعتبار البقر لعدم الشهرة  
 وان كان من لوازم الاسد قوله لازما صفة كاشفة (قوله المعنى كفى تسمية  
 التجماع اسدا والمطر سماء) لف ونشر غير مرتب (قوله المعنى وفى الشرعيات)  
 اى وطريقها فى الشرعيات فاما انه كما يجوز المجاز فى الاسماء الفوقية اذا وجدت  
 العلاقات يجوز فى الاسماء الشرعية اذا وجدت بين معانيها نوع من العلاقات  
 المذكورة بحسب الشرع لان المعنى فى المجاز وجود العلاقة ولا يشترط السماع  
 فى ايراد المجازات فيكون المجاز سواء كان وجود العلاقة بحسب اللفظ  
 او الشرع وسواء كان الكلام خبرا او انشاء كذا فى التلويح (قوله المعنى  
 نظير الصورة) اى نظير الاتصال الصورى فى المحسوس لا المعنوى لانه  
 لا تشابهة بين السبب والسبب والعلة والمعلول فى المعنى اذ معنى السبب الالفاظ  
 وكونه طريقا الى السبب ودا لا يوجد فى السبب ومعنى العلة انها موجبة  
 مثبتة وذا لا يوجد فى المعلول اذ هو موجب وشئت لكهما متجاوران صورة  
 كما بين المطر والسماء فجعل الاتصال بالمجاورة كالاتصال من حيث الصورة  
 لان المشروع ليس بصورة (قوله مقولا به كيف شرع) كيف فى محل  
 نصب على الحال من ايب اهل شرع قدم عليه لصداقته وجلة كيف سرعة حاله  
 ايضا على تقدير القول وطاهر كلام السجيد قل اى لاى معنى شرع ذلك  
 ابعد المشروع ان دا الحال محذوف وهو اهل لمصدر الى هو الاتصال  
 لا المعنى المذكور والطاهر ان هذا مراد من ملك وابي يجمع من قولهما كيف  
 شرع فى محل نصب على الحال متعلق بمحذوف اه والمراد بالمحذوف قول  
 اعدوا التعلق على كل معنى معطى معنى العربية (قوله المعنى نظير المعنى)  
 مرهوق خبر الاتصال السابق الاتصال اسد كور فى شرعيات نظير  
 لاتصال المعنى فى المحسوس (قوله فيستعار احدهما للآخر) كما دا  
 وهب لتغير شيئا او تصدق على معنى وتبرع عليه ما ذكره انش وعدم مع



الشيوخ في الاول لا الثاني ( قوله المص وانه يوجب الاستعارة من الطرفين )  
 لان مبنى الجاز على المطلق اسم الملزوم على الملزوم والملزوم اصل واللازم  
 فرع فاذا كانت الاصلية والفرعية من الطرفين كالملة مع المطلق الذي هو  
 ملة فائتية لها وذلك كالباع فائتية للملك في الخارج والملك ملة له في الذهن  
 فيصح اطلاق اسم السبب على السبب وعكسه بخلاف ما اذا كان سببا محضا  
 فانه لا يصح اطلاق اسم السبب على السبب ولهذا قال في النوع الاول وانه  
 يوجب الاستعارة من الطرفين وفي الثاني فيصح استعارة السبب للحكم دون  
 عكسه ( قوله المص حتى اذا قال ان اشترت عبدا الخ ) فرض المسئلة في النكر  
 لانه لو عرفه في فصلين يعنى النصف فيهما لان الاجتماع صفة مرغوبة  
 فيعتبر في غير المعين ولا يعتبر في المعين لان الصفة في الحاضر لتوكن حلف لا يدخل  
 هذه الدار لا يعتبر فيها صفة العبران ويعتبر في غير المعينة ( قوله فاشترى  
 نصف عبد الخ ) حل الشراء دلي التفرق لكونه المذكور في اكثر الكتب  
 و ليس بلازم لصحة تصوير ما في المتن فيهما بما اذا اشترى بشرط الخيار له  
 فانه يصدق ديانته في الاول ولا يصدق قضائيا فيه من النصف عليه  
 فانه لو لاينه لوضع العنق بالشراء وسقط الخيار وفي الثانية ديانة وقضاء فانه  
 بنينه شدد على نفسه ويصح تصويره ايضا بما اذا نوى بالشراء الملك  
 فملكه بهيمة او نوى بالملك الشرا فله به ذكروه ابن نجيم ( قوله شراء  
 صحبا ) انما يظهر فائدة التقييد به اذا لم ينو بالشراء الملك فلو كان قاسدا  
 لا يعتق لان شرط الحث وهو الشراء وجد فيه قبل القبض وما ملك له فيه  
 قبله فهل يمين ولا يقع الجزاء لعدم الحمل اما اذا نوى الملك فلا يوجد الشرط  
 الا بالقبض ( قوله حتى هذا النصف ) صوابه لم يعتق لعدم تحقق الشرط  
 وهو ملك البعد فانه بعد اشتراء النصف الآخر لا يوصف ذلك البعد حقيقة  
 واما اذا لم ينو به الملك فيعتق لانه بعد شراء النصف الآخر يوصف بشراء  
 البعد عرفا و يان تفرق بينهما في التوضيح ( قوله لا يعتق ) صوابه عتق  
 وقوله مالم يجتمع الكل في ملكه مبنى عليه والصواب ذكره في الصورة  
 الاولى وكان الذي اوهم الش قول ابن الملك و يانه مسبوقة بمعرفة حكم  
 نستئين وهو ان نصف البعد يعتق في صورة الشراء الصحيح وفي صورة الملك  
 لا يعتق حتى يجتمع الكل في ملكه اه ومراده بان الحكم بدون نية احدهما  
 بالآخر ولا محكم على العكس فتنبه ( قوله المص وانما يصدق فيه ديانة )

( وانه ) اي هذا الاتصال  
 ( يوجب ) اي ثبت ( الاستعارة  
 من الطرفين ) وذلك بان  
 تطلق الملة ويراد بها الحكم  
 وبالعكس لمجاورة بين  
 الملة والمطلوب ( حتى اذا  
 قال ان اشترت عبدا فهو حر )  
 فاشترى نصف عبدا فباعه  
 ثم اشترى النصف الآخر  
 شراء صحبا ( ونوى به  
 الملك ) اي قال فثبت بالشراء  
 الملك حتى هذا النصف  
 ( او قال ان ملكت عبدا )  
 فهو حر فملك نصف عبدا  
 فباعه ثم ملك النصف  
 الباقي ( ونوى به ) اي  
 الملك ( الشراء ) لا يتسق  
 اي هذا النصف مالم  
 يجتمع الكل في ملكه وانما  
 ( يصدق فيه ديانة )  
 لانه استعارة الملة للحكم  
 في الاول والحكم ملة في  
 الثاني وفيه يصدق قضا  
 ايضا

اى لو استثنى المتقى يحببه على وفق ماوى لاقضاء اى لو رفع الى القاضى  
 يحكم عليه بموجب كلامه ولا يلتفت الى ماوى ان كان فيه تخفيف لكان  
 التهمة لالصدم جواز المجاز كذا فى التلويح ( قوله لان فيه تشديدا ) وذلك  
 لان البعد لا يعتنى فى قوله ان ملكك ويعنى فى قوله ان اشتريت فاذا قال  
 عنيت بالملك الشرا بطريق اسم المطلق السبب على السبب صدق ديانة وقضاء  
 لانه قد عني ما هو اعظم عليه بخلاف قوله ان اشتريت ان قال عنيت بالشراء  
 الملك بطريق المطلق اسم السبب على السبب صدق ديانة لاقضاء لانه اراد  
 تخفيفا كذا ذكره فى التوضيح ( قوله وفيه ) اى فى الثانى ( قوله من نوعى  
 الاول ) اى ما هو نظير الصورة ( قوله العضى الى الحكم ) اى ولا يكون الحكم  
 مضافا اليه ولا علمه فالمراد السبب المحض كافى للتخفيف فخرج السبب  
 فى معنى العلة وهو ما يكون علة الحكم مضافا اليه كملك الرقبة فانه علة ملك  
 التمتع وهو اى ملك التمتع مضاف الى السبب وهو عند البيع ( قوله المص  
 كاتصال زوال ملك التمتع زوال ملك الرقبة ) فان زوال ملك التمتع سبب  
 من زوال ملك الرقبة فهو لى بشر غير مرتب ( قوله بالقاط زوال ملك  
 الرقبة ) تقديره للمضاف اعنى قوله القاط مشعر بان المراد بالسبب اعم من ان  
 يكون محضا او فى معنى العلة وهو متابع لان ملك ونظيره ان يجمع فيكون  
 ازالة ملك الرقبة علة والسبب هو القاط تلك الازالة وهو خلاف الطاهر  
 من كلام المص وكذا صاحب التلويح فان المفهوم منه ان السبب هو زوال ملك  
 التمتع والسبب هو زوال ملك الرقبة وبواسطة ما بينهما من الاتصال يطلق  
 الاسم الموضع لثانى على الاول وهو الطاهر فتكون هذه الازالة سببا قريبا  
 والقاطها سببا بعيدا ( قوله كاستعارة القاط العتق لطلاق ) من اطلاق اسم  
 السبب وهو العتق على السبب وهو زوال ملك التمتع فيقع الطلاق به لكن  
 بشرط التوبة لان الحمل غير متعين المجاز بل هو محل الحقيقة الوصف بالحرية  
 ( قوله المص دون حكمه ) وهو استعارة الحكم للسبب بان يذكر السبب  
 ويراد السبب فلا يثبت العتق عدنا بلفظ الطلاق ( قوله لاستعانة السبب  
 عن الحكم ) اى لان شرط جواز الاستعارة الاتصال وهو بالافتقار والافتقار  
 ثابت من جهة المسبب لكون الحكم مفقرا الى السبب فاما السبب فليس  
 مفقرا الى الحكم بل هو مستغن عنه فى ذاته لقيامه بنفسه وحصول حكمه  
 الاصلى الذى وضع له وثبوت السبب به انما هو من الامور الاتصافية وذا

لان فيه تشديدا  
 ( والثانى ) من نوعى  
 الاول ( اتصال السبب )  
 العضى الى الحكم ( بالسبب )  
 كاتصال زوال ملك التمتع  
 بامتة ( ب ) القاط  
 ( زوال ملك الرقبة ) قوله  
 انتحر سبب مضمون زوال  
 ملك التمتع بواسطة زوال  
 ملك الرقبة وفى هذا النوع  
 انما يجوز الاستعارة من  
 احد الطرفين ( فيصح  
 استعارة السبب للحكم )  
 اى للسبب كاستعارة  
 القاط العتق لطلاق  
 ( دون حكمه ) لاستعانة  
 السبب عن الحكم لجواز  
 تخلفه كن اشتري بمجوسية  
 ملك الرقبة لالتمة فقد  
 الاتصال فاستعانة استعارة  
 الحكم خلافا لشافعى

جاء تخلفه كما ذكر (قوله تحصل بشقة) يخبر به ان مراد المص بالمتعذرة  
 المتعذرة دليل مثله ولوزاد اولا يتوصل اليها اصلا للاشارة الى ان المراد  
 بالمتعذرة مايم المتعذرة لكان اولى وعليه فيكون المص اظهر مثال ماخفي  
 واخفي ماظهر وعبرة التصريح احسن حيث قال يلزم المجاز لتعذر الحقيق  
 اول تعذره اول تعذره ومثل المتعذرة بما اذا حلف لا يأكل من هذا القدر ولا ينفقه  
 فان يمينه لما يحلف (قوله المص او مبهورة) هي ما يفسر اليه الوصول  
 لكن الناس تركوه (قوله مثال للمتعذرة) اي المصني الذي ذكر (قوله  
 والمجاز ان لا يأكل ثمرها) هي تصرف الى ماخرج ما كولا بلا كبير صنع  
 فلا يبحث بالناحيف والبيد فلو لم تخرج ما كولا فلهما كما في التصريح  
 (قوله المص والمبهورة شرعا كالمبهورة عادة) لان طه حال المسبب الانتفاع  
 عن التهي عنه شرعا لديه وصفه (قوله فيصار الى المجاز) اقمه هذا  
 العمل قطع ارتباط المتن وقوله وهو الجواب غير اصرابه ولو حذف فيصار  
 وقال الى الجواب وهو المجاز لم وهو من اطلاق اسم السبب على السبب  
 لان المحصومة سيده او قيد على المطلق او الكل على الجزء بناء على عموم  
 الجواب للاقرار والانتكار كما يذكر وهذا عند علماء الثلاثة غير ان عند  
 ابي يوسف اخرا يصح اقراره على الموكل في مجلس القاضي وغيره لان الموكل  
 اقامه تمام نفسه مطلقا وعندهما يصح عند القاضي لاخير لان اقراره اعم  
 يصح ما عارض انه جواب المحصومة مجازا وهي تختص بمجلس القضا فكذا  
 جوابها كذا في التصريح (قوله بحث مطلقا) اي في حال صفه او كبره  
 (قوله لان ترك كلامه لترك الترحم حرام) يعني ان ترك كلامه فيه ترك  
 المرحمة وهو حرام فتكون حقيقته المشار اليها وهي الذات المقيمة  
 بصفة الصبا مبهورة فيصار الى المجاز وهو مطلق الذات فبحث  
 معنا لان الذات موحودة في الحالتين وقيدته بالعرف لانه لو حلف لا يكلم  
 صبا قيد زمن صباه لانه لم يشر الى خصوص ذات كال الصبي نفسه  
 مشير الى ايمن وان كان معنى خلاف لشرع فصح قيد ليلين به لتقصده  
 بها وان كان حراما كصمه ليشترى اليوم خيرا فلها تعدلهذا المعنى  
 واما حراما (قوله ي صير مبهورة شرعا وعادة) يعني ان مراد  
 المستعملة حيث فلا يرد ان الاستعمال داخل في حقيقة الحقيقة فكذلك قال  
 بكلمة مستعملة مسملة وهو قل اي غير متعذرة ولا مبهورة كما ذكره

متعذرة) تحصل بشقة  
 (او مبهورة) عند الناس  
 (صير الى المجاز لا جاع)  
 اعدم الزاجحة (كما اذا حلف  
 لا يأكل من هذه الخلة)  
 مثال للمتعذرة والمجاز ان لا  
 يأكل ثمرها (او لا يضع  
 قدمه في دار فلان) مثال  
 للمبهورة والمجاز ان  
 لا يدخل (والمبهورة  
 شرعا كالمبهورة مادة حتى  
 يتصرف التسوكيل  
 بالخصومة) فانها مبهورة  
 شرعا قوله تعالى ولا تنازعهوا  
 فيصار (الى) المجاز  
 وهو (الجواب مطلقا)  
 اي بنحو لا حتى لو اقر  
 على موكله لزمه خلافا  
 لفر (واذا حلف لا يكلم  
 هذا الصبي لا يبعد) حلته  
 (زمن صباه) فيبحث  
 مطلق لان ترك كلامه  
 لترك الترحم حرام الحديث  
 ليس منا من لم يرحم صغيره  
 فكان اراد لذات (وذا  
 كانت الحقيقة مسملة)  
 اي غير مبهورة شرعا  
 وعادة



صارت اولى من المجاز التعارف ولما كانت عندهما فى الحكم وجب الترجيح  
 باشار الحكم وحكم المجاز راجح لانه اكثر استعمالا فكانت الحقيقة بمقابلته  
 كالحقيقة المعبورة ( قوله المص اذا كان الحكم ) اى لازم المعنى الصحيح اعنى  
 التهرم الذى هو من لوازم الثبوت واثناؤه يستلزم اثناؤه المزوم اعنى ثبوت  
 الثبوت الذى هو المعنى الصحيح فثبت العيان جمعا كذا قل ان نجيم من  
 السراى ( قوله فيبطل الكلام ) لاستحالة معناه ولازمه ( قوله المص وهى  
 معروفة النسب وتولدته ) قيد الاصغر ذلك لان تعذر الحقيقة فيها اظهر  
 والافق الاصغر المجهول النسب ايضا لاثبت التهرم كذا فى التلويح ( قوله  
 المص حتى لا تقع الحرمة ذلك ) لطلان الكلام لتعذر المعنى الصحيح  
 والمجازى مما لا تعذر الحقيق وهو النسب فى الاكبر سمانته فظاهر وفى التى  
 تولدته فلان الشرع يكذبه لاشتهاره من الغير واما تعذر المعنى المجازى فلان  
 الثابت بهذا اللفظ لا يخلو اما ان يكون التهرم الذى يقتضى صحة النكاح  
 السابق او التهرم الذى لا يقتضيهما والتاى متف لانه لو قال لاحتمية معروفة  
 النسب هذه فنى يكون انما فعل انه ان ثبت التهرم ثبت التهرم الذى  
 يقتضى صحة النكاح ويكون خاف من حقوق النكاح كالطلاق وذلك ايضا  
 محال لان اللفظ يدل على التهرم الذى يقتضى بطلان النكاح السابق فيكف  
 ينت التهرم الذى هو حق من حقوق النكاح وهذا بخلاف العتق فان  
 موجب البتة بعد انتهت عتق قاطع لملك كانشاء العتق ولهذا يقع من  
 الكفارة ويثبت الولاء لاعتق مناف لملك ولهذا يصح شراء امه وبنته  
 فآيات العتق القاطع لملك متصور منه وثابت فى وسعه فيجعل هذا اى  
 للاكبر سمانته مجازا من ذلك واما التهرم الذى هو من لوازم الثبوت فهو  
 مناف لملك النكاح فالزوج لا يملك اثباته اذ ليس له تبديل محل العمل وانما يملك  
 التهرم القاطع للعمل الثالث النكاح وهو ليس من لوازم هذا الكلام بل من اثباته  
 فلا تصح معارضة له ( قوله لا بهذا ) اى لا بثبوت الحرمة بهذا اللفظ بل  
 بسبب منع الجمع لانه عند الاحرار يمنع عن حقها من الوطى فيصير ظاهرا  
 وتكون كالمعلقة فيص دعه بتفريق كما فى الجب والعة ( قوله مطلقا ) اى  
 سوا اصرت ولا ( قوله المص والحقيقة ترك ) شروع فى بيان قرية المجاز  
 ( قوله مخمسة اشياء ) هذا عند الامام واما عندهما فتترك ايضا بمعارضة  
 نجرى تعرف كما عرفت كذا فى العربية ( قوله المص بدلالة العادة الخ ) العادة

( وقد تضمنت الحقيقة  
 والمجاز معا اذا كان الحكم  
 مختصا ) فيبطل الكلام  
 ( كما فى قوله لأمراءه هذه  
 بنى وهى معروفة النسب  
 وتولدته او اكبر سمانته  
 حتى لا تقع الحرمة ذلك  
 ابدا ) سوا اصرا وكذب  
 نفسه لكن يفرق فى الاصرار  
 لا بهذا بل يمنع الجماع والحق  
 انه لا تفرق بينهما  
 كما فى البرازية وغيرها  
 وهل يعتبر اقرارها بانه  
 انهارضا للعقوبة لا مطلقا  
 لأن الحرمة ليست اليها  
 ( والحقيقة ترك ) بمخمة  
 اشياء اذ لا بد للمجاز من  
 قرية مانعة من اربعة معنى  
 الحقيقى ( بدلالة العادة )  
 على تركها

حقيقتها لغة الدماء والقصد  
( وبدلالة اللفظ في نفسه  
كما اذا حلف لا يأكل لحما )  
لم يحنث بلم السمك لانه  
تخصيص بدلالة اشتقاق  
اللفظ الدال على القوة وتسمى  
الحكم بقوة فيه باعتبار تولد  
من الدم ولادم السمك وبعض  
علاه بالعرف وعليه فلا يحنث  
بلم الآدمي والخنزير قال  
في الكافي وعليه القنوي  
( وكتوله كل مملوك حر )  
لم يتناول المكاتب لكونه  
كالحر يد ( وعكسه ) اى  
عكس ما ذكر من ترك الحقيقة  
في المستكين باعتبار نقصان  
ما ترك الحقيقة باعتبار  
الكمال مثل ( الحلف بكل  
'القائمة' ) لانها من التفتك  
وهو استمرار زيادة على ما به  
قوام البدن فلا يحنث  
بالرمان والرطب والجنب  
عند الامام لانه يعلق بها  
القوام ( وبدلالة سبق  
النظم ) اى سوق الكلام  
يعنى ترك الحقيقة بقرينة  
لغوية انصفت به سابقة  
او متأخرة ( كتوبه طلق  
مرثى لا يكون توكيلا لان  
لمراد طهار عجزه بقرينة  
( ان كنت رجلا ) فيكون  
لتوبيخ مجازا

عبارة عما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة  
وهي انواع ثلاثة العرفية العامة كوضع اقدم والعرفية الخاصة كاصطلاح  
كل طباعة مخصوصة والعرفية الشرعية ذكره الهندي كذا في ابن نجيم  
( قوله فان حقيقتها لغة الدماء والقصد ) يعنى حقيقة الصلاة في اصل القوة  
الدماء وحقيقة الحج فيه القصد مطلقا ثم نقل في عرف الشرع وصاروا يسمون  
لعبادتين مخصوصتين به ز' لقوا بان تصرف التذر اليهما وليس المراد بالمجاز  
الشرعى كما ظن انه لا خلاف ان المستحبة لاهل الشرع حقائق شرعية وانما  
الخلاف في انها عرفية فلتها او بوضع الشارع فالجمهور على الثاني ( قوله  
المس ) وبدلالة اللفظ في نفسه ) اى ابناء المادة من كمال فخص بذي الكمال  
كافى المثال الاول والثاني او قص فلا يتناول ما فيه كمال كما في الثالث ( قوله  
لانه تخصيص بدلالة اشتقاق اللفظ الخ ) يعنى ان لفظ اللحم يتناول لحم السمك  
لانه لحم حقيقة لانه لا يصح ان ينفي عنه لكنه خص منه بدلالة اشتقاق اللفظ  
فان مادته تدل على الشدة والقوة يقال اللحم القتال اى اشتدوا لم نه ليس المراد  
بالدلالة الصريحة المتبعة عند الوضع بل ما تكون بطريق ابناء اللفظ  
والتبادر منه فلا يراد به ان كان مخصوصا بدلالة الاشتقاق يكون اللفظ مجازا في لحم  
السمك فلا يكون مانع من فيه لان تصريحهم بانه من باب التخصيص وهو  
فرع العموم يقتضى كونه حقيقة في مخصوص منه لا محالة ( قوله ولادم  
لسمك ) والالتزط بوجه ولما طاش في الماء لان الدم حار والماء بارد وبينهما  
مناقاة طبيعة وما يرى عند جرمه مما هو على صورة الدم فليس بدم لانه يبيض  
اذا طرح في الشمس والدم اذا طرح فيها اسود ( قوله وبعضهم علاه بالعرف )  
فيكون من القسم الاول واعلم ان عدم الحنث انما هو عند عدم نية صيغة لمسك  
اما عند ما يفتش به ( قوله لكونه كالحر يد ) فكان مملوكا من وجه دون وجه  
فلا يتساوله المملوك المطلق المتصرف لى لكامل ( قوله عكس ما ذكر )  
اشارة الى ان امراد الضمير في قوله وعكسه باعتبار المذكور والا كان حقه  
التثنية لعوده الى المستثنين وهو مبتدأ خبره 'الحلف' وعلى حل الشر خبره  
طال الوصول في قوله مارك الحقيقة والعائد محذوف اى ما تركه به ( قوله مثل  
الحلف ) لوقال مثله الحلف السليم من تعيراتى ( قوله عدا لادم ) وما عندهما  
فيصحت باكلها لان الفاكهة ما يؤكل على سبيل التمتع وهذه الاشياء كذلك وان  
نواها عند الحلف يحنث اعادة كما في ابن ميث ( قوله سابقة او متأخرة )



وخلوص النية فان وجد وجد الثواب والافلا وبني الساق على وجود  
الاركان والشرايط المستبرة في الشرع حتى لو وجدت صح والافلا سواه  
اشتمل على صدق العزيمة اولاً وهذا مبني على ان الصحة عبارة عن الاجزاء  
او دفع وحوب النقصا وان المراد بالقرض الامتثال وموافقة الشرع وهو الذي  
مشى عليه في التلويح وذكر فيه لتوجيه كلام الامام وجهين احدهما ما ذكره  
الش ثاني والثاني انه لو حل على الثواب لكان باقيا على عموم ادلتاواب  
بدون النية اصلا بخلاف الصحة فانها قد تكون بدون النية كالبيع والتكاح  
( قوله وارادته بالاجماع ) لانهم اجمعا على ان لا ثواب ولا عقاب الا بالنية  
وح يثني ان يكون الآخر مرادا للمر ( قوله المص حقيقة عندنا ) بناء على  
ان سمي الحرمة المنع فحسب حرمة العين انها منعت من العبد تصرفا فيها ومعنى  
حرمة الفعل كونه ممنوعا عنه بمعنى ان التكلف منع من اكتسابه وتحصيله  
وهذا حتى ما ياتي صريح المص ( قوله قالوا المراد بتحريم الفعل المح ) فيكون  
بجواز من قبيل ذكر المحل وارادة الحال او بحذف المضاف تركت الحقيقة فيه  
بدلالة محل الكلام على ما قرره الش وبهذا يظهر وجه ارادته المسئلة  
غريب ما تركه الحقيقة وذلك ان تحريم الاعيان وان كان حقيقة عندنا لكن  
للمارم بعضهم اتم من قبيل ما تركت الحقيقة فيه بدلالة محل الكلام قصد انثيه  
على رده في هذا المقام وقتل ابو القاسم البثي في حاشية الطول عن بعض  
المستعين قول آخر مشو صوابين هذين القولين وهو انه ان كان منشأ العزيمة  
ذلك المحل كحرمة اكل الميتة وشرب الخمر يسمى حراما لئنه وتضاف اليه  
حقيقة وان كان غير ذلك كحرمة مال الغير فلا يقال انه حرام لئنه لان المحل  
قابل لتصرف فيه في الجملة بان يتصرف فيه مالكه او غيره بآذنه وتضاف  
لحرمة اليه بجازا اما بحذف المضاف او باطلاق المحل على الحال

﴿ مصحح حروف المعاني ﴾

( قوله اي كلات ) اما اوله لان معنى ما ذكر في هذا الفصل اسمثال ارا  
ومنى او يقال معنى الجميع حروفا معليا وتشبه للطروف بحروف في الساء  
وعدم الاء بتلال والاول اوجه لدى الثاني من الجمع بين لقيقة والمبار  
والطاهران المص رحمه الله تعالى اراد بالحروف حقيقة ولد اسمها حروف  
لمعاني ثم ذكر بعد ذلك الاسماء على انها من معروف وتسميتها حروف  
المعاني ساء على ان وضعها لمعان تغييرها من حروف المبني التي فيت النكبة

( اسماء الاسماء )

( ١٧ )

( والتحريم المضاف الى  
الاعيان كالحرام ) في قوله تعالى  
حرمت عليكم امهاتكم  
الآية ( والجر ) في حديث  
حرمت الخمر لئنه ( حقيقة  
عندنا ) كالتحريم المضاف  
الى الفعل ( خلافا لبعض )  
من اصحابنا قالوا المراد منه  
تحريم الفعل اي تكاح  
امهاتكم وشرب الخمر فان  
الخبر عنه بالحرمة هو العين  
وهي لا تشملها لان الحرمة  
من صفات الفعل والعين  
ليست بفعل وانما المصنف  
في شرحه ان المراد بقولنا  
فصل حرام اي منع هنا  
تحصيلا واكتسابا وعين  
حرام اي منع عنا تصرفاته فيه  
﴿ مصحح حروف المعاني ﴾

( ويصل به ذكرنا ) اي  
الحقيقة والمجاز ( حروف )  
اي كلات ( المعاني )  
لاقسامها اليهما



عليه وركبت منها فالهزمة المنقوطة اذا قصديها الاستنهام او النداء فهي من حروف المعاني والا فن حروف المياتي كذا في التلويح ( قوله كما تجري في المشتقات ) كالاصال والصفات المشتقة فانها تجري اولا في المصدر ثم تبعه في الفعل وما يشتق منه مثلا بقدر في نطق الحلال والحال ناطقة بكذا سييه دلالة الحال بنطق الناطق فيستعار النطق للدلالة ثم اخذ منه نطقت بمعنى دلت وناطقة بمعنى دلت وغير ذلك ( قوله في متعلق معنى الحروف ) المراد بتعلقها ما يجره عند تفسير معاني الحروف حيث يقال من لا بداء الفاية والى لانهاء الفاية وفي لظرفية واللام لتعليل الى غير ذلك فهذه ليست معانيها والالكانت اسماء لاحرفها وانما هي متعلقات معانيها بمعنى ان معاني تلك الحروف راجعة الى هذه لتوحي استزمام وهو استزمام المقيد للطلق نحو لدوا لبوت هذا يعني يت قبله يت آخرهما

\* قليل عمرنا في دار الدنيا \* ومرجعنا الى بيت التراب

\* ملك بنا دى كل يوم \* لدوا لبوت وابنو الخراب

ومنه قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا شبه ترتب العدواة على لانتقاط وترتب الموت على الولادة بترتيب العلة الغائية للعمل عليه ثم اتصل في المشبه اللام الموصوعة للدلالة على ترتب العلة العائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والفرضية وتبعها في اللام وصارت اللام بواسطة استعارتها لما يشبه العلة بمنزلة الاسد المستعار لما يشبه الهيكل المخصوص

### مبحث الواو

( قوله اى الجمع ) يعني جمع الامر من وتشر يكهما في الثبوت مثل قام زيد وقعد عمرو اوفى حكم نحو قام زيد وعمرو اوفى ذات نحو قام وقعد زيد ( قوله المص من غير تعرض لمقارنة ) اى اجتماع في الزمان كما نقل عن مالك ونسب الى ابي يوسف ومحمد رجحهما لله تعالى ونسب الى ابي حنيفة رجحه الله تعالى كذا في التلويح ( قوله المص قائما تطلق ) القاء ليست من المات وانما زادها لشر ليدل على ما في صدر الكلام ( قوله لا باعتبار الواو ) اشارة الى ان هذا جواب عما استدله من زعم انها لترتيب عنده وللمقارنة عندهما لانهم لو لم تكن لترتيب عنده لوقفن جملة كما تطلق ولو لم تكن للمقارنة عندهما لوقع الاول ولعاما بعده وحاصل الجواب ان الواو لطلق المطلق

والاستعارة التبعية تجري في الحروف كما تجري في المشتقات فان الاستعارة اولا تقع في متعلق معنى الحروف ثم فيه كاللام مثلا فيستعار اللام له نحو لدوا لبوت ونعاه في تلويح

### مبحث الواو

( قالوا لطلق المطلق ) اى الجمع ( من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب ) عندنا ( و ) اما ( في قوله ) لغير الموطوءة ان دخلت الدار فانت طالق وما لى وطالق ( ف ) اما تطلق واحدة عند ابي حنيفة رجحه الله ( وثلاثا عندهما لا باعتبار الواو بل لان موجب هذا الكلام ) وهو ذكر اللفظ متعاقبة على وجه يتصل الاول بالآخر ثم ان في ثم الثالث ( الا افتراق ) عنده

لان الحلاق الثاني تعلق بالشرط ﴿ ١٣١ ﴾ بواسطة الاول والثالث واسميتين لان وطالقي جلة ثالثة منفر

الى الكاملة فاذا تعلق هذا  
الترتيب بترتيب كذا  
فاذا نزل الاول لم يبق  
لها محل لعدم العدة  
( فلا يغير ) هذا الترتيب  
( بالواو ) لانه لا يعرض  
لقران وتوقف صدر  
الكلام على ما بعده عند  
وجود الغير ولم يوجد  
( وقالا موجه الاجتماع )  
اي الاشتراك بين العطف  
والعطف عليه متعلقين  
بالشرط بلا واسطة فيقضي  
جلة ( فلا يغير ) الاجتماع  
( بالواو ) ولو اواخر الشرط  
وقع الثلاث اتفاقا ورجح  
في الاسرار قولهما وحاصله  
ان الترتيب في التكلم  
لا في صيرورته طلاقة ( واذا  
قال لغير الموطوءة انت طالقي  
وخالقي وطالقي ) بلا شرط  
هذه قوهم انها لترتيب  
والجواب انها ( اثنتين  
واحدة ) فقط لا بالثلاث  
كقول بعض ( لان )  
الطلاق ( الاول ) وقع  
قبل ( الفراغ من ) التكلم  
بأن في فسقت ولاتبه  
لفوت محل التصرف )  
لانهما غير موطوءة فلهذا الثاني  
واثبات لا يواو ( واذا  
زوج ) مضولي ( متين

عند اصحابنا جميعا وانما الاختلاف في هذه المسئلة بناء على كيفية تعلق الثاني  
والثالث بالشرط لانها اوجبت المقارنة او الترتيب ( قوله تعلق بالشرط  
بواسطة الاول ) اي الذي هو جلة كاملة مستتية عما بعدها فيحصل بها  
التعليق بالشرط ( قوله منفر الى الكاملة ) يعني في افادة المعنى لانه لو لا  
العطف لما افادت الناقصة شيئا ( قوله وتوقف صدر الكلام على ما بعده  
عند وجود الغير ولم يوجد ) يشير الى فائدة التقييد بتقديم الشرط فان  
الاولى وقعت لعدم توقفها على ما بعده لعدم موجب التوقف اما لو اواخر  
الشرط يقع الثالث اتفاقا لان الشرط غير فاذا وجد في آخر الكلام  
غير يتوقف اوله على آخره كما في الاستثناء فتعلق الاجزئة المتوقفة دفعة  
فقوله بعده ولو اواخر الشرط وقع الثلاث اتفاقا تصرح بما تضمنه كلامه  
( قوله فيقضي جلة ) لان زمان الوقوع هو زمان وجود الشرط والتريق  
انما هو في ازمة التعليق لا في ازمة التعلق وهذا معنى قوله الا في حاصله  
ان الترتيب في التكلم لا في صيرورته اي اللفظ طلاقة ( قوله ورجح في الاسرار  
قولهما ) واليه مال فمخ الاسلام وصاحب التوفيق كما في ابن ملك وفي التوضيح  
والحرير ما يشير الى ترجحه ايضا ( قوله المنس واذا قال لغير الموطوءة الخ )  
اشارة الى الجواب عما يوهى انها لترتيب عندنا استدلالا بقولهم بالوحدة  
( قوله المنس وقع قبل التكلم بالثاني ) هذا قول ابي يوسف وعند محمد  
عند الفراغ من الاخير لجواز ان يطبق بكلامه شرطا واستثناء غير اوله وادعى  
في التحرير ان قوله محمول على العلم بالوقوع لانه لو كان عند الفراغ من الاخير  
يقع الجميع لوجود المحل وح فلا خلاف ( قوله قبل الفراغ من التكلم  
بالثاني ) قيد بالفراغ لان التكلم به انما يتصور عند الفراغ منه ( قوله المنس  
واذا زوج اثنتين الخ ) هذا ايضا اشارة الى الجواب عما يوهى انها لترتيب  
عندنا اذ لو لم تكن له لكان بمنزلة اعتقها وحكمه ان يصح السكاح حيث  
كان رضى الروح لان المسئلة مفروضة فيما اذا كان النكاح رضى الاثنتين  
فالتوقف انما كان مانع وهو حق المولى وقد زال بالاعتق ( وله المنس  
وبغير اذن الزوج ) هذا القيد غير لازم كما حققه ابن نجيم قوله وقبل عنه  
فضولي آخر ( قيده تعالى اثنتين الخ ) ونجيم في لزومية قوله انه ان التقييد  
بذلك ليكون وضع المسئلة على قول اصحابنا لا على قول ابي يوسف فقط  
وفيه بحث اذ لو ترك هذا القيد لحصل المقصود ايضا لانه يتضمن ما اذا كان  
القبول من فضولي آخر كما هو المتفق عليه او من الفضولي الاول كما هو الجاز

من رجل ) يعتقد معتقدين ( غير ذن مولا هو وغير س روح ) وقيل عنه محمول آخر

لان الفضولي الواحد لا يولى طرق النكاح عند مخالفة الاى وقف رجاء الله سوا اشكركم بكلامين او كلام واحد وهو الحق فيما افترض خلافاً لنهاية (ثم قال المولى هذه حرة \* ١٣٢ \* وهدمتصلاً) واوالعطف (انما يبطل

نكاح الثانية) (الاولى بطل بل) لان حق الاول يبطل بحلية الوقف في حق الثانية (حتى لا تلغى الاجازة لانه لا حل للامة بمقابلة الحرة (في بطل) النكاح (الثاني قبل التكلم بمتها) واذا يبطل التوقف ليصح التدارك لموات المثل (واذا زوج رجلاً اختين في عقدين بغير اذن الزوج فبلغه فقال اجزى نكاح هذه وهذه يبطلان اذا اجازهما معا وان اجازهما شترقا بطل الثاني (هذا يوم انها المتارة والجواب انما يبطل لان صدر الكلام بتوقف على آخره اذا كان في آخره ما يغير اوله (كما) بتوقف (في الشرط والاستثناء) وجواز نكاح الثاني ينشأ في الاول لجمع بين الاختين وانما صح الاول في التفرق لان التوقف المذكور مشروط بالوسل (وعند تكون الوصل) مجزى (صح جمع بين الحن وصاحبه ولو خره من عطف لجملة نكاح اولى لانه حقيقة فهو ما في الحل فبعد زكاي مبرور وغيره

عند ابي يوسف بل التشديد بذلك يوم خلاف التصود وهو ان كون اقبول من فضولي له مدخل فيما هو القرض من ذكر هذه المسئلة في هذا المقام ولعل المصنف لفتك لم يقيد الكلام به لاني المثل ولا في السرح (قوله خلافاً لابي يوسف رجاء الله تعالى الخ) فنفذ الفضولي الواحد بتولى طرق النكاح سواء تكلم بكلامين بان قال زوجت فلانة من فلان وقبلت عنه او بكلام واحد كما اذا اقتصصر على الايجاب على ما حقه في الفسخ خلافاً لما في النهاية من قوله هذا اذا تكلم بكلام واحد وان تكلم بكلامين بتوقف اتفاقاً كما في الشرح الملكي (قوله المصنف متصلاً) فبده لكونه محلاً لتوهم ان الواو لا ترتيب وان كان الحكم مع الامصال كذلك (قوله المصنف بطل بحلية الوقف في حق الثانية) لان ثبوت الحرية للاولى بهذه حرة قبل التلغص بقوله وهذه ابطلت بحلية توقف النكاح في الثانية (قوله حتى لا تلغى الاجازة) لان لنكاح الموقوف معتبر بانتهاء النكاح ليست لامة لمضمة الى الحرة لمحل لا ندائه فكذلك التوقف (قوله المصنف في معدن) حزار عداد زوجهما له في مقد واحد فانه غير معتقد (قوله هذا يوم انها القمارية) حيث جعل العطب بالواو وعزلة لجمع لمعط وحاد لا ينفذه لاجازة شترقا (قوله يصح الجمع بين الحال وصاحبه) اي تستعار الواو لربط الجملة الحسابية بصاحبها لان المصنف الحقيقي لها ملحق بالجمع والجمع الذي لا بد منه من الحال وصاحبها من محمله فاما استعملت فيه بضمه كانه محذور (قوله كما في قصر) صارت تستعار للمحل لجمع على ما فيه بقوله على ما فيه بشير به ان ما منه من ان كون لا يعم في لخص حقيقة بين كونه محذوراً كذا فيه عليه شارحه طبع المصنف نظر الى هذا فهدر (قوله فسخ العطب بتعاريف الجملتين) فان الاول انشائية وثانية حرية وعطف احداهما على الاخرى في الجملة التي لا محل لها من الاعراب فيبرساع فانه في السانين (على الصحيح عند المصنفين لان

(كقوله لعبد اد الى لداوات حر) نسخ عطف بتعاريف جملتين (حتى لا يفسد لاداءه) في احد \* لان الحال وصف وهو لا يسبق لموصوف فتأخر الحرية عن لاداءه فيحصل وانت حر حالاً ففسخ العطف في مثله لان شرط جوازها اتفق للجملتين خبر او طلب والاحول شروط فتعلقت الحرية بالاداء

(ولقد تكون) الواو (لطف بالجملة لا يجب به) المشار في الخبر كقولهم هذا طائي فلا توهه طائي (لخطي الثانية واحدة لان الشركة في الخبر اما كانت لا تقصر المظوف اليه فاذا كانت ثمة فقد ذهب دليل الشركة (وكذا في قولها طلعتي وقت الف) لطف بالجملة عند الامام (حتى) اذا اذناه (لا يجب شي) لانها لطف حقيقته والمواضة في الطلاق زائد اذ الكرام تأتى في العوض فيه ﴿ ١٣٣ ﴾ بخلاف اجماله وان درهم فانها الحال اتفاقا لزوم المواضة في الا

جاءت (وقال انها الحال) بدلالة حال المواضة اذ اطلع عند مواضة (فيصير) وجوب الالف عليها (شرطا وبدا) لتعذر الطف بالاتساع لزوم عطف الائمة على التولية وقهم المواضة (فيصير الالف) لان الاحوال شروط

﴿ مصت القاء ﴾

(والقاء الموصول والتعقيب) فانتاهم (فترأى المظوف من المظوف عليه بزمان وان لطف) اي قل (فاذا قال ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فانت طائي فاشترط ان تدخل الثانية بعد الاولى بلا تراخ) فلو دخلتها بتراخ لم تطلق (وتشمل) الحال (في احكام لعل) مجازا لترتيب الاحكام على الملل بالذات فصحت الاستعارة لوجود الترتيب فلا ينافي ان المللة مقاربة للمللول على الصحيح كافي التنوير (كما اذا قال لا خربت منك هذا الصديق) وقال لا تخرفوه حرانه قبول البيع (ويستحق لا يذكر الحرية بالمعقوب الايجاب كما قال قيلت فهو

العامل مقارنا لحصول مضمون الحال من غير دالة على حصول مضمونه سابقا على حصول مضمون العامل ونماه فيه (قوله المص ملائيم المشاركة به) اي بالواو في الخبر بل هو مجرد الشركة في الثبوت ومعه ما اذا عطف جملة ثمة على اخرى لم يحملها او على مالها حمل وامكن جميعها لمقتض واحد كطلاق الضرة فانه يمكن جميعها فيقال ان دخلت فانتا طائتان ثلاثا بخلاف حتى العبد لا يمكن جمعه مع طلاق المرأة لمقتض واحد كما ذكره في الضرر (قوله لا تقصر المظوف اليه) اي الى الخبر وذلك كما اذا اقتصر على قوله وهذه (قوله فاذا كانت) اي الجملة (قوله والمواضة في الطلاق زائد) حق التعيير زائدة الا ان يقال جمعه صفة لموصوف محذوف اي امر زائد يعني ن فهم المواضة لا يصلح صارفا للواو عن حقيقته لانها زائدة في الطلاق لما ذكره ونماه في ان نكحت (قوله بدلالة حال المواضة) مصاركا لما قالت طلعتي في حال كون الالف على فلتا قال طلعت كان تقديره طلعت بذات الشرط (قوله المص فيصير شرطا وبدا) اي شرط طلاقا وهو صاعده (قوله لزوم عطف الائمة على التولية) تبع فيه ابن نجيم وكان الواجب ان يقول لزوم عطف الاخبارية على الانشائية لانه هو المتعذر لكمال الاضطرار كاعلمت (قوله لان الاحوال شروط) اي كالشروط باعتبار كونها قيما في الكلام وكونها مانعة عن التعيير

﴿ مصت اعاد ﴾

(قوله لو دخلتها بتراخ لم تطلق) وكذا لو دخلتها اولا لان القاء جيد الترتيب (قوله فلا ينافيه ان المللة مقاربة للمللول) اي زمانة وحاصله ان ترتب الاحكام على الملل ترتب ذاتي وهو لا ينافي في المقارنة زمانة كما هو مقرر في علم الكلام (قوله المص وتدخل على الملل) الاصل ان تدخل له غير لاحكام تخرجه عن الملل رة تدخل على اصل شرط ان يكون بها دوم لانها ذكابت ديمة كانت في حالة لسوء متراحية عن انتهاء حكمه كما قال لمره في قد ظلم بشر هذا قال العوث اي الميث باعتار ان العوث بعد انتهائه يسرر ويسمى هذا ملل تعليق لا معنى لانه (قوله ولم لا) اي دخوله على لمة متاخرة ثلاثي ولا من دخوله على ملولة في الحارج

حر اذا لا تن لا ترتب على الاحكام لا بعد ثبوت تكون مثبت قصه (وايد) تدخل (الله على الملل) لا مطلقا مل (داكابت) لسوء (سوء) اي تنقي يحصل ترتيب فلا تنصو (لعل) كقوله دلي له دستحر) اي ادالي (الملك حريقتي لملل) والحرير دلال وصعب الحرية متمه فاشه لترتب وفي الحرير وتدخل ملل كثير الدوام فتشتر ان البقاء واعتبار انها مملولة والحرار مملولون من الاول لانشاء بشر هذا قال العوث ومنه اذا نزلت حر وانزل فانت آمن

ومن الثاني زملوهم بمائهم يمشون (ونستعمل) القاء (بمعنى الواو) مجازا (في قوله له على درهم قدرهم)  
اذ الترتيبوا التسبيل لا يتحقق في الايمان بل في الفضل \* ١٣٤ \* فيصرف الترتيب عن الواجب

الى الوجوب وكأنه قال  
وجب درهم وبه آخر  
حتى ثمة درهمان خلافا  
لشافعي

### بحث ثم

(وتم التراضي) وهو ان  
يكون بينهما مهلة ضد  
الامام يظهر التراضي في  
التكلم بالحكم جميعا بمنزلة  
مالوسكت (على المظوف  
عليه) ثم استأنف بالمظوف  
ومائة لكمال التراضي  
(وعندهما التراضي في الحكم  
مع الوصل في التكلم) ومائة

للعطف (حتى اذا قال لغير  
الموظفة انت طالق ثم طالق  
ثم طالق ان دخلت الدار  
فندهب مع الاول) في الحال  
(ويلتزم بعده) كالوسكت  
على الاول حقيقة (ولو قدم  
الشرط) قال ان دخلت  
الدار فانت كذا الخ (تعلق  
الاول) بالشرط (ووقع  
الثاني) بقاء الحال (ولما  
الثالث) لعدم العدة (ولا  
يتعلقن جميعا) في المستلئين  
للعطف (ويزولن على  
الترتيب) اذ وجد لشرط  
لتراضي فان ملوسة طلقت  
ثلاثا ولا فواحدة ونسأل في  
(وفي قوله صلى الله عليه

(قوله ومن الثاني زملوهم الخ) عبارة تصرح ومن الثاني زملوهم الحديث  
اه اي بمائهم فانه ليس كلم يكلم في سبيل الله الاياتي يوم القيامة يدعى لونه  
لون الدم وريحه ريح المسك فان الايمان على هذه الكيفية يوم القيامة هله  
ترسلهم اي تكسبهم بمائهم وهو ملول التزليل في الخارج كذا في التعبير  
(قوله لا يتحقق في الايمان) افراد الضمير باعتبار المذكور اي فلا يقال زيد  
في الدار فمرو فبكر لان المجتمعين في الدار لا ترتيب فيهم حالة الاجتماع (قوله  
فيصرف الترتيب عن الواجب الى الوجوب) هذا وجه آخر لدخول القاء  
على ايمان غير ما ذكره المص مع ضا لفاء على حقيقتها من افاذتها الترتيب  
بان يقال ان الترتيب مصروف الى الوجوب فكانه قال وجب له اول درهم  
وبعده وجب له آخر وقد جعله الشكا ترى من تنمية الوجه متايها  
لا ينجم ولا وجه له والصواب التعبير باوان يقال او يصرف كما وقع  
في ابن ملك

### بحث ثم

(قوله مائة لكمال التراضي) ذلك ان التراضي في الحكم قطع لكان موجودا من  
وجه دون وجه (قوله مائة للعطف) اذا عطف مع الاتصال (قوله في الحال)  
لانه وان وجد في آخر الكلام ما يغيره الا ان من شرط التفسير الاتصال  
ليكون كلاما واحدا فيتوقف اوله على اخره واذا اعتبر التراضي في التكلم  
صار كل منهما بمنزلة كلام منفصل عن الآخر (قوله المص تعلق الاول)  
فايد تعلقه انه لو تزوجها ووجد الشرط وقع (قوله في المستلئين) اي مسئلة  
قديم الشرط ومسئلة تأخير (قوله للعطف) لاقتضائه الوصل وهو  
علة لتعلقن جميعا كما ان قوله بعد لتراضي علة لتزولن على الترتيب  
(قوله فان ملوسة طلقت ثلاثا) اي فان صارت ملوسة عند وجود الشرط  
طلقت ثلاثا والايمان بقيت على حالها كما كانت وقت التعليق فواحدة وهذا  
عندهما واماعنده في صورة تأخير الشرط تنجزت الطلقتان وتطلعت الثالثة  
وفي صورة تقديمه تطلعت الاولى وتنجزت الاخيرتان (قوله وهي فليات  
الخ) قال في المرة فان تم في هذه الرواية على حقيقته اذ الكفارة واجبة  
بعد الحث اجمعا وهذه رواية هي المشهورة ولا تعارضها الرواية الاولى

وسلم فيكون عن يمينه ثم يلت باثنى هو خير) فانه بعد جواز استكبر قبل الحث \* لانها \*  
كقوله له الش ففنا (استبر) ثم (لعمري) لو وعلا ما له الاخرى (وهي فليات فالي هو خير ثم لكفر

لأنها غير مشهورة كذا في الأسرار اه ومحامه فيه ( قوله والاتنا قضا )  
فيه ادخال اللام في جواب ان الشرطية وذلك غير جائز كآية عليه السلام  
في مواضع عديدة من شرحه على المعنى لكن المستقون يتساهلون بدخولها  
في جوابها مقترنة بلا النافية جلالها على لوائح شرطية لأنها اختها على ان  
ابن الأبارى اجازة

﴿ بحث بل ﴾

( قوله لفظ ) متعلق بالتدارك فمضى التدارك ان الكلام الاول باطل وغلط  
وهذا مبني على ان معنى الامراض هو الرجوع عن الاول وابطاله وهو  
احد قولين ذكرهما في التلويح والآخر ان معنى الامراض هو جعل ما قبله  
في حكم المسكوت عنه من غير تعرض لاثباته او تنقيده وعليه فمضى التدارك  
ان الاخبار به ما كان ينبغي ان يقع قال واذا انضم الى بل لاصار نصافي  
ثفي الاول نحو جاني زيد لابل عمرو اه وهذا الثاني هو الموافق لما ذكر  
في كتب التصوف فيما اذا تلاها مفرد وتقدمها امر او ايحاب كاضرب زيدا  
بل عمرا وقام زيد بل عمرو فهي ح لجعل ما قبلها كالمسكوت عنه واجبات  
الحكم لما بعدها واما اذا تلاها مفرد وتقدمها ثفي او نهى فهي ثمر يحكم  
ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقوم  
زيد بل عمرو وجعل الرضى النفي والنهي مثل الامر والايحاب فهي عنده  
في الواجهة الاربعة لجعل ما قبلها كالمسكوت عنه واما اذا تقدمها جملة  
فهي للاضراب الابطال او الاتصال ( قوله بشرط ان يحتمل المصدر  
الرجوع ) وذلك بل لا يكون انشاء ( قوله المص اذا قال لامرأه الموطوءة )  
قيدها لانه لو قال لغير الموطوءة يقع واحدة بالاول لانه لا يمكن اطلاقه ولقي  
الثاني لعدم المحلية

﴿ بحث لكن ﴾

( قوله المص ولكن للاستدراك ) اي خيفة او شبهة كما جزم به في التلويح  
والتمهير ( قوله اي التدارك لازالة الوهم الخ ) قال في التلويح وفسره  
اي التدارك المحققون برفع التوهم الدشي من الكلام السابق مثل ما جاء في  
زيد لكن عمرو اذا توهم الضابط عدم مجيئ عمرو ايض على محلة  
وملازمة بينهما وفي افتتاح انه يقال لمن توهم ان زيد اجنك دون عمرو

والاتنا قضا ( واجراء  
لامر ) وهو ليكثر على  
حقيقته اذ الكفاية متواجبة  
بعد الحذف بالاجازة

﴿ بحث بل ﴾

( وبه لا يثبت ما بعده  
والامراض عما قبله ) متفيا  
كان لو ثبتا ( على سبيل  
التدارك ) فقط بشرط ان  
يحتمل المصدر الرجوع  
والا فليحتمل العطف  
( فتطلق ثلاثا اذا قال  
لامرأه الموطوءة انت طالق  
واحدة بل فثنتين لانه لا يمكن  
ابطال الاول ) وهو الواحدة  
( فبفتح ) اي الثنتان ايض  
( بخلاف قوله على الف  
درهم بل القان ) فانه يلزمه  
المان اخضا بالان الطلاق  
انفسا لا يحتمل التدارك  
والاقرار اخبار يحتمله

﴿ بحث لكن ﴾

( ولكن للاستدراك ) اي  
لست ادرك لازالة الوهم  
لشي من الكلام السابق

اه والفرق بينهما انه حق التفسير الاول لتقصير الافراد وعلى الثاني  
لتقصير القلب ( قوله المص بعد التثنية خاصة ) اى لا يمد الايجاب والنهي  
كالتثنية مثل لا يمت ز يد لكن عمرو ( قوله اذا عطف مفرد على مفرد ) اى  
كوفها بعد التثنية خاصة فيما اذا عطف بها مفرد على مفرد فهي حيث تقتضيه  
لاحث يختص لا بما بعد الايجاب ولكن بما بعد التثنية وقد خالفت بل  
في ذلك فانها يستدركها بعد الايجاب والتثنية جميعا وخالفها ايضا في ان بل  
توجب في الاول وثبات الثاني او جعل الاول كالسكوت عنه على الخلاف  
المار بخلاف لكن فانها توجب اثبات الثاني فلا في الاول فانه ثبت بدليله  
وهو التثنية الموجود في صدر الكلام صريحا فالخلاف ان لكن في عطف  
الاجل نظيرة بل بخلافها في عطف المفردات وانها فيه ناقضت لاولها  
خالفت بل وان بل للامراض من الاول ولكن ليست كذلك فافهم هذا  
وفي تسميتها ماطقة فيما اذا اولها جملة تسامح لانها لا يسطف بها الا المفرد قال  
في التمرير واذا ولي الخليفة جملة فحرف اشدا او مفرد فاطقة اه لكن  
قل الزايد في الجنى الداني القول بانها تكون ماطقة جملة على جملة اذا  
وردت بدون ولو وتقل عن ابن ابي الربيع انه ظاهر كلام سيو ( قوله  
اما جملة على جملة فيعدها كبل ) سواء فيعدها اى الجملة يعنى انها اذا  
عطف بها جملة على جملة فهي بعدها كبل من جهة الوقوع بعد التثنية  
والايجاب ( قوله اى بهذا الطريق ) اى طريق الاستدراك وليس ذلك  
تفسيرا لقول المص به لان الضمير فيه ما يد على لكن واليه في هذا للمصاحبة  
فهو قيد اخرج به التي يليها الجملة ( قوله اى اربط ما بعده بما قبله الخ )  
المراد به ان يصلح ما بعد لكن تداركا لما قبله مثل ما جاني زيد لكن عمرو  
وما اكرمت زيد لكن اعنته بخلاف ما جاني زيد ولكن ركب الامير  
وبالجملة يكون 'المذكور بعد لكن بما يكون الكلام السابق بحيث يتوهم  
منه المضاطب عكسه او يكون فيه تدارك لساعات من مضمون الكلام  
انساق وذلك اما ينصق شتيين احدهما ان يكون الكلام متصلا بعبء  
بعض غير مفصل ليصق لمطف وثاني ان يكون محل لاثبات غير  
محل لتثني ليجن الجمع بينهما ولا ينافى آخر الكلام اوله اذا حلت ذلك  
فلا يفتنى عليك ما في قول لس اما باتصال او تثنى واثبات ( قوله اى وان لم  
يثنى الاتصاف ) اى ان تثنى الاتصال او كان محل لاثبات هو محل التثنية

( بعد التثنية خاصة ) اذا  
عطف مفرد على مفرد اما  
جملة على جملة فيعدها  
كبل ( غير ان السلف به )  
اى بهذا الطريق ( انما  
يصح عند اتصاف الكلام )  
اى اربط ما بعده بما قبله  
اما باتصال او تثنى واثبات  
( والا ) اى وان لم يثبت  
الاتصاف ( فهو مستأنف )

مثال

وصف هيدغر عن يمينه يمينت يدنى هو حير | هيدج جواز شاعر بل احب \* لا بها \*  
كافة له الشافعي قلب ( استه ) ثم ( نعت ) الواعظان ومة الاخوة ( هو ) فلبات فاذى هو خير لم يكن

مثال الاول ما اذا اقر زيد ببيع قال زيد ما كان لي قط لكن لمرو فان وصل قوله لكن لمرو بقوله ما كان لي قط يكون متصفا فيصل النفي متعلقا بالاثبات على معنى نحو يل الملك من القرلة الاول وهو زيد الى القرلة الثاني وهو مرو وان فصله كان ذلك ردا للقرار وقتيا للملك عن نفسه مطلقا من غير نحو يل الى الثاني فلا ينسق الكلام فيرجع العبد الى القر ولا يقع قوله بعد ذلك ولكنه لفلان ومثال الثاني ما ذكره المص بقوله كالامة الخ فانه لا يمكن حله على الاتساق لان اتساقه ان لا يصح النكاح الاول بماية لكن يصح بماية وخسين وهو غير ممكن لانه لما قال لاجير النكاح اتسحق الاول فلا يمكن اثباته بعينه بماية وخسين فيصلم لكن اجيره بماية وخسين على انه كلام مستأنف فيكون اجازة لنكاح آخر مهره مائة وخسون ( قوله مثاله كالامة ) تقدم الكلام على نظيره غير مرة ( قوله المص قال لاجير النكاح بماية ) كذا في النسخ بآيات قوله بماية مواظبا لما نقل عن الكشف ولكنه غير موجود فيما كتب عليه الشراح والصواب استفاضة لما في الضرر بخلاف لاجير النكاح بماية لكن بمايتين لان التدارك في قدر المهر لاصل النكاح انتهى بمعنى فيكون متصفا لاستانافا كما هو غرض المص وح فلا يطل الاول كما هو في التلويح عن جامع قاضي خان قال وهو الموافق لما قرر عندهم من ان النفي في الكلام راجع الى القيد بمعنى انه يفيد رفع الحكم مقيدا بذات القيد لارضه من اصله بل انما يفيد اثباته مقيدا بغيره وقل القنرى عنه في الحواشي رد ما ذكره صاحب الكشف ونسبه الى الوهم فتنبه ( قوله ولا عبرة لتغاير من حيث المسال الخ ) جواب سوال وارد على قول المص من هذا نفي فضل واثباته بعينه وهو اننا لنسلم ان المكاح بماية عين النكاح بماية وخسين

﴿ مجت او ﴾

( قوله اسمين او فطين او اكثر ) فان كانا خردين تنفي ثبوت الحكم لاحدهما وان كانا جلتين تنفي حصول مضمون احدهما ( قوله فيص ان يصلم الحرية ثابتة الخ ) قال في التلويح وهذا معنى كونه انشاء شره وعرفا اخبارا حقيقة ولغة ( قوله بطريق الاقتضا ) هو ما يقدر لصحة الكلام

مثاله ( كالامة اذا تزوجت بغير اذن مولاهما بماية درهم قال ) المولى ( لاجير النكاح بماية ولكن اجيره بماية وخسين ) قالوا ( ان هذا فسخ لنكاح ) ويكون باطلا ( وجعل لكن مبتدأ ) اي لا يتقدم النكاح ( لان هذا نفي فضل ) وهو الاجازة ( واثباته بعينه ) فيكونان متضادين ولا عبرة لتغاير من حيث المال لانه تبع فيصير لكن بماية وخسين مستأنفا اجازة لنكاح آخر مهره مائة وخسون

﴿ مجت او ﴾

( واولا حد الله كورين ) اسمين او فطين او اكثر ( قوله هذا حرا وهذا كقوله احدا حرا وهذا الكلام انشاء تحريرة شرعا ، ذلوكا كان خبرا لكان كذا فيص ان يجعل الحرية ثابتة قبل هذا الكلام بطريق الاقتضا



( قوله تصحها لدلوله القوى ) لانه وضع للاخبار لغة ( قوله المص  
 فوجب التخصيص الخ ) اى من حيث انه انشاء شرعا يوجب التخصيص اى  
 يكون له ولاية ايقاع هذا العتق في ايهما شاء ويكون هذا الإيقاع انشاء  
 ومن حيث انه اخبار لغة يوجب الشك ويكون اخبارا بالمجهول عليه  
 ان يظهرما في الواقع وهذا الاظهار لا يكون انشاء بل اظهار لما هو الواقع  
 فلما كان البيان وهو تعيين احدهما شبهان شبه الانشاء وشبه الاخبار علمنا  
 بهما فن حيث انه انشاء شرطا صلاحية المصل عند البيان فلا يصح  
 في الميت ومن حيث انه اخبار قلنا يجب على البيان وقول الش كلمة  
 او صوابه لفظا وقوله فوجب بضم المذكر ( قوله بخلاف الاخبارات )  
 حال من كلام سندر والمعنى ان هذا الكلام باعتبار انه اظهار لما هو الواقع  
 لا انشاء يجب على البيان فانه لا جبر في الاشآت بخلاف الاخبارات حيث  
 يجب فيها على البيان ( قوله اوبع هذا او هذا ) يشير الى انه لا فرق  
 بين دخول اوعلى الوكيل او الموكل به ( قوله المص يصح ) فهو كالو قال  
 وكلت احدهما وايهما تصرف صح حتى لو باع احد الوكيلين صح ولم  
 يكن للآخر بعد ذلك ان يبعه وان نادى ملك الموكل كذا في التلويح  
 ولا يمنع اجتماعهما لانه اذا رضى رضى اى احدهما فهو رضى ارضى كما  
 في التبرير ( قوله او بشرة او عشرين ) يشير الى انه لا فرق بين دخولها  
 على المبيع او الثمن وشبهه في الاجارة ( قوله لجهالة المفقود عليه ) اى  
 في صورة دخول اوعلى المبيع والمستاجر وقوله او به اى المفقود به اى  
 في صورة دخولها على الثمن او الاجارة يعنى ومن له الخيار من المتعاقدين  
 غير معلوم حتى لا تنتشر الجهالة ( قوله المص الان يكون من له الخيار  
 معلوما الخ ) اى سواء كان بائنا ام مشتر يا وهو استثناء من قوله بخلاف  
 البيع والاجارة يعنى البيع والاجارة الداخلة عليهما ولا يصححان الا ان يكون  
 من له خيار التمين معلوما ويكون عدد التخصيص فيه من المبيع والمستاجر  
 اثنين او ثلاثة بان قال بعت هذا او هذا على المك بالخيار فاخذ ايهما شئت  
 ( قوله من المبيع والمستاجر ) اشارة الى ان هذا الاستثناء راجع الى فصل  
 البيع فقط دون اثنى حتى لو كان من له الخيار معلوما في فصل الثمن بان  
 قال بعت منك هذا الثوب بشرة دراهم او بدتيار على ان آخذ منك ايهما  
 شئت او على ان تؤدي الى ايهما شئت لا يصح لان جوازه ثبتت للحا

تصحها لدلوله القوى  
 ( يحتمل ان خبر ) عملا  
 بالغة ( فوجب ) كلمة او  
 ( التخصيص على احتمال انه )  
 اى اختيار المولى ( بيان )  
 لما في الواقع ( وجعل البيان  
 انشاء من وجه ) حتى لا يملك  
 المولى تعيين الميت ( واظهارا  
 من وجه ) حتى يجب على  
 البيان لو كان حين بخلاف  
 الاخبارات كالافراد بالمجهول  
 حيث يجب على البيان  
 ( واذا دخلت ) او ( في الوكالة )  
 كوكلت هذا او هذا اوبع  
 هذا او هذا ( يصح ) انحصانا  
 لان اوفى موضع الانشاء  
 التخصيص والتوكيل انشاء  
 ( بخلاف البيع ) كبيعك هذا  
 او هذا او عشرة او عشرين  
 ( والاجارة ) كما جبرت  
 هذا او هذا او درهم او  
 درهمين فان العقد ليس لجهالة  
 المفقود عليه او به ( الان  
 يكون من له الخيار ) اى خيار  
 التمين ( معلوما ) ويكون  
 ( في اثنين او ثلاثة ) قطعين  
 البيع والمستاجر

اعتباراً لحل الخيار بزمانه (لمصحح انفساً) خلافاً لرواياتنا (وفي المهر) وجوب التضيير (كذلك عندهما ان صحح التضيير) بان كان ختيلاً ١٣٩ كثر وجشك على الف درهم او مائة دينار فطعني ايها

بشرط الخيار وذلك انما ثبت في المبيع دون الثمن وكذا حكم الاجرة في الاجارة كذا في العزيمة (قوله اعتباراً لحل الخيار بزمانه) اي ان خيار الشرط لما كان جائزاً في ثلاثة ايام الحق محل الخيار به ولم يجوز اذا كان المبيع أكثر من ثلاثة اعتباراً للمعلل بالزمان (قوله وجوب التضيير) التضيير يعود الى لفظ او (قوله المص كذلك) اي كما يوجب في قوله هذا حراً وهذا (قوله بان كان ختيلاً) وذلك بان يكون المأل ان مختلفين وصفاً كافي الالف الحالة والاقين الى سنة او جنساً كما في الدراهم والدنانير (قوله اي اذا لم يفسد التضيير) بيان للمواد ودفع للإيراد بان قيد التدين لا يفيد لان الحكم في غير التدين كذلك كما اذا تزوج على هذا العبد او على هذا المبدوا حدهما وكس قاته يجب الاوكس عندهما وعنده يحكم مهر المثل وذلك بان المراد من قوله وفي التدين ما اذا لم يكن التضيير مفيداً من ذكر الحاصي وارادة العام فليس قيداً بل بيان للمراد من التدين كما قلنا وهذا حتى قوله الآتي فالتدين مثال لا قيد وسقطت نقطة اي من بعض النسخ ولا بد منها (قوله بان اتحد المجلس) كافي الالف والاقين والالف الملوحة (قوله كالاترار والوصية والخلع والعتيق) كذا في التصرير وذلك بان اقر لسان او وصى له بالالف والاقين او خالصها او احتها على الف والاقين (قوله المص وعنده يجب مهر المثل) قال ابن نجيم اهل ان الامام انما يقول بتحكيم مهر المثل اذا كانا مختلفي القيمة فان كان مهر مثلها مثل اخيهما او اقل فلها الاحسن وان كان مثل احدهما او اكثر فلها الاعلى وان كان بينهما فلها مهر المثل فوجوبه بانها هو فيما اذا كان بينهما ففي اطلاقة مسامحة (قوله يحصل ثواب الكل) يعني ثواب الواجب كافي العزيمة من الكشف فظهر ثمرة الخلاف اذ ثواب غير الواحد عندنا ثواب التطوع (قوله والاصل ان الجملة اذا قوبلت بالجملة الخ) هذا جواب آخر غير المذكور في المتن وقد ذكرهما فقرا الاسلام قال في المرأة فظهر ان من خلط الكلامين وجعلها جواباً واحداً كافه البعض ليس كما ينبغي اه والمراد باحدى الجملتين الحاربة باتواها الاريسة وبالاخرى اجزئتها وانما طلقت الاولى في الآية ولم تذكر باتواها لكونها مطلوبة بحسب العادة من كل او اخذ مال او نحو ذلك بخلاف انواع الاجرية (قوله وقد بين كذا) اي قسم الاجرة على احوال الجماية طبق الاصل المذكور (قوله في حديث احد اصحاب ابي برزة) بالياء الموحدة المتوحدة والراء والراء وفي بعض

اخذوا المال قسطاً ولم يقتلوا (بل يتعوان من الأرض اي يحبسوا حتى يتوبوا) (ادخروا الطريق) والاصل ان الجملة اذا قوبلت بالجملة ينقسم البعض على البعض وقد بين كذا في حديث احد اصحاب ابي رورة

(وقالا) تكون اول واحد المذكورين (اذن اكل لعبد وادبه هذا) ١٤٠ ﴿ حرا وهذا انه باطل لانه اسم

لاحدهما غير عين وذلك  
اي احدهما (غير محل)

صالح (للعق) فلا يفتق

الاثالية وعنده هو اسم

لاحدهما (كذلك لكن على

احتمال التمين حتى زعم

التمين في مسئلة العبدن)

اي لو كانا عسدين ولو لم

يحتل التمين لما جبر عليه

(والعمل بالمحتمل اولي

من الاهدار فبعل ملوضع

لحقته) وهو احدهما غير

عين (بما اذا لم يحتمله)

وهو احدهما على التمين

(وان استصالت حقيقته

وهما بنكران الاستشارة

عند استصالة الحكم) لما

مران المجاز خلف من الحقيقة

في الحكم عند ما وقع الكلام

عنده فكأنه قال هذا

حروصك ولنت الزيادة

(وتستعار) او (لمعوم)

بقربة) قصير بمعنى واو

العطف لا عينه اي فراد

كل واحد منهما لكن

بافتراؤه (وذلك) اي

استعارتها بمعناها (اذ

كانت في موضع النفي او في

موضع الاباحة كتوقله والله

لا كبره لا او فلا حتى اد

كبر احدهم حسب) بخلاف

الواو فانه لا يبحث

بتكثيره لاستمره

لا يبحث لامره) قالوا

نسخ التلويح بردة بالياء الموحدة المضمومة والذال المعجمة والاول اصح

كما ذكره القرني وفي بعض النسخ في حديث جبريل فيكون حدنايب فاعل

بين وحديثه على ما في التلويح ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي

صلى الله عليه وسلم وادع ابائره على ان لا يبين عليه فبما اناس

يريدون الاسلام قطع عليهم اصحابه الطريق فنزل جبريل عليه السلام بالخذ

فيه ان من قتل واخذ المال صلب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ومن اخذ

المال ولم يقتل قطع يده ورجله من خلاف ومن جاء مسلما هدم الاسلام ما كان

منه في الشر الثوقي رواية عطية عنه ومن اخاف الطريق ولم يأخذ المال ولم يقتل

نفي (قوله تكرر اول واحد المذكورين) ذكر هذه الجملة هنا قطع ارتباط

المتن ولعل الاصل لكون باللام التلويح (قوله اي احدهما) اي الذي هو

غير عين وهو الاحد الا لام الصادق على العبد والذابة (قوله فلا يفتق

الاثالية) كذا نقله في التلويح عن البسيط وذكر قبله ان ظاهر كلامه

هنا انه لا يفتق بالية عندهما اي لان القول لاحكامه اصلا (قوله المص كذلك)

اي الذي هو غير عين وانه ليس بمحل (قوله المص والعمل بالمحتمل) اي

بالذي هو عين المجاز اولي من الاهدار عند تعذر العمل بالحقيقة كما في قوله

الاكبر ستانفه هذا انني (قوله المص وتستعار للمعوم) اي لمناسبة بين

مفهومها وبين المعوم في عدم التخصيص بواحد منين وهذا صريح في انها

عمد فيه وظهر التوضيح والتلويح والمرأة وغيرها انها حقيقة مستعملة

في معناه صريح به في التمرير وقال ان جعلها المعوم تساهل لان المعوم ثبت

سها لا ب (قوله بقربة) وهي دخولها في موضع النفي او الاباحة وكل منهما

يفيد المعوم اما في النفي فلان سنى لا اكلم هذا او هذا لا اكلم احدا منهما فيكون

نكرة في موضع النفي واما في الاباحة فلان الاباحة هي الاطلاق ورفض المانع

وذلك في شيء غير عين بوجوب المعوم ضرورة التمكن من العمل (قوله اي

غير ذلك واحد منهما لكن بافتراؤه) يعني ان او تصير بمعنى واو العطف من حيث

الكل واحد من المذكورين مراد في لا اكلم هذا او هذا كالواو من حيث انها

مفيد وليس كعين لو او ذلك وان كذلك يمكن كل واحد منهما ان يفيد الافتراء

بل معنى استعارة كالواو (قوله لاستمرارها الاجتماع والادليل) اي والحال انه

لا يبين على عدمه قال في التلويح واذا استعملت الواو في النفي فهي لعدم

سجل لانه يجمع وينفي المجموع يجوز ان يكون نفي واحد الا ان يدل بقربة حالية

ولا يبين كوجه لا يرتكز الا واكل مال اليتيم يبحث باحدهما (ولو كليهما

( لو حلف لا يكلم احدا الا فلانا او فلانا فله ان يكلمهما ) لان الاستثناء من المحتراباحة والاباحة دليل العموم لانها رفع القيد ويلزمها جواز الجمع بخلاف التضيير والضابط انه ان قامت قرينة في الواو على شمول العدم فذلك والافهول عدم الشمول واو بالعكس كذا في تفسير التنقيح لابن كمال باشا ( ونستعار ) او ( بمعنى حتى او الا ان اذا فسد العطف لاختلاف الكلام ) كاسم وفعل او ماض ومستقبل ( ويحتمل الكلام ( ضرب الغاية ) باقتداد الفعل ( كقوله تعالى ليس لك من الامر شيء ) او يتوب عليهم ) اي حتى يتوب او الا ان لان العطف على شيء عطف الفعل على الاسم

او مخالفة على انها لشمول النفي وسلب الحكم عن كل واحد كما اذا حلف لا يرتكب الزنا واكل مال اليتيم وكما اذا اتى بلا زيادة مؤكدة لنفي مثل ما جاز يزيد ولا عرو ( قوله بخلاف التضيير ) ذكر هذا استطراد الفرق بين الاباحة والتضيير على ما هو المشهور فان او تستعمل فيهما وهو انه في الاباحة يجوز الجمع وفي التضيير يمنع فاذا قيل جالس القها او المحدثين يجوز اختيار احدهما والجمع بينهما بخلاف ختمن مالي درهما او دينار وفي التلويح والتضييق ان كلمة او لاحد الامرين وجواز الجمع او استناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القراين ( قوله كاسم وفعل او ماض ومستقبل ) بين اختلاف الكلام بما ذكر تبعه لان ملك فاجبه ان اراد ان عطف الفعل على الاسم وعطف المستقبل على الماضي غير قاسد بلا خلاف الاحسن كما مر قلنا سب ان يقول كما في ابن نجيم كما اذا وقع بعدها مضارع منصوب ولم يكن قبلها مضارع منصوب ( قوله واو بالعكس ) يعني انها اذا وقعت في سياق النفي مع القرينة على انها لابقاع احداثيتين فهو لعدم الشمول كما اذا قال والله لا اكلم هذا ولا اكلم هذا ومثل في التلويح تعال عزشري بقوله تعالى يوم ياتي بعض ايات ربك الآية والافشمول العدم كاشالة المتكلم لخالص ان او اذا استعملت في النفي فهو لنفي احداثيتين فيفيد شمول العدم عند الاطلاق الا اذا قامت قرينة حالية او مخالفة على انه لابقاع احداثيتين فمح فيفيد عدم الشمول كذا في التلويح وهو صريح في انها حقيقة اذا وقعت في العموم لا مجاز كما ذكر المص ومبنى الضابط المذكور على انها حقيقة فيه فذكر الشرح له هنا بما ينبغي تقدير ( قوله المص ويحتمل ضرب الغاية ) لحل الاولى واحتمل بلطف الماضي لانه عطف على فسد في تستعار او بمعنى حتى او الا ان اذا فسد العطف واحتمل ضرب الغاية بان يكون ما قبلها فضلا بتدريكه كالعام في كل زمان ويقصد اقتطاعه بالفصل الواقع بعد ونحوه لارمك او تعطيني حتى ليس المراد ثبوت احد العاملين بل ثبوت الاول تمتد الى غاية هي وقت اعطاء الحق كما اذا قال لارمك حتى تعطيني حتى فصار او مستعارا للحني والمناسبة ان او لاحد المذكورين وتعيين كل منهما باختيار الخبر قاطع لاحتمال الآخر كما ان الوصول الى الغاية قاطع للفعل كذا في التلويح ويظهر منه ان المراد بفساد العطف فساد من جهة المعنى لا الصناعة وبه ظهر وجه مناسبة ما ذكره ابن نجيم واتدفع اليراد ( قوله المص كقوله تعالى ليس لك من الامر شيء )

وعلى ليس عطف المضارع على الماضي وهو محفل الامتداد في ١٤٢ لانه انصرف ففقط حقيقته واسم  
لما يحمله وهو الغاية

﴿ مجت حتى ﴾

( وحتى غاية ) وهي ما يتو  
اليه الشيء او يتد اليه  
ويقتصر عليه ( كالي )  
قال الله تعالى حتى مطلع  
الغدير ( وتستعمل للعطف  
مع قيام معنى النسيبة )  
في التلويح كقولهم مات  
الناس حتى الانبياء  
١ و التفسير ( كقولهم  
استنت ) اي حدث ( التصل  
حتى القرى ) جمع قريع وهو  
القصيل الذي به تبراخي  
مثل ان يتكلم مع من لا ينبغي  
ان يتكلم به فيه ( ومواضعها )  
اي حتى ( في الاصل  
ان تحصل غاية بمعنى الى )  
نحو حتى تقتلوا ( او )  
تجسل ( غاية هي جلة  
مبتدأة ) لاجل لها لانها  
متأقفة كشرح الناس  
حتى خرج زيد ( وعلامة  
النسيبة ان يحصل الصدر  
الامتداد وان يصلح الاخر )  
وهو ما بعد حتى ( دليلا على  
الانتهاء ) صدر كقائلوا  
الذين لا يؤمنون الاية  
فالتعال قد يتنوب قبول الجزية  
يصلح منتهى له ( فان لم  
يستعمل ) معنى الغاية المذكور  
( فلهذا زاء بمعنى لام كي ) نصلح لصدر سيبه الثاني

( الخ ) اي ليس لك من الامر في هذا بهم او استصلاحهم شيء حتى تقع  
توبتهم او مذبذبهم ( قوله وعلى ليس الخ ) اي ولان العطف على ليس  
عطف المضارع على الماضي وهو عطف الفعل على الاسم ضد ان  
لعطف على ما فيه وذهب صاحب الكشف الى انه عطف على ما سبق  
وهو لية مع او يكبتهم وليس لك من الامر شيء اعتراض والمعنى ان الله  
تعالى مالت امرهم فلما ان يهلكهم او يهزمهم او يتوب عليهم او يذبهم  
واختاره في التفسير قال وليس منه او يتوب عليهم بل عطف على يكبتهم  
وليس ومحوها اعتراض لما في ذلك من التكلف مع امكان العطف  
اه تامل

﴿ مجت حتى ﴾

( قوله المص وتعمل للعطف الخ ) اي لمناسبة بين العطف والغاية وهي  
التعاقب ويجب ان يكون المظوف جزءا من المظوف عليه افضلها  
او دونها كما ذكره الش فلاقال جاني الرجال حتى هند وان يكون الحكم  
بما يقتضي شيئا فشيئا حتى ينتهي الى المظوف لكن بحسب اعتبار التكلم  
لا بحسب الوجود نفسه ولا بتعين العاطفة الا في صورة النصب مثلا كمت  
السمة حتى راسها بالنصب والاصل هي الجارة وقد تكون ابتدائية تقع  
ما بعدها جلة فعلية او اسمية مذكور خبرها او محذوف بقرينة الكلام  
السابق فالاول نحو ضربت القوم حتى زيد غضبان والثاني نحو اكلت  
السمة حتى راسها بارفع اي ما كول وفي الكل معنى النسيبة ( قوله اي  
حدث ) من العدو وهو الاسراع وفسر الاسنان في جامع الاسرار وغيره  
بان يرفع يديه ويطرحهما معا في حالة العدو تامل والقصيل هو ولد الناقة  
والبر والبور خراج صفار واحدتها برة وقد يتر وجهه يتر مثلث  
العين في الماضي كذا في الصحاح ( قوله نحو حتى تقتلوا ) جعل حتى  
هذه داخلة على الفعل نظرا الى شاعرا فقط وصورة الكلام والافعال  
منصوب باضمار ان فهي في الحقيقة داخلة حقيقة على الاسم كذا في التلويح  
( قوله المص دليلا على الانتهاء ) نسخ المتن دلالة على الانتهاء اي علامة  
عليه ( قوله المص فان لم يستعمل ) اي بانعدام المعين او احدهما ( قوله ان  
صلح لصدر سيبا الثاني ) اي لواقع بعدها لان جزء الشيء وسببه يكون

﴿ مقصودا ﴾

نحو اسلت حتى ادخل ﴿ ١٤٣ ﴾ الجنة ( فان تصد هذا الجمل بمعنى لام كي ( جمل مستصارا

لفظ الحسن) بمعنى القاء  
( ويطل حتى القاية وعلى  
هذا ) المذكور من المعاني  
الثلاثة ( مسائل ) ذكرها  
محمد بن ( ان زيادات كان  
لم اضربك حتى تصيح )  
فبدي حرجت ان ترك  
ضربه قبل الصباح لان  
حتى هنا القاية ( ان لم اكن  
حتى تفديني ) فبدي حر  
قائه فلم يقدم لمحت لانها  
بمعنى كي فان قوله تفديني  
لا يصلح لانها بل هوداع  
الى الاتيان ويصلح سببا  
والفداء يصلح جزاء لفعل  
عليه ( ان لم اكن حتى  
اتعدى ) سمع الانفس وركها  
( عندك ) فبدي حرجت  
اتي وتفسد مع التراخي  
حجت وبلاتراخ ينز لانها  
بمعنى القاء فان آتائه لا يصلح  
سببا لفعله ولا فله جزاء  
لا تيان نفسه لان المكافى غير  
المكافى وليس لهذا الاخير  
في كلام العرب نظير

﴿ بحث حروف الجر ﴾

( ومنها ) اى من حروف  
المعاني ( حروف الجر قاله  
للإصاق ) وهو تعلق  
الشيء بإصالة وقتضى  
طرفين فدخلوها للمصق به  
والآخر للمصق ( وتجب )

مقصودا منه بمنزلة القاية من الميا ( قوله نحو اسلت حتى ادخل الجنة )  
قائه ان اراد بالاسلام احداه فهو لا يحتمل الامتداد وان اراد التبات  
عليه فدخل الجنة لا يصلح منتهى اى ثبات بان يقطع بدخولها بل  
الاسلام ح اكثر واقوى كذا في التلويح ومراد الش هنا الثاني ( قوله  
بمعنى القاء ) وهذا ظاهر كلام فخر الاسلام واليه ذهب صدر الشريعة  
رحمته تعالى للناسية الطاهرة بين التعقيب والضاية وقيل بمعنى الواو  
فلا تعيد الترتيب كافي التلويح ( قوله المص حتى تصيح ) بفتح الميم وكسر  
المصاد من الصباح وهو التصويت ( قوله لان حتى هنا القاية ) لان  
الضرب يحتمل الامتداد بجمد الامثال وصباح المضروب يصلح منتهى له  
( قوله بل هوداع الى الاتيان ) قال في التلويح قاله بل صلوحة لانها اليه  
ان يكون الفصل في نفسه مع قطع النظر عن جهة غاية يصلح لانتهاء الصدر اليه  
واقطاعه به كالصباح للضرب ( قوله فاعمل عليه ) فاعلمنى لكى تفديني  
( قوله سمع بالالف وتركها ) قال في التلويح والصواب حتى اتعد بالجزم  
مثل فاعلم لانه عطف على الجزم بل حتى ينصب حكم التنى على الفعلين  
جما لاهلى مجموع الفعل وحرف التنى حتى لا يدخل في حيز التنى لفساد  
المعنى وطلان الحكم ( قوله حجت ) كما اذا لم يأت واتى ولم يتكفى في التلويح  
( قوله وليس لهذا الاخير الخ ) كذا في التلويح والاشارة الى الاستعمال  
الثالث وهو العطف الحسن وقال ان القتها اخترعوا مستارة قال في التلويح  
لا حاجة في افراد الجواز الى السماع مع ان محمد بن الحسن رحمه الله تعالى  
من تؤخذ عنه اللفظ فكفى قوله سما وتمامه فيه

﴿ بحث حروف الجر ﴾

( قوله المص وتجب الامان ) الامان مفعول تعجب فاحال المص لقط  
مثل عليه غير اعرابه و بيان ما يتغير به البيع من التمنى كور في بيع القمار  
من الشر بلايه ( قوله فان التمنى ) في موقع التعليل لكون الباطل داخلة  
على الامان للاستعانة وذلك لان المقصود الاصلى من البيع هو الانتفاع  
بالمملوك وذلك في البيع واتمن وسيلة اليه لانه في النصف من التمدد التي  
لا يتفق بها بالذات بل بواسطة التوصل الى المقاصد ظاهر كلام المص انها  
للإصاق قال في المفتى قبل الإصاق معنى لا يخرق اليه فلذا اقتصر الش  
الوسا ئل فتكون الباطل لاستعانة مثل ( الامان ) فان التمنى نبح حتى لا يشترط وجوده بخلاف البيع

(حتى لو قال اشترت منك هذا المبدك خبطة جيدة يكون الكر ممنا ) ثبت في الذمة (يصح الاستبدال به قبل القبض) قال اشترت الكر باليد فيكون سلما فترجي شرايطه (ولو قال ان اخبرني بقدم فلان فبيني حرق على الجوق حتى لو اخبره كاذبا لم يفتي لان فضول الخبر محذوف دل عليه الياء فقد ربه ان اخبرني خبرا ملصقا بقدم زعموا القوم اسم فعل موجود بخلاف ان اخبرني ان فلانا قدم فانه لا الكذب ايضاً لعدم ما لا لصاق (ولو قال ان خرجت من الدار الاذن ) فانت طالق (يشترط في ١٤٤ تكرار الاذن ) لكل خروج لان

معناه الاخر جاد ملصقا باذن وهو استثناء مفرغ فيجب ان يقدر له مستثنى عام مناسب له في نفسه وصفته فيكون المعنى لا يخرجني خروجي الاخر جاد باذن فيفيد العموم (بخلاف قوله الان اذنك ) فانه على الاذن مرة تصدر حقيقة الاستئناس بما جازا عن الغاية المناسبة بينهما اي الى ان اذن ) وفي قوله انت طالق بمشئة الله ) بالاصاق (بمعنى الشرط) كقوله ان شاء الله ) وقال الشافعي الياء في قوله تعالى واسمها برؤسكم فتبين وقال مالك انها صلة ) لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنسبه (وليس كذلك بل هي للاصاق ) باصل الوضع و عليه اقتصر سيبويه واكثر الصاة ) لكنهما اذا دخلت في آلة المسح كان الفعل متصفاً بالآلة وهو المسوح ( فيقول كله ) كمسحت الحائط يدي

عليه اه وسيدكره الشرح فلامانع من ان تكون لهما ولذا قال في التوضيح الياء للاستعانة والاصاق فتدخل على الوسائل ( قوله ثبت في الذمة ) لانه غير معين لتكثيره ( قوله المص فيصح الاستبدال به قبل القبض ) اي بالبيع او الهبة مثلا لكن بشرط ان يكون ممن عليه الدين لما في الدر المختار لش عن ابن الملك قال وجاز التصرف في الثمن بهبة او بيع او غيرها لو هبنا اي اشارا اليه ولو هبنا فالتصرف فيه عليك ممن عليه الدين ولو هبوا ولا يجوز من غيره ( قوله فيكون سلما ) لانه اضاف الشراء الى كره غير معين فيكون ديناً والبيع الدين يكون سلماً وهذا ظهر ان المناسب للش التمثيل بكر شكر كافي في التوضيح وغيره ( قوله فانه يتناول الكذب ايضاً ) قال المص في الش لان مع الفعل مصدر فصار الخبر به القوم وهو الفضول الثاني والقوم لا يصلح فضول الخبر لان فضول الخبر كلام لافعل فصار الفضول الثاني انكلم بقدمه وذلك دليل على القوم لا موجب للقوم لاصالة فصار التكلم بالقوم شرطاً للصحة وقد وجد ( قوله لعدم ما لا لصاق ) وكونه على تقدير الياء اي بان فلانا قدم غير لازم لما ذكره صاحب الكشف هاهنا ان الاخبار بما يتعدى الى الفضول الثاني بنسبه والياء ( قوله لتصدر حقيقة الاستئناس ) قال في التوضيح قالوا لانه استثنى الاذن من الخروج لان مع الفعل بمعنى المصدر والاذن ليس من جنس الخروج فلا يمكن ارادة المعنى الحقيقي وهو الاستئناس ( قوله لمناسبة بينهما ) لان الغاية قصر لامتداد المتعدي بيان لانتهاه كما ان الاستئناس قصر ثم استثنى منه وبيان لانتهاه حكمه وايضا كل منهما اخراج لبعض ما يتناول المصدر كذا في التلويح ( قوله بما لا لصاق بمعنى الشرط ) قال المص في الش وهذا لان الياء للاصاق وفي التعليق الصاق الجزاء بوجود الشرط فعمل عليه ( قوله ان شاء الله ) اي فلا تطلق اصلاً لانه تطبيق بما لا يوقف عليه ( قوله المص وذلك لا يستوجب الكل ) اي كل الآلة وقوله بهذا الطريق اي المقرر بقوله وانما يقتضي الخ قال ابن نجيم وحاصله ان التبعض لازم حقلاً من الياء ( قوله على ان البيان ما كان ضرورياً للخ) اعني ولو ان شأيننا في تقدير فرض المسح طريقين احدهما ما ذكره المص

(واذا دخلت في محل المسح كافي الآية) بقى اصل متدياً الى الآلة تقديره واسمها ايديكم برؤسكم \* واثاني \* (فلا يقتضي استيعاب الاربع) بنسبه لعدم لاضافة اليه (وانما يقتضي الصاق الآلة بالحل وذلك لا يستوجب الكل عادة) لتصدر الصاق ما بين الاصابع (مصدر المراد به كثر اليد) والاصل فيها الاصابع والثلاث اكثرها (فصار التبعض مراداً بهذا الطريق) لا يبالى على ان البيان ما كان ضرورياً في مسح كل الاربع يحصل القصد هو اربعه بخلاف ما لو كان على العكس لو كان بجملة متعدياً كما هو في قوله ولو انكم ولم يبين زعم المشركه الفاده شيخنا والد تاملنا محمد البخاري

والثاني ان البعض ادنى فرض مسدود يحمل غير مملووم الحكم من الآية فاحتج  
الى البيان وقديته النبي صلى الله عليه وسلم بربع الراس في حديث التميمي وهو  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال ونوضاً ومسح على ناصيته  
وقد اعترض على هذه الطريقة الثانية بان القول بالاجمال مشكل لانه  
مبنى على ان يكون هذا اول وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد  
زول الآية لانه لم يبين ذلك قبله لا بالقول ولا بالتصل والافتل النسا  
ولم يثبت لانه لو لم يكن كذلك يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة  
وذلك غير جائز اتفاقاً وما ذكره الشرح رحمه الله تعالى جواب عن هذا  
ويانه انا لانعلم انه لو لم يكن اول وضوءه صلى الله عليه وسلم لزم تأخير  
البيان عن وقت الحاجة لان ذلك فيما كان ضرورياً وهذا ليس ضرورياً  
البيان اذ يفعل المسنون وهو مسح كل الرأس يحصل المقصود وهو  
الربع الذي هو فرض بخلاف ما لو كان على العكس بان كان المسح على  
البعض ثم ظهر ان القروض الجميع فهو ح ضروري البيان او كان بجمل  
متعلز العمل به قبل البيان كما في وادوا زكاة اموالكم قبل البيان بربع  
العشر فهو ضروري البيان ايضا اذا علمت ذلك فاعلم ان صنع الش  
غير مرضي لان كلامه يومه ان الجواب المذكور عن الطريقة التي  
ذكرها المصنوع وايس كذلك بل هو جواب عن الاشكال المذكور المورد  
على الطريقة الثانية هذا وقد ظهر ان الطريقة الاولى تفيد ان القدر  
المفروض مقدار اكثر اليد وذلك ثلاث اصابع والثانية تفيد ان القروض  
الربع وذكر ابن نجيم عن الكمال ان اعتبار البعض باكثر اليد في القدر  
المفروض ضعيف رواية ودراية وظاهر الرواية الربع

﴿ بحث على ﴾

( قوله لان على للاستعلاء حساً ومعنى ) كذا في التحرير ثم قال ففى  
في الايجاب والدين حقيقة فانه يعلو المكلف ويقال ركبه دين وظاهر  
كلام المصنوع انها في الاستعلاء المعنوى مجاز وهو المفهوم من شرحه  
حيث قال لان حقيقة الكلمة من علو الشيء على الشيء قول زيد على  
السطح ثم صار موضوعاً للالزام لان الزوم والوجوب من قضيه لان  
ما يعلو الشيء يلزمه اه وصرح الاكل في التحرير بان المراد بذلك الوضع  
وضع اهل التقه ( قوله المصنوع الا ان يصل به الوديمة ) بان يقول

﴿ بحث على ﴾

( وعلى للازام قوله له  
على القدر هم يكون ديناً )  
لان على للاستعلاء حساً  
ومعنى تفيد الوجوب  
حقيقة ( الا ان يصل به  
الوديمة ) فيحصل على  
وجوب الحفظ



(فان دخلت في المعاوَضات المحضة) الخالية من معنى الاسقاط كالبعب (كانت بمعنى اليا) مجازا كيمتلك على الفدرهم  
(وكذا اذا استعملت في الطلاق) كطلعتي ثلاثا على الفـ ١٤٦ \* فلفنها واحدة كانت بمعنى اليا (عندهما)

له على الف وديمة لانه يحمله لان الحظ يجب عليه وانما اشترط وصله  
لما عرف ان البيان الغير انما يعتبر اذا كان متصلا بالغير ( قوله الخالية  
عن معنى الاسقاط ) تفسير المحضة وذلك كالبعب وشبهه التكاح والاجارة  
بمخالف الطلاق ( قوله مجزا ) فان الزوم يناسب الالتصاق لان الشيء  
مضى لم الشيء كان ملصقا به لا محالة ( قوله لانه معاوضة من جانبها )  
فان اجزا الموضع تنقسم على اجزا الموضع

﴿ بحث من ﴾

( قوله عملا بكمي العموم ) والتبعض وهما من ومن ) لا يفتي ما فيه  
من الركاة وحق التعبير عملا بكمي العموم والتبعض وهما من ومن ولو  
حذف با التثنية لاستقامت العبارة على تقدير مضاف في قوله والتبعض  
اي وكلمة التبعض وتقدم الكلام على من مستوفيا في بحث العام

﴿ بحث الى ﴾

( قوله اي المسافة ) فهو من اطلاق اسم جزءه على الكل اذ الغاية  
هي النهاية وليس لها ابتدا او انتها كذا في التلويح ( قوله المص فان  
كانت المسافة ) فيه نظر لان المراد كما ذكر في التقرير ما دخل عليه حرف  
الغاية وذلك ليس هو المسافة فكل حق التعبير ابدال المسافة بالغاية  
وعلى هذا ففي كلام المص استخدام لاه اعاد الضمير على الغاية بمعنى غير  
المراد اولا ( قوله المص قائمة بنفسها ) اي غير متفرقة في الوجود الى  
الغاية اي متعلق الفصل ( قوله المص لا تدخل الغائتان ) لانها قائمة بنفسها  
فلا يمكن ان يستتبعها الغاية ( قوله لا بدليل كثرأت الكتاب من اوله  
الى اخره ) في جملة هذه الغاية من القائمة بنفسها فكل فان الآخر من  
الكتاب فخر ايه ( قوله المص لاخراج ماوراهها ) ذهب بعضهم الى

ان الغاية هنا للاسقاط ودكروا لهذا الكلام تفسيرين احدهما ان المصدر  
اذا كان متوقفا للغاية ولما بعدها كان ذكرها لاستقاط ماوراهها من حكم  
العسل في نحو اليد لالد الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون الجار  
متعلقا باضربوا والثاني انه غاية للاسقاط ومتعلق به كانه قيل اغسلوا  
ايديكم مستقلين الى المرافق فخرج عن الاسقاط فتبقى داخلية تحت  
النقل ولما كان الاول اوجدا كما في التلويح لظهور ان الجار والمجرور  
متعلق بتفصيل لمذكور اقتصر المص عليه ( قوله المص كما في

فيعب ثلثها لانه معاوضة  
من جانبها) (وعنداي حذيفة  
وجده الله لشرط) والطلاق  
بما يقبله واجزاء الشرط  
لا تنقسم على اجزاء المشروط  
فلا يجب شيء فيقع رجعا  
﴿ بحث من ﴾

(ومن التبعض فان قال  
من شئت من هيدى عتقه  
فاعتقه) اي للمصائب  
(ان يعتقهم الا واحدا منهم  
عنداي حذيفة رجعا) (فان  
عملا بكمي العموم والتبعض  
وهي من ومن وقاله عتق  
الكل جلالا على السان

﴿ بحث الى ﴾

(والى لانتهاء الغاية) اي  
المسافة (ان كانت) المسافة  
(قائمة) موجودة مستقلة  
(بنفسها) قبل التكلم  
(كقوله بن هذا الحائط  
الى هذا الحائط لا تدخل  
الغائتان) اي الحائطان  
الابدليل كثرأت الكتاب

من اوله الى اخره (وان لم تكن)  
قائمة بنفسه (ان كان اصل  
الكلام) اي صدره (منقولا)  
لغاية كان ذكرها اي الغاية  
(لاخراج ماوراهها  
فدخل) لدية (كافي)  
وايديكم (الى المرافق)  
اذ اليد تدور الى المرافق

(وان لم يسؤلها) (وكان فيه) اي في تلويحه (شك فذكره لئلا الحكم اليها فلا تدخل  
كافي وانما الصواب الى ابدل) ونحو لا كلمه الى رمضان على المذهب فثبت

## ﴿ بحث في ﴾

( وفي الطرف ) اتصافا  
 ( لكنهم اختلفوا في  
 حذفه ) اي في ( و ) في  
 ( اتيه في ظروف الزمان )  
 كانت طالق غدا او في غد  
 ( فالاها سواء وفرق

او حذفت رجلا بينهما  
 فيما اذا نوى آخر النهار )  
 حيث يصدق في الثاني  
 ديانة وقضائه نوى حقيقة  
 كلامه بخلاف الاول لان  
 تخصيص العام مجاز فلا  
 يصدق قضاء حيث كان  
 فيه تخفيف بلغة الطرف  
 جزءا منها واليوم والشهر  
 ووقت العصر كالمد  
 فمما ومن فروعها مافي  
 البدائع ان صمت الدهر  
 او في الدهر فالاول على الابد  
 والت في على ساعة  
 ( وذا اضيف ) الطلاق  
 ( الى مكان ) كانت طالق  
 في اندار ( يقع في الحال )  
 لعدم اختصاص الطلاق  
 بالسكان ( الا ان يصير  
 لخص ) بان راى في دخول  
 لار

اتوا الصيام الى الليل ) ليس عبارة المتك هنا بل هي كالليل  
 في الصوم وهو شال لما اذا لم يتأولها انطلق الصوم ينصرف الى  
 الامساك ساعة فكل ذكر الغاية لدالحكم الى موضع الغاية ومثال ما فيه  
 شك آجال الايمان كما ذكره الشافعي فلا يدخل على ظاهر الرواية لان التأكيد  
 للصوم كالم يكن مصرح به فلا يدخل بالشك ويدخل ما بعد الى في رواية  
 الحسن نظرا الى ان مطلقه بوجوب الابد فهي لاسقاط ما بعدها

## ﴿ بحث في ﴾

( قوله المص قالهما سواء ) اي لو نوى آخر النهار لا يصدق قضاؤه يصدق  
 ديانة فيها لانه اضاف الطلاق الى التدونية جزءا منه خلاف الطاهر لانه  
 تخصيص العام ( قوله في الثاني ) وهو انت طالق في غد ( قوله لانه نوى  
 حقيقة كلامه ) لان في صورة اثبات لفظ في يصير اللفظ جزءا منهما من  
 النهار فيكون نيته ياتيا لما ايممه لانتقير الحقيقة كلامه فيصدق قضا بعض  
 ( قوله لان تخصيص العام مجاز الخ ) لان في صورة حذفه يصير الطرف  
 بمنزلة التصول به حيث انتصب بالعمل فيقتضي الاستصحاب كالتصول به  
 يقتضي قتل النعل بمجسوعه الابدليل فاذا نوى آخر النهار قد غير  
 موجب كلامه الى ما هو تخفيف عليه فلا يصدق قضا وادامه شيئا كان  
 الجزء الاول اولى لسبقه مع عدم المزاحم هذا وجعلهم قطعة غذا مما مع  
 كونه نكرة في الاثبات لتزويل الاجزاء منزلة الافراد وكان يكفهم ان يقال  
 انه خلاف الطاهر وفيه تخفيف على نفسه اتاده في البصر ( قوله لجعله  
 الطرف جزءا منهما ) على قوله فلا يصدق قضا اي لانه قصد جعل  
 الطرف جزءا منهما وذلك فيه تخفيف عليه تأمل ( قوله ومن فروعها  
 مافي ابدائع الخ ) كذا في ابن نجيم وقال من فروعها اي مافي البرارفة  
 ويدخل في قوله لانه كل يوم من الليلة حتى لو تكلم في الليل فهو كاللغة في النهار  
 كما في قوله اياه هذه الجمعة وفي قوله في كل يوم لا تدخل الليلة حتى لو تكلم في الليل  
 لا يبحث لا يكلمه ليوم وغدا ويدخل فهذا على كلام واحد ليل كان او نهرا  
 ولو قال في البرم وفي غد وفي بعد فلا يبحث حتى يكلمه في كل يوم سواء  
 ولو تكلم ليل لا يبحث في ميمه كقوله لامرأته انت على كطهر حتى كل يوم  
 لم يقر بها ليل ونهارا حتى يكفر ولو زود في له ان يقر به ليل وطماره حتى

الأيام يطل كل يوم بمجيء الليل ويعود بمجيء الفجر ولو كفر عن الظهار في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وما دمن الفداء فهذا يدل على عدم صحة تريع ستة الظهار المذكورة على كل فيما سقى في بحث العام بل هي مفرقة على ما ذكرهنا من حذف الحرف وذكره وقد بينا على ذلك في بحث كل فلا تغفل ( قوله المص فيصير بمعنى الشرط ) فيه إشارة إلى أنه لا يصير شرطاً محضاً حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه ويظهر الأثر فيما لو قال للاجبية أنت طالق في نكاحك فتزوجها لا تطلق كالموالات مع نكاحك بخلاف ما لو قال ان تزوجك كذا في التلويح ( قوله يعني وقت دخوله ) أتى بالعناية بما ذكر لدفع ما يراد ان الدخول لا يصلح طراً للطلاق على معنى ان الطلاق شاغله لان الدخول عرض لا يقي والجواب انه من قبيل آتيك قدوم الحاح وخقوق النجم وهو شائع لغة كذا في التصديق وقيل في معنى مع وفي ش المص ويصدق ديانة لان المعطى يحمله ولكنه خلاف الطاهر فلا يصدق نكاح

﴿ بحث أسماء الطرود ﴾

وهي مع وقيل وبعد وعند ( قوله يقع ثنتان في أنت طالق واحدة مع واحدة ) وكذا لو قال معها واحدة سواء دخل بها أو لم يدخل لان مع القران فيوقوف الاول على الثاني تحقيقاً لمراعاة فوقها معاً ( قوله فتطلق المص ل لو قال الخ ) وذلك لان القلبية لا تقتضي وجود ما بعدها قال الله تعالى من قل ان نطمس وجوها وصح اليمان قبل الطمس ولا يتوقف على وجوده بعده ( قوله المص وحكمها في الطلاق ) قيده احترازاً عن الأقرار فانه لو قال له على درهم صد درهم أو بعده درهم يلزمه درهمان وكذا قبله درهم فيلزمه درهم واحد كما في التقرير عن اليسوت والوجه ان الزايدة بمنزلة قوله درهم يجب على المستقبل ( قوله قوله لعير الموطوءة ) قيده لان في الموطوءة يقع ثنتان في الكل لانها في المدة ( قوله تطلق واحدة ) لان الطرف صفة لما قبله على ما يأتي من الاصل فتقع واحدة قط قبل الأخرى لموات لهلية لتأخره ( قوله وقبلها واحدة ثنتين ) لان الطلاق الاول وقع في الحال والذي وصف بأنه قبله يقع ايضاً في الحال لان الإيقاع في معنى يقع في الحال ولو قال أنت طالق أمس وقع في الحال ( قوله

( فيصير بمعنى الشرط )  
يعني وقت دخوله على  
وضع المصدر موضع الزمان  
﴿ بحث أسماء الطرود ﴾

( وقع المقارنة ) يقع ثنتان  
في أنت طالق واحدة مع  
واحدة ( وقيل لتقديم )  
فتطلق المص ل لو قال وقت  
الضحية أنت طالق قبل  
غروب الشمس بخلاف ما  
لو قال قبل غروبها فاتها  
لا تطلق الا قريب العروب  
ذكره الهندي ( وبعد  
لتأخير ) أي لزمان متأخر  
عما اضيف اليه ( وحكمها  
في الطلاق ضد حكم قبل )  
ضوله لغير الموطوءة أنت  
طالق واحدة قبل واحدة  
تطلق واحدة وقبلها  
واحدة ثنتين

وقوله بعد واحدة ثنتين

وبعدها واحدة فواحدتوا

الثانية لعدم الـ (و)

الاصل ان الطرف ( اذا

قيد بالكتابة ) اي الضمير

( كان صفة لما بعده ) لانهما

خبر ان عنه ( واذا لم يحدد

كان صفة ) ضمنية لا

نحوية ( لما قبله ) وان

الاقتران في الماضي ايقاع

في الحال ) وعند الحضرة

فاذا قال ( فلان ) عندي

الم درهم كان ودية

لان الحضرة تملك على

الحق دون الزوم ) في

الذمة ولكن لا ينافيه حتى

لو قال دناقت

وقوله بعد واحدة ثنتين ) لان البعدي تكون صفة للاولى فانقضى ايقاع

الاولى في الحال وايقاع الثانية قبلها وليس في وسطه ذلك فبمترتان ( قوله

والاصل ان الطرف الخ ) فاذا قلت جاني زيد قبل عرو فانقضى سبق زيد

واذا قلت جاني زيد قبله عرو فانقضى سبق عرو ( قوله لانهما خبران عنه )

اي لان قبل وبعد خبران عما بعدهما وهو الواحدة الثانية اوهى فاعل

الطرف فتكون هي المتصفة بالتبعية والبعدي ( قوله ضمنية لانهوية )

كان الواجب ذكر هذا بعد قوله كان صفة لما بعده فانه لو حمل صفة

نحوية يلزم تقديمها على موصوفها بل الصفة النحوية فيه الجملة الطرفية

اعني قبلها واحدة وهي نعت لواحدة السابعة واما الصفة هنا فاما اذا

لم يقيد بالكتابة فهي نحوية لان فاعل الطرف ضمير مايد على ما قبله ( قوله

وان الايقاع ) عطف على الطرف قول المص وعند الحضرة قال العزى

لعل هذا على حذف المضاف ان جعلت اللام صلة الوضع المقدر اي لكان

الحضرة لان الحضرة مصدر وعند طرف لا مصدر

﴿ بحث غير وسوى ﴾

( قوله المص تشمل صفة للثكرة وتشمّل استثناء ) قال في جامع الاسرار

الفرق بين كونه صفة واستثناء انه لو قل جاني رجل غير زيد لم يكن فيه ان

زيد جاء او لم يجرى بل كان خيرا ان غيره جاء ولو قال جاء القوم غير زيد

بالص كمال العطف دالا ان زيدا لم يجرى والفرق الثاني ان استعماله صفة

يختص بالثكرة واستعماله استثناء يختص بالثكرة

﴿ بحث حروف الشرط اولها ان ﴾

( قوله اي كانه ) تقدم الكلام في نظيره في قول بحث الحروف والشرط

تطبق مصحون جملة محصول مضمون جملة اي من غير اعتبار طريفة ونحوها

كاي اذا وثق كذا في التلويح ويطلق هل مضمون الجملة الاولى ومعه قولهم

الشرط معلوم على خطر الوجود ( قوله لانها مختصة به ) اي في حالة

كونها للشرط بخلاف غيرها من الادوات فانها يكون لها معان اخرى

تلك الجملة مثل الطريفة فلا رد عليه انها ترد ايضا فاعية ومخففة وزائدة

فم يرد اذا على قول الامام انها اذا جوز بها يستدل الوقت عنها كما يجرى

الان يجب انما لم يجعل اصلا لعدم الاضاق على سقوط الوقت عنها

﴿ بحث غير وسوى ﴾

( وغير تشمل صفة

لثكرة وتشمّل استثناء

كقوله على درهم غير

دائق بالرفع فيلزم درهم

تام ) لانه صفة للدرهم

اي درهم فساير للدائق

( ولو قال بالنصب كان

استثناء فيلزم درهم الا

دائقا ) وهو مسمى درهم

( وسوى مثل غير ) في كونه

صفة واستثناء

﴿ بحث حروف الشرط ﴾

( ومنها حروف الشرط )

اي كانه ( وان اصل فيها )

لانها مختصة به

إذا جوزيها (قوله المص على خطر الوجود) صفة أو حال من امر واحترز به  
عن المستقبل وقوله ليس بكان صفة أخرى احترز به عن التحقق مادق قوله لا محالة  
قيد للمنفى وهو كإين (قوله فلا يقال إن جاء الفد الخ) لأن القصور من دخولها  
هو الحمل على شيء أو المنع عنه وهو لا يجوز في المنطق ولا في المنع أيضاً (قوله  
الينة) مصدر بمعنى البت وهو مزته همز قوسل على محاققه الحافظ ابن جبر لا همزة  
قطع كانوا هم (قوله لا يتحقق الا قرب موت احدهما) أي الزوجين ففي موته اتفاقاً  
وفي موتها خلافاً والصحيح الوقوع والمراد الوقوع في آخر حياة احدهما لانها  
اماداً ما حين يمكنه ان يطلقها ثم إن محل التوقف الى موت احدهما لم يقر قرينة  
لقومها معها فلا توقف نعماده في أن نجيم (قوله وله يكون راءاً فترته) أي أن كانت  
مدخولاً بها والاملا لمدم العدة فإن امرأة القار تأثرت إذا كانت فيها (قوله  
وهو لا يرثها) لأن قبل موتها وجدوت لا يسع فيه التكلم بالطلاق فيتحقق  
الشرط

(وأما تدخل) أن (على امر  
معلوم على خطر) الوجود  
(ليس بكان لا محالة) فلا  
يقال إن جاء الفد فكذلك  
نما سيكون الينة (فإذا قال  
إن لم اطلقك فانت طالق  
(ثلاثاً لم تطلق حتى يموت  
احدهما) لأن الشرط  
لا يتحقق الا قرب موت  
احدهما ويكون راءاً فترته  
وهو لا يرثها

### بحث اذا

### بحث اذا

(قوله أي تشمل للشرط) فيصزم بها المضارع ويكون استعمالها في امر  
على خطر الوجود (قوله كقولها وإذا تصبكت الخ) صدره «واستن ما خلفك  
ربك بالثني» والخاصة بالفر والحاجة وتعمل اما بالجمع أي أظهر الجمال  
بالثني أو اكل الجبل وهو الشهم المذاب تغفلوا ما بالهاء الجملة أي تحمل  
تلك حل هذه الشقة (قوله جائزة لفعلين) كذا في أن نجيم وفيه انها  
ليست جائزة لفعل الجواب بل لمحل جلته (قوله كقولها وإذا احساس الحيس  
طعام العريف يدهى جندب) كذا في أربابنا من النسخ زيادة طعام العريف  
في حشوائيت و لصواب إسقاطها وصدره «وإذا تكون كربة ادعى لها»  
والحيس الخنف ومنه سمى الحيس وهو تمر يخلط بسمن وأقط وحاس الحيس  
اتخذ فإذا هنا الوقت بدون حتى الشرط واستعمالها فيما هو قطعي الوجود  
كقوله التلويح (قوله انص كانها حرف شرط) طاهره انها باقية ح على  
سميتها وطاهر صدر كلامه انها مشتركة بين المعنيين وبه صرح في التفرير قال  
إذا تصلى بموقت والشرط على السوا بالاشتراك اللفظي اه ولهذا استظهر  
ابن نجيم أن تكون حرفاً لانها مستعملة لمجرد الشرط الذي هو ربط خاص  
وهو معنى الحروف وقد تكون الكلمة حرفاً واسما قال واليه أشار في تهيير

(وإذا عند نخة الكوفة  
تصلح لوقت) أي لغرفة  
(والشرط على السواء  
فيما زى بها) أي تشمل  
الشرط (مرة) كقوله «وإذا  
تصبك خصاصة فصل»  
فإذا دخل القاء في جوابها  
كانت للشرط جائزة لفعلين  
(و) قد لا يجازى بها  
أخرى (قوله «وإذا احساس  
الحيس طعام العريف  
يدهى جندب») وإذا جوزى  
بها يسقط الوقت عنهما  
كانها حرف شرط نصارت  
بمعنى أن (وهو قول ابن  
حنيفة رحمه الله وعند نخة  
البصرة هي) موضوعة  
(لوقت)

أه قلت وبصرفتها صرح في التحقيق والقرار ووجه كونها بمنها أنها  
في مثل البيت الأول مستحقة في اليمين قطعي وإذا عرفت لا يستعمل إلا في القطوع  
( قوله المص وقد تستعمل الشرط من غير سقوط الوقت عنها ) مثل إذا  
خرجت خرجت أي أخرج وقت خروجك تعلقا بخروجك بغير وجه  
بمثلة تطبيق الجزأ بالشرط إلا أنهم لم يحصلوها لكمال الشرط ولم يجوزوا بها  
المضارع لفوات معنى الإيهام اللازم للشرط فإن قولك آتيتك إذا أخرج  
البصر بمثلة آتيتك الوقت الذي يحصر فيه البصريه تعيين وتخصيص  
ومعناه في التلويح ( قوله مجاز ) تبع فيه ظاهر كلام المتن ورد عليه لزوم  
الجمع بين الحقيقة والمجاز فالأولى ما في التلويح أنها لم تستعمل إلا في معنى  
الطرف لكن تضمنت معنى الشرط باعتبار إفادة الكلام بقيد حصول مضمون  
جمله بمضمون جملة بمثلة البندا التضمن معنى الشرط مثل الذي يأتي أو كل  
رجل يأتي فله درهم وإلزام من ذلك استعمال اللفظ في غير ما وضع له أصلا  
( قوله المص فإنها الوقت الخ ) يعني أنها لا تستعمل في الشرط خاصة مع سقوط  
معنى الطرف بمثلة أن كذا جاز ذلك في إذا في قوله وإذا تصبى خصاصة على  
ما ذهبوا إليه والأول لا نزاع في أن كلمة متى كلمة الشرط يحزم بها المضارع مثل  
متى تخرج أخرج كذا في التلويح ( قوله فإذا نوى الوقت أو الشرط فكما نوى )  
قال ابن نجيم أما إذا نوى الوقت يقع العمل ولو نوى الشرط يقع في آخر العمل لأن  
اللفظ يحتملها كذا في الهداية ويغني أن لا يصدق قضاء عندهما إذا نوى آخر  
العمل فافهم من التخصيف على نفسه

( وقد تستعمل للشرط )  
بجاءا ( من غير سقوط  
الوقت عنها مثل متى فاتها )  
موضوعة ( الوقت لا يسقط  
عنها ذلك بحال وهو  
قولهما ) ويظهر الخلاف  
فيما ( إذا قال لأمرته إذا لم  
أطلقك فانت طالق لا يقع  
الطلاق ضده طالع بت  
أحدهما ) مثل أن لم أطلقك  
( ولا يقع كما فرغ ) من  
كلامه ( مثل متى لم أطلقك )  
وهذا إذا لم ينو أن نوى  
الوقت أو الشرط فكما نوى  
اتفاقا ( وروى عنهما إذا  
قال أنت طالق لودخلت  
الداراته بمثلة أن دخلت  
الدار ) ولا نص من الإمام

### بحث كيف

( فكيف سؤال عن الحال  
فإن استفهام ) فيها ( والا  
بطل )

### بحث كيف

مناسبة ذكرها هنا أن التماس فيها كما قال س أن تكون شرطا لأنها أصل  
والأحوال شروط إلا أنهم يدل على أحوال ليست في بدال عبد كانهضة والستم  
فلم يستتم قولك كيف تكن أكن بخلاف متى تجلس اجلس لأن الجلوس  
في زمانه يمكن كذا في التفرير لكن ذكر في معنى اليمين أنها تكون شرطا غير  
جائز عند البصريين أن اتفق ضلها على معنى وجازمة مطلقا عند قطرب  
والكوفيين قالوا ومن ورودها شرطا ينبغي كيف يشاء بصوركم في الأرحام  
كيف يشاء انتهى وفي التفرير وقياسها الشرط جزما كالكوفيين وأما كونها  
لشرط معنى فاتفق ( قوله فيها ) إشارة إلى أن جواب أن يحذف أي فيها

ونعت والمعنى فرجيا بالاستقامة ونعت هي اذلا بطلان ( قوله العبارة  
 الصحيحة فان لم يستتم الخ ) اى فان لم يستتم السؤال من الحال حل كيف على  
 الحال المبرد عن السؤال كما حكى قطرب عن بعض العرب انظر الى  
 كيف يصنع اى الى حال صنيعة وان لم يستتم حله على الحال بان لم يكن  
 الصدر ذا حال بطل كيف وبان ذلك ان كيف في قوله كيف زيد  
 لسؤال من الحال اى كيف حال زيد اصحح ام سقيم فيصل عليه فان لم  
 يستتم السؤال من الحال فان كان الصدر ذا كيفية يمكن تعلتها به كانت  
 طالق كيف شئت يحمل عليه لانه لا يخاف في انها لم تبق في مثله على  
 حقيقتها والا لما كان الوصف مفضا الى مشيئتها بمنزلة ما اذا قال انت  
 طالق ارجيا تريد ان ايتا على قصد السؤال بل صار مجازا والمعنى  
 انت طالق على اية حال شئت وان لم يكن الصدر ذا كيفية بطل لفظ كيف  
 كما في قوله انت حر كيف شئت فانه لا يستتم فيه السؤال من الحال وهو  
 ظاهر ولا تعلق الكيفية بصدرة اذلا كيفية لعتق بعد وقوعه وانما كانت  
 عبارة المس غير صحيحة لاقتضاها ان كيف في مسألة الطلاق باطلة كمسئلة  
 العتق وليس كذلك ( قوله اى لبطلان كيف ) هذا التفسير على ما  
 اقتضاه ظاهر المتن والا فالنفرع على هذا ظاهر في مسألة الحر واما في مسألة  
 الطلاق فلا لعدم بطلانه فيها ( قوله اذليس لعتق بعد وقوعه كيفية  
 الخ ) اشار بالبعدية الى دفع ما ورد في التلويح بقوله لقاتل ان يقول انه  
 يكون مطلقا ونهضا على مال وبلونه على وجه التدبير وغيره مطلقا او  
 مقيدا بما يأتى من الزمان وكل هذه كفيات اه فان ما ذكره من الكيفيات  
 انما هو قبل الوقوع ومراد من قال ان العتق لا كيفية له نفي الكيفية  
 بعد الوقوع واما لطلاق فله كيفية بعد وقوعه ايضا من جعلها بائنة  
 او ثلاثا في السنة كذا في ابن نجيم ورده المولى القنارى بانه ليس مراده ذلك  
 لتصرحه بيده بخلافه وتسامحه فيه ( قوله بالرض ) بنى بالصف على  
 الفضل قبل والظاهر انه بالجر عطف على الوصف لان الواحد ايضا قدر  
 فلا يصح اسناد البقاء الى التدر بل الباقي وهو الثتان هو ما فضل على  
 'قدر الواقع' اولا ( قوله اى التث ) قيل عليه الباقي ليس الثلاث  
 بل الاتين اى لان الاول وقع قبل المشيئة فالباقي ماعداء قتال ( قوله  
 'ان كانت موطوءة' ) اى لبقا الحمل بعد الطلاق فيصح التفويض في المجلس

العبارة الصحيحة فان لم يستتم  
 حل على الحال والا بطل  
 قاله ابن نجيم ( ولذلك )  
 اى لبطلان كيف ( قال  
 ابو حنيفة رحمه الله في قوله  
 انت حر كيف شئت انه  
 ايقاع ) اذ ليس لعتق بعد  
 وقوعه كيفية قبل التفويض  
 ( وفي الطلاق ) كانت طالق  
 كيف شئت ( تقع الواحدة )  
 قبل المشيئة لان كلمة كيف  
 انما تمل على ته - يض  
 الاحوال والصفات دون  
 الاصل ( ويبقى الفضل في  
 الوصف ) اى الزائد على  
 اصل الطلاق من كونه بائنا  
 ( والتدر ) بالرفع اى الثلاث  
 ( مفضو اليها ) ان كانت  
 موطوءة ( بشرط نية الزوج )

فان توافقا في الالفاظ ١٥٣ ويقي الرجعي (وقالما قبل الاشارة) من الامور الشرعية بان لا يكون

من المحسوسات كالطلاق  
والنكاح (فعاله ووصفه)  
عطف تفسير (بمعرفة اصله)  
لاقتضار الوصف الى الاصل  
فاستويا (فيتعلق الاصل  
بتعليقه) اي الوصف الى  
الاصل وبالصديق المتق  
لا يتحقق بلا مشيئة في المجلس  
وفي الطلاق لا يقع شيء مالم تشأ  
فاذا شئت فالتزيع كما قال

مبحث كم

(وكم اسم للعدد الواقع)  
بمعنى الشرط مجازا (فاذا  
قال انت طالق كم شئت  
لم تطلق مالم تشأ) شيئا  
من العدد بشرط المجلس  
ونية الزوج

مبحث حيث واين

(وحيث واين اسمان  
للكان) اليهم بمعنى ان مجازا  
(فاذا قال انت طالق حيث  
شئت او اين شئت انه  
لا يقع مالم تشأ وتوقف  
مشيئتهما على المجلس بخلاف  
اذا شئت ومتى شئت  
تشا على المجلس وبصده  
لاتصال الطلاق بالزمان  
دون المكان

مبحث الجمع

جمع المذكور بعلامه الذكور  
عددا يتساؤل انذكور  
والاناث عند الاختلاط

بخلاف غيرها لانها بانت لا الى عدة فلا مشيئة لها (قوله فان توافقا فذلك)  
اي فان توافقا مشيئتهما وبنته يقع ذلك فان شئت باينة وقد نواها الزوج  
تقع باينة وان ثلاثا ونواها فكذا وان اختلفا لما اقامها وبنته ويقي  
اصل الطلاق فلا بد من اعتبارهما والفرق بين هذا التفويض ومادة  
التفويضات حيث لم يتخرج الى نية الزوج ان المفوض هنا حال الطلاق  
وهو متوعد بين النية والعدد فيحتاج الى النية ليعين احدهما بخلاف  
مادة التفويضات (قوله المص فحاله ووصفه بمعرفة اصله) قيل في  
البراءة قلب والظاهر ان يقول فاصله بمعرفة حاله ووصفه لان الوصف  
مفوض اليها اتفاقا وانما الخلاف في تفويض الاصل انتهى (قوله لاقتضار  
الوصف الى الاصل) اي لقيامه به وايضا فان معرفة وجود الاصل  
بوصفه فافتقرت معرفة ثبوته الى معرفة وصفه فاستويا وصار  
تعلق الوصف بتعلق الاصل (قوله وبالصديق) اي بتعلق الوصف بتعلق  
الاصل

مبحث كم

(قوله بمعنى الشرط مجازا) اي فكله قال انت طالق على اي عدد  
شئت فلو صرح بها لكان للشرط فكذا ما في معناها (قوله بشرط  
المجلس ونية الزوج) في ابن نجيم ان ظاهر ما في الهداية عدم التوقف  
على نية الزوج واستظهره قال لانه لا اشتراك لان المفوض اليها القدر  
قط ملائها

مبحث حيث واين

(قوله بمعنى ان مجازا) اي تعمذ العمل بالطرفية في المسال لان الطلاق  
لا يتعلق به بالمكان فيلغو ويقي ذكر اشيئته فصار بمعرفة ان لمشاركتهما في الابهام

مبحث الجمع

المذكور بعلامه الذكور ذكره في بحث الحروف لان الكلام فيه باعتبار  
علامته وهي حرف (قوله تعلينا على وجه الحقيقة) ليس في عبارتنا بن  
نجيم ذكر التغليب والصواب اسقاطه لما في التحرير وشرحه ان الاعتراف  
بالتغليب اعتراف بالمجاز لانه نوع منه فالمراد دخولهن في اصل الوضع  
من غير تعليل وهذا نفيه الأكثر وقالوا لا يدخلن وضعنا لكن تعلينا كما  
ذكره الش في اول بحث لفاظ اعموم وقدمنا هناك ان صاحب التحرير

تعلينا على وجه (٢٠) الحقيقة لانه صح يذكرو (نسمات الاسفار) المؤت كالملة كقط  
والاصل الحقيقة وقال لاكثر انه مجاز لانه خير من الاشتراك



ورد بانه خير من المشترك  
القطي وليس كذلك وانما  
هو معنى اى الاحد الدابر  
في قتال الكافرين متفردين  
او مع الاناث فان استدل  
بعدم دخولهن في الجمعة  
والجهاد وغيرهما فسيقال  
انه لدليل حرجى قاله ابن  
نجيم ( ولا يتناول الاناث  
المتفرقات ) اى لا يكون  
لهن خاصة قتال ( وان ذكر  
بعلامة انساب يتناول  
الاناث خاصة حتى قال  
محمد بن السير الكبير ( اذا  
قل ) السنن ( امنوى  
على بن وهب بنون وبنات  
ان الامان يندون العريقين  
ولو قال امنوى على بناتى  
لا يتناول المذكور من اولاده  
ولو قال على بنى وليس له  
سوى البنات لا يثبت  
لهن الامان ) وكذا  
الوصية لى فلان

### مبحث الصريح

استظهر خصوصه بالذكر لتباين خصوصهم عند الاطلاق وان دخول  
البنات للاحتياط في الامان فيدخلن تبعاً لاتعليا ( قوله وليس كذلك  
الخ ) اى وليس الجمع المذكور مشتركاً تعظيماً حتى يكون المجاز خيراً منه  
وانما هو مشترك معوى وهو خير من المجاز ويدل على انه معنى شمول  
الاحكام المعنى بالصيغة لهن ايضاً كوجوب الصلاة والزكاة والصيام  
بقياموا الصلاة واتوا الزكاة وكتب عليكم الصيام كذا اشار اليه في التحرير  
( قوله هل استدل الخ ) اى هل استدل على عدم دخولهن في جمع  
المذكر بعدم دخولهن في الجمعة والجهاد قد يقال في جوابه انه لدليل  
حارجى وهو لاجماع والسنة قال قلت كما انه استدل بذلك على عدم  
دخولهن فيما ذكر قد يستدل به ايضاً على دخولهن في قياموا الصلاة  
ونحوه فلا يتم ما قدمته قلت اشار الى جوابه في التحرير بان الاستدلال  
بحرجى على عدم دخولهن فيما لم يدخلن فيه اولى من الاستدلال به على  
دخولهن فيما دخلن فيه لان الاول اقل واسناد الاقل الى الخارجى اولى  
من سند الاكر اليه لما فيه من تنبيل خلاف الطاهر خصوصاً بعد ترجيح  
اشتراك المعنى على تعطى وجرى ( قوله انص حتى قال الخ ) تفرغ  
على مناهيه من الاصول الثلاثة على طريق المنع الغير المرتب وقوله على  
بنى صبه بنوى فلامعة المذكور فيه اغلبت به وادعت في به التكلم على  
القاعدة الصرفة

وهو القدر الثالث من اقسام اعطاء باعتبار استعماله في المعنى ( قوله انص  
ظهوراً ) انخرح الطاهر لان الظهور فيه ليس بين اى تام واما النص  
والنفس ونحوكم فتخرجة بمورد شعبة لانه من اقسام وجود الاستعمال فلا  
حاجة الى زيادة قيد لاستعمال لاهمه من الكلام وهو مبنى على تباين هذه  
الاتسم كادوا مشهورين لتأخرين واما على مذهب المتقدمين من انها متمايزة  
بحسب المهور واعتبار الحيثية متداخلة بحسب الوجود فلا حاجة الى ذلك  
صلاً لجواز اجتماعها في اقط واحد كما مر بيانه لان تمام الانكشاف يحصل  
بالتخصيص والتفسير كما يحصل بكثرة الاستعمال وعليه فيدخل فيه غيره ولكن  
لا يدخل نصاهر ذلك ظهور فيه غير تام على انه قد يقال ان القول بذلك مختم  
اذ نص وصرح بالنسبة للمعينة فهو لا يدخل في الصريح بل يتركب التسمية

مبحث نصريح  
( وما نصريح به مهر  
المراد به جهورياً ) وما

(حقيقة) لهذا واصطلاحا

(كان) الصريح (او مجازا)

كقوله لا آكل من هذه

التفلة فانه مجاز مشهور

لهجر الحقيقة اتفاقا

و(كقوله انت حروانت

طائي) فانهما في ازالة

الرق والنكاح حقيقتان

شرعيتان مجازان لغويان

صريحان في ذلك واسطة

كثرة الاستعمال (وحكمه

تعلق الحكم) الشرعي

وان لم يقصد (معين الكلام)

حتى لو طلق او اعتق

عظماؤه لم يرد اثبوت

حكمه بلانية قضاء قط

ولا شكل يستواشريت

اذ لا يثبت حكمهما في الواقع

مع الهزل وفي نحو الطلاق

ولاعتق لخصوصية الدليل

كنا في التعرير (وقيامه

قائه مضاه حتى استغنى

عن لزومة) اي التلبية لغاية

وضوحه

مختصا لكتابتها

(وما لكتبة في استر

المراد به) اي استتر

بالاستعمال (ولا يفهم

الاقرنة حقيقة كان

او مجازا مثل القط الضمير

كقوله لا يغير بين امرؤ وامه

لادلالة اخرى (وحكمها

لا يلزم ممن به الاثنية

اولدالة الطاق

الى ما ليس صريحا ولا كناية كذا اشير اليه في التعرير وغيره (قوله لغة

واصطلاحا) اي سواء كانت الحقيقة لغوية او اصطلاحية ومماثل به المعنى

من الثاني كما يستضخ قريبا (قوله فانهما في ازالة الرق والنكاح حقيقتان

شرعيتان مجازان لغويان) يعني ان كل من المثالين يصلح ان يكون مثالا للحقيقة

والمجاز باعتبار ان كافي الش الملكية فانهما حقيقتان شرعيتان في ازالة الرق

والنكاح مجازان لغويان فهما لان وضعهما في اللغة ليس كذلك ورده

ابن نجيم بان ظاهر كلام فخر الاسلام وتبعه في التقرر ان مضاهما اتفق

عليه اهل اللغة والاصطلاح بخلاف نحو الصلاة والحج والزاكاة فانها لم تنطبق

على مضاهيها القوية (قوله المعنى وحكمه تعلق الحكم بمعين الكلام الخ)

قا في شرحه فلي اى وحده اضيف الى الحكم من نداء او وصف كان موحا للحكم

حتى اذا قال يا حرا او طائقي او حررتك او طلقتك يكون لفظا نوى او لم ينو

كالقول آخر ا وانت طائقي لان مية تام تمام معناه في ايحاء الحكم لكن

صريحا فلا يحتاج الى اثنية (قوله حتى لو طلق او اعتق محطك وقع) كأن

اراد ان يقول مثلا سحر لغة او استغنى فقال انت طابق او انت حر وكذا

لو قصد مع صرفه بلانية في محتمله فهذه ذات ديانة كقصد الطلاق من وثاق

احتمال اللفظ له ولا يصدق تضاد لانه خلاف لظ وفيه تخفيف عليه لانه لا يخفى

ما في كلام الش من ازاكاة وكذا عند ذكر التفرع المذكور بعد قوله من

حتى استغنى عن العزيمة (قوله لخصوصية الدليل) وهو قوله عليه السلام

ثلاث حد من حد وحر ابن حد اسكاح والطلاق والرحمة

مختصا لكتابتها

وهو القصر اربع من قضاء لفظ واضمار الاستعمال (قوله اي استر الاستعمال)

تقييد للاستتار بناء على ما قدم من اشتراط الاستعمال وليس تفسير الضمير

المعبرور لانه لا يدل على ما يعنى ان المراد بالاستتار محسب الاستعمال بل يستعملوه

على قصده فانه قد يقصد لأغراض صحيحة وان كان مضاه طاهرا في اللغة

كما ان الانكشاف يحصل في الصريح باستعمالهم وان كان خفيف في اللغة

وهو لا يشترطه في الصريح لا يشترطه هاهنا فيدخل فيه مشتركة ولجمل

ونحوهما كذا في المرأة (قوله المعنى حقيقة كان ومجازا) من الحقيقة

لمجورة والمجاز قبل التعارف بعد ان امكن كناية معنى عند الاصويين مع

منها مدد على البيان كما بسطه ابن نجيم لانها مباينة للحقيقة والمجاز عنده

( قوله المص وكنايات الطلاق الخ ) جواب سؤال مقدر وهو ان هذه اللفاظ كنايات والكناية ما استمر المراد منه والمراد المستتر هنا هو الطلاق فيصحب ان يقع بها الرجعي والجواب انها سميت بها مجازا لانه لا استمراري معانيها بل ظاهرة على كل احد لكنها شابهت الكناية من جهة الابهام فيما تعمل فيه مثلا البان معلوم المراد الا ان محل البينة هي الوصلة وهي متنوعة انواعا مختلفة كوصلة السكاح والترابة وغيرهما فاستمر المراد لاني قدس بل باعتبار ايهام المحل الذي يظهر اثر البينة فيه فاستعير لها لفظ الكناية واحتاجت الى التبيين ليردول ايهام المحل وتعين البينة عن وصلة النكاح وضع الطلاق اباين بموجب الكلام نفسه من غير ان يحصل انتباين كناية عن انت طالق حتى يلزم كون الواقع به رجعي ( قوله المص سميت مجازا ) اصل المتى سميت به مجازا ( قوله فرواجع الخ ) ظاهره ان الاستشما من قوله حتى كانت بوثن ويحتمل ان يكون من قوله سميت بها مجازا ومقتضى هذا ان يكون الطلاق الكناية على هذه الثلاثة حقيقة ولذا وقع بها الرجعي وابط الاول فان ماعداها يدل على البينة والطلاق يقع مجموعها فيكون بانا وفي ثلاثة لايجمع لطلات مجموعها بل بالطلاق الشدد والواقع به رجعي اي اعتدى لاني طمعتك في المدخوة ثبت الطلاق واحدة وفي غيرها يثبت الطلاق باسبة ولا يجب لعدة وكذا في استبرى واما في انت واحدة فالعنى انت تطليقة واحدة على انه وصف للمصدر حيث نوى الطلاق ( قوله المص والاصل في الكلام لصرح ) لان الكلام موضوع للافهام والصرح في هذا المعنى هو التام

### معنى الاستدلال بعبارة المص

وهو القسم الاول من القسم الرابع من استقسيات الاربعة المتعلقة بالنظم والمعنى ( قوله الدلالة كون الشيء الخ ) هذا التعريف والتقسيم ذكره في التحرير بناء على اصطلاح الناطقة كما صرح به نفسه فانه بعد ما تكلم على ذلك وقسم الوضعية الى غير لقطية كالنقود والنصب والى لقطية وهو كون اللفظ بحيث اذا ارسل فيه المعنى العلم بوضعه له قال هذا اصطلاح المنطقيين ثم قال واما الاصوليون فالوضع دخل في الانتقال الى الدلالة الوضعية عند هر ما يوضع دخل في الانتقال فيها من الشيء الى غيره ثم ذكر

( وكنايات الطلاق )  
كباين وحرام سميت بها  
بالكنايات ( مجازا )  
لانه كناية عن البينة  
عن وصلة النكاح ( حتى  
كانت بوثن ) وعند الشافعي  
رواجع ( الاعتدى واستبرى )  
رجعي وانت واحدة  
فرواجع لانتضاها وقوع  
الطلاق سابقا والواقع  
بالصرح رجعي ( ولا صل  
في الكلام الصريح في  
الكناية قصور ) لتوضها  
على التوبة ( وظهر هذا  
التفاوت ) بينهما ( فيما يدرأ  
بالشبهات ) فيحد القدف  
يزنيت ثلاثة لايها منها

### معنى الاستدلال بعبارة النعم

( واما الاستدلال ) الدلالة  
كون الشيء متى فهم فهم  
غيره فان كان التلازم بمله  
الوضع فوضعية او العقل  
فقتلية

ان الخفية جعلوا الدلالة الوضعية قسمين لفظية وغير لفظية وتكلم  
على غير اللفظية ثم قال واللفظية عبارة واشارة الى آخر ما ذكره الشق قوله  
هنا واللفظية معطوف على غير اللفظية الواقع في كلام التحرير ( قوله ومنها  
الطبيعية ) اى من العقلية الطبيعية وهى ما اقتضى التلفظ بجزءها الذى  
هو اللفظ طبع اللفظ عند عروض المعنى له كدلالة اح على اذى الصدر ومراده  
بذلك ارد على جعلهم لها قيمة لفظية ( قوله واعتباره ينقسم الخ ) اى  
باعتبار هذا التقسيم في الدلالة اللفظية ينقسم اللفظ الى دال الخ يعنى ان  
هذه الاوصاف للدلالة حقيقة وتعدى بواسطتها الى اللفظ فلا يراد ان ما ذكره  
النص بقوله واما الاستدلال الخ صفة المستدل وليس من اقسام الكتاب ثم  
لا يخفى ان المناسب للشق ان يقول كافى التحرير واعتباره ينقسم اللفظ الى دال  
بالعبارة الخ فريد الخ للاشارة الى بقية الاقسام ( قوله اى اللفظ ) يعنى  
ليس المراد بالنص هنا قسم اللفظ بل كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب  
والسنة سواء كان ظاهرا او خفيا او خاصا او عاما او صريحا  
او كناية ( قوله فلاضافة من قبل جميع القوم الخ ) اى جميع القوم وكل  
هو الدراهم وعبارة هى النص وتسمى هذه بآية وخالف ش التحرير فبطل  
الاضافة بمعنى اللام لان العبارة من اوصاف الدلالة ويدل عليه كلام التحرير  
حيث قال عبارة النص دلالة على المعنى ( قوله من المجتهد ) اى ليس المراد  
المعمل بالجواريح فهو في قوله تعالى اقيموا الصلاة استنباط وجوب الصلاة  
لاضلالها ( قوله المعنى بظاهر ماسبق الكلام له ) اى بظاهر لفظ ماسبق الكلام  
له فهو على حذف مضاف والضمير فيه ما يدل على ما ( قوله سواء كان سوتا  
اصليا او لا ) المراد بالسوق الاصلى ان يكون سوق الكلام لاجله كالعدد  
في قوله تعالى فانكمسوا ما طاب لكم الآية وبالسوق الغير الاصلى ان يكون  
التكلم قصد التكلم به لا فائدة منه ولا يكون ذلك خصوصا اصليا بل جرى  
به لفرض اتمام معنى آخر كما يحذف المكاح من هذه الآية بخلاف غير السوق له  
فانه ما يكون من لوازم المعنى كاتخاذ بيع الكلب في قوله صلى الله عليه وسلم  
ان من السحت فمن الكلب صرح بذلك ابو اليسر كما ذكره في التلويح وهذا  
مصدق في بيان النص والظاهر ان المراد من كونه سوتا ان يدل على ظهوره  
مع كونه اصليا والذى يشعر به كلام صدر الشريعة ان المراد بالسوق هنا  
ماسبق في النص وادعى الحق القزوينى انه هو الصواب لان ما ذكره ابو اليسر

ومنها الطبيعية وتماه  
في التحرير واللفظية عبارة  
واشارة ودلالة واختصاص  
وباعتباره ينقسم اللفظ الى دال  
( بعبارة النص ) اى اللفظ  
لا النص قسم الظاهر  
فالمراد بعبارة النص مبنية  
فلاضافة من قبل جميع  
القوم وكل الدراهم كافى  
التحرير ( فهو العمل )  
من المجتهد بظاهر ماسبق  
الكلام له ) بل تأمل والمراد  
بالسوق هنا مجرد التكلم به  
لا فائدة منه سواء كان سوتا  
اصليا او لا كما في التحرير  
وحاصله ان العبارة دلالة  
اللفظ على المعنى

يتنص أن لا يكون الثابت بالإشارة مقصودا أصلا وهو باطل لأن الخواص والمزايا التي بها تم البلاغة ويظهر الأعيان ثابتة بالإشارة كما صرح به شمس الأئمة وقد قرر في كتب المعاني أن الخواص يجب أن تكون مقصودة لم تكلم والا فلا يتعدى على أن كثيرا من الأحكام يثبت بالإشارة لعدم قصد الشارع لها ظاهر البطلان اهـ وعلى هذا تعد العبارة والنص عند صدور الشريعة وعند غيره العبارة أعم منه مطلقا كما ثبت عليه في التصريح لكن يرد على عدم التفرقة بينهما ما لو رده الغزالي من أنه يلزم أن يكون الاستدلال بالظاهر استدلالا بعبارة النص وقد نقل في التقرير اتفاق الأصوليين على خلافه فيجعله له من الإشارة مخالف لما اتفقوا عليه قلت ويحجب أن اتفاقهم على ذلك مبنى على عدم اشتراطهم السوق الأصلي في العبارة وصدر الشريعة لما اشترطه محققا لهم لما علمته بما يرد عليهم لم يبال بمخالفاتهم في ذلك أيضا فلذا جعله من الإشارة لعدم السوق الأصلي فيهما على أن الأخسيكتي في منقذهما والبخاري في منفيه اشترطا في العبارة القصد وعليه كيف يصح حمل الاستدلال بالظاهر اشترط فيه عدم القصد في الاستدلال بعبارة النص المشروط فيها ذلك اللهم إلا أن يقال ذلك مبنى على مذهب المتقدمين القائلين بأنه لا يشترط في الظاهر عدم السوق بل قد يكون وقد لا يكون بناء على تدخل الأقسام عندهم كما قدمناه في محله وح يكون مراد صاحب التقرير اتفاق المتقدمين فلا يناق مخافة غيرهم فلا يراد ممنوع فقد ظهر أن اشتراط السوق في العبارة لم يفرده صدر الشريعة وإن لزوه اتحادها مع النص غير ضار على أن الاتفاق في شرح المنتخب والشلي في ش المعنى فالآن الفرق بينهما صير جدا ثم فرقا بينهما بالاعتبار وهو أن النص تصرف في الكلام من جهة التكلم وفي العبارة من جهة المستدل والفرق بالاعتبار كاف وفرق بعضهم بأن النص من أقسام المقط والعبارة من أقسام المعنى ورده الشارح أن النص أيضا اعتبر فيه النظم مع المعنى

### بحث الاستدلال بأشارة النص

وهو الثاني من القسم الرابع في معرفة وجوه الوقوف على المعنى (قوله النص فهو العمل بما ثبت بنصه) خرج الثابت بدلالة النص لأنه ثابت لمعنى في شرط وقوله لفظة خرج به الاقتضا فإنه لا يثبت لفظة بل بما يدل عليه

### بحث الاستدلال بأشارة النص

(وأما الاستدلال بأشارة النص فهو العمل بما ثبت بنظمه لفظة أي بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان (لكنه) أي ما ثبت (غير مقصود) بالقصد الأول (ولاسبق له النص) هو (ليس بظاهر من كل وجه)

النسب لتوقفه عليه شرعا ثبوته بالشرح لآلافه وقوله لكنه غير مقصود  
 اخرج الاستدلال بعبارة النسب وقوله ولا سبق له النسب تأكيد وقوله وليس  
 بظاهر من كل وجه بيان تسميته بهذا الاسم كذا في ابن نجيم واخرج به  
 الشبلي في شرح المعنى الظاهر لان الظاهر وان كان الكلام غير مسوق له  
 الا انه ظهر المراد به للسامع بصيغته بلا تامل (قوله بل يحتاج لتامل)  
 اى لعدم السوق له ثم ان كان القموض يزول بادنى تامل يقال لها اشارة ظاهرة  
 وان كان محتاجا الى زيادة تامل يقال لها اشارة فاضمة (قوله وهذا يسمى  
 في علم آخر بدلالة التضمن) كذا في ابن نجيم والمراد به علم اليران ولا ينبغي  
 ان دلالة التضمن عندهم هي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له كدلالة  
 الانسان على الحيوان وما هنا ليس كذلك لان المراد من غير المسوق له  
 ما يكون من لوازم المعنى كما قدمناه ففى دلالة الالتزام وبه صرح في التحرير  
 حيث قال فظهر انها الالتزامية وان خفى اللزوم (قوله بالقصد الاول)  
 اى المتر في العبارة اى غير مقصود قصدا اصليا او غير اصلي (قوله كان  
 السامع الخ) بيان لوجه تسميته اشارة كما هو صريح عبارة التفسير (قوله النص  
 كقوله تعالى وعلى المولود له الخ) مثال لعبارة والاشارة من انفعولات ومثالهما  
 من المحسوسات ما اذا قصد بالطر الى شئ يقابله فراه ورأى مع ذب  
 غيره ينة ويسره باطراف لعين من غير قصد فاقباله فهو كالمقصود بالنسب  
 وما وقع عليه اطراف بصره فهو كالتفهيم بطريق الاشارة (قوله النص  
 سبق لآيات النفقة) اى المعدم الوالدات وكسوتهن على الارضاع اذا كن  
 مطلقات كافي تفسير الجلالين (قوله فيكون مخصوصا به) الضمير في يكون  
 للاب وفيه النسب او بالعكس يعنى لما نسب الولد اليه بلام التاميل ولا يمكن  
 حمله عليه فلا جاع دل على اختصاص الاب بالنسبة اليه حتى لو كان للاب  
 قرشيا والام عجمية يعد الولد قرشيا وفيه اشارة ايضا الى نفيه ولاية  
 حفي التاميل في مال ابنه وانه لا يقتل به ولا يحبس على جاريته وان صم  
 حرمتها وانه يغرد بفحم نفقة لولد ولا يشاركه فيها احد كنفقة عبده  
 وان الولد لا يشاركه احد في نفقة ابيه الفقير كافي النص (قوله وفيه  
 اشارة الى ان اكثر الحيض خمسة عشر يوما) بناء على ان الشطر النصف  
 لا البعض قال في التحرير لكن اتقطع بعدم ارادة حقيقة النصف به لان يوم  
 الابس والحبل والصفر من الشهر ومعتاده خمسة عشر لا تكاد توجلو لا يثبت

بل يحتاج لتامل وهذا يسمى  
 في علم آخر بدلالة التضمن  
 كأن السامع لا يقبله على  
 ما سبق الكلامه عقل عما  
 في ضمنه فهو يشير اليه  
 ( وهذا كقوله تعالى  
 وعلى المولود له ورزقهن  
 ( سبق ) الكلام ( لآيات  
 النفقة ) على الوالد ثبت  
 بعبارة النص ( وفيه ) اى  
 في ذكر المولود له دون  
 الوالد ( اشارة الى ان  
 النسب الى الآباء لانه نسب  
 الولد اليه بلام التاميل  
 فيكون مخصوصا به ) وهما  
 سواء في انصاب الحكم  
 اى آياته ( الا ان ) القسم  
 ( الاول ) اى العبارة  
 ( احق عندنا بمعارض )  
 لاختصاصه بالسوق كحديث  
 تقدم احدا هن في بيتهما شطر  
 عمرهما لا تصلح سبق لتقصان  
 ديهن وفيه اشارة الى  
 ان اكثر الحيض خمسة عشر  
 يوما كما قاله الشافعي وهو  
 معارض بحديث اقل  
 الحيض ثلاثة واكثره عشرة  
 وهو عبارة ترجع على  
 الاشارة

حكم العموم بوجوده في فرد نادر واستعمال الشطر في طائفة من الشيء شائع  
قول وجهك شطر المسجد الحرام ومكثت شطرا من الدهر فوجب كونه  
المراد به انه قال شارحه ثم هذا بعد ثبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لكنه لم يثبت عنه بوجه من الوجوه قال ابن منده وقال ابن الجوزي  
لا يعرف واقره عليه صاحب التقيع ثم النووي مع زيادة باطل ( قوله فقبل  
التخصيص ) ولهذا قلنا في اشارة قوله تعالى وعلى المولود له الآية خص  
منها باحة وطى الاب جارية انه

### بحث دلالة النص

وهو القسم الثالث من قسم معرفة وجوه الوقوف على المعنى ويسمى  
فصول الخطاب ولحن الخطاب ومفهوم الموافقة لان مدلول القطع في حكم  
السكوت عنه موافق لمدلوله في حكم السلوق اتباعا ونقيا ويقال مفهوم  
الموافقة كذا في التلويح ( قوله فاقبت بمعنى النص ) لغة كذا عبارة  
المتي قال الداخلة على لغة من اشرح وهو في الاصل منصوب على التبيين  
من قوله بمعنى النص وقد غير الشارح اياه وقد خرج بالتعريف العبارة والاشارة  
شبهتهما بالنظم وخرج الاقتصا لانه ثابت شرعا والمخوف لانه ثابت حضرا  
( قوله بحيث يعرفه كل لقوى الخ ) قال فخر الاسلام ليس المراد منه المعنى  
الذي يوجبه ظاهر النظم فان ذلك من قبيل العبارة وانما المراد به  
المعنى الذي ادى اليه الكلام كالايلام من الضرب فانه يفهم من الضرب  
لغة لاشرا دليل ان كل لقوى يعرف ذلك وكما عرف بالمعنى القوي التافيف  
وهو اظهار التبرم والسامة بالنظم بكلمة ان المعنى الموجب للحرمة هو  
الاذا فثبت الحكم في الضرب والشم به كذا في جامع الامرار لكن في التحرير  
ما يخافه فانه عرفه بدلالة القطع على حكم منطوق لسكوت عنه يفهم مناطه  
بمجرد فهم الامة كدلالة لاقول لهما ان على تحريم الضرب وانما  
على مجرد لازم المعنى كدلالة الضرب على الايلام فغير مشهور فالوجه انه من  
الاشارة ( قوله فهو تأكيد ) هو ما جزمه في التصير مخالف للن اخرج به  
القياس لخروجه بلفظ نعم هو للاحتراز على ما قاله البعض ونص عليه  
الشافعي في الرسالة من ان الدلالة نوع من القياس وسموها قياسا جليا ( قوله  
المس والثبت به ) اي بهذا القسم ( قوله المس كالتاب بالاشارة ) في كونه

( ولا اشارة عموم  
كالعبارة ) فقبل التخصيص  
بحث دلالة النص  
( وانما التاب بدلالة النص  
فاقت بمعنى ) في ( النص )  
من حيث ال ( لغة ) بحيث  
يعرفه كل لقوى بلا تأمل  
( لا اجتهدا ) اي دون  
معناه الشرعي المستخرج  
بالاستنباط فهو تأكيد  
لقوله لغة ( كالتعريف )  
في الآية ( عن التافيف )  
لاجل الاذى ( وقف به  
على حرمة ) سايرا انواع  
الاذى ( الضرب ) وغيره  
بمجرد السماع ( بدون  
الاجتهاد ) والراى ( والتاب  
به كالتاب بالاشارة

قطعاً مستنداً إلى النظم لاستناده إلى المعنى المقصود من النظم لغة ولهذا  
 سميت دلالة النص تقدم على خبر الواحد والقياس كذا في التلويح ( قوله  
 دون الإشارة لاختصاصها بالنظم ) يعني أن الدلالة والإشارة وإن اشتركا  
 في وجود المعنى القوي فيهما إلا الإشارة توجد فيها أيضاً النظم فيقي النظم على ما من  
 المعارض فيقدم الثابت بها على الثابت بالدلالة قاله داخلة على المقصور  
 ولكن المقصر اضافي فإن النظم موجود في الصبغة أيضاً كإحدى فافهم ومثال  
 تعارضهما ثبوت الكفارة عند الشافعي في القتل العمد بدلالة النص الوارد  
 في الخطأ لأنها لما وجبت في الخطأ مع عدم العذر فلا تنجب في العمد أولى  
 فيعارضه قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم حيث جعل كل  
 جزاءه جهنم فيكون إشارة إلى نفي الكفارة فرجعت على دلالة النص وأما  
 وجوب القصاص فمن عبارة النص الوارد فيه وهو أن النص بالنص كذا  
 في التلويح ( قوله فيثبت الحكم في غيرهما بالدلالة ) أي يثبت الحد والكفارة  
 في غير ما مر من زنى وهو محصن وغير الأعرابي ممن واقع وهو صابم لمشاركة  
 في العتوهي كونه أتى محصناً وكونه أفسد صومعه وهو ثابت بدلالة النص  
 وثبت أيضاً بقصة الأعرابي وجوب الكفارة على من أفسد صومعه بالأكل  
 والشرب لهذه الملة فإن المعنى الذي يفهم في الواقع موجب للكفارة هو كونه  
 جنباً على الصوم فإن الصوم الأمساك من المفطرات الثلاث الأكل والشرب  
 والوطى فيثبت فيهما بل أولى لأن الصبر عنهما أشد والداعية فيهما أكثر  
 فبالأحرى أن يثبت الزاجر فيهما ( قوله المدرك بالرأي ) قيد بذلك إشارة  
 إلى أن الدلالة لا تقدم على القياس النصوص العلة قائم بمنزلة النص كما  
 في التلويح ( قوله لأن فيه شبهة الخ ) أي الشبهة المانعة من ثبوت الحد والقصاص  
 وهي اضلال المعنى الذي يتعلق به الحكم فلا يقال أنها ثبت بخبر الواحد  
 أجاباً مع أن فيه شبهة لأن الشبهة فيه واقعة في طريق الثبوت كذا إشارته  
 في التلويح ( قوله ولالفاظ في الدلالة ) لأن الثابت بدلالة النص ثبت بمعنى  
 النص القوي وهذا بناء على ما هو المشهور من أن المعاني لا عمود لها وأما على  
 قول من يقول بعمومها كالخصاص وغيره فيعمل بأن معنى النص إذا ثبت  
 علة لم يحتمل أن يكون غير علة وفي التخصيص ذلك لأن الموجب لحرمة  
 التانيق في موضع النص هو الأدنى والشرع جعله علة لحرمة فحق وجد  
 هذا الوصف ولا يحتمل أن يكون علة لحرمة

(الآية) عند التعارض  
 دون الإشارة لاختصاصها  
 بالنظم (ولهذا) أي لكون  
 الثابت به كالثابت بالإشارة  
 (صح أثبت الحدود  
 والكفارات بدلالة النصوص)  
 كحديث ما زلت أرى رجلاً  
 لأنه ما زلت لأراه زني وهو  
 محصن ويحبب الكفارة  
 على الأعرابي لأن كونه أعرابياً  
 بل لجنايته على الصوم ثبت  
 الحكم في غيرهما بالدلالة  
 (دون القياس) المدرك  
 بالرأي كما قال الشافعي لأن  
 فيه شبهة وهذه تدري  
 بها (والثابت به لا يحتمل  
 اختصاصه لأنه لا عموم له)  
 إذ العموم من أوصاف  
 المتظن ولا تعلق في الدلالة



## بحث اقتضاء النص

وهو الرابع من القسم الرابع وبه تمت الأقسام العشرون ( قوله النص  
 وأما الثابت باقتضاء النص الخ ) أصل أن الثابت إذا كان بحيث  
 لا يصح منقضاء إلا بشرط فلا شك أن مقتضيه هناك أمور  
 أربعة المتضمن وهو النص والمتضمن وهو ذلك الشرط والاقتضاء وهو طلب  
 النص له وحكم المتضمن وهو المراد من الثابت هنا على ما يفهم من كلام الش  
 من تفسيره ما بالحكم وعليه فقرأ قوله بشرط تقدم عليه بتكون شرط  
 والجملة بعده صفة له والمتضمن في قوله بواسطة المتضمن بمعنى القول  
 وهو الشرط واقفا في أن إشارة إلى تعليل التقدم لآخر والتعاني فصار  
 للإشارة إلى كون إضافة الحكم نتيجة للاقتضاء والتقدير وأما الحكم الثابت  
 بمقتضى النص فلم يعمل النص في إثباته إلا بشرط تقدم على النص وإنما  
 تقدم عليه لأنه أمر اقتضاء ولما كان ثبت ذلك الحكم مضاعفاً إلى النص  
 بواسطة لا يكون ثابتاً بالرأى فكان كالثابت بالنص وهذا الوجه يحتاج  
 إلى حذف الجار والجرور وحذف الرابط والعائد إن جعلت ما موصولاً  
 وهو في إثباته كما قدره الش ثم وجه آخر في عبارة التي ذكره الشراح  
 وهو أن يكون الثابت عبارة عن المتضمن بالفتح لأنه الثابت باقتضاء النص  
 والضمير البارز في عليه راجع إلى النص ويقرأ بشرط تقدم بإضافة شرط  
 والتون في تقدم يكون هو ضامن المضاف إليه وهو الضمير العائد إلى  
 ما أي بشرط تقدمه وذلك وهذا إشارة إلى الثابت والمتضمن بالفتح بمعنى  
 الاقتضاء واللام بدل الإضافة والتعاني فإن ذلك إشارة إلى تعليل اشتراط  
 تقدمه عليه وفي فصار لبيان كونه نتيجة للجملة الأولى وتقدير الكلام  
 وأما المتضمن فالتى التى لم يوجب النص حكماً إلا بشرط تقدمه أي  
 ذلك الشيء عليه وهذا الوجه ظاهر ما يوجد في غالب نسخ الش من  
 إثبات الضمير في تقدم لكنه غير موجود في أصل عبارة التي ورفائيه  
 تفسير الش ما بالحكم فانه مبنى على الوجه الأول كما علمت قبل ويرجع  
 هذا الوجه استغناؤه عن اعتبار حذف العائد إلى الموصول خصوصاً  
 مع تقدير المضاف وإيضاً تعيين نزجوع الضمير في قول النص الاتي وعلاته  
 إلى المتضمن والله منه أن يكون الثابت عبارة عنه ( قوله في إثباته ) يعنى

## بحث الاقتضاء

(وأما الثابت باقتضاء النص)  
 أي يقتضاء (فا) أي حكم  
 (لم يعمل النص) في إثباته

ان الضمير العائد الى الموصوف والموصول محذوف مع اعتبار تقدير  
 المضاف الى ذلك الضمير كما نهنا عليه سابقا ( قوله اى قدم ذلك الحكم  
 على النص ) الصواب ان يقول اى قدم ذلك الشرط على النص وذلك  
 لان الشرط هو المتضى بالفتح كالبيع وهو سبب الحكم اعنى الملك  
 فالذى قدم على النص انما هو المتضى وواسطته صار الحكم مضافا  
 الى النص ( قوله وهو حكم المتضى ) اى بالفتح وكذا قوله فكان حكم المتضى  
 وقوله وعلائته اى المتضى وقوله اى ظهور المتضى وقوله بخلاف المتضى  
 كل ذلك بالفتح ومساواة عمل المضبطه الشئ فهو بالكسر ( قوله سمي بذلك ) اى  
 سمي المتضى بالفتح متضى لان الامر اقتضاه اى طلبه النص من الاقتضا  
 بمعنى الطلب يقال اقتضيت الدين اى طلبته وكان الاصوب ذكر هذه  
 العبارة عقب قول المصنوع واسطة المتضى ليندفع ايهام هود الضمير  
 فى سمي الى المتضى بالكسر ( قوله فان اثباته بغير المنطوق ) هذا مناط  
 الفرق بين المحذوف والمتضى على ما ذهب اليه بعضهم وشئ عليه صدر  
 الشريعة اولا فى تنقيح عليه فالمحذوف يكون بمنزلة المذكور يجرى فيه  
 ما يناسبه من العموم والخصوص ويكون دلالة على معناه عبارة او اشارة  
 او دلالة او اقتضاه داخل فى الاربعة المذكورة وليس فيما خاسا كما قد يتوهم  
 فالراد باللفظ الدال على المعنى فى مورد التسمية اللفظا حقيقة واما تقدير او بعضهم  
 فرق بينهما بان دلالة اللفظ على المحذوف من باب دلالة اللفظ على اللفظ ودلالته على  
 المتضى من باب دلالة اللفظ على المعنى فالمحذوف هو اللفظ والمتضى هو المعنى  
 وعليه شئ صدر الشريعة ثانيا فى توضيحه وكثير من الاصوليين جعلوه  
 من المتضى وفسروا المتضى بحمل غير المنطوق منطوقا <sup>بمعناها</sup> المنطوق شرعا  
 او عقلا ولما كاسياق ( قوله فقول السوال عنها اليه ) مثله فى التوضيح وفيد  
 بحث ذكره ابن الكمال فى تغيير التخييع وهو ان النسبة لم تنقل من القرية اليه  
 لانه حاصل سواء قدر اهل اهل اوائت اه اقول لعل المراد بالتحول التحول  
 الصورى فان المستفاد من اللفظ ان السوال متوجه اليها وبعد ظهوره  
 تحول اليه فليأمل ( قوله ونقل المتولية منها اليه ) يعنى قل اعرابها  
 وهو التمسك اليه بعد ان كان مجرورا ( قوله فيجرى فيه العموم والخصوص  
 بخلاف المتضى ) هذا ما ذهب اليه الامام فخر الاسلام وشمس الائمة وامة  
 المتأخرين لما راوا ان العموم يقتضى فى بعض افراد هذا النوع مثل قوله

( الا بشرط مقدمه )  
 عليه اى تقدم ذلك الحكم  
 على النص مثل ارادة الملك  
 من البيع ( فان ذلك ) اى  
 الشرط ( امر اقتضاه  
 النص لصحة ما ينسأله )  
 النص ( فصار هذا ) اى  
 الثابت وهو حكم المتضى  
 ( مضافا الى النص واسطة  
 المتضى ) بالفتح وهو ذلك  
 الشرط ( فكان ) حكم  
 المتضى ( كالثابت بالنص )  
 وهو المتضى بالكسر سمي  
 بذلك لانه امر اقتضاه  
 النص ( وعلائته ) اى  
 المتضى ( ان يصح به  
 المذكور ) وهو المتضى  
 ( ولا يلقى عند ظهوره )  
 اى ظهور المتضى بل يلقى  
 على حاله ( بخلاف المحذوف )  
 فان اثباته بغير المنطوق نحو  
 واسئل القرية اى اهل القرية  
 فقول السوال عنها اليه  
 ونقل المتولية منها اليه فكان  
 ثانيا لانه فكان كالمنطوق فيجرى  
 فيه العموم والخصوص  
 بخلاف المتضى

طلق نفسك وان خرجت فبدي حرثان طلاقا وخروجا غير مذكورين  
ونية الثلاث والعموم فيها صحيحة على ما عرف فسلوكوا طريقة اخرى  
وفصلوا بين ملقب العموم وما لا يقبل وجعلوا ما يقبل العموم قسما آخر  
وسموه بمحذوف ووضعوا علامة بغيرها المحذوف عن مقتضى وتابعهم  
الشيخ في ذلك كذا في جامع الاسرار ( قوله كرفع عن امتي ) اى الخطا  
والنسيان كما هو المتداول بين القتها والرواية رفع الله عن امتي الخطا  
والنسيان وما استكروهوا عليه كذا افاده ابن امير حاج ومثله انما الاجمال  
بالتيات فان ظاهرهما ان لا يوجد خطأ ونسيان وان لا يوجد عمل بدون نية  
وهو مجموع غير اد حكم الخطا وحكم الاجمال في الاخرة ضرورة صدق  
الكلام وقدم في بحث المجاز ( قوله وقالوا يجوز عومه ما خلا الدبوسى )  
هذا مخالف لما في جامع الاسرار وغيره من ان اصحابنا جميعا ذهبوا الى  
انقائه عومه حيث قل اعمل ان عامة الاصولين المتقدمين من اصحابنا  
واصحاب الشافعى وغيرهم جعلوا المحذوف من باب مقتضى ولم يفضلوا  
بينهما فقالوا في تعريفه حمل غير المنطوق منطوقا لتصحح المنطوق وانه  
يشمل الجميع ثم اختلفوا في عموم مقتضى فذهب اصحابنا جميعا الى انقائه  
عومه وذهب اصحاب الشافعى الى القول بجواز عومه والقاضى الامام  
ابو زيد تابع المتقدمين وجعل الكل قسما واحدا اه وظاهره ايضا  
ان مخالفة ابو زيد الدبوسى في جعله الكل قسما لافى القول بجواز عومه  
( قوله المشهور ) قيده لان له مثالا غير مشهور وهو قوله تعالى  
فقرر رقية فانه منقضى لمملك المصحح له ايضا اذ تحرير الحر غير  
متصور وكذا تحرير ملك الغير عن نفسه فصار التقدير رقية مملوكة  
ولعل هذا انسب للكلام للمص فانه لا يلزم في الاول ان يكون لتكفير  
كما قال ابن نجيم ( قوله المص ولم يذكره ) اى لم يذكر الامر الملك  
التصميم المستتر بايد على فاعل الامر لاستلزامه اياه ( قوله كانه  
قال بعد منى واعفته بالوكالة عنى ) كانه اشار بقوله بالوكالة عنى الى  
ما اختاره في التلويح من ان عنى حال من فاعل اعفته اى ناياعنى ووكيلا  
ه لتقدير في كلام الش واعفته حال كونك ناياعنى بطريق الوكالة وجعله  
فه لتوضيح صلة البيع ورده شارحه العلامة بانه لا يقال بعته عليك بل منك  
ونبهت على سن قوله ثالث لواقع في المثال فليعلم منه منقلبه وعجابه التوضيح

واعلم ان العامة جعلوا ما اضر  
بصحح المنطوق ثلاثة ما اضر  
ضرورة الصدق كرفع  
عن امتي وما اضر اصحته  
عقلا كاسئل القرية وشرعا  
كاعتق عبدك وسموا الكل  
مقتضى بالفتح فهو ما  
استداه الصدق او الصحة  
وقالوا يجوز عومه ما خلا  
الدبوسى كما بسطه ابن  
نجيم ( وشاهد ) المشهور  
( الامر بالتحرير لتكفير )  
كاعتق عبدك عنى بالفتح  
فانه ( مقتضى للملك ) بالبيع  
لتوقف صحة التتق عليه  
( ولم يذكره ) فيراد البيع  
تجسس الكلام كانه قال  
بعد منى واعفته بالوكالة عنى

ثبت البيع بقدر الضرورة ﴿١٦٥﴾ (والثابت به) أي بالاضضاء النص (كالثابت بدلالة النص) ليقدم على القياس (الا عند التامرض)

فالدلالة أولى (ولا عموم له) أي للمقتضى (عندنا) خلافا لما شافى لأن بؤته ضرورة وهي تندفع بإثبات فرد إذا كان له أفراد فلا دلالة على إثبات ما وراءه كإسطه ابن نجيم (حتى إذا قال إن كنت فبدي حر ونوى اطعاما دون طعام لا يصدق عندنا) أصلا لأن طعاما ثابت اقتضاء ولا عموم له بخلاف أن أكلت طعاما فإن طعاما نكرة في سياق النفي فعموم تخصيصها بالنية وحرر ابن نجيم أن أن أكلت لا يصح أن يكون مقتضى وأما هو من الحذوف وهو يقبل العموم لا التخصيص فالحكم مسلم وأما النزاع في كونه من هذا القبيل (وكذا إذا قل أنت طائفي أو طائفتك ونوى الثلاث لا تصح نية) لأن المصدر الذي ثبت من التكلم إنشاء امرئ شرعي لا أقوى فيكون ثابتا اقتضاء بخلاف قوله طائفي ففسك وانت بائن فانه تصح نية الثلاث فيهما اتفاقا (على اختلاف التفرع) أما عند الشافعي فلقوله بعموم المقتضى وأما

هكذا كما قال يع ببدلته معنى بالف وكن وكيل في الاحتاق فظاهره أنه متعلق بالبيع وقال في التلويح والتعقيب أنه متعلق بإقتضى على تضمنه حتى البيع كانه قال اعتقه حتى ميعاني بالف (قوله ثبت البيع بقدر الضرورة) أي مع أركانه وشرايطه الضرورية التي لا تنقطع بها فلا يشترط القبول ولا يثبت خيار الرؤية والعيب ثم يتر في أمرا هية الاحتاق حتى لو كان صيبا ماقلا اذله الولي في التصرفات لم يثبت منه البيع بهذا الكلام كذا في التلويح (قوله فالدلالة أولى) لأن الثابت بدلالة النص يوجب النص بإخبار المعنى لغة والمقتضى ليس من موجباته لغة وأما يثبت ذمرا الحاجة إلى تصحيح المنطوق قبل ولم يوجد لتعارضهما مثال (قوله خلافا لما شافى رحمه الله تعالى) فانه يقول أنه لو عموما لأن المقتضى كالمخصوص في ثبوت الحكم به فالثابت به بمنزلة الثابت بالنص لا القياس والحكم الثابت بالنص له عموم فكذا هذا (قوله لأن بؤته ضرورة) الخ) فلهذا لعدم عموم عندنا (قوله نكرة في سياق) لأن التعليق لمنع فكانه قال لأكل (وحرر ابن نجيم أن أن أكلت الخ) قال ورده إلى كون المثال من قبيل المقتضى في التحرير بقوله وليس من المقتضى المفعول في فهو لأكل وأن أكلت اذ لا يحكم بكذب مجردا كذا فلم يتوقف صدقه عليه ولا صدم صحته الشرعية فقصده باسم المحذوف ولم يحدد حكمهما في عدم العموم غير أن عموم لا يقبل التخصيص اذ ليس قطعا ولا في حكمه فلو نوى ما كولا دون آخر لم يصح ديانة خلافا لما شافى وعامه فيه ويظهر من عبارة التحرير ما في قول الشافعي أن نجيم أن أن أكلت لا يصح أن يكون مقتضى اذ المقتضى هو المحذوف اللهم إلا أن يراد مفعول أن أكلت شامل (قوله فيكون ثابتا اقتضاء) أي لاقته لأنه من حيث القصة يدل على انحصار المرأة بالطلاق لكن لا يدل على ثبوت الطلاق بطريق الانشأ من التكلم بهذا اللفظ وأما ذلك امرئ شرعي لاثبات لغة كذا في التصحيح (قوله لأن سناه أفضل صل الطلاق الخ) يعني الأمر ثابت في الأول لغة لأن الأمر فصل مستقل وضع لطلب فعل في المستقبل وهو مختصر من الكلام الطول ومطوله أفضل فعل التلويح والمصدر اسرع على الأقل ويحتمل النكل فصحت نية الثلاث قاله المصنف (قوله وفي الثاني بينونة على نويين فصحت نية أحدهما) يعني أن صحة نية الثلاث في أنت بائن ليست بنية على عموم المقتضى بل من قبيل إرادة أحد من المشتركين وأحد نوى جنس في باب

صدقة في الأول انصدربت بنية لأن مصاء على صل الطلاق فاحتمل الكل والأقل وفي الثاني بينونة على نويين تصح نية أحدهما

المتضي وهو جاز وذلك ان البابين قد نطلق على الخفية وهي القاطعة للسل  
الثابت لزوج في الحال وعلى الظليعة وهي القاطعة لحل الحلية بان لا يتبع  
المرأة محلا لتكاح في حقه فان كان لفظ البيونة موضوعا لكل من المعينين  
وضعا على حدة كان مشتركا والا كان جنسا لهما كذا في التلويح

### فصل

( قوله التنصيص على الشيء باسمه العلم الخ ) لما بين الاستدلالات الصحيحة عندنا  
وكان بعض الاستدلالات مما تمسك به البعض غير صحيح عندنا اراد ان يبينه  
عليه واعلم اولان الشافعي رحمه الله تعالى قسم الدلالة الى دلالة منطوق  
ودلالة خفوم وقسم الثاني الى خفوم موافقة وهو دلالة النص عندنا الى مفهوم  
مخالفة وهو ان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم ويسمى عندهم  
دليل الخطاب قال في التمرير وهو اقسام خفوم الصفة والشرط والغاية  
عند مد الحكم اليها نحو فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فصل اذا  
نكحت وخفوم المدد عند تقييد الحكم به نحو ثمانين جلدة وخفوم القلب  
وهو تعليق الحكم بما مد كفي النعم زكاة والفرق كلها على نفيه سوى شذوذ  
والخفية يعنون خفوم المخالفة باقسامه في كلام الشارع قسط و يضيفون  
حكم الصفة والشرط الى الاصل وهو العدم الاصلى الالليل وحكم الغاية  
والمدد الى الاصل الذي قرره السمع اه واعلم ايضا ان لفهوم المخالفة عند  
القائلين به شروطا وهي على ما في التوضيح ان لا يظهر اولوية المسكوت عنه  
بل الحكم الثابت للمنطوق ولا مساواته اياه ولا يخرج اى المنطوق مخرج  
العادة نحو وربا تبكم الاتى في جوركم وح لا يليل على نفي الحكم عما عداه  
ولا يكون السؤال او حادته كما اذا سئل عن وجوب الزكاة في الابل السائمة  
مثلا قال بناء على السؤال او على وقوع الحادثة ان في الابل السائمة زكاة  
ولا علم التكلم بان السائل يجهل هذا الحكم الخصوص كما اذا علم ان السامع  
لا يعلم بوجوب الزكاة في الابل السائمة قال بناء على هذا ان في الابل السائمة  
زكاة وقال في التلويح وقالوا بجنى المثبتين له في آخر ذكر الشرايط او غير ذلك  
مما يقتضى تفحص المنطوق بالذكر فلم ان شرط خفوم المخالفة ان لا يظهر  
تفحص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه فالص  
اى صدر الشريعة حصر الشرايط في المدودات وسكت عن تعيينها ليتمكن

### فصل

(التنصيص على الشيء باسمه  
العلم اى الدال على الذات  
ولوا سم جنس

(يدل على المخصوص) أي في

الحكم عماده (عند البعض)

كالشافعي والشافعية وبعض

الحنابلة وقاله مفهوم

المتناق (كقوله عليه

السلام الماء من الماء) أي

النقل من الماء في السببية

وحسن استعمال المتناويع

بسبب إزاله الماء (فهم

الانقضاء عدم وجوب

الانقضاء بالأكسال) أي

بالجماع بلا إزاله (لعدم

الماء) فلو لم يدل على

المخصوص لما فهموا ذلك

(وعنده لا يدل عليه سواء

كان مقرونا بالعدد ولم يكن

لأن النص لم يقتضه) أي

متناول غير المخصوص

(فكيف وجب تقييداً أو إثباتاً)

لحكم ولهذا زاد الشافعي

المتناق والفقهاء المتخصصين

والنظر على حديث ثلاث

جدهن جدوهن زين جدهن

المكاح والطلاق واليمين

(والاستدلال منهم) أي

الانقضاء ليس بدلالة

التخصيص على التخصيص

بل (بحرف الاستفراق)

وهي اللام الموجبة للانحصار

(وعنده هو كذلك) فإن

الاستفراق ثابت (فيما) أي

في وجوب النقل (يتعلق

من الاعتراض على دليله في مفهوم الصفة والشرط بإيراد صور لا يوجد

فيها الشرائط المندودة مع عدم نفي الحكم من المكوث عنه اه فاحتفظ هذه

القدمة لتكون على بصيرة فيما يدعيك (قوله المص يدل على المخصوص عند

البعض) قد علمت أن الشافعي يقول بفهم المتناق ويخرج بها المخصوص عند

القبض وهو المذكور هنا فلا يقول بحجبه كالحنفية قال في جمع الجوامع وشرحه

للمصلي واحتج به البعض وهم النفاق والصير في من الشافعية وابن خوز

مناد من المالكية وبعض الحنابلة وانكر أبو حنيفة الكل مطلقاً وانكر الكل

الامام التقي السبكي في غير الشرعي من كلام المصنفين والواقفين لفظة الزهول

عليهم لكن قد علمت فيأمر من التصريح بأن الحنفية لم ينكر الكل مطلقاً بل في كلام

الشارع فيه خلاف عنده لكن ما تقدم هو قول الجمهور وإنما انكره

في كلامه أشارع قط لكونه من جوامع الكلام فيفضل فوائد كثيرة ولذا ترى

التخلف يستبدون منه ما لم يدركه السلف بخلاف الروايات فإنه فليقتضيه فيها

تفاوت الانظار (قوله أي الدال على الذات ولوازم جنس) يعني أنه ليس

المراد بالصلح هذا العلم النحوي بل ما يشمله وغيره فاعلم باتوابع الثلاثة الاسم

والكنية والقبض النحوي داخل في معنى لقب الأصول وكذلك اسم

الجنس ويتناول الاسم الجامع وهو احتراز عن الوصف الذي لم يستعمل استعمال

الاحتراز في حواشي ابن أبي شريف على جمع الجوامع والمراد بالصلح ما ليس

وصفاً مجازاً مشهوراً عندهم (قوله كالشافعي) يخالف لما تقدم من جمع الجوامع

قدبر (قوله وقاله مفهوم المتناق) المناسب لما تقدم أن يقول ويقال له

مفهوم القبض إذ مفهوم المتناق أهم منه فافهم (قوله المص بالأكسال) مصدر

أكسال قال في القاموس وأكسل في الجماع خالطها ولم ينزل أو عزل ولم يرد

الولد (قوله لما فهموا ذلك) أي لأنهم فهموا من أهل اللسان (قوله المص

سواء كان مقروناً بالعدد ولم يكن) هو الصحيح كما ذكره المص في شرحه احترازاً

عن قول الطبلي من أصحابنا أنه قال بأن مفهوم المندمعتبر (قوله ولهذا زاد

الشافعي الخ) تعليل لتعميم بقوله سواء كان الخ وعلة الزيادة أن المتناق والفقهاء

نظير الطلاق بجماع الأساط والنذر كاليمين (قوله المص والاستدلال منهم)

عن كلام الخصم بأن فهم الانقضاء انحصار الحكم على الماء ليس بدلالة التخصيص

بل باللام العرفية المستقرقة للجنس عند عدم المعبود (قوله المص فيا يتعلق

ببين الماء) أي لا مطلقاً للاجتماع على وجوبه بالمحيط والتعس (قوله غير

بين الماء) أي المني

(غير ان الله) ثابت في الاسكال تقدير الان الله (يبتعرة) ١٦٨ هـ (حياتا) بالكسر المعينة

ان الله الخ) جواب اشكل وهو ان يقال لما قلتم ان اللام للاستغراق كان معناه ان جميع افراد النسل في صورة وجوده في الدنيا فلا يجب النسل بالثقله الختانيين بلامه فاجاب عنه بما ذكر (قوله اذا لاحت ليل دليل الازال) وهو امر خفي فينبور الحكم مع دليله كما تورد الرخصة مع دليل المشتقة وهو السفر مع ان المشتقة قد لا توجد بالتصل في بعض الاسفار وهذا في غير الميتة والبهيمة والصغيرة والا لا يجب النسل الا بالازال عند لان الحمل للممكن مشتهى فلا بد من معانة الازال كما في ابن نجيم (قوله المص الى مسمى وصف) المراد بالوصف ما يكون قيد الذات سواء كان نفعا محمولا في النعم السائمة زكاة ام لا نحو في سائمة النعم زكاة وقوله خاص اي مخصوص بنوع سواء كان لا يكشف اولدح او الذم او خرج مخرج الصالب او غير ذلك كما مر فلا يرد ما اورده في التوضيح على الشافعي انه قد يكون لواحد كما ذكر وقد يكون لثلاثة نحو امس الدابر لا يعود او غيره فلا يوجد البزج بل لكل الموجبات متبعة الا في الحكم عماء اه وقد علمت فيما مر ان الشافعي لم يدع انحصار قاعدة الشرط بنوع الحكم عماء اه بل قال انما يكون كذلك اذا لم يظهر لتفصيل النطوق بالذكر قاعدة غيره (قوله المحصنات المؤمنات) الظاهر ان الصواب ما في اصول فخر الاسلام ومنه التنجيم من قوله نحو من قياتكم المؤمنات اذ هو محل النزاع وامامنا ذكره الشافعي فافهم له اتفاقا لانه خرج مخرج الغالب كما في تفسير البلالين او ذكره للشافعي كما في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم المؤمنات الآية كما في شرح التحرير (قوله المص حتى لم يجوز نكاح الامة عند طول الحرة) الطول يقع الطالفي اي عند القدرة على نكاح الحرة فيكون هذا حكما شرعيا ثابتا بطريق المفهوم فخص بهما قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم كذا في التلويح قال القرني رد على الشافعي رحمه الله تعالى ان التفصيل انما ثبت عند تعارض وهذه يكون النطوق راجعا لاه اقوى من المفهوم (قوله المص لقوات الشرط) وهو عدم الاستطاعة والوصف وهو قيد الايمان (قوله المذكور) فيه ان النص الذي ذكر فيه الوصف غير مذكور وهذا يدل على ان مراده التثليل بما قلنا وما ذكره من سبق القلم (قوله فالتقي حكم شرعي) اي نقى الحكم من غير الشروط حكم شرعي عند الشافعي لانه من مدلول الدليل القطعي المذكور واعلم انه لا خلاف ان المعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط ولكن هذا العلم

يعني بالازال (ومر دلاله) بالانقضاء اذا لاحت ليل دليل الازال واقاد ابن نجيم ان الانصار وجعوا الى قول المهاجرين لما اخبرتهم بايشة رضى الله عنها بحديث اذا التقي الختانان وغابت الحشفة وجب النسل انزل اولم ينزل وعليه الاجماع فكان حديث الماسن الله منسوخا وجعله بعضهم على الاحتلام (والحكم) كجواز النكاح (اذا اضيف الى مسمى) موصوف (بوصف خاص) نحو المحصنات المؤمنات (او على) الحكم (بشرط خاص) نحو ومن لم يستطع منك طولا الآية (كان كل من الاضافة والتعلق (دليلا على ثبته) اي الحكم (عند عدم الوصف او الشرط عند الشافعي) ففي الحكم بانقضاء الشرط (حتى) ان الشافعي (لم يجوز نكاح الامة عند طول الحرة) لا (نكاح الامة الكتائية لقوات الشرط) في الامة (او وصف) في الكتائية (المذكورين في النص) المذكور (وحاصله ان الشافعي الحق الوصف بالشرط) ففي الحكم بانقضاء احدهما قلني حكم شرعي معدوم اصله عندنا

عندنا هو العدم الأصلي الذي كان قبل التعليق وعند الشافعي رحمه الله تعالى هو ثابت بالتعليق مضاف الى عدم الشرط فانه لولا الشرط ثبت الحكم في الحال فلا يجوز تعديته بالتباس عندنا ويجوز عنده لانه حكم شرعي فلهذا الحق الموضوع في كونه موجبا لعدم الحكم عند عدمه لان الحكم يتوقف على الوصف كما يتوقف على الشرط فانه لولا الوصف ثبت الحكم بمطلق الاسم كما انه لولا الشرط ثبت الحكم في الحال فظهر الوصف اثر المنع كما ظهر للشرط فالتسوية وتفرع ايضا على كونه حكما شرعيا عندنا جواز التخصيص لمعوم الآية السابقة وعدمه عندنا بل الآية باقية على عمومها من جواز نكاح الامة مع القدرة على نكاح الحر من جواز نكاح الامة الكثرية (قوله عند عدم الشرط) يتعلق بالعدم (قوله مأملا في منع الحكم دون السبب) يعني ان التعليق المذكور عنده يمنع الحكم اعني حكم السبب في فائت طالق وهو وقوع الطلاق على معني انه لولا التعليق ثبت حكمه في الحال دون السبب فانه لا يؤثر في قوله انت طالق ولا يجعله معدوما عندما صار موجودا وعندنا يمنع اسبب اى انقضاء السببية في الحال كما يأتي (قوله كلاك الطلاق) كان عليه ان يقول كوقوع الطلاق اذ هو حكم السبب اعني انت طالق كما قررنا (قوله لان السبب لم يقرر) لان الغرض عنده انقضاء السبب في الحال حاله التعليق مع تاخير الحكم فيشترط قيام الملك لان السبب لا يتعلق بغير محله والملك غير قائم والحالة هذه فلا انقضاء لسبب ح فكان هذا لغوا كقوله لاجنية ان دخلت الدار فانت طالق ولا لمة الغير ان دخلت الدار فانت حرة ثم وجد الشرط في الملك (قوله المص بالملك) اى يملك الاستمتاع في الطلاق ويملك الرقبة في العتاق فالمراد به ما يشمل الحقيقي والحكمي والجار والمجرور متعلق بتعليق (قوله المص وجوز التكفير بالمال قبل الحنث) اى يجوز تعجيل كفارة اليمين اذا كانت مالية بان يعتق رقبة او يعطى عشرة مساكين او يكسوهم قبل ان يمحن قيد بالسال لان التكفير بالصوم قبل الحنث لا يجوز اتفاقا والفرق له ان المالية تقبل الفصل بين نفس الوجوب ووجوب الاداء كما في اثنين بان يثبت في الذمة مع انه لا يجب ادائه بخلاف البدني فانه لا يثبت فيه احدهما عن الآخر وورد في التوضيح الفرق المذكور بان السال غير مقصود في حقوق الله تعالى وانما المقصود هو لاداء فيصير كالبدني (قوله لوجود سيده) وهو اليمين فيكون نفس وجوب الكفارة

فلا يجوز تعدية العدم عند عدم الشرط عندنا ويجوز عنده (واعبر التعليق بالشرط مأملا في منع الحكم) كلاك الطلاق (دون) منع (السبب) كانت طالق (حتى يبطل تعليق الطلاق) لاجنية كان تزوجك فانت طالق (والعتاق) كان اشتريك فانت حر لان السبب لم يقرر (بالملك) طفا التعليق (وجوزا لتكفير) اليمين (بالمال قبل الحنث) لوجود سيده



( وحديثا ) الحكم  
( المعلق بالشرط لا ينفذ  
سيما الحال ) بل هل يوجد  
الشرط ( لان الايجاب )  
كانت طالق ( لا يوجد  
البركنه ) وهو صدوره  
من اهله ( ولا يثبت الا في  
محل ) وهو الملك ( وهما )  
اي في تعلق الطلاق والعاق  
بالمالك ( الشرط حال يثبه )  
اي الايجاب ( وبين المصل  
في ) الايجاب ( غير مضاعف  
الى المصل وبدون الاتصال )  
اي اتصال الايجاب ( بالمحل  
لا ينفذ ) الايجاب ( سببا )  
في الحال فكان تأثير التعليق  
في تأخير السببية الحكم الى  
وجود الشرط فاعتبر الملك  
عنده فصح تعليقهما بالملك  
حينئذ وقوله عليه السلام  
لا طلاق قبل النكاح محمول  
على نفى التبرير صرح به في  
الهداية وبطل تعجيل  
التكفير لان سببه الحنث  
ولم يوجد جواز نكاح الامة  
لان مجموع الشرط والجزء  
كلام واحد عندنا  
فلا يكن الشرط تخصيصا  
( والمطلق ) ما يدل على  
الحقيقة بلا قيد والتقديم  
قيد

ثاننا قيل الحنث فانها وان كانت حلقه بالحنث فالتعليق لا يمنع انعقاد السببية  
عنده وانما يثبت وجوب الاداء عند الشرط وهو الحنث وقد اشار المص  
ببناء هذا على الحكم السابق كما في التلويح الى انه جار في السبب والشرط  
مطلقا سواء وجد فيه صورة التعليق وادوات الشرط اولا ولا يرد ان هذا  
ليس من التعليق بالشرط في شيء بالمعنى الذي نحن فيه على انه يحتمل ان يقال  
انه في معنى من حلف فليكفر ان حنث بنا على مذهب الشافعي رحمه الله تعالى  
او ان حنث على الطعام بنا على مذهبنا من ان سبب الكفارة هو الحنث  
فيصير ممانع فيه ( قوله بل عند وجود الشرط ) اي تاخر انعقاده الى  
وجود الشرط ( قوله المص حالينه وبين المصل ) لانه مانع لمعلق عن  
الوصول الى المصل ( قوله في تأخير السببية للحكم ) اي في تأخير سببية الايجاب  
لحكم وقوله الى وجود الشرط متعلق بتأخير ( قوله وقوله عليه السلام  
لا طلاق قبل النكاح الخ ) جواب عما اورد على القول بمحو تعليق الطلاق  
بالمالك بان قوله عليه السلام لا طلاق قبل النكاح يقتضي عدمه ومحصل  
الجواب ان الحديث محمول على نفى التبرير اي لا طلاق مجزا قبل النكاح  
بدليل ما نقل من الزهري في مناخرته لهشام ابن سعد وذلك انه قال كانت المرأة  
تعرض على الرجل في الجاهلية فاذا لم يقبله قال هي طالق ثلاثا فبلغ ذلك  
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل النكاح ردا عليهم وعما به  
في التبرير ( قوله محمول على نفى التبرير ) هكذا في النسخ بالهاء والنهاء  
والصواب التبرير كما قررنا ( قوله وبطل تعجيل التكفير الخ ) جواب عن  
قول الشافعي رحمه الله تعالى يجوز التكفير بالمال قبل الحنث لوجود سببه  
وحاصله منع ان سبب الكفارة الجين لانها انقضت لبر فكيف تكون سببا  
لكفارة بل سببها الحنث كذا في التتبع ( قوله وجاز نكاح الامة الخ ) بيان  
لوجه قولنا يجوز نكاح الامة وعدم اعتبار مفهوم الشرط وحاصله كما  
في التوضيح ان الشافعي رحمه الله تعالى اعتبر المشروط بدون الشرط فانه  
يوجب الحكم على جميع التقادير فالتعليق قيد الحكم بتقدير معين واعدمه  
على غيره فيكون تعليقه تأثير في عدم الحكم ونحن نعتبره مع ذلك الشرط والجزء  
كلام واحد لوجب الحكم على تقدير وهو ساقط عن غيره فالشرط بدون الشرط  
مثلان في نت طالق لانه ليس بكلام بل مجموع الشرط والجزء كلام واحد  
فلا يكون موجب لحكم على جميع التقادير كما زعم اهـ ( قوله ما يدل على الحقيقة

بلا قيد ) تبع فيه من قال انه موضوع لمساهية وورده في التصريح وحده فيه بما  
دل على بعض افراد شايع لاقيده مستقلا لفظا اه قوله مادل على بعض  
افراد شامل للمطلق والتقييد وما عسى ان يكون ليس باحدهما عما هو كذلك  
وقوله شايع صفة بعض مخرج للعامة والمعارف كلها الا المهود الذهنى وقوله  
لاقيدهم اى مع البعض مخرج للتقييد وقوله مستقلا لفظا ذكره ثلاثا مخرج  
المهود الذهنى فانه من المطلق واللام فيه قيد لكنه غير مستقل اذ المراد  
بالاستقلال الاستقلال اللفظى له من حيث الدلالة على المعنى الموضوع له لا التام  
في المعنى الذى يحسن السكوت عليه ( قوله المنس يصل على التقييد وان كان  
في حادثين ) عند الشافعى اعلم انه اذا ورد المطلق والتقييد لبيان الحكم فاما  
ان يختلف الحكم او قصد فان اختلف فان لم يكن احدهما موجبا لتقييد الاخر  
فلاجل كاطم رجلا واكر رجلا ماريا وان اوجبه بالذات كاعتق رقبة ولا  
تعتق رقبة كافر يستلزم عدم اعتاقها عنه فانه يحصل المطلق عليه وان ائحد  
فان كان متقيا فلاجل مثل لا تعتق رقبة ولا تعتق رقبة كافر لا يمكن الجمع بان  
لا يعتق اصلا لكنها مناقشة في المثال وان كان متباينا فاما ان تختلف الحادثة  
او قصد فان اختلفت ككفارة اليمين والقتل فلاجل عندنا خلافا لشافعى وان  
اتحدت فاما ان يكون الاطلاق والتقييد في السبب ونحوه اولا فان كان فلاجل  
ولاجل كالتابع في صوم كفارة اليمين ونحوه في اللوم يوجب علم ان يحمل الاختلاف  
ان يراد مع اتحاد الحكم المثبت واختلاف الحادثة عندنا لا يحصل خلافا له  
وانقول بالجلل اذا اختلف الحكم وكان احدهما موجبا لتقييد او ائحد  
الحكم مع اتحاد الحادثة في غير السبب كذا في ابن نجيم ( قوله اوحادثة )  
كذا في ابن ملك واعترضه في الزمزية بان هذه الصورة داخل تحت عبارة  
المنس ومفهومة منها بوجوب ان الوصلية فذكرها هنا بطريق اعطف  
مستغنى عنه بل محل من حيث المنس ( قوله ذلها مقيدة بمؤنة ) في قوله تعالى  
قتصير رقبة مؤنة ( قوله المنس وسائر الكفارات ) وهى كفارة الطهار  
واليمين ( قوله غير مقيدة ) طاهر انه جعل سائر في كلام المنس مبتدا وغير  
خبر اعنه فيتخير اعراب المتن والاولى ان يقول فانها غير مقيدة كما قال في سابقه  
( قوله المنس والطعام في اليمين لم يثبت في القتل الخ ) جواب لسؤال ورد على  
الشافعى رحمه الله وهو ان الطعام لم يثبت في كفارة لقتل جلاها على كفارة  
اليمين والكل جنس واحد ( قوله اى وجرد الطعام ) يعنى في مسكتين

( يحمل على القبول ان  
كانا في حادثين ) اوحادثة  
( عند الشافعى بمنزلة كفارة  
القتل ) خطا فانها مقيدة  
بمؤنة ( وسائر الكفارات )  
غير مقيدة فيصل عليها  
( لان قيد الايمان زيادة  
وصف يجرى مجرى الشرط  
فيوجب الثاني للحكم ) عند  
عدمه ( اى الوصف ) في  
النصوص ( يعنى ان التقييد  
وصف الايمان فيها بنى  
الاجزاء عند عدمه بنى على  
اعتبار مفهوم الوصف  
كفهوم الشرط ) وفي نظيره  
من الكفارات لانها جنس  
واحد ( تخرج لتكفير  
والطعام ) الثابت ( في )  
كفارة ( اليمين لم يثبت في )  
كفارة ( القتل ) مع انها  
جنس واحد ( لان تفاوت  
بينهما ) ثابت باسم العلم  
وهو عشرة مساكين ( وهو )  
اى النصيب باسم العلم  
( لا يوجب الا الوجود )  
اى وجود الطعام عند  
وجود عشرة مساكين

و الا فكل كلام المص اعم وحاصله ان التخصيص باسم العلم ليس  
 بقيد فلا يثبت الا بالنطوق ولا يثبت الحكم بماعده اذا لم يقد العدم  
 في محل النصوص لم يميز تعديته لان تعدية العدم محال وهذا مبني على  
 ما بينناك عليه فيما تقدم من ان قولهم التخصيص على الشيء باسم العلم يدل  
 على النصوص ونفي الحكم بماعده ليس مذهب الشافعي ( قوله اذا وردا  
 في الحكم ) الضمير في ورود ما يدل الى الاطلاق والتشديد المقصودان من المطلق  
 والقيد واقرده باعتبار التهم وتقييده بذلك لالا حتراف عن ورودهما  
 في السبب فانه لاجل فيه كما تقدم ويشير اليه المص فكان الاولى استقاضه  
 ( قوله وحاشية واحدة ) قيده لانهما لو كانا في حكم واحد وحادثين  
 ككفارة اليمين والقول لا يحمل عندنا كما تقدم وانما لم يذكره المص استغنا  
 بقوله وان كانا في حادثة تامل وهو قيد ايض بالحكم المثبت كما تقدم ( قوله  
 بقرائة ابن مسعود رضي الله عنه ) وهي فصيام ثلاثة ايام متتابعات وهي  
 مشهورة فيصوز العمل بها عندنا ( قوله المص لا قبل وصحين متضادين )  
 عبر في التحرير بمتضادين وهو الطعن لان المتضادين الامران الوجوديان  
 واحد الامرين هما هنا عددي ولذا قدره الش تضيير مراد بقوله متضادين  
 التابع وعدمه لكن عبارة المص في الش التابع والتفرق وح فلا اشكال  
 لان التفرق وجودي على انه ذكر في العزيمة ان الذي يفهم من كلام  
 صاحب التحقيق في مواضع ان اطلاق اسم الضد على جميع المتضالات  
 اصطلاح لغتها ( قوله المص ثابت تقييده بطل اطلاقه ) فيصل على  
 القيد بالقرائة المشهورة وبمثلها يزداد على الكتاب بخلاف قراءة اب عدة  
 من ايام اخر متتابعة في فضاء رمضان فانها شاذة لازداد بمثلها على النص  
 واعلم ان ما ذكره المص من المسالك غير متفق عليه لان الشافعي لم يشترط  
 التابع لانه لا يعمل عنده بالقرائة الغير المتواترة مشهورة كانت او غير مشهورة  
 فامثل لتفق عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الارباب صم شهرين  
 وروي صم شهرين متتابعين كذا في اللؤلؤ ( قوله فان الصفة قد تكون  
 حلة وقد تكون اتفاقية ) فلا بد من اقامة الدليل على ان القيد المتنازع  
 فيه بمعنى الشرط ( قوله لان الايات لا وجوب تقيا اصلا ) لانه ساكت  
 عن لكافة فكانت باقية على العلم الاصيل فان لاصل عدم اجزا تخرير  
 رقة في كسرة تقتل لكن تمت اجزا المؤمنة بالمص في عدم اجزا الكافة

( وعندنا لا يحمل المطلق  
 على القيد ) اذا وردا في الحكم  
 ( وان كانا في حادثة لا تكان  
 العمل بهما ) بالتشديد تار  
 والتمهيل اخرى ( الا ان  
 يكونا في حكم واحد )  
 وحاشية واحدة فصل  
 ضرورة تعذر الجمع مثل  
 صورة كفارة اليمين فانه  
 قيد بالتابع بقرائة ابن  
 مسعود لان الحكم الواحد  
 وهو الصوم لا قبل وصحين  
 متضادين متضادين التابع  
 وعدمه ( فاذا ثبت تقييده  
 بطل اطلاقه ) واما  
 في صدقة افطر ( قد  
 ورد النصاب ) وهما  
 ادوا من كل حرو عبدوا دوا  
 عن كل حرو عبد من المسلمين  
 ( في السبب ولا مزاجية في  
 الاسباب ) لجواز حددها  
 ( فوجب الجمع بين الصحين  
 والعمل بكل منهما لاجل  
 فيكون مطلق الرأس سيا  
 والرأس المؤمنة سيا ( ولا  
 نسلم ان القيد بمعنى لشرط  
 مطلق لان الايات لا يوجب  
 تقيا صلا ) جواب عن قوله  
 القيد جار مجرى الشرط  
 فان الصفة قد تكون حلة وقد  
 تكون اتفاقية

(ولئن كان) وجب النفي

(فإنما يصح الاستدلال بمعل  
غيره إن لو صحت الجملة) ين  
المطلق والتقييد (وليس  
كذلك) فإن الفارقة ثابتة  
بينهما (فإن القتل اعظم  
الكبار) فاشتراط الايمان  
فيه لا فيما دونه فإن تقييد  
الكفارة بقدر غلظ الجناية  
(وإما) زيادة قيد الاسامة  
في الابل (والمدلة) في الشهود

(فلم يوجب النفي) يلزم  
حل المطلق على التقييد  
(لكن السنة المعروفة في)  
حديث (ابطال الزكاة عن  
العوامل والحواصل)  
والطوفة (أوجب لسخ  
الاطلاق) لحديث في خمس  
من الابل شاة لأنه قيد  
بحديث في خمس من الابل  
السائمة زكاة (والامر  
بالثبوت) أي بالتوقف (في  
بناء القاسق) أن جاءكم قاسق  
بناء فنبشوا (أوجب نسخ  
الاطلاق) أي واستشهدوا  
شاهدين من رجالكم لأنه  
قيدوا شهدوا ذوي عدل  
منكم فليعلم الجمل مع أن  
الاولى في السبب والثاني  
في الحدة

على العدم الأصلي (قوله المص ولئن كان) فأنما يصح النفي هذا المنع  
مخصص بأحد جزئيات المطلق والتقييد أي ما يكون بينهما تفاوت  
كالتال المذكور لاطلاقاً (قوله يوجب النفي) هذا اولى من قول  
ابن ملك أي ولئن سلمنا أنه يمكن تعديده لأنه ليس في سياق كلام المص  
التصريح بمنع ذلك (قوله المص) فإن القتل اعظم الكبار (أي بعد الاثراء  
بأنه تعالى ولا كذلك الظهار واليمين وفي التوضيح أن القتل من اعظم  
الكبار بزيادة من وهو الاولى وعليه يحمل كلام المص) فإن قتل الخطا  
ليس اعظمها وظاهر كلامهم أن قتل الخطا كبيرة وهو مشكل لانهم قالوا  
أن الكفارة لا يجب في الكبيرة كذا في ابن نجيم (قوله المص) وإما قيد  
الاسامة (والمدلة الخ) جواب عما أورد تقضاعياً بأنكم جعلتم  
قيد الاسامة تافهاً لوجوب الزكاة في غير السائمة وجعلتم المطلق وهو  
قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل السائمة زكاة وقيدتم قوله  
تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم بقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل  
منكم وفي كلام الشافعي إيراد المص (قوله المص) فلم يوجب النفي (أي  
نفي الجواز بدون التقييد) (قوله حديث في خمس) اللام متعلقة بالاطلاق  
(قوله مع أن الاولى في السبب) يعني أن الاولى وإن كان الاطلاق  
والتقييد في حادثة واحدة الا انها في السبب والمذهب عندنا أن المطلق  
لا يحمل على التقييد وإن اتحدت الحادثة إذا دخل على السبب كما في صدقة  
المطر وقوله والثاني في الحدة يعني المتعددة فإن الاطلاق والتقييد ههنا  
في حادثة قال الله تعالى في آية المدائنة واستشهدوا شهادتين من رجالكم  
وقال تعالى فإذا بلغن أجلهن فأسكوهن بمعروف أو أقرقوهن بمعروف  
واشهدوا ذوي عدل منكم والمذهب عندنا أن المطلق لا يحمل على التقييد في  
حادتين وظاهر كلام الشافعي رحمه الله تعالى أن هذا جواب ثان عن التنصيص  
المورد علينا وحاصله أنه لا يلزمنا ما أوردتم علينا لأن الاولى في السبب  
والثاني في الحادثة المتعددة ونحن لا نؤول بالجل فهماهو كما ترى لا يدفع  
الإيراد المذكور لأن المورد يقول أنكم جعلتم فيها فالجواب بأنه لا نؤول  
بالجل المذكور غير نافع والصواب ما في الشرح حيث جعل لكلام المذكور من  
تمة كلام المورد تقوية للإيراد وعبارته ولا يصل أنتم قيدتم قوله عليه السلام  
في خمس من الابل زكاة بقوله في خمس من الابل السائمة زكاة مع انها

اي الجمع بين الكلامين بحرف  
الواو (وجب القرآن) اي  
المساواة (في الحكم فلا  
يجب الزكاة على الصبي  
لا قترانها) في الآية  
(بالصلاة) تحقيقا لمساواة  
(واعتبروا) اي قالوا  
الجملة الثامنة ( بالجملة  
النساقصة ) واثبتوا  
الشركة (وقلنا ان عطف  
الجملة على الجملة لا يوجب  
الشركة) في الحكم ولا  
يشكل ما قلنا بالجملة الناقصة  
( لان الشركة انما وجبت  
في الجملة الناقصة لا متعارها  
الى ماتم به ) وهو الخبر  
( فاذا تم ) المظوف (ففيه)  
لم يجب الشركة الا فيما يفتقر  
اليه ( كان دخلت الدار  
فانت طالق وعبدى حر  
تعلق الحرية مع نه نام  
اشاما لقصوره تعلقا لعدم  
امكان جعلهما خبر واحد  
بخلاف وضرت طالق  
لا يمكن الجمع فيتميز كما مر  
في بحث الواو (والصام)  
الوارد على سبب خاص  
(اذا خرج مخرج الجزاء)  
فهو سجد فيما روى ان  
الرسول سجد

في السبوق فقدم قوله تعالى واشهدوا اذا تباعدتم بقوله واشهدوا ذوى عدل  
منكم مع انهما في حادئين ( قوله المص وقيل ان القرآن ) في النظم نقله  
في شرحه عن بعض اهل النظر مخالفين لعامة ( قوله المص فلا يجب الزكاة  
على الصبي لا قترانها بالصلاة ) بناء على ان يكون المخاطب باحدهما  
عين المخاطب بالآخر وللممكن الصبي مخاطبا باقوياء الصلاة لم يكن مخاطبا  
يا تروا الزكاة لكننا نقول انما لا يجب الزكاة على الصبي لانها عبادة محضة  
والصبي ليس من اهلها لا القرآن في النظر كذا في التوضيح ( قوله واثبتوا  
الشركة ) اي جعلوا الثانية مشاركة للاولى في التعلق في الجملة الثامنة كافي  
بالجملة الناقصة فان الناقصة توجب المشاركة اتفاقا كان دخلت الدار فانت  
طالق وزين تعلقا ( قوله ولا يشكل ما قلنا ) اشارة الى ان قوله لان الشركة  
تقبل لشيء مقدر ( قوله المص والصام اذا خرج الخ ) هذا من جملة  
الاستدلالات القاسدة التي تمسك بها البعض وهو ان الصام الوارد على  
مبب خاص اي الصادر عند امر دعي الى ذكره يختص بسببه اي يقتصر  
عليه ولا يعمده الى غيره قال فخر الاسلام وهذا عندنا مطلق وسيأتي الاستدلال  
عليه وقد حرر المص تبعا فخر الاسلام موضع الخلاف وميز التفتي عليه  
من المختلف فيه قال في شرح المنى ولهذا قسمه على اربعة اقسام وذكر  
الخلاف في القسم الرابع وحاصله ان العام لا يخلو اما ان يكون واردا جزاء  
لسبب متقول او جوابا لسؤال سائل والجواب اما ان يكون مستقلا او غير  
مستقل واما ان يكون زائدا او لا يكون زائدا اه يبقى ههنا بحث مبهم وهو ان  
الكلام في ان العام لا يختص بسببه في القسم الرابع ويختص في الثلاثة الباقية  
ولعموم وعنوع في الاول والثالث لان قوله فسجد وقوله فرجم فعل ولاعمومه  
وان اراد عمومهما باعتبار المصدر الذي دل عليه فهو واقع في الاثبات فهو اهم  
وكذا قوله بلى ونعم فان العام ما يكون قطعا ومعنى اوقطا وهما ليسا من  
التبليين وتكلف بعضهم الجواب بان عموم رجم من حيث الاسباب لانه  
لو لم يقل بسببه يحتمل انه وقع لردة او قتل نفس ظلما او فسادا وكذا فسجد  
يحتمل وقوعه لتلاوة او قضا متروكة او سهو وعموم بلى ونعم من حيث انه  
يصح جوابا لانواع من الكلام وفيه ان دلالة فسجد على الاسباب بالاقضا  
والتقتضى لاعومته ونعم فهو ثم مطلق والحق ان نحو فسجد مطلق ايضا  
فعله اراد به ما يشمل المطلق كما اشار اليه في التقرير حيث ذكر انه اراد

بالعام خلاف المصطلح ( قوله المص أو مخرج الجواب ولم يرد عليه ) يعني  
واستقل بنفسه وقوله بعد أو لم يستقل بنفسه سطوف على هذا التقدير وعلى  
تقدير الشئ يكون لم يستقل صفة لموصوف محذوف مع ما ضيف ولا يخفى  
ما فيه ولوزاد الواو بأن قال واستقل لكان أظهر وظاهر كلام فخر الإسلام أنه  
ليس بمخرج مخرج الجواب بل جملة قسم ما مستقلا فهو سطوف على فعل  
الشرط اعني قوله خرج وقوله يختص جوابه وجمع المسائل الثلاث واقر  
الرابعة لخالفه الرابعة لها ولأن الخلاف فيها وحدها كانص عليه في التفرير  
( قوله كقول آخر اليس لي عليك الف فيقول بلى ) أو نعم يعني فيقول الشخص  
الأخر ذلك ولو قال كقول الشخص اليس لي عليك الف فيقول الآخر  
لكان الأولى وهذا اقرار بالالف بنا على العرف وأما على ما ذكره الصوريون  
فلا يكون جواب هذا الكلام يتم اقرارا قال في التلويح نعم مقرر لما سبق من  
كلام موجب أو مني استهما أو خبرا فلي هذا لا يصح على في جواب كان  
لي عليك كذا ولا يكون نعم في جواب اليس عليك كذا اقرارا لأن العبر  
في احكام الشرع هو العرف حتى يقام كل منهما مقام الآخر ويكون اقرارا  
في جواب الایجاب والنفي استهما أو خبرا ( قوله فصار بعض الكلام )  
ادخل الثاني في جواب لما كان في قوله تعالى فلما جاءهم الى البرة فهم مقتصد  
وذلك جاز عند ابن مالك وأما غيره فيحصل مثل ذلك على حذف الجواب  
أي اضموا فمعين فمهم مقتصد كافي معنى اليب ( قوله المص وان زاد على  
قدر الجواب لا يختص بالسبب ) هذا معنى ما اشتهر ان العبرة لعوم اللفظ  
لا لخصوص السبب قال في التلويح لأن التمسك انما هو باللفظ وهو عام  
وخصوص السبب لاينا في عموم لفظ ولا يقتضي اقتصاره عليه ولأنه  
قد اشتهر من الصحابة ومن بعدهم ان تمسك بالعمومات الواردة في حوادث  
واسباب خاصة من غير قصر لها على تلك الاسباب فيكون اجنعا على  
ان العبرة لعوم اللفظ وذلك كاية انظر زلت في خولة امرأة اوس ابن  
الصامت وآية لعان في هلال ابن امية وآية لسرعة في سرقة راد صنوان  
أو في سرقة الجن وكقول النبي عليه السلام ايم اهاب دبع قد طهر  
ورد في شاة ميمونة وقوله عليه سلام خلق الماء ظهورا لا يجسه شيء  
الاما غير لونه أو طعمه وريحه ورد جواب السؤل هرير بضعة ( قوله  
في أي وقت كان ) أي سواء كان ذلك انما المدهو ليد أو غيره معه أو بدونه

(أو) خرج (مخرج الجواب  
ولم يرد عليه) أي على قدر  
الجواب كن دعي الى الفداء  
فقال ان تغدبت فبدي حر  
(أو) خرج مخرج جواب  
(لم يستقل) بالفائدة (نفسه)  
كقوله لا آخر اليس لي عندك  
الف فيقول بلى (يختص)  
العام (يسيه) ولا ينداه الى  
غيره تعا قاما الاول فلان  
المستخدم سبب وجوبه  
والحكم يختص بالسبب واما  
الثاني فلان ما ذكر في  
السؤال كالعاد في الجواب  
فيخص بذلك الفداء واما  
الثالث فلان لما لم يغدبون  
ما قبله فصار بعض الكلام  
فبعل اقرارا (وان) خرج  
جوابا مستقلا لكنه (زاد)  
على قدر الجواب (كقوله  
في جواب الداعي الى الفداء  
ان تغدبت اليوم فبدي حر  
لا يختص بالسبب ويصير  
مبتدئا) كلام آخر اى زيادة  
اليوم فصحت بتدنيه في ذلك  
اليوم في أي وقت كان

كذا في التلويح ( قوله المص حتى لاتنفي الزيادة ) لأن في حله على الابتداء اعتبار الزيادة الملقوطة الطاهرة والقائه الحال المبطنة وفي حله على جواب الأمر بالعكس ولا يفتي أن العمل بالحال دون العمل بالقتال كذا في التلويح وفي التوضيح ولو قال عنيت الجواب صدق ديانة اه يعني لانه نوى ما يحتمله القسط لاقتضائه خلاف الظاهر مع ان فيه تخفيفا عليه ( قوله المص خلافا لبعض ) فانه يقول ان السبب يخصص العام ( قوله فلا زكاة في الحل ) يعني منع القائلون بذلك الاستدلال بقوله تعالى والذين يكتزون الذهب والنفضة الآية على وجوبها في الحل لان القصد من الآية الحاق الذم بمن يكثر الذهب والنفضة لا بيان التحميم واثبات الحكم في جميع المتناولات القوية ( قوله لعدم التنافي ) اي بين دلالة على العموم بصيغته وبين دلالة على المدح والذم هذا وقال السبكي ليست المستثناة مقصورة على ما سبق لمدح او الذم بل هي عامة في كل ما سبق لفرض كذا في التعبير ( قوله المص الجمع المضاف الى جماعة ) وكذا المثني اذا اضيف الى المثني كمثل به وكاه اطلق الجمع على ما فوق الواحد ( قوله المص حكمه حقيقة الجماعية في كل فرد ) كقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة فان الصدقة تؤخذ من اموال كل واحد منهم اذا وجد شرايطها ( قوله المص ان اولد ثما ولدين ) قال ابن نجيم قيد بقوله ولدين لانه لو قال ان ولدتما ولدا فاثما طالق يقع الطلاق عليهما بوجود ولد واحد منهما كقوله ان حضمتا حيضة لان الفرد قد يضاف الى المثني مجازا كقوله تعالى فسيأخوتهما والمجاز اولى من القوم ولو قال اذا ولدتما قط فهو كالواحد قال ولدين بشرط ولادتهما راية للحقيقة وكذا ان حضمتا ( قوله المص وقيل الامر بالثني الخ ) قال في التحرير اختلف القائلون بالقسي فاختر الامام والفري والابن الحاجب ان الامر بالثني فوراً ليس نية من ضده ولا يقتضيه عقلا والمنسوب الى الصامة من الشافعية والحنفية والمحدثين انه نهى عنه ان كان واحداً والا فكل الكل وقيل عن واحد غير عين وهو بعيد ( قوله فانه الجصاص ) كذا في شرح المص وقد علمت انه قول العامة وفي الغزبية يتضح لمن تتبع اقوال القوم ان ما ذكره المص هو مذهب الجصاص اه فليسا مل ( قوله ضداً كان او اضداداً ) فالامر بالايمن نهى عن الكفر والامر بالقيام نهى عن التعود والاضطباع والسجود

(حتى لاتنفي الزيادة) وهو ذكر اليوم (خلافاً لبعض) كزفر والشافعي (وقيل) فانه بعض الشافعية (الكلام المذكور للمدح) كأن الأبرار لني نعم (او الذم) كالذين يكتزون الذهب والنفضة (لاعموم له) وان كان المعنى عاماً فلا زكاة في الحل (وعندنا هذا قاسد) لعدم التنافي فلا يقتضي لعمام عندنا بمرض التكلم (وقيل) فانه زفر (الجمع المضاف الى جماعة حكمه حقيقة الجماعية في حق كل فرد وعندنا يقتضي ضابطه الأحادي بالاحاد) يعرف اذ يفهم من ركب القوم دوايم ان كل واحد ركب ذاته (حتى اذا قال لامرأته ان ولدتما ولدين فاثما طالقان فوالت بكل واحدة منهما ولدا طلقتا) ولا يشترط ولادة كل ولد من خلافاً لفرق (وقيل) فانه الجصاص (الامر بالثني يقتضي النهي عن ضده) ضد كان او اضداداً

وغيرها ذكره صاحب الكشف وغيره كذا في التعبير ( قوله ثم منهم من عم  
في الايجاب والندب ) اي من القائلين بان الامر بالشيء نهى عن ضده من عم  
الامر في انه نهى عن الضد في الامر الايجابي والندبي ( قوله فمما نهى عن  
وكرهه في الضد ) اي فالامر الايجابي نهى عن تحريمي عن الضد الامر الندبي  
نهى عن نهى في الضد ( قوله ومنهم من خصص امر الوجود ) اي فجعله نهيا  
تحريميا عن الضد دون الندب ( قوله لو واحدا ) هذا بالاتفاق كافي جامع  
الاسرار ( قوله لالو متعدد ) قناه وان كان ظاهر المتن شاملا له في الاول  
لان مذهب الجصاص خاص بما اذا كان واحدا او امالو كان اكره فلا يكون امرا  
يشي منها كافي في المسائل الجصاص وافق العامة في ان الامر ليس  
يقضي النهي عن ضده واحدا كان او اكثر وفي ان النهي عن الشيء يكون  
امرا يصد له لو واحدا واما لو كان له اضداد فلا يكون امرا يشي منها وقد  
استدل ان المذكور في المتن لم يظهر كونه مذهب الجصاص فقط لاجتماع  
قول الش لو واحدا وهو خلاف امتداد منه فندبر ( قوله المس وضدنا  
الامر بالشيء الخ ) قلنا في تحرير من فخر لا بد وانفاضي ابني زيد ومن  
الايمه واتباعهم حجب قال فالاعظم الامر يقضي كراهة للضد ولو كان  
ايجابا والنهي كونه سنة مؤكدة ولو كان تحريما اهد منه المس من تحول  
الامر امر الايجاب والندب ويحول للنهي تحريم مصرحه هذا ( قوله  
ومراده غير امر القور ) اي بقوله يقضي كراهة للضد والحاصل ان قول  
فخر الاسلام ان الامر يقضي كراهة للضد مراده غير من نور دلوان  
الامر بقور كذا لم يصوم رمضان عند شهود لشهده لنته بضده يكون  
مفوتاه فيكون حراما لا مكروه لانه يمتنع على تحريمه ان يصح من شيعين  
التقييد بما ذكر والمراد تحريم الضد بعوت اذ كان له جوهر و  
فلا يكون حراما ( قوله وعلى هذا الخ ) اي بان يقول امره شي  
يقضي النهي عن ضده بعوت له وعلى نفسه يتدل النهي عن الشيء من  
بضده المقوت عدله قال في التحرير في معنى الى قول صدر الشريعة  
ان الصحيح ان للضد ان لقصوره لا يحرر من قوت عدله محصور به  
يجب ولا بعوت به من يقضي كراهة والنهي كونه سنة مؤكدة ( قوله  
وعلى هذا ) يعني بمصرحي حشره ايضا تنقيده بمرسوت ومع حده وهو  
مرادنا يشهده سبق كلامه ( قوله المس يقتضي كراهة ضده ) من لم

ثم منهم من عم في الايجابي  
والندبي فمما نهى عن  
وكرهه في الضد ومنهم  
من خصص امر الوجود  
( والنهي عن الشيء يكون  
امرا يصد له ) لو واحدا  
كالحرمة والسكون لالو  
تعدد ( وضدنا الامر  
بالشيء يقضي كراهة ضده )  
الطريق في الامر فتدل امر  
الايجاب والندب ومراده  
غير امر القور لتنصيصه  
على تحريم الضد المقوت  
وعلى هذا ينبغي ان يقيد  
الضد بالموت ( والنهي  
عن الشيء ) يشمل النهي  
تحريم ( يقضي ان يكون  
ضده في معنى سنة مؤكدة )  
اي مؤكدة كالواحد  
في القوة



(وقائده هذا الاصل) أي انقضاه الامر بالشيء كراهة ضده (ان التحريم) الثابت في ضد المأمور به (اذا) لم  
 لا (لا يمكن مقصودا بالامر) لثبوته ضرورة (لم يستبر) فسادا ﴿ ١٧٨ ﴾ لمباراة (الامن حيث يفوت

بالانقضاء هنا الشرعي أي جعل غير المنطوق منطوقا لصحة الكلام اذا توقف  
 لخصته عليه بل المراد انه ثابت بطريق الضرورة فاشبهه مقتضى من حيث  
 ان كلاهما ثابت ضرورة فيثبت بقدر ما تدفع به الضرورة وهو الكراهة  
 في الامر والترغيب في النهي (قوله المص) (وقائده هذا الاصل) دفع لما اورده  
 صاحب الميزان على ما اختاره فخر الاسلام وتبعه فيه المص من ان كونه  
 يقتضي كراهة الضد بخلاف لرواية فان ترك الصلاة حرام يعاقب عليه  
 والمكروه لا يعاقب عليه وحاصل الجواب ان التحريم في ضد المأمور به للم  
 يكن مقصودا لثبوته ضرورة لم يعتبر الامن حيث يفوت الامر وترك الصلاة  
 تقويت له بخلاف التعود على الركة كما يأتي واحترض بان هذا قيد الى  
 ما ذهب اليه الجصاص فانه لم يقل بالحرمة الابنه على التثبيت واجاب  
 في التفرع بأنه امر ان الامر مطلق عن الوقت وقيده بالقيدها مضيق كالصلاة  
 في آخر الوقت وهو يهزم الصداق اما لكن التحريم في المضيق ليس مضافا  
 الى الامر عند الشيخ بل الى التثبيت لانه مخالفة لامر الشارع فيصح اسناد  
 التحريم اليه غالم يكن تقويتا لاغيده وانما يقتضي الكراهة والجصاص يجعله  
 مضافا الى الامر مقسده فظهر الفرق (قوله لانه لم يثبت بهذا الضد الخ) لعدم  
 تعيين الزمان فيه حتى لو كان القيام مأمورا به في زمان بينه حرم التعود  
 فيه (قوله في الحديث) هو ما في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر رضي الله  
 تعالى عنهما ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يليس المحرم من الثياب  
 فقال لا يليس القمي ولا الصامي ولا البرانس ولا السراويل ولا الخفاف  
 الا احدا لا يمد يداي فليليس الخفين وليقطعهما اسفل الكعبين كذا في الصحيحين  
 (قوله المص ولهذا) لما كان المشار اليه مختلفا اعادة المشارة ثانيا (قوله  
 ويكره) أي السجود على مكان نجس ولا يكون فسادا (قوله في كل اجزا  
 الصلاة) كاستعمال النفس في عمل هو فرض في وقت ما يكون فوات المقصود  
 بالامر وانما قال في عمل هو فرض إشارة الى انه لو وضع اليدين والركبتين  
 على ما وضع نجس لانتقض صلاته خلافا لفرق ذلك لان وضع اليدين  
 او الركبتين ليس بفرض فيكون وضعهما على النجس بمنزلة ترك الوضع  
 وهو لا يفسد وتحقق ذلك انه انما يصير مستعلا بالنجس اذا كان حاملا  
 للنجاسة تنقيفا وهو ظاهر او تقدير اكا اذا كان في مكان وضع الوجه نجس فان  
 النجاسة تنصير وضعا لوجه باعتبار ان اتصاله بالأرض ولصوقه به فرض

الامر) أي للمأمور به (فادالم  
 يفوته) لم يكن فسادا بل  
 (كان مكروها كالامر بالقيام)  
 الى الركة الثانية (ليس  
 ينهي من التعود قصد احتق  
 اذا قدم ثم قام لم تقصد صلاته  
 بنس التصود لانه  
 لم يفت بهذا لضد ما هو  
 الواجب بالامر وهو القيام  
 (لكنه يكره) أي التعود  
 لتأخير الواجب (ولهذا)  
 أي لان النهي يقتضي منية  
 الضد قلنا ان المحرم للثبي  
 في الحديث من ليس الخفية  
 صار مأمورا بليس غيره  
 ف (من السنة ليس الازار  
 والرداء) لانها ادنى ما تقع به  
 الكفاية (ولهذا) أي لانه  
 يوجب كراهة ضده اذ لم  
 يفوته (قال ابو يوسف ان  
 من سجد على مكان نجس  
 لم تقصد صلاته لانه) أي  
 السجود عليه (غير مقصود  
 بالنهي وانما للمأمور به فعل  
 السجود على مكان طاهر)  
 والسجود على مكان نجس  
 لا يوجب فوات المأمور به  
 (فاذا اعادة على مكان  
 طاهر جاز عنه) ويكره (وقالا  
 الساجد على النجس بمنزلة  
 الحامل له) أي النجس  
 (والظهير من جل النجاسة)

فرض دائم) في كل اجزاء الصلاة (كما في الصوم) فانه يفسد بالاكل في جزء من وقته ﴿ لازم ﴾

لازم فيصير ما هو صفة الأرض صفة له بخلاف ما إذا لم يكن المصوق لازما  
فانه لا يتقوى هذه القوة كذا في التلويح

### فصل الشروعات

#### فصل

(الشروعات) العباد (على  
نوعين عزيمة وهي) لفظة  
القصد المأذون وشرا) اسم  
لما هو اصل منها (اي  
من الشروعات) خبر متعلق  
بالعوارض) بيان لاصلها  
والمراد به ما ثبت ابتداء  
بأبواب الشارع حقه (وهي  
اربعة انواع فريضة وهي  
مالية تحمل زيادة ولا تقصانا  
لانها مقدرة شرما (ثبت  
بدليل قطعي لاشبهة فيه  
كالإيمان والأركان الأربعة)  
وهي الصلاة والزكاة  
والصوم والحج (و) القرض  
(حكمه الزوم هما) اي  
وجوب اعتقاد حقيقته  
(وعلا بالدين حتى يكفر)  
بضم فسكون اي ينسب  
الى الكفر (بجاحده)  
لوجوب التصديق

(قوله المص) وهي اربعة انواع (وجه الحصر ان الحكم اما ان ثبت بدليل  
مقطوع به او لا الاول القرض والثاني اما ان يستحق تاركه العقاب او لا الاول  
الواجب والثاني اما ان يستحق تاركه اللامة او لا الاول السنة والثاني  
الغل وشمول الحصر المذكور التوكيد كالحرام والكروه تحريرا وتزنيها لان  
ترك المبنى منه فرض ان كان ثابتا بدليل قطعي وواجب ان كان فيه شبهة  
وسنة وقيل ان كان دونه كذا في ابن نجيم عن التقرير واما المباح قد  
قبل عن التقرير ايضا انه داخل في العزيمة لو كانت شريعته اذ ليس  
الى العباد دفعه وانما لم يذكره في انواع العزيمة لان غرضه بيان  
ما يتعلق به الثواب والعقاب (قوله لانه مقدرة شرما) اشارة الى مراعاة  
المعنى القوي في الاصطلاح لان القرض لفظة التقدير او التطلع والثاني  
مراعى فيه ايضا كما اشار اليه المص بقوله ثبت (قوله المص قطعي)  
احتراز عن الواجب لان دليله ظني وقوله لاشبهة فيه احتراز عن المباح  
الثابت بالكتاب كقوله تعالى كلوا واشربوا ومن بعض التلويحات الثابتة  
به ايضا نحو قوله تعالى واضلوا النجم فانه شبهة تكرة في سياق النفي  
ضمنت الشبهة ثبوتها ودلالة فلا بد في دليل القرض من قطعيتها وبه اندفع  
ما اورده ابن ملك من ان بعض المباحات والتلويحات ثابت بدليل قطعي  
لان المراد بالقطعي ما لا يحتمل التأويل وعدم احتماله في الايقين بمنوع فان  
المأمور به فيهما من منافقنا فهو لنا لا علينا كما ذكره ابن نجيم او يقال  
الضمير في ثبتت لفرضية بالمعنى القوي اي ثبتت قطعيتها بدليل قطعي  
بخلاف المباح والتدويع فانما ثبت بالقطعي باحتنه وتدبه لا لروحه (قوله اي  
ينسب الى الكفر) فهو مأخوذ من اكفره اذا دعاه كافرا ومنه قوله لا تكفر  
اهل قبلك واما لا تكفر من التكفير فهو غير ثابت هنا وان كان جائزا  
في لفظة كذا في المغرب وحاصله انه من اكفر يكفر بضم الباء وكسر  
القاف من باب الافعال واذا بني للمجهول تنفع القاء ولا يصل حتى يكفر  
الشارع بجاحده سواء انكره قولنا او اعتقاد كذا في التلويح (قوله المص)



وقدم هذا البحث في بحث النهي وذكرنا ما يخالفه هناك وسيأتي أيضا  
 ( قوله المص ويضيق تاركه الخ ) قال ابن نجيم ظاهر تقييده أولا بالاستحسان  
 انه لا يفسق اذا لم يكن مستغنا سواء كان متأولا أولا وظاهر تقييده ثانيا  
 بالتأويل انه اذا لم يكن مستغنا ولا متأولا فانه يفسق والحق انه ان كان  
 متأولا فلا يضل ولا يفسق والا فان كان مستغنا يضل لان رد خبر الواحد  
 والقياس بدعة وان لم يكن متأولا ولا مستغنا يفسق لخروجه عن طاعة  
 بترك ما وجب عليه كذا في التلويح ونقله في الضرر عن عامة الكتب اه  
 ثم قال موقفا بين قول القضاة انه اذا استغنى بسنة او بحديث من احاديثه  
 عليه الصلاة والسلام كفر وقول الاصوليين هنا انه يضل وقد طهرلى  
 ان معنى الاستغناء يختلف فيه فراد الاصوليين به الانكار بغير تأويل مع  
 رسوخ الادب ومراد القضاة الانكار مع الاستهزاء ولا شك في كون الثاني  
 كفرا اه وهو حسن فليحفظ ( قوله المص وهي الطريقة السلوكية في الدين )  
 هذا في الاصطلاح وفي الفقه الطريقة مرضية أولا قال ابن نجيم وورد  
 عليه شموله لغرض والواجب فريد عليه من غير افتراض ولا وجوب  
 فأوردت عليه في شرح الكثر المنسوب فالأولى من غير لزوم على سبيل  
 المواطة والاحسن ما في التحرير بنها ما واجب عليه النبي صلى الله عليه  
 وسلم مع تركه احيانا لا عذر للزم كونه بالوجوب اه وظاهره ان المواطة  
 بلزوم اصلا تقييد الوجوب بالسنة وهو خلاف ظاهر الهداية كما في البحر  
 فالأولى ان يزداد مع عدم تركه لكن لا انكار عنى من لم يعمل الا ان  
 يدعى نعم تركه بكونه حقيقة او حكما لان عدم الانكار في حكم ترك  
 وينبغي تقييده ايضا كما في النهر بما لم يكن وجوبه خصوصية كصلاة  
 الصلوة قال في البحر والذي طهر لعبد الضعيف ان السنة ما واجب  
 النبي صلى الله عليه وسلم عليه لكن ان كانت لامع الترك فهي دليل السنة  
 المؤكدة وان مع احيانا فهي دليل غير المؤكدة وان اقترنت بالانكار على  
 من لم يعمل هي دليل الوجوب وهي فان به يحصل التوفيق ( قوله  
 المص وحكمها ان يطالب المرء بانها الخ ) لم يذكر حكم تركه  
 لكنه ذكره في حكم نوعها وهو يختص باختلافهم وفي ابن نجيم  
 عن لوازله قالوا من ترك خمس نسلوات خمس ربا رها  
 حذركم وان رآه وتركها قيل لا يثم ويحجج انه يثم لا يثم لو عهد

( حتى لا يكفر باحده  
 وضيق تاركه ) هنا وتأولا اذا  
 استغنى باختبار الاحاد )  
 بان لا يرى العمل بها واجبا  
 ( فاما وتركه ) متأولا ( فلا )  
 لان التأويل سيرتهم عند  
 المعارضة ( ستة وهي  
 الطريقة السلوكية في  
 الدين ) من سيد المرسلين  
 او الراشدين او بعضهم  
 كذا في التحرير ( وحكمها  
 ان يطالب المرء بانها )  
 خرج النفل

ثم إبقاء الشيء وصيانته من البطلان أسهل من ابتداء وجوده ﴿ ١٨٤ ﴾ (ثم لما وجب لصيانة ثمره) .

ولما وجب صيانة ما صار الله تعالى تسمية فإصدار فلا صيانته أولى فوجه  
الشبه بينه وبين النذر في مطلق الصيرورة لله تعالى والقارص بينهما  
التسمية والقيل ( قوله ثم إبقاء الشيء الخ ) الأولى حذف هذه الجملة  
من هذا المحل للاستغناء عنها بما سيذكره في محله وهو قوله لأن البقاء  
أسهل من الابتداء ( قوله المص لم يلزم لصيانة ابتداء الفعل الخ ) حاصله  
أنه إذا وجب أقوى الأمرين وهو ابتداء الفعل الصيانة أدنى الشئين  
وهو ما صار الله تعالى تسمية فلان يجب أسهل الأمرين وهو إبقاء  
الفعل لصيانة أقوى الشئين وهو ما صار الله تعالى فلا أولى كذا  
في التلويح والضمير في نذر الذي قدره المص من المتن فعل فيه كما فعل  
في سابقه ( قوله بالرفع فاعل ) أي فاعل وجب ولو ذكر قوله بالرفع وما بعده  
بعد قوله الفعل كإفعل ابن نجيم لكان أولى وسلم المتن من التفسير قطع ابتداء  
عن الإضافة وإن كان مضافاً إليه جره بنى ( قوله قالوا ) هي ما قيل من عصر  
إلى عصر من الأحكام كذا في التصرير هذه الجملة وقت فيأريبت من الترخيع قبل  
قوله ورخصة وكأنه سهو من قلم التامسح لأنها تعريف للرخصة والظ  
أنها زائدة لذكره تعريضاً بعد ( قوله وانسب ) عطف تفسير قوله أحق  
من حق لك بالضم وضمانه أن إطلاق اسم الرخصة على أحدهما أنسب  
من الآخر وأنسب توصف بالنسبة لأن حق الشيء إذا ثبت أي أحدهما  
في كونه حقيقة أقوى من الآخر لأن كون الشيء حقيقة في معنى لا قبل  
التشكيك حتى يكون أقوى وأولى ( قوله المص إتم من الآخر ) أي إتم في الجازية  
أي إتم من حقيقة الرخصة من الآخر ( قوله أي ) عمومه معاملة المباح  
في سقوط المواخذة إشارة إلى دفع ما يقال أن الأسباحة مع قيام المحرم  
والحرمة توجب اجتماع الضدين وهما الحرمة والإباحة في شيء واحد  
( قوله المص مع قيام المحرم ) وهو الدليل الثابت للحرمة واحتراز به عن مثل  
الصيام في الطهارة عند فقد الرقبة فإنه استباح بمنزلة وهو ضد الرقبة ولكن  
لا مع محرمه وهو ملكها ( قوله المص كالمكره ) أي القطع أو القتل كما في التوضيح  
( قوله يرخص له الإجراء ) لأن حقه في نفسه بقوت عند الامتناع صورة  
ومعنى ما صوره فيخرب بين البيئة وأما معنى فترهق الروح وفي الأقدام  
عليه ليجتهد حق الله تعالى معنى لأن الركن الأصلي وهو التصديق قيم  
( قوله نص وافطاره في رمضان ) أي موصومه وهو صحيح مقبلة

ثم إبقاء الشيء وصيانته من البطلان أسهل من ابتداء وجوده ﴿ ١٨٤ ﴾ (ثم لما وجب لصيانة ثمره) .  
أنه قول ( ابتداء ) بالرفع  
فاعل وهو الترخيع في  
( الفعل ) المنذور ( فلان  
يجب لصيانة ابتداء الفعل )  
المشروع فيه ( بقاؤه )  
أي الفعل ( أولى ) لأن  
البقاء أسهل من الابتداء  
ومعنى السيادة في أكثر  
الأفعال بالنسبة إلى الأقوال  
( ورخصة ) وهي لغة  
اليسر والسهولة وشربها  
اسم لما ين على إضمار العباد  
( وهي أربعة ) ثمان  
من الحقيقة أحدهما أحق  
وانسب ( من الآخر ) وثمان  
من الجاهل أحدهما إتم  
وأكل ( من الآخر ) أحق  
ففي الحقيقة فما أجمع  
أي حومل معاملة المباح  
في سقوط المواخذة ( مع  
قيام ) السبب ( المحرم  
وقيام حكمه ) وهو الحرمة  
فقيامهما كان أحق  
( كالمكره ) على إجراء كلمة  
الكثرة ( يرخص له الإجراء )  
مع التمتان القلب ( و )  
على ( إبطاره ) في رمضان  
وإتلافه من الغير ( يرخص  
له ذلك ) لا يمكن التدارك  
بالقضاء والضمان

يرخص له القطر ثلاث نفوت حقه صورة ومعنى لا الى بدل وحق الله تعالى  
نفوت الى بدل وهو القضاء بقيدنا بهمالاته لو كان مريضاً او مسافراً لا يكون  
رخصه من هذا القسم لانه لو لم يضر حتى قتل كان تأملاً لما ايج له الاضمار  
صار رمضان في حقه كشمسان ( قوله المص وترك الخ ) سطوف  
على المكروه لاهل اجرام لانه لا اكراه هنا و اشار اليه الش بزيادة الكاف ونبه  
بهذا المثال على ان المراد بقياس الحرم اعم من ان ترجع الحرمة الى التعل  
او الى الترك كافي التلويح ( قوله اى المكروه ) قال في العزيمة انتخير بان ترك  
الخفاف على قصه الامر بالمعروف اجنبى عن مسئلة المكروه فارجع هذا  
الضمير الى المكروه مع وجود ذلك الاجنبى في الين ركب لا يفتى والذي  
يظهر ان يرجع الى الخفاف على نفسه ويحتمل ان يكون مراد الش ايض ذلك  
بنا على كون الخفاف على النفس في هذه الصورة من جهة الاكراه ( قوله  
المص وتناول المضطر ) بالمرحفا على المكروه لاهل اجرام لانه لا اكراه هنا  
وفي التمثيل به مع التمثيل باتلافه مال الغير اشارة الى ان النصوص الدالة على  
اولوية الاخذ بالعزيمة وان وردت في العبادات وفيما يرجع الى اعزاز الدين  
لكن حق العباد ايض كذلك قيام عليه لما في ذلك من اظهار التصلب في الدين  
يبدل نفسه في الاجتناب عن المحرمات ولذا قال محمد فيه كان ما جوراً  
ان شاء الله تعالى كذا في التلويح ( قوله يرخص له في ذلك ) لان حق الغير  
لا نفوت الا بصورة لا يجباره بالضمان ( قوله ليدل نفسه لاقامة حق الله تعالى )  
اى لنفوت حقه صورة ومعنى رماية لخلق الله تعالى صورة ومعنى فكان  
جهاداً في سبيل الله لاهل الله فكان شهيداً كما في الجهاد مع الكفار لما روى  
ان مسئلة الكذاب اخذ رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قتل  
لاحدهما ما تقول في محمد قال رسول الله قال فاقول في قال انا صم فاعاد عليه  
ثلاثاً فاعاد جوابه قتله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
اما الاول قد اخذ برخصة الله تعالى واما الثاني قد صدع بالحق فهنيئله  
كذا في التلويح ( قوله فلذا كان دون الاول ) اى لكون الحكم وهو وجوب  
الصوم في المثال المذكور تراخي الى وقت زوال العذر واما وجده كونه حقيقة  
من حيث ان السبب وهو شهود الشهر قائم ( قوله وهو شهود الشهر ) اى  
في ثلثنا المذكور والادلة لضمير في سببه ما يدلى النوع كاضمير في حكمه وهو  
اعم فشهود الشهر فرد من افراد سببه ( قوله لمص وترد في رخصة ) بالمر

( وترك الخفاف على نفسه )  
الامر بالمعروف ( والنهي  
عن المنكر ) وجانيه اى  
المكروه ( على احراره وتناول  
المضطر ) حال التخصة  
( مال الغير ) بغير اذنه  
يرخص له في ذلك ( وحكمه )  
اى هذا القسم ( ان الاخذ  
بالعزيمة اولى ) لبقاء الحرم  
والحرمة ( حتى لو صبر )  
حتى قتل ( كان شهيداً ) ليدل  
نفسه لاقامة حق الله تعالى  
( والثاني ) من نوع السبقة  
( ما استنجع مع قيام السبب )  
الحرم ( لكن الحكم تراخي  
عن السبب ) الى وقت  
زوال العذر فلذا كان دون  
الاول ( كالسافر رخص له  
القطر ) مع قيام سبب  
الصوم وهو شهود الشهر  
لترأخى حكمه الى ادراك العدة  
من ايام اخر ( وحكمه ) اى  
هذا النوع ( ان الاخذ  
بالعزيمة اولى ) حتى كان  
الصوم في السفر افضل  
( كمال سببه ) وهو شهود  
الشهر ( وتردد ) في ( الرخصة )  
بين الصبر بالاعتقاد في القضاء  
واليسر بمواقعة المسلمين

عطفاً على قوله كمال الجبرور باللام وهو دليل ثان على ان العزيمة اولى وتقريره ان العمل بالرخصة وترك العزيمة انما تخرج ليسر والبسر حاصل في العزيمة ايض وهو عدم اتزاده بالتضا والناس يأكلون فالأخذ بالعزيمة موصل الى ثواب يخصص بالعزيمة ومتضمن ليسى يخصص بالرخصة فالأخذ بها اولى (قوله فالعطراولى) أى ان لم يخف الهلاك والا فالتطير واجب نص عليه في البداية وهو ما قاله الش ولو صبر حتى مات اثم بل صرح في الخلاصة بكراهة الصوم ان اجهدته كاخذه في البحر (قوله كالاعمال الشاقة) وذلك كترض موضع العبادة وادا الربح في الزكاة واشترط قتل النفس في جهة التوبة وبت التضا بالتصا صعدا كان القتل او خطأ واحراق الضمايم وتعمير العروق في السم والسبت والطيبات بالذنوب وان لا يطهر من الجنابة والحديث غير الماكون الواجب من الصلاة في اليوم واليلة تحسين وان لا تجوز الصلاة في غير المسجد وحرمة الحمام بعد الغتة في الصوم والاكل بعد النوم فيه وكتابة ذنب المذنب ليلا على باب داره صباحا كذا في التهرير وشرحه (قوله كالزوم القسل الخ) وهو ما روى ان بنى اميرائل اذا قاموا يصلون لبسوا السوح وغلوا ايديهم الى اعضاءهم ور بما يقب الرجل رقبته وجعل فيها السلة واولتها الى السارية يحبس نفسه على العبادة فالأخلال ح حقيقتهما وليست مستعارة للمواثيق يجامع الزوم كاقيل لا مكان الحفنة فكان الاولى لمن عدم الايمان بالكاف وان يقول أى لزوم الأخلال وأشار الى ان الكلام على تقدير مضاف وعطفه على الأمر من عطف الخاص على العام لما في قاموس الأصم الكسر العهد والذنب والتقل (قوله المص لان الأصل لم يبق مشروما) دليل على جهة تيمينه رخصة وعلى كونه مجازا كاملا لاحقية اما الاول فانه كان مشروما لم يبق واما الثاني فانه لم يبق مشروما بالنسبة الى احد بخلاف النوع الاخير فان العزيمة فيها بقيت مشروعة في الجملة وبخلاف ما اذا حرم الصوم على المريض الذي يخاف التلف فانه صار غير مشروع في حقه لا غير كذا في التلويح (قوله المص والنوع الرابع) أى الذى هو رخصة مجازا لكنه اقرب من حقيقة الرخصة من الثالث (قوله المص ماستقط عن العباد مع كونه مشروما في الجملة) أى في بعض الاوقات كما في حالة الحضر وعدم الاضطرار والحلف فن حيث انه سقط في محل الرخصة كان نظير القسم الثالث وكان مجازا

(فالرخصة) وهو الصوم  
(تؤدى معنى الرخصة  
من وجه) فكانت اولى  
(الا ان يضعفه الصوم)  
فالطر اولى ولو صبر  
حتى مات اثم (واما اثم  
توحي المجاز فلو وضع هنا  
من الاصرار) كالاعمال  
الشاقة (والأخلال)  
كالزوم القسل يحبس نفسه  
العبادة (معنى ذلك رخصة  
مجازا لان الأصل) وهو  
العزيمة (لم يبق مشروما)  
في حقا تخفيفا وتكررا  
ثبينا عليه السلام  
(والتنوع الرابع) من  
الرخص (ما سقط عن  
العباد) اصلا (مع كونه)  
أى ما سقط (مشروما في  
الجملة) أى في بعض الاوقات

الدلائل في مقابله عزيمة ومن حيث انه بقي السبب والحكم مشروعا في  
 الجملة اخذ شيها بالحقيقة ولكن جهة الجواز فالبة لان جهة الجواز بالنظر الى  
 محل الرخصة وشبه الحقيقة بالنظر الى غير محلها فكان جهة الجواز اقوى  
 ( قوله فانه اسقاط لواجب حقيقة ) الضير في انه راجع لقصر يعني  
 ان القصر اسقاط لواجب على المسافر حقيقة بمعنى انه فرضه الاصل  
 والواجب عليه من اول الامر فاذا فصله قد ادى ما عليه حقيقة فان  
 المشروع في السفر هو القصر لقول ما يشهده رضى الله تعالى عنها فرضت  
 الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت في السفر وزدت في الحضر فلي هذا  
 القصر في السفر عزيمة وما منهم يطلقون عليه رخصة اسقاط وهو العزيمة  
 واما حكاية صاحب فاية البيان اختلاف المشايخ في كون القصر عزيمة  
 او رخصة فقد تعقبه في فتح القديراته غلط لان من قال رخصة هي رخصة  
 الاسقاط وهو العزيمة وتسميتها رخصة مجاز وهذا بحث لا ينبغي على احد  
 انتهى كذا نقله ابن نجيم وأشار اليه الش بقوله ومن قال رخصة الخ  
 والحاصل ان بعضهم اطلق على القصر اسم العزيمة وبعضهم رخصة  
 اسقاط وبعضهم رخصة وكلامهم في المآل واحد فن قال رخصة هي رخصة  
 اسقاط وهو العزيمة قال الامر الى ان القصر عزيمة ولهذا قال صاحب  
 التنوير صلى الترض الزامى ركعتين قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه  
 عليه لقول ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان الله فرض على لسان نبيكم  
 صلاة القيم اربعا والمسافر ركعتين ولذا عدله المس من قولهم قصر لان  
 الركعتين ليستا قصرا حقيقة هندا بل هما تمام فرض والاكمال ليس  
 رخصة في حقه بل اساءة انتهى فان قلت قد روى ان عمر رضى الله تعالى  
 عنه قال اقصصر الصلاة ونحن آمنون فقال عليه السلام ان هذه صدقة  
 تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته وهذا يدل على انه رخصة وان  
 الاصل الاتمام قلت قد نقل الش رحمه الله تعالى في ش على التنوير من  
 شراح البخارى ما يحصل به التوفيق وهو ان الصلوات فرضت ليلة  
 الامرا ركعتين سفرا وحضرا الا العرب فيما هاجر التي عليه الصلاة  
 والسلام واشمان بالمدينة زيدت الا الفجر لطول القرعة فيها ولعرب  
 لانها وتر النهار فما استقر فرض الرابعة خفف منها في السفر عند نزول  
 قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وكان قصرها في

( قصر الصلاة في  
 السفر ) فانه اسقاط  
 لواجب حقيقة



السنة الرابعة من الهجرة قالوا وبهذا تجمع الأدلة اه وعلى هذا فما  
 اشهر بان القصر عزمة فبالنظر الى ابتداء القرضية وانها كانت في السفر  
 ركعتين وما اشعر بان رخصة فبالنظر الى انتهائها وانها زيدت في الصلوات  
 الثلاث حضرا وسفرا فاقترت في الحضر وقصرت في السفر هذا واعلم  
 ان تمثيل المص لنوع الرابع بقوله كقصر الصلاة في السفر غير مناسب  
 على ظاهره لان القصر في السفر ليس بما سقط عن العباد مع كونه مشروعا  
 في الجملة قبل فهو على تقدير مضاف اى كترك قصر الصلاة في السفر لان  
 الساقط عن العباد انما هو الاتمام في محل السفر مع كون الاتمام مشروعا  
 في غير السفر فالانعام رخصة والقصر عزمة قال ابن نجيم وقائل ان  
 يقول اذا كان الاتمام في السفر هو الرخصة لانه الساقط فينبى ان  
 يكون رخصة حقيقه لا مجازا لانه في مقامه عزمة وهو القصر ولذا  
 صرح في فتح القدير بان تسمية القصر رخصة انما هو مجاز فالواجب  
 ان لا يمثل لنوع الرابع لا بالانعام ولا بالقصر لان الاتمام رخصة حقيقه  
 لا مجازا والقصر ليس رخصة بل عزمة ولم ارمي اوضح هذا البحث  
 والله اعلم بالحقيقه اه قلت وهى تسليم ان القصر رخصة لا يصح  
 التمثيل به ايضا لما ذكره بقى ان ما ذكره من ان الاتمام رخصة حقيقه  
 فيه بحث ظاهر لانها ما تغير من صر الى يسركا في الترخير وهنا الامر  
 بالعكس فتدبر ثم رأيت في البدائع ان بعض مشايخنا سمي الاكمال رخصة  
 قال وهذا خطأ على اصلنا واستدل به وما ذكرته والحاصل في تحريره هذا  
 المحل ان يقال ان الرخصة هنا في الساقط من حيث وصف السكوت وان  
 مدار الرخصة هو التحفيف والتيسير فبالنظر الى الاول عبر عن الساقط  
 بالسقوط في قوله سقوط حرمة الحجر وسقوط غسل الرجل وكذا قوله  
 كقصر الصلاة لانه سقوط شرطها كما في المراح عن الميسر فكانه قال  
 كسقوط شرط الصلاة والا فالساقط هنا مع كونه مشروعا في الجملة هو شرط  
 الصلاة وحرمة الحجر والميعة وغسل الرجل لا سقوط ذلك ولذا قال الش  
 فيما ياتي فانصل رخصة وقد يعبر بما هو نتيجة ذلك السقوط وقد لا يكتفى  
 مسح الخف وصلاة المسافر رخصة اسقاط وكذا قصر الصلاة على معنى  
 الصلاة المقصورة وذلك بالطر الى المعنى الثاني لان ذلك مناط ليسر والتحفيف  
 قد ظهر صفة التمثيل قصر الصلاة من غير حاجة الى تقدير فتدبر (قوله فبعض)

ومن قال رخصة عن رخصة  
 الاسقاط وهو العزمة  
 وتسميتها رخصة مجاز  
 وسمى رخصة مجازا حتى  
 لم يميز الاتمام خلافا لما في

الرخصة ( الى اخر كلامه اعلم ان في هذه العبارة خلافاً والصحيح فيها مخالفة  
 في طامة النسخ ذكر قول المص الجرم والميتة في حق المضطر والمكره في اثنا  
 البارة بعد قوله للاشتغال بالصواب تقديمه على قوله فحبب الرخصة  
 ووقع في بعضها ولو كانت العزيمة اتم والصواب ما في بعضها ولو مات لعزيمة  
 ووقع في بعضها لان المستثنى لا يحل الا في الاما اضطررت اليه باداة الحصر  
 بعد لا يحل وكان معناها لان المستثنى الذي هو الاكل من الميتة ونظايرها لا يحل  
 الا في حالة الضرورة المفهومة من الاما اضطررت اليه وفي بعضها بدون الاداة  
 المذكورة ولا حتى لها وفي بعضها اصلح قوله لا يحل بقوله داخل وفيه  
 ان المقصود بيان اشراج الحرم والميتة في حق المضطر من الحرم وعليه فكان الاولى  
 ان يقول لان المستثنى خارج الاما اضطررت اليه وعبر الشباب الميتة في العرف  
 التام قوله لان المستثنى الاكل في الاما اضطررت اليه والظ ان هذا هو الصواب  
 ( قوله والفرق بين هذا ) اى النوع الرابع وبين النوع الثاني ان الحرم قائم في الثاني  
 كما رويها غير قائم للاشتغال في قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم اى  
 في آية حرمت عليكم الميتة الا ما اضطررت اليه فانص الحرم لم يشأولها  
 حاله الا اضطرار لكونها مستثناة بقيت ساحة بحكم الاصل وبمثل قوله تعالى  
 خلق لكم ما في الارض ججعا قال في التلويح واما في شرب الخمر فلان حرمتها  
 لصيانة العقل اى القوة الميرة بين الاشيا الحسنة والقبحة ولا يبق ذلك عند  
 فوات النفس اى البنية الانسانية لقوات القوى القائمة بها عند فواتها وانحلال  
 تركيبها وان كانت النفس الناطقة التي هي الروح باقية ( قوله المص في حق  
 المضطر والمكره ) اورد عليه ان المكروه ان كان مضطرا لم يكن لذكره فائدة  
 وان لم يكن مضطرا لم يدخل في الاما اضطررت وواجب بان كل مكروه بما فيه  
 الجاهل ما هو المراد هنا مضطر من غير عكس الا ان الاضطرار نوعان ما يكون  
 من جهة الشرع وما يكون من جهة الغير وهذا هو الذي يسمى بالاكراه عرفا  
 ويستند بنوع من الاحكام فيكون في ذكره اشارة الى التوعين ججعا اولى  
 انهما في هذا الحكم موافك في التعبير ( قوله حتى لو صر مات او قتل اثم )  
 هذا مكرر مع قوله اولا ولو مات لعزيمة اثم يعنى انه يباح لو امتنع من شرب  
 الماء واكل الخبز حتى مات لاقائه بنفسه لى التهمكة من غير ملهى لكن هذا  
 ادعاه بالاباحة في هذه الحصة لى في لكشف الحرمة عند معذرة الجمل  
 في تعصير عن لاصحى وسيدكر اش في آخر كتاب ( قوله ويسمى رخصة

( وسقوط حرمة ) فحبب  
 الرخصة ولو مات لعزيمة  
 اثم فان حرمتها ساقطه هنا  
 والفرق بين هذا وبين الثاني  
 ان الحرم قائم في الثاني وهنا  
 غير قائم للاشتغال الخ  
 والميتة في حق المضطر  
 والمكره ( لان المستثنى في  
 الاما اضطررت اليه حتى  
 لو صبر حتى مات او قتل  
 اثم ) وسقوط غسل الرجل  
 في مدة المسح ( لان الخلف  
 يمنع سرياء الحدث ولذا  
 شرط لبسه على لهارة  
 فانقل رخصة والصحيح  
 عزيمه ويسمى رخصة  
 اسقاط ايضا

﴿ فصل ﴾

(الامر والنهي باقسامهما)  
السابقة ( لطلب ) اداء  
( الاحكام المشروعة وعلوها )  
اي للاحكام ( اسباب )  
وعلل ( تضاف اليها ) اي  
الاحكام الى الاسباب ( من  
حدوث العالم والوقت  
وملك المال وايام شهر  
رمضان والرأس الذي  
يمونه ويلى عليه والبيت  
والارض النامية بالخارج  
تحقيقا او تقديرًا والصلاة  
وتعلق اليها التقدير بالظاهر )  
هنا بيان الاسباب ثم شرع  
في بيان السببات على  
طريقة الف والشر فان  
السبب ( ل ) وجوب  
( الايمان ) حدوث العالم لانه  
يدل على الصنعى هو على  
الصانع

اسقاط ايضا ) اي كما يسمى عزيمة وتسميته رخصة بناهلى ان الفصل سابق  
حالة التخصيف وان المسح شرع لتيسر هذا واعترض الزيلعي عن تعيينهم  
المسح رخصة اسقاط بانها هي التي لم تبقى العزيمة فيها مشروعة وهنالك  
تكلف وغسل رجله من غير نزاع اجزاء من الفصل حتى لا يبطل باقتضا الملة  
واجيب بان عدم مشروعية الاصل بمعنى عدم الحل لا عدم النجاسة وفيه كلام  
طويل الزيل ميسوط في البروفيا علته عليه

﴿ فصل ﴾

الاسباب والعلل للاحكام الشرعية ( قوله المن باقسامهما ) اي من كون  
الامر مطلقا او مقيدا ومن كون النهي من حسي او شرعي ونحو ذلك ( قوله  
المن لطلب الاحكام ) اي المحكوم بها وهي العبادات وغيرها لان الطلب  
لا يتعلق بنفس الحكم بل بالمحكوم به ( قوله وعلل ) يشير به الى ان ما تضاف  
اليه الاحكام ليس اسبابا قط لما قل في التوضيح واعلم ان ما ترتب عليه الحكم  
ان كان شيئا لا يدرك العقل تأثيره ولا يكون بصنع المكلف كالوقت للصلاة  
يخص باسم السبب وان كان بصنعه فان كان القرض من وضعه ذلك الحكم  
كالباع للملك فهو علة ويطلق عليه اسم السبب مجازا وان لم يكن هو القرض  
كالشراء للملك المتعة فان العقل لا يدرك تأثيره لقط اشتريت في هذا الحكم وهو  
بصنع المكلف وليس القرض من الشراء ملك التمتع بل ملك الرقبة فهو السبب  
وان ادرك العقل تأثيره كما ذكرنا في القياس يخص باسم العلة ( قوله فان السبب  
لوجوب الايمان حدوث العالم ) يعني ان سبب الايمان بالله تعالى اي التصديق  
والاقرار بوجوده ووحده ونفسه وبار صفاته على ما ورد به العقل وشهده العقل  
هو حدوث العالم اي كون جميع ما سوى الله تعالى من الجواهر والاعراض  
مسيوبا بالعدم وانما سمى طالما لانه يدل على وجود الصانع به يعلم ذلك ولا خفا  
في ان وجوب الايمان بايضا بالله تعالى الا انه نسب الى سبب ظاهر يسيرا  
على العباد وقطعا لجميع المعادين وازا ما لهم لئلا يكون لهم تشبث بدم ظهور  
السبب ومعنى سببية حدوث العالم انه سبب لوجوب الايمان الذي هو فضل  
العبدا لوجود انصانع او وحدانيته او غير ذلك مما هو اولى وذلك ان الحادث  
يدل على انه محدثا صانعا قديما غنيا عما سواه واجبا لذاته قطعا لتسلل ثم  
وجوب الوجود بنبي عن الكمالات وتبقى جميع المقاصات كذا في التلويح

( قوله ولو جوب الصلاة ) الوقت لقوله تعالى أم احضلة لدلولها الشمس  
ولأنها لضاف اليه كإختال صلاة الغير ونحوها ولغيرها بغيره صفة وفصاذا  
وكرامة وتجدد الوجود بتجدده ولبطان التذم عليه ( قوله ولو جوب  
الزكاة ملك نصاب تام ) يعني ان المراد من قول المص ملك المال ملك النصاب  
الناسي أي تحقيا أو تقديرًا وكان سببا لها لاضافتها اليه في قوله عليه السلام  
ها تواريع حشر أموالكم ولتضاعف الوجوب بتضاعف النصب في وقت  
واحد والحول شرط لوجوب الاداء ( قوله والصوم شهر رمضان ) اللام  
في الصوم وفيما بعده الى قوله والطهارة من الشئ ثم ان الموافق لكلام المص  
ان يقول أيام شهر رمضان ولعله انما اسقط الأيام ليشمل كلاله المذهين في ذلك  
فان الملة لاخرن اتفقوا على ان سبب وجوب صوم رمضان هو الشهر لانه  
يضاف اليه ويكرر بكرره الان شمس الآية ذهب الى ان السبب هو شهود  
الشهر اعني الايام بلياليها لان الشهر اسم لمجموع وسببته باحضار اظهر  
شرف الوقت وذلك بالايام واليالي جميعا وذهب الاكثرون وهو المختار  
عند المص الى ان كل يوم سبب لصومه بمعنى ان الجزء الاول الذي لا يتجزأ  
من اليوم سبب لصومه ذلك اليوم لان صوم كل يوم عبادة على حدة وتامة  
في التلويح ( قوله ولصدقة الفطر رأس يمونه ويلي عليه ) ان يقوم الانسان  
بكفائته ويغفل عنه بسبب ولايته عليه الولاية المطلقة من التزويج والاجارة  
وغيره والولاية فإذا القول على الغير شاءوا في فلا يكون الرأس سببا حتى يجمع  
فيه الوصفان الولاية والمؤنة فخرج الصغير الذي له مال يجب تقنته فيه  
لا لعدم المؤنة على غيره في حقه حتى الأب عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف وإن وجدت الولاية المطلقة للأب عليه والآن البالغ الرمن  
المصر والمرأة لانعدام الولاية المطلقة للأب والزوج عليهما وإن وجدت  
المؤنة لهما عليهما كذا في التعبير واستدلوا على سببية الرأس للمؤنة  
بقوله صلى الله عليه وسلم ادوا عن تمونون ويتضاعف الواجب  
بتضاعف الرأس والاضافة الى الفطر يعارضها الاضافة الى الرأس  
وهي تتمثل الاستمارة ايضا بخلاف تضاعف الوجوب كما في توضيح  
( قوله ولصم البيت ) للاضافة اليه في قوله تعالى والله على الناس حزم  
البيت والاضافة من دلائل السببية ولذا لم يكرر وأما الوقت فشرط  
لجواز الاداء الاستطاعة شرط لوجوبه ( قوله وتعتذر لارض النسية )

( و ) لوجوب ( الصلاة )

الوقت ( و ) لوجوب

( الزكاة ) ملك نصاب تام

( و ) ل ( الصوم ) شهر رمضان

( و ) ل ( صدقة الفطر )

رأس يمونه ويلي عليه

( و ) ل ( الحج ) البيت

تحقيقا الى سبب الارض النامية بالخارج تحقيقا بان يوجد التمام في نفس الامر  
لان العشر اسم اضافي اذ هو اسم لواحد من عشرة غلام يحقق خارج لا يحقق  
عشره كذا في التعبير ( قوله ولخرج النامية تقديرا بالتكمن من الزراعة )  
اي سببه النامية بالخارج تقديرا وهو التكمن من الزراعة والاتضاع بالارض  
لانه ليس من جنس الخارج اذ هو قدر بالدراهم فلا يتعلق بالخارج ( قوله  
ولو وجوب الطهارة الصلاة ) اي السبب لوجوب الطهارة الصلاة اي  
وجوب ادا الصلاة المفروضة وارادة النافذة واما الحدث فشرط لوجوب  
الطهارة ولذا لو ترضا قبل الوجوب وصلى القرض جازت لان المعتبر  
في الشرط حصوله لا تحصيله كذا ذكر ابن نجيم انه حقه في شرحه على  
التنوير بقوله صاحب البحر قال بعد سرد الاقوال ونقل كلام الكمال  
الط ان السبب هو الارادة في القرض والفعل لكن بترك ارادة الفعل  
يسقط الوجوب ذكره الزيلعي في الطهارات وقال العلامة قاسم في نكته  
الجميع ان سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة او ارادة ما لا يحل الا بها  
انتهى وناقشه عن العلامة قاسم هو عين ما ذكر انه حقه في شرحه على  
الكفر الا ان يقال انه استظهر غير ما حقه وهو بعيد فليصر كذا في العرف  
الناسم وناقشه الش عنه هو المذكور في البحر ولكن مقتضاه انه لا يجب  
عليه الوضوء ولا يثم بتركه اذ لم يرد صلاة القرض وان خرج الوقت  
وهو خلاف مقتضى الاول ويحتاج الى التحرير وانما كانت الصلاة سببا  
لها لاضافتها اليها وثبوتها بثبوتها وسقوطها بسقوطها ( قوله ولشروعية  
المعاملات تعلق بقاء العالم الخ ) يعني ان ارادة الله تعالى بقاء العالم الى  
حين علمه وزمان قدره سبب لشروعية البيع والكساح ونحو ذلك وتقديره  
ان الله تعالى قدر لهذا النظام النوط بنوع الانسان بقاء الى قيام الساعة  
وهو مبني على حفظ الاشخاص اذ باقيا النوع والانسان لقرط اعتدال  
مزاجه يستقر في البا الى امور صناعية في العدا واباس والسكن وذلك  
يغفر الى معاونته ومشاركة بين افراد النوع ثم يحتاج في التوالد والتناسل  
الى ازدواج بين الذكور والامات وقيام بالمصالح وكل ذلك يفتر الى  
اصوله كلية مقررة من حد اشارعها يحفظ العدل والنظام بينهم في باب  
المساكنات التسعة يبقا النوع والمبايعات المتعلقة ببقا الشخص اكل واحد  
يشتهى ما لا يله ويغضب على من يزاحه فيقع الجور ويختل امر النظام

( و ) ل ( العشر )  
الارض النامية تحقيقا  
( و ) ل ( الخراج ) النامية  
تقديرا بالتكمن من الزراعة  
( و ) اوجوب ( الطهارة )  
الصلاة ( و ) لشروعية  
( المعاملات ) تعلق بقاء  
العالم الذي قدر الله الى  
قيام الساعة بتعاليمهم  
ما يحتاجونه كبيع وتكاح

(اسباب العقوبات والحدود والكفارات ما نسب) وتضاف ( اليه من قتل) محمد فهو سبب القصاص (وزنا) فخرج اول الجلد (وسرقه) ﴿ ١٩٣ ﴾ قطع (و) من (امر دابر بين الحظر والاباحة) لكنه يارزات

التي هي دائرة بين العبادات والعقوبة (كالتقتل خطأ) فانه من حيث الرعي الى الصيد مباح وباعتبار ترك التثبت محظور (والافطار عمدًا) في رمضان فانه مباح من حيث ملاقاته لما يملكه ومحظور من حيث الجباية على العبادات فيصالح سببا للكفارة (وانما يعرف السبب بنسبة الحكم) اي باضافته (اليه) كصلاة الظهر وصوم الشهر وحد الشرب وكفارة القتل (وتلقه به) اي تلقى الحكم بالسبب بان لا يوجد بدونه ويكرر بتركه (لان الاصل في اضافة الشيء الى شيء ان يكون سببا له) لان الاضافة للاختصاص وكذا في اضافة السبب الى السبب لان ثبوته به (وانما يضاف الى الشرط مجزا) لمجاورته له ولجامع ان الحكم يتوقف عليه كتنوقه على سببه (كصدقة التطير وجهة لاسلام) سببها الزاس واليت والضر والاسلام شرط الوجوب

باب بيان اقسام السبب

فهذا السبب شرعت المعاملات كذا في التلويح ( قوله المص واصباب العقوبات والحدود ) الحدود جمع حد وهو عقوبة تنذر الله تعالى وهي حد الزنا والشرب والتلف والسرقة وعطفها على العقوبات من عطف الخاص على العام لشمول العقوبات القصاص والجزية والتعذيب وقوله والكفارات هي كفارة القتل خطأ واليمين والافطار في رمضان عمدًا وكفارة قتل الصيد ( قوله المص وامر دابر الخ ) اي بان يكون مباحا من وجه محظورا من وجه آخر على ما سيبين ( قوله لكفارات التي هي دائرة بين العبادات والعقوبة ) فان السبب يكون على وفق الحكم فاسباب العقوبة المحضة تكون محظورات محضة واسباب الكفارات لما فيها من معنى العبادات والعقوبة تكون امورا دائرة بين الحظر والاباحة ( قوله فانه من حيث الرعي الى الصيد مباح الخ ) اي فيصالح سببا لكفارات الدائرة بين عبادات وعقوبة بخلاف القتل عمدًا فانه محظور محض فلا يصلح سببا لها وكذا بين اخموس لانه كبيرة محضة ( قوله المص وانما يعرف السبب بنسبة الحكم اليه ) يعني في كلام الشارع ولذا قل في فتح القدير في بحث الطهارة انما ثبت بدليل الجعل لا بمجرد التجوز كذا في ابن نجيم ( قوله المص ان يكون ) اي الشيء المضاف اليه سببا اي لمضاف ( قوله وكذا في اضافة السبب الى انسب ) كذا في النسخ والصواب تقديم السبب اسم المصول هذا واعلم ان ما ذكره المص من بيان الاسباب طريقة المتأخرين واما المتقدمون من مشايخنا قبلوا سبب وجوب العبادات ثم الله تعالى علينا شكرها وحرر ابن نجيم انه لا مخالفة بينهما فالتقدمون ارادوا الاسباب الحقيقية والمتأخرون الاسباب الظهيرة والله تعالى اعلم ثم بحث الكتاب ويلي بحث نسف اما تده تعالى صيها عنه وبمنه آمين

### باب بيان اقسام السبب

شروع في الاصل الثاني من الاصول الاربعة للاحكام والسنة في لغة الطريقة والمادة وفي الاصطلاح في العبادات النافذة وفي لادة وهو افراد هنا ما ذكره الش بقوله هي المروي الخ والمراد به غير القرآن والمروى من اقوله صلى الله عليه وسلم يسمى حديا وخرا ( قوله وتقرر ) وهو سكونه صلى الله عليه وسلم عند امر يديه من مسم ( قوله نص في لسة ) عتبة

هي المروي ( نسجت الاسمار ) عن الرسول عليه اسلام ( ٢٥ ) قولوا فعلا وتقررا ( الاقسام التي بقي ذكرها ) في الكتابين الخاص الى القضي وهي ثمانون فصلا باعتبار كلها ( ثمانية في السنة )

اي في قسم منها وهو الخبر لان قول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ ١٩٤ ﴾ حجة كالكتاب فيبائها فيه بيان فيها

في السنة كاهو موجود فيما كتب عليه الشراح ( قوله اي قسم منها وهو الخبر ) لان الاقسام السابقة لا تجري فيما عداها وكتبت يقال في قوله لبيان ما يختص به السنة المراد قسم منها وهو الخبر فان الاقسام الاربعة المذكورة في هذا الباب خاصة به ( قوله لان قول النبي عليه السلام حجة كالكتاب ) اي وهو كلام متجمع لوجوه التصاحف فبحري فيه هذه الاقسام ( قوله فيبائها فيه بيان فيها ) الضمير الاول راجع الى الاقسام والثاني الى الكتاب والثالث الى السنة ( قوله لان للكمال فرد آخر الخ ) فيه ان للكلام في كيفية الاتصال بنا والسموع منه صلى الله عليه وسلم ليس متصلا بنا سماعا بل باحد الطرق الثلاثة الا ان يقال المراد من قوله بنا ما يصدق على الصحابة ومن بعدهم اي بالكيفين تامل ( قوله والاصوب ) جعل الكاف للاستحصاء كالاتية في قوله كالمشهور كاف التشبيه لانتشيه هنا بل المراد التمثيل ( قوله المص لا يحصى عددهم ) فسر في التلويح بما يدخل تحت الضبط وفسره الهندي بما يحصى عددهم مادة لانه لا يمكن احصاءه فانه ليس بشرط كذا في ابن نجيم يعني اتفاقا ( قوله الجمهور انه ليس بشرط ) بل المعتبر عندهم ان يروه قوم يحصل العلم بخبرهم قال ابن نجيم فان الجاهل او اهل جامع اذا اخبروا عن واقعة منعهم عن اقامة الحج او الصلاة يحصل العلم بخبرهم مع كونهم محصورين كذا في التقرير قال في الصريح وهو الحق وعلى كل من القولين لا يشترط تنويز عدد معين والقول به قول بلا دليل كافي التلويح ( قوله المص ولا يتوهم توأطؤهم على الكذب ) جملته ابن نجيم تفسيره لكثرة واليه يشير قول الشك لكثرتهم يعني ان المعتبر في كثرة الخبرين باوضعم حدا يمنع عند العقل توأطؤهم على الكذب واما قوله اولدائهم فهو مستدرك اذا العدالة ليست بشرط في التواتر كاصرح به في التلويح لكن ذكر في التقرير ان اشتراط العدالة وكذا الاسلام قال به قوم واختاره فخر الاسلام لان الكفر والفسق مظنة الكذب والمجازفة فكلام الشك مبني عليه لكن رده في الصريح وترك قيدا آخر ذكره في التلويح والصريح وهو ان يكون التواتر مستندا الى الحس معا وغيره حتى لو اتفق اهل اقليم على مسألة خفية لم يحصل لنا اليقين حتى يقوم البرهان عليها والحاصل ان شروطه ثلاثة كافي الصريح تصدق الثقة بحيث يتبع التواطؤ على الكذب مادة والاستناد الى الحس واستواء الطرفين والوسط في ذلك ( قوله في الكثرة ) اي وفي الاستناد الى الحس

لا تهاجر عنه في الجلبه فلم يخرج لامادتها ( و ) لكن ( هذا الباب لبيان ما يختص به السنة وذلك اربعة اقسام ) بالاستقراء الاول في كيفية الاتصال بنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اي الاتصال ( اما ان يكون كاملا بلا شبهه ) كالنوازل ادخل كاف التشبيه لان للكمال فرد اخر وهو السماع منه مشافهة وهو اقوى من التواتر لان سماع الكلام مع معانيه التكلم اقرب الى لهم كما اشار اليه في التقرير ( وهو الخبر الذي رواه قوم ) يعني جماعة لم الناس ( لا يحصى عددهم ) لجمهور انه ليس بشرط ( ولا يتوهم توأطؤهم ) اي توأطؤهم ( على الكذب ) لكثرتهم اولدائهم ( و يدوم هذا الحد ) الى ان يتصل بالرسول ( فيكون اخره كاوله واوله كآخره ووسطه كطرفيه ) في الكثرة ( كمثل القران والصلوات الجس ) واعداد الركعات ومقادير الزكوات وادوش الجنائيات واعداد الصواف والوقوف بركات ونحو ذلك

(وايه وجوب العلم اليقين) من اضافته الشيء الى مراده (كالعلم) اي كايوجهه الحس (علا ضروريا) لوقوع العلم به  
 ان ليس له اهلية الاستدلال في ١٩٥ (او يكون اتصاله شبهة صورة) لا اعتقادا لان اتصاله بالرسول لم يثبت

على ما مر (قوله من اضافته الشيء الى مراده) قال في العزيمة ان اضافته  
 الشيء الى مراده كليت اسد غير جائزة عند جمهور النحاة وان فيه جوزه  
 القرا واستصوبه الرضي ولا ضرورة في حل العبارة المذكورة على ذلك لان  
 العلم قديم الظن واليقين فيكون من باب اضافة العام الى الخاص كلبد ينداد  
 (قوله المص علا ضروري) لاننا نجد من اتقنا العلم الضروري بالبلاد التابعة  
 مكة وبغداد والامم الخالية كالانبا والاوليا بحيث لا يحتمل النقيض اصلا  
 وما ذك الا لاخبار (قوله لانظريا) رد على بعض المعترزة والظري ما تضمنه  
 الطراز الصحيح والضروري لا يقتصر الى تركيب الجملة (قوله لا اعتقادا) لان  
 الامة تلقته بالقبول وهذا في شبهة المنوبة (قوله لان اتصاله) بيان  
 لشبهة صورة وانما لم يثبت قطعا لكونه احادا لاصل ولا يصح ذلك بمنزلة  
 خبر الواحد لان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تزهوا عن وصية الكذب  
 ثم حصل زيادة ورجمان بتواتره بمدون لقبه الامة فتقول وانما لم يحصل ذلك  
 بمنزلة التواتر لان تزهوهم عن وصية الكذب لا يفيد صدق النص قطعا (قوله  
 المص وانه يوجب علم الظمانية) وهي زيادة توطين وتسكين يحصل  
 للنفس على ما دركته فان كان المدرك يقينيا فاطمأنتها زيادة اليقين كما يحصل  
 لليقين بوجوده بعد مشاهدتها وان كان ظني فاطمأنتها رجمان جانب  
 الظن بحيث يكاد يدخل في حد يقين وهو المراد هنا ونمائه في التلوخ  
 (قوله حتى يجوز الزيادة على الكتاب) اي قيد مطلقه كتنسيب آية  
 جلد الزاني بكونه غير محصن برجم ماعز وآية غسل الرجل بعدم التضييب  
 بصديث المسح ان لم يكن متواترا كذا في العمري (قوله هو الصحيح) اي حتى  
 على قول من يجعله قسما من التواتر لا قسماله وهو الجصاص لما في لغير رقيب  
 يكفر بجمعه والحق الاتفاق على عدمه لاحادية اصله فلا يمكن تكذيبه  
 عليه السلام بل ضلالة لخطئة المتهدين وعليه فلا يطهر عمرة الاختلاف  
 (قوله لما مر) من ان اتصاله بالرسول عليه السلام لم يثبت قطعا (قوله كقول  
 تعالى فلو انفرخ) وجه الدلالة ان لم يل في قوله تعالى لهم يحذرون لطلب  
 والايحاج لا منتاع الترجي على الله تعالى فدل على ان قول الاحاد يوجب  
 الحذر وان لولا التخصيص وهو متضمن الامر فلو لم يكن حجة لم يكن في الامر  
 فائدة (قوله كقبوله عليه السلام خبر ردة) اي في الهدية ولا نه صلى الله  
 عليه وسلم كان يرسل الافراد من اصحابه الى الافاق بتبليغ الاحكام والايحاج

قطعا (كالشهور وهو ما كان من الاحاد في الاصل)  
 اي في القرن الاول وهو قرن الصحابة رضي الله  
 عنهم (ثم انشتر حتى نقله قوم لا يتوهم توطؤهم على الكذب وهم القرن الثاني ومن بعدهم) وهم القرن الثالث قطعا لاقرون التي بعدها قال عامة اخبار الاحاد اشتهرت في هذه قرون ولا تسمى مشهورة (وايه) اي المشهور (يوجب علم الظمانية) حتى يجوز الزيادة على الكتاب ويضلل احاده ولا يكفر هو الصحيح (او يكون اتصاله شبهة صورة) لامر (وسنى) لان لامة ما تلقته بالقبول (كغير الواحد) وهو علم على هذا النوع من الاخبار فلا يراى فيه المعنى فقط ما يقال كيف قال (وهو كل خبر روي لواحد الاثن فصاعد الا برة تعدد فيه بعد ان يكون دون المشهور والتواتر) بان روي في اقرن لث في واثبت من يتوهم توطؤهم على كذب ويعد ذلك لا يخرج

من كونه من الاحاد ان كثرة روايته ثم قوله التواتر مستحق لان ما كان دون لث ورفه دون لث ورفه ضرورة  
 كافي للتقرير (وايه وجوب عليه الظن وهي كافي في وجوب العمل دون علم اليقين كذب) متعلق بوجوب كونه  
 تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة الآية والطائفة تقع على واحدة (كث) والسنة كقول عليه السلام خبر ردة



فبإلها على الآم قال في التلويح وهذا أولى من الأول لجواز أن يحصل للمصطفى صلى الله عليه وسلم علم يصدقها على أنه اعتماد على القبول دون وجوبه (قوله المص والاجماع) لأنه قتل عن الصحابة ومن بعدهم الاستدلال به وعلمهم به وتكرروا من غير تكبر وذلك يوجب العلم مادة بإجماعهم كالقول الصريح (قوله أذ التواتر لا يوجد في كل حادثة) كان الأولى أن يذكر المشهور أيضاً لئتم الاستدلال الآن يقال بناء على مذهب الجصاص (قوله المص وقيل لأجل الأئمة علم الخ) أي قال بعض الناس لأجل الأئمة علم ثم اختلفوا فيما بينهم بعد اتفاقهم على ثبوت هذه الملازمة فقال بعضهم لا يوجب العمل لأننا نلزم وهو العلم وقال بعضهم وهم أهل الحديث يوجب العلم لثبوت المزوم وهو العمل لما بينا من إجماع الصحابة رضي الله عنهم على العمل بإخبار الأحاد وإجماعهم موجب العلم كذا في شرح المص (قوله وهو ولا تقف) أي لا تتبعه من قضاة يفتوا وهو الاتباع كذا في التقرير (قوله وهذا تعليل للأول) أي لقوله فلا يوجب العمل وقوله تعليل الثاني أي لقوله أو يوجب العلم (قوله والآية محمولة على ما روى) عن الحسن رضي الله عنه وعلى ما روى عن ابن الحنفية أنه شهادة الزور وما روى عن غيره أنه نهي عن القذف قال المص على أن المتفق هو اتباع ما ليس له علم بوجه ولم يوجد هنا لأن ذلك نوع من العلم قد أقام الشرع غالب الظن مقام العلم وأمر بالعمل به قال الله تعالى قل علمتموه مؤسات فلا ترجعوهن إلى الكفار إذا الإيمان هو التصديق وهذا يعرف الأبطال الظن وإذا كان كذلك فمتنع اتصاف اللازم (قوله ويدل عليه) أي على أنه محمول على ما ذكرنا من الآية وهو أن الجمع والبصر والتواتر كل أولئك كان عنه مسؤولاً فذكر الجمع والبصر يدل على أن المراد بذلك وفي الكشف يقال للأنسان لم سمعت ما لم يحل سمعاه ولم نظرت إلى ما لم يحل لك النظر ولم عزمت على ما لم يحل لك العزم عليه اهـ وقد يقال مع تسليم الملازمة وأن العلم بمعنى الاعتقاد الراجح المراد المتع من اتباع الظن فيما يطلب فيه اليقين كاصول الدين جمعاً بينه وبين الأدلة على جواز العمل بخبر الواحد ونحن نقول بموجب (قوله المص والراوى أن عرف الخ) حاصله كما في التلويح أن الراوى إما معروف بالرواية أو مجهول إما المعروف أن كان معروفاً لثبوت قبول سواء وافق القياس أم لا والأما أن وافق قياساً ما يقبل أو لا يفرد وأما المجهول فأن ظهر حديثه في القرن الثاني أو لأن لم يظهر يجوز

(والاجماع) من الصحابة ومن بعدهم (والقول) إذا التواتر لا يوجد في كل حادثة فلو رد خبر الواحد لم تعطل الأحكام (وقيل) قاله القاشاني وأحمد بن حنبل وداود الظاهري وغيرهم (لأجل الأئمة علم بالنص) وهو لا يقتض ما ليس لك به علم (فلا يوجب) خبر الواحد (العمل أو يوجب العلم لأننا نلزم) وهو العلم وهذا تعليل للأول (أو لثبوت المزوم) وهو العمل لتعليل الثاني قلنا هذه الملازمة ممنوعة لتوجب العمل بغالب الظن بالاجماع والآية محمولة على ما روى لا قتل رأيه بفعل وسمعه ولم تر ولم تسمع ويدل عليه آخر الآية (والراوى) تقسيم الخبر بحسب الراوى (أن حرف بالغة) والتقدم في الاجتهاد

العمل به في القرن الثالث لا بعده وإن ظمير ثمان يشهد السلفه بصحة الحديث فيقبل أو رد فلا يقبل أو يستكوتاه فيقبل أو قبل أو ض ويرد البعض مع نقل الثقات عنه فإن وافق قياسا قبل والأقلا ( قوله ابن مسعود وابن عباس وابن عمر ) تفسير للعبادة وهو جمع قبل لغة في عبودهم عند الله هؤلاء الثلاثة وعند الحديثين أربعة الأخيران وعبادة بن الزبير وعبادة بن عمرو ابن العاص وجمعهم بعضهم نظما بقوله \*  
 \* بناء عباس وعمرو وعمر \* وابن الزبيرم العبادة الفر \*

وذكر في فتح القدير أن هذا الاسم غلب على من اشتهر بالتقوى والتقوى من الصحابة وعلى هذا يدخل تحته كل من اشتهر بالتقوى كابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وعائشة رضي الله تعالى عنهم كما في ابن نجيم قول الشافعي وغيرهم من اشتهر بالتقوى سنى على ما قاله في الفتح وصرح كلام المصنف في الشافعي وعظاهر كلام صدر الشريعة أنه خاص بالثلاثة ويمكن حمل كلام الشافعي عليه بأن يصف قوله وغيرهم على الخلق والعبادة في كلام المتن ( قوله المصنف بتركه القياس ) أي سواء واقعه حتى يكون ثبوت الحكم به لا القياس أو خالفه حتى يثبت موجه لا موجب لقياس ( قوله وجزم في التصريح بأن العبادة ولم يكن يقضى في زمنهم الاجتهاد وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل ما بين صحابي وتابعي منهم ابن عباس وجابر وأنس وهذا هو الصحيح كذا في التصريح ) قوله أي بسبب ضرورة افساد باب الزاوي ( يعني إذا خالف جميع الأقيسة حتى إذا كان موافقا لقياس لم يترك بخلاف المجهول فإنه إذا كان موافقا لقياس مخالفا لآخر جاز تركه والعمل بالقياس الخالف كذا في العزيمة من الكشف ) قوله والناقل ينقل بحسب فهمه أي فإذا قصر فهمه لم يؤمن من أن يذهب شيء من معانيه فيدخله شبهة زائدة يخلو عنها القياس فينتاط في مثل ذلك بتقديم القياس عليه الثبوت حجيته ( قوله المصنف كحديث المصراة ) وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنصر إلا بل وضمنه من اتبعها بعد ذلك فهو بخير الطرين بعد أن يحلها فإن رضيها أسكنها وإن سخطها ردها وصافا من عمره حتى عليه كذا في التصريح وقوله لا تنصر بضم الهمزة وفتح الصاد من التصريفة وهي

كالخلق ما راشد بن والعبادة

ابن مسعود وابن عباس

وابن عمر وغيرهم ممن

اشتهر بالتقوى ( كان حديثه

جدة يترك به القياس

خلافا لما لك ) فإنه قدم

القياس على خبر الواحد

( وإن عرف بالعبادة )

والضبط ( دون التقوى )

بأن يكون قليل التقوى ( كأنه

وابن عمر وقولان ) وغيرهم

ممن اشتهر بالعبادة ولم يكن

يجهدا وجزم في التصريح

بأن أبا هريرة يقيه يعني فلا

يصح ادخاله في هذا القسم

كذا قال ابن نجيم ( أن وافق

حديث القياس حمل به وإن

خالف لم يترك ) الحديث

( إلا بالضرورة ) أي بسبب

ضرورة تضاد باب الزاوي

فيترك لأن النقل بالمعنى كان

مستحيضا فيهم والناسقل

ينقل بقدر فهمه فيضاط

في شمله ( كحديث ) أبي

هريرة ( المصراة ) أي التي

جمع الذين في ضرعها مدة

ليطهرها المشتري كثيرة الذين

وربط اخلاف الناقه او الشاة وترك حلبيها البيومين او الثلاثة حتى يجمع  
 الابن ( قوله وهو مخالف لقياس الثابت بالكتاب والسنة والاجماع ) اى  
 الثابت جفته بمدة الثلاثة كما يأتى بيانه في باب ( قوله لما مر ) من محضاته  
 لقياس المستلزم فى المعنى مخالفة الكتاب والسنة والاجماع والاولى اسقاطه  
 لقرب العهد وكونه مخرجا عليه ( قوله فبرد قيمة الابن عند ابى يوسف )  
 قال فى الصير وقد اختلف العلماء فى حكمها فذهب الى القول بظاهر هذا  
 الحديث الائمة الثلاثة واو يوسف على ما فى شرح الطحاوى للاسبغاني  
 قلا من اصحاب الامالى عنه والمذكور عنه للطحاوى وابى قدامة انه بردها  
 مع قيمة الابن ولم يأخذ او حنيفة ومحمد به لانه خبر مخالف للاصول ( قوله  
 وحديث التمهة الخ ) حوابع من سوال تقديره ظاهر وقوله قد عمل  
 الخ فيه تسليم ان راويه غير معروف بالثقفة واحاب فى التحقيق بمنه ايضا  
 بانه رواه كثير من الصحابة مثل ابي موسى الاشعري وجابر وانس وعمران  
 ابن الحصين وعمر واسامة بن زيد ( قوله على ان الحق تقدمه عندنا  
 على القياس مطلقا ) اى سواء عرف بالثقفة والتقدم فى الاجتهاد ام لا ورجحه  
 فى التصريح وعلى هذا فالجواب عن حديث المصراة ان ترك العمل به  
 لمخالفته الكتاب والسنة والاجماع وذلك ان تقدير ضمان العبدان ثابت  
 بقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وتقديره بالقيمة  
 ثابت بقوله صلى الله عليه وسلم من اعتقى شقصا فى عبد قوم عليه نصيب شر بكة  
 ان كان موسرا وكلاهما ثابت بالاجماع المتعدد على وجوب المثل عند فوات  
 العين فليس ترك العمل به لعدم هذا الراوى على ان الانسلاخ باهرة لم يكن فيها  
 كاسر من التصريح وما ذكره من ان الحق تقدمه عندنا مطلقا هو ما ذهب اليه  
 الكرخي ومن تابعه قال فى التلويح وقد نقل صاحب الكشف ما يشير  
 الى ان هذا الفرق مستحدث وان خبر الواحد مقدم على القياس من غير  
 تفصيل وقال ابن نجيم قال ابو اليسر واليه مال كثير من العلماء ان التعبير  
 من الراوى بعد ثبوت عدالة وضبطه موهوما واطا انه يروى كما سمع وعماه  
 فيه ( قوله و به بطل قول المتعصين الخ ) قال الحافظ ابن حجر الشافعي  
 فى الفتاوى المحسنة فى ترجمة ابى حنيفة انهما يجمعون على ان مذهب ابى حنيفة  
 ان ضعيف الحديث عند اولى من الراى فتأمل هذا الاعتناء بالاخبار  
 وعظيم حلاتها وموقفا عند من تقدم لعمل بالاخبار المرسلة على لعمل

قائه فيه ان المشتري بعد ان  
 يحلها بخيرين اسما كها  
 اوردها مع صاع من تمر  
 وهو مخالف لقياس الثابت  
 بالكتاب والسنة والاجماع  
 من ان ضمان العبدوان  
 بالثل او اقيمة والتمليس  
 منهما على لقياس  
 ومخالفته مخالفة لكتاب  
 والسنة واجماع المتقدمين  
 فلم يعمل لما مر فيه فقيمة الابن  
 عند ابى يوسف رحمه الله وقال  
 ابو حنيفة رحمه الله يحسبها  
 ويرجع على البايع بارشها  
 وحديث التمهة وان كانت  
 روايه عبد الجبى وانه  
 غير معروف بالثقفة قد عمل  
 به كثير من الصحابة  
 والتابعين تقدم على القياس  
 على ان الحق تقدمه عندنا  
 على القياس مطلقا وبه بطل  
 قول المتعصين ان الحنفية  
 الراى كذا قال ابن نجيم

بالرأى فوجب الوضوء من التهمة مع انها ليست بحدث في القياس للخبر  
المرسل فيها ولم يقل بذات في صلاة الجنازة وسجودات تلاوة اقتصارا مع  
النص فانه انما لورد في صلاة ذات ركوع وسجود وقد قال المحققون لا يستقيم  
العمل بالحديث بدون احتمال الرأى فيه اذ هو المدرك لعنايه التي هي  
مناط الاحكام ومن ثم للممكن لبعض الحديثين تأمل المدرك التحريم في الرضاع  
قال بان المرتضين بلين شاة ثبت بينهما الحرمة ولا العمل بالرأى الحسن  
ومن ثم يطر الصائم ينعو الاكل ناسيا وافطر بالاستغناء مع ان القياس  
في لاولى القطر لوجود ما يصاد الصوم وفي الثاني عدمه لان الصوم  
انما يفسده ما دخل دون ما خرج اه كلامه رحمه الله تعالى قد علمت زهامة  
هذا الامام الجليل الاعظم والجهل الاقدم بماتسبه اليه من لم يعرف علوقه  
ولم يلتزم ماوجب من احترامه ولقد احسن ابو العنايه حيث قال

\* ومن ذا الذي ينجو من الناس سالما \* ولما قال بالطنون وقيل \*  
(قوله الحسن وان كان مجهولا) اي في رواية الحديث لا القسب لانها غير مأمونة عن  
قول الحديث فلذا قال بان لم يعرف الخ (قوله كحديث و ابصة الخ)  
وكحديث سلف بن محقق بكسر الموحدة كافي للحرب والمحدثون يفتون بها  
انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال فين وطى جارية امرأته فان طأوتته  
فهي له وعليه مثلها وان استكرها فهي حرة وعليه مثلها ولم يمس احد  
بالحديث لان القياس يرد فصار كالمخالف لكتاب السنة ولاجماع  
كحديث المصراة كذا في التتير (قوله كما يسطه ابن ميث) قال كحديث  
مقل بن سنان فيما رواه ان ابن مسعود مثل عن زوج امرأة وابصر لها  
حتى مات عنها زوجها يعني قبل الدخول بها فاجتهد شهرا قال ادري لها  
مهر مثل ثوبها لاوكس ولا شطط فقام مقل بن سنان وقد اشهد ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق مثل قصصك فسر  
ابن مسعود سرورا الميرثه قد لو اضافة قصصه قصص رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ورد على رضى الله تعالى عنه قال ما صنع بقول عمر بن الخطاب  
عنه وقال حسبا ميراث ولا مير لمخلفه رايه وهو ان يعود عبيده  
اليها سالما فلا تستوجب بماتلته عوصا كالمطلتها قبل ادخول ولم يمس لها  
ميراث وجعل على رضى الله تعالى عنه القياس اولى من رواية هذا المجهول  
عمل بهذا الحديث حديثا لان الثقات من لعنوا المشهورين كسنة ومسروق

(وان كان) الراوى (مجهول) بان  
لم يعرف الا بحديث او  
حديثين كوابصة بن  
سعد (و مقل بن سنان  
وسلف بن محقق وغيرهم  
(ان راوى عن السلف)  
وشهدوا بحسنه وجوابه  
كحديث وابصة بن رجلا  
صلى خلف الصفوف وحده  
قارء النبي صلى الله عليه  
وسلم بالاادة كافي التتير  
وحكمه عند الكراهة  
بلا عنر (او اختفوا فيه)  
اي في قبول حديثه  
مع نقل الثقة عنه كحديث  
مقل بن سنان كما يسطه  
ابن ميث

والحسن لما رويوا عنه صار كالعدل لانا لانعرف عدالة من لم نشاهده الا بتبصير  
 الثقة عنه وهو موافق لقياس لان مبرر الشك لما كان واجبا بالعقد وجب ان يؤكده  
 الموت كالسعي (قوله لان سكوتهم كقبوله) لان السكوت في موضع الحاجة  
 الى البيان يان فان الحاجة داعية الى بيان البطلان ان كان باطلا لان السلف لاتهم  
 بالتقصير والسكوت عما يبرفون بطلانه (قوله وفيه بحث) هو ما قاله في التلويح  
 لقائل ان يقول هو ما قبله ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وقال به الحسن  
 وعطاء والشعبي واحد فكيف يكون مآرده الكل اللهم الا ان يحصل للاكثر  
 حكم الكل مع كونه محالما لطاهر الكتاب والسنة اه وعما قلته لما ذكر من  
 قول عمر رضى الله تعالى عنه حين رده لادمع كتاب ربنا وسنة نبينا يقول  
 امرأة لا تدري صدقت ام كذبت حفظت ام نسيت قال بعضهم اراد بالكتاب  
 قوله تعالى اسكنوهن وبالسنة ما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 لمطلقة الثلاث النفقة والسكنى مادامت في العدة وببحث فيه ابن الكمال  
 ايضا بان فاطمة هذه لم تلازم بنت عنتها فصار تاتزة صرح بذلك في  
 الاختيار ورواه ماورد في الصحيحين وقد عكس اصحابنا بحدنها في سقوط  
 نفقة الناشئة ملاوجه لعهده من المستكر الذي لا يعمل به (قوله في زمن  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى) مراده زمن التابعين واتباعهم وزمن الصحابة  
 بالاولى الحديث خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم  
 يشو الكتب (قوله المص وهي اربعة) اى شرائط الراوى اربعة العقل  
 والضبط والعدالة والاسلام وهذا بيان للصفات القائمة به وما قبله لاله  
 وتعلق به لان كونه معروفا او مجهولا ليس صفة له حقيقة لان المعرفة  
 والجهل قائمان بغيره (قوله المص وهو نور الخ) الضمير فيه الاول  
 راجع الى نور وطريق فاعل يضئ والضمير فيه الثانى راجع الى طريق ومن  
 حيث يتعلق يبتدا مينيا المعجول والصغير الى عايد الى حيث ودرك فاعل  
 ينتهى اى من محل ينتهى اليه وقوله بتأمله اى التفاته اليه والتوجه نحوه وقوله  
 يتوفى الله اى بالهامه تعالى لا بتأثير النفس والمراد بالطريق الافكار وترتيب  
 المبادئ الموصلة الى المطالب ومعنى اضاءتها صيورتها بحيث يمتدى القلب  
 اليها ويمكن من ترتيبها وسلوكها توصلا الى المطلوب فالنور ابتدا عمل  
 قلب بنور العقل من مكان ينتهى اليه درك الحواس (قوله محله البدن)  
 كذا قال فخر الاسلام في مباحث الاهلية وهو قول جامع للاقوال كلها

(اوسكتوا عن الطعن) يسدوا  
 بلغهم روايته (صار كالعروف)

بالرواية لان سكوتهم  
 كقبوله (وان لم يظهر  
 من السلف الا الوركان  
 مستكرا فلا يقبل) كحديث  
 فاطمة بنت قيس ان زوجها  
 طلقها ثلاثا ولم يقضى لها  
 النوى عليه السلام بالنفقة  
 والسكنى فرده عمر بمحض  
 من الصحابة كذا قالوا وفيه  
 بحث (وان لم يظهر) حديثه  
 (في السلف ولا يقابل برد  
 ولا قبول يجوز العمل به)  
 في زمن ابي حنيفة اذوافق  
 القياس فيضاف الحكم اليه  
 واما بعد القرن الثالث  
 فلا غلبة للكذب فلذا صرح  
 عنه القضاء بظاهر العدالة  
 وعندهما لا هذا لاختلاف  
 العهد (ولا يجب) العمل به  
 مطلقا لتكتم الوهم بعد  
 الشهرة (واما جعل الخبر  
 حجة يشرائط في اراوى  
 وهى اربعة العقل وهو  
 نور) اى قوة شبيهة  
 بالنور فى انه بها يحصل  
 الادراك محله البدن

الثاني اعم (والشرط فيه البيان) ٢٠٣ اجاب الاما ذكرنا لا تنصيصا للخرج ولهذا قالوا الواجب ان يستوفى

فيقال هو كذا وكذا اذا قال  
ثم يكمل ايمانه وهذا هو  
المراد بقوله تعالى فانتم  
( فلهذا ) اي لما ذكرنا من  
الشرائط ( لا يقبل خبر  
الكافر والقاسق )  
شرطه ان يكون مافعله  
محرمات في اعتقاده ولذا قال  
في التعرير واما شرب  
التبذ والغبب بالشرط  
واكل متروك التسمية عدا  
من مجتهده ومقلد فليس  
بفسق (والصبي والمجنون  
والذي اشتدت خفته )  
وان وافق القياس الا اذا  
تعدت طرقه وقبل خبر  
الاعمى والبعد والرأه  
والحدود في قذف تأبها  
وان لم تقبل شهادتهم  
لتوقها على عان اخر  
( والثاني ) من الاربعة  
( في الاقطاع ) لمحدث  
عن الرسول ( وهو نوحان  
ط هروياطن اما الطاهر  
فالرسل من الاخبار ) ترك  
الاستناد بان يقول الراوي  
قال رسول الله كذا واما عند  
لمحدثين فان ذكر الراوي  
لنبي ليس بحجبي جميع  
الوسيلة طاهر مستدوان  
ترك واسطة واحدة بين  
روايتين فقطع وان ترك  
واسطة فوق نو حد فضل  
بفتح نضد

وقوله كالمسلم والصدرة يعني ان المراد بالاسم هنا لقب دال على الذات  
الموصوفة بصفة وبالصفة المصادر التي يحصل وصف الله تعالى باسمه  
فاحملها كما في ابن نجيم عن النهاية ( قوله الثاني اعم ) اي الشرائع اعم من  
الاحكام لان الحكم هو الامر الثابت بالشيء كالحلل والحرم والجواز  
والفساد والشرائع جمع شريعة اي مشروعة تناول العلل والاسباب  
والشروط والاحكام كما ذكره في التقرر في شرح الخطبة ( قوله ولهذا  
قالوا الواجب ان يستوفى الخ ) قال في التوضيح وليس المراد  
بالاستيفاء ان ينسأله عن صفات الله تعالى او ينسأله عن الايمان ماهو وماصفه  
فان هذا يجرعني تفرق فيه العقول والافهام لا يكاد العلماء يعلمون صفات الله تعالى بل  
المراد ان تذكر صفات الله تعالى التي يجب ان يعرفها المؤمنون ونسأله هو كذبت  
اي تشهد ان الله موصوف بالصفات المذكورة فيقول ثم يكمل ايمانه ( قوله  
شرط ) اي شرط فسقه لتوقها على عان اخر اما الاعمى فلان الشهادة  
تحتاج الى التمييز بالاشارة بين المشهود له وعليه والاشارة الى المشهود به  
فيما يجب احضاره لمجلس الحكم واما البعد والرأه فلان الشرط في الشهادة  
الولاية الكاملة وبالرق تصدم الولاية وبالاتوة تنقص واما الحدود في  
قذف فلان رد شهادته من تمام حده ثبت ذلك بالنص ( قوله بترك  
الاستناد ) قال في التوضيح الاستناد ان يقول حدثنا فلان عن فلان عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اه والاولى ما في ابن نجيم من ان المرسل  
اصطلاح قول ثقة قال عليه السلام مع حذف من انسند انتهى ليعمل  
ما ترك فيه بعض سنده ( قوله بان يقول الراوي قال رسول الله كذا )  
اي مع حذف من السند وان كان القدح صحابيا خلافا لما في التوضيح حيث  
يفهم من تعليله لقبول مرسل الصحابي بالجل على السمع من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه لا يشترط ان يكون مع حذف من السند كما حققه  
ابن نجيم وقال انه لا يكون مرسلا وانما يكون خبره مرسلا اذا صرح  
بانه لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وان بينه وبينه رجلا ومحمدا  
فيه لكن اعترضه في لزومية وحقق احسن لارسل ان يقول قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سواء كان بينهما واسطة او لا او يشهد عليه قول  
فخر الاسلام اما لسم الاول فتقول بلا جوع وتفسير ذلك ان من صحبة  
من كان من اعيان قلت صحبته فكل يروي عن غيره من صحبة فز

وان لم يذكر الواسطة اصلا فرسل كذا في التلويح وجزم ٢٠٤ في التوضيح بان المرسل اقوى

الطلق فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذلك منه مقبولا وان  
احتمل الارسل لان من ثبتت صحبته لم يحمل حديثه الا على سماعه بنه  
الا ان يصرح بالرواية عن غيره اه فتم التبادر من الارسل ترك الواسطة  
وهو يحمل قوله وان احتمل الارسل اه فليشمل وتعممه فيه فالمرسل عند  
الاصولين شامل لقطع والمعضل والمرسل عند الحديثين ( قوله وان  
لم يذكر الواسطة اصلا فرسل ) الذي في القية العراقي وقريب  
النوى انه ما رصه الى النبي صلى الله عليه وسلم تابعي مطلقا على المشهور  
وقيل ما رصه التابعي الكبير وقيل ما سقط منه راو واحد او اكثر ( قوله  
وجزم في توضيح الخ ) بناء على ان العادة جارية بان الامر اذا كان  
واضحا لتناقل جزم بقله من غير اسناد ولا نسبة الى الغيوبه صرح في  
الحرر قال وهو مقتضى الدليل وفي التقرير ان فخر الاسلام اختار  
انه اقوى من المسند عند المعارضة لكن لا يجوز الزيادة على الكتاب  
كالمشهور ( قوله المص ان كان من الصحابي الخ ) ترفيذه عند جمهور  
الاصولين من طالت صحبته شبعاله مدة ثبت معها اطلاق صاحب  
فلان عرفا بلا تعبد في الاصح كذا في الحرر وتقدم في خطبة الكتاب  
بابسط مما هنا وذكر في التقرير ان الاشبه انه مسلم راي النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ولو ساحة ( قوله وقال الشافعي لا يقبل الاعمود ) قال  
في التلويح لا يقبل عند الشافعي الا باحد امور خمسة ان يسنده غيره او ان  
يرسله آخر وعلم ان شيوخهما مختلفة وان يعضده قول صحابي وان يعضده  
قول اكثر اهل العلم او يعلم من حاله انه لا يرسل الا بروايته عن حدل ( قوله  
لتعير الزمان ) اي بالفسق وفشو الكذب بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم  
كامر وفي المص ولا بد من البيان حتى لو كان المرسل امينا قريبا عدلا وقد  
روى لقائت مرسله كادروا مسنده مثل محمد بن الحسن وامثالهم المشهورين  
بحمل العلم منه يقبل ارسله اه فتقوله في المتن خلافا لابن ابي نعيم على  
طلاقه ( قوله ارسله سعيد ) كذا في نسخ هذا الترح و بعض نسخ  
ملك وفي عابها مواثقا لما في التقرير وجامع الاسرار شعبه بدل سعيد ( قوله  
لمص فهو ما ذكرنا ) الموجود فيما كتب عليه الترح حتى المص فهو  
على ما ذكرنا ( قوله كحديث الشاهد والين ) وهو ما روى ابن عباس  
رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاعدين

من المسند ( وهو ) اريمة  
اقسام بالاستقرا ( ان كان  
من الصحابي يقبل بالايجام  
و ) ان كان ( من القرن  
الثاني والثالث ) ( كذا )  
يقبل ( عندنا ) وما لك  
واحد لتسوت هذا لثم  
بشهادته عليه السلام  
وقال الشافعي لا يقبل  
الا بوي ( وارسل من دون  
هؤلاء ) اي غير القرن الثاني  
والثالث ( كذا ) يقبل  
( عند الكرخي خلافا لابن  
ابن ) لتعير الزمان ( والذي  
ارسل من وجه واحد من  
وجه مقبول عند العامة )  
اي الاكثر كحديث لا تكاح  
الابوي ارسله سعيد واسنده  
اسرائيل بن يونس ( واما  
الباطن فان كان ) الانقطاع  
( لقصاص في النافل ) بغير  
شرط ( فهو ما ذكرنا ) من  
انه لا يقبل ( وان كان بالعرض )  
على الاصول ( بان حالف  
الكتاب ) كحديث لا صلاة  
الا بامانة الكتاب بخالف  
مجموع ما قرأ ما ييسر ( او السنة  
المروية ) كحديث الشاهد  
والين بخالف الحديث  
المشهور اليقينة على المندعي  
والين على من انكر

[illegible]



(وهو رجسان جهة الدين والعقل على طريق الهوى والشهوة حتى اذا ارتكب كبيرة او اصر على صغيرة) اقام عليها (سقطت عدالته) دون من ابتلى بها من غير اصرار ثم الكبار غير منحصرة في سبع قد قال ابن عباس هي الى السبعين اقرب وسبعين جبري هي الى السبعائة اقرب (دون) القاصرو وهو ما ثبت بطاهر الاسلام واعتدال العقل (بالبلوغ لان من اصابها عدل شاهر) (والاسلام) لما كان الاسلام والايمان هيارتين من عبر واحد عند هياتنا فسر بصحيفة الايمان فقال (وهو التصديق والاقرار بالله) فلا يكون الاسلام ظاهرا وبشره بين المسلمين وتبعيته لا يوبه بلا اقرار (يا هو) واقع باسمائه كالرحمن والرحيم (وصفاته) كالعلم والقدرة (وقبول احكامه وشرايعه)

وبين كلام المص (قوله المص او اصر على صغيرة) حد الاصرار كما قلناه في التعبير عن العزيز عبد السلام وابن نجيم عن التقرير ان تتكرر منه تكررا يشمر بقلة المبالاة بدنه اشعار ارتكاب الكبيرة بذلك ولم يذكروا ترك ما يخل بالمرؤة في تفسير العدالة ولا بد منه كما في الشهادة وكذا قال في التعبير وهي ملكة تحصل على ملازمة التقوى والمرؤة والشرط اذناها وهو ترك الكبار والاصرار على الصغار وما يخل بالمرؤة اما الكبار فروى ابن عمر الشريك والقتل وقذف الحصنة والزنا والقرار من الرحف والسحر واكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين والاحاد في الحرم اى العلم وفي بعضها واليمين النفوس الى ان قال واما الذي يخل بالمرؤة فمضار دالة على خسة كسرة قهمة واشتراط الاجرة على الحديث وبعض مباحات كالاكل في السوق والبول في الطريق والافراط في الزرع المضى للاستحسان وتسامه فيه (قوله دون من ابتلى بها من غير اصرار) اى فلا سقط عدالته لان العز من جميع الصغار متعذر مادة فان غير المصوم لا يخلو من ذلة واشتراط العز من جميعها سد باب الرواية (قوله ثم الكبار غير منحصرة في سبع الخ) قلنا ذكر المحلل في شرح جمع الجوامع وقال وما ورد في الحديث من انها سبع فمسول على بيان المحتاج اليه منها وقت ذكره وقتل ابن نجيم في هذا المحل جلة منها ما يرجع (قوله المص وهو التصديق والاقرار بالله تعالى) ظاهر في ان الاقرار ركن من الايمان وهو قول شمس الائمة ومضر الاسلام وكثير من الفقهاء ونسبه الى الموافقي الى ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعند اكثر الائمة كافي المواقف انه التصديق فقط والاقرار شرط لاجرا احكام الدنيا حتى لو صدق بالقلب ولم يقر باللسان مع تمكنه منه كان مؤثما عند الله تعالى واختاره النسفي في المدة ورجحه في التلويح ونماه في ابن نجيم وسياق في فصل الاسباب والعلل (قوله واقع) تقدير الضمير المحذوف عن هو قال المص في شرحه بان يصف الله تعالى بما هو باسمائه الحسنى وصفاته العليا انتهى اى وصفا مماثل لما هو ثابت في نفس الامر وقوله باسمائه وصفاته يحتمل ان يكون متعلقا بالخير وهو ثابت او واقع ويحتمل ان يكون بدلا من قوله بالله او حالا من التصديق والاقرار واحترز به عن حقيقته قال ابن نجيم عن المواقف حقة بقوله الله تعالى غير معلومة للبشر وعليه جمهور المحققين وغيرهم (قوله كالرحمن الرحيم)

وذكر فيه حديثي فلان عن فلان الى آخره ) بان قال من التي صلى الله عليه وسلم وبلغكم حديث ( ثم يقول اذا بلغك كتابي هذا وفضته فحدث به عنى ) بهذا الاسناد ( فهذا ) الكتاب من الغائب كالخطاب ٢٠٧ وكذلك رسالة على هذا الوجه ) بان يرسل اليه رسولا ان فلانا اخره الى اخره

والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم من فلان الخ ثم يقول حديثي فلان بن فلان عن فلان بن فلان الى آخر الاسناد بكذا ثم يقول فاذا بلغك كتابي هذا او اذا بلغك كتابي هذا فاره عني او محدثه عني بهذا الاسناد ويشهد على ذلك شهودا ثم يضمنه بحضرتهم فاذا ثبت الكتاب عند المكتوب اليه باشهود قبله وروى ذلك الحديث عن الكاتب باسناده كذا في التعبير ( قوله المص ثم يقول اذا بلغك كتابي هذا الخ ) قال في التعبير هذا على اشترط الاذن والاجازة في الرواية عنهما اى الكتابة بالرسالة والوجه عدمه كالسماع اى لحصول الاجازة ضمنا قال ابن نجيم فاصطه الناس من طلب الاجازة لقارى ولساحين بعد لمرارة على الشيخ ليس يلزم ( قوله المص اذا ثبت بالحنة ) وفي التحرير ما يبيده لاجازة اليه قل ويكفى معرفة خطه من رضى من رسول وصديق ووجهه بالينة ولا يلزم كتاب القاضى بل لا يلزم بل عمة به ( قوله دلتكى المتأولة بدونه ) به بما الى ان ترى ندم المص بهما وهذا قد فى التحرير والرخصة الاجازة مع مناوئة تجربته ودونها ( قوله وتجوز بجرته مسموعة ) يعنى اذا عطف على الموجود واما يدون دلتكى يقول اجرت من يوند عنى فالصحيح المص عند ابن الصلاح ومن يجه كفى نصير ( قوله المص والا فلا ) اى عند ابي حنيفة ومحمد خروا لا يوجب كفى التوضيح ( قوله ولا حوط ان يقول اخبرنى واجازنى لاحديثى الخ ) اى لاجرة ثم طهره ناخبرى واجازنى مستويا فى كون كل منهما لاحوط وهو حديثى شرح مص و - ج والتحرير وعبارة المص ثم الاحوط اجاباره يقول عدم روية جبرى فلان ويجوز ان يقول اخبرنى ولا يدعى بقول حديثى حديثى يخصى لاسماع ولم يوجد رضى الاسلام وميره رحمه الله - من يجوز بقول حديثى فى الاجازة كالخطاب من اخبرنى حقه اه تقية فى روى شيخ على طبيب يقول حديثى واخبرنى وسمته وفى قرأته على شيخ فرت وقرئ عليه واما سمع وحديثى قرأته على عليه وقرت عليه والاسلاق جبرى على مختار وفى فى اخبرنا حفظ وفى الكتابة ورسالة خبرى وقيل لا يجوز كحديثى من كتب وارسل الى لعدم المشاهدة كفى فى التحرير ثم قل ووجه فى حكم عند

من وقت سماع ( الوقت الادنى لرخصة لا يمتد لكتاب ) ويوجه غير فى صريح وما كسبنا به قط كانت رخصة ثم انقلبت عزمة فى هذا زمان صبيحة هم ( من سر به ) وتذكر ( ما كان مسجودا به ) يكون جهة ) وتحمل له الرواية لان لتذكر كالحفظ

(والا) تذكر (فلا عند اى حنفية رحمة الله) وكذا القاضى والشاهد وجوز ابو يوسف رحمه الله  
في الاولين ومحمد رحمة الله في الثلاث تيسيرا (و) الثالث (طرف الاداء العزيمة فيه ان يؤدى) المسموع  
(على الوجه الذى سمع بلفظه ومعناه) قوله عليه السلام نضر الله امرأ سمع منا ما اذاعها  
كما سمعها (والرخصة ان يقوله بمعناه) الحديث اذا ع ٢٠٨ هـ اصبر المعنى فلا بأس (كان

كان) الحديث (محكما)  
اى متصفا بالمعنى بحيث  
(لا يمتثل فيه) اى الا  
معنى واحدا (يحموز قوله  
بالمعنى لمنه بصيرة) اى  
معرفة (في وجوه اللغة)  
كتمثل تعد الى جلس  
والاستقامة الى العدة  
(وان كان ظاهرا) معلوما  
(يتمثل غيره) كقيام  
يتمثل الخصوص او حقيقة  
يتمثل الجواز (فلا يحموز  
قوله بالمعنى الا لفتية المجتهد)  
ليؤمن الخلل (وما كان من  
جوامع الكلم) قليل اللفظ  
كثير المعنى (او المشتمل  
او المشترك او المجمع او  
المشابه لا يحموز قوله بالمعنى  
لكل) اى لمجتهد وغيره  
اما الجوامع فلمعنى من  
الظلو واما المشكل والمشتك  
فلان فهم معناه بالتدويل  
ليس بمحموز على غيره واما  
المجمع والمشابه فلا يوقف

على معناه (والمروى عنه) اى اطعن في الحديث امان الراوى وغيره فالاول  
(اذا انكر الراوية) بان قد كذبت هي (وعلى بخلاف) بسد الرواية (بم هو خلاف بينين) بان  
لا يحموز الرواية كحديث عائشة اى امرأ تكلمت بسرا اذن ولها فتكلمها باطل فانها بسد ما روى  
زوجت بنت اخيها وهو غائب وشبهه فمرو

(أو) ثالث (الحادثة) كحديث الجهر بالسجدة لأنه لا شائع اشتها والحادثة دلتا، متقطع (أو امر من عنه  
الآفة من الصدر الأول) وهم الصحابة كحديث: «روا في أموال الباقى غير» كذا تأكلها الصدقة فان  
الصحابة اختلفوا في ركائمال ٢٠٥ \* انصى ولم يرجعوا اليه (كان مردودا متقطعا ايضا) أى

الطالب (قوله كحديث الجهر بالسجدة) وهو ما روى ابوهريرة رضى الله  
عنه انه صلى الله عليه وسلم كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة  
وارجعوا اليه فدل انه غير مبتذل كان ثابتا لا شهر فيهم وبلوت  
الحاجة بعد تحقق الحاجة له أو مأول وتاريخه ان المراد بالصدقة  
النفقة قال عليه السلام: «وإذا لم تكن له نفقة فليؤثر نفسه صدقة فله انص  
(قوله انص وانزلت في بيان من الحرام ان يصدقه حتى يورثها الحرام  
كذا في التوضيح (قوله قد روي عن كذا ان يصبغ ثوب شاة  
الى ضعف حجته فيها) ثم لا يضحى منه كذا من خذار  
حجته فيها وهو طاهر كذا من غير منه كذا من خذار  
وهو قول ابن سبويه والخصص خلا كذا من خذار  
وقال لما انه عدل ضابط جزء في عمل وقيل كسيرة من يفي غير الحد من  
العملات ثم اجاب عما ياتي من ان الحديث «ولشهاد بان تراء بالشبهة  
التي يندري بها الحد لشبهة في نفس السبب لا ثبت لمحكم له لكن قوله  
واكثر الحقبة استعمله ابن نجيم بما في التقرير وغيره من ان اتقول قول  
الجمهور واكثر اصحابنا (قوله وان ثبت الخ) جواب عن سؤال ورد  
على الكرخي وافى قوله باينة صفة ثبات وفي نفس نسبة من ثبت  
الحكمة باينة بسبب انص وانه مشهور عليه ان يصدقه كذا من خذار  
قياسا لا اينة خبر واحد في نفس ثبات الحدود من يصدق  
ثبوتها بحديث يرويه واحد من ثبوتها في نفسه على خلاف نفسه  
(قوله ان المنهه هدى) أى مدته كرخي (قوله من صدق شروط  
التخيار) من العقل رسوخ في نفسه بعد ثبوتها من يصدق  
على المسألة (قوله في يطلع سببه رجاء) ما يصدقه من يصدق فيه حد  
وكذلك على الشهادة كذا من ينجح من يصدق برك كونه وسكرة  
وعيوب انما يقبل فيه خبر مرة (قوله في الحرية) ان قصص عيب  
مع انه لا بد لولاية من نفس وبلوغ بض لمخولب بشرط دون  
(قوله فوق في صدقة) أى ان كان كبيره انه صدق من يصدقه  
وبكسبه ان يصدق من كبرى يقرم منه يدين وانه يصدقه وبكسبه  
وبكسبه من الحرية (أو رتبة) رتبة (أو رتبة) رتبة  
وبكسبه من الحرية (أو رتبة) رتبة (أو رتبة) رتبة

لعموم الضرورة ( وان كان فيه اوام بوجه دون وجه ) كقول الوكيل ان كان الخبر وكيل اودسوا لا يقبل خبر الواحد غير العدل وان كان فضوليا ( يشترط فيه احد شرطى الشهادة ) اما العدد او العدالة ( عند ابي حنيفة رحمه الله ) وقال هو كما في اشتراط التمييز قط ( والرابع في بيان نفس الخبر وهو اربعة اقسام قسم يحيط العلم بصدقه ) ﴿ ٢٠٦ ﴾ اى الخبر ( كخبر الرسل

عليهم الصلاة والسلام )  
لصحة وحكمه اعتقاد  
الحقبة والاثار قال تعالى  
وما اتاكم الرسول فخذوه  
وقر ابن نجيم الرسل  
بالانبياء قال وهذا يدل على  
ان كل نبي رسول ( وقسم  
يحيط العلم بكذبه كدعوى  
فرعون الربوبية ) وحكمه  
اعتقاد البطلان واثباته  
برده ( وقسم يحتملها )  
اى الصدق والكذب ( على  
السوا كخبر القاسق )  
وحكمه التوقف فيه قال  
تعالى فتبينوا ( وقسم يرجح  
احدا احتماليه ) وهو الصدق  
( على الآخر ) وهو الكذب  
( كخبر العدل المستصحب  
لشرائط الرواية ) وحكمه  
الميل به لا من اعتقاد بحقيقته  
والمقصود هذا النوع  
( ولهذا النوع اطراف  
ثلاثة طرف السماع وذلك  
اما ان يكون حزيمة وهو  
ما يكون من جهة الاستماع )

فيه اختلاف وتمايز في ابن نجيم ( قوله لعموم الضرورة ) وهى ان العدل  
لا يتشوب دائما للمعاملات الخبيسة لاسيا لاجل الغير ( قوله كقول  
الوكيل ) وجه كونه الزاماته يبطل عمله في المستقبل وليس بالزام من حيث  
ان الموكل يتصرف في حقه ( قوله ان كان الخبر وكيل اودسولا ) اى من  
الموكل بان قال وكنتك فان خبر فلانا بالعدل وارسلتك اليه لتبلغه عنى هذا  
الخبر ووجه الفرق ان الوكيل والرسول يقومان مقام الاصيل فتقتل عبارته  
الهما فلا تشترط الاخبار من المداقر نحوها فيها بخلاف الفضولي وبهذا  
قيل ما فى كلام المصنف من لايها ( قوله اى الخبر ) كذا في نسخ هذا الش  
ونسخ ابن نجيم للمصنف اسم فاعل وفى ان ملك اى الخبر وهو اولى لان  
الكلام فى نفس الخبر ( قوله وفسر ابن نجيم الخ ) انظر ما الداهى الى هذا  
التفسير حتى يستبدله مع انه لا يؤخذ من كلام المصنف ولعل وجهه ان الانبياء  
كارسل فى الصدق فلا وجه لتخصيصهم ( قوله ثم قال الخ ) لكن فى دلالة  
على المساواة نظر لانقطاع التخصيص مع عموم لفظ الانبياء وما ذكره من  
عدم الفرق قال انه اختاره فى المسألة بقوله ذكر الحقون ان النبي انسان  
يمشى الله تعالى لتبليغ ما نوحى اليه وكذا الرسول فلا فرق لكن الأكثر  
المشهور الفرق بينهما بالامر بالتبليغ وعدمه كذا فى المسألة انتهى وما قبل  
فى الفرق بينهما ان الرسول مأمور بالانذار وانه يأتى بشرح مستأنف ولا كذلك  
النبي ( قوله المصنف بان يقرأ على الحديث ) بضم الياء من يقرأ فيشمل قراءة  
الراوي على الشيخ وقراءة غيره وهو يسمع كافى التحرير وهذا يسمى  
العرض ( قوله فيقول ثم ) اى اويسكت ولا مانع خلافا لبعضهم لان  
العرف انه تقرر كذا فى التحرير ( قوله وعن الامام الاول ) هو المرجح  
عنده كافى التحرير قال لزيادة غناية القارى بقوله فيرداد ضبط المتن والسند  
وعنه يستويان فلو حدث من حفظه يترجح ( قوله من العنوان وغيره )  
بان يكتب فى عنوانه من فلان ابن فلان بن فلان الفلانى الى فلان بن فلان  
ابن فلان الفلانى ثم يكتب فى داخله بعد التسمية واتى على الله تعالى

وهو اربعة اقسام قسمان حزيمة وقسمان من جهة لهما شبه بالرخصة ﴿ والصلاة ﴾  
فلا ولا ( بان يقرأ على الحديث ) من كتاب اوسط وهو يسبح ثم يقول اهو كما قرأت عليك فيقول ثم  
( او يقرأ ) الحديث ( عليك ) وانت شيع غن لحدثين ثانى اولى وعن الامام الاول ( او ) اى ولاخر ان بان  
( يكتب ) انصت ( اليك ) كتب على رسم لكتب ( من العنوان وغيره )

(يسئل العمل به) لتناقض لكن لا تستبعد ذلك حدانها الا يبطل الثابت بالشك (وان كان) عمله بخلافه (قبل الرواية  
اولم يعرف تاريخه لم يكن جرحا) ٢٠٩ \* \* ويحمل انه قبلها احسانا للظن به (ونسب) الراوى (معنى محتملة)

تكونه ما لم يحمل بخصوصه

او مشرقا فحمل باحد محتمليه

(لا يمنع العمل به) لانه

تأويل لا جرح كحديث

ابن عمر المتباين بالخيار

ما لم يفرقا بمحمل التفرق

بالاقوال والابدان حله

على الابدان ولم تأخذه

(والاستماع من العمل به

كالعمل بخلافه) كحديث

ابن عمر في دفع اليدين

متداركوه متدال بمجاهد

حسبت ابن عمر عشر سنين

فلما اراد فله فدل على نضده

(و) الثاني (على الصحابي

بخلافه) يوجب الظن اذا

كان الحديث ظاهرا

لا يحتمل الخفا عليهم

كحديث البكر بالبكر جلد

دقة وتقريب عام فانه

لم يعمل به عمر فلو صح

نسخا في عليهما بخلاف

حديث التمهة فانه مما

يتدر فاحتمل الخفا في ابى

موسى (والظن المبهم

من ائمة الحديث) كنكر

او جرح (لا يجرع الراوى)

لا يحتمل اعتقادا ليس بجرح

جرحا (لا اذا وقع

مصر وهو جرح متفق

عده) (والظن عين) (من

شبهة نصيحة دون

التصيب)

(نسمات الاسرار)

واحدوة كنعن للمحدثين (٢٧)

في هل السنن والاجماعه وكلمن

بعض من يتحمل مذهب الشافعى على بعض اصحابنا المتخلفين كذا ذكره فخر الإسلام

ضية الاقرب اه وفي لزومية قول عليه ان هذا اعماهو في الفية المتقطعة  
وظاهر ان عبد الرحمن لم يكن كذلك بل كان بالشام والقوافل تاتي وتذهب  
دائما اه وهذا مبني على غير القول بمسافة القصر وعلى غير الحق به ايضا  
من ان المتبرع عدم انتظار الكفو ولو كان الولي الاقرب مخفيا في بلدة قلت  
وقد يقال في الجواب ان انكاح عاتبة رضى الله تعالى عنها لبنت اخيها  
بالولاية المنتقلة اما يتم عند عدم وجود العصبة لانها من ذوى الارحام  
وحيثما فيحتاج الى اثبات ان ذلك بعد وفاة اخيها محمد واولاده او اثبات  
غيثهم على انه وان ثبت ذلك فلا يقدح في الحكم عندنا لان الحديث المذكور  
فيه اذكار المروى عنه الرواية ايضا كما ذكره المن في الشرح فانه رواه سليمان  
ابن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة وقد سأل ابن جريح الزهري عنه فلم  
يعرفه (قوله لكن لا تسقط بذلك حدانها) اى عدالة الراوى والمروى عنه  
اذا انكر الرواية (قوله ولم تأخذ به) اى بتأويل ابن عمر رضى الله تعالى  
عنهما لان الحديث في احتمال كل واحد منهما كالشترك والاشتراك لا يسقط  
بتأويله قاله المن (قوله والثاني) اى الظن في الحديث من غير الراوى  
وهو نوطان ظن من الصحابة ووطن من ائمة الحديث والاول على ضررين  
ان لا يكون من جنس ما يحتمل الخفاء على الطامن او يكون والثاني ضرران  
مبهم وضمر بسبب الجرح والتسمر اما ان يكون مجتهدا فيه فوشتقا عليه  
والثاني عليه اما ان يكون من اشتهر بالنصيحة والاتقان او بالتصعب والعدوان  
(قوله فلو صح لما خفى عليهما) لان اقامة الحديث على الشهرة مع احتياج  
الامام الى معرفة فيمنحى عنه وارتداد من نقاه عمر رضى الله تعالى عنه  
فحلف ان لا ينق احداهما ابدا لا يحمل ترك الحد (قوله بخلاف حديث  
التمهة) جواب سؤال بن ابي موسى الاشعري رضى الله تعالى عنه  
لم يعمل بحديث التمهة مع انكم اخذتم به (قوله المن والظن المبهم  
الخ) قال في التلويح الحق ان الجرح ان كان قصة بصيرا بسبب الجرح  
ومواقع الخلاف ضابطا لذلك قبل جرحه والا فلا اه لكن ذكر الحفظ  
الاسيوطى عن الخطيب ان الاول مذهب الائمة المحدث كاشجفين وغيرهما  
ولم يترضى النص لتعميد وقد في تترتيب ينس من غير ذكر سيد  
على صحيح مشهور (وله كنكر وجرح) زغير بيت وزرية

التصيب) (نسمات الاسرار) واحدوة كنعن للمحدثين (٢٧) في هل السنن والاجماعه وكلمن بعض من يتحمل مذهب الشافعى على بعض اصحابنا المتخلفين كذا ذكره فخر الإسلام

مترك الحديث أو الدين أو غير ذلك ( قوله وهو قوله حدثني الخ ) أي بأن  
 ورده بلفظ يوم الاتصال والصحة كافي التقرر ( قوله ولا يقول قال حدثني  
 الخ ) أي يدل قوله من ملان قال في التفرير وقيل التدليس تركا من يروى  
 عنه وذكر اسم من روى عنه شيء ( قوله أو أخبرني ) اعترض بأن أخبرني  
 لا يختص بالشبهة كما مر وفيه أنه لا يلزم الشبهة بالسماع في نفى التدليس  
 ( قوله المصنف عليه ) لأنه لو كان مجتهدا فيه لم يقبل كالطعن بأنه  
 حديث مرسل كما يأتي وبشرب النبيذ والعيب بالشرع كإمارة ( قوله لأنه  
 يوم شبهة الأرسال ) لتلليل لعدم قبول الطعن به أي لا يقبل الطعن بالتدليس لأنه  
 يوم شبهة الأرسال وحقيقته ليست يجرح قسمة أولى ( قوله صيانة  
 عن الطعن فيه ) وصيانة للطعن عن الوقوع في الغيبة واختصارا للكلام  
 فلا تكل على كون الروي عنه شهما وليس كل من اتهم بوجه ما يستطبه كل  
 حديه ( قوله وسماعه من غيره واحد ) وذلك كما قال الحسن متى قلت قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته من سبعين أو أكثر ( قوله عند العمل )  
 أي لا الرواية لاسم أن كثيرا من الصحابة تحملوا في صفرهم وقبل ذلك  
 منهم بعد الكبر خصوصا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ويحتمل كون  
 المراد بمحادثة السن من الشباب بعد البلوغ كما هو ظاهر كلام المصنف في التشرح  
 وعليه فالمراد حال الرواية ( قوله المصنف وعدم الاعتبار بالرواية ) أي لا يكون  
 قاسما لأن الاعتبار للاتقان للكثرة الرواية كافي بكر رضي الله تعالى عنه  
 ( قوله المصنف واستكثار مسائل الفقه ) أي لا يكون طعنا كالطعن ببعض  
 الحديث في أبي يوسف فقال كان أمارا حاذقا متقنا إلا أنه اشتغل بالفقه وصرف  
 همه إليه لأن ذلك دليل على قوة الذهن والاجتهاد في معرفة معنى الحديث  
 فيستدل به على حسن الضبط والاتقان ( قوله ونحو ذلك ) كثرة الكلام  
 والبول قايما كافي التقرر

### فصل قد يقع التعارض بين الخ

( قوله لا في نفسها ) ألا ما قضى بين أدلة الشرع لأنه دليل الجاهل ( قوله  
 المصنف تقابل المحتجين على السؤال الخ ) إظهاره إذا دل دليل على ثبوت شيء  
 والآخر على انقائه ما أن تساوي في القوة أولا وعلى الثاني أمان يكون  
 زيادة أحدهما بما هو بمنزلة التنازع أولا في الصورة الأولى معارضة ولا  
 ترجيح وفي الثانية معارضة مع ترجيح وفي الثالثة لا معارضة حقيقة فلا ترجيح

وهو قوله حدثني فلان من فلان  
 ولا يقول قال حدثني  
 أو أخبرني فلا يزعمه صفة  
 لأنه يوم شبهة الأرسال  
 بترك الأسماء والتدليس  
 وهو أن يروي عن رجل  
 ويذكره بما لا يعرف به  
 صيانة عن الطعن فيه  
 ويسمى هذا تدليس الاستناد  
 والاول تدليس الشيوخ  
 ( والأرسال ) لأنه دليل  
 تأكيد الخبر وسماعه من  
 غير واحد ( وركض  
 الدابة ) لأنه من أسباب  
 الجهاد ( والمزاح ) أنه  
 مباح وكان عليه السلام  
 يمزح ولا يقول إلا حقا  
 ( وحداثة السن ) عند  
 التوصل ( وعدم الاعتبار  
 بالرواية واستكثار مسائل  
 الفقه ) ونحو ذلك

### فصل

( قد يقع التعارض بين  
 الجمع فيما بينا ) لا في نفسها  
 ( لجهلنا بالناسخ والمنسوخ  
 ) فلا بد من بيانها ( أي  
 التعارض ) ( فركن المعارضة  
 تقابل المحتجين على السؤال  
 لامتزاج أحدهما ) أصلا  
 ( في حكمين متضادين ) اذلو  
 اتفاقا لتباينها

لا يثبته على التعارض المبني عن التماثل وحكم الصورتين الأخيرتين ان يعمل  
بالأقوى ويترك الأضعف لكونه في حكم العدم بالنسبة الى الأقوى وأما  
الصورة الأولى فسياتي بيان حكمها كذا في التلويح البحث هنا في الصورة  
الأولى اعني المعارضة بدون ترجيح قوله تقابل الحجتين مخرج لثالثة كالنص  
والقياس وقوله على السوا مخرج لثالثة كخبر الواحد الذي يرويه عدل  
فيه مع خبر الواحد الذي يرويه عدل غير فيه فلهذا ان قوله لامرزية لاحدهما  
تأكيد فافهم والمراد بالتساوي تساويهما في القوة سواء تساويا في العدد  
كالتعارض بين آية وآية أولا كالتعارض بين آية وآيتين أو ستة وستين  
أو قياس وقياسين فان ذلك ايضا من قبل المتساويين اذ الدليل ولا قوة بكثرة  
الدلة حتى لا يترك الدليل الواحد بالدليلين ( قوله المص وشرطها اتحاد  
المحل ) لانه لو اختلف جاز اجتماعهما كالتكاح فانه يوجب المحل في الروجة  
والحرمة في امها وقوله والوقت لجواز اجتماعهما في محل واحد في وقتين  
كسرمة الجمر بعد حلها ووطئ الروجة حالة حيفها ( قوله وان كان ذكره  
في الركن الخ ) اشارة الى الجواب عما اورد على المص ان تضاد الحكم جعله  
أولا داخلا في الركن فكيف جعله من الشرط مع التنافي بينهما وبيان الجواب  
ان التضاد بين الحكمين من شروط التعارض لاحالة وذكره في الركن باعتبار  
ظرفيته لتقابل على معنى ان التقابل يكون في حكمين فصار التضاد نوعا  
من المحل لانه وصفه ولو قال انما ذكره على قوله وان كان سلم عن الركائز  
التي خفي معها المراد ثم الوجود في النسخ ذكر الحكم المضاف الى تضاد  
في آخر العبارة والواجب صناعة تقديمه مع قوله تقيا واثباتا على قوله ولن  
كان ذكره ( قوله ان وجدت ) فيه اشارة الى انه ان لم توجد بصار الى اقوال  
الخصابة والقياس كاصرح به في الكشف وغيره كذا في العزيمة ( قوله  
وهي على هذا الترتيب ) فيصاها ولا الى اقوال الخصابة ان وجدت على  
القياس ان لم توجد او وجدت وتعارض قولان لهم وهذا من اوجب  
تقليد الصحابي ولو لم يدرك بالقياس وهو الردعي وما على قول من لم يوجه  
وهو الكرخي في العزيمة عن الكشف يجب المصير الى قول الخصابة ان  
كان فيما لا يدرك بالقياس والى ما ترجع عنده من القياس وقول الخصابي ان كان  
فيما يدرك بالقياس لان قوله يكون بمنزلة قياس آخر وكلام المتي يحتل كجبه  
كايطهر بالتأمل لكن كلام المص في لشرح حيث قل وحكم المعارضة بين

( وشرطها اتحاد المحل  
او الوقت مع تضاد ) وان كان  
ذكره في الركن باعتبار ظرفيته  
لتقابل يعني ان التقابل  
يكون في حكمين فصار  
ذلك نوعا من المحل لان  
الحكم محل التقابل والمحال  
شروط ( الحكم ) تقيا  
واثباتا ( وحكمها بين الايتين  
المصير الى السنة ) ان وجدت  
( بين السنتين المصير الى  
اقوال الخصابة والقياس )  
لانها تساقطا فصار الى  
ما بعدهما من الحق وهي  
على هذا الترتيب فلو  
لتنوع لا الخبير



(و عند المجز) كتعارض القياسين (يستقر الاصول) انهم قل كل على ما كان في الاصل (كالي سور انجاز)  
لما عارضت الدلائل (اي السفي في حله وحرمة المستزمتين طهارته ونجاسته (وجب تقرير الاصول) وهو  
اقا حداث التوضي وطهارة يده فلا يظهر ما كان ظاهرا ﴿ ٢١٢ ﴾ (يقبل ان الماء عرف طاهر  
في الاصل فلا يتنجس)

الستين للمصير الى اقوال الحكاية ثم الى القياس يرجع الاول ولهذا قال  
الش فلو توزيع لا تخيير (قوله كتعارض القياسين) نظير لانتشل اذ  
المراد المجز عن المصير الى السابق وفي القياسين لا مصير الى شيء بدهما  
وفي العزيمة عن شمس الائمة وغفر الاسلام ان التعارض لا يجرى بين القياسين  
ولا بين اقوال الحكاية قال فالمراد بالتعارض ههنا صورة التعارض دون  
حقيقته وعليه قول المص فياصمي واما اذا وقع التعارض بين القياسين  
اه ولا يخفى ما فيه اذ التعارض في جميع ما مر صوري لا حقيق كما قلناه الا  
ان يحاب عنه بل المراد لا يجرى التعارض المودى الى التساقط حتى يعمل  
بعده بظاهر الحال كما ذكره المص (قوله المص لم يسقطا بالتعارض ليجب  
العمل بالحال) اي كما يسقط النصفان حتى يجب العمل بعده بظاهر الحال اذ  
في النصفين انما وقع التعارض الجهل المحض بالناسخ منهما فلا يصح عمله  
بأحدهما مع الجهل وهنا ليس التعارض يجهل محض لان القياس في كل  
واحد من الاجتهادين مصيب بالنظر الى الدليل ضرورة ان القياس دليل صحيح  
وان لم يكن بالنظر الى الدلول كما يأتي في الاجتهاد ومثال الاول المسافر اذا كان معه  
اثنا من في أحدهما ماء نجس وفي الآخر ماء طاهر وهو لا يدري عمل بالنجس لانه  
مظهر عند المجز وبقية المجز بالتعارض فلو قبح الضرورة بالصري بخلاف  
الثوبين وهو مثال الثاني فانه يعمل بالصري لانه دليل عند الضرورة والاصل  
احتياح الى العمل بالاستصحاب بان يصلي بأحدهما بناء على ان الاصل  
فيه الطهارة وهو ليس بدليل (قوله المص امان يكون من قيل) كذا فيما  
رايت من النسخ بالياء في المواضع الاربعة والذي كتب عليه الشراح  
من قبل بدون يه اي من جهة وهو الطاهر لان القيل النظر (قوله كالتكتاب  
او الخبر المشهور يعارض خبر الواحد) كحديث القضاء بالشاهد واليمين فانه  
يخالف الكتاب وهو قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم الآية  
ويخالف الحديث المشهور كاقدم وهو البينة على المدعي واليمين على من انكر  
(قوله وكالحكم يعارضه الجمل) كالمواستدل مستدل بموازيع ثوب بنو بن  
بقوله تعالى واحل الله البيع لا يصح المعارض ان يعارضه بقوله تعالى وحرم  
ر له لانه يحمل (قوله وهذا راجع الى اثنا الزكن) وهو الاحتدال بين الدليلين

بالعارض بل يكون مؤداه  
ظاهرا كعرفه (ولم يزل به  
الحديث كتعارض) بل يبقى  
كما كان (ووجب ضم التيم  
اليه) لتحصل الطهارة  
قطعا (وسمي) سؤر الجمار  
(مشكلا لهذا) التعارض  
(الان يعني به الجمل)  
لحكمه لانه معلوم وهو  
استعماله مع التيم وعدم  
نجاسته (واما اذا وقع  
التعارض بين القياسين فلم  
يسقطا بالتعارض) وليس  
بعد القياس دليل يرجع  
اليه (ليجب العمل بالحال)  
اي باستصحابه لانه ليس  
بدليل (بل يعمل المجتهد  
بما يشاء بشهادة قلبه)  
لان احدهما جنة يقينا  
عند الله تعالى فيجرى لان  
قلبه نور يدرك به الباطن  
لحديث اتقوا فراسة المؤمن  
فانه ينظر نور الله (والتخلص  
عن المعارضة) على  
اربعة اوجه بالاستقرا  
(اما ان يكون من قبيل  
الحجية بان لا يعتدلا) اي لا  
يستوي كالكتاب او الخبر  
المشهور يعارض خبر  
المواحد وكالحكم يعارضه

الجمل وهذا راجع الى اثنا الزكن (ومن قيل الحكم بان يكون احدهما حكم الدنيا والاخر حكم  
العقي) فليقتل الحكم وهذا راجع الى اثنا الشرط في الحقيقة لان الاختلاف في الحكم وجب الاختلاف في العمل (كاين  
الخير في نفسه والافرة) لاواحدة لله بانه ااكمه بكمه واندك ككسبة قوله بكمه (و في الائمة) بما عقدتم الاعان

الاولى لوجوب الواحدة في التمسوس والثانية منها فصارضا ظاهرا واختلافا باختلاف الحكم فان الواحدة في البقرة مطلقة فتصرف الى الكامل وهي في الآخرة وفي المائة مقيدة بالكثرة وهي في الدنيا ( او من قيل الحال بان يحمل احدهما على حالة والاخرى على حالة ) وهذا راجع الى اختلاف الشرط والمراد من الحال الحمل كاصريه في التوضيح قال بان يحمل على تقدير العمل ( كافي قوله تعالى حتى يظهرن بالتخفيف ٢١٣ ) ( والتشديد ) بالتصنيف يقتضي حل القرآن بالانقطاع والتشديد يقتضي عدم حله قبل الاختصال

فصارضا فحمل التخفيف على الانقطاع للاكثر والتشديد على مادونه لاحتمال حوده فهو كذا بالاختصال وهذا من قيل تعارض القرأتين لاية واحدة ومنه قرأتا الجر والتصب في ارجلكم المتضبتان مستهما وضلها فيخلص بانه يجوز بالمع من النسل والسلف فيهما على رؤسكم لتواتر النسل عنه عليه السلام عن كل من حكي وضوء ويبرون من ثلاثين وتوارثه الصحابة وما قبل العمل سمح اذا لاسالة بلا اصابة قلبه بادي كامل ولوجعل فيهما على الوجوه والجر للحوار عورس بان فيها على الرؤس والتصب على الحلو ويرجح انه قياس

فلا يتحقق التعارض حقيقة وان كان موجودا ظاهرا ( قوله الاولى توجب الواحدة في التمسوس ) وهو حله على كذب عدلان التمسوس من كسب القلب والثانية تنفيها لانها لم تصادف محل صدقين وهو الجبر الذي رجا فيه الصدق وهذا لان الصدق عبارة عن صدق المسان دون القلب فكان التمسوس داخلا في هذا الفوائد ليس فيها قاعدة الشريعة وهي تحقق البر والفاسم لكلام لا فائدة فيه وهو الراد في آية المائدة بخلاف آية البقرة فان المراد بالخوف فيها ضد كسب القلب وهو السهو بدليل القاية في كل منهما ( قوله ) بالتصنيف يقتضي حل القرآن ( قوله ) بجهنم الفاية فانه متفق عليه ( قوله ) فيخلص بانه يجوز بالمع من النسل ( اي مشاكلة كافي قوله

\* قالوا افترح شيئا بمجذك طخنة \* قلت المصير الى جنة وقيصا \* ( قوله والسلف فيهما ) اي في القرأتين على رؤسكم اما قرأة الجبر فظاهرة واما قرأة التصب فهي الحمل كافي ولعل فائدة العذر عن الاسراف التي منه اذ غسلها مسندة لكونه يصب الله عليهم ما سقطت على المسوح لا تسبح بل لتنبه على وجوب الاقتصاد فكانه قال اغسلوا ارجلكم غسل خفيفا شيئا بالمع ( قوله لتواتر النسل ) تعليل التيموز ( قوله غلط بادي كامل ) لان النسل لا ينظم المسح وانما ينظم المعنى الاعم المشترك بينهما وهو مطلق الاصابة وهي انما تسمى سمحا اذا لم يحصل سيلان ( قوله ولو جعل فيهما ) اي السلف في القرأتين وحاصله الرد على من جعل السلف فيهما على الوجوه والجر على الجوار بانه يعارضه جواز السلف على الرؤس والتصب على الحمل و يترجح هذا بانه قياس مطرد يظهر في التصحيح بخلاف الجر على الجوار على ان فيه اعتبار العطف على الاقرب وعدم وقوع الفصل بالاجنبى ( قوله من شاء باهله ) مخالفة من البهلة وهي الغنمة وذلك انهم كانوا اذا اختلفوا

لا الجوار كذا في الخبر ( او من قيل اختلاف الزمان صريحا ) يكون الثاني ناسخا للاول وهذا راجع الى انما الشرط ايضا ( كقوله تعالى واولات الاحل اجلهن ان يضمن جلهن فانها زلت بعد التي في سورة البقرة ) والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا الآية لقول ابن مسعود من شابهته ان سورة النسا القصص واولات الاحل زلت بعد ان في سورة البقرة فقط تعارض في الاحمال المتوفي عنها زوجهما فتعد بالوضع اذا اناخر دليل النسخ

( اود لالة ) ليس هذا قسماً آخر خاسماً كما هوهم لانه نوع من اختلاف الزمان قاله ابن نجيم ( كالحاظر والمبج ) اذا اجتمعا الحاضر اخرنا من المبعج احتياطاً لقوله ما اجتمع الحلال والحرام الاغلب الحرام الحلال قليلاً للنسخ لان قبل البعثة كان الاصل في الاشياء الاباحة كما بسطه ابن الملك قال المصنف في شرحه هذا قول بعض مشايخنا واقوى الطريقين ﴿ ٢١٤ ﴾ ان الاصل فيها التوقف كما

ذكر في المير ان ( و ) الدليل ( المتيقن ) لا مراراً ( اولى ) من الثاني ) له ولان التثبت مؤسر والناس في موكد والتأسيس خير من التأكد ( عند الكرخي ) ولدسة ستين ومايتين ومات سنة اربعين وثلاثمائة ( وعند عيسى ) ابن امان كان محدثاً وفتحه على الامام محمد ومات سنة احدى وعشرين ومايتين ( يعارضان ) ولما اختلف عمل ائمتنا اجمعين الى اصل ( والاصل فيه ) اى في ترجيح التثبت او الثاني ( ان الثاني ) اى الثاني ( ان كان من جنس ما يعرف بدليله ) بان كان مبني على دليل بان كان امراً مشتبهاً يجوز ان يعرف بدليله ويجوز ان يعتمد الخبر ظاهر الحال كذا

في شئ اجمعوا وقالوا بطلان الله على الظالم منا كذا في العزيمة من الغرب والميراد بسورة النساء القصوى سورة الطلاق المذكور فيها واولات الاحمال ( قوله المص اود لالة ) سطوف على قوله صريحاً ( قوله ليس هذا قسماً آخر خاسماً الخ ) صاحب المتن في شرحه سماه قسماً خاسماً قال في الاول والفضل عن المعارضة بخمسة اوجه بالاستقرا ( قوله لان قبل البعثة كان الاصل في الاشياء الاباحة ) اى فلو جعلنا المبعج متأخراً يلزم تكرار النسخ لان الحاضر يكون نسخاً للاباحة الاصلية ثم المبعج يكون نسخاً للحاضر فيلزم التكرار ولو جعلنا الحاضر متأخراً لا يلزم الانسخ واحداً لان المبعج لابقاء الاباحة الاصلية والحاضر نسخاً له والاصل عدم التكرار وفي هذا الجواب نظر لان المتعبر في النسخ كون الحكم شرعياً عند ورود النسخ والاباحة الاصلية ليست حكماً شرعياً فلا تكون الحرمة بعده نسخاً فان قيل هو حكم شرعي ثبت بقوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعاً قلنا انما يصح ذلك لو ثبت تقدم هذه الآية على التصيين المقروضين احدى الحرم والمبعج ونحوه في التوضيح والتلويح وهذا مبني على ما ذكره من ان الاصل الاباحة كما علمت وهو احد اقوال ثلاثة

الثاني ما ذكره عن المص والثالث الخطر قال في التلويح والفتاوى ان الاصل الاباحة عند الجمهور من الحنفية والشافعية ( قوله له ) اى للامر الصارح بان ينه ويبيح الامر الاول ( قوله ولما اختلف عمل ائمتنا الخ ) فان بعض مسائلهم دل على تقديم التثبت وبعضها على تقديم الثاني احتجج الى اصل اى ضابط تعلمه ( قوله اى في ترجيح التثبت او الثاني ) اى على ما اطلقه الكرخي وابن امان فيه بيان لضعفه ( قوله هل بني على دليل اول ) بان كان امراً مشتبهاً يجوز ان يعرف بدليله ويجوز ان يعتمد الخبر ظاهر الحال كذا

( او كان مما يشبهه حاله ) هل بني على دليل اول ( لكن لما حرف ان الراوى ) الثاني ( ووجدته ) ( اعتمد دليل المعرفة ) اى ولم يبن خبره على ظاهر الحال ( كان ) الثاني في هاتين الصورتين ( مثل الاثبات في القوة فيتمارضان ) لتساويهما قوة ويطلب الترجيح من وجه آخر كمال ابن امان وان لم يعارضه شئ عمل به كالاتيات

(والا) يكرر مما يعرف بدليل بل باستصحاب الحال ولا بما عرف ان الراوى يعتمد دليل المعرفة (فلا) يكون  
التى فى هاتين الصورتين كالاتبات فلا يعارضه (فالتى فى حديث بريرة وهو ما روى انها اعتقت  
وزوجها عند فسخها الرسول بما) اي من التى التى (لا يعرف الاظهار الحال) وهو ان اليهودية كانت  
ثابتة قبل التتق فهو ظاهر ٢١٥ هـ الحال لان منعه ان رقبته لم تتغير بسد وهذا نقي لا يدرك

حياتا بل بقى على ما كان (فلم  
يعارض فى الحرية الاتبات  
وهو ما روى انها اعتقت  
وزوجها حر) فسخها  
الرسول فاخذنا منها بالعتق  
فصير اذا اعتقت وزوجها  
حر (و) التى (فى حديث  
ميمونة وهو ما روى) ابن  
عباس (انه عليه السلام  
تزوجها وهو عسر)  
وهذا ناف اذا لا حرام  
كان ثابتا قبل التزوج  
(بما) اي من التى  
(يعرف بدليله وهو هيئة  
الحرم فعارض) التى  
(الاتبات) وهو الحال  
(وهو ما روى) يزيد (انه)  
عليه السلام (تزوجها  
وهو حلال) فعارضها  
صير الى التزجج (وجعل  
رواية ابن عباس اولى  
من رواية يزيد الاصم  
لانه) يزيد (لا يعتد به)  
اي ابن عباس (فى لضبط  
والاعتد) فاخذنا بالتى

وجده فى نسخة مصحفة وفى غيرها من النسخ كتب قوله بان كان امرامتها  
الخ بعد قوله بان كان مبنا على دليل ولا حتى لها (قوله كالاتبات)  
اي لانه ان لم يعارضه شىء عمل به (قوله المص فالتى فى حديث بريرة الخ)  
تقرع على ما بهد من الاصل من قبول التى فى مستثنين وعنده فى مستثنين  
فذكر ثلاث مسائل الاولى ما لو اعتقت الامة وزوجها حر كان لها خيار العتق  
عندنا لا عند الشافعى وهو مبني على الاختلاف فى زوج بريرة والثانية نكاح  
الحرم والحرمه عندنا صحيح وعند الشافعى باطل والاختلاف مبني على الاختلاف  
فى حاله عليه الصلاة والسلام وقت تزوجه ميمونة والثالثة اخبار غير بطهارة  
الماء وحل الطعام وآخر بجماعته وحرمة عمل بطهارة والحل فالاولى  
لم يعارض التى فيها الاتبات لان التى فيها ليس مما يعرف بدليله بل بظاهر  
الحال والثانية عارضه لانه مما يعرف بدليله والثالثة عارضه فيها ايضا لانه  
مما يعرف بدليله كما هو ظاهر كلام المص او بما يشبهه حاله والخبر يعتمد دليل  
المعرفة ان بين الدليل وان لم يبينه يكون مما اشبه حاله والمضمر لم يعتمد  
دليل المعرفة فلا يكون كالاتبات فلا يعارضه فالاولى من القسم الثالث والثانية  
من القسم الاول والثالثة مثلها على الوجه الاول ومن القسم الثانى  
او الثالث على الوجه الثانى فتدبر (قوله بل بقى على ما كان) فى ابن نجيم بل بما يلد  
(قوله اذا الاحرام كان ثابتا قبل التزوج) لان الروايات قد اتفقت على ان  
النكاح لم يكن فى الحال الاصلى وانما اختلفت فى الحال المعترض على الاحرام  
(قوله المص فعارض الاتبات) اي ساواه فيطلب الترجيح من وجه آخر  
وهو هنا قد روى (قوله فلا تعارضا) اي بالتى والاتبات فان الاول  
ناف كما تقدم والثانى مثبت لامر عارض على الاحرام وهو لاحلال بعده  
(قوله فاخذنا بآلناقى) لما رآه مما يعرف بدليله وهو هيئة الحرم  
(قوله والتى هنا يحتمل الخ) لان طهارة الماء قد تذكر بطهر الحال  
وقد تذكر حياتا بان غسل الالة بماء السماء او لماء الجارى وملاء بهدما

وجوزوا نكاح الحرم (وطهارة الماء وحل الطعام من جنس مما يعرف بدليله كاحمسة والحرمه)  
فان الخبر بهما يعتمد الدليل (فوقع التعارض بين الخبرين) فدادا اخر غير بجماعته لانه او حرمة الطعام  
واخر بطهارة او حله فالتغير بالطهارة والحل ناف بعارض والتى هنا يحتمل ان يبنى على دليل  
او على ظاهر الحال

فان حرف انه اخبر على ظاهر الحال لم يعارض للثبوت وان علم انه اخبر بدليل مارضى الثبوت (فوجب العمل بالاصل) وهو الطهارة والحل لان الاستصحاب وان لم يصلح حجة يصلح مرجحا فترجح الثاني به (والتزجيج) عندناى حقيقة وابى يوسف رحمه الله (لا يقع فضل عدد الرواة) اى بكثرتهم ملل يصل الى حد التواتر (وبالذكورة والخرقة واذا كان في احد الخبرين زيادة على الآخر فان كان الراوى واحدا يؤخذ بالثبوت لزيادة) ويحال حذفها الى حقة \* ٢١٦ \* الراوى (كافى الخبر المروى

في التعالف) واما ماروى ابن مسعود عنه عليه السلام اذا اختلف التبايعان والسلمة قائمة فالتفاوت اذا وفي رواية عنه لم يذكر والسلمة قائمة فخذنا بالثبوت وقلنا لا يتصلقان الا عند قبامها (واما اذا اختلف الراوى فيصلى كالتبوين ويمل بها) ما امكن (كاهو مذهبا في ان المطلق لا يصلح على التقيدى حكيم) كروايتى انتهى عن بيع الطعام قبل القبض وعن بيع ما لم يقبض فملنا بهما حتى لا يجوز بيع سائر المروى قبل القبض كالطعام

### فصل

(وهذه الجعية) التى مرت (تحتل البيان امان يكون بيان تقرير) الاضافة فيه وامثاله من اضافة الجنس الى نوعه اى بيان ما هو تقرير الاقربان الضرورة فانه من اضافة الشيء الى سببه اى بيان يحصل بالضرورة كذا في الكشف (وهو تأكيد الكلام بما قطع احتمال الجواز محو لا يطر بطريقنا فيه فان الطيران بالجناح حقيقة) فانه يحتمل غيره بقل المرتبط به منه قطعه بقوله بطريقنا يحتمل

### فصل

(قوله التى مرت) من الكتاب باقسامه والسنة بانواعها

الى نوعه اى بيان ما هو تقرير الاقربان الضرورة فانه من اضافة الشيء الى سببه اى بيان يحصل بالضرورة كذا في الكشف (وهو تأكيد الكلام بما قطع احتمال الجواز محو لا يطر بطريقنا فيه فان الطيران بالجناح حقيقة) فانه يحتمل غيره بقل المرتبط به منه قطعه بقوله بطريقنا يحتمل

(ولهذا قالوا في نحو انت طائي انه محتمل فربما كان النكاح وهو القيد المحسوس بماذا حتى لو نواه دين ولنصوص) نحو فوجد الملائكة احتمال البعض قطعه بقوله كلهم اجمعون وفي التقرير ان هذه الآية تصلح مثالا لان كلهم قطع احتمال النصوص واجمعون قطع احتمال الجواز يكونه شفرقا وقدمناه قبل بحث النفي (اوپان ٢١٧) تفسير (يدفع النفا) كبيان الجمل (كافوا الصلاة

بينه السنة) (والمشرك)

كانت بان اليتونة مشتركة

فاذا عن الطلاق صح

تفسير (وانما يصحان

موصولا ومفصولا وعند

بعض التكلمين لا يصح بيان

الجمل والمشارك الاموصولا)

لان في ما خبر اليان

تكليف الحال فلنا الازم

فيه للاعتقاد دون العمل

(ويسان تغيير كما يتعلق

بالشرط والاستثناء) فان

كلامهما يغير الكلام لاول

(وانما يصح ذلك) اي

بين تغيير (موصولا مضط)

باجتماع ثقتها والمراد

ما وصلنا لا يفي العرف

منفصلا وعن ابن عباس

يصح مفصولا (واختلف

في خصوصي نعموم) اي

في تخصيص عام لا يخص

المتخصص (يقع) المتخصص

(منه) (لا) (يقع) المتخصص

(منه) (لا) (يقع) المتخصص

(قوله المص ولهذا قالوا الخ) اي لا احتمال الكلام الحقيقي غيره (قوله اليتونة

مشتركة) اي بين اليتونة عن النكاح وعن المهرات وغير ذلك (قوله

فاذا عن الطلاق صح تفسير) يعمل بأصل الكلام بعد التفسير فيقع

الباب (قوله المص وانما) اي بيان التقرير وبيان التفسير بمكان موصولا

لان بيان التقرير مقرر لصكك الثابت بظاهر الكلام لا تفسير له فيصح متصلا

ومتصلا وكذلك بيان التفسير عند الجمهور لقوله تعالى ان عليا يسه

وتم لقرآني والمراد بيان القرآن تقدم ذكره وفيه الجمل والمشارك كذا في

شرح المص (قوله فلنا الازم فيه الاعتقاد) اي اعتقاد ان ما اراد الله

تعالى به حق (قوله كل كلاما يغير الكلام لاول) فخر الشرط غيره من

ايجابا يتعلق في الحال الى وجوده والاستثناء غيره من ايجاب الحكم الثابت

لمستثنى اصلا اذ اولاه شيئا المتلى وهو اقوى تغيير من الشرط لا الشرط

بؤخره والاستثناء يطله في البعض وقد عرف من هذا وجه تسمية كل

منهما بيان تغيير ومفصلة ان كلاهما من حيث انه بين امر من مدخولهما

بيان ومن حيث انه غير ذلك فهو ما سمع من امر في مدخرهما على

تقدير هدمهما تغيير (قوله وعن ابن عباس مفصولا) اي يصح مفصولا

وان طالع الزمان قال في جامع الاسرار عز انزل الله! يصح فيه النقل

اذ لا يتعلق ذلك بتخصيصه لانه رد تحتها تنفذ لان الاستثناء جزء من

الكلام يحصل به الاتمام ذلك قص لا يكون التمهيد بشرط وخبر يند

وان صح قلعه اراد به اذا قوى الاستثناء اولا عند نشط ثم ظهر بينه

بمده فبدل بين فيما بينه وبين ربه ولهذا في ما بين فيه العبد قبل فخر

(قوله لم يخص) قيد به لانه اذا خص منه شيء بدليل مقارن يجوز

هل يجوز (لسمات الامصار) بدليل مترخ (٢٨) (فدنا) لا (يقع) المتخصص

(متراخيا وعند الشافعي يجوز ذلك وهذا) الاختلاف (بناهي) مام (نعموم) مثل انصوص

هنا في ايجاب الحكم قطعاً وبعد النصوص لا يبق قطع فكان تخصيص لعدم تغييراً من القطع الى

الاحتمال فيقيد (التغير) (بشرط الوصل) كاشتمليق

موجبا قطعاً التخصيص  
(ليس بتغيير بل هو تقرير  
فيصح موصولا ومفعولا)  
لا يرد علينا (بيان بقرة  
بنى اسرائيل) كما نطق به  
التزويل لانه (من قبيل  
تقييد المطلق) لان تخصيص  
العام لان التكررة في الاثبات  
تخص فكيف التخصيص  
(تكان) تقييد المطلق  
(نهضا) فصع مترخيا  
(والاهل) في قوله تعالى  
واهلك (لم يتناول الابن)  
لان المراد به اهل دينه  
لانبه فيكون اهل مشترك  
فصح تاخير بيانه (لانه  
خص بقوله تعالى انه ليس  
من اهلك وقوله تعالى انكم  
وما تعبدون من دون الله  
لم يتناول عيسى عليه السلام)  
لان ما يخص بما لا يعمل  
(لانه خص بقوله ان الذين  
سبقت لهم منا الحسنى  
والاستثناء يمنع) شيتين  
(التكلم بحكمه) اى مع  
حكمه (بقدر المستنى)  
عن الدخول كان التكلم  
لم يتكلم بقدر المستنى  
في حق الحكم (فيمثل تكلمها  
بالباقى بعده) مكانه لم يتكلم  
في حق الحكم بقدر المستنى

تخصيصه بعد ذلك بدليل مترخ اتفاقا (قوله ولا يرد علينا الخ) الجواب  
عما تمسك به الشافعى على جواز وقوع التخصيص مترخيا فان قوله تعالى  
ان الله يأمركم ان تدبوا بقرة يوم الصغرا وغيرها ثم خص مترخيا فسلم  
ان المراد بقرة مخصوصة وقوله تعالى لنوح عليه الصلاة والسلام  
فاستك فيها من كل زوجين اثنين واهلك وقوله تعالى انكم وما تعبدون من  
دون الله حصص جهنم خصا مترخيا بقوله تعالى ليس من اهلك وقوله  
ان الذين سبقت لهم منا الحسنى اولئك الآية وبيان الجواب ان في الاول  
نسخ الاطلاق لانه كان يجوز ذم اى بقرة شاوا والنسخ يجوز تراخيه  
وفي الثانية اهل لم يكن متولوا للابن لان من لا ينبع الرسول لا يكون اهلا  
له وعلى هذا الاستثناء في قوله الا من سبق عليه القول منقطع ولو سلمنا  
تناوله بناء على ان المراد به اهل قرابة فهو مستثنى بقوله الا من سبق فهو  
خارج به لا بالتخصيص المترخى والاستثناء حيث متصل وفي الثانية لا تخصيص  
اصلا لان وما تعبدون لم يتناول عيسى وقوله تعالى ان الذين سبقت لنس  
احتمال الجواز بان يطلق ما على العاقل وغيره كما تضمنت به ابن الزبير كما  
قدمناه في بحث الحروف (قوله لان التكررة في الاثبات تخص فكيف  
التخصيص) معنى ان هذا ليس من قبيل تخصيص العام عندنا لان التكررة  
في موضع الاثبات خاصة فكيف يحتمل التخصيص بل من قبيل تقييد المطلق  
والزيادة على النص وهو نصح عندنا فلذلك يصح مترخيا وحاصله انه  
نسخ الامر بالمطلق وامر بالعين وما ذكر مبنى على ان المطلق مام عندهم  
خاص عندنا (قوله فصع تاخير بيانه) لما تقدم ان بيان المشترك يصح  
مفعولا فلا يدل لمن قال ان اهل مام في اهل بيته ثم لحقه خصوص  
مترخيا فدل على جواز التخصيص مفعولا (قوله شيتين) وهما  
الموجب بالكسر اى التكلم والموجب بالفتح اى الحكم جيما بقدر  
المستنى (قوله فكانه لم يتكلم في حق الحكم بقدر المستنى) مكررا بما قبله  
من قوله كان التكلم الخ (قوله فيمنع الموجب لا الموجب) الاول بالفتح والثاني  
بالكسر والمراد بالاول الحكم وهو وزوم المائة في المثال الاثني والثاني التكلم  
وعندنا يمنعهما والحاصل ان قدر المستنى لا يثبت فيه حكم الصلر بالاجماع  
الا ان عندنا انما لا يثبت لعدم النص الموجب في حقه لان صدر الكلام انتهى  
عند الاستثناء وهذا كالايجاب الى غاية يفوت حكمه اذا انتهى الى الغاية لا ينص

(وعند الشافعي) الاستثنا (يمنع الحكم بطريق المعارضة) فيمنع الموجب للموجب وعندنا بينهما (ل) (أ) إجماع أهل اللغة على أن الاستثنا من التثنية إثبات ومن الإثبات نفي (وهذا صريح في أن حكمه يعارض حكم المستثنى منه) (ولأن قوله لا اله الا الله) بإجماع المجتهدين (لتوحيد ومعناه التثنية والإثبات) أي نفي الألوهية عن غير الله (في ٢١٩) وإثباته تعالى (فلو كان) الاستثنا (تكلما بالباقي) بعد

الثنية (لكن) هذا (نقيا) بغيره لا يأتى به تعالى ولنا قوله تعالى قلبت فيهم الفسنة الاخسين تاما وسقوط الحكم بطريق المعارضة في الإيجاب (يكون) أي في الإثبات (لأن الأخبار) لأنه لو ثبت حكم الف بجملة ثم عارضه الاستثنا في الخمسين لم يمتنع أن يقال إنه أولافيزم الكذب في أحد الأمرين تعالى الله عن ذلك (ولأن أهل اللغة قالوا الاستثنا استفراج وتكلم بالباقي بعد الثنية) أي المستثنى كما قالوا أنه من التثنية إثبات وعكسه فإذا ثبت الوجوهان وجب الجمع (فقول أنه تكلم بالباقي بوضعه) أي بحقيقته في أصل الوضع (وإثبات) للمستثنى (أو نفي) (بإشارته) فالأول نحو لا اله الا الله والثاني نحو الاخسين تاما لانها لم يذكرها قصدا بل ضمن الصيغة (وهو) أي الاستثنا (نوعان متصل) وهو ما كان من جنس الأول

الضام بل بعدم الدليل كالصوم إلى الليل وعندنا لا يثبت بمعارضة نفي الاستثنا لنفي المستثنى منه فصدر الكلام بوجه والاستثنا يشبه فاما رضا فتساقط ما يثبت الحكم فصار عندنا تقرير قوله لقان على قدرهم الإماية لقان على تسمية لسقوط الإماية تكلم وحكما وعندنا لا يثبت أنها ليست على أصل سقوطها تكلما كذا في أصل (قوله المص إجماع) جازا لثبات إجماع فاللام والألف من التثنية والضمير من الش وزاده لتلايهم أنه دليل لقوله وعندنا بينهما (قوله أي نفي الألوهية عن غير الله تعالى الخ) فيكون المعنى لا اله الا الله فإنه الله (قوله المص لا يثبت الله) أي فلا يكون لتوحيد واللام باطل لكونه خلاف إجماع فالزوم منه وبين الملازمة أن حناه حينئذ غير الله ليس بأنه وهو نفي الألوهية عن غير الله تعالى قط من غير إثبات الألوهية لله تعالى قصدا (قوله لأنه لو ثبت حكم الف الخ) يانه أن صدر الكلام يقوفا عند قدر المستثنى بعد الاستثنا والأخبار اظهار أمر قد كان فلو اتفقت في حق الحكم لكان أخبارا من بيده الفسنة أو وجود الخبر عنه شرط لصحة الخبر الصق ثم بالاستثنا يبين أنه ليس ثابتا فاما الإيجاب فثبت شيء في الحال فجاز أن يعارضه شيء يمنع من ثبوته (قوله المص الاستثنا استفراج) أي إخراج والمراد به كافي الضرر فائدة عدم الدخول في الحكم (قوله أي بحقيقة في أصل الوضع) لأنه هو المقصود الذي سبق الكلام لاجله (قوله فالأول) أي الإثبات وقوله والثاني أي النفي (قوله لأنهما) أي الإثبات والنفي لم يذكرهما قصدا لأن السوق ليس لهما بل الكلام سوق لنفي الألوهية عما سوى الله تعالى وإثبات خمسمية وتسعين سبق الألوهية مثبتة تعالى وتثني المحسون ضرورة (قوله أي الاستثنا) لفظ الاستثنا يطلق على فعل المتكلم وعلى المستثنى وعلى نفس الصيغة والمراد هنا الصيغة التي يطلق عليها هذا اللفظ لأنها هي التي تكون حقيقة في التصل بجازا في النقطع وأما لفظ الاستثنا والمستثنى فحقيقة عروفة

(وهو الأصل) أي الحقيقة (ومنصل وهو ما يصح إخراجا من المصدر) لا يجوز (فبص مبتدا) أي بمنزلة نص لا تنق ببول الكلام (فان تصلى) حكمة عن خير (منه وعدوى الأرب العلين أي) فاني أعبدوه فهو منقطع كأنه قال (ليكن رب العدين) فإنه ليس منهم



(والاستماع تعقب ثلاث) أي بجلا (مطوفة بعضها على بعض) كقوله لو يد على الف درهم  
ولكر على الف درهم الخمسة (ينصرف إلى ٢٢٠ الجمع) عند الشافعي بنا

في القسمين على سبيل الاشتراك كما حقه في التلويح (قوله المص مطوفة  
بعضها على بعض) أي بالواو (قوله المص ينصرف إلى الجميع كالشرط  
عند الشافعي الخ) قال في التلويح لا خلاف في جواز رده إلى الجميع والآخر  
خاصة وإنما الخلاف في الطهور عند الإطلاق (قوله عند الشافعي)  
مذكور في موضعين الأول من الش والآخر من المص (قوله أن دخل هذه  
أمدار) أي المتكلم (قوله لا يخرج أصل الكلام عن العمل) يعني أنصرف  
هنا إلى ما يليه لأن الأصل عدم اعتبار الاستئنا لأنه يخرج الكلام من أن  
يكون مدينا في جبهه لكن انما يجب رجوعه إلى ما قبله ليصح ضرورة عدم  
استقلته بغيره فذهب الضرورة بصرفه إلى الآخر فلا حاجة في صرفه  
إلى غيرها والضرورة تنقدر بقدرها فإذا ذكره الش علة العلة (قوله لا يخرج  
وغير) أي لا يخرج به أصل الكلام من أن يكون تاملا وإنما يتبدل به الحكم  
لأن مقتضى قوله أنت حر زول العتق في محله وبذكر الشرط يتبدل ذلك  
لأنه تينانه ليس بعله الحكم قبل الشرط ولا يخلص بإيجاب العتق بل هو  
بين وبه النية ومطلق العطف يقتضي الاشتراك فلهذا أثبتنا حكم التبديل  
بالشرط في جميع ما سبق ذكره (قوله بسبب الضرورة) فيه إشارة إلى أن  
الإضافة فيه من إضافة الشيء إلى سببه كأنه عليه سابقا (قوله فكان يانا أن للاب  
الباقى ضرورة) وهذا البيان لم يحصل بمحض السكوت عن نصيب الأب بل بدلالة  
صدر الكلام بصير نصيب الأب كالنطوق وهو كمن دفع الدرهم إلى رجل  
مضاربة حتى أن مازق فمعتالي من الرخ فأنصف لك وسكت وأفاضل  
وسكت منه يصح لأن مقتضى المضاربة التركة بينهما في الرخ فبيان نصيب  
أحدهما بصير نصيب الآخر صلوا ما يحصل ذلك كالنطوق فكأنه قال ولت ماني  
قاله المص (قوله أي الذي من شأنه التكلم في الحادثة) أشار إلى أن المراد بالتكلم  
القادر على التكلم لا بالحق أحترزه عن لا يقدر على التكلم كآخر من أن سكونه  
لا يدل على الحقيقة وظهري هذا ضعف ما قبل الصواب أن يقال حال الساكت  
كذا في حواشي الغزالي (قوله وكذا سكوت الصحابة عن تقويم منعة البدن  
الخ) قال في التوضيح روى أن عمر رضي الله تعالى عنه حكم فبين اشترى  
جارية فاستولدها ثم استغنت بردا جارية على المستحق ورد قية الولد والفر  
وكان شاور عليا رضي الله تعالى عنه واشتهر في الصحابة ولم يرده أحد ولم يقتض  
رد قية المنافع ولو كانت واجبة لما حل الأعراس عنه بعد ما رقت القمية

على أصله أنه معارض مانع  
الحكم (كالشرط) نحو  
عبد عروا مائة طالق إن  
دخل هذه الدار (عند  
الشافعي) رحمه الله لأن  
العطف يصير التامع كالمفرد  
ولا تله لوقال والله لا أكلت  
ولا شربنا شاة الله تعالى  
بهما (وعندنا) ينصرف  
إلى ما يليه فقلته لا يخرج  
أصل الكلام عن العمل  
(بخلاف الشرط) لأنه  
مبطل (الحكم لا يخرج  
وغير) أو بيان ضرورة  
وهو نوع بيان مقتضى  
الضرورة (على موضع له)  
أي لبيان وهو السكوت  
لأن الموضوع لبيان هو  
النطق (وهو) على أربعة  
(أما أن يكون في حكم  
النطوق) أي النطق  
يدل على حكمه سكوت  
فكان بمنزلة النطوق  
(قوله تعالى وورثه آواه  
فلامه التثنية) صدر الكلام  
أوجب التركة لإضافة  
الأثر إليهما ثم خص الأم  
بالتثنية فكان يانا أن للاب  
الباقى ضرورة (أو ثبت  
بدلالة حال التكلم) أي الذي  
من شأنه التكلم في الحادثة

اليه

كسكوت صاحب التلويح

عند امرئيه من قول أو مل (عن تغير) أنه يدل على حقيقة ذلك الأمر الحديث الساكت عن الحق  
شيطان آخر من وكذب موت الصحابة عن تقويم منعة البدن في ولد القرو حتى حل محل الإجماع

(او ثبت ضروره دفع

القرر) عن الناس (كسكوت

للمولى حين رأى عبده بيع

ويشترى) فانه يصل اذا

دفع القرر خلافاً لشافعي

وفي التلويح الاظهر اندراج

هذا القسم في القسم الثاني

اخرى ثبوت البيان بدلالة

حال المتكلم (او يثبت

ضرورة طول الكلام

كقوله له على ما يقدرون

جعل العطف بياناً للمنة

من جنس الموقوف خلافاً

لشافعي) بخلاف قوله له على

ما توفيقاً ان الثوب لا يثبت

في الذمة الا لما لا يكثر وجوبها

فلا ضرورة (او بيان تبديل

وهو النسخ) لمة (وهو

شرطاً (بيان لمة الحكم

الطلق الذي كان معلوماً

عنده تعالى) انه يتبين

في وقت كذا (الا انه اطلقه)

اي لم يبين نقيض الحكم

للمسوخ (فصار) للنسخ

(طاهر البقا في حق

البشر) لان اطلاق الامر

يشي بوجهنا فانه على

التأيد (مكان نسخ تبديلاً

في حقنا يات بمحض في حق

صاحب الشرع وهو جاز

عندنا بالنسخ) وهو ما نسخ

من آية لاية

اليه وطلب منه القضاء بالمولى عليه (قوله المص حين رأى عبده يبيع

ويشترى) اي يبيع ملك غير المولى واماً يبيع ملك المولى فلا يثبت بالسكوت

على قول قاضي خان وصاحب الهداية اختار الثبوت مطابقة لوصلها وتامه

في ابن نجيم ومن هذا النوع سكوت الشفع جعل ابطالا للشفعة دفعا للضرر

عن المشتري (قوله المص كقوله على ما يقدرون) مثله ما يثبت في الذمة

في طاعة للمعاملات كالكيل والموزون (قوله خلافاً لشافعي) رجاء الله

تعالى فانه قال يلزمه الموقوف والقول قوله في بيان الماية لانها لا يجمعها وليس

عطف الدراهم عليها تصريها لها لان معنى العطف على التعاريف ومعنى التخصيص

على الاتحاد ولا يخفى عليك ان التعاريف بين الماية والواحد طاهر

لا يتغير بكون الماية من الدراهم قل المص واجمعوا في قوله على ما يقدرون ثلاث دراهم

ان الماية من الدراهم وكذلك في قوله ما توفيقاً ثواب ثلاث شياه لانه ذكر عدد من

مبهين واحصاها تصرياً فانصرف اليها لاستوائهما في الحاجة الى التصريح

(قوله فان الثبوت لا يثبت في الذمة الا لما لا يكثر وجوبها) اصل الفرق ان موجب لقطعة على

الثبوت في الذمة ومثل الثوب لا يثبت في الذمة الا في السلم للضرورة فلا تركب

الافيا صريحاً وهو الموقوف دون الموقوف عليه (قوله فلا يكثر وجوبها)

الطاهر وجوبه بالتذكير كافي جامع الاسرار (قوله فلا ضرورة) اي الى

حذف تفسير الموقوف عليه بخلاف ما عرفناه بما يكثر استعماله وذلك عند

كثرة الوجوب بكثرة اسبابه فانظر فيه الابهام (قوله المص او بيان تبديل

وهو النسخ) البصير في ستة اشياء في تعريفه وجوازه ومحلّه وشرطه

والناسخ والمنسوخ وقد ذكرها مرتبة (قوله المص وهو بيان لمة الحكم

الطلق) اي لانها تعلق بالمكلف تعلقاً بتغييره بعدما لم يعلق بالحكم

او تعلقه القديمان وهو احترام من بان مدة ما ليس بحكم واحترز ما طلق من

حكم مفيد بتساوية فانه لا يصح نسخه قبله (قوله المص يات بمحض في حق

صاحب الشرع) هذا يشير الى ان نسخ له جهتان جهة البيان لانها الحكم

الاول بالنسبة الى الشارع وليس فيه معنى التبديل لانه كان معلوماً عند الله

تعالى انه يتبين في وقت كذا بالنسخ فهو بالنسبة اليه تعالى عين ممددة لرافع

لان الرافع يقتضي الثبوت والبقا ولا وهو بالنسبة الى عبده تعالى محل لانه

خلاف معلومه وجهة التبيين بالنسبة اليه لانه زال ما كان طاهر اثبوت

(خلافة اليهود لعنهم الله) لاجابة الى ذكر خلاف الكفار في ٢٢٢ في الكتب الاسلاميه والرد

ولست شئ آخر (فوله المص خلافة اليهود) يعني غير العيسوية منهم صرح  
به الحق في شرح المختصر فله القري ( قوله وهذا لا يتصور من مسلم ) قال  
في التوضيح اي ان كان المراد ان الشرايع الماضية لم تقع بشرية محمد  
صلى الله عليه وسلم وتلك الشرايع باقية كما كانت لكن المسلمين الذين لم يحوزوا  
النسخ لم يردوا هذا المعنى بل مرادهم ان الشريعة المتقدمة موقفة الى وقت  
ورد الشريعة المتأخرة اذ ثبت في القران ان موسى وعيسى عليهما الصلاة  
والسلام بشرا بشرايع محمد صلى الله عليه وسلم واوجبا الرجوع اليه عند  
ظهوره واذا كان الاول موقفا لا يسمى الثاني ناسخا ونحن نقول ان الله تعالى  
سما نضابقوله ماتسخ من آية ( قوله وبعض الروافض ) بالجر معطوف على  
قول المص لليهود وكان الاولى تقديمه لتلاوهم انه من كلام التتبع ( قوله  
شرعي لم يلحقه تايد ولا توقيت ) لاجابة اليه لافناء كلام المص عنه ولعله  
نقله اشارة الى اوليته لاخساره لاقتمة لكلام المص ( قوله والخبر في احكام  
الشرع ) كقوله تعالى يرضعن بانفسهن يرضعن اولادهن فهو كالامر  
والنهي ومنه هذا حلال وهذا حرام ( قوله خرج به الاحكام العقلية  
الخ ) مثل وحدانيته تعالى لانها واجبة ومثل شريكه تعالى لانه منسوخ  
لايحتمل الوجود والعدم بمعنى انها محتمل ان تكون مشروعة وان لا تكون  
وكذا الاخبارات غير الشرعية فانها لايحتمل الوجود والعدم لكن  
لانفسها بل لان عدمها يودي الى كذب اوجهل كالاخبار بقيام الساعة  
وبدخول المؤمنين الجنة والكافرين النار وعن الامم الماضية ( قوله لان  
النسخ قبل الوقت بدا ) هو عبارة عن الظهور بعد الخلق من قولهم بدالة  
الامر اذا ظهر بملخافه قيل ليس لهذا القسم مثال من النصوص وعماه  
في جامع الاسرار ( قوله مادام دار التكليف ) تفسير لتايد بمعنى الدوام  
والاستمرار اي حقيقته ذلك وبما ذكره ظهر الفرق بين التايد والتوقيت ولهذا  
كان التايد بقوله تعالى اي يوم القيامة تايدا لا توقيتا ( قوله المص دون  
التكمن من الفعل ) اي بان يمضي ما يسع الفصل من الوقت المعين له كذا في التصرير  
فالتكمن يقتضي بمعنى ذلك الزمان المعين لقوله فتقدير الش يسع وجهه فالتكمن  
مفعوله مع كونه متغيرا لاهراب التي لاجابة اليه بل يفيد خلاف المراد لان

عليهم لان جواز النسخ  
معلوم من الدين بالضرورة  
ولذا قال في التتبع وقد  
انكره بعض المسلمين وهذا  
لا يتصور من مسلم وبعض  
الروافض ( وجهه ) اي  
النسخ ( حكم ) شرعي  
لم يلحقه تايد ولا توقيت  
كذا في التلويح ( يحتمل  
الوجود والعدم ) كالامر  
والنهي والخبر في احكام  
الشرع ( في نفسه ) خرج  
الاحكام العقلية والحسية  
والعقائدية والاخبار  
عن الامور الماضية  
والحاضرة والمستقبل  
بما يودي نفسه الى كذب  
اوجهل لم يقتضيه ( اي  
بل حكمه ) ما ينافي النسخ  
من توقيت لان النسخ قبل  
تمام الوقت بداه ( او تايد  
مادام دار التكليف نصا )  
كقوله عليه السلام الجهاد  
ماضي الى يوم القيامة  
( او دلالة ) كالشرائع التي  
قبض عليها الرسول فانها  
مؤبدة اذ لا نبي بعده  
( وشرطه ) اي شرط  
جواز النسخ ( التكمن من  
عند القلب ) اي من اعتقاد  
( دون ) زمان يسع ( التكمن  
من الفعل خلافا للمعتلة )  
وبعض الحنابلة وانكره والصيرى

واما العمل فغير لازم اتفاقا ( لما ان حكمه ) اي الشيخ ( بيان للمدة لعمل القلب عندنا اصلا ولعمل البدن تبعا )  
فانه تعالى ابتلانا بما هو متشابه بزماننا اعتقاد الحقبة فيه ( وعندهم هو بيان مدة العمل بالبدن ) لانه  
المقصود قبله يصير بمعنى البدا ﴿ ٢٢٣ ﴾ ولفظ ولنا انه عليه السلام امر ليلة العراج بمخمين

المقصود مضي زمان يسع العمل ( قوله واما العمل فغير لازم اتفاقا ) الاحتمال  
الكرخي فانه اشترط حقيقة العمل كما في التبرير ( قوله ولم يكن نمسا التمكن  
من العمل ) لان التمكن منه يكون في يوم وليلة والنسخ كان في ليلة ( قوله  
ويؤمنا اعتقاد الحقبة فيه ) كذا في نسخة مصححة وفي غيرها ولا يؤمنا اعتقاد  
الحقيقة فيه اي اعتقاد معناه الحقيقي والنسخة الاولى انسب بالسياق كما لا يخفى  
( قوله لا يشترط علم الكل ) كذا في نسخة مصححة وفي غيرها لا يشترط على  
الكل اي لا يشترط الاعتقاد او العلم على جميع المكلفين ( قوله المص والقياس  
لا يصلح ناسخا ) لان شرطه التعلل الى فرع لانص فيه والنسخ ثابت بالنص  
( قوله ولا نسخونا ) لان ناسخه قطعيا كان او ظاهريا جمع عليه ولا يصلح ناسخا  
فحيث زال شرط العمل بالقياس واذا زال شرطه فلا حكمه فلا رفع ولا نسخ  
كذا في ابن نجيم عن التبرير ( قوله ادلا اجماع في حياة الرسول عليه الصلاة والسلام  
ولا نسخ بعده ) اي انما يصلح للنسخ لانه ان كان في حياة النبي صلى الله عليه  
وسلم فهو من باب السنة لانه مفرد بيان الشرائع وان كان بعده فلا نسخ حيث  
لانه لا يكون الا عند دليل شرعي ولا يتصور حدوثه ولا ظهوره لاستزاده  
اجماعهم او لاعلى الخطامع زوم كونه على خلاف النص وهو غير معتقد ( قوله  
بنحو فاقبلوا الشركين ) كذا في نسخة مصححة وفي غيرها بعد بدل بنحو  
والصواب الاولى لان فاقبلوا هو النسخ فهو المتأخر ( قوله ونسخ الكتاب  
بالسنة والعكس ) ميبقى مثاله ما هو نسخ آية الوصية بلا وصية لو ادرت  
ولمسخ الصلاة الى بيت المقدس بقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد  
الحرام ( قوله والمراد نسخ الخبر المتواتر بعينه ) اي وباشهور كانه عليه  
في التبرير والتبرير والاشكل نسخ الكتاب بالسنة فمقصود الاحتراز من  
نسخ المتواتر بالاحاد فافهم واعلم ان المراد انه لا نسخ بخبر الواحد بعد وفاة  
النبي صلى الله عليه وسلم والا فله شهوراته يجوز حال حياته عليه الصلاة  
والسلام صرح به في المعنى فانه الحق القوي ( قوله كان يصلي الى الكعبة )  
اي لما كان بمكة وهذا يحتمل ان يكون بالكتاب او بالسنة ( قوله ثم صلى  
بلدنية الى بيت المقدس بالسنة ) وحيث ان كانت صلاته عليه  
الصلاة والسلام بمكة الى الكعبة بالكتاب فيه نسخ الكتاب بالسنة

كقصد الكل على انه لا يشترط  
على الكل ولم يكن نمسا التمكن  
من العمل ( والقياس  
لا يصلح ناسخا ) ولا نسخونا  
( وكذا الاجماع عند  
الجمهور ) ادلا اجماع في  
حياة الرسول ولا نسخ بعده  
لكن احاد ان الكمال انه  
قد ثبت به النسخ كنسخ  
نكاح النمة فانه ثبت باجماع  
الصحاب ( وانما يجوز  
النسخ في الكتاب ( بالكتاب )  
بنحو فاصبح الضعيف الجليل  
بعد فاقبلوا الشركين  
( والسنة ) بالسنة بنحو  
كنت نهيتكم عن زيارة  
القبور الا فزروها ( متفقا  
و ) نسخ الكتاب بالسنة  
وبالعكس والمراد نسخ  
الخبر المتواتر بعينه هو الاحاد  
بعينه ونسخ لاحاد بالمتواتر  
اولى بالجواز ان نجسم  
( بخلاف خلافا لثاني  
في المختلف ) لقوله عليه  
السلام تكثر طبعكم  
لاحاد من بعدى فاذروني  
عن لكم حديث فامضوه  
على كتاب الله فان واقفه فاقبلوه وان خالفه فردوه ولنا انه عليه السلام كان يصلي الى الكعبة ثم صلى  
بلدنية الى بيت المقدس بالسنة

وفيه دليل لنا والا فلا ( قوله ثم نسخ بالكتاب ) وهو آية التوجه الى المسجد الحرام فيكون من نسخ السنة بالكتاب والحاصل ان في ذلك دليلا على نسخ السنة بالكتاب يقينا واما عكسه فتشكوك فيه كما بسطه في التوضيح وهنا لطيفة وهي ان الحق في التلويح قد حاول البعث مع صدر الشريعة في ذلك الدليل فوقع منه في انشاء تقريره ما ثبت مدعا بما يسميه وذلك انه قال فان قلت التوجه الى بيت المقدس من شريعة من قبلنا وهو ثابت بقوله تعالى فيهذا هم اقتدوا قلنا قد ظهر اتساعه بالسنة حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوجه بالسنة وقد ذكر قبل هذا ان آية التوجه الى المسجد الحرام انما نزلت بعد التوجه الى بيت المقدس بالمدينة اه وح فتكون آية التوجه الى المسجد الحرام ناسخة للتوجه الى بيت المقدس الثابت بالسنة الناسخ للكتاب قد ثبت بهذا نسخ الكتاب بالسنة وعكسه على اتم وجه واكمله الحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب ( قوله وامر العرض الخ ) جواب عن دليل الشافعي رحمه الله تعالى وحاصله ان الامر بالعرض فيما اذا اشكل تاريخه اما اذا علم تأخره وكان في القوة بحيث يصلح ناسخا للكتاب فلا يرد او يقال هو فيما اذا شك في صحة اسناده بدليل سياق الحديث حيث قال اذا روى ولم يقل اذا سمعتم ( قوله من الكتاب ) فبده لما في التلويح ان هذا التفصيل اما هو في نسخ الكتاب اذ الحديث ليس من الوحي التلويح حتى يكون منسوخ التلاوة بل لا يجرى النسخ الا في حكمه والمراد بالحكم هاهنا ما يتعلق بمعنى الكتاب لا بنظمه ( قوله في حياة الرسول عليه السلام بالانساء ) قال تعالى ستروك فلا تسمى الاماشاء بل على ثبوت النسيان في الجملة وذلك مثل ما روى ان سورة الاحزاب كانت تعدل سورة البقرة وقيد بحياته صلى الله عليه وسلم اذ بعد وفاته لا يقع قال تعالى اما نحن زلنا الذكر واناله الحاصلون ( قوله المص وذلك مثل الريادة على النص ) اي زيادة غير المستغل كميزا او شرط هو فضل او وصف عاجزه الذي هو فضل كز يادة ركعة في تعجز والذي هو وصف كما ذكره المص من زيادة النبي في الحد والشرط الذي هو فضل كز يادة الطهارة في الطواف والذي هو وصف كما ذكره المص من زيادة قيد الايمان في الرقة واما الريادة اذا كانت عبادة مستقلة كز يادة صلاة سادسة فلا نزاع بين الجمهور

ثم نسخ بالكتاب وامر العرض فيما اذا اشكل تاريخه او شك في صحة اسناده بدليل تكثر الاحاديث من بعدى وفي مير ان القصة آية الوصية للوالدين والاقر بين نصحت بهديت لاوصية لوارث ( والنسخ ) من الكتاب ( انواع التلاوة والحكم ) وهو مانع من القران في حياة الرسول بالا نساء ( والحكم دون التلاوة ) نحو لكم دينكم ولى دين ( والتلاوة دون الحكم ) كقرائة فافعلوا ايمانها ( ونسخ ووصف ) بيان فنوع الاربعة فان الثلاثة نسخ الاصل وهذا نسخ الوصف ( في الحكم ) مع بقاء اصل الحكم ( وذلك مثل ازيادة على النص

في انها لا تكون نسخاً ( قوله حتى ) قيده لانهما بيان صورة وانما كانت  
نسخاً حتى لوجود حده وهو بيان انها الحكم الاول وهذا لان النص  
يقضي ان يكون الجلد حداً متى اتفق الثاني به لا يبقى الجلد حداً حتى  
لا يخرج الامام عن عهده اقامة الحد بالجلد وحده لانه صار بعض الحد  
حيث لا وبعض الحد ليس بمحد فكان نسخاً لانه قد انتهى به الحكم الاول  
( قوله لا نسخ ) يعني ان المراد بالتخصيص ان لا يكون نسخاً ولو صرح  
المصنف به لكان اولاً لان الشافعي لا يقول بانها تخصيص اذ لو كان النص  
حالاً وما مثل زيادة الثاني على الجلد فلا تكون تخصيصاً لان قوله تعالى  
فاجلدوا لا يقاتل الجلد والثني وانما لم يقل فيه بانها نسخ لان اشتراط الثاني  
تقرير للجلد لا تبديل كذا في ابن نجيم ( قوله لان قص جزء او شرط نسخ  
اتفاقاً ) وذلك كقص ركعتين من الطهر او استبدال القبلة فصلاً

### فصل

احوال النبي صلى الله عليه وسلم اربعة ( قوله وليست بمصيبة ) اي  
لعدم القصد اليها قال في التحرير وجوزوا الرقة في الكثرة والصغيرة بان  
يكون القصد الى جراح فخر مصيبة كوكبر موسى عليه السلام لقبى وكأنة  
شبه عد فلم يسجوه خطأ ولو اطلقوه لم يمتنع وكان نسب من الاسم المستكره  
قال شارحه اما كونه ان نسب مطعناً فيه حمل بل ربما منع الانسية في قصة  
آدم وما شابهها قوله تعالى هالهما الشيطان عنهما كما لن الاظهر ان شبه  
الهمد انما يقتضي في نحو وكبر موسى لا مطلقاً له ولا يبعد ان يقل اخذوا  
لفظ الرقة اتساعاً فتران ( قوله وتسميتها بها في وعصى آدم ربه بجهاز )  
اي لكونها لم تصدر منه عن عمد بدليل قوله تعالى ولقد عهدنا الى آدم  
من قبل قتلها وانما نسب العصيين اليه حيث لم يثبت على ما امر به ولم  
يتصلب عليه حتى وجد الشيطان القرصة فوسوس اليه قال تعالى ولم  
نجد له عزماً اي تقياً وتوصفاً على الامر بعاقبه الله تعالى على ترك ذلك وان  
كان بالنسبة اليها ليس بمصيبة توجب مثل هذا الجزاء فهو من باب حذرت  
الابرار ميثاق القرين وان كان يحتمل ان يراد بالتبيين التوكيد فراهنة فقي  
اي نساء الشيطان توبد الاول وقد اشار الى الاحتمالين في الكشاف وتابعه  
البضاوي ( قوله لمصيبة الانبياء عن الكبار والصغار ) قال في المواضع

فانها لا نسخ (حتى) عندنا وعند  
الشافعي تخصيصاً (لا نسخ  
(حتى) اي ازيادة الثاني) حداً  
امسيسة فيجوز (على) نص  
(الجلد بغير الواحد) وهو  
حديث البكر قيداً بزيادة  
لان قص جزء او شرط  
نسخ اتفاقاً كما في التحرير  
(وزيادة قيد الايمان في كفارة  
اليقين والطهار بالقياس) على  
كفارة القتل لان النص  
لا ينسخ بغير الواحد  
والقياس

### فصل

( افعال النبي صلى الله عليه  
وسلم ) ( الصادرة عن قصد  
ولذا قال (سوى الرقة) لانها  
اسم لعل غير مقصود في  
نفسه وليست بمصيبة  
وتسميتها بها في وعصى آدم  
ربه بجهز مصيبة الانبياء عن  
الكبار والصغار عن  
الزلات عندنا ( اربعة )

بالنسبة اليها (ما هو مشتب وواجب فرض) واختلف في افضاله مما ليس بسهولة ولا طبع ولا اختصاص به على اقوال (والصحيح عندنا) ما قاله الجصاص (ان ما علمنا من افضاله عليه السلام (واقعا على جهة) اى صفة من وجوب ونحوه (مقتضى) في ايقاعه على تلك الجهة وما لم يعلم على اى جهة فضله (عليه السلام) قلنا ضله على ادنى منازل فضله وهو (الاباحة) قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ﴿ ٢٢٦ ﴾ فيه تخصيص على جواز التماس به

في افضاله حتى يقوم دليل

لخصوص ونحوه

❦ تنبيه ❦

ما يكره في حقنا قد يحتاج

في حقه عليه السلام بل

يجب عليه تعظيما للعباد

(والوحى نزلنا ظاهر) انه

من الله تعالى (وباطن) والاجتهاد

(فالظاهر) ثلاثة (ما ثبت

بلسان الملك فوقع في سمعه)

اى سمع النبي عليه السلام

(بعد حله بالبلغ بآية قاطعة)

بان خلق الله فيه حلا ضروريا

بان المبلغ ملك النازل بالوحى

من الله (وهو) اى ما ثبت

القران (الذى انزل عليه

بلسان الروح الامين) كما قال

قل نزل به روح القدس

(او ثبت عنده) ووضع به

(بإشارة الملك من غير بيان

بالكلام) كما قال عليه السلام

ان روح القدس نقت في

روحي ان تقسم ان تموت

حتى تستكمل رزقيها

(او تبدي قلبه) اى ظهر

وشرحه قدس سره اما الكبار عندنا فمع الجمهور صدورها عنهم الاحشوية  
واما سهوهم فمبجوزة الاكثرون والمختار خلافاً وما الصغار همدا فمبجوزة الجمهور  
فما ليس من الصغار الخسبة الالبائى واما سهوا فهو مجاز اتساقا من  
اصحابنا واكثر المعترلة الا الصغار الخسبة كسرقة قهمة فانها لا يجوز اصلا  
لا هذا ولا سهوا اه كذا في الزبية وهذا الاختلاف انما هو في جواز  
الوقوع وحده لا في الوقوع نفسه كآية عليه المقاتي في انحاء الرمد وما اورد  
في القران الكريم مما فهم من ظاهر الوقوع كالآية السابقة وغير هاتين  
وقد ثبتت نبذة من ذلك مع الكلام على العصمة في رسالة كنت حررتها على عبارة  
وقعت في الاشياء والنظار في آخر باب الرمد هو قوله ولو قال انهم يصعبوا  
حال النبوة ولا قبلها كفرو سميتها رفع الاشياء عن عبارة الاشياء فليارجعها  
من اراد الاطلاع على ازيد مما هنا (قوله بالنسبة اليها) انما قال ذلك لان  
الواجب الاصطلاحي وهو ما ثبت بدليل فيه اضطراب لا يتصور في حقه  
عليه السلام لان الدلائل كلها قطعية في حقه صلى الله عليه وسلم وكذلك  
في حق من سمع الدليل من في النبي صلى الله عليه وسلم كما قدمناه في فصل  
المشروعات فالرأى ان ضله بالنسبة اليها يتصف بذلك بان يجعل الوتر واجبا  
عليه لاسمها او فرضا (قوله مما ليس بسهولة ولا طبع الخ) اى ولا يفترقة  
دالة على وقوعه على جهة من وجوب ونحوه (قوله على اقوال) اى  
اربعة كافي التنج احدها انه لا يجزم بحكم ذلك الفصل بالنسبة الى النبي  
صلى الله عليه وسلم ويتوقف في الاتباع الثاني كذلك الا انه يلزمنا الاتباع  
الثالث الجزم بان حكمه الاباحة للنبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز لنا  
الاتباع الرابع كذلك الا انه يجوز لنا الاتباع وهو المختار عندنا (قوله للمص  
قلنا ضله على ادنى الخ) اى ويجوز لنا اتباعه كما مر (قوله لقوله  
نصالي لقد كان لكم الخ) دليل لجواز الاتباع لالجه على الاباحة  
كاتوهم العبارة (قوله تق في روى) الروح بضم الراء القلب

❦ قوله ❦

(بلاشبهة) ياهم من الله تعالى بان اراه بنور من عنده) كما قال تصح بين الناس بما  
اراه الله (والباطن) من موسى (ما يندل باجتهاد) اراى (بإشتمال في الاحكام النصوصية) واختلف  
في جوازه في حقه عليه السلام (فابى بعضهم ان يكون هذا من حقه عليه السلام)

واجازه بعضهم مطلقا ( وعندنا هو ما مور بانظار الوحي فيما لم يوح اليه ثم الغفل بالرائى بند اقتضائه الانتظار ) بخلاف فوت ﴿ ٢٢٧ ﴾ الحادثة لمعوم امر الاعتبار ( الا انه عليه السلام محصوم

عن القرار على الخطا ) فهو يحتمل الخطا ابتداء لا قتله لان قوله تعالى عني الله منك لم اذنت لهم يدل على الخطا في الاذن والالامعائب عليه وقوله تعالى وما ينطق عن الهوى نزل في شأن القرآن ولئن قلنا التميم فاجتهاده وحي ما من باعتبار المال لانه لا يقر على الخطا ( بخلاف ما يكون من غيره من ليين بالرائى ) لانه غير محصوم عن ذلك ( وهذا ) اي اجتهاده عليه السلام ( كاللاهام ) هو ما وقع في القلم من غير نظر واستدلال ( فانه حجة قاطعة في حقه عليه السلام ) الاتسع مخالفته وجه ( وان لم يكن في حق غيره بهذه الصفة ) اذ فيه اقوال ثالثا المختار انه ليس بحجة عليه ولا هي

غيره لعدم ما وجب نسبته اليه تعالى كذا في النهر ير ( وشرايع من قبلك ) قيل تزمتا وقيل لا والمذهب عندنا انها ( تزمتا اذا قص الله اورسوله علينا من غير انكار ) لقوله تعالى ثم اوردنا الكتاب الآية والارث يصير ملكا لوارث مخصوصا به فلا تخلفهم نكتب ( وتفيد ) واجب يرتب له قيس (

قوله ولجازه بعضهم مطلقا ) اي بدون انتظار الوحي وقال له ان يبين احكام الشرع بطريق الوحي تارة بالرائى اخرى ( قوله بخوف غيب الحادثة ) تقدير لدة الانتظار وهو يخلفه وقيل تقدير ثلاثة ايام قال في التصير ولادليل عليه ( قوله لمعوم امر الاعتبار ) وهو قوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار بل هو عليه الصلاة والسلام اولي الناس بهذا الوصف الذي ذكر عند الامر بالاعتبار فكان ادخل في هذا الخطاب ( قوله وقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ) جواب عما استدله المانع بان الله تعالى اخبر بانه عليه الصلاة والسلام لا ينطق الا عن الوحي والحكم الصادر عن اجتهاد لا يكون وحيا و بيان الجواب بان الآية نزلت في شأن القرآن اي وما ينطق بهذا القرآن بهوى نفسه وليس معناه ان ما ينطق به انما هو الوحي ولو سلم انه لفي التلقي عنه بشير الوحي على سبيل التعميم فلا نسلم ان الحكم اذا ثبت بالاجتهاد لا يكون وحيا فان الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم وحي ما من باعتبار المال لانه لا يقر على الخطا وقد يحاب ايضا بانه اذا كان متعبدا بالاجتهاد كان حكمه بالاجتهاد ايضا وحيا لا نطقا عن الهوى ( قوله المص فانه حجة قاطعة ) اي عليه صلى الله عليه وسلم وعلى غيره كافي القهر ير ( قوله اذ فيه اقوال ) احدها حجة في حق الاحكام ثابها حجة عليه لا على غيره اي يجب الممل به في حق الملم ولا يجوز ان يدهو غيره اليه كذا في التصير ( قوله قيل تزمتا ) اي على انها شريعة من قبلنا لا على انها شريعة رسولنا صلى الله عليه وسلم يدل عليه المقابلة بالمذهب الثالث قاله الحق القرى ( قوله وقيل لا ) اي حتى يقوم الدليل ( قوله اماما علم بقلهم ) ولو بثل من اسلم منهم لانه تلقى ذلك من كتابهم اوسع من جماعتهم قال المص تبينه وقع الاختلاف بين المتكلمين ان النبي صلى الله عليه وسلم هل كان متعبدا بشريعة من قبله قيل زول الوحي عليه فقاه قوم اذ لم يشتهر رجوعه الى عمه شريعة واثبت قوم لان دعوة من تقدم كانت مائة فوجب دخوله فيها وتوقف فيه قوم لعارض ومائة اهل الاصول على انه كان على شريعة ابراهيم عليهما السلام كذا في ش

فيمثل به ( على انه شريعة رسولنا ) ما لم ينسخ اماما علم بقلهم او بعضهم ان كتبهم الصعابي ) وهو اتباعه في قول اوفضل متعبدا لتسقية من غير عمل في اسلي



أي قياس التابعين ومن بعدهم (لاحتمال السماع من النبي صلى الله عليه وسلم) ولو سلمنا ثواب الراي فراه أقوى لمشاهدة موارد التصوص وهذا قول أبي سعيد البرذنجي وهو الأصح فله المصنف (وقال الكرخي لا يصيب تقليده إلا فيما لا يدرك بالقياس) لصين جهة السماع (وقال الشافعي لا يقلد أحدهم) سواء كان يدرك بالقياس أولا (وقد اتفق على إحصائها بالتقليد فيما لا يقبل بالقياس كما في أقل الحديث) قالوا أنه ثلاثة أيام أخذ يقول عمر رضي الله عنه (وشرا ما باع أقل مما باع قبل قد اتفق) أفسدوه عما يقول ما يشاء في قصصه فإن أرقم لا علم له يدرك بالراي حل على السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وجه له هذا إلا التكميل بذلك لملل فوجب ٢٢٨ العمل به للاحالة (واختلف علمهم)

أي إحصائها (في غيره) أو هو ما يدرك بالقياس (كأفي أعلام قدر رأس المال) في السلم اشترط أبو حنيفة رجح الله في المشار إليه وقال بلغنا ذلك من ابن عمر وحالفناه بالراي (والأجير المشترك) ضمنه ما مضى في يده ورواه عن علي وخالف أبو حنيفة بالراي وهو أن الضمان على توهين ضمان جبر بالتدليس وضمان شرط بالضموم يوجد فكان أمانة واختلف في الإضافة الخالية بقي بقوله وذكر الزيلعي القنوي على قوله ما وفي الظهيرية اختاروا الصلح على نصف القيمة وبه بقي (وهذا الاختلاف) المذكور في تقليد الصحابي (في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم) اذ لو اختلفوا لم يميز تقليد الصحابي (ومن غير أن يثبت أن ذلك القول بلغ

المص (قوله أي قياس التابعين ومن بعدهم) قديمهم لأن مذهب الصحابي أما ما كان أو قريبا ليس بحجة على صحابي آخر اتفاقا (قوله علا يقول ما يشاء رضي الله عنها) وهو ما روت أم بونس أن امرأة جاءت إلى عائشة رضي الله تعالى عنها وقالت أتيت من زيد بن أرقم حادنا بما نأمة درهم إلى العطا فاحتاح إلى ثمنه فاشتريته منه قبل حل الأجل بسقاية قتالت ما يشاء رضي الله تعالى عنها بشما شريت واشتريت ابليغ زيد بن أرقم أن الله تعالى أبطل جهاده وجهه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لم يبق فأنها زيد متعلزا خلت قوله تعالى من جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف كذا في جامع الاسرار (قوله حل على السماع) بدليل أنها جعلت مباشرة هذا العقد بطلان اللحم والجهاد واجزية الجرائم لا تعرف بالراي وكذا اعتذر زيد دليل على ذلك أيضا (قوله وخالفه بالراي) وهو أن الإشارة ابليغ في التعريف من التسمية والإعلام بالتسمية يصح بالإجماع فكذا بالإشارة (قوله ضمنه ما مضى في يده) أي فيما يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها لا في الغالب كالخرق كذا في ابن نجيم (قوله وبه بقي) بعد قوله وفي الظهيرية يوجد في بعض النسخ وليس موجودا في ابن نجيم (قوله اذلو اختلفوا لم يميز تقليد الصحابي) لانهم لما اختلفوا ولم يحاح بعضهم بالحديث الرفوع سقط احتمال السماع وتعين وجه الراي والاجتهاد فصار تعارض أقوالهم كتنارض وجوده القياس وذلك بوجوب الترجيح فان تعذر الترجيح يعمل المجتهد بيمينه شاء كذا في ش المص (قوله وظاهر الرواية لا) قال ابن نجيم ويجب الاعتماد على ظاهر الرواية

غير فله فسكت مسأله) اذ لو ثبت لكل إجماعا لم يميز خلافة والمصالح أن تقليد الصحابي يجب إجماعا فيما شاع فكنوا أسلمين ولا يجب إجماعا في ثبت الاختلاف بينهم واختلف في غيرهما كما لو قال المؤلف وحل الاختلاف هو ما لم يمتد اتفاقهم ولا اختلافهم لكان أخصر (وأما التابعي فان ظهرت فتواف في زمان الصحابة كشرح) حالف عليا ورد شهادة الحسن وكان على روى شهادة ابن لا يهواين عباس رجعي على سوى مسروق في النزديج الولد فوجب عليه شاة بعد ما كان بوجوب عليه مائة من الأبل كالدية (كان مثلهم) في وجوب التقليد (صد البعض) أو رواية التوادع عن أبي حنيفة (وهو صحيح) وظاهر الرواية لا وإن لم تظهر فتواف كان كسائر أئمة القنوي

﴿ باب الاجماع ﴾ هو لغة الاتفاق وشربا اتفاق مجتهدي هذه الامة في عصر على امر ديني اجتهدى بحيث يحصل به مالم يكن قبل (ركن الاجماع ثومان عزيمة) وهو ما كان اصلا في الباب لان العزيمة هي الامر الاصلي (وهو التكلم منهم) اى من اهل الاجماع (ما وجب الاتفاق) من الكل على الحكم (او شرعهم في الفصل ان كان من يابه) اى باب الفصل اذا شرعوا جميعا في الزاوية والمضاربة وفي التقرير عن الميراث الاجماع الفصل بدل على حسن ما فعلوا وكونه مستقبلا لبدل على الوجوب مالم توجد قرينة كاجماع الصحابة على الارباع قبل الظهر وانه سنة لا واجب انتهى (ورخصة وهو ان يتكلم البعض (او فعل) ه ﴿ ٢٢٩ ﴾ (العض دون العض) بان يسكت الباقي بعد بلوغ ذلك اليهم ومضى مدة التامل وليس

### ﴿ باب الاجماع ﴾

شروع في الاصل الثالث من الاصول الاربعة للاحكام (قوله وشربا الخ) فبدهذه الامة يخرج الامم السابقة وفي عصر لثني توهم جميع الاعصار وعلى امر يتناول القول والفعل وهذا التعريف على قول من لم يعتبر موافقة العوام وامان اعتبارها فيما لا يحتاج فيه الى الراي ومنهم من كان سيظهر فهو الاتفاق في عصر على امر من جميع من هو اهل من هذه الامة كافي جامع الاسرار قوله من هو اهل يشمل المجتهدين فيما يحتاج فيه الى الراي ويشمل الكل في غيره (قوله ومضى مدة التامل) وهي ثلاثة ايام او مجلس العلم كذا في ابن ملك (قوله ويسمى الاجماع السكوني) لكن لا يكفر بجاهده وان كان من الأدلة القطعية بمنزلة العام من النصوص كذا في التلويح (قوله فانه ليس باجماع) لانه لا يتخذ عنده الانحصار الكل (قوله كاصول الدين الخ) وكلاصناعات وبنالمدارس واستراض الخير بلا وزن والتشويبين الاذان والاقامة وتقل القرآن فانها ثابتة بانواتر والاجتهاد ليس بشرط فيه والاطاعة لا حاجة الى الاستئذان لان اتفاق المجتهدين موجود في هذه الاشياء كما اشار اليه في التقرير ولذا ذكروا الاجتهاد في تعريفه كذا في ابن نجيم (قوله اى بدعة) يعنى بدعة يدعو الناس اليها كما هو ظاهر تتبع (قوله ومطلق الاسم) اى اسم الامة وعدة التلويح وليس هو من الامة على الإطلاق لانه وان كان من اهل القلة فهو من امة الدعوة دون انتابسة الخ (قوله عندناي حنيفة ربه الله تعالى) بناء على ما يشعر به بما روى عنه من نقاد

ومضى مدة التامل وليس  
مئة خوف فتنة ويسمى  
الاجماع السكوني (وفيه  
خلاف الشافعي) فانه  
ليس باجماع عنده وصح  
عنه ان العبرة للاكثر (واهل  
الاجماع من كان مجتهدا)  
فلا عبرة باتفاق العوام  
وقبه ليس باصول واصول  
ليس بشيء كافي للتقرير (الا  
فما يستثنى فيه من الاجتهاد)  
كاصول الدين واصداد  
الركعات والاصحاص  
فاجماع العوام فيه كاجماع  
المجتهدين (وليس فيه)  
اى المجتهد (هو) اى  
بدعة (ولافسق) ليقوط  
لعدم ان يصرح في التلويح  
بان المتدع من امة الدعوة  
دون التابسة كالانكسار  
ويطلق الاسم لامة المتابعة  
المشهود لها بالعصمة

انتهى (وكونه) اى الاجماع (من الصحبة او العترة) بكسر الميم وسكون انشاء وهم نفسه عليه السلام ورهطه الاذنون (لا يشترط) لا إطلاق الادلة (وكذا اهل المدينة) ليس بشرط خلافا لما كنا اطلاق لادلة كقوله تعالى كنتم خيرة امة وكذلك جعلكم امة وسطا وقوله عليه السلام لا يتجمع امتي على الضلالة وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن (واقراض العصر) لموت مجتهد بعد اتقاهم ليس بشرط خلافا لما يمتحن ويخرج فيها درج بعضهم بعد الانقياد يصح عنده لا عندنا لما قدسنا (وقيل يشترط لاجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق) اى الخلاف المتقدم يمنع من اجماع المتأخر عندناي حنيفة ربه الله كما هو مذهب الشافعي

التضا يجوز بيع ام الولد وسأى تاو به ( قوله لم يفصل ) اي بين ما تقدمه  
 اختلاف اولابل هو مطلق كما تقدم به يستدل ايضا على عدم اشتراط  
 الاقراض كما اشار اليه بقوله لما قدما ( قوله وانما قد قضا القاضي الخ )  
 جواب عن سوال وهو انه اذا كان عدم اشتراط اتفه الاختلاف لصحة  
 الاجماع قول اصحابنا جميعا فكيف قد قضا القاضي يجوز بيع ام الولد  
 المختلف فيه عند الصحابة رضي الله تعالى عنهم كما هو رواية الكرخي عند  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى مع انه قد اجمع التابعون على انه لا يجوز البيع  
 فلو كان الاجماع صحيحا لما قل بالفاذ وحاصل الجواب ان الاجماع المسبوق  
 بخلاف مستتر مختلف في كونه اجماعا فكثر العلماء ليس باجماع والآخر  
 اجماع فيه شبهة في اعتباره شبهة عند من جعله اجماعا بمنزلة خبر الواحد  
 حتى لا يكثر جاحده ولا يضل واذا كان في اعتبار هذا الاجماع شبهة فكذا  
 في اعتبار متعلقه وهو الحكم المصع عليه شبهة فالتضا به فاذلانه ليس  
 بمخالف للاجماع القطعي بل مختلف فيه فكان كقضا في مجتهد فيه فيقتد  
 ولا يتوقف على امضاء قاض آخر كما اشار اليه في التحرير وقتل قبله عن  
 ابي حنيفة الفاذ وعن محمد عمده وعن ابي يوسف روايتين ثم قال والظاهر  
 لا يثبت عندهم اه وح فلا ورود اصلا ( قوله المص وخلاف الواحد  
 مانع كخلاف الاكثر ) اي فليس باجماع اصلا فلا يكون حجة قطعية  
 ولا ظنية لانه ليس بكتاب ولا سنة ولا قياس بل ولادليل من الادلة المعتبرة  
 وهو المختار والمختار عند بعضهم انه ليس باجماع لكنه حجة لان الظاهر  
 اصابتهم خصوصا مع قوله عليهم بالسواد الاعظم كذا في التحرير وشرحه  
 ( قوله وصحح الرضى في اصوله الخ ) نقله في التحرير عن الجرجاني والرازي  
 عن الحنفية ومثل الاول بخلاف ابي بكر في قتال مانعي الزكاة ولثاني بخلاف  
 ابي موسى في تقضي النوم ( قوله حتى يكثر جاحده ) قال في التلويح واما الحكم  
 الشرعي المصع عليه فان كان اجماعه ثبنا لا يكثر جاحده وان كان قطعيا قبل يكثر  
 وقيل لا والحق ان نحو العبادات الجنس ماحمل بالضرورة كونه من الدين  
 يكثر جاحده اتفاقا وانما الخلاف في غيره ( قوله لقوله تعالى وبيع غير  
 سبيل المؤمنين ) صدر الآية ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى  
 وبيع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى ونفصله جهنم وساءت مصيرا قال  
 في التتميم فان قيل الوعيد متعلق بالجموع وهو المشاقة والاتباع قلنا بل

( وليس كذلك ) اي لا يمنع  
 في الصحيح ) بل هذا اجماع  
 عند اصحابنا جميعا لان  
 دليل حجية الاجماع  
 لم يفصل وانما قد قضا القاضي  
 يجوز بيع ام الولد لشبهة  
 الاختلاف ( والشرط )  
 في انعقاد الاجماع ( اجماع  
 الكل وخلاف الواحد )  
 الصالح للاجتهد ( مانع )  
 من الاجماع عندنا ( كخلاف  
 الاكثر ) لاحتمال ان يكون  
 الحق مع ذلك الواحد  
 المخالف وصحح الرضى في  
 اصوله ان ذلك المخالفان  
 سوفوا له ذلك الاجتهاد  
 لم يثبت حكم الاجماع والاثبت  
 ( وحكمه في الاصل ان يثبت  
 المراد به ) اي بالاجماع ( شرما  
 على سبيل اليقين ) والقطع  
 حتى يكثر جاحده لقوله  
 تعالى وبيع غير سبيل  
 المؤمنين ( والداعي ) اي  
 مستند الاجماع ( فديكون  
 من اخبار الاحاد والقياس )  
 وديكون من الكتاب قيل  
 وقد ينقد لامن دليل بل  
 بالهام وتوفيق

ورده في الاسرار واذا ان دليلة لم يزل الياسفة منه بالاجماع (واذا امثل اليانجام السلف) هي الصحابة (باجماع) كل عصر على قتله كان كمثل الحديث المتواتر في وجوب العلم والعمل فطعا كاجماعهم في فرضية الصلاة (واذا امثل اليان بالافراد) كقول عبيدة ما اجتمع الصحابة على شيء كاجتماعهم على محاسبة الاربع قبل الظهر (كان كمثل السنة بالافراد) في وجوب العمل قط (ثم هو) اي الاجماع (على مراتب) فلا قوى اجماع الصحابة (نصا) ﴿ ٢٣١ ﴾ كاجماعهم على خلافة الصديق (فانه مثل الآية والخبر المتواتر) حتى يكفر جاحده (ثم)

بعده (الذي نص عليه البعض) من الصحابة (وسكت الباقيون) ولا يكفر جاحده بل يضل (ثم اجماع من بعدهم) من كل عصر (على حكم لم يظهر فيه خلاف من بعدهم) فهو بمنزلة المشهور يضل جاحده (ثم اجماعهم على قول من بعدهم فيه مخالف فهو بمنزلة الاحاد لا يضل جاحده) والامة في عصرها (اذا اختلفوا في مسألة على اقوال كان اجماهم على ان ماعداها) اي ماعدا تلك الاقوال (باطل) لان الحق لا يضلوا اقوالهم (وقيل هذا في الصحابة خاصة) والحق الاطلاق

### ﴿ باب القياس ﴾

(القياس في اللغة هو التقدير وفي الشرع تقدير القرع بالاصل) اي مسواته اي

لكل واحد والام يمكن في ضمه الى المشافة فانتقوا وجه الاستدلال انه لو عد باتباع غير سبيل المؤمنين يضمه الى مشافة الرسول عليه السلام التي هي كفر فهمم الا يضمن مباح الى حرم في الوعيد واذا حرم اتباع غير سبيلهم يلزم اتباع سبيلهم الا يخرج عنهما لان ترك الاتباع غير سبيلهم يدخل في اتباع غير سبيلهم والاجماع سبيلهم فيلزم اتباعه كذا في التلويح (قوله ورده في الاسرار) لعله في جامع الاسرار كما هو في ابن ملك وكذلك رده المتفق في التصريح مع انه قدم في الباب الثاني ما يفيد انه لا خلاف في ان الاجماع لا يحتاج الى السند قال اما على القبول بعدم ثبوته فظاهر واما على القول بزمومه فان المحتاج اليه قول كل الافراد وليس هذا اجما بل الاجماع هو كل الاقوال المتوقف على كل واحد ولا يحتاج هذا الى المستند والا كان الثابت به بمنزلة المستند (قوله كقول عبيدة) يتبع العين وكسر الباء الموحدة

### ﴿ باب القياس ﴾

شروع في الاصل الرابع من الاصول الاربعة للاحكام (قوله والعبارة لعموم اللفظ) اي لخصوص السبب فاللفظ عام يشمل الاتصاف وكل ما هو رد الشيء الى نظيره فيدل على الاتصاف عبارة وعلى القياس اشارة لان الاتصاف يكون ثابتا بطريق المنطوق مع ان سياق الكلامه والقياس يكون بطريق المنطوق من غير ان يكون سياق الكلامه سنا ان الاعتبار هو الاتصاف لكن ثبت القياس دلالة كذا في التوضيح وسيمى ايضا حقه في المعقول (قوله قوله عليه السلام الشمعية الخ) ذكر المص في شرحه انه عليه السلام قال الشمعية وقد ساءت من الحج من ايها ارايت

تسوية المعيس بالقياس عليه (في الحكم والعبارة) كروية الفرة قياسا على روية البريمة لكيلا يابس ضم (وانه حجة قتلا وعقلا ما اتفق قوله تعالى واعتبروا اي قيسوا) (بالو الى البصار) والعبارة لعموم اللفظ (وحديث ما ذكره في) وهو انه عليه السلام حين عزم ان يمشي الى اليمن قال لم يمشي قال بكتابه الله قال فان لم يجد قال بسنن رسول الله قال فان لم يجد قال اجتهد برأيي قال عليه السلام الحمد لله الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من المشاهير التي ثبت بها الاصول كيف واقية الرسول والصحابة شهر من ان تحق كقولهم عليه السلام شمعية ريت لو كان على يكدن فهذا بيان بطريق الراي وتعليم القياس وقد دل الكتاب على وجوب قبول قول الرسون وقول رسول دل على حجة القياس فكان كتاب الله دلا على الاحكام الثابتة بالقياس فلا يكون في الكتاب تعريض ولذا قلوا ان القياس

مظهر الحكم لا مثبت (واما المقول فهو ان الاعتبار واجب) قوله تعالى فاحذروا (وهو التامل فيما اصاب من قبلنا من الثلاث) اى العقوبات (باسباب قللت عنهم لتكف عنها احترازا عن مثله من الجزاء) اذا اشتراك في العلة بوجوب الاشتراك في الملل (وكذلك التامل) استدلال بان المقول (في حقائق اللغة لاستعارة غيرها) اى غير اللفاظ الحقائق لها (صانع) اى جاز كالتمثل في الانسان التجماع لاستعارة اسم الاسلحة (والقياس نظيره) اى نظير كل واحد من التاملين (ويانه) اى التامل بالوجهين يتحقق (في قوله عليه السلام الخطئة بالخطئة) بالنصب (اى يعوا الخطئة بالخطئة) اذا لم يقتض ضروري بالرفع تقدير مضاف اى بيع الخطئة والاخبار من الشارع جار مجرى الامر (وحيث كانت) (الخطئة مكيل) اى له ٢٣٢ صلاحية الكيل (قوبل بمنحسه وقوله مثلا بمنزل حال للمسبق

من تقدير يعوا اى حال كونها مما تاملين والاحوال شروط لانها صفات والصفات قيد كالشروط فان قوله انت طالق راية بمنزلة قوله ان ردكبت كانت طالق اى يعوا بهذا الوصف هو التامل (وكان الامر هو يعوا بالايحاب باعتبار الوصف) وذلك لان البيع مباح باجتماع فم يكن تسليط الامر عليه فيصرف الامر الى الحال وهى مثلا بمنزل (التي هى شرط) لجواز مكانه قال اذا بتم الخطئة فراعوا المماثلة (واراد بالمثل الصدر) وهو الكيل في المكيل والوزن في الموزون دون غيره (بدليل ما ذكر في حديث اخر كيلا بكيل) ووزن اوزن مكان مثلا بمنزل (واراد بالفضل) في قوله والعصر يا هو لكل (الفضل على القدر) اذ لا راي في حصة بمقتضى ما لم يبلغ نصف صاع (فصار) بما ذكرنا (حكم النص وجوب التسوية بينهما) اى بين الخطئة والخطتين (في القدر ثم الحرمة) افضل ثبت (بناء على قوات حكم الامر) وهو التسوية (هذا) المذكور من وجوب التسوية وحرمة الفضل (حكم النص) والسبب (الداعي اليه) اى الى وجوب التسوية (القدر والجس لان ايحاب التسوية في القدر (بين هذه الاموال) البعثة بمنحسا (يقضى ان تكون) هذه الاموال امثالا متساوية ولن تكون كذلك الا بالقدر والجس لان المماثلة بين الشئين (تقوم بالصورة) اى الذات (والصنى)

لو كان على ايسك دين قضيتيه اما كان قبل منك قتالت نم قال عليه الصلاة والسلام فدين الله احق ان يقضى (قوله النص واما المقول الخ) بيان للاستدلال بدلالة النص على حجية القياس لانه ثابت بمصاد الغوى ومصاد دليلا مقولا لان الوقوف على المراد يحصل بالتعلل باظهار النص وامثالات جمع منه يقع الموضع التثنية وفسر الاعتبار بالامل وان كان المراد منه والله تعالى اعلم رد اقتضا الى انفسهم في استحقاق تلك العقوبات عند مباشرة تلك الاسباب لان هذا ارد اما يتحقق بالتامل في احوالهم ولما كان التامل هو المودى الى هذا الرد جعل التامل نفسه اقامة لسبب مقام السبب كذا في ابن نجيم (قوله النص والخطئة مكيل) مبتدا وخبر وتقدير الش كانت يقتضى ان يقرأ مكيل بالنصب ولا يسهده الرسم (قوله النص والبيع مباح) مبتدا وخبر وتقديره ان غير اعراب الفتا ايض (قوله فكانه قال اذا بتم الخ) قال النص ولاخرو ان يكون الشيء مباحا ويجب رعاية شرطه عند الاقدام عليه فالكاح مباح والاشهاد عليه شرط عند الاقدام عليه اه وفي التلويح الطان الامر للاباحة والتشديد بالنصف المذكورة لدلالة على انه لا يجوز بيع الخطئة عند اتقانها لكن للميل بمفهوم النصف ولم يمكنه ان يحصل جواز البيع عند انتفاء الصفة متفيا بحكم الاصل اذ الاصل هو الجواز لزمه المصير الى ان الامر للايحاب باعتبار الوصف (قوله وهو التسوية) فتكون الحرمة ثابتة بإشارة الامر عرف ذلك بالتمثل في صيغة النص وقوله عليه السلام الفضل رب لان ار با اسم

اخر كيلا بكيل) ووزن اوزن مكان مثلا بمنزل (واراد بالفضل) في قوله والعصر يا هو لكل (الفضل على القدر) اذ لا راي في حصة بمقتضى ما لم يبلغ نصف صاع (فصار) بما ذكرنا (حكم النص وجوب التسوية بينهما) اى بين الخطئة والخطتين (في القدر ثم الحرمة) افضل ثبت (بناء على قوات حكم الامر) وهو التسوية (هذا) المذكور من وجوب التسوية وحرمة الفضل (حكم النص) والسبب (الداعي اليه) اى الى وجوب التسوية (القدر والجس لان ايحاب التسوية في القدر (بين هذه الاموال) البعثة بمنحسا (يقضى ان تكون) هذه الاموال امثالا متساوية ولن تكون كذلك الا بالقدر والجس لان المماثلة بين الشئين (تقوم بالصورة) اى الذات (والصنى)

لكل محدث (وذلك بالتقدير) لانه يسوى الصورة واليه اشار بقوله متلا بل (والجنس) لانه يسوى النفس واليه اشار بقوله الخنطة بالخنطة وقد يضاف الحكم الى حلة العلة ولم يعتبروا العدد هنا لانه لا يثنى الثاوت واعتبروه في ضمان العدوان للضرورة وفي السلم لا يشرع له خصصة فتسوهل فيه حتى يجوزوه في غير المتلى كالتياب وصائر المكيلاات والوزنات (وسقطت قيمة الجودة) في الرويات (بالنص) وهو قوله عليه السلام جيبها ورد بها سوار (هذا) اي ٢٣٣ كونه الداهي الى وجوب التسوية التقدير والجنس (حكم) ثابت باشارة

(النص) لا بالاراي (وقد وجدنا الارز وغيره) مما لم يوجد فيه نص كالدهن والجنس (امثالا متساوية)

اي قابلة لتساوي للمسوى المذكور (فكان الفضل على المائة فيها فضلا حاليا

عن العوض في عقد البيع مثل حكم النصف في الاشياء الستة المنصوصة) بلا تفاوت

لثبوت ثباته) اي اثبات حكم النص كالم (على طريق الاحتياط) لما مر به والحاصل ان الداهي الى

هذا الحكم التقدير والجنس لانهما ثبتت المساواة صورة ومعنى فذا وجدنا هذه سنة في صائر المكيلاات والوزنات واعتبرناهما

بالخنطة والذهب (وهو) اي القياس المذكور (نظير الثلاث) ليس بينهما فرق باعتبار الطريق في السبب والحكمة (ان الله تعالى قال

لكل زيادة في احد البدلين) قوله لكل محدث (ان كل موجود من المحدث موجود بصورة وصفاء والمائة انما تقوم بهما فالتقدير عبارة عن امتلا المعيار بمنزلة الطول فيماله طول والعرض فيماله عرض فتصل به المائة صورة والجنس عبارة عن مشاكلة المعاني فثبت به المائة حتى (قوله) وقد يضاف الحكم الى صلة العلة) يعني ان التقدير والجنس علة العلة وذلك لان العلة الداهية الى وجوب التسوية هو كونها امثالا متساوية ثابت بالتقدير والجنس فبضاف وجوب التسوية الى التقدير والجنس بهذه الوساطة فهو وجه قول النص والداهي اليه التقدير والجنس (قوله) ولم يعتبروا العدد هنا) اي في باب الزوال لم يصحوا من المائة صورة كالكيل والوزن (قوله للضرورة) وهي ان الاتفاق قد تحقق والخروج من العدوان واجب والتفاوت في القيمة اكثر (قوله في الاشياء الستة المنصوصة) اي في حديث الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير لثبوتهم في الملح بالملح متلا بل سواهم وما يدايد اذا اختفت هذه لاجتناس مبيعوا كيف شتم اذا كان يدايد رواء مسلم كافي للملح (قوله اي ثبات حكم النص) وهو كون الفضل حاليها العوض وكونه حراما (قوله) واخره ونجلهم (مر) كذا في النسخ ولعله ان جلاهم بمون واوكاهو في بن نعيم اول ابي وقت جلاهم كآرايت مصلحا في نخصة (قوله الى خير) كذا في نسخ وصوابه من خير لانه جلاهم منها الى الشام (قوله النص فكلت هاه) اي بطريق الدلالة لا لقياس حتى يكون اثبات القياس بالقياس بانه انه

هو الذي (سميت الاسعار) اخرج يدس كروان هن (٣٠) الكتاب من ديارهم) لاول الحشر الى قوله واعتبروا بالايصار (والاخراج من الديار عقوبة كاختن) فان تعالى ولو انما يتبعناهم ان اقلوا انفسكم او اخرجوا من ديار كما تغدير دليل على انه بمنزلة (والكفر يصلح داهيا اليه) اي لا اخرج ان يصلح سببا لقتل (اول الحشر يدل على تكرار هذه العقوبة) ان الاول يدل على من بعد الحشر اخراج قوم من مكان الى آخر واللام بمعنى في واخره ان جلاهم عروضي لانه منه في خلاصه من خير (ثم دعانا) سبحانه وتعالى (الى الاحتياط بالتامل في معاني النص) بقوله واعتبروا (لعمل به) اي بما وضع لئلا من لحن (فيما الانص فيه) فتعتبروا انسا باحوالهم توقيا عما نزل بهم (فكلت ههنا) اي في الشرعيات

فقال لما دخل في التعليل على قوله فاعتبروا جعل القضية المذكورة حجة  
لوجوب الاتعاظ وانما تكون حجة له باعتبار قضية كلية وهي ان كل من علم  
وجوب السبب يجب عليه الحكم بوجود السبب حتى لو لم يقدر هذه القضية  
الكلية لايصدق التعليل لان التعليل انما يكون صادقا اذا كان الحكم الكلي  
صادقا فيكون ح هذا الجزئي صادقا اذا ثبت القضية ثبت وجوب القياس  
في الاحكام الشرعية وهذا المعنى يفهم من لفظ القياس وهو التعليل فيكون  
فهو ما بطريق الفقه فيكون دلالة نص كذا في التوضيح (قوله المعنى والأصول  
في الأصل حلولة) لان الأدلة قائمة على جملة القياس من غير تفرقة بين نص  
ونص فيكون التعليل هو الأصل الا انما مثل التصويص في القدرات من العبادات  
وسياق تصرف الفقه في بيان كونه كذا في ان نجيب وبه ظهران في كلام الش  
سما ختبه (قوله ولا يكتفى كون الأصل التعليل) لانه ثابت من طريق الط  
وقد وجدنا من النصوص ما هو غير معلول بالاتفاق واحتمل ان يكون هذا  
النص المعين من تلك الجملة فلا يصح التسك بذلك الأصل والاقام به على  
الغير مع هذا الاحتمال لان الظاهر يصلح جهة لدفع لالزام كافي استصحاب  
الحال لكن هذا الأصل وهو كون التعليل أصلا في النصوص لم يثبت  
بالاحتمال ايضا حتى جاز التعليل لعمله قبل قيام الدليل على كونه معلولا  
وان لم يصح الاقوام به على الغير كذا في المزمية عن الكشف

### شرط القياس

(قوله أي القياس عليه) هذا التفسير بنا على ما عليه الجمهور من ان الأصل هو  
محل الحكم النصوص عليه كالمبر في قياس الارز عليه والقرع المحل  
المشبه به وعند البعض الأصل الدليل الدال على الحكم في القياس عليه  
والقرع هو الحكم الثابت فيه بالقياس (قوله المعنى مخصوصا بحكمه)  
الياه داخلة على المقصور لان الحكم مقصور والأصل مقصور عليه كافي قول  
الرمضاني في تفسير قوله تعالى اياك نعبد معناه تفصلا بالعبادة لان تعبد غيرك  
(قوله المعنى وان لا يكون معدولا به عن القياس) أي عن طريقه والمراد  
بطريقه ان يقتضى معنى ولا يوجد في آخره مخرج ما يقتضى كاعداد الكائنات  
والاطوفة ومقادير الزكاة وبعض ما يخص بحكمه كالاهرابي بالمعام كفارته  
اهله او عقل ولم تعد كشهادة خزيمة او عقل على خلاف حجة شرعية فهذا كله

في القدرات من العبادات  
(الامة لا بد في ذلك) التعليل  
(من دلالة التفسير) أي  
دليل غير ما هو الفقه عن غيره  
ولا يجوز التعليل بكل وصف  
(ولا بد قبل ذلك) التعليل  
والتميز (من قيام الدليل  
على انه لقال) أي النص  
في حال القياس (شاهد)  
أي معلول ولا يكتفى كون  
الأصل في النصوص التعليل

### شرط القياس

(ثم لقياس تفسير لغة  
وشريعة كاذكرناه وشرط)  
وركن وحكم ودفع فشرطه  
اربعة (ان لا يكون الأصل)  
أي القياس عليه (مخصوصا  
بحكمه) أي حكم الأصل  
(ب) سبب (نص آخر) دال  
على الاختصاص (ك) قول  
شهادة خزيمة (و) حجة  
خص بقوله عليه السلام  
من شهد له خزيمة فهو  
حسبه وسماه ذا الشهادتين  
كرامة فلا يقاس عليه غيره  
وان كان افضل كابي بكر  
رضي الله عنه للتأجيل  
المخصوصية (وان لا يكون)  
الأصل (معدولا به) أي  
ما لا (عن) سنن (القياس)

فلا يمكن عليه القياس (وان قلنا) وهذا الشرط الثالث مفيد بقيود خمسة ذكرها قوله (الحكم الشرعي) اذ القياس لا يجري في هذه (الثابت بالنسبة الى الكتاب والسنة والاجماع لا بالقياس وكون التعدي بيته) بلا تفسير المخرج ٢٣٥ حكم الاصل من الاطلاق والتقييد كون التعدي (الى فرع هو نظيره)

اي نظير الاصل في المسئلة والحكم (و) كون القرح (لأنه فيه) قطعي الدلالة لانه فيما لا يساغ للاجتهاد (فلا يستقيم التعليل لاثبات اسم الزنا للواطئة) تفرع على التقييد الاول (لانه ليس بحكم شرعي) وانما هو من الاسماء المتعدي عندهما بدلالة النص لا بالقياس اذ لا قياس مع الفتنة (ولا لصفة ظهار الذي) قياسا على صفة طلاقه كالمسلم وانه تفرع على الثالث (لانه) اي التعليل (تغيير الصفة) المتساهية بالكفارة (في الاصل) وهو ظهار المسلم (الى اطلاقها) اي الصفة (في القرح) وهو ظهار الذي (من القاية) وهو التكفير حاصله ان الصفة في المسلم ضيافة بالكفارة وفي الذي مؤمنة لا تنضم اليه لعدم اهليته فلا قياس على المسلم خلافا للشافعي (ولا يستقيم التعليل) تعديا احكم من الثاني (في النظر الى المكرم والمخاطم) تفرع على الرابع (لان) عندهما دون غيره (ولا) يستقيم التعليل (لشرط

حاصل به من القياس (قوله فلا قياس عليه الخطي) لا تمسك به من القياس لان القياس فيه فوات القرينة بما يضاد ركنها وان كان نسبوا للنسيان لا يعدم التصل الموجود ولا يوجد المنعوم ولكن ثبت البقاء به بالحديث (قوله مفيد بقيود خمسة) عددها غيره من الشراح ستة وجعل منها التعدي ولعل الاخير ما ظهر من جهة الله تعالى اذ التعدي هي الشرط للتقييد بالقيود المذكورة لا قيده (قوله اذ القياس لا يجري في الفتنة) لانه قد لا يحق المعنى في لوضع كوضع القرس ونحوه وقد جرى كافي القارورة ولكن رعاية المعنى انما هي لوضع لاصحة الاطلاق حتى لا تنطلق القارورة على الدن قرارا له فيه فرعاية المعنى لا لولوية وضع هذا القطع لهذا المعنى من سائر الاقطاعات في التوضيح فاذا وضع لفظ لمعنى مخصوص باعتبار حتى يوجد في غيره لا يصح انما ان نطلق ذلك القطع على ذلك الغير حقيقة (قوله لا بالقياس) اي لا يجوز ان يكون حكم الاصل ثابتا بالقياس لانه لو اتحد المقتضي بالقياسين ذكر الواسطة ضامع وان لم يتعد بطل احد القياسين لا بناء على غير الملة التي اعتبرها الشرع في الحكم مثلا اذ القياس الذرة على المسخطة في حرمة الزنا بالملء الكيل والجلوس ثم ارد قياس شيء آخر على الذرة فان وجد فيه الملة اعني الكيل والجلوس كان ذكر الذرة ضامعا وزم قياسه على المسخطة وان لم يوجد لم يصح قياسه على الذرة لا لمتابعة الحكم كذا في التلويح (قوله بلا تفسير في القرح الاصل) تفسير تعدي الحكم بينه وكان الصواب ان يقول للاصل باللام صلة تعدي اي لحكم الاصل والمراد ان لا يتغير في القرح حكم الاصل من الاطلاق او تقييد او نحو ذلك مما يتعلق بنفس الحكم وانما يقع التغير باعتبار الحل وباعتبار صيرورته تنبئا في القرح (قوله اي نظير الاصل) اي الاصل للمنعم من التعدي (قوله قطعي الدلالة) صفة تنص اي ظاراد في نص قطعي الدلالة على الحكم المعنى او عدمه (قوله وهو ظهار المسلم) فان حرمة تنضم بالتكفير (قوله حاصله ان الحرمة في المسلم ضيافة بالكفارة الخ) وايضا فان الواجب على المظاهر اذ لم يقدر على الاحتاق هو انصوم وانصوم لا يصح من الكافر والواجب بالنسبة تحريره تحقه انصوم والكافر ليس باهل له وان كان اهلا فحصر المطلق (قوله المعنى لان عندهما دون غيره) فان

اذ القياس مضاف الى صاحب الحق دليل انما الحكم الله بخلافهما (ولا) يستقيم التعليل (لشرط الايمان في ذوقه كفارة المومن والظهار) تفرع على الخامس (لانه تعدي الى شيء فيه نص بتغييره) بالتقييد كما مر والتعدي ان جميع الشروط انذ كورة لقياس راجعة الى شرط مركب من امرين وهو التعدي من غير تغيير



الضمان يمكن الاحتراز عنه بالتثبت والاحتراز والاكرام حادث يصنع  
 البعد غير مضاف الى صاحب الحق ولهذا لا يحمل له الاقدام على القطر بخلاف  
 النسيان فانه سماوى محض جيل عليه الانسان تعديدة الحكم من الناس  
 اليهم التعديدة الى ما ليس بنظيره فيكون قاعدا هذا ولو مثل بغير هذا المثال لكان  
 احسن لانه قدم ان عدم صحته لكونه محدولا به من سنن القياس ومثاله  
 تعديدة الشافعى رحمه الله تعالى حكم التيمم في شرط التيمم الى الوضوء قال  
 لانها طهارة فلا تادى الا بنية مثله وقلنا ليس بنظر التيمم لان التيمم تلويث  
 حقيقة وجعل طهورا للضرورة بالنية والوضوء مطهر بنفسه فلا يتساوى فلم  
 يصح القياس ( قوله كايسته ابن نجيم ) قال وبيانه ان التعديدة عبارة عن  
 اعتبار وجود مثل حكم الاصل الشرعى في القرع بمثل علته والمراد  
 من التغيير ان من ان يكون في حكم النص اوفى من احوال الحكم اوفى القرع وعلى  
 هذا اخرج العلة القاصرة والقياس القوي وما كان مخصوصا بنسب آخر  
 فان التعليل في ذلك يفضى الى تغيير حكم النص وخرج ما كان محدولا به  
 عن القياس فان التعليل فيه يغيره الى كونه قياسا خرج ما لم يكن الحكم الثابت  
 بعبه فان ذلك تغيير وخرج ما لم يكن القرع نظيره لان تعليله تفسير لمناط  
 الحكم كافي التامى مع الخطا فان مناط الحكم في التامى عدم قصد الافراد  
 مضافا الى صاحب الحق والتعليل يتغير ذلك وخرج ما كان فيه نص لان  
 التعليل ان كان مواظبا للنص فلا تعديدة لان وجود الحكم ح في القرع والنص  
 لا باعتبار وجود العلة وان كان مخالفا فيه تغيير حكم النص في القرع وخرج  
 ما لا يتبع حكم النص بعد التعليل على ما كان قبله فان ذلك تغيير كذا  
 في التقرير وهو قهر يحسن يجب حفظه ولكن المشايخ قصدوا الارشاد  
 وابتأسوا الاذهان بترك شروط القياس اه ( قوله المص وانما خصصنا القليل الخ )  
 جواب تقضى قهره انتم غيرتم قوله عليه الصلاة والسلام لا تتبعوا الطعام  
 الحديث فاهيم القليل والكثير فنقصتم القليل من هذا النص العام فبوزنم  
 بيع القليل بالقليل مع عدم التساوى يقولكم ان علة الر بالقدر والجنس  
 والكيل غير موجود في بيع السفنة بالسنتين فلا يجرى فيه الر باقهر ر  
 الجواب ان المراد التسوية بالكيل وهي لا تصور الا بالكثير فلا نسلم انه يميز  
 القليل والكثير كما يقال لاقتل حيوا الا بالسكين معناه لاقتل حيوانا من شأنه  
 ان يقتل بالسكين الا بالسكين فقتل حيوان لا يقتل بالسكين كما تمم والبرغوث  
 لا يدخل تحت النهي كذا في التوضيح ( قوله المص ولن ثبت ذلك الا في الكثير )

كايسته ابن نجيم ( والشرط  
 الرابع ان يبقى حكم النص  
 بعد التعليل على ما كان قبله )  
 لان تغييره بالرأى باطل  
 ( وانما خصصنا القليل )  
 الذي لم يدخل تحت الكيل  
 ( من قوله عليه السلام  
 لا تتبعوا الطعام بالطعام الا  
 سواء بسواء ) مع انه يميز  
 القليل والكثير لا بالتعليل  
 بل بدلالة النص ( لان استثناء  
 حال التساوى ) بقوله الا  
 سواء بسواء ( دال على  
 عموم صدره ) اى صدر  
 الكلام وهو الطعام  
 ( في الاحوال ) اى احوال  
 بيع الطعام وهي ثلاثة  
 تساوى قضايل بمجازفة  
 ( ولن ثبت ذلك ) اى هذا  
 الاحوال ( الا في الكثير )  
 المعلوم بالكيل فكان احوال  
 الكلام دليلا على ان اوله  
 لم يتناول القليل ( فصار  
 التغيير بالنص ) اى بدله  
 حال كونه ( مصاحبا لتعليل لا )  
 انه حصل ( به ) اى بالتعليل  
 فان الاستثناء يدل على ان  
 القليل ليس بمراد وتعليلنا  
 بالكيل يدل ايضا انه ليس  
 بمثل شواققا

(وإنما سقط حق التقير في الصورة) ﴿ ٢٣٧ ﴾ أو ذات شاة الزكاة وجازت العجة بآله تعالى الشابت

(بالتص لا بالتعليل) يدفع الحاجة (لأنه تعالى وحد أرواق القراء) بقوله وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها (ثم أوجيها لاسمي) كالشاة والبقرة (على الأغنياء نفسه تعالى) بنصوص الزكاة (ثم امر) الأغنياء (بأنجاز المواعيد) للقراء (من ذلك المسمى وذلك) المسمى (لا يتجمله) أي الإنجاز للقراء من عينه (مع اختلاف المواعيد) لا اختلاف حاجاتهم (فكان) الأمر بأنجزها (إذا بالاستبدال) بدلالة النص المصاحب للتعليل لا بالتعليل

لأن التساوي إنما يعتبر بالكيل بالأجاء وبالنص على مامر والتفاضل إنما يكون عند وجود التفضل على أحد التساويين كيلا والمجازفة عبارة عن عدم العلم بالمساواة كيلا والكيل لا يتأتى إلا في الكثير فربما أن اختصاص التعليل ثابت بدلالة النص أنه كان مصاحبا للتعليل لأنه حصل بالتعليل (قوله النص وإنما سقط حق التقير الخ) جواب سؤال تقديره أنتم ضمير النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الأبل السابعة شاة وغيره مما يدل على دفع عين ذلك الشيء دون القيمة بالتعليل بالحاجة أي بقولكم إن العلة وجوب دفع الحاجة عن التقير وهذا المعنى موجود في دفع القيمة فاجاب بأن سقوط الصورة بالنص لا بتعليل الخ (قوله النص ثم امر بإنجاز المواعيد الخ) أي بقوله عليه السلام خذها من أعينهم وردّها على ضرائهم قاله النص (قوله لا اختلاف حاجاتهم) فلا يكون حتمهم متعلقا بأعين بل بملق المال (قوله النص فكان إذا بالاستدلال) أي تنقضي حوائجهم والمصالح أن هنا حكمين جواز الاستبدال وصلاحيّة عين الشاة لأن تكون مصروفة إلى التقير فالاول ثابت بدلالة النص والثاني مستفاد من العبارة وهو ملق بالحاجة وإذا سلمت عينها بقيتها بالاول

### ﴿ ركن القياس ﴾

(قوله أربعة) وهي الأصل والقرع وحكم الأصل والوصف الجامع أشار إليها النص بقوله ما جعل علما الخ وأما حكم القرع فقرة القياس وتجنّته ولا يجوز أن يكون ركنا له وموقفا عليه كما قاله ابن المصاحب (قوله أي وصف جعل علامة) أي وصف مشترك بين الأصل والقرع إنما يسمى الركن علما للموجب في الحقيقة هو الله تعالى والعلل إمارات على الأحكام فكان ذلك المعنى سرّا للحكم وهو معنى العلم ثم هو علم على الحكم في القرع عند أكثر مشايخنا لأن الحكم في القرع مضاف إليه لا الحكم في الأصل صدهم أي أنه مضاف إلى النص وعند مشايخ سمرقند وجهور لأصوليين هو علم على الحكم في القرع ولا يصح لأن الحكم فيها مضاف إليه عندهم كذا في جامع الأمراء (قوله النص وجاز أن يكون سفلا لازما) هذه إشارة إلى نفي شرايط اعتبارها بعضهم في العلة وهي أن يكون مصدرا لما يجب منصوصا عليه ليس بمركب ولا حكم شرعي حتى لا يجوز اتعيل بالاسم ولا بانعراض ولا بالخفي ولا في غير المنصوص عليه ولا بتركيب من وصفين فسدده ولا بحكم فيه) أي بسبب وجود ذلك لوصف في شرع (وهو) ما جعل علما لازما) لم ينص على كونه ثابتا لازما بل ضروريا

﴿ ركن القياس ﴾ (وركنه) أي القياس أربعة أشار إليها بقوله (ما جعل علما) أي وصف جعل علامة (على حكم النص ما) أي من الأوصاف التي (اشتغل عليه النص) أي ثبت حكمه له كما شتمال نص الرابعي الكيل والجنس (وجعل لمرع نظيرا له في حكمه) أي نص في حكم النص كجواز فساد وحل وحرمة وهو احتراز عن العلة القاصرة (بوجوده) جاز أن يكون وصفا

شَرَحِي وَكُلَّمَا يَحُوزُ بِهَا التَّحْلِيلُ صَدَقَ وَقَدْ كَرِهَ الْمُسْلِمُونَ هَذَا بَيَانُ ادِّعَاءِ النِّعَمِ  
وَالْإِجَابَةِ فِي التَّلَوُّجِ (قَوْلُهُ فَلَنْ يَلْبِزَ كَاةَ الْعِلْمِ) فَإِنَّ الزَّكَاةَ أَمَّا سَجِبَ  
فِي الْمَضْرُوبِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْقَضَى الثَّمَنِيَّةِ فِي أَصْلِ الْخَلْقَةِ وَهَذِهِ الصَّفَةُ لَا تَصِلُ  
بِصَيُورِهَا حَالِيَا (قَوْلُهُ كَالِدَمِ فِي حَدِيثِ الْمُسْحَاةِ) أَيْ فِي بَيَانِ هَلْكَةِ انْتِخَاصِ  
الطَّهَارَةِ (قَوْلُهُ قَالِدَمِ اسْمُ جَنْسٍ) قَالَ فِي التَّلَوُّجِ الْمُرَادُ بِكُونَ الْعَلَّةِ اسْمُ  
جَنْسٍ أَنْ يَتَّعَلَّقَ الْحُكْمُ بِعَيْنِ الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ أَيْ غَيْرِ الْقَائِمِ بِالْفِعْلِ مَثَلُ كَوْنِ الْخَارِجِ  
مِنَ الْمُسْحَاةِ دَمُ عَرَقٍ مُتَغَيِّرٍ لِأَنَّهُ يَتَّعَلَّقُ بِغَسِّ الْأَسْمِ الْمُخْتَلَفِ بِاخْتِلَافِ  
الْمَوَاقِفِ (قَوْلُهُ قَالَهُ وَصَفٌ عَارِضٌ) لِأَنَّ الدَّمَ مَوْجُودٌ فِي الْعَرَقِ بِإِلَاقَةِ الْخَبَرِ  
(قَوْلُهُ كَتَلْبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَضَاءُ دَيْنٍ أَتَقَضَى الْخَبَرُ) وَالسَّلَامَةُ كَوْنُهَا دَيْنًا  
وَهُوَ حُكْمٌ شَرْعِي لِأَنَّ الدِّينَ يُؤْمَرُ حَقُّهُ فِي الدِّمَةِ (قَوْلُهُ وَكَتَلْبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
فِي الْمُسْحَاةِ بِالْأَسْمِ وَالْإِجَابَةِ) أَيْ حَيْثُ أُعْتَبِرَ شَيْئَانِ اسْمِ الدَّمَ وَصَفَةُ  
الْإِجَابَةِ قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ عَنْ الْكُتُبِ وَحَدَّثَهُ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ ثُبُوتُ الْحُكْمِ مِنْ إِجْتِمَاعِ  
تِلْكَ الْأَوْصَافِ حَتَّى لَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ يَعْمَلُ فِي الْحُكْمِ بِإِقْرَارِهِ كَالْبَوْلِ  
وَالْفَائِطِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ مَعَهُ يَصُدُّهُ (قَوْلُهُ كَتَلْبِهِ جَوَازُ السَّلَامِ بِفَقْرِ الْعَاقِدِ)  
وَذَلِكَ فَيُارَوِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَهُوَ مِنْ جَمِيعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ وَرَخِصَ  
فِي السَّلَامِ فَارْخِصَ سَلُومَةً بِإِعْدَامِ الْعَاقِدِ وَافْتِخَارِهِ وَذَلِكَ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي النَّصِّ  
لَكِنَّهُ ثَابِتٌ بِهِ لِأَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْعَاقِدِ وَالْإِعْدَامِ صِفَتُهُ فَيَكُونُ ثَابِتًا بِالنَّصِّ  
(قَوْلُهُ الْمُسْلِمُ وَدَلَالَةُ كَوْنِ الْوَصْفِ عِلَّةَ الْخَبَرِ) أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنْ جَمِيعَ  
أَوْصَافِ النَّصِّ لَا يَحُوزُ أَنْ تَكُونَ عِلَّةً لِأَنَّ جَمِيعَهَا لَا يَوْجُدُ إِلَّا فِي الْمَنْصُوصِ  
عَلَيْهِ فَيُؤَدِّي إِلَى الْحَدِّ بِإِتِّسَابٍ وَاقْتِفَاؤٍ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّحْلِيلِ بِكُلِّ  
وَاحِدٍ مِنَ الْأَوْصَافِ لِأَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِجَمِيعِ الْأَوْصَافِ فِي الْحُكْمِ وَاقْتِفَاؤُهَا أَيْضًا  
عَلَى أَنَّهُ لَا يَحُوزُ التَّحْلِيلَ بِأَيِّ وَصْفٍ نَشَأَ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ لِمَا فِيهِ مِنْ رَفْعِ الْإِتِّسَابِ  
وَدَرَجَةِ الْمُجْتَهِدِينَ ثُمَّ الدَّلِيلُ لَهُ مَسَالِكٌ صَحِيحَةٌ وَمَسَالِكٌ يَتَوَهَّمُ صَحَّتُهَا فَلَا يَدُلُّ  
مِنْ التَّعَرُّضِ لَهَا وَمَسَالِكُ الصَّحِيحَةِ النَّصِّ وَالْإِجَاعِ وَالْمُنَاسِبَةِ فَالنَّصُّ يَصْلُحُ  
دَلِيلًا عَلَى الْعِلَّةِ بِإِخْلَافِ سَوَاءِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ التَّصْرِيحِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى  
أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذَلِكَ الشَّمْسِ فَإِنَّ السَّلَامَ ظَاهِرَةٌ فِي التَّحْلِيلِ أَوْ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ  
وَالْإِشَارَةِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ مِنْ يَدِ دِينِهِ فَاقْلُوبُوا وَكَقَوْلِ الرَّوَايِ  
سَعَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَدَّ زَيْنَ مَاهِرٍ فَرَجِمَ وَكَذَا الْإِجَاعُ  
يَصْلُحُ دَلِيلًا عَلَيْهَا بِالْإِجَاعِ وَعِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ وَالْإِجَاعِ اخْتِفَاؤُهَا فَيَا بَصْلَحَ

اسْمُ جَنْسٍ وَالتَّحْلِيلُ بِهِ يَدُلُّ  
عَلَى اخْتِبَارِ صِفَةِ التَّحْلِيلِ  
(و) وَصَفًا (مَارِضًا)  
كَاتِّجَاعِ الْمَذْكُورِ فَهُوَ صِفَةٌ  
مَارِضٌ وَالتَّحْلِيلُ بِهِ يَدُلُّ  
عَلَى اخْتِبَارِ صِفَةِ الْخُرُوجِ  
(و) وَصَفًا (جَلِيًا) لَا يَحْتَاجُ  
إِلَى التَّأَمُّلِ كَالطَّوَافِ  
فِي حَدِيثِ الْهَرَةِ لَيْسَتْ  
بِجَسَدٍ قَالَهَا مِنَ الطَّوَافِينَ  
(وَحُفَا) كَالْقَصْرِ وَالْجَنْسِ  
فِي الرِّبَا (وَحُكْمًا) أَيْ يَحُوزُ  
أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْوَصْفُ  
حُكْمًا شَرْعِيًا كَتَلْبِهِ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ قَضَاءُ دَيْنِ اللَّهِ بَدِينِ  
الْعِبَادِ فِي حَدِيثِ الْخُشْيَةِ  
(وَقَرَدًا) كَتَلْبِهِ رِبَا  
النَّيْسَةِ بِالْجَنْسِ وَالْكَيْلِ  
(وَعَدًا) كَتَلْبِهِ نَهْرِمَ  
التَّحْلِيلِ بِالْقَصْرِ مَعَ الْجَنْسِ  
وَكَتَلْبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
فِي الْمُسْحَاةِ بِالْأَسْمِ وَالْإِجَابَةِ  
(وَيَحُوزُ) أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ  
الَّذِي جَعَلَ عِلَّةً (فِي النَّصِّ)  
أَيْ الْمَنْصُوصِ كَالطَّوَافِ  
فِي حَدِيثِ الْهَرَةِ (وَفِي غَيْرِهِ  
إِذَا كَانَ) الْغَيْرُ (ثَابِتًا) أَيْ  
بِالنَّصِّ كَتَلْبِهِ جَوَازُ السَّلَامِ  
فَقَرَدَ الْعَاقِدَ (وَدَلَالَةً) أَيْ  
دَلِيلًا (كَوْنِ الْوَصْفِ عِلَّةً  
صَلَحَهُ وَوَعَدَاتُهُ

بظهور أثره ( أي أثر عين ذلك الوصف في جنس ) ذلك ( الحكم العللي به ) كتأثير الاخوة لابيوم في التقديم  
في الميراث على الاخوة تلاب ٢٣٩ في قياس عليه ولاية الانتكاح ( ونعني بصالح الوصف ملايته

وهو ان يكون على وفق  
الطل المتيقنة من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وعن  
السلف الصالح ( أي الصحابة  
في انه لا شرعية المثبتة  
لحكمهم ) كتسليطنا بالصفر  
في ولاية التناكح ( بانضم  
جمع متكح بمعنى الانتكاح  
فقلول اجبار التيب الصغيرة  
خلافاً لشافعي ( لما اتصل به )  
أي بالصفر ( من البهزات )  
أي البهز ( يؤثر ) في آيات  
الولاية ( تأثير الطواف )  
الذي حمله به الرسول  
الطهارة لسور الهرة ( لما  
يصل به ) أي بالطواف ( من  
الضرورة ) والضرورة  
مؤثرة في اسقاط البهامة  
فكذا الصفر مؤثر في آيات  
الولاية فكان التعليل به  
مواقتل التعليل الرسول صلى الله  
عليه وسلم ( دون الاطراد )  
أي دلالة كون الوصف  
حمله ما ذكرنا لا الاطراد أي  
الدوران كازم بعضهم ان  
الشرط اطراد الحكم مع  
الوصف أي ترتيبه عليه  
( وجوداً ) يوسمى الطرد  
( ووجوداً لعدماً ) بمعنى  
زاد بعض آخر لعدم ويسمى

دليلاً عليها فقال اهل الطرد هو الاطراد وهو وجود الحكم عند وجود  
الوصف من غير ان يقتل فيه تأثير لان الطل امارات والوجوب في الحقيقة  
هو الله تعالى فلا يشترط ان تكون حقوة الفنى بل يشترط ان تتغير من سائر  
الاوصاف بدليل قطعي او ظني والاطراد يصلح لذلك لان الدوران مهما  
حصل حصل العلم او الظن مادة بان المدار حلة الدابر وقال جمهور الفقهاء  
من السلف واختلف لايصير الوصف جهة بمجرد الاطراد لان الاطراد كما  
يوجد بين الحكم والعلة يوجد بين الشرط والحكم فلا يمكن به من سنى يقتل  
وهو ان يكون الوصف صالحاً للحكم ثم يكون معدولاً والمراد بصلاحه  
ملايته أي موافقته ومسايقته للحكم غير ثابت عنده كإضافة الترفة في اسلام احد  
الزوجين الى ابيه الاخر لانه يناسبه لاي الاسلام لانه ثابت عنه اذا اسلام عرف  
ما صبحا المستوق لا قطعاً لها وهو المراد من قول المص وهو ان يكون الخ  
ونعامة في جامع الاسرار ( قوله المص بظهور أثره الخ ) بيان لعدائته وما صله  
ان عدائته عندنا هي الأثر ومعناه ان يكون الوصف مؤثراً بان جعل له أثر  
في الشارع وذلك بظهوره في جنس لحكم العللي به ويستصح ( قوله في قياس  
عليه ولاية الانتكاح ) فان الولاية غير الميراث لكن ينسبها بحاشية في الحقيقة  
( قوله خلافاً لشافعي ) فنسبده ليس له اجبارها لانه علل باليكارة  
والحاصل ان انتكاح الصغير محلل بالصفر اتفاقاً وكذا انتكاح الصغيرة عندنا  
بكر كانتا وثبياً وباليكارة عند الشافعي فيقال الاب اجبار البكر الصغيرة  
اتفاقاً ولا يملك في التيب البالغة اتفاقاً وملكه عندنا في التيب الصغيرة ولا  
يملكه في البكر البالغة وعنده على انعكاس ( قوله فكان التعليل به موافقاً  
لتعليل الرسول صلى الله عليه وسلم ) فان العلة وان كانت في إحدى الصورتين  
الجهز وفي الأخرى الطواف لكنهما مندرجتان تحت جنس واحد وهو  
الضرورة والحكم في إحدى الصورتين الولاية وفي الأخرى الطهارة وهما  
مختلفتان لكنهما مندرجتان تحت جنس وهو الحكم الذي تدفع به الضرورة  
فالخاصل ان الشارع اعتبر الضرورة في آيات حكم تدفع به ضرورة  
كذا في التوضيح ( قوله المص دون الاطراد ) شروع في بيان المسك للعلة  
التي يثبتهم صحتها وليست بعجبة عندنا بعد ذكر الصحيح منها وانحصرت

الطرد والعكس أي كلما وجد الوصف وجد الحكم وكلما عدم عدم كأنفصر مع السكران الخبر يحرم إذا كان مسكراً  
وتزول حرمة اذ زال اسكاره بصبر ورثه خلا ( لان الوجود قد يكون اتفاقاً ) كافي جمع الطل فانها لا تخلو  
هن اوصاف اتفاقية

وكذا الدوران لا يدل على كون المداومة لها لان الحكم كما يفور مع الملة وجودا وعدمه ما يفور مع الملة  
ولا يقال بان الشرط علة (ومن جنسه) اي من جنس الاطراف في كونه لا يصلح دليلا (التعليل بالثبوت)  
وبالعدم (لان استقصاء لعدم) اي عدم الملة لا يمنع الوجود (لملة اخرى) (من وجد آخر) لان الحكم قد  
ثبت بطل شتى فشرط الملة عندنا لان تكون عدما وعند الشافعية يجوز تعليل العدى بالعصم اتفاقا وكذا  
الوجود عدما كثرهم (كقول الشافعي في) عدم ثبوت (النكاح بشهادة الناسع ارجاله ليس بما) فاشبه  
الحدود فلا يعتد بشهادتين (الا ان يكون السبب حسنا) ليس له ٢٤٠ سبب اخر فيصح التعليل بالتقي

عندنا (كقول محمد في ولد  
النصب) اي مولود الدابة  
النصبية (انه لم يضمن لانه  
لم ينصب) اي الولدان  
سبب الضمان هنا هو النصب  
لا غير (ومن جنس الاطراف  
ايضا) الاحتجاج باستصحاب  
الحال) وهو الحكم بقادام  
كان في الزمان الاول ولم يظن  
عدمه وليس بحجة عندنا  
(لان) الدليل (المثبت)  
لحكم (ليس بمعنى) اي لا يدل  
على البقاء لان البقاء غير  
الوجود وفيه نظر بطله  
ابن كمال باشا (وذلك)  
الاحتجاج انما يقتضي في كل  
حكم عرف وجوبه (اي ثبوته  
(بدليه) اما قبل الاحتجاج  
في طلب الدليل المزيل فلا  
يحمل به اجابا (ثم وقع الشك  
في زواله) اي الحكم (كان  
استصحابا) يجوز ان يكون  
جزءا شرط مقدراى فاذا  
كان كذلك كان استصحابا  
ويجوز ان يكون خارجا  
مخرج التعليل بحدف ما يدل  
عليه وتقديره وذلك في كل  
حكم كذا وكذا فان كان

على النسبة لما فيها من الاختلاف وكون ما سواها متفعا عليه كما علمه آتفا  
(قوله وكذا الدوران لا يدل الخ) جواب آخر غير المذكور متافكا لان الاظهر  
ان يقول وايضا يدل وكذا (قوله فاشبه الحدود فلا يعتد بشهادتين) اي  
لانه ليس بما اشبه الحدود وهي لا تثبت بشهادتين لما فيها من الشبهة وليس  
بجميع لان شهادتين مع الرجال لم تثبت اختصاصا بالمال لا بطريق الاثام  
ولا بطريق الاجماع ليصح الاستدلال بعدم المال على عدم القبول فلا يمنع  
كونه غير مال قيام وصفه اثر في صحة اثباته وذلك الوصف هو ان النكاح  
من جنس ما لا يستطاع التبعات لثبوته مع الكراه والهزل والشهادة على  
الشهادة ويكتفى القاضي الى القاضي فصار النكاح فوق الاموال بدرجة  
من حيث ثبوته بما ذكرنا من الهزل والاكره دون المسال (قوله لان سبب  
الضمان هنا هو النصب لا غير) فيصح الاستدلال بعدم النصب على عدم  
وجوب الضمان لان ضمان النصب لا يكون بلا غصب وفيه كلام ذكره  
ابن نجيم (قوله وليس بحجة عندنا) يعني حجة مزمنة كما يظهر (قوله وفيه  
نظر بطله ابن كمال باشا) وذلك انه ان اراد عدم الدلالة بطريق القطع  
فلا نزاع وان اراد بطريق الظن فمتنوع فمما ماذكر نصب الدليل في غير محل  
الخلاف لان الخصم لا يدعي ان موجب الحكم يدل على المقابل الدال على البقاء  
سبق الوجود مع عدمه من المتأني بمعنى انه يفيد عن البقاء والظن واجب الاتباع  
واجاب عنه في الاتوار كما ذكره المحقق انقضى باننا لانسلم ان كل ظن حثروا  
المعتبر ما قام الدليل القطعي على اعتباره كالتعديس وخبر الواحد ولم يوجد  
ههنا دليل قطعي ولا غنى على اعتباره فلا يكون ملزما على الغير كالتن  
الحاصل بالغيري (قوله اي ملزمة لامر لم يكن) كان انما سبب ان يقول اي  
شبهة بل ملزمة او يقول اي ملزمة الخصم بل الانسب اجمع بينهما كما قال المص  
في شرحه هو حجة لا قاسما كان على ما كانوا لا يصلح بحجة في حق الاثام على  
الخصم ولا لاثبات امر لم يكن لان الطاهر ان الحكم متى ثبت بقي وان كان الدليل  
المثبت لا يوجب البقاء والطالع حجة لا بقاء ما كان لا لازما على الغير (قوله  
وفي الضرر والوجه الخ) في التلويح ما يفيد ان ما اختاره في الضرر هو المراد

استصحاب (حال البقاء على ذلك موجب) اي دليلا لما (عند الشافعي) وكثير من الحنفية ذكره  
ابن نجيم (وعندنا لا يكون حجة موجبة) اي ملزمة لامر لم يكن (ولكنها حجة دافعة) اي مبقية ما كان على ما كان كالد  
فصل حجة الدفع لا للازام وفي الضرر والوجه انه ليس بحجة اصلا والدفع استمرار عدمه الاصل (حتى قلنا  
في الشفعي اذا بيع من الدار وطلب الثمن من الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب بما في يد من القول قوله) اي المشتري

(ولاجب الشبهة الابينة) فيهما الطالب على ملك ما في يده لان البدليل الملك ظاهر او الظاهر  
لادفع لالزام (وقال الشافعي بحسب خبره) لانه يصلح للدفع والالزام عند (و) مثله (الاحتجاج  
بتعارض الاشياء كقول زفر المرافقي ان من الغايات ما يدخل في النفا) نحو اني المجد الاقصى (ومنها  
ما لا يدخل) نحو فطرة الى ميسرة والبصرة لا تدخل في امهال التريم ونحو مما عمو الصيام الى القيل  
(فلا تدخل المرافقي بالشك) ٢٤١ (وهذا) فاسد لانه (مجل خبر دليل) لان الشك حادث

لنا وعبارته وعندنا حجة لدفع دون الاثبات فان قيل ان قام دليل على  
كونه حجة يلزم ثبوت الوجود اعني كونه حجة للاثبات والدفع والالزام  
ثبوت عدم اجيب بان معنى الدفع ان لا يثبت حكم وعدم الحكم مستندا  
الى عدم دليله والاصل في الصمد الاستمرار حتى يظهر دليل الوجود  
(قوله المس والاحتجاج بتعارض الاشياء) هو ابقاء الحكم الاصل  
في التنازع فيه ناه على تعارض الاصلين المذنب يمكن الحاشية بكل واحد  
منهما (قوله لانه قياس بلا مقياس عليه) لان نفس المس ان جعل مقياسا  
عليه لزم قياس المس على المس وان جعل المس مع وصف آخر لزم ان  
لا يكون الفرع نظيرا للاصل (قوله فلا يمكن عدم المنع عن التكفير دليلا  
على فساد الكتابة) اي فيلزم عليه اقامة الدليل على ان يصح من  
عقد الكتابة مانع من جواز اعتناق صحيح لاستدلال يجوز لا عتق  
على فساد الكتابة قبل تامة دليل يكون فساد (قوله وهو حجة  
للتناقض) قيل المسؤل عن حكم الحادثة اذا اجب بانظر الى طب  
الدليل منه ثلاثة اقسام من لا يوجب منه الدليل بالاعتناق وهو من قال  
لا عمل بحكم الله تعالى في الحادثة بجهه بدليله ومن يوجب منه دليل  
بالاتفاق وهو من ادعى ان حكم الله تعالى الجواز مثلا او عدمه لا يتناسبه  
مدعي ومن هو مختلف كالذي ادعى نفي حكم الله تعالى في حادثة ويدهى  
ذلك مذهبا ويدهى غيره اليه فان نحل اختلافوا فيه قال اصحاب النواهر  
لادليل على معتقد الذي لا في حق نفسه ولا في حق غيره هذا لا يتقوا ما شئنا  
بل يكفيه التمسك بالدليل وقال البعض يجب على ائمة نيل  
في التعليقات دون التبرعات وعنده وهو مذهب الجمهور فادليل ليس  
بحجة اصلا لا في النفي ولا في الاثبات لان لادليل قبي لم دليل فكيف يكون  
دليلا ونعامة في ابن نجيم

### حكم مقياس

(قوله المس ووجه ما يطله الخ) اي جملة من يقع التعليل لاجله يعني ن  
دون الآية (نعمان) وعنده هذا (٣١) مسبة بين قيس والقيس عليه او شبه  
الاحتجاج بالدليل او مخرجة من عند صاحب هو مر وعنده جمهور ليس بحجة صلا في ثبات ولا في نفي  
فيطلب الدليل من سابقه بمت جيم (او حكمه قيس) (وجهه ميسر لاربعة قسام) هذان  
حكمه (اثبات) لسبب (زوجي) بامر جيم (ووصفه ثبات شرط ووصفه ثبات الحكم او وصفه)  
فان جيب (كالجلسية لحرمة النسب) بفتح النون

ما يصلح لتعليل اربعة لكن الثلاثة الاول ان لم يوجد لها اصل تقاس عليه  
لا يصح تعليلها لانه لا يجوز التعليل عندنا بالاتعية الحكم من المصل  
النصوص الى محل آخر فالتعليل يختص بالتعية لا يجوز لاجل اثبات سبب  
او صفة لان اثبات الشرع بالراى ولا لاثبات شرط الحكم شرعى او صفة بحيث  
لا يثبت الحكم بونه لان هذا ابطال للحكم الشرعى ونسخه بالراى ولا لاثبات  
حكم او صفة ابتداء لانه نصب احكام الشرع بالراى فلا يجوز شئ من ذلك  
الا اذا وجد له في الشريعة اصل صالح لتعليل فيعمل ويتعدى حكمه الى  
محل آخر وعلى هذا اوردان في مثله لاثبات الشرط بالشهود في الكاح  
بحنا وهو انه وجد لجواز النكاح بلاشهود اصل وهو عقود المعاملات  
فان النكاح منها دليل انه يصح من الكافر واجيب بان اشراط الشهود  
فيه باعتبار انه عقد مشروع للناسل وانه يرد على محل ذى حظر مصون  
عن الابتدال فلاظهار حظره يختص باشراط الشهود ولا يوجد اصل  
في المشروحات بهذه الصفة ليقاس عليه ( قوله اى الجنس باقراده علة  
محرمه لبيع نسيتة عندنا الخ ) اختلف الفقهاء في ان الجنس باقراده هل  
يحرم البيع نسيتة ام لا وهذا اختلاف وقع في موجب الحكم فلم يصح  
اثبات كون الجنس موجبا للحكم بالراى لانا لا نجد اصلا يقيسه عليه ولا يقيمه  
بالراى ايضا وانما يكون الجنس باقراده يحرم النسيتة باشارة النص  
اودلالته او اقتضائه لامرانه يثبت باشارة النص ان علة الرأ القدر والجنس  
ووجدنا في النسيتة شبهة الفضل وهى الحلول في احد الجانبين لان التد  
خير من النسيتة فالجنس من حيث انه بعض العلة اخذ شبهة العلة فثبتنا له  
شبهة الرأ لان الشبهة كالحقيقة في هذا الباب حتى فسد البيع بمجازفة  
بشبهة الرأ ( قوله فانهما شرطان بالنص ) ضمير التثنية راجع الى صفة  
السوم والشهود وحاصله ان العامة اشترطوا الوجوب الزكاة السوم  
اشراط صفة القو ولو قدريا في اموال التجار والشهود في النكاح وفيما  
خلاف مالك فلم يشترط السوم ولا الشهود بل شرط الاعلان في النكاح  
ولا يصح اتكلم فيما تقيلا ولا اثباتا بالراى بل بالنص فاستدل بقوله تعالى  
خذ من اموالهم صدقة الآية وبقوله عليه السلام اعلنوا في النكاح  
واستدل العامة بقوله عليه السلام في خمس من الابل السابعة شاة وقوله  
لانكاح الابشهود ( قوله غير مشروعة عندنا ) يشير الى خلاف الشافعى

اى الجنس باقراده علة  
محرمه لبيع نسيتة عندنا  
باشارة النص لما في النسيتة  
من شبهة الفضل وشبهة  
الرأ كحقيقته ( و ) وصف  
الموجب ك ( صفة السوم  
في زكاة الانعام ) الشرط ك  
( الشهود في النكاح  
فانهما شرطان بالنص  
وفيما خلاف مالك ( و )  
وصف الشرط ك ( شرط  
العدالة والذكورة فيها )  
اى في الشهود فانهما ايضا  
بشرط لاطلاق لانكاح  
الابشهود ورواية وشاهد  
عدي لم نصح ( و ) الحكم ك  
( البتراء ) اى الر كمة  
الواحدة غير مشروعة  
عندنا انتهى ( و ) صفة  
الحكم ك ( صفة  
الوتر

وهي واجبة عند الامام (ع) ٢٤٣ (و الرابع) بما يعمله (تعدي حكم النص الى ما لا نص فيه ليثبت فيه بنسب

الرائى فالتعدي حكم لازم)

لتعليل (عندنا) حتى يطل

التعليل بدون التعدي (جائز

عند الشافعى) فيوجد

التعليل بدون القياس (لانه

يحوز التعليل بالعلة

القاصرة) على محل النص

(كالتعليل) لربا (بانجية)

وهي مختصرة على الذهب

الفضة اذ غير الجرين

لم يخلق ثمنا قلنا الحكم

في الاصل ثابت بالنص حل

ام لا وانما يحوز التعليل

للاعتبار وتعليلنا لمزكاة

بانجية لتعدي الى الحلى

(والتعليل للاثلاث

الاول وثيقه) بالرائى (باطل)

لان ثقيها ليس بحكم شرعى

وفي التلويح الحاصل

ان التعليل لا يثبت العلة

او الشرط او الحكم اتدا

باطل بالاتفاق ولا يثبت

حكم شرعى مثل الوجوب

والحرمة بطريق التعدي

من صل موجود فى الشرع

ثبت بنسب ولا جاع

جائز فذلك اذ ليس بعد ذلك

(فمبق) لا تضمن لقياس

(لا ريع) وهو تعدي

حكم نص وهو على

وجيهين لان اتعدي

ان كانت منه على العلة

نطهرتة قياسا لو بطلت فلا ضمان

فانه اثبتها قوله صلى الله عليه وسلم فاذا خشيت الصبح فاور بواحدة

والتي رانصغيرا البراء تايت الايت وهو في الاصل القطوع الذنب ثم جعل

عبارة عن الناقص كذا في ابن نجيم من المغرب (قوله وهى واجبة عند

الامام) (ملا حديث ان الله زادكم صلاة الا وهى التوروقا والشافعى

سند حديث ثلاث كتبت على ولم تكتب عليكم منها التور) قوله النص ليثبت

فيه) اى ليثبت حكم النص فيما لا نص فيه (قوله فيوجد التعليل بدون

القياس) فيكون عنده التعليل اهم من القياس بخلافه عندنا فانها شئ

واحد (قوله وهى مختصرة على الذهب والفضة) لعل العبارة بلفظ على

بدل عن ثم معنى اقتصار التهمة عليها انها لاتعديا الى شئ آخر مما

سواها فلهذا لم يميز عند الشافعى الربا فى القياس والرصاص ونحوهما

لانه حلل بانجية وهى مختصرة على الذهب والفضة (قوله قلنا الحكم

في الاصل الخ) جواب عن تجويزه التعليل بالعلة القاصرة واثبات لزوم

التعليل لتعدي وبيان ذلك ان العلة القاصرة لا فائدة لها في اثبات الحكم

التي هي فيه اذ الحكم في الاصل ثابت بالنص حلل اولوا وانما يحوز

التعليل للاعتبار راي القياس والعلة القاصرة لانجية فيها فلا يجرى

فيها التعليل (قوله وتعليلنا لمزكاة بانجية الخ) جواب

عامى بورد علينا من ان التهمة علة قاصرة ولا تجوزون التعليل

بها فكيف علمتم لمزكاة بانجية والجواب ان تعليلنا لمزكاة بها لانها

متعدي فيها الى الحلى لان التهمة موجودة فيه باصل الحلقة وهذه

الصفة لا تبطل بصبرورته حليا بخلاف تعليلكم بها لربا فانها لاتعدي

فيه الى غير الذهب والفضة (قوله اذ ليس بعد ذلك) ليس هذا في

كلام التلويح والمناسب اسقاطه اوز يادته بعد قوله باطل بالاتفاق ثم قال

في التلويح بعد ذكر الاتفاق في الموضوعين واختصوا في التعليل لاثبات لسببية

او الشرطية بطريق التعدي من اصل ثابت في اشرع بمعنى انه ثبت

نص او اجماع كون الشئ سببا او شرطا لحكم شرعى فهل يجوز ان يمس

شئ آخر علة او شرطا لذلك الحكم قياسا على انشئ الاول عند تحقق

شرايط القياس مثل ان تجعل القوطة سببا لوجوب الحديق على زنا وتصل

النية في الوضوء شرطا لصحة الصلاة قياسا على النية في اتيم فذهب كثير

من علماء المذاهب الى امتناعه وبعضهم انى جوازوه وهو اختيار فخر الاسلام

نطهرتة قياسا لو بطلت فلا ضمان



﴿ مصب الاستحسان ﴾ (والاستحسان اسم لدليل يقابل ﴿ ٢٤٤ ﴾ القياس الجلي (يكون بالآثر والضرورة

والاجماع والقياس الخفي)   
 امثلة ذلك (كاسلم) فانه جاز   
 بالآثر وهو من اسلم منكم   
 فليسلم في كيل معلوم (والا   
 مستصناع) جاز بالاجماع   
 لتعامل الناس (وتطهير   
 الاواني) والآثار والحياض   
 للضرورة الموجهة الى   
 التطهير (وطهارة مؤر   
 سياح الطير) بالقياس الخفي   
 لانها تشرب بمقارها وهو   
 عظم وهو ليس بنجس من   
 الميت فالحى اولى فصار   
 لهذا باثنا بنجد ذلك   
 الطاهر في مقابله فسط   
 حكم الطاهر لعدم لكنه   
 مكروه لانها لا تتركز عن   
 الميت فكانت كاللذاجة   
 الصلاة (ولما صارت العلة   
 عندنا علة باثرا) خلافا   
 لاهل الطرد كما (قدما   
 على القياس الاستحسان   
 الذى هو القياس الخفي   
 اذا قوى اثره) اى تأثيره   
 كما (وقدما القياس لصفة   
 اثره الباطن على الاستحسان   
 الذى ظهر اثره وخفى   
 فساد) لان العلة لقوة   
 اثر العلة دون ظهورها   
 (كما اذا تلى آية ان سجدة   
 في صلاته فانه) يكفي ان   
 (يركع بها) تأويلا مجبة   
 ثم يعمد الى التيمم (قياسا) لان

واتباعه رجعهم الله تعالى فلذا احتاجوا الى التفصيل والاشارة الى التسوية   
 بين الحكم والسبب والشرط في انها يجوز ان تثبت بالتعليل ان وجودها اصل   
 في الشرع ويمتنع ان لم يوجد وتماه فيه

### ﴿ مصب الاستحسان ﴾

(قوله اسم لدليل يقابل القياس الجلي) كذا في المس وفي التلويح قد   
 استمرت الارجاء الى اسم لدليل متفق عليه نصا كان او اجماعا او قياسا خفيا   
 اذ وقع في مقابلة قياس تسبب اليه الافهام حتى لا يطلق على نفس الدليل   
 من غير مقابلة فهو جهة عند الجميع من غير تصور خلاف ثم انه غلب في اصطلاح   
 الأصول على القياس الخفي خاصة كما غلب اسم القياس على القياس الجلي   
 تمييزا بين القياسين واما في القروع فاطلاق الاستحسان على النص والاجماع   
 عند وقوعهما في مقابلة القياس الجلي شائع (قوله فانه جاز بالآثر) اى مع   
 ان القياس باي جواز لم يعمد المعهود عليه عند العقد (قوله النص والاستصناع)   
 مثل ان يامر انسانا بان يخرز له خفا بكذا وبين وصفه ومقداره ولم يذكر له اجلا   
 والقياس يقتضى ان لا يجوز لانه بيع معدوم لكنهم استحسنوا تركه بالاجماع   
 لما ذكر من تعامل الناس (قوله للضرورة الموجهة الى التطهير) يعنى ترك   
 القياس وهو ان لا تطهر بعد تبسها لتعرض الماء على الخوض والبر ونحوهما   
 للتطهير للضرورة (قوله لانها تشرب بمقارها الخ) بيان لوجه القياس   
 الخفي ومقتضى القياس الط نجاسته لان لحمه حرام كسور سباع البهائم وكان   
 المناسب ذكره ايضا ليرجع اليه اسم الاشارة في قوله بعدم ذلك الطاهر   
 في مقابله (قوله النص ولما صارت العلة عندنا علة باثرا الخ) شروع فيما   
 يرجع به احد القياسين على الاخر وحاصله انهم قسموا الاستحسان الى ما قو   
 اثره والى ما خفى فساد وظهرت صحته وقسموا القياس الى ما ضعف اثره   
 رالى ما ظهر فساد وخفى صحته قال الاول مقدم على كل الثاني وثالث الثاني   
 مقدم على ثاني الاول لانه مذبمة لمظاهر بطوره ولا باطن ببطونه وانما   
 البرة لقوة الاثر في مضمونه لان العلة انما صارت علة باثرا فيسقط ضعف   
 الاثر بمقابلة قوى الاثر ظاهر اكان او خفيا مثال ما اجتمع فيه اول كل منهما سباع   
 الطير القياس نجاسة سورها قياسا على سباع البهيم ولا حصان القياس   
 الخفي على الادبى اضعف اثر القياس الى مؤثره وهو مخالفة العباد الجس   
 لركن وسجود ذكر كالتأين المحصر ﴿ فانه علة

ولذا اطلق الركوع على السجود في قوله تعالى وخر راکعاً اي ساجداً مجازاً ( وفي الاستحسان لا يبرئ )  
 الاستحسان لانه المأمور به وبالقياص يحمل قوة الركوع ان يبرئ من التبرير انما سأل تقديم القياص  
 اثنا عشر وعشرون ( ثم المستحسن بالقياص ان يفرق تعديته ) لانه قياس وقدر ان حكمه التعدية  
 ( بخلاف الاقسام الاخر ) ﴿ ٢٤٥ ﴾ وهي المستحسن بالاجماع والاثار والضرورة لانها

مطلوب بها من من القياص  
 فلا تقبل التعدية ( الا يرى  
 ان الاختلاف ) بين البائع  
 والمشتري ( في ) مقدار  
 الثمن قبل قبض البيع  
 لا يوجب بين البائع قياصاً  
 جلياً لانه ليس بتكرار ظاهرها  
 ( ووجه استحصان ) لان  
 البائع يتكر وجوب تسليم  
 البيع باقل الثمن والمشتري  
 يذهب ويتكرر الزيادة فيها قلن  
 ( وهذا ) اي وجوب  
 الصالح قبل القبض ( حكم  
 تعدى الى الوارثين ) حتى  
 لوماتها واختلف وارهها  
 فيه نعم لهما ( و ) الى  
 ( الاجارة ) اذا اختلفا في  
 البدل قبل استيفاء العقود  
 عليه فصالحاً وتراد العقد  
 لان كلاهما يصلح مدعياً  
 ومكراً ولاجرة تحتل  
 قسماً وفي التعليل تم تصح  
 ودفع ضرر عن كل منهما  
 ( و ) لا اختلاف ( بعد )  
 لقض ( تباع ) فلم يجب  
 الى الوارثين ولا جارة لانه غير معقول المعنى ذليلاً لا يكر شيئاً فقتصر على مورد النص وهو  
 تحالفهما حال قيام السلمة ﴿ شرط الاجتهاد ﴾ ( وشرط الاجتهاد ) هو لغة بين الواسع واصطلاحاً  
 استيفاء اقيقه التوسع لتعصيل طـ بحكم شرعي

#### ﴿ شرط الاجتهاد ﴾

لما كان بحث الاصول من الادلة من حيث انه يستنبط منها الاحكام وطريقه

بين البائع ( الا بالار ) وهو اذا اخذ اثباتاً ببيان والسلمة فتمت تحالفاً وتراد ( ثم تصح تعديته )  
 الى الوارثين ولا جارة لانه غير معقول المعنى ذليلاً لا يكر شيئاً فقتصر على مورد النص وهو  
 تحالفهما حال قيام السلمة ﴿ شرط الاجتهاد ﴾ ( وشرط الاجتهاد ) هو لغة بين الواسع واصطلاحاً  
 استيفاء اقيقه التوسع لتعصيل طـ بحكم شرعي

يشتمل الاستدلال على قياسي فين القياسين والاجتهاد عموم وخصوص ( ان يحوى ) المجتهد ( علم الكتاب بما فيه ) فتدويرهما ( ووجوهه التي قلنا ) كالحاصل والعام ( وعل السنة بطريقها ) كالتواتر والاحاد ( وان يصرف وجودها قياس ) السابقة ( وحكمه الاصابة بغالب الراى حتى قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب والحق في موضع الخلاف ) اى في المسائل الفقهية ﴿ ٢٤٦ ﴾ ( واحد ) والمصيب عند

اختلاف المجتهدين واحد  
بله على ان الله تعالى في كل  
صورة من الحوادث حكما  
مينا عند اهل السنة والجماعة  
( يا ابن مسعود في القوضة )  
التي لم يسم لها مهر اجتهد  
برائى فان يكن صوابا فمن الله  
وان يكن خطأ فنى ومن  
الشيطان ولم ينكر عليه احد  
فكان اجاباتهم ان الحق  
واحد ( وقالت المعتزلة كل  
مجتهد مصيب ) بناء على ان  
الحكم عندهم مادي الدير اى  
المجتهد ولا حكم في المسئلة  
عندهم قبل الاجتهاد  
( والحق في موضع الخلاف  
متعدد وهذا ) اختلاف ( في  
التقليات ) اى الاحكام  
الشرعية ( لافى التقليات )  
التي من اصول الدين والخلق  
فيها واحد اجابوا المطلوب  
هو اليقين الحاصل بالادلة  
القطعية اذ لا يقل حدوث  
العالم وعدمه وجواز روية  
الصانع وعدمها فخطئ

الاجتهاد ذكره في بحث القياس وانما يبين نفس الاجتهاد لشهرته ( قوله يشتمل  
الى استدلال على قياسي ) لانه لا يتخلون من ان يكون في مورد النص او غير مو الاول  
استدلال على والثاني قياسي وقيد بالظن لان الاستدلال بالمسائل الفقهية قد يكون  
قطعيًا كافي صورة الاختصاص والضرورة ( قوله فين القياسين ) اى الظاهر  
والخفي المسمى بالاشخصان والاجتهاد عموم وخصوص اى مطلق والاجتهاد  
اهم لانفراد في الاستدلال فكل قياس اجتهد ولا عكس ( قوله لغة وشريعا )  
امالفة بيان يعرف معاني القدرات والركبات وخواصها في الاقادة فيفتقر  
الى اللغة والصرف والنحو والعاق والبيان اهم الان يعرف ذلك بحسب  
السليقة اى الطبع واما شريعا فبان يعرف المعاني المؤثرة في الاحكام  
شلا يعرف في قوله تعالى او جاء احد منكم من الضايظ ان المراد  
بالضايظ السعدت وان حلة الحكم خروج النباسة من بدن الانسان  
الحى والمراد بالكتاب فمر ما يتعلق بمعرفة الاحكام والمعتبر هو العلم بموافقتها  
بحيث يتكمن من الرجوع اليها عند طلب الحكم لالعلم عن ظهر القلب كذا  
في التلويح وكذلك المراد من السنة فمر ما يتعلق بالاحكام بان يعرفها بمقتضاها  
وسندها وفي ذلك معرفة حال الرواة والمراد معرفة ضمن السنة بمعانيه لغة  
وشريعة واقسامه من الخاص والعام ( قوله المص وان يعرف وجوه  
القياس ) اى يشر ايظها واحكامها واقسامها والمقبول منها والمردود على  
ذلك ليتكمن من الاستنباط الصحيح وكان الاولى ذكر الاجماع ايضا اذ لا بد  
من معرفته ومعرفة مواضع تلا يخالفه في اجتهاده كذا في التلويح ( قوله  
قال كل مجتهد مصيب في التقليات ايضا ) اى التي لا يرم منها الكفر كسئلة خلق  
القرآن واراد به في الامم والخروج عن عبدة التكليف لان اجتهاده مطابق للحق  
والى مذهبه المعتزلة ما لا غاية لاشريعة كذا في جامع الامرار ( قوله اى في نفس  
اجتهاده ) بمعنى انه يكون منه فلا شريعا يكون ما جورا ( قوله وهو تخلف الحكم  
في بعض الصور الخ ) فيكون نسبة هذا معنى تخصيصا لان الله باعتبار حلولها  
في محال متعددة توصف بالعموم وان لم يكن لها عموم حقيقة واذا وصفت بالعموم  
يكون استخراج بعض المحال عن تأثيرها تخصيصا ( قوله المص فصار مخصوصا )

فيا يخطئ ابتداء وانتهاء ( اى على قول بعضهم ) اى المعتزلة وهو الصبرى قال ﴿ اى ﴾  
كل مجتهد مصيب في تقليات ( ضاع ) المجتهد اذا اخطا كان محظنا ابتداء وانتهاء عند البعض ( كاي منصور  
( والخضارة مصيب ابتداء ) اى في نفس اجتهاده ( محظى انتهاء ) اى في اصابة المطلوب ( ولهاذا ) ليكون المجتهد  
يخطئ ويصيب ( قلنا لا يجوز تخصيص الله ) وهو تخلف الحكم في بعض الصور عن الوصف المدعى عليه

(لأنه يؤدي إلى تصويب كل مجتهد خلافاً لغيره) كالمؤمنين جوزوا الخصيصها (وذلك أي التخصيص (أن يقول المعلن) كانت علي توجب ذلك) الحكم (لكنه لم يجب مع قيامها) أي لم يثبت مع تلك العلة (لما منع فصار مخصوصاً من العلة بهذا الدليل) وهو المانع (وعند عدم الحكم) في صورة التخصيص عند التخصيص (ناه على عدم العلة) فأنهى جملته دليل الخصوص **﴿ ٢٤٢ ﴾** حملناه دليل العدم (ويبان ذلك) (الخلافاً) في الصائم

الثام إذا صلب المانع حلقه  
مكرها (أنه يفعد الصوم  
قوات ركنه ويزم عليه  
الناسي) فإن صومه لا يفسد  
مع قوات الزكن (فإن إجاز  
الخصوص) أي تخصيص  
العله (قال امتنع حكم هذا  
التعليل بعمد المانع وهو الأثر)  
وهو ثم على صومك  
فإنما طمك الله مع بقاء العلة  
(وقلنا امتنع الحكم) في  
الناسي (لعدم العلة) وهو  
قوات الزكن حكماً (لأن فعل  
الناسي منسوب إلى صاحب  
الشرع) حيث قال فأنما  
اطمك الله (فستطهه حتى  
الجنابة) وصار أكله كلا  
أكل حكماً (وبقي الصوم  
لغير ركنه لا مانع مع قوات  
ركنه) بخلاف الثام لأن  
قوات تركن مضاف إلى  
غيره من له لحق فاعتد (ويفي  
على هذا) تخصيص (تقديم  
الوانع وهي خمسة) لا استرا  
(مانع يمنع فقاد العلة كبيع  
البرومانع يمنع تمام العلة  
كبيع عبد الغير) بدليل أنه  
يطل بموته ولا يتوقف على  
إحالة الورثة (ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط) (ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية)  
لأنه من الممنوع بلا قضاء ورضى (ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار لعب) ثبوت الإذن مكن بنضاء الوارضى  
**﴿ دفع القياس ﴾** (ثم المعلن) أنواع هذا بيان دمه (وإن) على زعم القيسين (طردية) كقوله مر سداها (وؤثرة  
وعلى كل قسم ضروري من الدفع إما الطردية فوجوه مضمها) بالاسترا (أربعة) الأول (القول بموجب العلة وهو  
الزام ما يلزمه) أي قبول المسائل بما يثبت (العلل بتعليله)

أي فصار المحل الذي لم يثبت حكم العلة فيه مع وجودها مخصوصاً من العلة  
أي يخرجها عن كونه محل تأثيرها (قوله المص لأنه يؤدي إلى تصويب كل  
مجتهد) قال ابن نجيم بينه في التقرير بأن حصصة الاجتهاد ثبتت بعد تأخير  
بسلاته من المناقضة لظهور خطأ بانقضاءه فإن جاز التخصيص جاز لكل  
مجتهد إذا ورد عليه حتى أن يقول كانت علي تقتضي ذلك لكنها خصت  
لما منع بفض من التخصيص فيسلم اجتهاده عن الخطأ فيكون المجتهد مصيباً  
وتمامه فيه (قوله المص قسم الموانع) صبر في التمتع من هذا بقوله جله  
ما يوجب عدم الحكم خمسة ثم قال فالتخصيص ليس في الأولين بل في الآخر  
لأن التخصيص أن يوجد العلة ويختلف الحكم لمانع فالمانع مانع الحكم بتدويره  
العله في الأولين من الصور الخمس ليس كذلك لأن العلة لم توجد فيها وفي الثلاث  
الآخر العلة موجودة والحكم مختلف لمانع فخصيص العلة مفسر على  
الثلاث الآخر فلهذا المفضل في المانع الخمسة (قوله المص كبيع الخ) فإن  
البيع علة للملكات ثم والباع جميعاً وإذا ضيف إلى حر كان ذلك مانعاً من  
أصل الانقضاء لعدم المحل ولا علة في غير المحل (قوله بدليل أنه يبطل بموته الخ)  
دليل لمع التمام وإما دليل كونه منتقداً فلا يلزم بإجازه وغير المنتقد  
لا يصبر منتقداً بالإجازة ثم المراد بمنع تمام العلة في حق ذلك لأنها تامة  
في حق الساقط الفضولي حتى لم يكن له إبطاله (قوله البائع) كذا قيده  
في التقرير قال ابن نجيم والأولى الإطلاق لأن خيار المشتري يمنع لذلك  
للبائع في الثمن

### **﴿ دفع القياس ﴾**

لما كان القياس لا يتم إلا إذا خلا عن الدفع تعرض له بعد بيان شروطه وركنه  
وحكمه (قوله على زعم القاييسين) قيده لأن لعل الطردية ليست بطول  
شرطاً لما مر بيانه (قوله أي قبول المسائل الخ) لسان في عرف أهل النظر  
من اعترض على كلام المص والمعلن من قال قولاً من حقه التعليل عليه

إحالة الورثة (ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط) (البائع يمنع ملك المشتري) (ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية)  
لأنه من الممنوع بلا قضاء ورضى (ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار لعب) ثبوت الإذن مكن بنضاء الوارضى  
**﴿ دفع القياس ﴾** (ثم المعلن) أنواع هذا بيان دمه (وإن) على زعم القيسين (طردية) كقوله مر سداها (وؤثرة  
وعلى كل قسم ضروري من الدفع إما الطردية فوجوه مضمها) بالاسترا (أربعة) الأول (القول بموجب العلة وهو  
الزام ما يلزمه) أي قبول المسائل بما يثبت (العلل بتعليله)

مع بقاء الخلاف في الحكم (كقولهم) أي الشافعية (في صوم رمضان الصوم فرض فلا ينادى إلا بتعيين النية كالفرض فيعملوا وجوب التعيين حكما دارا مع وصف الفرضية فهي ٢٤٨ طردية (فقول عندنا لا يصح

في مادته فلا يشمل العرف والقاسم) قوله مع بقاء الخلاف في الحكم (أي الحكم المتنازع فيه وهذا معنى قولهم هو أن يسلم ما نفعه المستدل حكما لدليله على وجه لا يلزم تسليم الحكم المتنازع فيه وهو يلجئ العطل إلى القول بالتأثير لا بما يلزم موجب عنه في المتنازع فيه مع بقاء الخلاف احتاج إلى معنى مؤثر ضروري (قوله النزاع في أن الإطلاق تعيين أم لا) يعني أنا سلمنا أن التعيين واجب لكن لا يلزم منه ثبوت ما تنازعنا فيه وإنما النزاع فيما ذكر (قوله لعدم المزام) فإن الصوم تقرر بالشرعية في هذا الوقت وليس له مزام فصار إطلاق النية فيه بمنزلة التعيين فيصاب بمطلق الاسم كالتوحد في الدار فإنه يصاب باسم جنسه كإصابة باسم علمه (قوله بلا دليل) متعلق بأوجهه (قوله أنها حرة متعلقة بالجماع لا غير) أي فلا يجب بالأكل والشرب وقاسه على حدائنا فنقول لأنسلا أنها حرة متعلقة بالجماع بل ينسب الإفطار على وجه تكون جنائته متكاملة فلا يصل حدائنا والقرع كفارة الصوم والحكم عدم الوجوب بالأكل والوصف الضمنية المتعلقة بالجماع وقد منع السائل صدقه على كفارة الصوم (قوله كقولهم في آيات ولاية الأب بوصف البكارة أنها جاهلة بأمر النكاح (أو في نفس الحكم) كقولهم في مسح الرأس أنه ركن في الوضوء فيسن تليته (أو في نجته) أي الحكم (إلى الوصف) الملحق به كقولهم لا يفتي الأخ على أخيه إذا ملكه إذا بوضعية كان من الم (و) الثالث (مسألة الوضع) وهو أن يلقى على الوصف ضدا يقتضيه الوصف (كتعليقها بإيجاب الفرقة ب) سبب (إسلام أحد الزوجين) لاختلاف الدين

الابتنين النية وإنما النزاع في أن الإطلاق تعيين أم لا فمن (يجهز بإطلاق النية على أنه) أي الإطلاق (تعيين) لعدم المزام (و) الثاني (المسألة) وهي امتناع السائل من قول ما أوجبه العطل بل دليل (وهي) أربعة الاستفرا (أما أن تكون في نفس الوصف) كقول الشافعية في كفارة الإفطار أنها حرة متعلقة بالجماع لا غير (أو في صلاحه) أي الوصف (الحكم مع وجوده) كقولهم في آيات ولاية الأب بوصف البكارة أنها جاهلة بأمر النكاح (أو في نفس الحكم) كقولهم في مسح الرأس أنه ركن في الوضوء فيسن تليته (أو في نجته) أي الحكم (إلى الوصف) الملحق به كقولهم لا يفتي الأخ على أخيه إذا ملكه إذا بوضعية كان من الم (و) الثالث (مسألة الوضع) وهو أن يلقى على الوصف ضدا يقتضيه الوصف (كتعليقها بإيجاب الفرقة ب) سبب (إسلام أحد الزوجين) لاختلاف الدين

كأداة قلنا الإسلام حاصم لا يملك لأبطل فكان الوصف تابعا عن الحكم (و) رابع وجود (الناقضة) وهي تخلف الحكم عن الوصف المدعى عليه (كقول الشافعي في الوضوء والتيمم أنها طاهران فكيف افترا في النية فإنه يقتضي غسل الثوب والبدن عن النجاسة بلاية

ليضطر الى ان غسل الاعضاء ٢٤٩ \* المروضة تعبدى قلنا اذا قياس غسل كل البدن الا ان الشرع اقتصر

على بعض الاعضاء التي هي حدود البدن فان قياس الرجل ينهي طرفا الطول وباليدين طرفا العرض تبسيرا في الحديث لكثرة وقوعه وافر على القياس فيما اخرج فيه كالمى (واما العلل) المؤثرة فليس لسائل فيها بعد) اعتراضه عليها (المباينة) التي هي اساس المناظرة (الا الاعتراض ب) (لمعارضه) (الخالصة) لانها لا يحتمل المناقضة وفساد الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والسنة والاجماع) اذا ثبت الثابت بهذه الأدلة لا يحتمل ان يكون قاسدا ( لكنه اذا تصور منا قضاة ) على المؤثرة (يجب دفعه بطرق اربعة) اما الطريق " فيطلبها النقض (كما تقول في) تحليل (الخارج من غير السبلين) بالصلة المؤثرة (المنع من خارج) من البدن (فكان حدا كالبول فيورده عليه) نقضا (ما اذا لم يسئل) (الخارج يان لطرق اربعة" (قد دفعه اولاب) منع (الوصف) وهو منع وجود الصلة في صورة النقض (وهو انه ليس

وجوب الصلة بدون الحكم كوجوب النهاية في غسل التوب بدون وجوب التبة (قوله فيضطر الى ان غسل الاعضاء المروضة تعبدى) اي غير محمول المعنى فيشترط التبة تحقيقا لمعنى التعبد بمختلف تلهيم انطباقه حقيقى وانما اضطر الى ذلك لتقصي من المناقضة (قوله قلنا لا) اي ليس تعبدى (قوله المص فليس لسائل فيها بعد المباينة (المعارضه) ذكر في التوضيح في دفع الاعتراضات الواردة على العلل المؤثرة ستة انواع النقض وفساد الوضع وعدم الانكاس والفرق والمباينة والمعارضه فاما النقض وفساد الوضع والمباينة فقد قدم تعريف كل منهما واما المعارضه فسياتي واما عدم الانكاس فهو ان يوجد الحكم ولا يوجد العلة واما الفارقة فهو ان يبين في الاصل وصفه مدخل في العلية لا يوجد في الفرع وحاصله منع علية الوصف وادما ان العلية هي الوصف مع شئ آخر وقد بين المص انه لا قبل هنا الا بالمباينة والمعارضه واما المناقضة وفساد الوضع فلا لما قلناه واما عدم الانكاس فكذلك لانه لا يفسح في العلية لجوز ان يثبت الحكم بصل شئ كالمات باين رانته رالارث واما المؤثرة فسياتي حيث يشير اليها المص في آخر كلامه (قوله "لتي هي اساس المناظرة") منها وضعت على مثال الخصومات في الدعاوى انواعا في حقوق العبدية لعل يدهي لزوم الحكم انذرى راد اثباته على السائر "سئل منى عليه فكان يبيله الانكار فلا ينبغي له ان يتجاوز العادة الضرورة (قوله لا يحتمل ان يكون قاسدا) ولا متافضا لان هذه الأدلة لا يحتمل فساد الوضع ولا تناقض فكذا الثابت بها وهذا الذى ذكره المص مذهب بعض قلة في التذريح وجوابه ان ثبوت التأثير قد يكون ظاهريا فيصيح الاعتراض والنقض (قوله المص لكنه ذ تصور منا قضاة) اي قصص صوري يجب دفعه بطرق اربعة الاول الدفع بالوصف والثاني الدفع بمعنى الوصف الثالث الدفع بالحكم وهو منع تخلف الحكم عن العلة في صورة النقض والرابع الدفع بافرض وهو ان يقول القرش انسوية بين الاصل والفرع فكما ان "له" موجودة في الصورتين فكذا الحكم وكان ظهور الحكم قد ثبت خرف في فرع فكذا في الاصل فانسوية حاصلة بكل حال وقوله كما قول في الخارج الخ تمثيل بتعليق له "لنؤثر قو" ان النقض الصوري ودفعه بالطرق المذكورة (قوله ما انشردية فيطلبها النقض) "و" وفساد الوضع كما مر (قوله "و" يوجد اي يوجد هذا المعنى في ذنبه لان لجماعة

بخارج (نسمات الامصار) لان الخروج نقل (٣٢) من باطن الى ظاهر ولم يوجد فلا بد نقضا (م) دفعه ثانيا (بالمص) اي يمنع النقض (الثالث) الوصف دلالة

هو منع وجود المعنى الذي صارته العلة له (وجهه) وهو وجوب غسل ذلك الموضع (أي محل الخروج) (فيه أي هو)  
 وجوب غسل ذلك الموضع (صار الوصف) أي وصف خروج النجس (جده) أي انقراض الطهارة (من حيث أن وجوب  
 التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه) أي من البدن (لا يتجزأ) فإذا وجب غسل بعضه وجب غسل كله لكنه اقتصر  
 على الأعضاء لأربعة دفعا (الخرج ينسل الكل) (وهناك) ٢٥٠ أي فيما لم ينسل (لم يجب

غسل ذلك الموضع) لأن  
 ما لا يكون حدثا لا يكون  
 نجسا على الصحيح (فعدم  
 الحكم) وهو انقراض  
 الطهارة (لعدم العلة)  
 وهي الخروج (وورد  
 عليه) نقضا (صاحب  
 الجرح السائل قد قد  
 بالحكم ببيان أنه حدث  
 موجب فتطهيره بخروج  
 الوقت) للضرورة (و)  
 نفسه (بالفرض فإن  
 فرضنا) من التعليل  
 (التسوية بين الدم والبول)  
 حكمهما فتحصل (وذلك)  
 لأن البول (حدث فاذلزم)  
 أي دام (صار فوا) (ال) أجل  
 (في أم) أداء الصلاة في  
 (الوقت) فتم السجدة (فكذا  
 هنا) أي في الدم ليوافق  
 الفرع الأصل (وأما  
 المعارضة) وهي تسليم  
 دليل العلل وإنشاد دليل آخر  
 على خلاف حكمه (فهو  
 نومان معارضة) من حيث  
 إثبات تقيض الحكم (فيها  
 مناقضة) من حيث إبطال  
 دليل العلل إذا الدليل

الصحيح لا يقوم على التقيض (وهو العلل وهو نومان أحدهما قلب العلة حكما والحكم علة) لأنها  
 فلا يصح الاستدلال بالحكم (تتوهم) أي بعض لثاقفية (إن أنكار) أي أهل الذمة (جنس) يحد بكمهم مائة فيرجم  
 فيهم كاسين فنقول (بأنه لا يرد) (سلبون) إنما يحد بكمهم مائة لأنه يرجم فيهم (فهذا قلب بطل لعنهم) (والفصل  
 منه) أي إذا أراد أن لا يرد عليه هذا قلب طريقه (أن يخرج الكلام مخرج الاستدلال) بأن يجعل أحد الحكمين دليلا  
 على الآخر لا بطريق التعليل (فانه يمكن أن يكون الشيء دليلا على شيء وذلك الشيء يكون دليلا عليه)

وهو انما يصح اذا تساوى

كقولنا الصوم عبادة يلزم

بالنذر قلزم بالشروع فلا يقلب

بأنما يلزم بالنذر لانه يلزم

بالشروع (والثاني قلب

الوصف) اى جعل السائل

وصف لمحلل (شاعدا) لنفسه

اى حجة (على الخصم بعد

ان كان شاهدا لله كقولهم

فى صوم رمضان انه صوم

فرض) مقدمة اولى (فلا

يتادى الابعين لنية تحصر

العضاء) دليل الثانية

مقدمة كبرى: تتجذرها

لا يتادى الابعين النية (فلما

لما كان) صوم رمضان

(صوما فرضا استغنى عن

تعيين نية بصدق كصوم

القضاء) بعد الشرع

فانه حينئذ يستغنى عن التعيين

(لكنه) اى صوم القضاء

(يحيى من الشرع وهذا

تعيين قبله) فحصل تعيين

فيهما لكن بهذا المسار

لا يقع التناقض بينهما فلا يمكن

تغيير وصار صوم قضاء

بقلب نية حجة بعدد كمن

عبد الله قلبه لربّه وجه

آخر وهو ضعيف) نصد

(كقولهم فى صلاة: قل)

وصوم (هذه عبادة

لا يعضى فى ذمها)

دليلا على العلة بان بعيد التصديق بثبوته كما قال هذه الخشية قدمتها النار

لانها محترقة (قوله وهو انما يصح اذا تساوى) يعنى ان هذا الخاص لا يتأدى

فى المثال السابق لانه انما يكون عند تساوى الحكمين يعنى ان يكون ثبوت

كل منهما مستلزما لثبوت الآخر ليصح الاستدلال كافى بالنذر والشرع فانهما

سببا يحصل قرب زوايد وثبت ان النذر يلزم ابتدا الشرع وبالشرع

حصل فعل القرية فلان تجب مرأته بالدوام عليه اولى واذلزم الدوام

عليه يجب القضاء بطعمه بخلاف تعليل الشافعى رحمه الله اذ لا مساواة بين

الجلد والرجم من حيث الذات فان الرجم مهلك والجلد لا ومن حيث الشرط

فان الثبابة شرط الراجم دون الجاء فيمكن لاهذا الخاص فى مسألة الشرع

ولا يمكن له فى مسألة الراجم (قوله المص والثانى) اى من نوعى قلب وهو

معارضة فيها مناقضة امامه معارضة فانه يجب خلاف ما لوجه المعلن

بعليله من الحكم دليل اخر واما ان فيه مناقضة فلان فيه ابطال التعليل

الاول واخره من النوع الاول لان القلب الحقيقى هو الاول لكونه قلبا من تغيير

وزيادة على تعليل المعلن بخلاف هذا فانه زيادة عليه ضميرته تقديرا وتقسيرا

لاتبدل وتقسيرا (قوله فلا يمكن تغييرا) فيه رمز الى الجواب عما قيل ان هذا

القلب انما يتأدى بى ياد توصف وهذه الزيادة بقيد الوصف ويصير شيئا اخر

فيكون هذا معارضة لقلبا اذ من شرط انقلب ان يكون ذلك الوصف بالزيادة

وحاصل الجواب انما بالزيادة فصرنا الحكم الذى فيه التراجع فان التراجع فرض

عين ليس به غير فى وقته لا فى فرض مطلق فكان قياسه من القضاء بعد التعيين

بالشرع فيه واذا كان تقسيرا لم يوجب تغييرا بل اوجب تقريرا (قوله

المص وقد قلب العلة من وجه آخر الخ) اعلم ان فخر الاسلام رحمه الله

تعالى لما ذكر النوع الاول من المعارضة وفسرها بالقلب قال وبقبله

العكس اى العكس بقلب القلب لان القلب يذكر لا بطلان دليل المعلن

والعكس يذكر تغييره ولهذا يذكره للمعلن دون السائل مكان فى مقابته

ثم قال بعد تقسيم القلب الى نوعين واما العكس فليس من باب المعارضة

لكنه لما استعمل فى مقابلة القلب الحق بهذا الباب وهو نوعان احدهما

يعنى رد الشيء على سنه الاول وهو يصلح لتزجيم نعتن لدلائله على

ان الحكم زيادة تعلق بالعله حيث يتحقق بانها وذلك كقولنا مدرم مدرم

يلزم بالشرع كالحج وعكسه التوضو يعنى ان ما لا يلزم بالنذر لا يلزم



بالشروع وثانيهما بمعنى رد الشيء على خلاف سنده كما يقال هذه عبارة  
لا يعضى في فاعدها الخ ما ذكره المص ثم قال وهذا نوع من القلب ضعيف  
لانه لما جابحكم اخرى غير تقيض حكم المثل ذهبت المناقضة لان المستدل  
لم ينف التسوية ليكون اثباتها دافعا لدعواه ولذلك لم يكن من هذا الباب  
في الحقيقة ولان الاستواء حكم بجمل اى لانه يحتمل شمول الوجود وشمول  
العدم ولانه حكم مختلف في المعنى بالنسبة الى القرح والاصل اى فان من  
شرط القياس اثبات مل حكم الاصل في القرح ولم يراع هذا في العكس  
الامن جهة الصورة واللفظ لان الاستواء في الاصل اعنى الوضوء اما هو  
بطريق شمول انعدم اعنى عدم الوجوب بالنذر ولا بالشروع وفي القرح  
اعنى صلاة الفل اما هو بطريق شمول الوجود اعنى الوجوب بالنذر  
والشروع جميعا فلا يمانه فالصحيح انه لم يذكر اول نوعي العكس  
لما ذكرنا انه من مرجحات الملة وذكر ثانيهما وجهه من القلب كما  
ذكر فخر الاسلام لانه ليس بعكس حقيقة بل هو من انواع القلب ومع  
هذا ليس هو من هذا الباب كما ذكر فخر الاسلام بقوله ولذلك لم يكن من  
هذا الباب في الحقيقة اى لاننا المناقضة بين الحكمين لم يكن هذا النوع  
من باب المعارضة الحقيقية وان كانت معارضة صورة واردة في هذا  
الباب باعتبار الصورة ولهذا كانت معارضة فاسدة كما ذكر الش ( قوله  
اى لا يجب امامها اذا فسدت ) احتراز به عن الخلق فانه اذا فسد يجب  
المضى فيه ( قوله المص فيقال لهم الخ ) يعنى انه لو كان عدم وجوب  
المضى في القاسد عليه لعدم الوجوب بالشروع لكان عليه لعدم الوجوب  
بالنذر كافي الوضوء لما ذكر فخر الاسلام من ان الشروع مع النذر  
في الايجاب بمنزلة تامين لا ينفصل احدهما عن الاخر لان التاخر عهد  
ان يطيع الله تعالى فزعمه الواقفون له تعالى اوفوا بالعقود وكذا الشارع هزم  
على الايضاف فزعمه الاتمام صيانة لما ادى عن البطلان المسمى عنه بقوله  
تعالى ولا تبطلوا اعمالكم راذا كان كذلك يلزم استواء النذر والشروع  
في هذا الحكم اعنى في عدم وجوب صلاة الفل بهما واللازم باطل  
لوجودها بالنذر اجمالا كذا في التلويح ( قوله كما استويا في الوضوء )  
فان الشروع فيه لما لم يلزم لم يلزمه النذر وهنا يلزمه النذر فكذا  
الشروع فهذا عكس من حيث انه رد حكم الاول ضعيف من حيث انه

اى لا يجب امامها اذا فسدت  
( فلا تلزم بالشروع  
كالوضوء ) فانه لما لم يعضى  
في فاعده لم يلزم بالشروع  
( فيقال لهم لما كان كذلك  
اى النفل كالوضوء في عدم  
الامضاء ) وجبان يستوى  
فيه اى النفل ( عمل النذر  
والشروع ) كما استويا في  
الوضوء ( ويسمى هذا  
النوع من القلب ( عكسا

على خلاف سنده ( قوله اى شيها بالعكس الخ ) قال في جامع الاسرار  
اعلم ان العكس لغة رد الشيء على سنده ماخوذ من عكس المرأة فان نورها  
يرد بصر الباصر فيما وراء على سنده حتى يرى وجهه فانه في المرأة  
وجها وهذا النوع من القلب ليس بعكس حقيقة لانه لا يصدق عليه  
تعريف العكس ولهذا ذكره عامة الاصوليين في اقسام القلب ولم يذكره  
في العكس لكنه لما كان يشبه العكس من حيث انه رد الحكم الذي اطرده  
وان كان على خلاف سنده او رده فخر الاسلام في هذا القسم وتابعه المصنف  
( قوله باقسامه الخمسة ) اى التي يذكرها المصنف لكن قسمان منه  
محصيان وثلاثة فيها شبهة الصحة وقد تابع المصنف رحمه الله تعالى في ذلك  
الامام فخر الاسلام وفيه اضطراب اما الاول فلانه جعل احد انواع  
الخمس المعارضة بزيادة هي تفسير الاول وتقرير وهذا احد وجهي  
القلب لكن اجاب عنه في التلويح بان او رده تارة في المعارضة التي فيها  
مناقضة نظرا الى ان الزيادة تقرر وتكون من قبيل جعل دليل المستدل  
دليلا على قبحه معناه فيلزم ابطاله وتارة في المعارضة الخالصة نظرا الى  
الظن وهو انه مع تلك الزيادة ليس بدليل المستدل بعينه واما ثانيا فلانه  
جعل احدها ايضا وهو الرابع في كلام المصنف

### ❦ القسم الثاني من قسمي العكس ❦

( قوله المصنف سواء عارضه بضد ذلك الحكم بلا زيادة ) بان يذكر علة  
اخرى توجب خلاف حكمه من غير زيادة ولا تفسير فيقع بايراد العلة  
الاخرى محض المقابلة بالافتراض لا بطلان علة الخصم فينتج العمل بمصا  
ويفسد طريق العمل بالترجيح احدهما فيصير العمل بالراجحة وهذا الوجه  
اصح وجوهها كذا في ابن نجيم والثانية دونها في الصحة لعدم صحتها  
بلا زيادة بخلاف الاولى لكن يجب التصريح الى ترجيح فيها لاولى لانهما  
احدى وجهي القلب ( قوله فلا يسن ثلثه ) بعد اكماله كالسلسلة اكمالا  
المسح بزيادة على القرض وهي الاستيعاب وقد تقدم بيان تقريره ( قوله  
فتمسح ) اى ينكسها غير الاب والجد من الاولياء اى بيت لغيرهما عليها  
ولاية الانكاح بعلة الصفر ( قوله قياسا على المال ) فانه لا ولايته على  
مالها فتصور الشقة فالتمة هي قصور الشقة لان الصفر على ما يفهم من ظهري

اى شيها بالعكس من حيث  
انه رد الحكم الذي اطرده  
وان كان على خلاف سنده  
❦ القسم الثاني من قسمي  
العكس ❦

( والثاني المعارضة

الخالصة ) من معنى المناقضة

( وهي ثومان احدهما )

المعارضة ( في حكم القرض

وهو صحيح ) باقسامه الخمسة

( سواء عارضه ) اى عارض

السائل المعلن ( بضد

ذلك الحكم بلا زيادة )

كقولهم المسح ركن في

الوضوء فيسن ثلثه

كالسلسلة فقول سلم قياسكم

لكن عندنا ما ينضم هو انه

مسح فلا يسن ثلثه كسبح

الخف وكاتيم ( او بزيادة

هي تفسير الاول ) كقولنا

انه ركن في الوضوء

فلا يسن ثلثه بعد اكماله

كالمسح ( او تفسير )

كقولنا في النجاسة انها صغيرة

فتسح كالتي لها اب فقالوا

هي صغيرة فلا يولى عليها

بولاية لاختوة قياسا على المال

لكنه نفي لغير التنازع فيه (أو عارضه بما فيه في الملبس) ٢٥٤ الملل (أو إجابات الملبس في الملبس لكن

تكون (نحوه عارضة) (السك) (الاول) كقولنا الكافر يملك بيع العبد المسلم فيملك شرأؤه كالمسلم قالوا بهذا المعنى وجبان يستوى ابتداء المالك وشأؤه فلا يصح الشراء لكنها عارضة لم تحصل بموضع الزرع فتكون فاسدة (أو في حكم غير الاول لكن فيه نفي للاول) كقول أبي حنيفة رحمه الله في النسيء اخبرت بموت زوجي واعدت تزويجا وولدت فمجهل الزوج الاول فالولد للاول لأن فراشه صحيح فيعارض بأن صاحب القرائش القاسد يستوجب النسب كالزوج غير شهود فولدت لكنها في الظاهر فاسدة لاختلاف الحكم لكن الصحيح ما أورده الجرجاني أن الاول من الثاني أن أحتمله الحال وإن الإمام رجع إلى هذا القول وعليه الفتوى كافي حاشية ابن الحنبل عن الواقعات والأسرار وقوله ابن نجيم عن الظهيرية (والثاني) المعارضة (في عدم الأصل) أي القيس عليه (وذلك باطل) بأقسامه الثلاثة (سواء كان) التعليل (معنى لا يتعدى) أي بعلته فاصرة (أو يتعدى) بعلته متعددة (إلى فرع يجمع عليه أو يختلف فيه) موجودة

المباراة والام يمكن معارضة خالصة كآبسه عليه في التلويح (قوله لكنه نفي لغير التنازع فيه) لأن الملل أثبت مطلق الولاية والمعارض لم يثبت بل نفي ولاية الآخر وقوع في قبض الحكم تغيير هو التمسك بالآخر ولم يحكم الملل من جهة أن الآخر اقرب القرابات بعد الولاد في نفي ولايته الم والنحو وهذا الاعتبار يصير لهذا النوع من المعارضة وجه صحة كذا في التلويح (قوله قالوا بهذا المعنى) وهو أن الكافر يملك بيع العبد المسلم (قوله لكنها معارضة لم تحصل بموضع الزرع إلى آخره) لأن فيها إجابات ملبسة الملل لأنه لا يثبت التسوية بين الابتداء والقرار وإنما أثبت التسوية بين البيع والشراء فلا تتصل بموضع الزرع فتكون فاسدة إلا أن فيها شبهة الصحة لأنه حيث أثبت استواء البقاء والابتداء غير المقارنة بين البيع والشراء فيصح البيع دون الشراء لأنه يوجب الملك ابتداء وبقاء والبقاء لا يصح فكذا ابتداء فيتصل بموضع الزرع من هذا الوجه لكن الاتصال للملل يثبت الإجابات التسوية بين الابتداء والبقاء وليس لمساكن إجابات التسوية ترجحت جهة الصاد فيها فلا تصح للدفع (قوله المصنوع في حكم غير الاول الخ) هذا القسم الخامس أي عارضه السائل بحكم مخالف الحكم الاول صورة ولكن فيه نفي الحكم الاول من حيث المعنى (قوله لكنها في الظاهر فاسدة لاختلاف الحكم) ولعدم الدافعة بينهما فإن الملل ملل لا يثبت النسب من الاول والسائل من الثاني ويبنى أن يطل نفيه عن الاول إلا أن النسب إذا ثبت من زيد لم يصح إثباته من غيره لعدم تصور ثبوته من شخصين فتضمنت هذه المعارضة نفي النسب وقد وجد ما يصلح سببا لاستحقاق النسب في حق الثاني وهو القرائش القاسد فصحت من هذا الوجه فاحتاج الإمام إلى الترجيع وهو كون الاول صاحب قرائش صحيح أولى بالاعتبار من كون الثاني حاضرا من فساد القرائش لأن صحة القرائش توجب حقيقة النسب والقاسد شبهته وحقيقة الشيء أولى بالاعتبار من شبهته ونفيه في التلويح بأنه ربما يقال بل في الحضور حقيقة النسب لأن الولد من مائه ورده في التعرير بأن الماه حذر فيما لعدم تعيينه من الثاني (قوله أن احتمله الحال) بأن تلد لسته أشهر فأكثر من وقت النكاح الثاني والأفوه من الاول وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قوله المصنوع في حكم غير الاول الخ) الثاني في حكمه (الأصل) بأنه ذكر المعترض في القيس عليه أنه لا تكون

(معنى لا يتعدى) أي بعلته فاصرة (أو يتعدى) بعلته متعددة (إلى فرع يجمع عليه أو يختلف فيه) موجودة

موجودة في القرع ويسند الحكم اليها حارضا للمحل في ملته (قوله كعارضه الشافعي ايات في الخطبة الخ) اي في قولنا ان هذه الربا فيها الكيل والجنس فيجزم بيع الجنس بجنسه متفاضلا كالخطبة (قوله بقوله علة الربا العلم) اي لا ما ذكرته من ان هذه حرمة بيع الجنس بجنسه متفاضلا الكيل والجنس كالخطبة (قوله وانه) اي هذا المعنى وهو التعليل بالعلم يمدى الى التعليل كالخطبة والخنتين مما هو دون الكيل ويمدى ايضا الى القواكه وهذا فرع مختلف فيه فيكون مثالا لقسم الثالث ومثال الاول قولنا الحديد بالحديد موزون مقابل بالجنس فلا يجوز متفاضلا كالذهب والنقصة فيعارض بان العلة في الاصل هي القيمة دون الوزن وانها عدمت في القرع وهو الحديث فلا ثبت فيه الحرمة ومثال الثاني ما اذا عارضنا في المثال الثالث بقوله ان المعنى في الاصل ليس ما ذكرته وانما هو الاقيبات والادسار وقد قدما في القرع فهذا معنى يمدى الى جميع عليه وهو الارز والذخن وهذه الوجوه كلها قاسدة لان ذكر علة اخرى في الاصل لا ينفى تعليل الملل لجواز اجتماعهما عتبتين في الاصل واذا جاز الاجتماع بلا دفع لم يمتنع بينهما عارضة ولان ما ذكره المعارض ان لم يمدى الى فرع هو قاسد لما مر ان حكم التعليل التحدية واذا بطل التعليل بطل المعارضة وان تعدى كانت المعارضة قاسدة ايضا سواء تعدى الى فرع يجمع عليه او يختلف فيه لعدم اتصالها بموضع النزاع لان من حيث انه يمتنع تلك العلة في هذا الموضع وذلك لا يوجب عدم الحكم ولا يصلح دليلا لعدم جمة اخرى فكيف عند مقابلة جمة (قوله ولا يقبل منه) جلة حاله او من السائل لان شرط صحة القياس تعليل الاصل ببعض اوصافه لا يجمعها اذ هو باطل فكان ذكر الفرق بينهما ذكر وصف آخر لم يذكره الملل راجعا الى بيان صحة التعليل وح يكون السائل ساعيا في ضد ما يرويه من الابصار فكان الوجه الممانعة اذ هي اساس المناظرة اذ السائل منكر فسياله الانكار دون الدعوى (قوله لانه صدر من لا ولايته) لانه غصب منصب لتعليل اذ السائل جاهل مسترشد في موقف الانكار فاذا ادعى عليه شيء اخر وقف موقف الدعوى وهذا بخلاف المعارضة فانها انما تكون بتعمام الدليل فالعارض ح لا يفتي به لابل بصر مدعيها ابتداء لا يخفى انه نزاع جدوي قصدون به عدم وقوع الخط في البحث والافهوا نافع في شمار النصاب فالوجه تعليل بما تقدم (قوله كقولهم) اي اصحاب الشافعي رحمه الله تعالى (قوله فتقنوا)

كعارضه الشافعي ايات في الخطبة بقوله علة الربا العلم وانه يمدى الى التعليل (وكل كلام صحيح في الاصل) اي في نفسه واصل وضعه (يذكر) في مقام السؤال (على سبيل المرافقة) اي على الفرق ولا يقبل منه (تذكره على سبيل الممانعة) فقبل منا كقولهم في اعتناق الراهن عبدالرحمن انه باطل كاليق قالوا ليس كاليق لانه يحتمل التسخ بخلاف العتق وهذا فرق صحيح لكنه لا يقبل لانه صدر من لا ولايته له على الفرق وهو السائل والوجه في براده على وجه الممانعة يقبل ان يقول ان القياس شرع لتعديده حكم الاصل لا تعبيره وانه لا يفسد وجود التعديده لان حكم الاصل وهو البيع لتوقف على جازة لمرتهن وانت في القرع وهو الاعتناق

اي قال اهل الطرد من اصحابنا في بيان الفرق بينه وبين البيع ( قوله التوقف على اجازة المرتهن اي ابتداء على الصبح انتهى ( قوله تبطل من الاصل ) او من اول الامر فليس المراد به هنا مقابل الترفع ( قوله لا يجوز فضضه بعد ثبوته ) حتى لو اجاز المرتهن لا يثبته اذ عاقبه عندك فكيف يصح قياسك وهو تقدير لحكم الاصل

### ﴿ بحث التعارض والتزجج ﴾

( قوله المص واذا قامت المارضة الخ ) شروع في بيان دفع المارضة بعد تحققها يعني اذا تحققت المارضة بان لم تدفع بشئ من الاعتراضات المذكورة من الممانعة والقلب وغيرهما كان السبيل فيه التزجج ( قوله المص وهو عبارة عن فصل احد المثلين ) قيل في هذه العبارة تسامح لان ما ذكره معنى الرجاء لا التزجج و اشار الش الى جوابه بتقدير لقط بيان بانه على حذف مضاف ( قوله لا يكثر العدد ) لانه لا رجحان فيه اذ التزجج لفظة طهار زيادة احد المثلين على الاخر وصف الاصل من قولك ترجعت الوزن اذ زدت جانب الموزون حتى مالت كفته فلا بد من قيام التماثل اولاً ثم ثبوت الزيادة بما هو بمنزلة التسايع والوصف بحيث لا تقوم به الممانعة ابتداء ولا تدخل تحت الوزن منفرداً عن الزيد عليه قصداً في العادة ( قوله المص حتى لا يتزجج القياس ) اي على قياس اخر يعارضه ( قوله المص وكذا صاحب الجراحات الخ ) صورته جرح رجل رجلاً بجراحة واحدة سالحه لقتل وجرحه اخر جراحات خطا كل واحدة منها سالحه لقتل وصورة الشفعة دار مشتركة بين ثلاثة لاحدهم سدسها وللآخر نصفها وثلثا لثالث فباع صاحب الثلث مثلاً نصيبه فطلب الاخر ان الشفعة يكون البيع بينهما نصيبين بالشفعة وعند الشافعي رجح الله الاثلاث لان الشفعة من مرافق الملك فيكون مضموماً على قدر الملك ( قوله المص وما يقع به التزجج ) اي تزجج القياس لاكل دليل والحصر في الاربعة منى على انه جرت مادتهم بذكرها والاقتدال في التلويح واما القياس فيقع فيه التزجج بحسب صدره او فرعه او علته او امر خارج عنه وتفصيل ذلك يطلع من صول ابن الحاجب ( قوله الصحيح ) احتراز عن العاصم كما يأتي بيانه ( قوله المص بقوة الاثر ) اي التأثير بان يكون احد

تبطل من الاصل مشيئة  
( واذا قامت المارضة كان السبيل فيه ) اي في دفعها ( التزجج وهو عبارة عن بيان فضل احد المثلين على الاخر وصفاً ) كترجج الشهادة بالمدالة لا بكثره العدد ( حتى لا يتزجج القياس قياس آخر وكذا الحديث والكتاب لا يتزجج بحديث او نص آخر وانما يتزجج بقوة فيه ) كفته الراوى واقصاه ( وكذا صاحب الجراحات لا يتزجج على صاحب جراحة واحدة حتى لو مات الجروح فتكون الدية على ما قلنا ( نصفين ) لان كل جراحة حلة تامة تصلح معارضا لاوصفاً مرجحاً ) وكذا الشفيعان في الشقص المبيع ( سبب ملك ) سهمين متفاوتين سواء اي متساويان ( في استحقاق الشفعة حتى ) لا يتزجج احدهما بكثره نصيبه بل ( يكون المبيع بينهما ) بالشفعة على عدد رؤسهما ( لان كل جزء حلة لشفعة لا وصف ) وما يقع به التزجج ( الصحيح ) اربعة بقوة الاثر كالاخصان في معارضة القياس

مثاله مالم ( وبقوة ثباته ) اى الوصف ( على الحكم المشهوره ) بان يكون وصف احد القياسين اثم الحكم ( كقولنا فى صوم رمضان اثمعين ) بتعيين الشارع فلا يجب تعيينه ( اولى من قولهم صوم فرض لان هذا ) اى وصف القرينة ٢٥٧ ( مخصوص فى الصوم بخلاف التعيين ) اى التعيين ( قد

تعدى الى الودائع ) فلا يشترط لوديته تعيين الدفع ( و ) كذا رد ( المقصوب بورد المبيع فى البيع القاسم ) فكان اقوى ( وبكثرة حصوله ) الشاهد فيه كشواهدنا على عدم تكرار مسح الرأس بالتيم ومسح الخف والجيرة والجورب ولا شاهد لنضم على التكرار الا لفصل ( وبالعدم ) للحكم ( عند عدم ) له ( وهو المكس ) كقولنا ان مسح فلا يس تكراره فانه يرجع على قولهم انه ركن فيس تليته لان ما قلنا يعكس بالعكس مع كفضل الوجه يس تكراره وما قالوا لانعكس فان المستحضة تتكرر وليست بركن ( واذا تعارض ضربه بترجيح كان الرجحان ) الحاصل بمعنى ( فى الذات احق منه ) بمعنى ( فى الحال لان الحال قائمة بالذات تابعة ) فى الوجود على هذا ( فيقطع حق المالك ) من العين الى اقمية ( بالبيع ) والشئ اذا صنعها فانصب ( لان الصنعة قائمة بذاتها من كل وجه والعين هالكة من وجهه ) وتنبه لاسم دليل ( احق لان

القياسين اقوى تأييدا من الآخر فيقدم الاستحسان على القياس بقوة اثره وان كان القياس ظاهر التأثير لان البرة لتأثير وقوته دون الوضوح وانحاف ( قوله مثاله مالم ) اى فى مسئلة سور صباغ الطير ( قوله المص على الحكم المشهوره ) اى الذى يشهد ببقوته والمراد كثرة اعتبار الشارع هذا الوصف فى هذا الحكم ( قوله اى التعيين ) اى المراد من التعيين التعيين اطلاقا لاسم السبب على الملبب ( قوله فلا يشترط لوديته تعيين الدفع ) فلا يجب ان يبين ان هذا الردود الوديه بل يفرج عن الهفوة بلى جهة رده وكذا ما بعده ( قوله فكان اقوى ) اى فكان التعليل بالتعيين اقوى لان التعليل وصف ليس بمخصوص بالصوم اولى فيكون ثباته على هذا الحكم اقوى واكثر من صفة القرينة على وجوب التعيين ( قوله ولا شاهد لنضم ) اى فى تعليله بانه ركن فليس تكراره الانفصل فيرجح قياسنا على قياسه لان كثرة الاصول توجب زيادة توكيد ولزوم الحكم بذلك الوصف فيصحب قوة مرجحة قال فى التوضيح وهذا قريب من التالى اى من قوة ثبات الوصف على الحكم لانها تكون بلزوم الوصف الحكم بان يوجد فى صور كثيرة وتعممه فى التلويح ( قوله المص وهو المكس ) اى كما اتفقت الامة اتنى الحكم كفى الحد والمحدود فليس المراد العكس النطق بانه عليه فى التوضيح وقال ايضا وهذا المكس هو اضف وجوه الترجيح اما كونه من وجوه الترجيح فانه اذا وجد وصفان مؤثران احد هما بحيث يعدم الحكم عند عدمه فان لظاهر دينه اخلب بماليس كذلك واما كونه اضف فلان المتبر فى العلية التأثير ولا اعتبار لعدم عند عدم الوصف لان الحكم يثبت بعلى شئ فارجح الى تأثير الملل وهو الثلاثة لاول اقوى من العدم عند العلم ( قوله المص واذا تعارض ضربه بترجيح ) بيان لان التعارض يقطع بين الاقوية فيضاح الى الترجيح كذلك يقع بين وجوه الترجيح بان يكون لكل من القياسين ترجيح من وجه ( قوله المص احق منه فى الحل ) اى يوصف تأيم فى الذات على مضادة الاولى اى مخالفتها وتما قيد بانه لانه لو كان

تبدل ( نعمات الاسرار ) المسمى ( وقد لكهى ( ٣٣ ) صاحب الاصل ) اى الثالث ( احق لان الصنعة قائمة بالمصنوع تابعة ) والجواب ان ما ذكره يرجع الى الحل والرجحان بسبب الوجود احق

على موافقته لاحتياج الى الترجيح كذا في ابن نجيم ( قوله النص والترجيم بنبلة الاشتباه الخ ) يان لترجيحات الردودة بعد بيان القبول وقد ذكر منها هنا ثلاثة احدها الترجيح بنبلة الاشتباه وهو ان يكون لفرع واحد الاصلين شبه واحد وبالأصل الآخر شيان او اكثر كقول الشافعية فيمن ملك اخاه لا يمتنع عليه لان الاخ يشبه الولد من حيث المحرمية وشبهه ابن الممن وجوه وهي جواز اعطاز كانه وجواز تكاح حليلته وقبول الشهادة فيكون الحاقه بابن الم اولى وهذا باطل عندنا لان كل شبه يصلح على جامعة بين الفرع والأصل فيصير كترجيح قياس بقياس الساقى ترجيح يكون الوصف اهم كترجيهم التعليل بالطم على التعليل بالكيل والجنس بقولهم ان الطم احق لانه يم القليل والكثير وذلك لا يقتول الا الكثير وقلنا انه باطل لان الوصف فرع النص والنص العام والحاص سوا عندنا وعدمه الخاص ينضى على العام فكيف صار العام احق منه والفرق بين الترجيح بالعموم وقوة ثباته على الحكم ان الاول انما يكون في اصل واحد بكثير فروعه والثاني باعتبار اصل واحد تقويه اصول كثيرة كذا في ابن نجيم عن الترميز والثالثة الترجيح بنبلة الاوصاف كترجيهم الطم على الكيل والجنس بالوحدة لان الله التي هي ذات وصف احق لكونها اقرب الى الضبط وابتعد عن الخلاف وأكثر تأثيرا من الله ذات وصفين لعدم توقعها في التأثير على شئ آخر وهذا باطل عندنا لان الله فرع النص وما فيه ايجاز وما فيه اطلاق من النصوص سوا ( قوله كمن علل بوصف ممنوع ) اى ممنوع في زعم السائل ( قوله احتاج الى اثباته ) بان يقول مثلا ليس النصى اهلا للنفط واداع المال الى من ليس اهلا للنفط تسليط على اهلاكه ( قوله كالمقولنا في الصورة المذكورة هذه رتبة مملوكة الخ ) اى كالمقولنا بعد تسليم الخصم الوصف الذى اثبتناه الحكم الاول وارادنا ان تثبت بذلك الوصف حكما اخر ولم يمكن اثباته بالله الاول يتنقل الى حله اخرى لاثباته وفي هذه الصورة المذكورة هذا الحكم غير الحكم الاول ولكنه مساو له وبناه على زعم ان الخصم تنازع فيه ولكنه لما اظهر الخصم فيه الواقعة صار لا يتخلو عن ضرب فضلة حيث لم يه ف المثل موضع خلاف في ابتدا

الاشتباه وبمهم الوصف ونبلة الاوصاف باطل ) عندنا ( واذا ثبت دعم المثل بما ذكرنا ) من انواع الدفع ( كانت خاتمة ) اى بمرأة الدفع ( ان يلجأ ) المثل ( الى الانتقال وهو ) على اربعة اقسام ( اما ان يتنقل من حله الى حله اخرى لاثبات ) الله ( الاول ) كمن علل بوصف ممنوع قال في النصى المودع اذا استهلك الوديعة لم يضمن لانه سلسط فلما انكر الخصم التسليط احتاج الى اثباته ( او يتنقل من حكم الى حكم اخر بالله ) الاول كقولنا ان الكتابة عند يحمى النسخ فلا يمنع الصرف الى الكفارة كالأجارة فان قال قائل هذا القصد لا يمنع لكن المانع نقصان تمكن فيه قلنا يمكن التصان لما احتمل النسخ ( او يتنقل الى حكم اخر حله اخرى ) كالمقولنا في الصورة المذكورة هذه رتبة مملوكة فيصور صرفها اليها ( او يتنقل من حله الى حله اخرى لاثبات الحكم الاول لاثبات الله الاول وهذه الوجوه صحيحة الاربع ) لان مجالس المناظرة لم تعد الا لاثبات الحق

تعليله ( قوله وانما تحصل الاثبات اذا كان الدليل مناهيا ) الا ترى انه اذا زعم النقص لم يقبل منه الاحتراز بوصف زائد فلان لا يقبل منه التعليل المبني اولى ( قوله لانه مارضه بساطل ) لان مراده عليه السلام بالاحيا ايحاد الحياة فيما ليست فيه وبالاماته ازالتهابلا مباشرة محسوسة بمعارضة الامين له عليه السلام بمنع دليله ثم يسان مستند منه باحضاره تخصيص من المجين وجب قتلها فاطلق احدهما وقال قد احييته وقتل الآخر وقال قدامته ماطلة هذا وفي التمرير لسيق ان لا انتقال فان الاول اى قوله ربي الذي يحيى ويميت الدعوى واستدلاله لم يقص الا بمعنى الازام في قوله فان الله ياتي بالشمس الخ اه قال شارحه كانه قال المراد بالاحيا اعادة الروح الى البدن فالشمس بمنزلة روح الصالح لاضائه بها واطلامه بفروها فان كنت تتدبر على احيا الموتى فاعند روح الصالح اليه بان تاتي بالشمس من جانب المغرب وعلى هذا مثنى نعم الدين النفسى حيث قال ثم هذا ليس بانتقال من جهة الى جهة اخرى وفي المناظرة لان ابراهيم عليه السلام ادعى اقتراد الله تعالى بالربوبية واحتج لذلك بكمال التفرود عليه بالاحيا والاماته فلما اراد غمرد التليس اظهر كمال القدرة بمحدث الشمس والدليل واحد والصورتان مختلفتان

﴿ فصل ﴾

في بيان الاسباب والعلل والشروط ( قوله على باب القياس ) قيده لان هذه الاشياء لا يجوز اثباتها بالقياس لان التعليل لا يصح الا بعد معرفة الاحكام وما يتعلق به الاحكام لان القياس تعدية حكم معلوم بسببه وشروطه بوصف معلوم ولا يتحقق ذلك الا بعد معرفة هذه الاشياء ( قوله المص اما الاحكام الخ ) الاحكام جمع حكم بمعنى المحكوم به وفي التلويح المراد بحق الله تعالى ما يتعلق به النفع انعام من غير اختصاص باحد ينسب الى الله تعالى لمعلم خطره وشمول نفعه والاباضبار التخليق الكل سواي الاضافة الى الله تعالى والله ما في السموات وما في الارض وما يضارب الضرر والانتفاع هو متعلق من الكل ومعين حق العبد ما يتعلق به مصلحة حاله كحرمة مال الغير ولم يوجد قسم اخر اجتماع فيه حق الله تعالى وحق العبد على تساوي في اعتبار الشارع ( قوله المص كحدا القذف ) لانه من حيث شرع لصيانة عرض العبد ولدمع

وانما تحصل الابانة اذا كان الدليل مناهيا ( وبمراجعة التعليل ) عليه السلام ( مع غمرد ) ( الامين ) فانه انتقل الى دليل اخر لاثبات الحكم الاول ( ليست من هذا القبيل لان الجملة الاولى كانت لازمة ) على الامين لانه عارضه باطل لكونه لا يحيى ويميت حقيقة ( الا انه ) اى التعليل ( انتقل ) الى جهة ظاهرة ( دفعا للاشياء ) على العامة ( ومثل ذلك حسن والله اعلم

﴿ فصل ﴾

( جهة ما يتعلق بالجمع التي سبق ذكرها ) ( شيان على باب القياس ) ( شيان الاحكام ) ( الشريعة كالحل والحرم ) ( وما يتعلق به الاحكام ) ( الشريعة كالسبب والعلل ) ( اما الاحكام فاربعة حقوق الله حالصة وحقوق العباد حالصة وما اجتماع فيه وحق الله غالب ) ( فلا يورث ولا يسقط بالضوء ) ( كسد الذنوب وما اجتماع فيه وحق العبد غالب



كالتصامم وحقوق الله تعالى (مائة آواع) بالاسقرار (عبادات خالصة كالإيمان وفروعه) التي لا تصح بدونها كالصلاة  
 وأزكاها (وهي) العبادات (آواع) ثلاثة (أصول) كالتي تصديق في الإيمان كالصلاة وفروعه (ولو أحق  
 كالأقرار وكإزكاة) (وزوائد) كتنكرار الشهادتين ﴿ ٢٦٠ ﴾ وكانوا في (وضوئها)

العامة من القنوق كان حقه من حيث أنه زاجر شرع لا خلا العالم من القصاد  
 كان حقه تعالى ولذا سمي حادفاً لما عارض الحقان غلب حق الله تعالى لأن  
 الله ود الأصل من أفاضته أخلاصاً من القصاد وما لم يعبد يكون داخل فيه  
 (قوله المص كالصالح) فإن فيه حق الله تعالى وهو أخلاص العالم من القصاد  
 وحق العبد لوقوع الجناية على نفسه وهو غالب بل يربح الأرض ووجه  
 الاحتياط منه بالمال بالصالح ووجه العفو (قوله التي لا تصح بدونها) فيه  
 إشارة إلى وجود فرعيتها بخلاف الإيمان فإنه يصح بدونها (قوله كالتي تصديق  
 في الإيمان) كالصلاة وفروعه (الاول اصل ليس فرعاً للغير) والثاني اصل  
 وهو فرع لغيره أعني الإيمان (قوله كالأقرار وكإزكاة) الاول من لواحق  
 الإيمان والثاني من لواحق فروعه إذا اصل في فروعه الصلاة لأنها عماد  
 الدين وبصدها الزكاة والصوم والحج والجهاد وأما كان الأقرار بالإنسان  
 حلقاً بالإيمان لكونه رجة عاقب الضمير ودليلاً على تصديق القلب وليس  
 بأصل لأن مدعى التصديق هو القلب ولهذا قد يسقط الأقرار عند تضرعه كافي  
 الآخر أو نسيه كافي المكره وكون الأقرار ركناً من الإيمان حلقاً بأصله  
 أم هو عند كثير من الفقهاء كإسباقي وقد اتفق القريشاني على أنه أصل في أحكام  
 الدنيا لا يقتضيها على الظاهر (قوله كتنكرار والشهادتين) وكانوا في (الاول  
 من زوائد الإيمان) والثاني من زوائد فروعه لأنها شرحت مكملاً لقريش  
 زيادة عليها فلم تكن مضمومة قوله المص كإيمان الميراث) فإنه حق الله  
 تعالى لا يقع فيه المقتول ثم أنه حقبة فمقتول لكونه فرعاً لحقه بمقتله  
 حيث حرم مع علة الاستحقاق وهي القرابة لكنها ماصرة من جهة أن القتال  
 لم يحل به المقتول ولا تصامم فيه (قوله يقب على التبرير بسبب الغير) هذه  
 جهة المؤنة وإما جهة العبادة فكنتيها صدف وكونها ظاهرة للصامم واشتراط  
 التيقن إذا تيقن (قوله لأن مضره القترا) هذه جهة العبادة وإما جهة المؤنة  
 باعتبار تعلقه بالأرض ولما كانت الأرض هي الأصل كان معنى المؤنة فيها أصلاً  
 (قوله لا مراض عن الجهاد) هذه جهة العقوبة والضمير في أنه يعود إلى المهوم  
 من المقام وهو الاشتغال بالزراعة وجهة المؤنة باعتبار تعلقه بالأرض وكانت  
 المؤنة أصلاً لا تقدم (قوله كاهو مذهب الفقهاء) أي من أن الأقرار أصل أيضاً

كاملة أي بحصة (كالحدود)  
 كمد الشرب (وحقوق)  
 قاصرة كإيمان الميراث  
 بالقتل وحق دائرة  
 بين العبادة والعقوبة  
 (كالقنوق) فيها معنى  
 العبادة لأنها تؤدي بصور  
 الصوم ومعنى العقوبة  
 لأنها لم تجب ابتداء بل  
 اجزءاً (فصل)  
 فيها معنى للمؤنة أي القتل  
 (كصدقة الطر) وهي  
 زكاة النفس يقب على الغير  
 بسبب الغير كالنفقة (ومؤنة  
 فيها معنى العبادة كالشرب)  
 لأن مضره القترا (ومؤنة  
 فيها معنى العقوبة كالنفاق)  
 لأنه مراض عن الجهاد  
 (وحق قائم بنفسه) بلا  
 سبب مقصود (كنس  
 القناير والمصادق) أما  
 (حقوق العباد) الخالصة  
 فكنتمة (كبدل التلقات  
 والنصوصات وغيرهما)  
 كالدية والنكاح والطلاق  
 وغيرهما (وهذه الحقوق)  
 كلها أو للعباد (تقسم  
 إلى أصل وخلف فالإيمان  
 أصله التصديق والأقرار)  
 كاهو مذهب الفقهاء (ثم  
 صار الأقرار أصلاً مستندا

خلفاً عن التصديق في أحكام الدنيا) حتى يحكم بالإيمان على من أكره على الإسلام ﴿ فلو صدق ﴾  
 وإن عدم منه التصديق (ثم صار إذا ما أحد الأبوين الإيمان في حق الصغير خلماً عن أدائه) لجزء فيحمل مسلماً  
 (ثم صار تبعاً أهل الدار خلماً عن تبعه) (أحد) (الأبوين في ثبات الإسلام) (لصغير)

اذا دخل دارنا ثم تبعه  
 السابق حتى لو وقع في سهم  
 رجل ثم غلبت يصى  
 عليه (وكذا الطهارة  
 بالماء اصل والتيم خلف  
 عنه) (بلا خلاف) ثم اختلف  
 عندنا مطلق (يعني يرتفع  
 الحدث بالتيم الى غاية  
 وجود الماء) وعند الشافعي  
 ضروري (فيقدر بقدر  
 الضرورة) (لكن الخلاف)  
 بين اتفاق ائمتنا على اطلاقها  
 (بين الماء والزب) في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمهما الله وعند محمد  
 وزفر رحمهما الله (الخلاف  
 بين الوضوء والتيم وفي  
 عليه (اي على خلافهم  
 ) مسألة امامة التيم  
 المتوضئين (يجوز عند  
 الاولين لا الآخرين) (والخلاف  
 لا ثبت الا بالنسب او دلالته  
 وشرطه) (اي شرط كونه خلفا  
 عن الاصل) (عدم الاصل)  
 الحال (على احتمال الوجود  
 بصير السبب بنقل الاصل  
 فيصح الخلف) (بالجزء من  
 الاصل) (فاذا لم يحتمل  
 لا لاصل الوجود فلا)  
 يكون موجبا لخلف لان  
 السبب لم يمتد موجبا  
 للاصل (ويظهر هذا في عين  
 النعم)

فلو صدق ولم يجر بلا مانع حتى مات كان في النار وعند كثير من المتكلمين  
 التصديق وحده والاقرار لاجرا احكام الدنيا كذا في الضر (قوله اذا دخل  
 دارنا) (بأنسى) واخرج الى دار الاسلام (قوله حتى لو وقع في سهم رجل  
 ثم غلب) (اي في دار الحرب غلبت اى فيها يصى عليه ثبوت حكم الايمان به  
 بالتبعيه لفاتمه وهذا مما حمل المصنف على اصله في التلويح ان الصبي اذا سى  
 فان اسم هو يفسد مع كونه ما فلا فهو الاصل والا فان اسم احدا به فهو يجمع  
 والا فان اخرج الى دار الاسلام فهو مسلم ببيعة الدار وان لم يخرج بل قسم  
 او بيع من مسلم في دار الحرب فهو يجمع لمن ساء في الاسلام فلو مات يصى عليه  
 ويدفن في مقابر المسلمين ثم التحقيق ان عند عدم الابوين ليست التبعيه خلفا  
 عن ادا احدا لابوين بل عن ادا الصبي نفسه كابن الميت خلف عنه في الميراث  
 وعند عدمه يكون ابن الابن خلفا عن الميت لا عن ابيه لتلايكون الخلف خلف  
 فيكون الشيء خلفا واصلا وقديما لا امتناع في كون الشيء اصلا من وجده  
 خلفا من وجده (قوله يعني يرتفع الحدث بالتيم الى غاية وجود الماء) وذلك  
 بالنسب وهو قوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا غلى السك في حال العجز عن الماء  
 الى التيم مطلقا عند ارادة الصلاة فيكون حكمه حكم الماء في اعادة الترائض به  
 وتحقيق ذلك انه ان جعل الزب خلفا عن الماء فعلم الاصل اعادة الطهارة  
 وازالة الحدث فكذا حكم الخلف اذ لو كان حكمه راسه لما كان خلفا بل اصلا  
 وان جعل التيم خلفا عن التوضي فحكم التوضي اعادة الدخول في الصلاة  
 بواسطة رفع الحدث بطهارة حصلت به لامر الحدث فكذا التيم اذ لو كان  
 خلفا في حق الاعادة مع الحدث لكان حكمه راسه هو الاعادة مع قيام  
 الحدث فلم يكن خلفا كذا في التلويح (قوله فيقدر بقدر الضرورة) لانه  
 ثبتت خلفيته ضرورة الحاجة الى اسقاط القرض عن الذمة مع قيام الحدث  
 كطهارة السجدة فلا يجوز ادا الفروض تيمموا احدها فائدة الخلاف وتظهر  
 ايضا في عدم صحة تقديمه على الوقت بعده لا عندنا (قوله يجوز عند الاولين)  
 لانه لا خلقية بين الطهارتين فلم تكن طهارة تيمم ضعف من طهارة توضي  
 (قوله لا الآخرين) لانه لما كان تيمم خلفا من وضوء كان تيمم صاحب  
 خلف فتكون طهارته اضعف وهذا الخلاف في غير صلاة سجدة لان كذا

للم يعتقد موجبا لبر لم يجب الكفارة (والخلف على من السماء) لما العهد موجبا لبر وجبت الكفارة  
 بحث السبب (واما القسم الثاني) وهو ما يتعلق به الاحكام (اربعة الاول السبب وهو اقسام سببية  
 حقيق وهو ما يكون طريقا الى الحكم) خرج العلامة (من غير) ٢٦٢ \* (ان يضاف اليه وجوب) خرج العلة

(ولا وجود) خرج  
 الشرط (ولا تغل فيه  
 صافي العلل) خرج ما فيه  
 حتى العلة او شبهتها (لكن  
 يتخلل بينه) اي السبب  
 (وبين الحكم علة لا تضف  
 الى السبب) اي لا تستعاد  
 منه (كذلك انما انما يصرق  
 مال انسان اوليته) فصل  
 المدلول لم يضمن الدال  
 شيئا لان الدلالة سبب  
 محض وقد تغل ما هو علة  
 غير مضافة الى السبب  
 وهو فعل المدلول باختيار  
 ولا يراد ضمان السامع  
 التسلالم لانه قول بعض  
 المتأخرين اقوا به زجرا  
 (فان اضيفت العلة)  
 التخلل (اليه) اي الى  
 السبب (صار لسبب  
 حكم العلة) حتى اضيف  
 الحكم اليه (كسوق الدابة  
 وقودها) فان كلا منهما  
 سبب لما يتلف بطلها لكنه  
 مضاف الى المكر لان فعل  
 الجاهل حذر (واليمين بالله  
 تعالى) قبل الحنث  
 (او بالطلاق او بالعناق)  
 او بالذركا كانت طائفي او حرة

المتنوى باليمين فيها جاز بلا خلاف كما في ابن نجيم من الخلاصة (قوله لما انعقد  
 موجبا لبر وجبت الكفارة) لا مكان من السماء في الجملة الا انه معلوم حقا  
 ومادة فاقبل الحكم الى الخلف

### بحث السبب

(قوله خرج العلامة) لانها ليست بطريق الى الحكم بل هي دالة  
 على طريقه (قوله خرج الشرط) يصلح هذا القيد لخراج  
 العلة ايضا لان الحكم يضاف الى العلة وجودها الى الشرط وجودا  
 عنده (قوله باعتبار ما يؤول) اي باعتبار ما يترتب عليها من الجزاء وهو  
 وقوع الطلاق والعناق وتزوم المنذور به لافضلها اليه في الجملة فليست  
 اسبابا حقيقة اذ ربما لا تفضي اليه لاشتغالها على المانع من تحقق صحتها  
 وهو الشرط الملقة عليه لان القرض من تعليقها عليه منع نفسه منها  
 واما اليمين بالله تعالى فانها شرعت لبر والبر لا يكون طريقا الى الكفارة  
 لانه مانع من الحنث لانه ضده وبدون الحنث لا يجب الكفارة والمانع من  
 وجود شيء لا يكون سببا لوجوده فلا يكون سببا حقيقة بل مجازا ثم اذا وجد  
 الشرط في صورة التعليق بالطلاق والعناق والنذر يصير الاجاب السابق  
 علة حقيقة لوقوع تأثيره فيه مع الاضافة اليه واتصاله به كالباع لمالك  
 (قوله اي حقيقة الصلة) اي كونه علة حقيقة من حيث الحكم وعند زفر  
 هو مجاز محض خال عن هذه الشبهة وثمره الخلاف تطهر في المسئلة الآتية  
 (قوله المص حتى يطل التبشير التعليق) لان التعليق بين واليمين شرعت  
 لبر فلم يكن بد من ان يصير البر مضمونا بالجزاء وهو وقوع الطلاق على معنى  
 انه لو فات البر يلزمه الجزاء ليكون وجوب الجزاء مانعا من تقويت البر فيكون  
 واجبا الرباية واذا صار مضمونا بالجزاء صار له جزاء شبهة الثبوت فاذا حلف  
 بالطلاق كان البر هو الاصل والبر مضمون بالطلاق كالمنصوب مضمون  
 بيمينه فثبت شبهة وجوب الطلاق واذا كان الجزاء في الحال شبهة الثبوت  
 وثبوت الجزاء حقيقة لا يستغنى عن الحمل حتى يطل بؤاؤه فكذلك شبهة  
 لا تستغنى عن الحمل وقد فات المحل بتبشير الثلاث فبطل التعليق ضرورة

قوله

ان دخلت الدار (سمى سببا) كسعاره طلاقا متاق (مجازا) باعتبار ما يؤول  
 (ولكن له) اي لهذا المجاز (بمعنى الحقيقة) اي حقيقة العلة (حتى يطل التبشير)

الطلاق الثلاث ( التعليق ) ٢٦٣ ١١١ لاقى حتى لو ماتت اليه بعد الحمل ثم وجد الشرط

لم يقع شيء خلافاً لفر ( لان  
قد روي جدم الشهية لا يفي  
الافق عليه ) يعني لا بد لشبهة

السبب من محل تيق فيه  
( كالشبهة ) اي حقيقة  
السبب ( لا تستغنى عن الحمل  
فأذا مات الحمل ) بتجديد الثلاث

( بطل ) اي الشهية فيبطل  
التعليق ( بخلاف تعليق  
الطلاق بالملك في المطلقة  
ثلاثاً ) كقوله لها ان تزوجتك

فانت طالق ثلاثاً فانه يصح  
وان عدم الحمل ( لان ذلك  
الشرط في حكم العدل ) لان  
ملك انطلاق يستفاد من  
الكاح فكان كالعلة

( فصار ) التعليق بشرط  
هو في حكم العمل ( معارضا )  
اي مانعا ( لهذه الشهية  
لسابقة عليه ) اي على  
الشرط وهو وقوع الجزا

وثبوت سببه ثم بعد قبل  
تحقق الشرط ( والاحتياط  
نصا ) كاستطاع في هذا  
( سبب ) لكن يتخير

حكمه ووسطه لاصفة  
ويصح تعجيله  
بخلاف تعليق ( وهو من  
قسمه لعل ) وسببه شهية العلة  
كأذكره في عين الطلاق

ويصح وهو سبب

( قوله للطلاق ) اطلقه هنا فتمتلح تعليق الثلاث وما دونها ( قوله خلافا  
لفر ) فانه يقع عند لاهلنا في شبهة العلة الحقيقية لم يخرج الى بقا الحمل بناء  
على ان التعليق بالشرط فصال التعليق بينه وبين محله فوجب قطع السبب  
فيه بالكلية فلم يخرج الى الحمل واحتمال صيرورته سببا في الزمان الا ان  
لا يوجب اشتراط الحمل في الحال بل يكفي احتمال حدوث الحلية وهو  
قائم لاحتمال عودها اليه بزوج آخر وهو في الحال بين ومحلهما ذمة  
الحال فتبقى ببقائها لا يبطل التعليق بتجديد الثلاث ( قوله فيبطل التعليق )  
لانه يستزم شبهة الثبوت قبل وجود الشرط وبطلان اللازم يستزم بطلان  
المزوم ( قوله المص بخلاف تعليق الطلاق بالملك الخ ) هذا اشارة الى  
الجواب عما قاله زفر رحمه الله تعالى ان بقاء التعليق لا يحتاج الى بقاء الحمل  
بدليل صحة تعليق الطلاق في المطلقة ثلاثاً بالملك ابتداء اذا كان في الابتداء  
لا يبطل التعليق فلان لا يبطله في الباقي لان الباقي ايسر من الابتداء ( قوله  
المص لان ذلك الشرط ) وهو الكاح الذي تعلق به الطلاق ( قوله فكان  
كاله ) اي فكان الكاح شيئا باله لانه بمنزلة علة اسه لطلاق لان  
ملك الطلاق يستفاد منه وتعلق الحكم بحقيقة العلة لا يصح كما لو قال ان  
اعتنقت فانت حر كان باطلا فالتعليق بشبهة علة يبطل شبهة الاحتياط  
اعتبارا للشبهة بالحقيقة ولا يبطل اصل التعليق لان الشهية لا تقاوم الحقيقة  
( قوله المص فصار معارضا لهذه الشهية الخ ) بيان المعارضة ان شهية  
التعليق في الحال تقتضي الحلية في الحال وكونه ملما بما هو علة ملك  
الطلاق يقتضي بطلانه فصارا متعارضين فحاشا فلا يحتاج الى الحمل  
( قوله وهو وقوع الجزا ) الضمير راجع الى شبهة فكان نوجب شبهة  
( قوله فالصاف يصح تعجيله بخلاف الشرط ) موقوف بوجه عذره  
على كذا اذا لا يجوز التصديق قبله لانه تعجيل قبل نسب ولو قل بالله عي  
كذا اذا قلته التعجيل قبله لانه بعد السبب لان لاصفة دخلت على الحكم لا  
السبب فهو تعجيل المؤجل كذا في ابن نجيم ( قوله وفي معنى العلة )  
لا يعلم من كلامه ان هذا الاخير حقيق او مجزى وضم من ظهر كلام نص  
وكلام التلويح انه مجازي ايضا لانهم اشتراطوا في السببية الافض وعدم  
التأثير فكما ان قسم الثالث جعل مجزى لعدم الاضابطي فيحمل هذا

المجزى في ان السبب ثلاثة حقيق ومجزى وفي معنى العلة

ايضا بما اذا لوجود التأثير وفي الضرر ما يبيدانه حقيقى وكانه يشير الى دفع ما فى التلويح قال بخلاف السبب فى معنى العلة لانه لم يؤثر فى السبب وان اثر فى علته فلم تتفحيط السببية بوجود التأثير اهو وحاصله ان الشرط فى السبب الحقيقى عدم التأثير فى السبب لادعم التأثير مطلقا فكان الثانى سببا حقيقيا كالاول ولذا خصوا الثالث باسم المجاز وكان الله اعمامنا فى الاول باطلاق الحقيقى عليه دون الثانى وان كان حقيقة ايضا لكونه اوضح فى السببية لبعده عن شبه العلة لكون الحكم لم يضاف اليه ويؤيد هذا ان فخر الاسلام سعى الاول سببا محضا قال فى التلويح ذهب فخر الاسلام الى ان اقسام السبب اربعة سبب محض وسبب بمعنى العلة وسبب مجازى وسببه شبهة العلة وقتل عنه ان الرابع هو بعينه السبب المجازى ولذلك قال الش فم ان السبب ثلاثة ونما جعلها اربعة لاختلاف الجهات والاعتبارات فانهم نعم

### بحث العلة

(والثانى العلة وهى) لغة الغير وشرا (ما يضاف اليه وجوب الحكم) اى يوثقه (ابتداء) اى بلا واسطة خرج علة العلة والسبب والشرط والملازمة (وهو) سبعة اقسام علة اسما (وحكما ومعنى) وهو الحقيقة فى الباب (كالباع الطلق) من الشرط فانه موضوع (الحكم)

### بحث العلة

(قوله اى بلا واسطة خرج علة العلة والسبب والشرط والملازمة) اى بمجموع القيدى فى الاول خرج الشرط لان الحكم يوجد عنده لانه يجب به كامر وبالثانى خرج الباقى لان الحكم لا يثبت بمهله لا شي بلا واسطة ودخل العلل العقلية والوضعية لشارع كالباع المملك والمستنبطة بالاجتهاد كالاوصاف المؤثرة فى الاقيسة ثم ان الاضافة بلا واسطة لا تنافى ثبوت الواسطة فى الواقع فانه يقال هلك بالجرح وقته بازمى مع تحقق الواسطة فيه عليه فى التلويح (قوله الله وهو سبعة اقسام) اعلم ان العلة هى الخارج المؤثر الان لفظ العلة لما كان يطلق على معان اخر بحسب الاشتراك او المجاز على ما اخذره فخر الاسلام حاولوا فى هذا المقام تقسيم ما يطلق عليه لفظ العلة الى اقسامه تقسيم العين الى الجارية والباصرة وغيرهما والامد الى السبع والشجاع وحاصل الامر انهم اعتبروا فى حقيقة العلة ثلاثة امور هى اضافة الحكم اليها وتأثيرها فيه وحصوله معها فى الزمان ومعها بالاعتبار الاول العلة اسما وبالثانى العلة معنى وبالثالث العلة حكما باعتبار الامور الثلاثة كلها وبمعضها نصير الاقسام سبعة لانه ان اجتمع الكل فواحد الاثنان اجتمع اثنان فثلاثة لانهما اما الاسم والحكم واما المعنى والحكم والا

والملك يضاف اليه بلا واسطة في ٢٦٥ وهو مؤثر في الملك (وعلة اسم الاحكام ولا معنى كالايجاب المطلق بالشرط)

كأمر في تعليق الطلاق  
والعناق بالشرط (وعلة اسمها  
ومعنى لاحكامها بالبيع بشرط  
الخيار) اذ الحكم هو ثبوت  
الملك متراخ الى اسقاط  
الخيار (والبيع الموقوف)  
لترأخ الملك اليات الزمان  
اجازة الملك (والايجاب  
المضاف الوقت) كانت  
طالقي خذا لتأخره الى ائند  
(ونصاب الزكاة قبل مضى  
المسول) لتأخر وجوب  
الامر الى حوالان المسول  
(وعقد الاجارة) لتأخر  
ملك النعمة عن التقبلا  
تكون علة حكما (وعلة في  
حبر الاسباب) اي مكانها  
(لها شبهة بالاسباب كشرائه  
القريب) لتوسط علة العنق  
وهو الملك (ومرض الموت)  
علة الجرح عن التبرع لسبق  
الوارث وشبه السبب لان  
الحكم ثبت به اذا انفصل به  
الموت (وكذلك التزكية)  
لشهود الزنا (عنداني حقيقة  
رحله الله) علة بواسطة  
الشهادة فلورجع المزكون  
ضمنوا الدية خلافا لهما  
(وكذا كل ما هو علة العلة)  
فانه علة تشبه الاسباب  
كأمر في علة اشتراك

ثلاثة ايض لان الحاصل اما الاسم او المعنى او الحكم كذا في التلويح لكن  
المعنى هنا تابع في التقسيم فخر الاسلام فبطل من جهة الاقسام العلة التي  
تشبه الاسباب والوصف الذي يشبه الملل وسياق التثنية على ان الاولى  
داخلة في الاقسام الاخر لا خاتمة لها ولهذا اسقطها صدر الشريعة واورد  
في الاقسام العلة حكما فقط وعلى ان الثانية هي العلة معنى فقط (قوله والملك  
يضاف اليه بلا واسطة وهو مؤثر في الملك) بيان للامور الثلاثة على يوفق  
ما قدمناه عن التلويح (قوله كأمر في تعليق الطلاق والعناق بالشرط) فان  
هذا الايجاب علة اسماء لانه موضوع في الشرع لحكمه ويضاف الحكم اليه  
عند وجود الشرط فيقال هذا الطلاق واقع بالتطبيق السابق وليس علة  
حكما اذ الحكم يتأخر عنه الى وجود الشرط ولا معنى اذ لا تأثير له فيه قبل  
وجود الشرط (قوله اذ الحكم الخ) بيان لعدم كونه علة حكما واما كونه  
علة اسماء فن حيث ان الملك يضاف اليه وكونه علة معنى من حيث انه مؤثر  
في الملك وانما تراخي الحكم لان خيار يدخل عليه فقط ودلالة كون بيع  
علة لاسباب ان المانع اذ ازال لوجب الحكم به من حين الايجاب (قوله للمعنى  
لها شبهة بالاسباب) بان تكون العلة موجبة للحكم لكن بواسطة مضافة لها  
فصار الحاصل ان ما يفيض الى الحكم ان لم يكن بينهما واسطة فهو  
علة محضة والا فان كانت الواسطة علة حقيقة مستقلة فهو سبب محض  
والا فهو علة تشبه الاسباب وذلك بان تكون الواسطة امرا مستقلا غير  
علة حقيقة او تكون علة حقيقة غير مستقلة بل حاصلة بالاول كالنقض  
في الهوى الحاصل بالرأى كذا في التلويح (قوله لتوسط علة العنق وهو  
الملك) يعني ان الشراء علة للعنق بواسطة الملك فان الشراء علة للملك  
وملك القريب علة للعنق فن حيث ان الواسطة مع حكمه حصلت بالاولى  
كانت الاولى هي العلة ومن حيث انها لاتعمل الا بواسطة كانت علة  
تشبه الاسباب (قوله علة بواسطة لشهادة) اي علة تحكم بالرجع الثابت  
بالشهادة فانها بدون التزكية لاتوجب الرجوع فكانت التزكية علة العلة  
ولوجود الواسطة بينهما وبين الحكم كانت شبهة بالسبب (قوله كالأمر  
فانه علة القتل بالوسائط) فان الأمر يوجب تحريك السهم ومضيه في الهواء  
وذاعله الوصول الى المحل وذاعله نقوده فيه فن حيث ان الأخيرة  
تضاف الى الاولى كانت الاولى علة ومن حيث انها لاتوجب الحكم لا

بالوسائط (نسجيات لامهار) (ووصفه شبهة (٣٤) الملل) وهو العلة معنى فقط

بواسطة اخذت شيئا بالسبب هذا واعلم ان المص رحمه الله تعالى جعل  
 العلة في حيز الاسباب قسما رابعا مستقلا وجعل صدر الشريعة جبيع  
 ما ذكره المص من امثلتها من القسم قبله اعني العلة اسما ومعنى  
 لاحكامها وذكر ان فخر الاسلام اوردها هكذا وصرح بانها علة اسما  
 ومعنى لاحكامها لكنها تشبه الاسباب سوى شرا القريب فانه صرح بانها  
 علة تشبه الاسباب لكن لم يصرح بانها علة اسما ومعنى لاحكامها قال صدر  
 الشريعة والط ان شرا القريب ليس علة اسما ومعنى لاحكامها لان الحكم  
 غير متراخ عنه وانما تشبه الاسباب لتوسط العلة وهو الملك والحق انه  
 علة اسما ومعنى وحكما لكنه يشابه السبب وقال وقد جعل الامام فخر  
 الاسلام العلة المشابهة بالسبب قسما اخر لكن لم يجعل كذلك لانها لا تخرج  
 من الاقسام السبعة قال في التلويح فلي هذا بين العلة اسما ومعنى لاحكامها  
 وبين العلة التي تشبه الاسباب عموم من وجه لصد قبحا معا في الاشياء  
 السابقة وصدق الاول قط في البيع الموقوف وصدق الثاني قط في مثل  
 شرا القريب اه وشبه في الصريح فليس هذا الرابع قسما اخر مغايرا  
 لبقية الاقسام فهي اذا ستة وسينبه الش على السابع (قوله المص كاحد  
 وصفى العلة) اى الجزء الذى ليس باخير اواحد الجزئين الغير المتزين كما  
 مثل الش وهو العلة معنى قط لوجود الترتيب لجزء العلة وليس علة اسما  
 لعدم الاضافة اليه ولا حكما لعدم الترتيب عليه والمراد هو الجزء الغير  
 الاخير امالو كان خيرا اخيرا فانه يكون علة حكما ايضا لوجود الترتيب  
 لان الحكم يكون عند الجزء الاخير كما سيأتى (قوله لانه شبه الفضل  
 فثبت بشبه العلة) حاصله انه لما كان علة الربا هي القدر مع الجنس كان  
 لكل من القدر والجنس شبه العلة فثبت به ربا النسبة لان شبه الفضل  
 لما في القدر من الزيادة فلا يجوز ان يسلم حنطه في شعير وهذا بخلاف ربا  
 الفضل فانه اقوى الحريتين فلا يثبت بشبه العلة بل يتوقف ثبوته على  
 حقيقته العلة اعني القدر والجنس كيف والنص قائم وهو قوله عليه  
 الصلاة والسلام اذا اختلف التومان فيعوا كيف شتم يدايد كذا  
 في التلويح (قوله تطلق ان وجد الثاني في الملك) اى الدخول الثاني وهذا  
 عند علمائنا خلافا لفرما اذا وجد الاول في الملك والثاني في غيره فلا تطلق  
 اصا (قوله لان المتأخر هو المؤثر) بيان لكونه علة معنى واما حكما

( كاحد وصفى العلة )  
 كالقدر او الجنس يحرم  
 النسبة لانه شبه الفضل  
 فثبت بشبه العلة ( وعلة  
 معنى وحكما لا اسما كآخر  
 وصفى العلة ) كانت طالق  
 ان دخلت هاتين الدارين  
 تطلق ان وجد الثاني في  
 الملك لان التأخر هو المؤثر  
 ( وعلة اسما وحكما لا معنى )  
 بيان للسابع ( كالسفر والنوم  
 اقترخص والحديث )

فلوجود الحكم عنده واماعدم كونه عليه اسما فلان الحكم مضاف اليهما  
 فلم يتم نصاب العلة باحدهما وانما اضيف الحكم الى الوصف الاخير دون  
 الاول لانه يرجح على الاول في التأثير لوجود الحكم عنده وعلى هذا فالاولى  
 في التمييز الاخلاصا بعيد الحصر كان يقول لان التأخر مؤثر ( قوله فان  
 المؤثر في الترخيص المشقة الخ ) وكذلك المؤثر لحدوث خروج النجس واثيم  
 النوم مقامه فكان عليه لحدوث اسما لان الحدث يضاف اليه وحكما لانه  
 ثبت عنده لاسنى لانه ليس بمؤثر فيه ( قوله ونقي قسم ثامن ) اى بناء  
 على تقسيم المص وقد عرفت انه اربع ( قوله وهو عليه حكما ) اى ما يتوقف  
 الحكم عليه ويتصل به من غير اضافة ولا تأثير وفي التلويح ما يفيد ان القوم  
 لم يصر حوا هذا القسم ولا بالحاس اعنى الصلة معنى قط قال الان  
 التقسيم العنصري يقتضيهما والاحكام تدل على ثبوتهما  
 ومثل لهذا الثامن تبعا لتوضيح مثالين احدهما الجزء الاخير من السبب  
 الداعى الى الحكم اذا كان بحيث يتصل به الحكم يكون عليه حكما لوجود  
 المقارنة لاسما لعدم الاضافة اليه ولا معنى لعدم التأثير اذ لا تأثير لسبب الداعى  
 فكيف لجزمه والثاني الشرط الذي علق عليه الحكم كدخول الدار فيما  
 اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق يتصل به الحكم من غير اضافة  
 ولا تأثير فيكون عليه حكما قط زاد في التعمير ما اقيم من دليل مقام مدلوله  
 كالاجابة عن الحجة في ان كنت تصينى فانت كذا لو جرد الطلاق عند  
 اخبارها عن جهالة مع اتفا وضعه وتاثيره فيه واماما مثله الش تبعا  
 لان ملك فلم يطهرلى وجهه لان حفر البئر في الطريق ليس عليه لضمين  
 بل شرطه على ما ياتي بيانه في بحث الشروط فليس الحكم متوقفا عليه  
 ومتصلا به كما هو معنى العلة حكما بل هو متصل بصلته اعنى التسل ثم  
 لا يضاف الحكم اليها لانها لا تصلح لذلك لان التعلل امر طبيعي فيضاف الى  
 الشرط كما ياتي فلوجعل من العلة اسما قط باعتبار الاضافة وعدم الاتصال  
 والتاثير لكان اقرب فليتأمل ( قوله المص وليس من صفة العلة السقيمة  
 تقديمها على الحكم الخ ) لانزع في تقدم العلة على المعلوم بمعنى احتياجه  
 اليها ويسمى التقدم بالمعية وبالذات ولا في مقارنة العلة الثمة العقلية  
 لمولودها بالزمان كيلا يلزم التخلف وامافي لطلال الشرعية فالجمهور على انه  
 يجب المقارنة بالزمان اذ لو جاز التخلف لما صح الاستدلال بثبوت العلة

فان المؤثر في الترخيص المشقة  
 واثيم السفر مقامه وفي قسم  
 ثامن وهو العلة حكما قط كغير  
 البشر ( وليس من صفة العلة  
 الحقيقية صلتهما على الحكم )  
 كما قال بعض ( بل الواجب )  
 عند الجمهور ( اقترانهما  
 معاك ) اقتران ( الامتناع  
 مع التعلل ) بالزمان



على ثبوت الحكم وح يطل فرض الشارع من وضع الملل للاحكام  
وفرق بعض المشايخ بين الشرعية والقبلية فجوز في الشرعية تأخر الحكم  
عنها ووجه الفرق على ما نقل عن ابي اليسران العلة لا توجب الحكم  
الابعد وجودها فبالضرورة يكون ثبوت الحكم عقيبا فيلزم تقدم العلة  
زمانا واذا جاز زمان جاز زمانين بخلاف الاستطاعة فانها عرض لا يبق  
زمانين فلو لم يكن الفعل معارفا وجود الملل بلعلة وخلو العلة من  
الملل ولا يلزم ذلك في الملل الشرعية لانها في نفسها بمنزلة الاحيان  
بدليل قبولها الصسخ بعد ازمة مطاوعة والجواب مبسوط في التلويح  
( قوله المص وقد قام السبب الداعي والدليل مقام المدعو والدلول )  
السبب الداعي هو الذي يفضي الى الشيء في الوجود فلا بد ان يقدمه  
والدليل هو الذي يحصل من العلم به العلم بذلك الشيء وبما يكون متأخرا  
في الوجود كالاجبار عن المحبة فينتقل الطلاق باخبارها ولو كاذبة ويقتصر  
على المجلس لانه بمنزلة تخييرها كذا في ابن نجيم ( قوله المص وذلك ) اي  
القيام المتهوم من قيام والمراد بيان السبب المتقضى لتلك الاقامة باحد  
الامور الثلاثة ( قوله فانه اقيم استحداث الملك مقام شغل الرحم ) يانه  
ان الموجب للاستبراء هو شغل الرحم ويانه ان الموجب للاستبراء هو  
شغل رحم الامة بماء الغير والاحتراز عن قربانها واجب ولكن لما كان  
الاشتغال امرا خفيا اقيم الدليل عليه وهو حدوث الملك مقامه دفعا  
لضرورة احتياج الناس الى معرفته ( قوله كالتفا المختارين الخ ) هذا  
وما بعده سبب والاستبرادليل كما مر وقيل سبب ( قوله تبعا لتحريم الوطى  
على المعتكف ونحوه ) كالحرم ومثله التحريم على الاصول والقروع  
فانه اقيم الدواعي للجماع من المس والتقبيل والنظر بشهوة مقام الوطى  
في حالتي الاعتكاف والاحرام اذا كانت مع الزوجة والامة ومقام الزنا  
في الحرمة على الاطلاق اذا كانت مع الاجنبية لان الدواعي سبب الوطى  
والزنا ولم يتم مقام الوطى في السبيخ او الصوم للحر ( قوله المص  
كافي السفر ) هذا سبب وقوله والطهر دليل ( قوله القيام مقام الحاجة الى  
الطلاق ) يانه ان الطلاق محطور في الاصل لما فيه من قطع التكاح  
المسنون الا انه شرع ضرورة انه قد يحتاج اليه عند العجز عن اقامة  
حقوق التكاح والساجدة امر باطن لا يوقف عليه فاقم دليلها وهو زمان

( وقد بقاء ) الشيء  
مقام غيره بطريقين  
احدهما ( السبب الداعي  
( و الثاني ) الدليل مقام  
المدعى والدلول ) والفرق ان  
السبب لا يخلو عن تأثير بخلاف  
الدليل ( وذلك اما لدفع  
الضرورة والعجز كما في  
الاستبراء فانه اقيم استحداث  
الملك مقام شغل الرحم  
( وغيره ) كالتفا المختارين  
مقام الانزال والحلوة  
الصحيحة مقام الدخول  
والتكاح مقام علوق الولد  
اولا احتياطا وهو العمل  
بقوى الدليلين ( كافي بتحريم  
الدواعي ) تبعا لتحريم الوطى  
على المعتكف ونحوه  
للاحتياط ( اول دفع المخرج  
كما في السفر ) اقيم مقام  
الشبهة ( والطهر ) القيام  
مقام الحاجة الى الطلاق

بحث الشرط ﴿ ٢٦٩ ﴾ (والثالث الشرط وهو) لفظة العلامة اللازمة وشرها

تجسد الرغبة فيه البها وهو الطهر الخالي من الجماع قام حقيقة الساجدة  
تيسيراً قال في التلويح وقد يقال ان دليل الساجدة هو الاقدام على الطلاق  
في الطهر لا الطهر نفسه اه وهو ظاهر

### بحث الشرط

(قوله المص شرط محض) وهو الذي يتوقف انعقاد العلة لعلمية على  
وجوده كما في المثال المذكور فان انعقاد قوله انت طالق علة لوقوع  
الطلاق موقوف على وجوده (قوله حقيق) الاولى امضاؤه او ذكر  
مقابله لانه قسم في التوضيح والتلويح الشرط المحض الى حقيق كالشهادة  
للسكاح والوضوء للصلاة والى جعلي يعتبره المكاتب ويعلق عليه تصرفاته  
اما بكلمة الشرط مثل ان تزوجتك فانت كذا او بدلالة كلمة الشرط بان  
يدل الكلام على التعليق دلالة كلمة الشرط عليه مثل المرأة التي اتزوجها  
كذا لانه في معنى ان تزوجت امرأة فهي كذا كما سيأتي بيانه في كلام المص  
والترقي بينهما كما قاله القسري ان الحقيق ما يتوقف عليه الحكم بحسب  
القتل او بحسب الشرع والجعلي ما يتوقف عليه الحكم شرعاً بحسب المكلف  
وانت خبير بان ما ذكره المص من الثاني اهم الا ان يكون مراده بقوله  
حقيق ما قابل المجازي فان من الشرط ما هو شرط مجازاً كالشرط اسميلاً  
حكماً لاما قابل الجعلي او ذكره تنجياً لكلام المص فليتأمل (قوله  
وهو كل شرط لم تعارضه علة) اي علة تصلح او يضاف الحكم اليها  
فيضاف اليه كذا في التوضيح (قوله فان ائتم والسبلان جليلان) يعني ان  
علة لهلاك في المسئتين هي القتل والسبلان وهما امران طبعيان فلا تصلح  
العلة فيهما لاضافة الحكم اليها فاضيفت الى الشرط وهو الضرع واشق  
فانهما شرطان لهلاك فان الارض والرقى كما ما نعين منه وبالخرق والشق  
زال ذلك المانع فيضاف التلغ اليهما لانهما يصلحان للاضافة لان هذا  
القتل تعدى حق الغير (قوله وهو كل شرط يعرض عليه) اي يحصل  
بعد حصوله فعل مختار غير منسوب ذلك لعن الى الشرط فترج  
المحض مثل ان دخلت الدار فانت طالق اذ التعليق وهو فعل المختار لم  
يعترض على الشرط بل بالعكس وخرج ما اذا عترض على الشرط  
فعل غير مختار بل طبيعي كما اذا شق رق نكير فسال ناسيع فتلغ

(ما يتعلق به الوجود دون  
الوجود) اي يتوقف  
عليه وجود الشيء ولا يثبت  
به (وهو) اي ما يتعلق  
عليه اسم الشرط (خسة)  
بالاستعرا (شرط محض)  
حقيق (كمدخول الدار  
لطلاق العلق به) كان  
دخلت الدار فانت طالق  
(وشرط هو في حكم العلة)  
وهو كل شرط لم تعارضه  
علة (كسفر البئر) في غير  
ملكه (وشق الزرق) الذي  
فيه ما منع فان القتل والسبلان  
جليلان فلا يمكن اضافة  
الحكم اليهما فاضيف الى  
الشرط خلقاً عن العلة  
(وشرطه حكم الاسباب)  
وهو كل شرط يعرض عليه  
فعل مختار غير منسوب  
الى الشرط (كما اذا حل قيد  
عبد حتى ابقى) لم يضمن  
لحدوث الا بقاء باختيار  
صحيح فاقطع نفسه عن  
الشرط وصار كالسبب  
فكل تلف مضاع الى العلة  
انعزض لا لشرطاً وشرط  
اسميلاً حكم وهو ما اختار  
الحكم لوجوده ولا يوجد  
عند وجوده (كقول  
شرطي) كما مر (في حكم  
تعلقه كقوله ان دخلت  
هذه الدار وهذه الدار فانت طالق)

فإن دخولها الأولى شرط اسمها لاحكامها ظواهرها ثم دخول احدهما ثم نكحها ثم دخلت الثانية طلقت لان الملك شرط عند الشرط الثاني لصحة زول الجزاء ﴿ ٢٧٠ ﴾ ( وشرط هو كالمصلحة الخاصة كالاخصان في الزنا ) وسعى في بحث العلامة ( وانما يعرف الشرط بصيغته ) اي باللفظ الدال عليه صريحا ( كعروف الشرط او دلالة كقولها المرأة التي تزوجها طالق ثلاثا فانه بمعنى الشرط ) دلالة ( لوقوف الوصف في النكحة ) فان الزوج دخل على امرأة غير مبينة فكانت نكحة والوصف في النكحة مفسر فصار كأنه قال ان تزوجت امرأة فكذا ( ولو وقع ) ووصف الزوج ( في العين ) بان قال هذه المرأة التي تزوجها طالق ( لما صلح دلالة ) على الشرط لان الوصف في المصنف لقو ( ونص ) اي صريح ( الشرط يجمع الوجهين ) لمعين وغيره فرتاين الدلالة والصريح

### ﴿ بحث العلامة ﴾

( قوله المصنف من غير ان يتعلق به وجوب ولا وجود ) خرج السبب والشرط والعلة والاحصان عبارة عن حال في الرائي يصير الزنا في تلك الحالة موجبا للرجم وله شروط الاسلام والعقل والبلوغ والحرة والنكاح الصحيح والدخوله وكون كل واحد من الزوجين مثل الآخر في صفة الاحصان ثم ان المصنف فخر الاسلام وازيد وشمس لايمة في جعله علامة لاثمها وقال المتقدمون من اصحابنا وطائفة المتأخرين انه شرط لوجوب الرجم قال المحقق في تحرير التوقد عليه بلا عقلية تأثير ولا فضا اه وهذا شأن الشرط ( قوله فشهود الشرط ايض لا يضمنون هو المختار )

### ﴿ بحث العلامة ﴾

( واربعة العلامة وهو ) لغة الامارة وشرعا ( ما يعرف به الوجود للحكم من غير ان يتعلق به وجوب ولا وجود كالاخصان حتى لا يضمن شهوده اذ ارجعوا

بحال ) من الاحوال لان الاحصان علامة فلا يصلح الخلاء وتوكل سلمنا ﴿ كذا ﴾ انه شرط فشهود الشرط فلا يضمنون هو المختار والله اعلم

فصل في بيان الاهلية ٢٧١ ( الفصل اعتبار لاثبات ) ( الاهلية ) لتكليف ( وانه

خلق متفاوتا ) قرب صغير  
اعقل من كبير فاطا التكليف  
على البلوغ فاقلا اقامة السبب  
الظاهر مقام حكمه ( وقالت )  
الاشربة لا عبرة العقل اصلا  
اي لا مدخل له وحده  
في ايجاب شيء ولا نحرجه  
( دون السمع واذا جاء  
السمع ) الدليل السمي  
( فانه ابرة دون العقل )  
حتى يصلوا ايمان الصبي  
( وقت العقلة انه )  
يحق ( به ) موجبة  
لمستصنه محرمة لما  
ستجده على لقطع فوق  
اعلى الشرعية لم يثبتوا  
بدليل لشرع ما يتركه  
العقل ) تحسنا او تحبها  
( وقولوا لعزل عقل )  
ووصفيا ( في الوقت )  
اي ثبوت ( عن الطلب )  
الايمان ( و ) ( في ترك  
الايمان ) وقولوا ( الصبي  
العقل مكلف بالايمان  
ومن لم يبلغه ندوة ) اصلا  
( لم يمتد ايمانوا ولا كفرا  
كان من اهل النار ) لوجوب  
الايمان عندهم بمجرد لعقل  
( ونحن نقول في الذي لم يبلغه  
ندوة ) غير مكلف بمجرد  
العقل فذ لم يمتد ايمانا  
ولا كفرا كان معذورا ) اذالم

كذا نص عليه في التصرير وذلك كما اذا شهد عدلان على ان المولى خلق  
عق عبده بدخول الدار وشهد اخران بان العبد قد دخل الدار فهما  
شاهدا الشرط ثم رجع شهود الشرط واليمين لاضمان على شهود الشرط  
بل على شهود اليمين خاصة واما اذا رجع شهود الشرط خاصة فقال  
شمس الامة لاضمان عليهم وقال فخر الاسلام يجب الضمان

### فصل في بيان الاهلية

لما فرغ من بيان اجماع رايه في بيان الاهلية اذ الخطب لا يثبت  
في غير اهل ( قوله ) ديت اشكليف على زبوغه لا خ ) ان كان من  
متفاوتا في الاشخاص فقدر العلم بن قدر كل شخص هل بلغ المرتبة التي هي  
مطابق التكليف فقدر انشراح تلك المرتبة بوقت يبرخ منه موجب  
تمام حكمه كذا في السفر وشدة لوصول سريته من وقت يبرخ منه  
الوقت ( قوله ) اي لا مدخل له وحده في تحديد شيء ولا نحرجه ) يمتد  
استحقاق العقاب والواب والآخرة وليس بمعه في اعتباره منه  
لا نزاع للاشارة في ان النزع محتاج الى فعل و لا فعل دخلا في معرفة  
الاحكام حتى صرحوا بان الدليل اصيل صرف و ما مركب من عقلي  
سمعي و يمنع كونه سمعيا صرفا لان صدق اشارع بل وجوده وكلامه ثما  
يثبت بالعقل كذا في التلويح ( قوله ) المصنوع ( الشرعية ) انها غير  
موجبة بذواتها بل هي امارات حقيقة يصح مخلف الاحكام صها كية لصوم  
مع الاكل ناسيا وعدم الملك في البيع بشرط الخيار ( قوله ) المصنوع فثبتوا  
بدليل الشرع ما لا يترك العقل ) فانكروا ثبوت رؤية الله تعالى بناء على  
استحالة رؤية موجود بلا جهة وانكروا ان تكون اشياء كالنكروا وصي  
داخلة تحت ارادة الله تعالى ثم لا نزاع لهم ان لعقل لا يستغل بترك كبير  
من الاحكام على تقاصيلها مثل وجوب الصوم في آخر رمضان وحرمة  
في قول شوال ( قوله ) المصنوع ونحن نقول الخ ) قال في التوضيح و نذهب  
هنا المتوسط بينهما اذ لا يمكن ابطال العقل بالعقل ولا بشرع وهو مني  
عليه فهو وحده غير كاف فالصبي العاقل لا يكلف بالايمان وكن يصح منه  
وكذا الشاقي ه اي العاقل البالغ انشاقي في الجبل اذ لم يبلغه الدعوة  
فانه لا يكلف بالايمان بمجرد عقله حتى يولد يصف ايمانا ولا كفرا ولم يمتد

بذلك مدة التامل بان بلغ على شاقه جبل ومات من ساعته ( واما ذا امامه ) فله بالجهل والاركان ( واما في التامل

على اختلاف الأشخاص (ليكن معلوماً وان لم يبلغه الدعوة) ﴿ ٢٧٢ ﴾ لان امهاله بمنزلة دعوة الرسل

لم يكن من اهل النار ولو آمن صح ايمانه ولو وصف الكفر كان من اهل النار  
لدلالة على انه وجد زمان التجربة والتكهن من الاستدلال واما اذا لم يتقدس شيئاً  
فان وجد زمان التجربة والتكهن فليس بمضنور والاضنور وليس في تقرير  
الزمان دلالة عقلية او سمعية بل ذلك في علم الله تعالى فان تحقق بعبده والا فلا  
وهذا مراد ابي حنيفة رحمه الله تعالى حيث قال لا هنر لاحد في الجهل بخالفه  
لما يرى من الاثاق والاقتص واما في الشرايع فيعذر الى قيام الحجة كذا في التلويح  
( قوله على اختلاف الأشخاص ) يشير الى ان المدة غير مقدرة كما قد مناه خلافاً  
لمن قدرها بثلاثة ايام لان العقول متفاوتة قرب ماقل يهتدى في زمان قليل  
ما لا يهتدى غيره في زمان كثير فغرض تقديره الى الله تعالى في حق كل شخص  
( قوله للمار ) من انه لا هجرة للعقل عندهم دون السمع ( قوله هو الصحيح )  
قال في التلويح وذهب كثير من المنساج حتى الشيخ ابو منصور رحمه الله  
تعالى الى ان الصبي العاقل يجب عليه معرفة الله تعالى لانها بكمال العقل  
والبالغ والصبي سوا في ذلك وانما عذر في عمل الجوارح لضعف البنية بخلاف  
عمل القلب ومعنى ذلك ان كمال العقل معرف للوجوب والموجب هو الله تعالى  
بخلاف ذهوب المعتزلة قال العقل عندهم موجب لذاته كما ان العبد موجود  
لاضالته كذا في الكفاية اه وقد تقدم تحقيق ذلك في مسئلة الحسن والجمع ( قوله  
اي العهد السابق يوم المية في ) تفسير لذهمة بالعلمى القنوى مع ارادة توجع حاصل منه  
وفي الشرع وصف يصير به الانسان اهلاً لاله ولما عليه قال الله تعالى واذا خذرك  
من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم الست بربكم قالوا بلى  
هذه الآية اخبار عن عهد جرى بين الله تعالى وبين بنى آدم وعن اقرارهم  
برؤية الله تعالى ووجدانهم الاشهاد عليهم دليل على انهم واخوانهم موجب  
اقرارهم من ادا حقوق تحب لرب سبحانه وتعالى على عبادته فلا بد لهم  
من وصف يكونونه اهلاً للوجوب عليهم فيثبت لهم الذمة بالعلمى القنوى  
والشرعى كذا في التوضيح ( قوله له وعليه ) فيثبت له ملك الرقبة وملك  
النكاح بنهرا اولى وزوجه اياه ويجب عليه الثن والمهر بقوله ( قوله  
بل المقصود حكمه ) وهو الاداء عن اختيار ليتحقق الانلاو ليتحقق ذلك في حق  
الصبي بجمه لكن اذا ادى يكون الايمان المودى فرضاً كما سيأتى مثلاً لان عدم  
الوجوب انما كان بسبب عدم الحكم قط والا فالسبب وهو حدوث العالم والحل

في حق تبييه القلب) وعند  
الاشعرية ان من قتل من  
الاقتصاد حتى هلك  
او اعتقد الشرك ولم يبلغه  
الدعوة كان معذوراً )  
لاختبارهم السمع ( ولا يصح  
ايمان الصبي العاقل  
عندهم ) للمار ( وعندنا  
يصح وان لم يكن تكلفاً  
به ) هذا هو الصحيح لاسلام  
على رضى الله تعالى عنه  
ولا يجب تجديده بمعدله  
( والاهلية نومان اهليه  
وجوب ) لحقوق له وعليه  
( وهى بناء على قيام الذمة )  
اي العهد السابق يوم  
الميثاق ( والادعى ولدوله  
ذمة صالحة للوجوب  
له وعليه باجاء الشهادة اما  
قبل الولادة فله قط فريث  
( غير ان الوجوب غير  
مقصود منه ) بل المقصود  
حكمه ( فبما ان يطل  
الوجوب لعدم حكمه )  
وهو الاداء ( فاذا كان من حقوق  
العباد من الغرم كضمان  
الاثلاف ( والعوض ) كبن  
المبيع ( وثققة الزوجات )  
والاقارب ( لزمه ) اي الصبي  
لان المقصود المال ( وما كان  
حقوبه ) كالتصاص ( او  
جزاء ) كمر مان انيرث  
بالقتل ( لم يجب عليه ) لانه  
لا يوصف بالتقصير ( وحقوق الله تعالى تحب ) عليه ( متى صح القول بحكمه ) اي بالوجوب عليه ﴿ فاما ان ﴾  
( كالأشعرية والمطرح )

فيصيان في ارضه للمار (ومنى) ٢٧٣ ﴿ بطل القول بحكمه لا يجب كالعبادات الخالصة ﴾ اولو مال لان  
 التصود في حقوق الله هو  
 الاداء للمال (والنقوبات)  
 كالحدود للمار (واهلية اداءه)  
 وهي ثومان قاصرة بتبني على  
 القدرة القاصرة من العقل  
 القاصر والبدن الناقص  
 كالصبي العاقل (اي المميز  
 والمتنوء بالبالغ) فانه  
 كالصبي (ويتبنى عليها)  
 اي القاصرة (صحة الاداء)  
 اي يصح ما دى بلا عهدة  
 (وكاملة تبني على القدرة  
 الكاملة من العقل الكامل  
 والبدن الكامل) لبالغ  
 العاقل (ويتبنى عليها)  
 اي على الكاملة (وجوب  
 لاداء وتوجه الخطاب  
 والاحكام متبعة في هذا  
 الباب) باب لاهلية القاصرة  
 (لستة فحق الله ان كان  
 حشد لا يتحمل غيره) غير  
 لحسن (كالايمان وجب  
 نقول بجهت من نصبي  
 لا لاروم اداء) لانه مما  
 يتحمل السقوط بسفر  
 كركره (وان كان قبضا  
 لا يتحمل غيره كالكنز)  
 لى زدة (لا يعمل ضوا)  
 من نصبي قصص رده

فاما ان اذ اوجدوا وقع المؤدى فرضا كالمسافر اذ اصى الجمعة تقع فرضا (قوله  
 فيصيان في ارضه للمار) من ان كلا منهما في الاصل من المؤن ومعنى العبادة  
 والعبودية فيهما ليس بمقصود منهما والتصود منهما للمال واذا اولى في ذلك  
 كاداه (قوله كالحدود للمار) كائن الراد الاشارة الى قوله متى بطل القول بحكمه  
 لا يجب اي لا يجب عليه لعدم حكمه وهو المواخلة بالفعل اولى انه لا يجب عليه  
 ما كان عقوبة من حقوق العباد كالنقصان فكذا ما كان عقوبة من حقوق الله تعالى  
 (قوله للمار فيجاز ان بطل الوجوب الخ) فربيع على ما قرره من ان الوجوب  
 غير مقصود بنسبه بل المقصود حكمه وحاصله ان الصبي للممكن اهل الالادا  
 لضعف نيته والمقصود من الوجوب هو الالادا فكل ما يمكن اداؤه عنه يجب  
 وما لا فلا يتقرب العباد ما كان منها عزم او عوضا يجب عليه لان المقصود  
 هو المال واذا وه يتحمل النيابة وكذا ما كان صلة تشبه المؤن او الاعراض  
 كنفقة التريب والروجة لاصلة تشبه الاجزية فلا يتحمل العقل وان كان  
 من العاقلة ولا العقوبة والاجزية وما حقوقه تعالى فالعبادات لا يجب  
 عليه اما البدنية ظاهرا واما المالية فلما ذكر في الش ولا تعقوبات ولا عبادة  
 فيها مؤنة كصدقة الفطر عند محمد ربحان معنى العبادة وتذاقيد العبادات  
 بالخالصة وما كان مؤنة محضة يجب (قوله النص من لعن التصور والبدن  
 الناقص) لاختلاف ان الاداء يتعلق بقدرتين قدرة فهم الخطاب وهي لعقل  
 وقدرة العمل به وهي بالبدن فاذا كان تحقق القدرة بهما يكون كانهما يكملهما  
 وقصورها بقصورهما تمام الانسان في اول احواله عديم القدرتين ولكن فيه  
 استعدادان يوجد كل منهما بخلق الله تعالى الى ان يبلغ درجة كمال قبيل  
 بلوغها تكون قاصرة (قوله النص الى ستة) لانها اما حقوق الله تعالى  
 او حقوق العباد والاول اما حسن لا يتحقق التمتع واما قبيح لا يتحمل الحسن  
 واما متردد بينهما واذا في امانع محض او ضرر محض او متردد بينهما (قوله  
 لانه مما يتحمل السقوط بصدركا كراه) فكذلك ردت الصبا (قوله قصص رده)  
 اي في حق احكام الاخرة اتفاقا لان الغفوة من الكفر ودخول الجنة مع اشرار  
 مما لم يرد به شرع ولا حكمه عقل وكذا في احكام الدنيا عند الاول ولست احق  
 تبين منه امراته السلطة ويحرم عن الميراث من موته المسئلة في حق زدة  
 بمنزلة البالغ وانما لم يقتل لان وجوب القتل ليس بمجرد الارادة دليله بحرية  
 وهو ليس من اهلها كالكراهة وانما لم يقتل بهد لبوغ لان الاختلاف في صحة

(وما هو بين الأمرين) أي الحسن والنجس (كالصلوات ونحوها) كالصوم والحج (يصح الأداء من غير لزوم شبهة) كأنما هو قضاء (وما كان من غير حقوق الله تعالى أن كان قدما محضاً كقبول الهبة تصح مباشرة) وإن لم ياذن وليه (وفي النصارى المحض كالطلاق) أي ولاية إيقاعه أما لو وقع قد يحصل بنحو جبر أو بدعي (والوصية تبطل أصلاً) وإن أذن وليه (وفي الدارين بينهما) بين النفع والضرر ﴿ ٢٧٤ ﴾ (كالبيع ونحوه) كالأجرة والنكاح

ونحوهما (بل كن برأي الولي) أي بشرط أدته فيصير عند الإمام كالبائع حتى يصح بفن فاحش من الجانب ومن الولي في رواية (وقال الشافعي كل منفعة يمكن تحصيلها له مباشرة وليه لا تعتبر عيارته فيه كالإسلام والبيع) لا إسلامه بإسلام أحد أبويه وقاد يبيع وليه عليه (وما لا يمكن تحصيله مباشرة وليه تعتبر عيارته فيه كالوصية) بإجماع البر (واختيار أحد أبويه) بدمضى مدة الحضنة لما روي أنه عليه السلام خير خلافاً والجواب أنه عليه السلام دعي لذلك الغلام في ركعة دماؤه اختار النفع ولم يوجد مثله في حق غيره

### فصل

(والأمور المعارضة على الأهلية نومان سماوي) ليس البعدي اختيار (وهو أحد العشر) (الصفر) عد منها لأن الأدنى قد تخلو عنه كآدم وحواء عليهما

السلام (وهو في أول أحواله) بل إن يعتل (كالجنون) لكن يسهل، فرق إن الجنون لأجله يتخلف ﴿ منه ﴾ الصفر فلو أسلمت امرأة الصبي بغير عرض لى ن يعل وفي الجنون يعرض الإسلام على وليه (لكنه) أي الصفر (إذا قتل متداً صاب ضرباً) أي نومان من الأهلية (د) وهي لأهلية التدسية لا كالأهلية بقاء صفره (فيقتضيه بما لا يمكن السقوط عن البالغ) بغيره فلا تسقط عنه فرضية (أصل) (الإيمان حتى إذا ادأ وقع فرضاً) لا تسقط عنه (أي ترك (إزام الأداء) لكل عبادة تقصير الأهلوية (ويجعله الأمر) أي حاصل أحكامه (أن توضع منه العهدة) حتى لا يأم بترك الإيمان (ويصح منه) أي الصبي بأن يباشر بنفسه (وله) بأن يباشره وليه (مألاً عهدة فيه) أي لا ضرر كقبول الهبة

إسلامه حال الصبا صار شبهة في إسقاط القتل كذا في التلويح وبه علم أن الصبي العاقل إذا أذن ومات عليها كان مغلداً في التاراقا (قوله المص وما هو بين الأمرين كالصلاة ونحوها الخ) جعل في التوضيح فروع الإيمان كالإيمان بما هو حسن لا يشمل غيره، وكذا في التلويح قال ابن نجيم وهو الظل لأن النفع في الصلاة في الأوقات المكروهة ماضٍ لازماً وكذا الصوم في الأوقات المنهية وأما الحج فليس له وقت منهي يجمع فيه كالأبغى (قوله أي ولاية إيقاعه الخ) جواب عما أورده شمس الأئمة على قولهم بطلان طلاق الصبي بأن الحق أنه أهل للطلاق عند الحاجة كالأولست أمراته وعرض عليه الإسلام فأبى فانه يفرق بينهما وكان ذلك طلاقاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد وإذا ارتد وقت القرعة بينه وبين امراته وكان طلاقاً عند محمد (قوله المص وفي الدارين بينهما كالبيع ونحوه) فإن فيه احتمال الرجوع والخسران كذا في التصريح قال كان البيع وإباحة والنكاح يأكل من أجرة المثل ومهر المثل فهي تقع والأفضر (قوله فيصير عند الإمام كالبائع) باعتبار أن قصوره إياه لما دفع برأي الولي الصبي البالغ وعندهما مقبوض تصرفه باعتبار انضمام رأي الولي فيصير كباشرة الولي فلا يصح بالنفن الفاحش لأن الولي ولأمن الجانب

### فصل

الأمور المعارضة على الأهلية نومان (قوله عدتها لأن الأدنى قد تخلو عنه) الأحسن ما في تغيير التقيع تبعاً لما في التلويح أن المراد بالعارض هنا غير الصفة الذاتية لأجل الحادثة بعد العلم بعدم صحته في الصفر أي الابتكاف (قوله لبقاء صفره) فيكون صفره عذراً مع ما أصابه من الأهلوية بواسطة نقصان صفه فلذلك سقط بصفره ما يحتمل السقوط عن البالغ كالصلاة والصوم فانها لا تحتمل السقوط بالجنون مثلاً (قوله المص فلا تسقط عنه فرضية الإيمان) أي أصل الفرضية لا وجوب الأداء فلا يناقض ما تقدم منه أنه يصح

السلام (وهو في أول أحواله) بل إن يعتل (كالجنون) لكن يسهل، فرق إن الجنون لأجله يتخلف ﴿ منه ﴾ الصفر فلو أسلمت امرأة الصبي بغير عرض لى ن يعل وفي الجنون يعرض الإسلام على وليه (لكنه) أي الصفر (إذا قتل متداً صاب ضرباً) أي نومان من الأهلية (د) وهي لأهلية التدسية لا كالأهلية بقاء صفره (فيقتضيه بما لا يمكن السقوط عن البالغ) بغيره فلا تسقط عنه فرضية (أصل) (الإيمان حتى إذا ادأ وقع فرضاً) لا تسقط عنه (أي ترك (إزام الأداء) لكل عبادة تقصير الأهلوية (ويجعله الأمر) أي حاصل أحكامه (أن توضع منه العهدة) حتى لا يأم بترك الإيمان (ويصح منه) أي الصبي بأن يباشر بنفسه (وله) بأن يباشره وليه (مألاً عهدة فيه) أي لا ضرر كقبول الهبة

(فلا يحرم الصبي من الميراث بالقتل) لورثته (عند اختلاف الكفر والارق) لانهما ينافيان اهلية الارث (والجنون) وهو زوال العقل واختلافه ﴿ ٢٧٥ ﴾ يسقط بكل العبادات دون حقوق العباد كدية وضمان متلف ( لكنه

اذا لم يمتد الحق بالثوم )  
 استحصانا لعدم الحرج  
 (وحد الاستعداد) المسقط  
 يختلف فحده (في الصلاة)  
 ان يزبد على يوم وليلة)  
 بساعة وعند محمد بصلاة  
 كما سيجي (وفي الصوم)  
 باستفراق الشهر) ليله  
 ونهاره في ظاهر الرواية  
 وعن خمس الامة الحلواني  
 لو كان مفقدا في اول ليلة  
 منه فاصح بمجنونا واستوجب  
 الشهر لا يقضى هو  
 اصح لان قيل لا يصام

فيه ولو فات في اخر يوم  
 من رمضان في وقت النية  
 زمه القضاء ولو بعده  
 فهو هو اصح ذكر ما بين الملك  
 وغيره (وفي زكاة باستفراق  
 الحول) في الاصح (وابو  
 يوسف اقل كثر الحول مقام  
 نكاح) يسير وتخفيفا (والعتق  
 بعد البلوغ) وهو اختلاص  
 في العقل وحكمه (كالصبي  
 مع العقل في كل الاحكام  
 حتى لا يمنع) لعتقه (صحة لقول  
 والقول) فصح عبادته  
 وان لم يجب عليه وقبول  
 الهبة (لكنه) اي العتق  
 (يمنع العتق) اي الزام  
 شيء فيه مضره كالصبي

منه بلا ثوم اذا واصل الانسب تقديم لفظ اصل في كلام الش على قول  
 الص فرضية ليكون اشارة الى ما قلناه (قوله الص فلا يحرم من الميراث بالقتل)  
 اي عدا وخطا لان موجب القتل يشمل السقوط بالفضو وغيره فسقط بمنز  
 الصبا بخلاف الدية فانها يجب لمصلحة المثل وهو اهل لوجوبها عليه  
 (قوله الص ان توضع عنه العتق) المراد بها هلاك يوم ما يوجب التبعة  
 والمواخلة (قوله دون حقوق العباد) لان كان الثبابة كما قدمناه في فصل  
 الاهلية (قوله الص لانها ينافيان اهلية الارث) اي اذا ارتد الصبي  
 الماقل او استرق فانه لا يسخن الارث لا بطريق الجزايل لكون الرقيق  
 مملوكا فلا يكون مالكه والكفر في الولاية للآية والارث مبنى عليها  
 قال الله تعالى اخيارا عن ذكرنا فصيل من ذلك وليا يرثي فانه يشير الى  
 ان الارث مبنى على الولاية فلا يرد ذلك اشكالا (قوله الص لكنه اذا لم يمتد  
 الحق بالثوم) فلا يسقط العبادات واصل ان الجنون اما يمتد او غير يمتد وكل  
 منهما اما اصلي بان بلغ مجنونا او طارئ بعد البلوغ فليمتد مطلقا مسقط  
 للعبادات وغير يمتد ان كان طارئا فليس مسقط استحصانا وان كان اصليا  
 فعند ابي يوسف رحمه الله تعالى مسقط وعند محمد رحمه الله ليس مسقط  
 والاختلاف في اكثر الكتب مذكور على عكس ذلك وعمامة في التلويح (قوله  
 بساعة) اي عند ما حقت لوجز قبل الزوال ثم افاق في اليوم الثاني بعد الزوال  
 لا قضاء عليه عند هماله من حيث الساعات اكثر من يوم وليلة (قوله وعند  
 محمد بصلاة) بان يمتد في الصورة المذكورة الى وقت العصر حتى يصير  
 الصلاة سنا فتدخل في حد التكرار قال في الترمذي وهو ايسر (قوله كما  
 سيجي) اي قريبا عند الكلام على لاغا (قوله اي الرام شيء فيه مضره)  
 اي مما يمتثل السقوط (قوله لانها ثابتة لطاعة العبد) لتعلق بقاءه وقيام  
 مصالحه بخلاف حقوق الله تعالى لانها لا ابتلا وهو متوقف على كمال العقل  
 (قوله هو اصح) قال ابن نجيم وهو قول عامة المتأخرين وقال القاضي  
 في التتوم حكم العتق حكم الصبا الا في حق العبادات فانها لم تسقط احتياط  
 في وقت الخطاب وهو البلوغ بخلاف الصبا لانه وقت سقوط الخطاب بدرو

(واما ضمان ما استهلك من الاموال فليس بعقوبة) وانما شرع جبر الما تنسمن لعل المعصوم (وكونه) اي التلصص (صبا)  
 او ستوها لانها في عصبة المثل لانها ثابتة لطاعة العبد (و) لعتقه (يوضع عنه الخطب) لعلامة ولا عقوبة عليه  
 (كالصبي) هو الصبي (وولي عليه) اي تثبت الولاية على المتوفى (ولا يلى على غيره) بجزء (والنسيان وهو) عدم  
 الاستحضار في وقت حاجته



شتمل السهو وحكمه ( لا ينافي الوجوب في حق الله تعالى ) حتى يؤم قضاء الصلاة ( لكن التيسار اذا كان غالباً كما في الصوم ) لكن الطبع دافع الى المفترات ( والتسمية في الذبيحة ) انوار الطبع عند الذبح ( وسلام الناس في التعمدة الاولى ) قلبه وجوده ( يكون غفواً ) فلا يفسد صومه وصلاته وقول كل ذبيحته لانه من قبل صاحب الحق ( ولا يحصل عنرا في حقوق العباد ) لانها محرمة لخاصتهم ( والنوم وهو عجز عن استعمال القدرة ) بمنزلة طيمية ( فوجب تأخير الخطاب ) الى وقت الاتيائه ( واما بمنع الوجوب ) لا مكان الاداء حقيقة بالاتيائه وخلعها بالقضاء ( وبنافى الاختيار اصلاً ) اذ لا يصير لتفانيه ( حتى بطلت عباراته في الطلاق ) ٢٧٦ \* والعناق والاسلام والردة والبيع

والشراء ( ولم يتعلق بقرانه ) في التفرير لانه نوع جنون ( قوله شتمل السهو ) قال في التصرير لان الغفلة لا تفرق بينهما اهـ وقيل في الفرق بينهما ان السهو زوال الصورة عن المدركة مع قائمها في الحافظة والنسيان زوالها مع احتياج ح في حصولها الى حسب جديد وقيل غير ذلك وفي التصير عن السراج الهندى الحق ان النسيان من الوجد انيات التي لا تقتصر الى تعريف بحسب المعنى فان كل مائل يعلم النسيان كما يعلم الجوع والعطش ( قوله فلا يفسد صومه ) اى بالاكل والنسب ونحوهما لما ذكر من وجود الداعي اليه ولعلم المذكر له بخلافه في الصلاة لوجود المذكر وعدم الداعي فان هيئة المصلى مذكورة له مانعة من النسيان اذا لاحظها ودعا الطبع اليه فيها متفق لقصر مدتها ( قوله المص ولا يحصل عنرا في حقوق العباد ) اما في حقوق الله تعالى فهو عنرا في سقوط الائم كما هو المراد بالحديث ( قوله وقيل الاخيران يفسدان ورجح ) اما الكلام في جامع الاسرار من المعنى والخاتمة والخلاصة ان صلاته تقصد من غير ذكر خلاف وفي التوازل تقصد صلاته وهو المختار واما التهفئة في التصرير وعن ابي حنيفة تقصد الوضوء لا الصلاة فينوضا ويبنى وقيل عكسه وهو اقرب عندى لان جعلها حدثاً جنائياً ولا جنائياً من النائم فيكى كلامه بلا قصد قصد كاساهى به ( قوله ويصح احرام عبده عنه ) عبارة ابن نجيم ويصح احرام رفيقه اى باضا والقاص عنه ان امره بذلك اتفاقا وبدون امره صحيح عنده لاعتداهما ( قوله من غير مرادات الجزا ) حتى انه يبقى رفيقا وان اسلم واتقى ( قوله بمنزلة الخراج ) فانه في الابتداء ثبت بطريق العقوبة حتى لا يبتدا على السبل لكنه في حال البقاص من الامور الحكيمية حتى لو اشترى المسلم ارض خراج لزم عليه الخراج ( قوله على المشهور ) مقابل ما ذكره

لغيره شهرا او سنة ويضمنه تلقه ويصح احرام عبده عنه ( والرق وهو عجز حكيمى ) \* ابن \* حيث لم يجعله الشارع اهله متاهدين نحوها ( شرع جزاء ) لكفر استكفوا ان يكونوا عبده تعالى فيعلم عيب عبده والحقهم بالعباد ( في الاعل ) واذ لا يثبت الرق على المسلم ابتداء لكنه في حال البقاء صار من الامور الحكيمية اى حكمها من احكام الشرع من غير مرادات الجزا بمنزلة الخراج ( به ) اى يسبب الرق ( يصير الرمة مرضة ) اى محلا لعق والانتال ( وهو ) اى رقى ( وصف لا يفرق ) اى لا يقبل التجرة ثبوتاً وزوالاً على المشهور ( كالتقضى هو ضده ) لا يمتثل التجرة اى ناق ( وكذا الاعتنا في عندهما )

لا ينجز (للايلزم الاثر) وهو العتق (بدون المؤثر) وهو الاعتاق لان الاعتاق اذا كان مجزئاً  
 فالعتق ان ثبت في الكل يلزم الاثر بدون المؤثر (والمؤثر بدون الاثر) ان لم يكن ثابتاً في الكل ولا يفتى ان اثر الشيء  
 لازمه فيلزم من عدم تجزئته اللزم وهو العتق عدم تجزئته لازمه وهو الاعتاق (او ينجز العتق) ان ثبت  
 في البعض دون الاخر وكل في ٢٧٧ ممنوع فيفتى الجزئى (وقال ابو حنيفة رجه الله انه )

ابن نجيم قالوا ومن الغريب ما نقله في البدايع ان عند الامام ابي تجزئاً بوجاهة  
 وزوال لان الامام اذا ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على انصافهم  
 ومن على الانصاف جاز ويكون حكمهم وحكم عتق البعض في حالة البقا  
 سواءه (قوله لا ينجز) حتى لو اعتق نصف عبده يعتق كله لقوله عليه  
 السلام من اعتق شخصاً من عبدي عتق كله (قوله فالعتق) ان ثبت في الكل يلزم  
 الاثر بدون المؤثر لانه اذا اعتق البعض وعتق الكل فالاعتاق المؤثر لم يوجد  
 الا في البعض ثبوت العتق في البعض الآخر يكون بلا اعتاق (قوله ان  
 لم يكن ثابتاً في الكل) يعنى ان لم يكن ثابتاً اصلاً والاصوب التعبير بذلك  
 (قوله وكل ممنوع) اى كل من اتوازم الثلاثة اما الاول لان فاعلمت واما الثالث  
 فلان العتق غير مجزئ بالاعتاق (قوله فيفتى الجزئى) اى تجزئ الاعتاق  
 (قوله المص حتى لا يعتك العبد والمكاتب التسرى) خص المكاتب بالذكر  
 مع ان حكم المذبر كذلك لانه صار احق بمكاتبه لحرته يدا فيه ذك جواز  
 التسرى قال الوهم بذكره وخص التسرى ايضا ليعلم الحكم في غيره  
 بالاولى (قوله اى اخذ السرية) وهى الامة المدة لوطى (قوله لا يثبتانه  
 على ملك الرقية) اى لا يثبتا التسرى على ملك الرقية وهو ليس اهلاً لملك  
 (قوله لان المنافع للمولى) فلم تكن اصل القدرة وهى البدنية موجودة  
 فيكون عديم الاستطاعة التى هى شرط وجوب الخلع المودى منها قسلاً  
 فلا يثبت عن الفرض بخلاف القبر اذا حرم ثم استغنى حيث يثبت عن الفرض  
 لانه ذلك لما حدث له من قدرة الفعل اذ حدثت وهى الاستطاعة الاصلية  
 (قوله الا ما استغنى) من الصلاة غير الجمعة والصوم فان القدرة التى  
 يحصلان بها فرضين ليست للمولى بالاجاع وهو فيها متى على اصل الحرية  
 فالاستئنا من المنافع لان قوله بملك لغيره (قوله وتوقعه على لاذن لاستئنا  
 المهر) جواب سوال وارد على قوله لانه من خواص الامة لولاه و  
 لم يتوقف مكان فيه اضراء للمولى لان المهر يتعسف برقية العبد  
 (قوله كما سيجى) اى قريباً من (قوله الدنيوية) قيد بها حترزاً

(ويشافى الرق) كمال الخلف اى ادية انكرامات) لانه يشفى عن المحروانية فيفتى بسلامات ليشرية  
 الدنيوية (كالدعة ولولاية) على الغير (والحر) لا رجع نفسه بكرامات انتقصت بالرق حتى لا تحتل نفس  
 ذمته الدين ولا يتكلم سوى امرائين

(وايه) أي الرق (لا يؤثر في عصمة الدم لان العصمة المؤتممة) ثبت (بالإيمان) بالله تعالى (والمؤتممة) بقودا ودية بالاحراز (بداره) أي الإيمان (والعبد) ﴿ ٢٧٨ ﴾ فيه (أي كل واحد من المؤتممة

من الاخروية فانه مساو لغيرها لان اهليتها بالقوى ولا رجوعا  
لغيره على البذل فيها بل العبد مما كان ارفع درجة من مولاه كاورد  
في الحديث ان عبدا يكون ارفع درجة من مولاه في الجنة فيقول يارب انه  
كان عبدي في الدنيا فيقال انه كان اكثر ذكركا منك كذا في ابن نجيم  
( قوله المصنوع واياه لا يؤثر في عصمة الدم ) فكان الرقيق مضموم الدم  
معنى انه حرم التعرض له بالاختلاف حاله ولصاحب الشرع كما اذا اسلم  
الكافر في دار الحرب وقتل ثمة ( قوله المصنوع لان العصمة المؤتممة بالإيمان  
الخ ) العصمة تؤمن احدهما المؤتممة الموجبة لاثم قط على تقدر التعرض  
لدم وهي بالإيمان بالله تعالى تأييدها المؤتممة الموجبة لاثم ثم الضمان أي  
التصاص في العمد والدية في الخطا وهي بالاحراز بدار الإيمان ( قوله  
فمايه ابطال حقه قصدا وحق غيره ضمنا ) كشهادته رؤية الهلال فانه  
يصح في حق نفسه قصدا وفي حق غيره ضمنا فليس من باب الولاية على  
المسلمين ( قوله حتى وجب القطع ) ولا ضمان عليه لانهما لا يجتمعان  
( قوله المصنوع وفي المجبور اختلاف ) يعني ان ماسبق من صحة اقراره  
بالسرقه المستهلكه فيقطع لان الدم حقه والقاعدة فيقطع لما قلنا ويرد  
المال لوجود الاذن انما هو في المأذون ( قوله ومذهب الامام يصح اقراره  
مطلقا ) أي في حق القطع ورد المال فيقطع ويرد لان اقراره لما ثبت  
في حق نفسه وهو القطع صح في حق مولاه تبعا وقال ابو يوسف يصح  
في حق القطع دون المال فيقطع ولا رد ويضمن مثله بعد الشك لان اقراره  
يضمن شيئين حقه وحق مولاه فيصح الاول لعدم التهمة وقال محمد لا يصح  
في شيء منهما فلا يقطع ولا رد بل يضمن بعد الشك لان اقراره بالمال باطل  
في حق المولى لان ما في يده لمولاه ولا يقطع في مال المولى وهذا كله فيما اذا  
كذب المولى بان قال للمال لي اما اذا صدقه فيقطع ويرد المال الى المقر له ان  
كان قايما ولا ضمان في الهالك اتفاقا ونعامة في ابن نجيم ( قوله المصنوع ولا ينافي  
اهلية الحكم ) سواء كان من حقوق الله تعالى او حقوق العباد ( قوله  
المصنوع كان المرض من اسباب الجرح ) يوجد في بعض نسخ المتن هكذا كان  
المرض من اسباب تعلق حق الوارث والقرير بماله فيكون من اسباب

والقومة (الآخر فلاقتصان  
(وأي لا يؤثر) الرق (في قيمته)  
حتى اذا قتل العبد خطا  
وقيمته مثل الدية او اكثر  
ينقص من الدية عشرة  
دراهم (ولهذا) أي لمساواة  
لغيره للصمتين ( يقتل  
الحري بالعبد ) قصاصا خلافا  
لشافعي (وصح امان) العبد  
(المأذون) بالمجاهد لاستغفاره  
الرضخ فامانه ابطال حقه  
قصدا وحق غيره ضمنا  
(و) صح (اقراره) بالحدود  
والقتصاص و بالسرقه  
المستهلكة ) حتى وجب  
القطع لما مر ان الدم حقه  
(و) بالسرقه (القائمة) فيرد  
المال على المورق منه  
وتقطع يده (وفي المجبور  
اختلاف) ومذهب الامام  
يصح اقراره مطلقا فيقطع ويرد  
المال (والمريض) وهو يدهي  
التصور (واياه لا ينافي اهلية  
وجوب (الحكم) و اهلية  
(العبادات ولكنه لما كان  
سبب الموت وانه عجز خالص  
كان المرض من اسباب العجز  
ففسدت العبادات عليه  
بقدر الكثرة) فيصلي قاعدا  
إن لم يمكنه القيام (ولما كان  
ماله) كان المرض من اسباب

لغيرهم ووارثا وانما ثبت به الجبر (اذا فصل) المرض (بالموت) حال كون الجبر (مستندا الى اوله) اى المرض (حتى لا يؤثر المرض فيما يتعلق به حتى غريم ووارث) كتنكاح بهر مثل (فيصح في الحال) اى حين الصلوة (كل تصرف يحتل الصبح كاله) والمجابهة يقتضيان احتيج اليه (اى القضي لتدارك الحال ما لم يمنع مانع كالأول احتق الوارث ما وهدله ٢٧٩) لم يطل عتقه وانما يقتضي التهمة (والا يحتل القضي) من التصرفات

(جعل كالمعلق بالموت) اى

كالدبر (كلاعتاق اذا وقع

على حق غريم) بان كان

العبد المقت مستتر قابلا للدين

(او على حق وارث)

بان كانت فتيحة زيد على

الثالث جعل كالدبر (بخلاف

اعتاق الراهن حيث ينفذ

لان حق المرتهن في ملك

(اليدون) ملك (الرقبة)

فافترا (والحيض والنفاس)

واحكامهما سواءا في سبعة

ينتها في شرح التوير

(وهما لا يبدان اهلية)

الوجوب ولا الاداء (لكن

الطهارة عنهما فصلا

شرط وفي فوات الشرط

فوات الاداء وقد جعلت

الطهارة عنهما شرطا

لصحة الصوم نصا) وهو

قوله عليه السلام تدع

الحيض والصوم والصلاة

ايام انراثة (بخلاف التيام)

بدليل صحة من الجانب

ابجاء (مربط الى القضاء

مع انه لا جرح في قضائه)

في الصوم (بخلاف الصلاة)

لكنزته (ولموت) وهو

عن

الجبر الخ (قوله لغريم ووارث) اما حق الغريم ففي الكل واما حق

الوارث ففي الثلثين (قوله كتنكاح بهر مثل) فانه صحيح منه لانه من

الخواجج الاصلية وحتم يتعلق فيما يفضل عن حاجته الاصلية (قوله

جعل كالدبر) اى جعل حكمه حكم الدبر قبل الموت حتى كان جديدا

في شهادته وسائر احكامه ولا يقتضي ويسعى في كله او ثلثيه او اقل كالسنة

اذا ساءى النصف (قوله الا في سبعة ينتها في شرح التنوير) اى الش

الكبير المسمى بخزائن الاسرار كما هزأها اليه في شرحه الصغير المسمى

بالدبر المختار وعبارته في ذلك المش كما وجدته على هامش نسختين والنفاس

حكمه حكم الحيض في كل شيء الا في البلوغ والاستبراء والمدة كافي الجوهرة

وغيرها ويزاد انه لاحد لافله اتساقا وان اكثره اربعون يوما حدنا

وانه يقطع التتابع في صوم الكفارة ولا يحصل به الفصل بين ملاقي السنة

والبدء به فهي سبعة اه (قوله وهو مجزئ كله) ولهذا فاني ما فيه

تكليف من احكام الدنيا لان التكليف يعتمد القدرة (قوله المص واه

ينافي احكام الدنيا الخ) قال في التلويح الاحكام في حق الموت امدنيوية

او اخروية والدنيوية اما تكليفات وحكمها السقوط الا في حق الائم

او غيرها وهو اما ان يكون مشروعا لحاجة غيره او لا والاول اما ان يتعلق

بالمين وحكمه ان يبقى ينسأ المين او بالذمة ووجوبه اما بطريق الصلة

وحكمه السقوط الا ان يوصى به او لا بطريق الصلة وحكمه البقا بشرط

انضمام المال او الكفيل الى الذمة والثاني ما ان يصلح لحاجة نفسه وحكمه

ان يبقى ما يقتضي به الحاجة او لا وحكمه ان يثبت فورثته والاخرية

حكمها البقا ما تجب له على الغير او يقتصر عليه من الحقوق لذية ونفسية

او يمتنعه من ثواب بواسطة الطاعات او عقاب بواسطة المعاصي وهذا

جمله ما فصله في الكتاب (قوله فلا يجب ادؤه من الزكاة) من نص

مجرد

مجرد (فانه ينافي احكام الدين بمقتضى تكليف حتى يطلت زكاة وسير قرب عنه) فتوات الاداء عن

اختيار فلا يجب ادؤها من الزكاة خلافا لما في (وانما يقتضي عليه الذمة) لانه من احكام لاخرة (وما شرع

عليه) من الاحكام (لحاجة غيره) على نوعين (فان كان حقا متعلقا بالمين) كالزكاة والعتاقر والبيع والمقنوب

والوديعة (بقب بقاءه) اى بقاء تلك المين بعد موت من كانت المين في يده

لحصول المقصود ولذا وغتر به اخذ بخلاف مال الزكاة (وان كان ديناً لم يبق بمجرّد الذمة) لضعفها بالموت (حتى يضم اليه) الى مجرد الذمة (مال او مائة كذبة الذم هو ذمة الكفيل) قبل الموت (ولهذا) اى تكون ذمة الميت لا تحصل الدين (قال ابو حنيفة رحمه الله ان الكفالة بالدين عن الميت المقتل) بان لم يترك مالاً ولا كفيلة (لا تصح) لخراب ذمته الا اذا قوت الذمة لمحق دين بعد الموت فصح الكفالة به بان حفر في الطريق خلف فيها شئ بعد موته ثم دمه صمان النفس على ما قلته وضمان المال في ماله وثبت الدين مستند الى وقت السبب وهو المقتل الثابت حال قيام الذمة كاقبله ابن نجيم عن الترمذي والحريري (بخلاف) العبد (المسيور قريدين) فانه اذا تكفل عنه رجل صح (لان ذمته في حقه كاملة) لكونه حياً مكلفاً (وما شرع عليه صلة) كنفقة المحارم و الزكاة (بطل) بالموت (الا ان يوصى ليصح من الثلث وان كان) ما شرع (حجالة) اى لميت (يقتل) ملكاً (له) على حكم ملكه (ما قضى به حاجته) ولذلك قدم بجهير (من نفسه) وتكفيه ودقته (ثم دونه) (الا دينا تعلق بين تقدم على البهير) (ثم وصايا من ثلثه) اى ثلث الباقي بعدهما (ثم وجبت الموارث بطل يرق الخلقة) عند نظره (ان انتقال ماله الى من) ٢٨٠ ٢٨٠ ينصل به ويخلقه انظر له (فيصرف

من حقوق الله تعالى هو اصل عندنا لا المال كامر (قوله لحصول المقصود) وهو المال لان القايته بموته فله والفعل غير مقصود لان المقصود في حقوق العباد المال وانتم لتبع لحاجتهم الى المال فيبقى حقه في العين (قوله لخراب ذمته) لان الدين وصف شرعى يظهر اثره في توجه المطالبة وقد سقطت المطالبة بموته فخلصا والكفالة شرعت للترام المطالبة ولم يبق فلا تصح الكفالة ضرورة (قوله على حكم ملكه) كان مراده بيان المقصود من قوله ملكاً بانه ليس ملكاً حقيقة بل على حكم الملك والاولى الايتان اداة التفسير بل اسقاط قوله ملكاً (قوله الا دينا تعلق بعين) كالرهون والمشتري قبل القبض والعبد الجاني (قوله حاجته لحرية) اى حرية فانه ثابت في آخر جزء من حياته وحرية اولاده ولهذا يكون مآركه ميراثاً لكن كفنه على المولى (قوله لما قلنا) لتعليل لقول ابى حنيفة قول الش قبله لهذا مستدرك

الى من ينصل به نسباً) اى قرابه (اوسياً) اى زوجية (اودينا بلا نسب ولا سبب) بان يوضع في بيت المال لخواج المسلمين (ولهذا) اى لبقائه ملكه لحاجته (بقيت الكتابة بعلوم المولى) لحاجته الى الثواب (و بعد موت المكتوب عن وفاء حاجته) لحرية (وقلنا) صلف على بقيت (تصل المرأة زوجها في عدتها لبقا صلت الزوج في العدة)

لحاجته لنفسه (بخلاف ما اذا ماتت) فانه لا ينسلها (لانها لم تلد) وقد بطلت اهلية المملوكية (التوع) بالموت (لما قلنا انها شرعت لتعصا صق المالك الا يرى انه لا عدة عليه وقال الشافعي ينسلها كاتنسله) وما لا يصلح لحاجته اى الميت (كالتعصا ص لا نه شرع عقوبة لدرك النار) ثلثة مفتوحة بعد هجرته (وقد وقت الجانية على اوليائه) اى المتول (من وجده لا تنافهم بحياته) فاجبنا التعصا ص لورثة ابتداء لحصول انشئ لهم والسبب انعقد (لميت) لان التلغ نفسه (فيصح عفو الجروح) باعتار انعقاد السبب (و) يصح عفو الوارث قبل موت المجرع (باعتبار ثبوته لهم ابتداء) (و) لهذا (قال ابو حنيفة) رحمه الله (التعصا ص غير بوروث لما قلنا) ان العرض درك النار فيثبت لكل كلا كولاية الامكاح للاخوة (واذا اقبلت مالا) يصلح او عفو بعض (صار) المال (موروثاً) يعنى ثبت للميت اولاد حتى تقضى ديونه وتنفذ وصاياه منه (ووجب) استحقاق (التعصا ص لزوجين) كما (سقط الارث) (في الدية) لان الزوجية كاتصلح سبباً له لتصلح سبباً لدرك النار (وله حكم الاحياء في احكام الآخرة) وهى اربعة ما يجب له على الغير وعكسه وما يقاوم من نواب وعكسه لان الغير لميت في حكم الآخرة كالميت لعل من حيث انه وضع لغير وج

النوع الثاني العوارض المكتسبة ( ومكتسب ) حلف على سواى وهو ما كان لاختيار العبد فيه مدخل ( وهو انواع سبعة الاول ٢٨١ الجبل ) وهو تقيض العلم فان ثارن اعتقاد التقيض فركسوا الا بسيط

( وهو ) هنا ( انواع اربعة )  
 جهل باطل لا يصلح عذرا  
 فى الآخرة كجهل الكافر  
 بالله تعالى ( وجهل صاحب  
 الهوى ) اى البدع كالمرتبة  
 ( فى صفات الله تعالى ) وفى  
 احكام الآخرة ( لوضوح  
 الدلالة لكنه لما كان مؤولا  
 لا مكابرة كان دون الاول  
 ولم يكفر ففى عن تكفير  
 اهل القبلة قرنا من اشرار  
 ( وجهل الباقي ) وهو  
 الخارج عن طاعة الامام  
 بتاويل فاسد وهو دون الثاني  
 قول على اخواننا فصولنا  
 ( حتى يضمن مال العدل )  
 ونفسه ( اذا اتلفه ) الان  
 يكون له منه فلا يضمن شيئا  
 ويرث مورثه اذا قتله عدا  
 بتاويله كالا يؤخذ به  
 الحرب بعد الاسلام ( وجهل  
 من حلف فى اجتهاده  
 اسكتاب ) كحل متروك  
 نسجه عدا ( ولسنة )  
 مشهورة كالتحليل بلاولى  
 مع حديث النسبية والاجماع  
 ( كالتقوى ) من دلوود  
 لاصحنى ( ببيع امهات  
 لا ولا ونحوه ) حتى لا يخذ  
 فضاء لقاضي فيما ذكر

### النوع الثاني العوارض المكتسبة

( قوله وهو ما كان لاختيار العبد فيه مدخل ) اما بمباشرة الاسباب  
 او بالتقاعص عن الزيل كالجهل وهو اما ان يكون مكتسبا من ذلك المكلف  
 الذى يبحث عن تعلق الحكم به كالسكر والجهل والسفر وغيرها واما ان  
 يكون من غيره عليه كالاكراه ( قوله فان ثارن اعتقاد التقيض فركب )  
 لتزكبه من الجهل بحقيقة الامر ومن الجهل بانه جاهل به حيث اعتقد تقيضه  
 بخلاف البسيط اذ ليس فيه سوى الاول ( قوله هنا ) اى فيما يتعلق بهذا  
 المقام انواع اربعة جهل لا يصلح عذرا ولا شبهة وهو فى النهاية وجهل هو دونه  
 وجهل يصلح شبهة وجهل يصلح عذرا كذا فى التلويح واحمل ان المص قسم  
 الجهل الى ثلاثة والاول منها الى انواع الاربعة السابقة له ولو قال الش  
 وهو انواع ثلاثة الاول وهو انواع اربعة حتى يظهر مقابله فى كلام  
 المص بقوله والثاني والثالث لظهر المراد من المتن وزال ما زاده من الحفا  
 بقوله اربعة قبل والفرق بين الثاني والثالث الآتى ذكرهما ان الثاني  
 بنى على اشتباه ما ليس بدليل والثالث على عدم الدليل ( قوله الان يكون  
 له منعة الخ ) لانه ح سقط عنه ولاية الازام بالدليل حسا وحقيقة فوجب  
 العمل بتاويله القاسم لم يؤخذ بضمان فى نفس ولا مال بعد التوبة كالا يؤخذ به  
 اهل الحرب بعد الاسلام وهذا بخلاف الائم فان البياضى باهم وان كان له  
 منعة لان المنعة لا تطهر فى حق الشارع وهذا اذا هلك المال فيه فانه  
 كان قائما فيه وجب رده على صاحبه لانه لا يملكه بالاخذ كالاتمات ما  
 اهل البنى وحاصل هذا الفصل ان المير الحكم اجتماع التاويل والمنعة  
 حتى لو تجرد احدهما عن الآخر لا ينعير الحكم فى حق الضمان ونعامة  
 فى جامع الاسرار ( قوله او الاجاع ) تابع صاحب التحرير حيث جعل  
 المثال المذكور مما خالف الاجاع ائساخر من الصحابة وظهر كلامه نعى  
 انه مثال لما خالف السنة وهى قوله عليه الصلوات والسلام لاريد اعنتها  
 ولدها ايمامة ولدت من سيدها فهى مشتقة عن دبرته ( قوله وذكر  
 وجهه ) ذكره ابن نجيم وهو انه صح ان باخيفة وما سكا ولشافعى

واقاد ابن نجيم ( نسجات الامصار ) ان هذا مبنى ( ٣٦ ) على ما سرح به فى لاقضية انه لا يمتنع خلاف  
 مالك والشافعى فى كون المسئلة اجتهادية ومرددة فى فتح تقدير بقوله وعندى ان هذا لا يقول عليه

وذكر وجهه ويؤيده ما في التناوي الصغرى القاضي لو قضى في المأذون في نوع أمه ما لون في نوع واحد كما هو  
 مذهب الشافعي يصير متفقا عليه قد اعتبر خلاف ٢٨٢ (الشافعي) والثاني الجهل  
 في موضع الاجتهاد الصحيح (قوله) بان لا يضاف واحد من  
 الثلاثة ويسمى شبه الدليل بان لا يكون مخالفا للكتاب  
 او السنة او الاجماع (او) الجهل (في موضع شبهه)  
 ويسمى شبه الاشتباه (وايه) بنوعيه (يصلح عنرا)  
 في الآخرة (وشبهه) دراية السد والكفارة  
 (كالهجوم) مثال للاول (اذا اضطر على غنائها) اي  
 السجامة (فطره) فلا كفارة عليه اي ان اعتمد على ثوى  
 او بلغه الحديث والاضليه الكفارة (وكن زنى) مثال  
 لثاني (يحارب يوالده على غنائها) تحمل له لم يحد  
 وكذا حربى اسلم ودخل دارنا فثرب خبرا جاهلا  
 بالحرمه بخلاف ما لو زنى لحرمه الزنا في جميع الاديان  
 غافى المحيط وغير مشروط السدان لا يظن الزنا حلالا  
 مشكلا (والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم  
 يهاجر واه) اي جهله بالشرائع (يكون عنرا)  
 لان شرط وجوب العيادات المأذون فيها لكن حقيقة  
 او حكمها يكونه في دار الاسلام (ابن نجيم) (ويحق به) بهذا الجهل (جهل الشفيع) بالبيع قوله

(وجهل الامة) المنكوبة (بالاعتاق او بالنيار) اي خيار العتق لشغلها بخدمة المولى (وجهل البكر) بتكاح المولى (عنرا)

لا جهلها بالخيار  
 لانه معلوم ومائع التعليم  
 معلوم (ويجهل الوكيل  
 والمأذون بالاطلاق) اي  
 بالوكالة والاذن (وضده)  
 اي بالعزل والخبر عند  
 نفيه دليل العلم (والسكر  
 وهو) حرام اجماعا (ان)  
 كان من مباح كشراب  
 الدواء مثل النج والافيون  
 المتداوى (وشرب المكره  
 والضرر) الحرف هو كالاغذاء  
 (فمنع صحة التصرفات  
 كلها حتى الطلاق والعناق)  
 صرح به حمار الداروي عن  
 الامام كاتله ابن الملك وابن  
 نجيم عن شرح قاضي خان انها  
 يصحان قاله ابن الكمال  
 واستثنى ابن نجيم مسألة  
 واحدة وهي سقوط  
 القضاء فانه لا يسقط عنه  
 وان كان اكثر من يوم وليلة  
 لانه يصنعه (وان كان)  
 السكر من محذور فلا ينافي  
 الخطاب (بالاجماع) (و)  
 لهذا (نزعه احكام الترخ)  
 كلها (ونصع عبادته)  
 كلها (في الطلاق والعناق  
 والبيع والشراء الا اذرى)  
 كالصاح

(قوله لا جهلها بالخيار) اي لو انكسرها الولي غير الاب والجد من الكفو بهر  
 التل حتى لا يكون هنذا مطلقا ولو بعد العلم ثم علمته ولكن جهلت  
 ثبوت الخيار لها بالبلوغ لاتصربه بخلاف الجهل بالانكاح لان الولي قد  
 يستدبه (قوله ومائع التعليم معلوم) بخلاف جهل الامه بالخيار لوجود  
 المائع وهو شغلها بخدمة المولى كما تقدم وزاد في التوضيح وجهها آخر  
 في الفرق وهو ان البكر تريد لزوم الصبي على الزوج والمثقة تريد بالفتن  
 دفع زيادة الملك فان طلاق الامه ثنتان والحره ثلاثة والجهل عدم اي  
 يصلح لدفع للالتزام قال وهذا فرق احسن من الاول لان البكر قبل البلوغ  
 لم تكثر بالشرائع لاسيما في المسائل التي لا يعرفها الاحذاق القتها (قوله)  
 نفيه دليل العلم) لاستبعاد الموكل والمولى بما ذكر فلا يخذ تصرف الوكيل  
 والمأذون قبل العلم بالاطلاق ويخذ قبل العلم بضده ومن هذا القبيل جهل  
 المولى بخباية العبد فلا يكون بيعه مختارا قلنا كما في ابن نجيم (قوله المص  
 والسكر) قال في التحرير وحده اختلاط الكلام والهديان وزاد ابو حنيفة  
 رحمه الله تعالى في السكر الموجب للعقد كونه لا يميز بين الاشياء ولا يعرف  
 الارض من السما اذ لم يميز فيه نقصان وهو شبهة عدم فيندرى به واما  
 في غير وجوب الحد من الاحكام فالمعتبر عنده ايض اختلاط الكلام حتى  
 لا يرتد بكلمة الكفر صده ولا يترده الحد بالاقراء بما يوجب (قوله)  
 المص فممنع صحة التصرفات كلها حتى الطلاق والعناق) هذه ليست  
 عبارة بل عبارة تغيير التبع وعبارة للمتن هكذا فممنع صحة  
 الطلاق والعناق وسائر التصرفات ولعله من تصرف التناخ (قوله)  
 مثل النج والافيون) كذا مثل يهما فخر الاسلام فيدل على حلها وقيد  
 بقوله للتداوى كاهو قول ابي حنيفة وابي يوسف فيه كافي شرح التحرير لانه  
 على قصد السكر حرام كما في ابن نجيم وكذا على قصد الهو والطرب كافي  
 التحرير (قوله كاتله ابن الملك وابن نجيم عن شرح قاضي خان الخ) نصه ذكر  
 قاضي خان عن ابي حنيفة ان الرجل اذا كان طامبا تغير النج في الفعل فاكل  
 فسكر يصح طلاقه وعناقه قال ابن ملك وابن نجيم وهو يدل على حرمة (قوله)  
 قاله ابن الكمال) ومثله في التلويح و اشار اليه في التحرير (قوله لانه يصنعه)  
 قال ابن نجيم لان النص ورد في الحاصل باقعة معلومة فلا يكون واردا في اغناء  
 حصل بصنع العباد لان العذر من جهة غير من له الحق لا يسقط الحق كذا



(الآردة) فلا يحكم بكفره انحصاراً (والآردة بالحدود الخالصة) وهو ما يحتمل الرجوع كالزنا وشرب الخمر وصرحوا  
 بعدم صحة الاشارة على شهادة نفسه ومنه علم ان شهادته متضادة لا يصحان بالاولى قاله ابن نجيم وحزم بانه لو زوج  
 السكران صغيرته من غير كتمه لا يصح وقتل في الاشياء اربعة ٢٨٤ ❦ اخرى فاستثنى عشرة

في الحيط (قوله المص الآردة) قيد بالان اسلامه يصح ترجيح الجانب الايمان  
 وكون الاصل هو الاعتقاد فهو كالذكره يصح اسلامه لارده كذا في ابن نجيم  
 واستثنى في الاشياء الردة بسبب التي صلى الله عليه وسلم قال فانه يقتل  
 ولا يبقى عنه وعزاء لبرازية (قوله وهو ما يحتمل الرجوع) تفسير  
 الحدود الخالصة فخرج ما لا يحتمل كعداقتن فانه يحذر وقيد بالحدود لانه  
 لو اقر بالقصاص صرح وقيد بالاقراء لانه اذا باشر سبب الحد معانية حداذا  
 صما (قوله وقتل في الاشياء اربعة اخرى) الاولى تزويج الصغير والصغيرة  
 باقل من مهر التل او باكثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق صاحبها اذا سكر  
 فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله الرابعة  
 غضب من صاحب ورده عليه وهو سكران قال وهي في فصول المعاصي  
 (قوله قصدا) قيده تعالى بالان كمال باسحاب قال لا بد من هذا القيد احترازاً  
 عن صورة الخطأ (قوله باختياره ورضاه) الاختيار هو التصد الى الشيء  
 وارادته والرضا هو اثاره واستحسانه فالكفر على الشيء مثلاً يختار ذلك  
 ولا يرضاه ومن هاهنا قالوا ان المعاصي والقبائح بارادة الله تعالى لا يرضاه  
 ان الله لا يرضى لمياده الكفر كذا في التلويح (قوله المص فصار بمعنى خيار  
 الشرط في البيع ابدأ) لم يذكر الشراح لفظ ابدأ وهو موجود في شرح المص  
 وفي بعض نسخ المتن والظ وجوده في اصل النسخة فان المص في شرحه  
 كتب عليه وذكر انه لم يذكره فخر الاسلام وعليه تم المشابهة بين الهزل  
 وخيار الشرط فان خيار الشرط اذا كان موبداً يشبه في ان البيع يفسد فيها  
 ولا يثبت الملك بالقسط فيها (قوله المص بخلاف خيار الشرط) فانه لا بد  
 من اتصاله بالعقد قال ابن نجيم هكذا ذكروا هنا ومرادهم منع صحته سابقاً  
 على العقد لانه لا يحتمل لاحتمال اصرحوا به في التفقق من انهما لو عقدا البيع على  
 البتات ثم اختلفا خيار الشرط صرح (قوله وهي ان يلتمسك الى ان تأتي امرا  
 بطنه بخلاف طهاره) كذا في جامع الاسرار عن المغرب ثم قال فتكون  
 التلبئة توطن الهزل والهزل اهم منها لانه يجوز ان لا يكون مضطراً اليه ويجوز  
 ان يكون مضطراً اليه ويجوز ان يكون سابقاً ومقارناً والتلبئة انما تكون  
 من اضطرار ولا تكون مقارناً كما قبل والاظهر انها مساوية في الاصطلاح كما قال

(والهزل وهو ان يراد  
 بالشيء ما لم يوضع له ولا  
 ما يصلح له اللفظ استعارة)  
 يعني هو ان يذكر اللفظ  
 قصداً ولا يراد به معناه  
 الحقيقي ولا المجازي (وهو  
 ضد الجحد) بكسر الجيم  
 (وهو ان يراد به احدهما  
 اي (ما وضع له) حقيقة  
 (او ما صلح له) مجازاً  
 فالجحد يكون حقيقة  
 ويكون مجازاً والهزل لا ولا  
 (وانه يتأني اختيار الحكم)  
 وثبوته (والرضاه ولا  
 يتأني الرضا بالمباشرة) فان  
 الهزل يتكلم بصيغة القند  
 مثلاً باختياره ورضاه لكن  
 لا يختار ثبوت الحكم ولا  
 يرضاه (فصار) الهزل  
 (بمعنى خيار الشرط في  
 البيع ابدأ) فان الخيار بعدم  
 البيع يحكم البيع لا ينفس  
 ان يرضاه (اي الهزل  
 ان) ان يرضاه (اي الهزل  
 باللسان) بان يقول اني ابيع  
 هازلاً (الا انه لا يشترط  
 ذكره في العقد) لان فرضهما  
 ان يعتقد الناس لزوم البيع  
 فتكفي المواضع قبل العقد  
 (بخلاف خيار ان شرط  
 والتلبئة) وهي ان يلتمسك  
 الى ان تأتي امرا بخلاف طهاره كقولك الجني اليك دارى ومعناه جعلتك طهراً لا يمكن  
 يحاكم من صيانة ملكي (الهزل في حق الاجسام) فلا تنفي الالهية) لتكليف ولا (لوجوب شيء من الاحكام

❦ فخر ❦

فان تواضعا على الهزل  
 باصل البيع واقتضا على  
 البناء اي بناء العقد على  
 المواضعة (يفسد البيع)  
 لعدم الرضا بالحكم فصار  
 (كالباع بشرط الخيار المؤبد)  
 فلا يملك بالتبض (وان  
 اقتضا على الاعراض عن  
 المواضعة فابيع صحيح  
 لازم والهزل باطل وان  
 اقتضا على انه لم يحضرهما  
 شيء) عند البيع من البناء  
 والاعراض (او اختلصا  
 في البناء على المواضعة  
 والاعراض عنها فلعقد  
 صحيح عند ابي حنيفة  
 رحمه الله) في الحالين  
 (خلافا لهما فيعل) ابو  
 حنيفة رحمه الله (حصة  
 الايجاب اول) لان الاصل  
 الصحة (وهما اعتبرا  
 المواضعة) ما يمكن (الا  
 ان يوجد ما بنا قضا وذكر  
 في التلويح ان لاقسام  
 ثمانية وسبعون

فخر الاسلام التليفة هي الهزل (قوله المص فان تواضعا الخ) اي لا يتكلم  
 بلفظ البيع عند الناس ولا يزيد البيع وحاصل ما ذكره المص هنا الى اخر  
 البحث وبنى عليه كلامه ان التصرفات اما انشأت او اخيارات او اعتقادات  
 لان التصرف ان كان احداث حكم شرعي فاشا والافان كان التصدي منها  
 الى بيان الواقع فاجابات والابل الى ربط القلب بما في الواقع فاعتقادات  
 وقدم الانشأ طول الكلام فيه وهو اما ان يحتمل الصيغ اولا والاو اقسام  
 ثلاثة لانه اما ان يتواضعا على اصل العقد او التبن بحسب قدره وجسده وكل  
 مهامة اقسام لانه اما ان يتضا على البناء على المواضعة والهزل او على  
 الاعراض عنها او على انه لم يحضرهما شيء واما ان لا يتضا على شيء وح اما  
 ان يدي احدهما الاعراض والاخر البناء او عدم حضور شيء او يدي احدهما  
 البناء والاخر عدم حضور شيء وهذا ان الاخير ان هذه الثلاثة لم يذكرها  
 في المتن وذكر في التوضيح انه على اصل اي حنيفة يجب ان يكون عدم  
 الحضور كالاعراض جلا لايجاب اعني التدفيع فبهما وعلى اصلهما كالبناء  
 قال في التلويح وهذا مأخوذ من صورة اتفاقهما على ان لم يحضرهما شيء  
 فانه عنده بمنزلة الاعراض وعندهما بمنزلة البناء انتهى فالاقسام ح ثمانية  
 عشر من ضرب الثلاثة في الستة وفي التلويح ان هذا اتما هو على تقدير اعتبار  
 الاتفاق والاختلاف في نفس الاعراض والبناء وعدم الحضور واما على تقدير  
 اعتبارهما في ادما التعاقد على ما يشعره كلام فخر الاسلام فالاقسام ثمانية  
 وسبعون وذكروها وسرد عليك مفصلة والثاني اعني ما لا يحتمل الصيغ  
 ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون فيه مال اولا والاو اما ان يكون المال تبا  
 او مقصودا وكل من الاخيرين ايض اما ان يكون الهزل باصه او بالقدر  
 او بالجلس واحكام الاقسام كلها بعضها مشروع في المتن وبعضها متروك  
 لانسياق الذهن اليه كما علمه واما الاخبار والاعتقادات فيذكرها في آخر  
 البحث (قوله المص واقتضا على البناء) اي فلا يبدل البيع انا قد بينا العقد على الهزل  
 (قوله فلا يملك بالتبض) لعدم اختيار الحكم كذا في التلويح (قوله المص واختلفا  
 الخ) بان قال احدهما بينا قدنا على المواضعة السابقة وقال الاخر اعراضا عنها  
 (قوله وذكر في التلويح ان الاقسام ثمانية وسبعون) قال بعد ما قدمناه  
 عنه لان المتعاقدين اما ان يتضا او يتخلفا فان اتضا فالاتفاق اما على امر احدهما  
 واما على ثلثهما واما على ذهابهما واما على نأحدهما واما على الاخر او ذهابه

واما على اعراض احدهما وذهول الآخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا  
 فعدوى احدا لتعاقدين تكون اما اعراضهما او اباثهما او اذهولهما او اباثاؤه  
 مع اعراض الآخر او ذهوله واما اعراضه مع ربه الآخر او ذهوله واما اذهوله  
 مع بياها الآخر او اعراضه تصير تسعة وعلى كل تقدير من المصادر التسعة  
 يكون اختلاف الخصم بأن يدهى احدى الصور الثمانية الباقية فتصير اقسام  
 الاختلاف اثنين وسبعين حاصلة من ضرب التسعة في الثمانية اه وهى مع  
 ست صور لاتفاق ثمانية وسبعون قلت واذا اعتبرت نظير ذلك في المواضعة  
 في القدر او الجنس تزيد الاقسام على ذلك وكذا اذا اعتبرته في اقسام ما لا يحتمل  
 الصصح وحاصله ان يقال ان ما يحتمل الصصح اما ان يكون الهزل باصه او  
 بالتقدير او بالجنس فهى ثلاثة وما لا يحتمله فاقبه مال اما ان يكون تبعا او  
 مقصودا وكل منهما ايضا اما ان يكون الهزل باصه او بالتقدير او بالجنس  
 فهى ستة مع الثلاثة الاول تصير تسعة فتضرب التسعة في ثمانية وسبعين تبلغ  
 سبعمائة واثنين واما مالا مالا فيه مما لا يحتمل الصصح فلا يجرى فيه الهزل الا  
 باصه دون القدر والجنس فبها ثمانية وسبعون فقما تضم الى ما قبلها فتبلغ  
 جهة الاقسام سبعمائة وثمانين تقما ولما من او وصلها الى ذلك والله تعالى  
 الهادى الى اقوم المسالك ( قوله المص وان كان ذلك في القدر ) حافل قوله  
 فان تواضعا على الهزل باصل البيع فهو القسم الثانى من الاقسام الثلاثة  
 للانشآت التى تحتل الصصح ( قوله المص فان اتفقا على الجسد في العقد الخ )  
 كذا فى الصصح بالقافى والشرح لمص بالبالوحد وهو المناسب وهذه الجملة  
 الى قوله فان اتفقا على الاعراض ليست موجودة فيما كتب عليه الشراح فهى  
 من الش ( قوله والعمل بالمواضعة يحمله شرطا قاسدا ) لان الالف الذى هو  
 غير داخل في العقد يكون قبوله شرطا في البيع فيفسد ولم يعتبر المواضعة هنا  
 لوجود ما يعارضها من فساد البيع بخلاف صورة المواضعة في باصل العقد  
 السابقة لعدم المعارض وعند الاماين اثنين الف لانها قصد السمعة بذكر  
 احدا لاثنين لاجلها مقابلا بالبيع فكان ذكره والسكوت عنه سوا والحاصل  
 انهما يملان هنا بالمواضعة الا في صورة اعراضهما وابو حنيفة رجح الله  
 تعالى باصل العقد في الكل والفرق له ما ذكرنا ( قوله فكان العمل بالاصل  
 عند التعارض اولى الخ ) يعنى انه يلزم القول بصحة العقد وزوم الاتيين  
 اعتبارا لتسمية لانا لوقلا فساد العقد يلزم ترجيح الوصف على الاصل

( وان كان ذلك ) اى المواضعة  
 ( في القدر ) اى اثنين ( فان اتفقا )  
 على الجسد في العقد بالف  
 لكنهما تواضعا على البيع  
 بالعين على ان احدهما هزل  
 فان اتفقا على الاعراض )  
 من المواضعة ( كان اثنين  
 الاتيين ) لبطلان الهزل  
 باعراضهما ( وان اتفقا على  
 انه لم يحضرهما شيء )  
 من البناء او الاعراض ( او اختلفا  
 فالهزل باطل والسمية )  
 للاتيين ( صحيحة عنده  
 وعندهما العمل بالمواضعة  
 واجب والالف الذى هزلا  
 به باطل ) لما مر ان الاصل  
 عندهما الجنب عندهما المواضعة  
 ( وان اتفقا على البناء على  
 المواضعة فاثنتين المان عنده )  
 لانهما جدا في العقد والعمل  
 بالمواضعة يحمله شرطا  
 قاسدا فيفسد البيع وكان  
 العمل بالاصل عند التعارض  
 اولى من العمل بالوصف

لأنهما قد جلدنا في أصل العقد فيلزم صحته وإن هزل في الثمن الذي هو وصف  
 لكونه وسيلة لا مقصودا فلو اعتبرناه وحكمنا بصادق العقد ثم اهدار الأصل  
 لا اعتبار الوصف وهو باطل ( قوله المص وإن كان ذلك في الجنس ) هذا  
 هو القسم الثالث من المنشآت المحتملة لمصحح ( قوله بالاتفاق ) أي عند  
 امتناع الثلاثة أما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فهدم على أصله من عدم اعتبار  
 المواضع وأما أبو يوسف ومحمد رحمهما الله فقد احتجبا إلى الفرق بين المواضع  
 في قدر الثمن والمواضع في جنسه ووجهه أن العمل بالمواضع مع صحة البيع  
 يمكن في الأولى دون الثانية لأن البيع في صورة البنا لا يصح بدون تسمية البذل  
 وإذا اعتبرت المواضع كان البذل مائة دينار وهو غير مذكور في العقد  
 والمذكور فيه مائة درهم وهي غير البذل بخلاف المواضع في العقد فإنه  
 يمكن تصحيح البيع مع اعتبارهما بأن يتعد بالالف الموجود في اليمين ( قوله  
 المص وإن كان فيما لا مال فيه ) شروع في النوع الثاني من المنشآت وهو المنشآت  
 الغير المحتملة لمصحح ( قوله المص كالطلاق والعناق واليمين ) صورته  
 في الطلاق أن يتواضع الرجل والمرأة على أن يطلقها علانية ويكون ذلك  
 هزلا وكذلك في النكاح والعناق وفي اليمين أن يتواضع الرجل مع امرأته  
 أو عبده على أن يطلقها أو يعتقه في العلانية ويكون ذلك هزلا وفي  
 النذر أن يقول نذرت هازلا أو تواضع مع ضمير أنه يوجب على نفسه التصديق  
 بين الناس لكن يكون في ذلك هازلا ( قوله وهو ثلاث جدهن جد ) تمامه  
 وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين وفي رواية العتق بدل اليمين كذا  
 في ابن نجيم ( قوله والحق الباقي بدلالة المص ) أي لا قياسا حتى يرد أن  
 كون الهزل جدا ثبت بالمص على خلاف القياس فكيف تجوز الزيادة  
 على المنصوص قال المص في شرحه والنذر ملحق باليمين لقوله عليه الصلاة  
 والسلام النذر يمين وكفارته كفارة يمين والغفو عن القصاص ممتنع  
 بالطلاق لأن كل واحد منهما إسقاط ولهذا إذا ضاع من بعض الدم سقط كل  
 القصاص كما إذا أطلق نصف تطليقة واحدة أو بالاتفاق لأن كل واحد منهما  
 إخبار فكتانا من واحد أو نذرا لانه تبرع ابتداء وهو نظير اليمين المنصوص  
 عليه والمشابه للمشابه مشابه ( قوله أي فيما لا يمتثل للمصحح ) لم يتقدم ذلك  
 صريحا لكنه معلوم ضمنا ولو قال أي فيما وقع فيه الهزل كما قال فيما بعده  
 ربما كان أولى ( قوله أي أصل النكاح ) بل يترزوجهما ولا يكون بينهما

( وإن كان ذلك ) الهزل  
 ( في الجنس ) أي جنس  
 الثمن بأن تواضعا على مائة  
 دينار وإنما الثمن مائة درهم  
 أو العكس ( فالبيع جائز )  
 بالمص في العقد ( على كل  
 حال ) بالاتفاق ( وإن كان )  
 الهزل ( فيما لا مال فيه  
 كالطلاق والعناق واليمين )  
 والنذر والغفو عن القصاص  
 ( فذلك ) كله صحيح والهزل  
 باطل بالحديث ( وهو  
 ثلاث جدهن جد والحق  
 الباقي بدلالة المص ) وإن  
 كان المال فيه أي مما لا يمتثل  
 لمصحح ( تبعاً كالنكاح  
 فإن هزلا باصلا ) أي أصل  
 النكاح ( فالعقد لازم وهو الهزل  
 باطل )

للمهر (وان هزلا بالقدر)

اي قدر المهر (فان اتقنا

على الاعراض فالمهر

القان وان اتقنا على البناء

فالمهر القان اتقنا لان

النكاح لا يفسد بالشرط

بخلاف البيع (وان اتقنا

على انه لم يحضر هماشي)

من البناء والاعراض (او

اختلفا) فيها (فالنكاح

جائز بالف) رواه محمد

رحمه الله (وقبل التين)

رواه ابو يوسف رحمه الله

وهي الاصح قياسا على

البيع (ان كان ذلك) اي الهزل

(في الجنس) بان تواضعا

على دنائير والمهر في الحقيقة

دراهم (فان اتقنا على

الاعراض فالمهر مسمي)

في العقد (وان اتقنا على البناء

او اتقنا على انه لم يحضرهما

شيء او اختلفا يجب مهر

المثل (لان المهر تابع) (وان

كان المالى فيه) فيجاء فيه

الهزل (مقصودا) بان لا يثبت

بلا ذكر (كالمخلع والعق

على ماله والصلح من دم العمد

نكاح في نفس الامر) قوله للمهر (من الاستدلال بالحديث على صحته وبطلان

الهزل وذلك سواء اتقنا على البناء او الاعراض او عدم حضور شيء

او اختلفا) قوله اي قدر المهر (بان يتزوجها بالدين علانية وبالف سرا

(قوله اتقنا) اي في صورتين اما عندهما فظاهر كما في البيع واما ابو

حنيفة رحمه الله تعالى فيحتاج الى الفرق بين النكاح والبيع حيث يعتبر في النكاح

المواضعة دون التسمية وفي البيع بالعكس وقد اشار اليه الشافعي بقوله لان النكاح

الخ ووجهه ان البذل في البيع وان كان وصفا وتبعا بالنسبة الى المبيع

الا انه مقصود بالايجاب لكونه احد ركني البيع ولهذا يفسد

البيع بفساده او جهاته وبدون ذكره فيترجم البيع بالثمن بمعنى انه يجب

تصحیح البيع لتصحیح الثمن بخلاف البذل في النكاح فانه انما شرع اظهارا

لحظر الحل لا مقصودا وانما المقصود الحل في الجانبين لتوالد التنازل

كذا في التلويح (قوله المسمى وان كان ذلك في الجنس) مقابل قوله فان

هزلا باصله وقوله وان هزلا بالقدر (قوله المسمى يجب مهر المثل) اي اجاما

في الاولى اعني صورة الاتفاق على البناء وكذا في الاخيرين ورواية محمد

عن ابي حنيفة رحمه الله وعلى رواية ابي يوسف يجب المسمى ترجيها

لبیان البذل كما في البيع (قوله لان المهر تابع) بيان لفرق وتوضيحه

انه في صورة الاتفاق على البناء انما يترجم المثل اجاما لانه بمنزلة التزوج

بدون المهر ادلا سبيل الى ثبوت المسمى لان المال لا يثبت بالهزل ولا ضرورة

الى اعتبار التسمية هنا ولا الى ثبوت التواضع عليه لانه لم يذكر

في العقد بخلاف المواضعة في القدر فان التواضع عليه قد يسمى في العقد

مع الزيادة بخلاف البيع فان فيه ضرورة الى اعتبار التسمية لانه لا يصح بدون

اتمن والنكاح يصح بدون تسمية المهر واما في الاخيرتين فلان الاصل بطلان

المسمى علا بالهزل فلا يصير المهر مقصودا بالصححة بمنزلة الثمن في البيع ولما

بطل المسمى ثم مهر المثل (قوله المسمى وان كان المال فيه مقصودا الى آخر

كلامه) مقابل قوله وان كان المال فيه تبعا الخ فهو القسم الثالث واعلم

ان هذا القسم سواء كان الهزل في اصله او في القدر والجنس ففي الاعراض

يلزم الطلاق والمال وكذا في الاختلاف وعدم الحضور اما عند ابي حنيفة

رحمه الله تعالى فيترجم الايجاب اي العقد واما عندهما فلان الهزل بمنزلة

خيار الشرط في المخلع والخيار باطل عندهما واما في صورة الاتفاق على البناء

الطلاق) بل يتعلق بعشيتها  
(وان اضرها) عن الواضحة  
(وقع الطلاق ووجب المال)  
اتفاقا (وان اختلفا قول

لدى الامراض وان سكتا)  
ایلم بحضورهما شیء\* (فهو  
جایز والمال لازم اجاما)  
لبطلان الهزل عندهما  
ورجسان الحدیثه (وان

ضد هما الطلاق واقع و المال لازم) كله تجا الخلع (وعنده يجب) على اصلا المتقدم ان نعلق الطلاق باختارها)

كذلك (أو ضد) بذكر (أو أن)  
تعد على التمام محضهما  
شيء ومع نطلاق ووجوب  
الشيء (أو ضد) (أو الزمان)

عندهم بكل حال) أي  
في لوجوه الأربعة (وعنده  
أن تعد على الأمراض وجب  
المسألة أن تتقوا الله

٤٠

يتعلق بكل البديل المذكور في الخلع اذ الطلاق اما يتعلق بما علقه الزوج والخلع من جانب الزوج فطلاق الطلاق يقبولا وله وقده عنه بكل لبيل وهو الاقان والمرأة ما قبلت بضده جدا لكونهما حازلين في الالف فكان بعض

البطلان، ملما بالتشريط وهو اختيارها فلا يلزم وجوده يسبق انقضاء  
(قوله أي في الوجود الزايلة) وهي الاتفاق على أيا وعلى الأعراض  
أو الاختلاف أو الاتفاق على أنه لم يحضر هماشي لا جزل لا يؤر  
في أصل التصرف ولا في المال عند هـ تبعا للأصل (قوله و ما تسلم

الشفة هـ لا الخ ( اعلم ان سل ثبوت الحكمو لتدريج في الجمع ثبوت حكمه  
والتدريج في نظائره من الاتفاق على مال والصحيح من دم المعدوم يذكر  
ألس تسليم الشفة وبراء المدون والكفيل هـ لا يذكره في التوسيم

والصبر فخرهما الش ( قوله بعد يطل التسليم ) أي تسليم  
الشعلة لأن من جنس ما يطل بالخيلولة في معنى الجرة لكونه استيفاء حد  
الموضين على ملكه فيتوقف على الرضا بالحكم و لهذا بعد ( قوله فيبقى  
المنزلة ) أي لا يبق إلا المنزلة التي لا خلاف فيها

الذين على جاه (أي بطلان الزوج من في الإبراء) حتى عتبت ويرد بالرد  
 لسمى في العقد (نجات الأجزاء) (ون قد على ٤ (٣٧) لم  
 هو الدناير (ووقع الطلاق ون اختفاً فأقول لمدي (أراض) لانه الأصل و  
 طلب الموثقة بطلها وبعدم بطل التسليم من الشفعة وكذا الإراضية المن

(وان كان الهزل في الاقرار بما يحتمل النسخ) كالبيع والنكاح فانه بمثل النسخ قبل التمام لا يبدله قاله ابن  
الكمالي والحقيق انه يحتمله مطلقا فمفسده بالردة قاله ابن نجيم (او بما يحتمله) كالطلاق والعنق (ملا يبطله) اي  
الاقرار لان الهزل دليل الكتب كالاكراه (والهزل بالردة) كقوله الصم الله (كفر لا يما) اي باقوة الله  
(هزل به) وهو الالوهية فصم لعدم اعتقاده ذلك ٢٩٠ \* (بل بعين الهزل لكونه

استغناء بالدين) ولو هزل  
الكافر بكلمة الاسلام يحكم  
بإيمانه كالمكره فلا يقتل بل  
يعبس (والسفه وهو خفة  
تعتري الانسان فتعده على  
العقل بخلاف موجب  
الشرع وان كان اصله  
مشروما) ظاهره ان كل  
ما في سفهه قاله ابن نجيم وغيره  
(وهو) اي ذلك العمل  
بخلاف موجب الشرع  
(السرف والتبذير) فان  
اصل البيع والاحسان  
مشروع الا ان الاسراف  
وهو المجاوزة عن الحد حرام  
كالاسراف في الانعام  
(وذلك) اي السفه (لا يوجب  
خللا في الاهلية) لبدن نور  
العقل (ولا يمنع شيئا من  
احكام الشرع) فيطالب  
بكلها (و بمنع ما له عنه) اي  
السفه (في اول ما يبلغ  
اجاما) و يبقى في يمن كان  
في يده (بالنقص) كونه لا تؤثر  
السفاهة ما لو الكرم اي اموالهم  
اضافها الى الاوليات لترفعهم  
فيها (وانه) اي السفه

فيؤثر فيه الهزل فيقضي الدين على حاله (قوله الصم وان كان في الاقرار)  
محطوف على قوله اول البصت فان تواضعا على الهزل ياصل البيع وهذا  
هو القسم الثاني من التصرفات وهو الاخبارات خايل الانشآت وقوله  
بمد والهزل بالردة بيان لقسم الثالث منها وهو الاعتقادات (قوله فانه  
يحتمل النسخ قبل التمام لا يبدله) الضمير في انه يعود على النكاح وذكر  
ابن نجيم ان هذا هو القول في كتب الفقه وذكر ان فسخه بالردة يرد على  
الفتها قال ولم ارمن فيه على هذا الموضع ومثال فضده قبل التمام النسخ  
بغير البلوغ وعدم الكفاءة (قوله الصم لكونه استغناء بالدين) لان  
الهزل راضى بجزء كلمة الكفر على لسانه والرضا بذلك استغناء بالدين  
وهو كفر بالصم قال تعالى ولئن سئلتهم ليقولن انما كنا نفوض ونسلم  
قل ابالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم  
وبالاجماع كذا في التعبير (قوله فيطالب بكلها) سواء كانت عليه اوله  
(قوله ويبقى في يمن كان في يده) اي الى ان يونس منه الرشد لكن باحقيقة  
رحمة الله تعالى اقام السبب الى الرشد وهو ان يابغ من الجدودة فانه لا يفتك  
من الرشد الا نادرا فقام الرشد على ما هو المتعارف في الشرع من تعلق  
الاحكام بالغالب قد يدفع اليه المال بعد خمس وعشرين سنة او نيس  
منه الرشد او لم يونس وهو تمسك بظاهر الآية وقال لا يدفع اليه  
المال ما لم يونس منه الرشد ثم بعد الاجماع على منع مال من بلغ سفها  
اختلفوا في حجب من صار سفها بعد البلوغ فبوزء او يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى ونمائه في التلويح (قوله وبقولها بقي) كذا في بعض  
النسخ وفي بعضها وقوله والاولى هي الواقعة لما نقله ابن نجيم عن  
الحنابلة قال ورجحه فخر الاسلام وقال في التعبير الاحب الى قولهما  
لان الصم على منع المال منه كيلا يلفه قطعا واذا لم يحجر تلفه بقوله فلا  
يخيد ودفع الضرر العام لانه قد يابس فقره المسلمين اموالهم فيتلوها وغير  
ذلك وهو واجب باثبات الضرر الخاص فصار كالجزء على المكاري المقتس

(لا يوجب الحجب اصل عند ابن حنيفة رحمه الله وكذا عندهما في ما يبطله الهزل) والطيب \*  
كالعتاق وفيما يبطله كالبيع يحجر عليه وقوله بقي (والسفر وهو الخروج المديد واداءه ثلاثة ايام وان  
لانافي الاهلية والاحكام لكن من اسباب التضييق بنفسه مطلقا) او بشفقة او لا (يكونه من اسباب  
الشفقة) فالبيا (بخلاف المرض) بحيث لم تعلق الرخصة بنفسه (لا مشغوع) الى مضرب وغيره

(فيؤثر) السفر (في قصر ذوات الأربع وفي غير الصوم ولكنه لما كان من الامور المختارة) الخاصة باختيار  
 الصيد (ولم يكن موجبا) ضرورة لازمة) استدعية للافطار لان كان ترك السفر والصوم مع السفر (قيل) جواب  
 لما في افق وحكمه للسافر فليس قيل هنا تضييف (انه اذا اصبح صائما وهو مسافرا ومقيم مسافرا لا يباح له القطر)  
 بقرره والشرع (بخلاف ٢٩١ في المريض) فانه يحل له القطر لانه سماوى (ولو افطر)

المسافر في المستثنى عدا  
 (كان قيام السفر المباح  
 للافطار شسبة فلا يجب  
 الكفارة ولو افطر) القيم  
 ثم صافر لا تقط عنه  
 الكفارة لثروها بالافطار  
 (مخلاف ما دام مرض) يبد  
 القطر مرضا بها فانها  
 تسقط لانه سماوى كالحيض  
 (واحكام السفر) اى  
 الرخص المتعلقة به (ثبت  
 بنس الخروج) من المهران  
 (بالسنة) المشهورة (وان لم  
 يتم السفر حلة بعد) يعنى  
 كان القياس ان لا يثبت  
 الحكم قبل تمام الحلة لكن  
 ترك القياس بالسنة (تحقيقا  
 للرخصة) في حق من قصد  
 اثلاث قسط (والخلف)  
 وهو وقوع الشيء على  
 خلاف ما يريد (هو عند  
 صالح لسقوط حق الله تعالى  
 واحصل عن اعتقاد)  
 كاخضا في لقبة (ويصير  
 شهدة في لقبة حتى لا يرد  
 الحصى) في فتوى بعد  
 الاجتهاد في فتحى اجرا  
 واحدا (ولا يؤخذ

والطيب الجاهل والفتى الماخذ اه وذكر في التوضيح هنا عن معنى السنها  
 من الطلبة حكاية لطيفة فلتراجع (قوله المص فيؤثر في قصر ذوات  
 الأربع) عبارة الصريح هكذا فترعت وباحته ركعتين اتدا اه فظن  
 (قوله المص قيل انه اذا اصبح صائما الخ) قال في التلويح وضبط المسائل  
 في هذا المقام ان العذر امان يكون قائما في اول اليوم ولا ان كان قائما لم يترك  
 الصوم فله ذلك وان صام فان كان العذر هو المرض يحوز الافطار وان كان  
 السفر لم يميز لكن اذا افطر لم يجب الكفارة وان لم يكن قائما بل انما طرأ في  
 اثناء النهار فلا يمينية الصوم والشرع فيه فان مضى عليه فذاك والا فاما  
 ان يطرأ العذر ثم الافطار او بالعكس فعلى الاول ان كان العذر هو المرض  
 جاز الافطار وان كان السفر لم يميز لكن ان افطر لم يجب الكفارة وعلى الثاني  
 لم يميز الافطار اصلا لكن لو افطر في المرض تسقط الكفارة وفي السفر  
 لا تسقط لان المرض سماوى يمين ان الصوم لم يجب عليه والسفر اختياري  
 يجب الصوم مع طرياقه (قوله في المستثنى) اى مستثنى ما اذا اصبح صائما  
 وهو مسافر او مقيم مسافرا وسعى الذى مسافرا نظرا الى حلة القطر (قوله  
 فانه يحل له القطر لانه سماوى) اى اذا تكلف الصوم مع تحمل زيادة المرض  
 ثم بد الله ان يطرأ حله الافطار وكذا اذا اصبح مصيما ولو بالصوم ثم مرض  
 حله القطر لان المرض يوجب ضرورة لازمة وهو سماوى بخلاف السفر  
 فانه يمكن حذفه بان لا يسافر او بان يصوم كامرا (قوله لكن ترك القياس  
 بالسنة) اى المشهورة كاتقدم وهى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واصحابه انهم تركوا رخص السفر بمجاوزتهم المهران كذا في التوضيح  
 (قوله في حق من قصد ثلاث قسط) فانها لو توقفت على تمام السفر تركت  
 الامن قصد كثرة السفر وتزوم باطل لعموم الحكم في حق الجمع (قوله  
 قضاء الاديانة) كذا حقه لمحقق في فتح القدير كما اشار اليه في تحرير جامع بين  
 ما يشرع بالوقوع وبين ما يشرع بصدقه (قوله المص كعب المكرة) لو حود  
 الاختبار وضعا لان جريانه منه اختياري فيستدل بوجود اصل الاختيار ويصدق

بعد) لو زعت اليه غير امرته (ر) لا (مقاصص) لورمى في شخص يظنه  
 (ولم يجعل عفرا في حقوق) عماد حتى وجب عليه ضمان العدوان (لورمى  
 ان غير يظنه به) (ووجب به دية) (ان لم يحق له بدو صرح طلاقه) قضاء الادانة  
 صدقة (على خط) (وخصمه) (وكون يصدقه) (كعب المكرة)



قال ابن نجيم والظاهر ما في التحرير انه كبيع الهازل فلا يملك بالتبض ( والاكراه ) وهو جعل الغير على ما لا يشاء ( وهو ) على ثلاثة اقسام ( اما ان يعدم الرضا ويفسد الاختيار وهو المبيح ) وهو الاكراه بالقتل او بقطع العضو ( او يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار ) وهو الذي لا يبيح كالاكراه بالمس ( او لا يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار وهو ان يمتنع ) ٢٩٢ \* بمس ايه او ابنته او زوجته

وكل ذي رحم محرم منه  
( والاكراه بمحلته ) اى  
باقسامه ( لا ينافي الخطاب  
والاهلية وانه ) اى المكره  
عليه ( متردد بين فرض )  
كن اكراه على اكل الميتة  
بالقتل فانه يفرض عليه  
الاقدام ( وحظر ) اى  
محذور كالاكراه على الزنا  
بالقتل فانه يحرم عليه  
الاقدام ( وابطاح كالاكراه  
على افساد الصوم بالقتل  
فانه يبيح له العطر ( ورخصة )  
كالاكراه على اجراء كلمة  
الكفر والحلق ان قسم  
الاباحة لا يوجد له لانه  
اذا اكراه على الافطار  
في رمضان فان كان مسافرا  
كان الافطار رضاء وان كان  
تخيما كان رخصة فان صبر  
حتى قتل كان شهيدا وانما  
في التحرير ظاهره ان نجيم ( ولا  
ينافي ) الاكراه ( الاختيار  
فاذا ما رضاء ) اى الاختيار  
القاسد ( اختيار صحيح )  
وهو اختيار المكره بالكسر  
( وجب زجيج الصحيح )

تقوت الرضا وانما قال يجب تبعا لغير الاسلام للاشارة الى عدم الرواية فيه من اصحابنا كما في التقرير وكذا في ابن نجيم ( قوله قال ابن نجيم الخ ) عبارته  
وفي التحرير والوجه انه فوق الهازل ان لا يقصد في خصوص الفسط ولا حكمه اه يعنى فلا يملك بالتبض كبيع الهازل ومتضى قولهم انه كبيع  
المكره ان يملك بالتبض وحيث لم تكن مروية وانما هي مخزجة فالتام في  
التحرير اه ( قوله المس والاكراه بمحلته ) اى بجميع اقسامه الثلاثة  
لا ينافي الخطاب والاهلية لوجوب ولادائها بانه بالذمة والعقل  
والبلوغ ولا يخل الاكراه بشئ من ذلك ( قوله المس او لا يعدم الرضا  
ولا يفسد الاختيار الخ ) القياس ان هذا ليس باكراه لانه لا يفسد ضرر  
بذلك وفي الاحتسان انه اكراه وفي قوله وهو ان يمتنع الخ بيان لوجه  
هذا وفي العربية من بعض الفضلاء ان عد هذا القسم من الاكراه ثم القول  
بوجود الرضا فيه مشكل فان من قال بانه اكراه يقول بان الرضا منه اه  
واجاب عنه بان اعتبار الرضا في الجملة غير مستعمل يكون الغير في الاكراه  
عدم تمام الرضا لا اعدامه اه وفي حواشي القزويني ان هذا النوع انما يدخل  
في تعريف الاكراه اذا عرف بعمل الغير على امر يكرهه ولا يرد مباشرة  
لولا انخل عليه ( قوله والحلق ان قسم الاباحة لا يوجد له الخ ) لانه  
ان ارد بالاباحة انه يجوز له الفعل ولو تركه وصبر حتى قتل لا ياتم فهو معنى  
الرخصة وان ارد بانه لو تركه ياتم فهو معنى القرض وافطار الصائم بالاكراه  
لا يخلو عنهما واجاب عنه في التلويح بما افشاه فيه محشبه ( قوله بخلاف اسلام  
الذي ) الى قوله كافي الوضوح وغيره اقول نعم ذكر ذلك في التوضيح ولكن ذكره  
بناء على اصل الشافعي رحمه الله تعالى الذي ذكره قبل اصلنا وذلك ان الاكراه  
عنده اما ان يكون يحق كالاكراه على الاسلام واما يصير حق ثم هذا اما  
يكون علوا واما لا لى آخر ما ذكره هناك ثم ذكر اصلنا في الاكراه كما  
ذكره المس ولم يتعرض فيه لذلك ولا الى ان لاكراه عندنا يكون يحق

على القاسد ان امكن والابقى منسوبا الى الاختيار الماسد في الاقوال ( او بغيره )  
كالطلاق ( لا يصلح ) ان يكون التكلم ( آفة لصيره لان التكلم بلسان الغير لا يصلح ما قصر عليه فان كان )  
القول ( مما لا يمتنع ولا يتوب على الرضا يطل بالكراه ) كالطلاق ونحوه كاسلام الحربى بخلاف  
اسلام الذي لان اكراهه على اسلام ليس يحق فيبطل كافي التوضيح وغيره والحق انها مسميان

ما يغيره ( قوله كما حرره فيش التنوير ) عبارة مع المتن وصح تنكحه  
 وطلاقه وعشه واسلامه ولو ذيبا كما هو الملاق كثير من المشايخ واما  
 في الخاتمة من التفصيل قياس والاخصان صحت مطلقا اهـ ولكنه اذا ورد  
 المكروه لا يقتل الشهية بل يجبر على الاسلام قال في الوهبية وصح في الاخصان  
 اسلام مكروه والاقل ان يرد بصدده ويجبر ( قوله ايضا ) اي كالذي لا يحتمل  
 الصمخ ( قوله وهي الاكراه ) الضمير للدلالة اي ان الاكراه دليل على عدم  
 ثبوت الخيرة به لانه يتكلم دفعا لسيف من راسه لالوجود الخيرة به وكذا  
 اذا هدده بحبس او قيد لقوات الرضا بما يلحقه من الهم والغم وعدم  
 الرضا يمنع ترجيح صدقه ( قوله المص فيقتصر القتل على  
 القاتل ) اي فلا يرجع الى الحامل شيء من احكامهما المتعلقة بهما  
 من حيث انهما اكل وشرب كما اذا اكراه صائم صامبا على الافطار فانه  
 يبطل صوم القاتل لا الحامل واما ما يتعلق بذلك من حيث انه اتلف  
 كما اذا اكراهه على اكل ملك الغير فقد اختلف الروايات في ان الضمان  
 على القاتل او على الحامل وكذا في الزنا لو اكراهه عليه كان القهر  
 على الرائي لكن لو تلفت الجارية بذلك ينبغي ان يكون الضمان على الحامل  
 اي المكروه كذا في التلويح ( قوله المص واثنائي ما يصلح كون القاتل فيه آفة  
 لغيره ) جعل في التوضيح هذا الثاني مضمنا الى فسخين لانه اما ان يلزم تبديل  
 محل الجناية او لا اما القسم الاول فيقتصر على القاتل ولا يتعلق بالحامل لان  
 تبديل محل الجناية يستلزم مخالفة الحامل لانه اذا عايناه بالاكراه على الجناية  
 في ذلك المصل ومخالفة الحامل تستلزم بطلان الاكراه انه عبارة عن جعل  
 الغير على ما يريد الحامل ويرضاه على حذف رضا القاتل فاذا فعل غيره  
 كان طائعا بالضرورة لا مكروها وذلك كما اذا اكراه محرما على قتل  
 الصيد قتله يقتصر على القاتل لان الحامل اتماما لكرهه على الجناية على  
 احرام نفسه فلو جعل القاتل آفة للحامل لزم الجناية على احرام الحامل فلو  
 يكن آتيا بما اكراه عليه فلا تنفك الاكراه واما الكدرة الواجبة على الحامل  
 فتمامها مترتبة على قتل الصيد باكراه الغير عليه كما في الدلالة او الاشارة لا  
 بنفس القتل فافهم واما القسم الثاني فهو ماد كره المص وحكمه زيدضاف  
 الحكم الى الحامل ابتدا لاقلا من افاض الیه علی مذهب الیه بعض الشیخ  
 فلو اكراهه على رمي صيد فاصاب نسه فادية هي عاقبة الحمل والكدرة

كما حرره في شرح التنوير  
 ( وان كان ) القول ( بمحتمل )  
 اي الصمخ ( وثوق على  
 الرضا كما لبيع ونهوه )  
 كاجابة ( يقتصر على المباشر )  
 ايضا ( الا انه يقتضيه )  
 لعدم الرضا الذي هو شرط  
 القاذف لو اجاز به بدو زوال  
 الاكراه صريحا او دلالة  
 صمخ ( ولا تصح الاقرار  
 كلها ) من المليات وغيرها  
 مع الاكراه ( لان صحتها  
 تعتمد قيام الخيرة ) لا من غير  
 ( وعقبات دلالة عدمه )  
 وهي الاكراه ( والاضال )  
 كاذل واثرنا ( فمجان احدهما  
 كالا قوال فلا يصلح فيه  
 كون القاتل آفة لغيره كالا على  
 والوطى ) اي اثرنا  
 ( فيقتصر القتل على القاتل  
 لان الاكل ضم الغير لا يتصور )  
 وكذا الوطى بآفة الغير  
 ( واثنائي ما يصلح ) كون  
 القاتل فيه آفة لغيره  
 كاتلاف النفس والمال )  
 لانه يمكن ان ياخذ المكروه المكروه  
 فيضربه نفسا او مالا  
 فيتلوه ( فيجب القصاص )

في العمد (على الكره) لا المكروه ويصير القاعل آفة للحامل وكذا الدية في الخطأ يجب على ماقلة المكروه بالكسر (والحرمان أنواع) أربعة (حرمة لا تكشف) أي لا تسقط (ولا يدخلها رخصة كالزنا المأثمة) لأنه قتل لولد حكمها (وقتل المسلم) حقيقة وكذلك جرحه لأن دليل الرخصة خوف الهلاك وهما في ذلك سواء وأما زنا المرأة فمما يحتمل الرخصة لأن نسب الولد لا يقطع عنها فلا يكون بمنزلة قتل النفس بخلاف زناه (وحرمة تحتل السقوط أصلا كحرمة الجرح والبيئة) ولحم الخنزير فإن الإكراه الملبى يبيها حتى إن أمتنع إيمان على الإباحة والأفحش أن لا يأم أن لا يأم لأن الموضوع خفي فيظن بالجمل لا غير الملبى لعدم الضرورة لكن لا يحدد لو شرب الخمر شبهة بخلاف المكروه على القتل بالحبس إذا قتل فإنه يقتض منه (وحرمة لا تحتل السقوط لكنها تحتل الرخصة كاجراء كلمة الكفر) على اللسان بشرط الحشاشن القلب بالإيمان

عليه ولو أكرهه على قتل الغير عدا فلهذا فربما القصاص على القاعل ويعند أبي يوسف لأقصاص على أحد بل الواجب الدية على الحامل في ثلاث سنين وعند أبي حنيفة ومحمد القصاص على الحامل قط وأما الأثم فليهما لحمله وإشراك الأخرجاته على من هو مشبه في الحرمة هذا في العمد وفي الخطأ العمد قتيبتما كذا في التلويح والتحرير وعماه فيها (قوله في العمد) أي القتل العمد بـ كان بمسود ووجد في هاش بعض النسخ عزوا للشارح مانصه فيه أن القود إنما يلزم عند الإمام بالحدود فليحرر اه يعني أن مقتضى جعل القاعل آفة للحامل كأنه ضرب به أن يقتض من الحامل لأن القصاص عند الإمام إنما يكون بالقتل بمحدد وهذا ليس كذلك أقول والبواب يظهر لك مما ثبت من أن الإكراه الملبى لما قصد الاختيار فإذا عارضه اختيار صحيح وهو اختيار الحامل يصير اختيار القاعل كالعدوم وإنما يكون كذلك بشرط احتمال جعل القاعل آفة للحامل والاي يبقى منسوبا إلى القاعل فاحتمال كونه آفة إنما هو شرط لنسبة القتل إلى الحامل حتى كأنه هو القاعل على حقيقة فإذا أكره غيره على قتل شخص قتله فذلك القتل منسوب إلى الحامل فإن كان عدا فليبه القصاص وإن كان خطأ فالدية على ماقلته ولا شيء على القاعل لأنه بمنزلة آفة الاختيار لها كالسيف في يد القتال فتدبر (قوله لأنه قتل لولد حكمها) لما فيه من فساد الفرائض إذا كانت منكوعة الغير وضياح النسل إن لم تكن وذلك بمنزلة القتل لولد حكمها فلا يثبت الترخيص (قوله وهما في ذلك سواء) أي المكروه والمكروه عليه مستويان في خوف التلف فيستويان في استحقاق الصيانة فسقط الكره في حق تناول دم المكروه عليه لمتعارض فلا يحل أصلا (قوله وأما زنا المراتفعا) يحتمل الرخصة المخ (فيكون من النوع الثالث) قوله فإن الإكراه الملبى يبيها (أي يبيح المحرمات حرمة تحتل السقوط لأنه قد استثنى عن تحريم البيئة ونحوها حالة الاضطراب فتبقى على الإباحة والإكراه الملبى لحوف تلف النفس أو العضو نوع من الاضطراب وإن اختص الاضطراب بالخمصة يثبت في الإكراه بدلالة النص لديه من خوف فوات النفس (قوله المص) وحرمة لا تحتل السقوط لكنها تحتل الرخصة) يعني أنه لا يحل متعلقها قط لكن قد يرخص العمد في ضله معضا الحرمة وذلك لأن الكفر حرام أبدا واجراء كلمة الكفر كفر صورة لتعاق الأحكام بالطاهر فيكون حراما

ومن هذا النوع ما حقوق الله ﴿ ٢٩٥ ﴾ نماز مثل افساد الصوم والصلاة والمج وتحل صيد الحرم

أوفي الاحرام (وحرمة  
 لتحتمل السقوط) في الجملة  
 باسقاط منه (لكنها لم  
 تستطع ان الاكراه او احتملت  
 الرخصة ايضا كانت لول  
 المضطرب مال النير) فيرخص  
 فيه بالاكراه الكامل لان  
 حرمة النفس فوق حرمة  
 المال (ولهذا) اي كون فعل  
 المكروه غير رخصة (اذا  
 صبر في هذين الصبرين) وهما  
 الثالث والرابع (حتى يحل  
 كان شهيدا) لبذل نفسه لله  
 وقد ختم ربه الله كتابه  
 بلفظ شهيد ربه ان يكون  
 بصره على العلم كالشهيد  
 باعتبار عدم اقطاع عمله  
 رزقا الله تعالى الشهادة  
 والحسن وزيادة بمنه  
 وكرمه وقد وقع القرع من  
 تأليفه على يد جامعه  
 علا لدين ن على الامام  
 يجامع نبي ية بدمشق  
 المحبة بعد اذان الثالث  
 ليلة الجمعة اوسط شهر  
 ذي الحجة الحرام ١٠٥٤  
 سنة اربعة وخمسين  
 والف و مائة على  
 سيدنا محمد لخلق  
 على اكل  
 وصف  
 ام

لأبدا الا انه رخص فيه بالاكراه مع الجهل باللبس باللبس وكذا حرمة  
 افساد الصوم والصلاة ونحوهما اوتر كهما حرمة مؤمنين هو اهل الوجوب  
 لكن الصوم ونحوه يحتمل السقوط بالاعذار بخلاف الايمان (قوله ومن  
 هذا النوع الخ) فلهذا ما قبله لما علمت آخما من احتمال الصوم ونحوه السقوط  
 بخلاف الايمان والحاصل ان كلا منهما من حقوق الله تعالى وحرمتها  
 لا يحتمل السقوط لكن احدهما يحتمل السقوط دون الآخر (قوله المحس  
 وحرمة تحتمل السقوط الخ) ادراج صاحب التوضيح هذا النوع تحت  
 الذي قبله وجعل النوع 'ثالث ثلاثة' اقسام اما ان يكون في حقوق الله  
 تعالى اوفي حقوق العباد والاول اما يحتمل السقوط ولا يقول وكان المحس  
 جعله فيما برسه لما اشار اليه من احتمال هذه الحرمة السقوط في الجملة ولما  
 قيل ان محمدا ربه الله تعالى قيد الحكم هنا بالاستسنا قال كان شهيدا ان شأنا الله  
 تعالى بخلاف ما قبله وقالوا في وجهه انه لما لم يكن في معنى العبادات من كل  
 وجه بناء على ان الامتناع عن الترك فيها من باب اهزال الدين قيد احكم  
 بالاستسنا (قوله بعد اذان الثالث) هو المعنى لان بول في حرف المؤذنين  
 في الجامع المزبور وكان يسمى بالثلاث لانه كان في اول الثالث الاخير وهذا آخر  
 مانسقه الرابع على الرأيس من البرود السود ورفع راسه عندهم الركوع  
 والجمود وذلك في ليلة السبت لثمان عشرة خلون من ذي القعدة الحرام  
 سنة ١٢٢٢ ثمن وعشرين ومائتين والف من الاعوام والحمد لله الملك  
 السلام والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه السادة الكرام  
 والتابعين لهم باحسان الى قيام الساعة وسامع القيام وذكمت  
 على يداخر الخليفة ومن هو لاشي في الحقيقة احقر المبتدين  
 محمد امين ابن عمر الشهير بابن جابدين فخر الله تعالى ذنوبه  
 وملائم زلال الصفو ذنوبه وعفى عنه وعن  
 والديه وعن مثايخه ومن له حق عليه  
 واحسن له ولهم اليه والخدم  
 بحرمة النبي وآله الكرام  
 عليه وعليهم الصلاة  
 والسلام  
 تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

الجملة الذي مننا بطبع هذا الكتاب الموسوم بشرح افاضة الانوار  
الذي ازاح لنا عن مدى اصول الدين كل ما خفي وانار وهو لعمري كتاب  
ليس له في فقهه مثيل ولا يستغنى عنه ببديل فلقد جمع فاعى ما تفرق من  
بديع التحقيقات واوضح ما اشكل باسهل عبارات وارق تدقيقات وحرى  
بان يكتب بهاء الذهب وتقد عليه الخناصر ويرتقب وبيع بالمحبو يشتري  
بشار اليه (كل الصيد في جوف القوي) فله مؤلف حياض معارفه  
تحت كل قلب صاد وانمار دوحه تدلت لمن طلب جناها واراد وعبير  
تؤثر رايضه لستشفه فاح وغردت الطيار حباته لتأمله بحى على الفلاح  
كيف لا وقد شهدت بحلالة قدر مؤلفه ككلة العلماء الفصول وصبرته من  
احصاء ما حرز به بيد ان المقول والمقول العالم العلامة والبصر المدقق  
القضاء فريد عصره ووحد دهره السيد محمد بايدين كان الله يوم الدين  
واقاض على ضربه حيث صفوه البهتان واسكنه بفضل وكرمه اعلا  
الجنان وكان طبعه على ذمة ملتزمه السيد اسعد امينى صاحب المطبعة  
والشيخ عبد الحميد سعيد الرافعى العمري الطرابلسى الشافعى رفع الله قدرهما  
في الدارين واتاهما مناهما بحرمه سيد الكونين وقنواى حد تمامه وحق  
من طعمه مسك خذاه في مصر سلطان الاملام والمسلمين ما تخرجناح العدل  
في العالمين السلطان الاعظم والحاقان الافخم (السلطان العازى عبد الحميد خان)  
ابن السلطان عبد الحميد خان ابن السلطان محمود خان خاد الله ملكه  
وجعل الدنيا مدرها ملكه ولازال لواء عدله المنشور الى يوم  
النشور وكان ذلك في ١٨ من جمادى الاخر سنة الثلاثمائة  
سبعمائة من هجرة من خلقه الله على احسن حال  
كل وصف صلى الله تعالى عليه وعلى آله  
الكرام واصحابه واصل بيتنا الطام وعلى  
امة الاجابة اجيبين وسلام على  
المرسلين والحمد لله  
رب العالمين



2134  
—  
5 1A







